

خرافة القوة العظمى

استخدام القوة الأمريكية وسوء استخدامها



تأليف: نانسي سودربرج
ترجمة: أحمد محمود

The Superpower Myth

The Use and Misuse of American Might

هل هناك حدود للقوة الأمريكية؟ كان هناك اعتقاد خاطئ في أعقاب انتهاء الحرب الباردة بأن الولايات المتحدة أصبحت من القوة بحيث يمكنها فعل ما تريد، بغض النظر عن الحلفاء والتكاليف والنتائج. لكن الأحداث في العراق أثبتت أن أمريكا قد تكون على قدر غير معقول من القوة، لكنها ليست القوة المطلقة.

يهدف هذا الكتاب إلى أن يكون شهادة على أهمية تصحيح دور أمريكا القيادي ومسؤوليتها في العالم. ذلك أنه بينما أظهر الحادي عشر من سبتمبر ضعف أمريكا، فمن الممكن كذلك أن يحث الجمهور على دعم المشاركة الأعمق مع سائر العالم التي لن تجعل أمريكا أكثر أمناً فحسب، بل سيساعد كذلك قادة المستقبل على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين الكثيرة وعالم أكثر تعقيداً من أي وقت في التاريخ البشري.

يحاول الكتاب تحدي الرؤية شديدة الشيوع الخاصة بسياسة كلينتون الخارجية التي كتبها في المقام الأول أناس من الخارج فشلوا في تقويم دقائق السياسة الخارجية والتحديات ومنجزات الرئيس الأمريكي الثاني والأربعين في فترة بالغة الحساسية والتأثير، مستخدماً المذكرات الشخصية التي رُفعت عنها السرية مؤخراً وغيرها من الوثائق والمقابلات الشخصية على معظم مستويات الحكومة الرفيعة. ليوضح في النهاية أن مستقبل أمن أمريكا يعتمد بالكامل على التغلب على خرافة القوة العظمى.

خرافة القوة العظمى

استخدام القوة الأمريكية

وسوء استخدامها الأمريكية

المركز القومي للترجمة
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف: كاميليا صبحي

- العدد: 2185
- خرافة القوة العظمى: استخدام القوة الأمريكية وسوء استخدامها
- نانسي سودريج
- أحمد محمود
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2013

هذه ترجمة كتاب:

THE SUPERPOWER MYTH: The Use & Misuse of American Might
By: Nancy Soderberg
Copyright © 2005 by Nancy Soderberg
Foreword copyright © Bill Clinton
First published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey
Arabic Translation © 2013, National Center for Translation
This translation published under license
All Rights Reserved

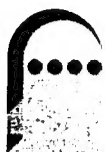
حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة
شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

خرافة القوة العظمى

استخدام القوة الأمريكية وسوء استخدامها

تأليف : نانسي سودربرج

ترجمة : أحمد محمود



2013

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

سوديرج، نانسى
خرافة القوة العظمى استخدام القوة الأمريكية وسوء استخدامها
تأليف : نانسى سوديرج ، ترجمة: أحمد محمود
ط ١- القاهرة : المركز القومى للترجمة، ٢٠١٣
٦٩٦ ص، ٢٤ سم
١- الولايات المتحدة الأمريكية - العلاقات الخارجية
٢- الولايات المتحدة الأمريكية - الأحوال السياسية
(أ) محمود، أحمد (مترجم)
(ب) العنوان
٣٢٧، ٧٣

رقم الإيداع ٢٠١٣/٤٠٢٢
الترقيم الدولى 718-230-0 - 977 - 978 - I.S.B.N.
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز .

المحتويات

7	إهداء
9	تصدير
13	عرفان وتقدير
17	مقدمة
29	الفصل الأول : الأشياء تتداعى
67	الفصل الثاني : عبور خط اللاعودة
105	الفصل الثالث : امضوا كصانعي سلام
143	الفصل الرابع : القوة والدبلوماسية
187	الفصل الخامس : أهى سياسة خارجية واقعية
241	الفصل السادس : سلالة جديدة من الإرهابين
289	الفصل السابع : خرافة المنعة
329	الفصل الثامن : فشل البقاء فى حالة حرب
377	الفصل التاسع : العراق : عقد من الخداع
429	الفصل العاشر : سلام المهيمنين الفاشل
481	الفصل الحادى عشر : هل نحن سنخوض الحرب بالفعل؟
533	الفصل الثانى عشر : فجوة التدخل الإفريقى
581	الفصل الثالث عشر : كسب الحرب على الإرهاب
629	الفصل الرابع عشر : دروس للرئيس
613	مسرد المصطلحات

إهداء
إلى ريتشارد وحيك وإليزابيث

تصدير

بقلم بيل كلينتون

عندما أصبحت رئيساً فى عام ١٩٩٣ كانت الحرب الباردة قد انتهت للتو بانتصار الحرية. وباعتبارنا القوة العظمى الوحيدة فى العالم، كيف كان يجب علينا استخدام قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية الهائلة؟ هل نبني نظاماً عالمياً جديداً؟ هل ستكون سياستنا الأساسية هى الانعزالية أم الأحادية أم التعاون؟

باعتبار نانسى سودربرج أحد أول كبار المسؤولين فى إدارتى التى تقوم سياسة بلدنا الخارجية على مدى العقد الماضى، فهى تقدم فى كتاب "خرافة القوة العظمى" تحليلاً للقرارات التى اتخذناها وما كان لها من أثر يتسم بالرؤية المتعمقة وبكونه مثيراً للاهتمام. ولأن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية كان على قدر كبير من الاعتماد المتبادل، فلم يكن بمقدور بلدنا الانسحاب من مشكلات العالم، كما لم يكن بإمكاننا حلها بمفردنا. بل كان علينا تعزيز المؤسسات - والعادات - الخاصة بالتعاون الدولى، مع الاحتفاظ بقدرتنا على العمل بمفردنا إذا لزم الأمر لحماية أمن أمريكا. وقد سعينا لتحقيق الأهداف التالية:

تصالح الولايات المتحدة مع خصميه الأساسيين إبان الحرب الباردة، روسيا والصين، بطريقة تعزز الاستقرار والفرص الاقتصادية والحرية.

بناء أوروبا التى كانت موحدة لأول مرة، وكذلك الحرية والديمقراطية، بتوسيع حلف الناتو ودعم توسيع الاتحاد الأوروبى.

العمل على إنهاء الحروب الدينية والعنصرية والعرقية والقبلية فى الشرق الأوسط وأيرلندا الشمالية والبوسنة وكوسوفو وتيمور الشرقية والعديد من البلدان الإفريقية.

العمل على احتواء انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال توسيع برنامج نان لاجر والاتفاقيات مع كوريا الشمالية والتصديق على اتفاقية الأسلحة الكيماوية والتوسيع غير المحدد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وضع الولايات المتحدة فى مركز مؤسسات التعاون الاقتصادى والأمنى الجديدة، بما فى ذلك منظمة التجارة العالمية والناftا واجتماع قادة ومنظمة التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى وقمة الأمريكتين ومعاهدة كيوتو للتغير المناخى ومعاهدة حظر التجارب الشاملة ومبادرة تخفيف أعباء الديون والمبادرات الفعالة الأخرى المقدمة من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

زيادة قدرة أمريكا على منع الهجمات الإرهابية ومعاقبته من خلال تنفيذ القانون والاستخبارات والجهود العسكرية.

كما قلت من قبل، كانت فلسفتنا هى التعاون كلما أمكننا ذلك والعمل بمفردنا إذا لزم الأمر. فعلى سبيل المثال، ومن خلال العمل بالتنسيق مع الحلفاء، انضمنا إلى الناتو فى ضرب القوات الصربية فى البوسنة وكوسوفو وأقمنا شبكات تجارية واتفاقيات أمنية جديدة. ومن خلال العمل بمفردنا، ضربنا القاعدة فى أفغانستان والسودان وقدمنا مساعدات مالية مهمة للمكسيك وروسيا، وفتحتنا أسواقاً فى البلدان الإفريقية.

كنا نعتقد أنه ينبغى على الولايات المتحدة التقدم بطريقة ينبغى أن تخدم مصالحنا ليس فى الحاضر فحسب، بل كذلك فى مستقبل قد لا نكون فيه القوة العظمى الاقتصادية والسياسية والعسكرية الوحيدة. ولهذا السبب كان العمل مع الدول الأخرى بشأن معاهدات مثل اتفاقية كيوتو أو العمل مع الأمم المتحدة والمنظمات

الأخرى سيفيد أمريكا على المدى الطويل، حتى إذا اضطررنا للدخول في صراع مع الإحباطات التي ينطوى عليها هذا التعاون حتماً.

ساعدنا السير في هذا السبيل على تعزيز مصالحنا الأمنية وتحقيق قدر أكبر من الرفاهية والحرية للعالم المتقدم وتجارة واستثمار جديدين للعالم النامي، حيث خرج من الفقر أشخاص على نحو أكبر من أية فترة مساوية في التاريخ وارتفع متوسط الأعمال بينما هبطت وفيات الأطفال. وفي الوقت نفسه، ولأول مرة في التاريخ، عاش أكثر من نصف سكان العالم في ظل حكومات صوتوا لوصولها إلى السلطة.

وخلال التسعينيات أقمنا علاقات بناءة بين الخصوم الرئيسيين في العالم: روسيا والصين وأوروبا والولايات المتحدة. ودخلت الصين منظمة التجارة العالمية. وتوسع الناتو. وحاربنا الإرهاب بقوة، حيث منعنا الهجمات في الداخل والخارج وقدمنا العديد من الإرهابيين للعدالة. وأقمنا تحالفاً دولياً قوياً لكبح جماح انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتم القضاء على الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في البلقان. وكان هناك ما يزيد على سبع سنوات من التقدم نحو السلام في الشرق الأوسط، حتى الفترة الحالية من العنف الذي بدأ في سبتمبر من عام ٢٠٠٠ وتم إحلال السلام في أيرلندا الشمالية. ولم ننجح في سعينا للوصول إلى أسامة بن لادن وغيره من قادة القاعدة، غير أننا توصلنا إلى ما يربو على عشرين من خلايا القاعدة ومنعنا هجمات خطيرة كان مخططاً لها عطلة نهاية الأسبوع الأخيرة من الألفية ١٩٩٩ - ٢٠٠٠.

بالرغم من سجل النجاح هذا، مازالت هناك تهديدات خطيرة لأمننا واقتصادنا وصحتنا وبيئتنا، إلى جانب الفرص الهائلة - تخفيف الفقر، وإلحاق كل أطفال العالم بالمدارس، وخلق الملايين من فرص العمل التي تحقق أجوراً مرتفعة في ميادين الطاقة النظيفة والتكنولوجيا الحيوية، واستخدام التقدم الطبي لقهر انتشار الإيدز وغيره من الأمراض الفتالة.

أعتقد أنه يجب علينا مواجهة تلك التحديات وإنتهاز تلك الفرص بتنقية المقاربة وتحسينها التي حققت قدراً كبيراً جداً من التقدم خلال التسعينيات، وهي الاستراتيجية

التي تزيد أمننا وتقوم على بناء عالم به عدد أكبر من الشركاء وعدد أقل من الإرهابيين. وفي هذا العالم الذي يتسم بالاعتماد المتبادل، غير أنه ليس متكاملًا بعد، لا يمكننا قتل كل خصومنا المحتملين أو سجنهم أو احتلالهم. ولهذا السبب ينبغي أن نعمل مع الدول الأخرى حينما يمكننا ذلك، ونتصرف بمفردنا عندما نضطر لذلك - وليس العكس.

لا بد أن يكون هدفنا هو بناء عالم من المسؤوليات المشتركة والفوائد المشتركة والقيم المشتركة. ولن يمكننا تحقيق ذلك الهدف بالسير بمفردنا. وسواء بالتجارة أو السياحة، وبالهجرة أو تكنولوجيا المعلومات، وبالتجارب الثقافية المشتركة أو الجهود العلمية، أو بالتعرض المشترك لخطر الإرهاب أو المرض، فإنه لا مهرب لأى منا من الآخر. وسواء شئتم أم أبيتم فإن مصائرنا مرتبطة ببعضها.

لا بد للولايات المتحدة من إقناع الدول الأخرى بأنه من مصلحتها الانضمام إلينا لمواجهة تلك التحديات المعقدة الجديدة التي لا نعرف لها حدوداً، بينما نضع معايير الديمقراطية والتكامل الاقتصادى والاستقرار. ولا يمكن لدولة من الدولة تجاهل الاحترار العالمى أو مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفى الوقت نفسه، لا يمكن لدولة أن تهزمها بمفردها. ولا يمكن لدولة تجاهل الإرهاب أو هزيمته بمفردها. يمكننا الاحتفاظ بهوياتنا الفريدة وتنوع شعوبنا وثقافاتنا، إلا أنه سيكون علينا بناء مستقبل مشترك أساسه إنسانيتنا المشتركة.

لقد قدمت نانسى سودربرج خدمة غير عادية للولايات المتحدة من خلال إسهاماتها فى تطوير السياسة الخارجية لدولتنا وتنفيذها الفعال أثناء إدارتى، وقد فعلت ذلك مرة أخرى بتأليفها كتاب "خراقة القوة العظمى"، إنها تقدم إسهاماً غنياً للتاريخ الأمريكى وتقدم دروساً قيمة لمستقبل بلدنا.

عرفان وتقدير

ما كان لهذا الكتاب أن يوجد لولا الدعم والتشجيع غير العاديين من أناس كثيرين. إذ لم يخطر ببالي قط أن أكتب كتاباً، لكن عند اقتراب إدارة كلينتون من نهايتها حثني الكثير من الأصدقاء والزلاء على الكتابة عن الوقت الذي عملت فيه مستشارة للرئيس بشأن عملية السلام الأيرلندية. وفي نوفمبر من عام ٢٠٠٠ بدأت ذلك. وخلال السنوات الأربع التالية مر الكتاب بالعديد من التجسّسات، حيث بدأ كتنقيح لسياسة الرئيس كلينتون الخارجية وانتهى كدراسة لاستخدام القوة وسوء استخدامها منذ الحرب الباردة. وخلال ذلك التطور كانت المشورة الحكيمة والدعم من كثيرين قيمة للغاية.

أدين لوكيلي الرائع أندرو ستيوارت بدين كبير من العرفان لإيمانه بتلك المؤلفة التي تكتب للمرة الأولى ولدفعني إلى تأليف الكتاب الذي لم أكن أعرف أنه موجود داخلي. كما أدين بالكثير لمحرر من الطراز الأول هو إيريك نيلسون الذي أوصل إرشاده الرائع الكتاب أثناء تطوره إلى مستوى مختلف بالكامل. وقدم أشخاص عديدين إرشاداً ودعمًا مبكرين مهمين. وكما فعلاً خلال حياتي، فقد أرشدتني سنثيا بالارد والراحل ويلسون بالارد إلى القيام بعمل ما هو أفضل مما كنت أظن أنني قادرة عليه. واسمحوا لي أن أشكر أليس ماثيو وهناً ياكولا على قراءة مسوداتي الأولى المحيرة. ومع ذلك فقد شجعاني على الاستمرار. وساعد آرثر شليزنجر الابن وديفيد كالاهاان على إقناعي بأنه يمكنني بالفعل تأليف كتاب يزيد كثيراً عما يعرفانه. وأنا مدينة بشكل خاص لتشارلي يونكر إيكتر الذي علمني كيف أروي قصة وأكتب كتاباً.

وقدم لى جيمس ستاينبرج أفكاراً مفاهيمية جديدة مفيدة وكان سخياً فيما قدمه من وقته ومشورته الحكيمة.

كان تأليف هذا الكتاب أثناء القيام بوظيفة لكل الوقت فى مجموعة الأزمات الدولية تحدياً وتطلبَ قدراً كبيراً من التسامح والدعم من جانب مجموعة الأزمات الدولية، وبخاصة رئيسها جاريت إيفانز وزملائى. وأنا مدينة بالعرفان للأبد لدعمهم خلال هذه العملية. ومن هؤلاء: ثمينة أحمد وسليمان بالدو وديپتى تشوبى وكارول كوركوران وأميتاب ديساى (وإنجريد الفاريس) وستيفن إيليس ونيك جرونو وإيمى هنتر وچان چيفرى وروبرت مالى وليم موريارتى وقيكرام پاريك وچون پرنرجاست وكونى روبنسون وكاثرين سانجر وروبرت تيمپلر وستيفن تاونلى ونيكولاس وايت وماريان زومبولف .

وقد أنعم الرب علىَّ كذلك بمجموعة من الباحثين المخلصين والنابهين والمجدين - والمرحين - ومنهم: أليكس باركر وإيريك بارتز وليزلى بورنز وكورتنى دان وباربرا فاينستين وچنيفر جريجوار وريتشارد هيزلوود وناتاشا كندرجان وفرانيسكو مانسينى وأرون نيدرماير وأنجيلا ستين ورادا فيچ وكريستيان ويسترا. كما أنى مدينة لثلاثة كُتَّاب على قدر كبير من الموهبة ساعدونى فى المراحل المهمة، وهم هيثر هلبرت وإيقان إيكمان وفردريك ويسلو. فلولاهم ما كان لهذا الكتاب أن يوجد. وأنا ممتنة بشكل كبير لمن لبوا دعوتى لتقديم مساعدة طارئة قرب النهاية، وكذلك لچنيفر وأمى ورادا، وأكثر شىء لكيت، لتصديهم لطريقة التحدى التى وراء نداء الواجب.

وقد أمضى الكثير من الأصدقاء والزملاء الوقت فى قراءة الكتاب والتعليق عليه، وتحرير أقسام عديدة، وإمدادى بالإرشادات التى أعطت الكتاب عمقاً أكبر بكثير مما كان يمكننى توفيره بمفردى. وأنا ممتنة بشكل هائل لكل من هؤلاء: ستيف أندريسن والقائد ستيف بروك وسایمون تشسترمان، والكابتن جيمس كريج وستيف كروسكرى وستيفن دونزيجر وتوم دافى وسوزان فالقيلا - جاراتى والكابتن فرانك دواير بإدارة شرطة نيويورك ولارى جابرر وأندرو هيلمان وأنطونى ليك وبيل لين وشين ماكورميك

وكوب ميكستر وستيف نايلان وكونور أوكيري ودان پورمان وجيف راتنر ومايكل ريوردان وتشاريتى روبى وجارى سيمور وجايل سميث وستيف سولارز وستيفن تاونلى وپيتر فرومان وكايل ويستون وريتشارد ويلكوكس.

باعتبارى مسئولة حكومية رفيعة المستوى سابقاً، أنا مقيدة فيما ينبغى أن أتكلم عنه. وقد سهل السير فى هذا الخط الإرشاد الرائع لفريق إدارة سجلات العاملين بالأمن القومى فى البيت الأبيض، ومنهم ويليام ليرى ورود سوبرز ومايك سميث. فقد بذلوا الجهد فى مراجعة مسودات المخطوطة المتعاقبة المتغيرة باستمرار لإقرارها، وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، فرضت الكثير جداً من الطلبات على العاملين بالأرشفة القومى الذين أعارونى وقتهم ومكاتبتهم وإرشاداتهم بسخاء أثناء استعانتى بمذكراتى فى مجلس الأمن القومى. وأريد أن أشكر نانسى سميث وكيت ديلون ماكور وبيث فيدلر وچون لاستر ودوج ثورمان لدعمهم غير العادى.

كانت أسرتى بمثابة مصدر دائم للدعم أثناء العملية، حيث كانت تقرأ المسودات العديدة وتقدم تعليقات صريحة لا يمكن أن تقولها سوى أسرة المرء. والداى لارس ونانسى سودربرج وشقيقتى سيجريد بينسكى وشقيقاى لارس وچون سودربرج جميعهم بشكل كبير جزء من هذا الكتاب. وما كنت لأقوم بالخدمة العامة لولا قيمهم الخاصة بالصواب والخطأ وإسهامهم الحماسى فى حياتى فى السياسة والحكومة. وأنا ممتنة بشكل خاص لچيك وإليزابيث بيسترونج لتسامحهما فى استيلائى على غرفة اللعب الخاصة بهما على مدى العام الماضى ومساعدتى بالأفكار والأبحاث الخاصة بهذا الكتاب.

أنا ممتنة لريتشارد - بكل شىء، فلم يكن بالإمكان تحقيقه دونك.

مقدمة

نحن أبناء تضحيتكم.

- الرئيس ويليام جيفرسون كلينتون فى حديثه إلى محاربى
الحرب العالمية الثانية القدماء فى پوانت دو أوك بنورماندى، ٦
يونيو ١٩٩٤

أقلعت الطائرة الهليكوبتر من حاملة الطائرات الأمريكية جورج واشنطن وطار
فى اتجاه پوانت دى أوك الشهيرة التى تشرف على شواطئ نورماندى. وكان الرئيس
بيل كلينتون ومخضرمو الكونجرس والشخصيات المهمة يتجهون إلى احتفال إحياء
الذكرى الخمسين لنزول قوات الحلفاء على شواطئ نورماندى. وكان كلينتون قد أنهى
لتوه احتفالاً فى جوف حاملة الطائرات تكريماً لدور البحرية فى غزو نورماندى. كما
ألقي باقة من الزهور فى البحر أثناء عزف ترنيمة البحرية. وأعقب ذلك عشرون طلقة
مدفعية للتحية. وحلقت الطائرات النفائة فوق الحاملة، حيث ارتفعت إحداها بمفردها
فى تشكيل "الرجل المفقود". وقد دُعيت، باعتبارى مسئولاً من المرتبة الثالثة بمجلس
الأمن القومى بالبيت الأبيض، للانضمام إلى صحبة الرئيس للمساعدة فى أى من
قضايا السياسة الخارجية التى قد تثار أثناء الرحلة.

تطلعت من خلال نافذة الهليكوبتر الصغيرة. كانت تبرز من بين ضباب الصباح
الصخور التى تسلقها الجنود الأمريكيون والحلفاء لإنقاذ أوروبا قبل ذلك بخمسين عاماً
بالتمام. وبينما كنا نطير فوق البحر الذى كان يرغى ويزيد، حاولت تخيل الخوف الذى
لا بد أنهم شعروا به، والشجاعة التى أبدوها، وهم يسلكون هذا الطريق نفسه يوم

السادس من يونيو عام ١٩٤٤ الذى كان نقطة تحول فى الحرب العالمية الثانية. وكان جيلى - أبناء وبنات جيل الحرب العالمية الثانية - قد سمع ما لا حصر له من القصص عن الشجاعة الأمريكية فى ذلك اليوم، وكيف خاضت الموجة تلو الأخرى من الجنود الشبان المياه إلى الشاطئ، حتى بعد رؤية الآلاف من أصدقائهم يصرعهم الجنود النازيون على الصخور أعلاهم. ووصف الكتاب الذى لا بد أننا جميعاً قرأناه ونحن صغار "مذكرات أن فرانك" كيف كان الأوروبيون يتحدثون "ليل نهار" عن الغزو. وتعلمنا فى المدرسة كيف أن جنود الجيش صعدوا الصخور بينما من هم أعلاهم يطلقون النار عليهم ويقطعون حبالهم. ولكن بالموقف "المتأثر" الذى أصبح أسطورياً فى ذلك اليوم، تولى الأمريكيون المسؤولية وانتصروا فى المعركة وانتصروا فى الحرب فى نهاية الأمر.

هبط الموكب المصاحب لهليكوبتر الرئيس على حافة المقبرة الأمريكية فى نورماندى بيوانت دو أوك لتكريم من ماتوا فى ذلك اليوم، ومن بينهم تسعمائة وأربعون جندياً أمريكياً. وخرج للترحيب بنا مجموعة من الفرنسيين الذين كان بعضهم يرتدون زيهم العسكرى فى الحرب العالمية الثانية. وسار الرئيس لإلقاء كلمة أمام ثمانية آلاف من محاربى نورماندى القديما الذين عادوا إلى موقع المعركة للاحتفال بذكرها السنوية. وفى واحد من أكثر خطبه تحريكاً للمشاعر فى فترة رئاسته، حكى كلينتون قصة الطريقة التى سار بها الجنود "على تلك الشواطئ أسفل تلك الصخور التى لا ترحم وفوقها".

قال كلينتون: "هبطت عليهم طلقات الرصاص والقنابل، لكن بعد الساعة ببضع دقائق، هنا، بالتحديد هنا، وقف أول الجنود. واليوم نطلب من هؤلاء الأبطال الأمريكيين أن يقفوا مرة أخرى." كنت أراقب المشهد بينما المحاربون القديما يقفون ببطء الواحد تلو الآخر. كانوا كلهم تقريباً قد تجاوزوا السبعين من العمر - وكان بعضهم جالساً على كراسٍ متحركة وآخرون وُضِعوا على أجهزة تنفس - واستغرق البعض منهم ما بدا كأنه ساعات كي يقف. لكنهم وقفوا. لهذا فُهِمَ هذا الجيل وكُرِّمَ وكان على

استعداد لتقديم التضحيات المطلوبة لزمه. لقد كانت الحرب العالمية الثانية تحدياً محدداً للولايات المتحدة. إذ حددت المعركة التي وقعت في نورماندى دور أمريكا كقوة عظمى ناشئة سوف تستمر طوال الجيلين التاليين.

استمعت إلى كلينتون وهو يتحدث عن أعمال الشجاعة الفردية التي قام بها الجنود، لافتاً الانتباه إلى ذريتهم وسط الحاضرين. "نحن ننظر إلى هذه المنطقة ونتعجب من معركتكم. وننظر حولنا ونرى ما كنتم تحاربون من أجله. فهنا توجد بنات الكولونيل رادر. وهنا ابن العريف براجمان وحفيده. وهنا الوجوه التي خاطرتكم بحياتكم من أجلها. وهنا الأجيال التي انتصرتكم في الحرب من أجلها. نحن أبناء تضحياتكم." وختم كلينتون بالدعوة إلى العمل: "لقد أكملتكم مهمتكم هنا. لكن مهمة الحرية مستمرة؛ المعركة مستمرة. وأطول يوم لم ينته بعد." كان أحد أكثر خطابات كلينتون بصفته رئيساً تأثيراً في النفس. فقد ذكّر الأمريكيين جميعاً بمنجزات بلدكم العظيمة، وذكّرهم بدورهم كمدافعين عن الديمقراطية في أنحاء العالم. وما كان للحظة التضحية هذه أن تتكرر حتى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١.

بعد أن هزم الأمريكيون الفاشية في أوروبا، وافقوا على خوض الحرب الباردة. وعلى امتداد العقود الأربعة التالية ظل الجيش الأمريكى يميل إلى الدفاع عن المكاسب التي تحققت أثناء حملات الحرب العالمية الثانية العظيمة التي قام بها المحاربون القدماء من ذلك الجيل. وكانت أية أعمال خارجية، سواء في إفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو على القمر، يتم توجيهها من خلال موشور تلك الحرب. وفهم الشعب الأمريكى الحاجة والتضحيات المطلوبة للحفاظ على ذلك الميراث. وشاركت أمريكا في أكبر تدريب في التاريخ لبناء الدول - إعادة بناء ألمانيا واليابان المدحورتين - وما زال مئات الآلاف من جنودها موجودين في تلك البلدان لحفظ السلام. ونُشر الجيل التالى من الجنود الأمريكيين لاحتواء الاتحاد السوفيتى. واحتكر تهديد مرشد وحيد اهتمام أمريكا وقيد طيف الخيارات السياسية وصاغ معايير تبرير استخدام القوة ودعم الحكومات أو معارضتها في الخارج، التي كان يُنظر إليها على أنها يبادق صراع القوة العظمى الذى

تخوضه. وكانت قوة أمريكا كلها - السياسية والاقتصادية والأخلاقية والعسكرية - موجهة للتصدى لتحدى الاتحاد السوفيتي. ونجحت في ذلك. وانهارت القوة العظمى المنافسة في عام ١٩٨٩.

عندما استعرضت بحر المحاربين القدماء المسنين المستمعين لخطاب الرئيس، فكرت في التحديات التي تواجه جنود عصرى. فبعد انهيار سور برلين اعتقد الأمريكيون أن الحاجة إلى التضحية قلت وتوقعوا أن يجنوا أرباح السلام. وعندما أدى بيل كلينتون قسم توليه المنصب في ٢٠ يناير من عام ١٩٩٢ لم تكن أمريكا متأكدة من دورها في العالم. فقد كانت الولايات المتحدة، التي أصبحت فجأة القوة العظمى الوحيد، على غير هدى بشأن كيفية مواجهة الحقبة الجديدة من المخاطرة والتحدى والفرصة. ففي ذلك العالم الجديد كانت التحديات صراعات غير تقليدية إلى حد كبير داخل حدود الدول، وليس ذلك الصراع ثنائي الأقطاب الخاص بحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت غالباً ما تحدث في مناطق تعتبر خارج مجال الاهتمام الأمريكي، في أماكن كهائتي والبوسنة والصومال ورواندا. وكان جيل ما بعد فيتنام متردداً في المشاركة في تلك الصراعات "الصغرى" في أنحاء المعمورة. ولم تكن الولايات المتحدة على استعداد لاستخدام القوة في صراعات بدت مشابهة لفيتنام خارج ما كانت أمريكا تراها منطقة الاهتمام "الاستراتيجية" الخاصة بها.

تطلبت تلك الصراعات والتهديدات العابرة المتزايدة، كانتشار الأسلحة النووية والإرهاب. حلولاً جديدة - لكن معظم الأمريكيين لم يكونوا يدركون بعد خطورة تلك التهديدات الجديدة. وكان التحدى الجديد يقتضى أشكالاً جديدة من التعاون وتحالفات جديدة وأهدافاً جديدة احتاجت لسنوات كي تتكون. ولكي تحل إدارة كلينتون المعضلات التي تبدت لها، كان عليها خلق فهم جديد للإمكانيات والحدود المحتملة للقوة العسكرية. وباعتبارهم أبناء تضحية نورماندى، فقد عرف الرئيس وفريقه أن مهمتهم هي إعادة ترتيب صفوف القوة العظمى.

فعل الرئيس كلينتون ذلك على وجه الدقة خلال الثمانى سنوات التى أمضاها فى منصبه. فقد وضع سياسة المشاركة الأمريكية التى تصدت بشكل كبير لتحديات القرن الحادى والعشرين. وكان السؤال الرئيسى فى السياسة الخارجية الأمريكية يتعلق بكيفية الدخول فى هذه الصراعات الجديدة وما إذا كنا ستدخلها أم لا. وفى إعادة تحديد لدور أمريكا، كان على كلينتون دحض خرافتين تتعلقان بهذا الدور، وهما النزعة الانعزالية والشرطى العالمى. إذ شعر أمريكيون كثيرون بعد الانتصار فى الحرب الباردة أنه يمكنهم الانسحاب بأمان من العالم. وشعر آخرون أن تفوق القوة الأمريكية جعل مشكلات العالم مسئولية أمريكا.

واجه كلينتون معارضة قوية عند وضع السياسة الجديدة التى لم تخضع لها تين الخرافتين. وعندما كانت الغلبة للجمهوريين فى مجلس النواب عام ١٩٩٤، كانت السيطرة لأصحاب النزعة الانعزالية على المالية واستخدموا ذلك لإعاقة جهود كلينتون لإدارة الصراعات والمشاركة فى حفظ السلام ودعم الجهود متعددة الأطراف، بما فى ذلك الحد من الأسلحة وحماية البيئة. وكان على كلينتون كذلك أن يتغلب على خرافة الشرطى العالمى الخاصة بتفوق قدرة أمريكا وتفوقها العلمى وبالتالى تفوق مسئوليتها. ولأنه كانت لأمريكا قوة عسكرية واقتصادية وأخلاقية لا مثيل لها، فقد واجه كلينتون توقع أنه سيدخل فى صراعات العالم، بل وسيحلها، ليس فى المشكلات الأحدث فى هايتى والبلقان والصراعات العديدة فى إفريقيا، بل كذلك المشكلات التى طال أمدها ككوريا الشمالية وقبرص والهند وباكستان والشرق الأوسط. ومع ذلك فلم تكن القوة العظمى قادرة على - أو راغبة فى - المشاركة فى كل مكان. وكان تحديد مكان وكيفية المشاركة تحدياً أساسياً لرئاسة كلينتون.

ظلت الحرب العالمية الثانية معيار الذهب لاستخدام القوة. فقد كان هناك دعم قليل - فى الكونجرس وفى الإدارة وفى الجيش وبين الشعب الأمريكى - لنشر قوات أمريكية فى الاضطراب العالمى الجديد. وفى مواجهة تلك القيود، سعى كلينتون إلى المشاركة دبلوماسياً فى صراعات عديدة، بينما يحفظ باستخدام القوة لمناطق المصلحة

الاستراتيجية الواضحة، كالعراق وكوريا والدفاع عن أوروبا، وبذلك كانت مبادراته وما حققه من نجاح مقصوداً على تلك الصراعات التي يمكن أن تحقق الوساطة تقدماً فيها، كما في أيرلندا الشمالية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. أما تلك المناطق غير الاستراتيجية التي تطلبت استخدام القوة فقد أُرجئت أو بقيت على فشلها.

في فترة مبكرة من رئاسة كلينتون، جعلت عملية بحث بدائل القوة الإدارة تبدو ضعيفة وغير حاسمة. ومع ذلك كانت الأزمات في الصومال وهاييتي والبوسنة بمثابة البوتقة التي خلقت منها الإدارة الاستراتيجية الأكثر قوة ونضجاً التي ستبقى. وكان فقدان ثمانية عشر جندياً في الصومال عام ١٩٩٣ هو "خليج الخنازير" الخاص بكلينتون. إذ دفعته المأساة إلى اتباع قيادته الغريزية وتحدى باردايمات السياسة الخارجية التقليدية وصياغة مقاربة شجاعة للقوة والدبلوماسية سوف تميز إدارته، في هاييتي أولاً وفي البلقان في نهاية الأمر.

أثناء تحدى خرافتي القوة العظمى السائدتين خلال فترة رئاسته، وهما خرافة النزعة الانعزالية وخرافة الشرطي العالمي، سعى كلينتون إلى أشكال جديدة من المشاركة باستخدام القوة بحكمة والدبلوماسية بفاعلية لتعزيز الاستقرار والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في أجزاء من العالم كانت تُعتبر فيما قبل خارج اهتمام الولايات المتحدة الاستراتيجي. وقد حدد نوعاً جديداً من السياسة الخارجية بالقيام بالمبادرات في المناطق التي تتطلب الدبلوماسية المدعومة بالقوة والمقرونة باستخدام حفظ السلام وبناء الدولة، في المقام الأول في البلقان، وهو ما أصبح رائداً لفترة التسعينيات. وجمع كلينتون بين الوجهين المثالي والواقعي لفلسفته العامة كي يخلق استراتيجية المشاركة لمواجهة التحديات التي تسببها الدول الفاشلة التي لم تعد مدعومة من تحالفات الحرب الباردة. وسوف يثبت إعادة تجميع صفوف القوة العظمى لمواجهة تلك التهديدات الجديدة التي لا يمكن التنبؤ بما تقوم به أنه أحد مواريث كلينتون الدائمة.

خلق كلينتون على مدى سنواته الثمانية فى منصبه رغبةً قومية لاستخدام القوة لمواجهة الوحشية والعنف فى مناطق محكوم عليها الآن بأنها ضمن اهتمام أمريكا. وبذلك سوف تظل البلاد تعمل فى أوروبا والشرق الأوسط وكوريا الشمالية، كما أنها ستشارك على نحو انتقائى فى ترويج الديمقراطية والحرية وإيجاد الدعم الدولى لمكافحة التهديدات الناشئة للأمراض المعدية والمخدرات والتردى البيئى وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب. وعمل كلينتون بالتنسيق مع أصدقاء أمريكا وحلفائها فى أنحاء العالم كى يكون لهم كذلك نصيب من أعباء المشاركة. ووراء الدبلوماسية الأمريكية قوة دفع جديدة لترويج الديمقراطية والحرية، لكن مع الأمم المتحدة قوات من أنحاء العالم للمساعدة فى تحمل العبء، وبحلول عام ٢٠٠٠ كانت معظم الدول تتوقع من الولايات المتحدة العمل من أجل البحث عن التقدم وأن تكون قائداً لا يمكن الاستغناء عنه فى ذلك.

تولى الرئيس جورج دابليو بوش متحدياً جوهر مشاركة كلينتون نفسه، حيث كان يسعى إلى الحد من مشاركة أمريكا فى البحث عن السلام فى صراعات العالم ومع الهيئات والأعراف الدولية. وخلال حملته الانتخابية للوصول إلى البيت الأبيض فى عام ٢٠٠٠ وشهوره التسعة الأولى فى منصبه، كافح مستشارو بوش السياسيون لفرض آرائهم المختلفة على الرئيس الجديد. فعلى أحد الجانبين كان هناك الواقعيون الذين يسعون إلى مواصلة مقاربة الرئيس جورج دابليو بوش الأولى المعتدلة إجمالاً والأقل طموحاً على السياسة الخارجية. وعلى الجانب الآخر كان هناك المهيمنون، وهم فى الغالب من حقبة ريجان الذين روجوا لخرافة الوقت الراهن الخطيرة القائلة إنه ما دامت أمريكا القوة العظمى الوحيدة فإنه يمكنها - ولهذا السبب ينبغي لها - استخدام قوتها العسكرية لإجبار العالم على الرضوخ لرغباتهم ومواجهة ظهور أى منافس لقوتها، وسرعان ما وقع بوش ضحية لخرافة المهيمنين.

كانت الحرب الباردة قد قيدت المهيمنين فى الثمانينيات. وفى أوائل التسعينيات تجاهلهم الرئيس جورج بوش الأول إلى حد كبير ورفض حججهم باعتبارها هامشية.

وخلال الشهور التسعة الأولى من إدارة بوش الثانى كانت هناك حرب علنية بين معسكرى الواقعيين والمهيمنين. وكانت النتيجة ارتباكاً بشأن سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وخاصةً تجاه القوتين العظميين، روسيا والصين، وكذلك الشرق الأوسط وكوريا الشمالية، والمواجهة مع الحلفاء بشأن الالتزام الأمريكى بالأعراف الدولية التى جرى وضعها على مدى السنوات الخمسين الماضية.

دفعت جريمة قتل ثلاثة آلاف أمريكى فى نيويورك وواشنطن العاصمة والطائرة التى أسقطت فى بنسلفانيا فى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ بالسياسة الخارجية إلى المقدمة. وفجأة كانت الولايات المتحدة معرضة للخطر وهدفاً بسبب ثروتها وثقافتها وقوتها العسكرية الساحقة. وكما فعل محاربو الحرب العالمية الثانية القدماء على شواطئ نورماندى، تجمع الشعب الأمريكى للدفاع عن حرياته بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر، وقد لبوا نداء الواجب لحماية البلاد من الهجمات الإرهابية الإضافية. وكما حدث فى الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، سوف يحدد الحادى عشر من سبتمبر مصالح أمريكا وأعمالها فى العقود المقبلة.

فى البداية وقف العالم بجانب الولايات المتحدة. فلأول مرة استعانت منظمة معاهدة شمال الأطلسى (الناتو) بالمادة الخامسة من ميثاقها التى تنص على أن الهجمات على الولايات المتحدة تعد هجوماً على الأعضاء جميعاً. ووافقت الأمم المتحدة على قرار شامل ضد الإرهاب يطالب بوقف دعم الإرهابيين فى أنحاء العالم. وأيد تحالف دولى قوى الإطاحة بطالبان فى أفغانستان بعد أن رفض قادتها تسليم أسامة بن لادن. واستعانة بكلمات الرئيس چون كنيدي الشهيرة عند سور برلين، أعلن العالم "كلنا أمريكيون الآن".

شملت أولى أعمال بوش فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر مقاربة دولية، حيث حصل على دعم قوى من البلدان الأخرى لغزو أفغانستان وإعادة بناء السلام. وعقب الإطاحة بطالبان كان لدى الولايات المتحدة اختيار. فهى يمكنها تقرير مواصلة حشد تأييد العالم فى مواجهة تحدى ما بعد الحادى عشر من سبتمبر للإرهاب، بينما تعى

مصالح أمريكا ومسئولياتها الأخرى، أو يمكنها اختيار سبيل السعى لتحقيق الهيمنة الأمريكية التي تحاول الولايات المتحدة فيها مواجهة تلك التحديات بمفردها. مع ائتلافات من البلدان ذات العقلية المشابهة وليس بالعمل مع التحالفات والهيئات والأعراف الدولية، مع الموافقة على الحلول الوسط باعتبارها ثمناً ضرورياً لكنه يمكن إدارته. وسوف تكون القوة ملاذاً يتم اللجوء إليه أولاً وليس أخيراً؛ فالدبلوماسية مسألة ملءمة وليس ضرورة.

خسرت المقاربة الواقعية دولية النزعة التي يدعو إليها وزير الخارجية كولين باول وآخرون لمصلحة مقاربة المهيمنين بعد الحادى عشر من سبتمبر بقليل. وسوف يثبت قرار الرئيس بخوض الحرب ضد العراق بالرغم من عدم وجود أى تهديد وشيك ومعارضة معظم بقية دول العالم أنه اختبار لصحة رؤية المهيمنين لدور أمريكا كقوة عظمى. وبغض النظر عن الفشل فى العثور على أسلحة الدمار الشامل والفشل فى تحقيق أهداف الحرب الخاصة بهم، من قبيل مقرطة العالم العربى والترويج لتسوية دائمة للصراع العربى الإسرائيلى، فإن الحرب ضد العراق تختبر الاعتقاد بأن أمريكا لا تحتاج إلى حلفاء أو الأمم المتحدة لمواجهة تحديات الوقت الراهن.

وُلد كبار مهيمنى إدارة بوش - ريتشارد تشينى وپول وولفتويتز وريتشارد پيرل - من رحم إدارة ريجان، بينما يعود دونالد رامسفيلد إلى حقبة فورد. وفى السبعينيات والثمانينيات، شارك هؤلاء الرجال جميعاً فى الاعتقاد بأن القوة العسكرية الأمريكية واتخاذ القرار الأحادى يمكنهما حماية المصالح الأمريكية على نحو أكثر فاعلية بكثير من السعى إلى قيادة حلفاء أمريكا فى تشكيل الأعراف والمعاهدات والقيود على المجتمع الدولى، وبالتالي على أمريكا كذلك. وحتى الحادى عشر من سبتمبر لم تكن قد أُتيحت لهم الفرصة لاختبار نظرياتهم.

من نواح كثيرة، تعد حكومة الرئيس جورج دابليو بوش استمراراً غير مقيد ليس لإدارة والده وإنما لإدارة رونالد ريجان. والتشابهات مذهلة بخلاف إعادة تدوير الشخصيات. فقد جاءت كل منهما إلى السلطة مقتنعة بأن الحكومة الديمقراطية

السابقة شردت بالبلاد بعيداً عن المصلحة القومية الحقيقية. وسوف يُستعاض عن البراجماتية بوضوح الرؤية والهدف الأخلاقي والثبات العنيد للهدف. وفي البلاغة والدبلوماسية، كانت كل منهما ترى العالم من ناحية الأبيض والأسود والخير والشر. ولم تعر الإدارتان اهتماماً كبيراً لرؤى حلفاء أمريكا في السعى لتحقيق أهدافهم. وقد أشرف الرئيسان على زيادات هائلة في الإنفاق العسكري دفع الدولة بشدة، مع خفض الضرائب، إلى الدين وارتفاع معدل البطالة.

في حين كان غزو العراق المثال الأكثر حيوية لخرافة المهيمنين، فإن أعمالاً كثيرة وضعت أمريكا على طريق الصدام مع جزء كبير من سائر العالم. فالقاعدة تتوالد وتمثل تهديداً متواصلاً للأمريكيين. وربما يمكن لكوريا الشمالية الآن إنتاج ما يصل عدده إلى ثمانية أسلحة نووية، ومع ذلك فما زالت السياسة الأمريكية مشوشة. كما أن التهديد النووي الإيراني يتزايد، لكن السياسة الأمريكية تفتقر إلى دعم كبار حلفاء الولايات المتحدة. والأعراف والمعاهدات الدولية مهترئة وتحالفات أمريكا اعترها الضعف.

جعلت تلك المقاربة أمريكا في خطر. وتهديدات الوقت الراهن عالمية وسوف تواجه من خلال العمل الدولي الموحد القوى. ومن المؤكد أن أمريكا يمكنها البقاء معتمدة على نفسها، بما لديها من اقتصاد قيمته ١٠ تريليونات دولار وصادرات قيمتها تريليون دولار وقوات مسلحة يبلغ عددها حوالي ١,٤ مليون فرد وميزانية دفاع قيمتها ٤١٠ مليار دولار وفوز دائم بجوائز نوبل وثقافة موجودة في كل مكان في أنحاء العالم. إلا أن المسألة هي ما هو ثمن ذلك؟ هل هناك طريقة أكثر مسئولية تحمي بها أمريكا مصالحها في الخارج؟ هل ينبغي لنا مواصلة مقاربة بوش الأحادية والقائمة على الهيمنة في المقام الأول أم العودة إلى السياسة الأقوى الخاصة بالمشاركة التي سوف تحث دولاً أخرى على اتباعها؟ أى مسار سوف يلهم أبناء الزمن الراهن على تكريم التضحيات التي جرت ليست على شواطئ نورماندى فحسب وإنما في الحادى عشر من سبتمبر كذلك؟

هذا الكتاب ليس مذكرات: بل إنه يقدم رواية لسياسة أمريكا الحديثة من موقعي كأحد مساعدي حملة كلينتون الانتخابية في عام ١٩٩٢، وكمسئولة بمجلس الأمن القومي في البيت الأبيض من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٦، وسفيرة في الأمم المتحدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١، وحالياً داعية سياسة خارجية بمجموعة الأزمة الدولية التي لا تستهدف الربح. ويأخذ الكتاب القارئ إلى ما وراء الكواليس، مستخدماً المذكرات الشخصية التي رُفعت عنها السرية مؤخراً وغيرها من الوثائق والمقابلات الشخصية على معظم مستويات الحكومة الرفيعة. وحتى اليوم لم يناقش مُطَّلِع على بواطن الأمور من بيت كلينتون الأبيض التحديات العريضة التي تشمل استخدام القوة والدبلوماسية التي واجهت إدارته. وبذلك يقدم هذا الكتاب رؤى متعمقة لعملية اتخاذ القرارات التي يواجهها كل الرؤساء، وهي العملية التي يمكن أن تكون عشوائية وغير منظمة وتقوم بالتأكيد على معلومات غير مكتملة. وغالباً ما تنطوي القرارات على الاضطرار للاختيار بين خيارات تفتقر جميعها إلى الجاذبية. وبالإضافة إلى ذلك، فبينما نادراً ما يتخذ الرؤساء قرارات السياسة الخارجية لأسباب خاصة بالملاءمة السياسية، فهم مقيدون على الدوام بما إذا كان الجمهور الأمريكي، وبالتالي الكونجرس، يؤيد هذه القرارات أم لا. ومن ثم لا بد أن يعي القارئ رؤية الجمهور الأمريكي للسياسة الخارجية وكيفية تأثيرها على قرارات الرئيس.

من المؤكد أن هناك آخرين كثيرين أسهموا على نحو أهم مني بكثير في سياسة الرئيس كلينتون الخارجية، لكن القليل فقط من كانت لهم ميزة العمل عن قرب معه ومع فريقه من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠١. لقد كنت شاهداً نادرةً على التحدي رفيع المستوى الخاص برسم مسار جديد للسياسة الخارجية الأمريكية، ومشاركةً فيه أحياناً. ويحاول هذا الكتاب تحدي الرؤية شديدة الشيعو الخاصة بسياسة كلينتون الخارجية التي كتبها في المقام الأول أناس من الخارج فشلوا في تقويم دقائق السياسة الخارجية والتحديات ومنجزات الرئيس الأمريكي الثاني والأربعين. وهو سيعرض كذلك التحديات التي واجهها الرئيس جورج دابليو بوش. وعند تحليل الرئيس

الأمريكي الثالث والأربعين، يضع الكتاب أعماله فى سياق الدروس التى تم تعلمها منذ انتهاء الحرب الباردة وهجمات الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. وتمثل هذه الدروس نموذجاً إرشادياً للتحديات التى واجهتها أمريكا فى عام ٢٠٠٥ وللرئيس بوش وهو يبدأ فترته الثانية.

يهدف هذا الكتاب إلى أن يكون شهادة على أهمية تصحيح دور أمريكا القيادى ومسئوليتها فى العالم. ذلك أنه بينما أظهر الحادى عشر من سبتمبر ضعف أمريكا، فمن الممكن كذلك أن يحث الجمهور على دعم المشاركة الأعمق مع سائر العالم التى لن تجعل أمريكا أكثر أمناً فحسب، بل سيساعد كذلك قادة المستقبل على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين الكثيرة وعالم أكثر تعقيداً من أى وقت فى التاريخ البشرى. وبالرغم من معرفتنا بميراث من ماتوا فى نورماندى، فمن الممكن أن يكون ميراث من ماتوا فى مركز التجارة العالمى والپنتاجون وعلى متن الطائرة التى سقطت فى پنسلفانيا هو التزام أمريكا الراسخ بالمشاركة والقيادة فى عالم اليوم بـ"بحكمة وبقوة" كما دعا كلينتون فى عام ٢٠٠٤. وسوف يتطلب هذا المسار قيادة تتمتع بخيال خصب بواسطة رئيس الولايات المتحدة فى الداخل والخارج. كما يتطلب استخدام شديد التوازن لموارد أمريكا الاقتصادية والسياسية والأخلاقية والعسكرية لقيادة أصدقائنا وإقناع أعدائنا باتباع الولايات المتحدة فى مواجهة تحدى تعزيز الأمن والديمقراطية والرخاء.

الفصل الأول

الأشياء تتداعى

وتداعى الأشياء، وتتفكك، فالمركز لا يتماسك؛

والفوضى تتدفق على العالم،

والتيار الذى يعتمه الدم يتدفق، وفى كل مكان (*)

يغرق طقس البراءة.

- و. ب. بيتس، "المجىء الثانى"

كان اليوم الثالث عشر من مارس عام ١٩٩٣ اجتمع المدراء - الموظفون على مستوى مجلس الوزراء المسئولون عن سياسة الأمن القومى - فى غرفة الأزمات فى الطابق الأرضى من الجناح الغربى. وبما أنى نشأت مع فيلم Dr. Strangelove، فقد افترضت أن غرفة الأزمات ستكون قاعة كبيرة مغطاة بالخرائط وأجهزة التكنولوجيا الفائقة وخطوط التليفون الموصلة ليس فقط بالروس بل كذلك بقيادة عالميين مهمين. الواقع أن الغرفة كانت صغيرة ومتواضعة، وكانت تكفى لطاولة خشبية لامعة مستطيلة

(*) من ترجمة الدكتورة فاطمة الخضراء الجيوسى لقصيدة بيتس "المجىء الثانى". (المترجم).

يجلس حولها عشرة أشخاص بارتياح وكان هناك عشرون كرسيًا أخرى بجوار الحوائط المبطنة بالخشب. وكان بجوار الطاولة كرسي أعلى من سائر الكراسي محجوز نظرياً للرئيس، لكن الذى يستخدمه فى الأغلب هو رئيس الاجتماع، وهو فى العادة مستشار الأمن القومى، وغرفة مجلس الوزراء هى الغرفة الوحيدة الأخرى التى بها كرسي أعلى للرئيس - أحد بقايا التراث الملكى البريطانى.

اتضح أن اجتماع المدراء الخاص هذا واحد من أكثر الاجتماعات تذكراً - وأطولها، لكونها استغرق أربع ساعات - خلال الوقت الذى أمضيته فى البيت الأبيض. وقد اقتضت ثلاث من القضايا الكثيرة التى نوقشت، وهى الشرق الأوسط وهابيتى والبوسنة، قرارات بشأن مسائل صعبة، وخاصةً ما إذا كانت القوات البرية ستستخدم أم لا ومتى. وباعتبارى مسئول من المرتبة الثالثة فى مجلس الأمن القومى، كانت وظيفتى هى المساعدة فى إدارة جدول أعمال السياسة الخارجية. وباعتبارى مديرة عاملين فى البداية، ثم نائب مساعد الرئيس، كنت أحضر معظم اجتماعات مجلس الأمن القومى خلال فترة رئاسة كلينتون الأولى، ثم بانتظام انطلاقاً من منصبى فى الأمم المتحدة فى الفترة الثانية.

فى ذلك اليوم، اتخذ كلينتون، الذى كان قد مضى عليه أقل من شهرين فى منصبه، قراره الأول لنشر القوات - لا بد أن تكون هناك اتفاقية سلام بين إسرائيل وسوريا بشأن الجولان. وناقشت المجموعة تهديد صدام حسين المتواصل، كما ناقشت بإيجاز استخدام القوة لإعادة رئيس هايتى جان برتران أريستيد للسلطة. ولأول مرة حاولت المجموعة معالجة مسألة إدخال قوات أرضية أمريكية فى البوسنة، متبعة فى هذه الحالة اتفاقاً بين الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك ناقش المدراء لأول مرة استخدام القوة لجعل رئيس جمهورية يوغوسلافيا السابقة سلوبودان ميلوشيفيتش يمثل لطلبات المجتمع الدولى. وبدأ الاجتماع العملية التى سوف تؤدى فى النهاية إلى استخدام القوة لدعم الدبلوماسية الأمريكية أكثر من عامين بعد ذلك. كما سيبدأ فى وضع سياسة خارجية جديدة لأمريكا باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، وهى السياسة التى

لم تنتشر قوة أمريكا العسكرية الهائلة التي لا منافس لها، بل كذلك قوتها الاقتصادية والدبلوماسية وحتى الأخلاقية.

أوجدت المناقشة ديناميكية شخصية وسياسية سوف تستمر طوال فترة عمل كل من المشاركين في الحكومة. وقد حاول مستشار الأمن القومي أنتوني (توني) ليك المحافظة على سير المناقشة في اتجاه النتيجة. ووفرت دعابته شديدة الرقة إغاثة كوميدية لمن هم من التقدم بحيث يفهمون نكاته. وأثار وزير الدفاع ليس أسبن أسئلة مكررة بشأن مدى صواب جر الجيش إلى الأوضاع التي تتسم بالفوضى. وقد نفّر أسلوبه المتعالى وفشله باستمرار في أن يكون مفهوماً بالكامل عند إلقاءه الإيجاز زملاءه والكثيرين في البنتاجون. ومع ذلك فإنه غالباً ما يكون أول من يسأل الأسئلة الصعبة. على سبيل المثال، طرح في ذلك اليوم سؤالاً مهماً هو "هل الولايات المتحدة مستعدة لدخول الحرب في البلقان؟"

أطفاً رئيس الأركان المشتركة كولن پاول شعلة الحماس لخطط توريث الولايات المتحدة في البلقان أو أي وضع "غير استراتيجي" آخر، حيث عارض استخدام القوات الجوية لتحقيق أهداف عسكرية، وفي بعض الأحيان كان يحجب بعض المعلومات المهمة. وعرض مدير وكالة الاستخبارات المركزية جيمس وولزى سيناريوهات "شديدة التشاؤم" لم تأخذ في اعتبارها غالباً الفروق الدقيقة المهمة. وحثت مادلين أولبرايت السفيرة في الأمم المتحدة مراراً على استخدامات أشد بأساً للقوة. وأثار ليون فورث مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس ما تبدو نقاطاً غامضة، لكنه عرض قضايا مهمة للبحث، بعد السير في طريق طويل ملتو، وضغط هو وأولبرايت من أجل استخدام القوة لدعم الدبلوماسية. وكان نائب مستشار الأمن القومي صمويل (ساندى) بيرجر صالحاً باستمرار لتقديم شيء من الفكاكة المطلوبة وتذكير زملائه بأهداف الرئيس العامة. وبينما لم يدرك المدراء ذلك حينها، فسوف يثبت أن المناقشة بشأن تقديم قوات أمريكية لدعم اتفاقية سلام الشرق الأوسط هي أسهل مناقشة تتعلق بذلك النشر للقوات.

لو كنت إسرائيلياً لتأكدت تماماً أن الأمريكيين موجودون

بينما كان وزير الخارجية وارين (كريس) كريستوفر جالساً على يمين ليك، أُطْلِعَ المجموعة على آخر تطورات مفاوضاته في الشرق الأوسط. وكان للولايات المتحدة دور قيادي في محاولة صياغة اتفاقية سلام بين إسرائيل وجيرانها. ففي عام ١٩٧٩، جمع الرئيس حينها جيمي كارتر بين رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن والرئيس المصري أنور السادات في كامب ديفيد. ومع ذلك فقد راغ التقدم من الرئيسين ريجان وبوش.

رأى كريستوفر فرصاً جديدة للسلام على مسارين: بين إسرائيل والفلسطينيين وبين إسرائيل وسوريا. وبما أن كريستوفر كان متحفزاً ومؤيداً ومنظماً وجامداً بعض الشيء، فقد كان يرتدى البدلة وربطة العنق على الدوام. وبعد أن جاء به كارتر وزيراً للخارجية، جعل كريستوفر المنصب في مركز اهتمامه طوال اثني عشر عاماً. وأكد لم أعرفه من قبل، لأنه لم يقم في واقع الأمر بدور في السياسة الخارجية أثناء حملة كلينتون الانتخابية. وما أدهشني هو أن كلينتون طلب منه أثناء نقل السلطة أن يكون وزير الخارجية.

واعتماداً على سياسة سلفه، كان كريستوفر يعمل على التوصل إلى اتفاق مؤقت بين الفلسطينيين والإسرائيليين يعطى الفلسطينيين شكلاً ما من الحكم الذاتي المتزايد ويقضى بانسحاب متزايد للقوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة. وبدا الأمر حينها وكأن التقدم ممكن. وفي عملية السلام مع سوريا، كان الإسرائيليون يبدون مرونة جديدة، كما أبدوا استعداداً لبحث إعادة مرتفعات الجولان التي تم الاستيلاء عليها في حرب ١٩٦٧ وكان ذلك يعني إمكانية السلام بين إسرائيل وسوريا.

أوضح كريستوفر أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين مستعد لاتخاذ "خطوات مهمة" قبل الثامن والعشرين من أبريل يمكن أن تساعد على تشجيع العرب الآخرين على الحضور. فقد كان الإسرائيليون يتطلعون إلى انتخابات فلسطينية

لـاختيار شخص ما هناك وإعطاء المشروعية وكذلك "استخدام وإدارة الأرض" لكن ليس السيادة فى المراحل المؤقتة". ومع تقدم المفاوضات سوف يكون هناك بعض التحسين فى ظروف حقوق الإنسان. وقال كريستوفر كذلك إن رابين طرح المواطنة المزدوجة. وبينما كان الاقتراح يحتاج إلى مزيد من التطوير، فقد وصفه كريستوفر بأنه "مشجع جداً".^(١)

أوما الحاضرون فى الغرفة بالموافقة. وقال ليك إن "المسارين الأساسيين يعزز أحدهما الآخر"، مشيراً بذلك إلى المسارين السوري والفلسطينى. وسأل عن القضية الحساسة من الناحية السياسية الخاصة بوضع منظمة التحرير الفلسطينية التى كانت لا تزال فى عام ١٩٩٣ على قائمة الولايات المتحدة للمنظمات الإرهابية. ورد كريستوفر قائلاً: "لا أتصور التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. إنهم يعرفون ما يجب عليهم عمله. وقد بدأ البريطانيون والبلجيكيون مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية. ... ولن أغلق الباب للأبد. فإذا وجدنا طريقة للتعامل معهم فسيكون الأمر أسهل. لكن لن يمكننا عمل ذلك قبل أن يكون الأمر على ما يُرام مع الإسرائيليين." ولم يكن يعرف أنه بعد ستة أشهر - من ذلك اليوم - سيدخل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية البيت الأبيض.

على المسار السوري، واصل كريستوفر المناقشات فيما يتعلق بالسلام بين إسرائيل وسوريا فى مقابل انسحاب إسرائيلى كامل من مرتفعات الجولان. وأوضح كريستوفر بحذر أنه يرى أن هناك فرصة لجعل الرئيس السوري حافظ الأسد يوافق على السلام مع إسرائيل "مقابل انسحاب إسرائيلى كامل من الجولان". وطرح كريستوفر المقاربة الأمريكية، وهى "الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل". وكان يسعى للتوصل إلى اتفاق مظلة يحدد هذه القواعد الإرشادية، تتبعه خطوات متعاقبة لتحقيق السلام. لكن كريستوفر أشار إلى أن هناك عيباً خفياً. "يفهم الأسد ذروة الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل. ولهذا السبب من الضروري أن نقول له إننا مستعدون لضمان الأمن من خلال الأمم المتحدة - حيث ستقوم الأمم المتحدة بالدور

الرئيسى لتوفير السلام لمرتفعات الجولان. والعنصر الرئيسى هو جنرال أمريكى يتولى المسؤولية. " كان ذلك يعنى وجود الآلاف من الجنود الأمريكيين على الحدود الإسرائيلية السورية. وكان كريستوفر يريد سلطة تقديم مثل هذا العرض للأسد.

انضم الرئيس كلينتون ونائب الرئيس جور إلى المجموعة لمناقشة نشر قوات أمريكية فى الجولان. وبعد الإصغاء إلى شرح كريستوفر. وافق كلينتون وجور على أن يقدم كريستوفر العرض للأسد. وكان ما يهم كلينتون هو رد فعل الكونجرس، حيث كان على علم بعدم وجود تأييد كبير لنشر قوات أمريكية فى الخارج. سأل كلينتون المجموعة: "إذا قلت له [للأسد] إنى سأفرض الأمن على مرتفعات الجولان، هل أنا مضطر للتحديث فى ذلك مع الكونجرس؟" قرر المدراء أنهم ليسوا مضطرون لإبلاغ الكونجرس. حيث كان قد تم إعلامه بشأن خطابات الضمان الخاصة بأمن الحدود "طبقاً للممارسات الدستورية الأمريكية". ومع أن تلك ربما كانت المرحلة الأخيرة من العملية، فلم يكن أحد يرغب فى المخاطرة بحدوث تسريب بشأن قضية بهذا الحجم. ذلك أن النقاش المقيت فى الكونجرس بشأن نشر القوات فى الجولان قد يفسد الصفقة.

وبينما وصف رابين بأنه "رجل عنيد وكتوم"، فقد قال إن رابين يريد بالفعل "إجابات، خاصةً فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية على الجولان". وكان كلينتون يفهم كذلك أن القوات لا بد أن تكون قوات قتالية حقيقية وليس قوات ذات خوذات زرقاء، مشيراً إلى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. "لو كنت إسرائيلياً لتأكدت تماماً أن الأمريكيين موجودون."

كان عرض وضع جنود أمريكيين على الجولان لضمان الأمن على الحدود بين إسرائيل وسوريا القرار الأول الذى اتخذه كلينتون لنشر الجنود فى الخارج. وكان أبسط قرار سيواجهه فيما يتعلق بالجنود الأمريكيين - وهو كذلك قرار لن ينقذ. ذلك أن الأسد لم يعقد الصفقة فى النهاية. ولم يكن هناك عدم خلاف على الفوائد التى تتحقق للولايات المتحدة من السلام السورى الإسرائيلى. الذى اعتُبر لفترة طويلة هدفاً

استراتيجياً أمريكياً، ولم يجفل أحد عندما عاد پاول فيما بعد بتقدير لكتيبة أمريكية^(٢) فى الجولان لمدة اثنى عشر عاماً بتكلفة قدرها "مليوناً دولار" فى العام، وكان رد الرئيس على تقدير پاول هو "أظن أن الأمر يستحق ذلك".

كان استخدام الجنود الأمريكىين للمساعدة فى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط أقل إثارة للخلاف بكثير مما لو كان الجنود سُنشرون أم لا فى مناطق الصراع غير الاستراتيجية فى عام ١٩٩٣. وتلك القرارات الأصعب، وهى تلك التى سُننفت فى النهاية - على عكس قرار سوريا - تنطوى على استخدام القوة لدعم الدبلوماسية الأمريكية فيما أسمته ليزلى جيلب الكاتبة فى النيويورك تايمز "حروب فنجان الشاي". وهى تلك المناطق التى كان يقدّر إبان الحرب الباردة أنها لا تستحق التورط الأمريكى فيها كالصومال وهايتى والبوسنة. ومع ذلك فإنه باعتبار الولايات المتحدة الآن القوة العظمى الوحيدة الخالية من عبء احتواء الاتحاد السوفيتى، فقد طُلب منها أن تفعل شيئاً للقضاء على تلك الصراعات. وتفهم كلينتون الحاجة إلى القيادة الأمريكية فى تلك الأزمات وأثناء الحملة الانتخابية تحدى الرئيس جورج دابليو بوش أن يعيد الديمقراطية إلى هايتى وينهى الحرب فى البلقان. وها هو يكافح للعثور على طريقة كى يفعل شيئاً باعتباره الرئيس الجديد.

ليس الديمقراطى الخاص بوالدك

عند تحديد كلينتون لمواقفه السياسية الخارجية كان عليه أن يعيد تحديد ليس دور أمريكا فى حقبة ما بعد الحرب العالمية الباردة فحسب، بل كذلك السياسة الخارجية الديمقراطية بعد حوالى ربع قرن من الرؤساء الجمهوريين. فقد كانت الفجوة الوحيدة هى سنوات رئاسة چيمى كارتر الأربع التى تُذكر سياستها الخارجية إلى حد كبير بنجاح اتفاقيات سلام كامپ ديفيد. وكذلك بضعف متصور لأن السوفيت غزوا أفغانستان فى عام ١٩٧٩ تحت سمعه وبصره، وبسبب جهوده الناجحة لتحرير

الرهائن الأمريكيين في إيران. وكان متصوراً أن الحزب الديمقراطي ضعيف في الدفاع وغير مستعد لاستخدام القوة. ومن ناحية أخرى خلق اعتراف نيكسون بالصين وزيادة ريجان لإنفاق الدفاع والسياسات الأمريكية المركزية المعادية للشيوعية وغزوه لجرانادا صورة الصلابة، وكان غزو الرئيس جورج إتش دابليو بوش لبنا وإخراجه القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١، إلى جانب الانهيار الحديث للاتحاد السوفيتي، قد ساعد على تشكيل صورة السياسة الخارجية الجمهورية الناجحة، والواقع أن الجمهوريين بدوا وكأنهم يُفْهَرُونَ.

أثناء الحملة الانتخابية جاء كلينتون بعد الرئيس بوش بنسبة ١٥ بالمائة مقابل ٦٣ بالمائة فيما يتعلق بالمقدرة المتصورة على إدارة السياسة الخارجية.^(٣) وسعى كلينتون إلى القضاء على ذلك النقص باتخاذ الكثير من المواقف الوسطية، ليس فقط لإيمانه بأنها مناسبة فحسب، بل كذلك لأنه كان يأمل في استعادة من يسمون الديمقراطيين الريجانيين الذين هجروا الحزب الديمقراطي منذ أكثر من عقد. ودعا كلينتون إلى أقوى دفاع في العالم مستعد وراغب في استخدام القوة إذا ما دعت الضرورة. واعترافاً بخوف المحافظين من إفراط الولايات المتحدة في نشر قواتها، دعا إلى الاستخدام الانتقائي للنفوذ الأمريكي قائلاً إن "تحدى أمريكا في هذه الحقبة ليس هو تحمل كل عبء، بل إحداث التوازن". ورغم اقتراحه تخفيضات متواضعة في الإنفاق لإعادة استثمار تلك المدخرات في فرص العمل هنا داخل الوطن، أقر كلينتون تحديث القوات والدعم المتزايد للجنود وعائلاتهم. وقد أيد الكثير من مواقف بوش مثل تقديم المساعدات للاتحاد السوفيتي السابق، والمشاركة في عملية سلام الشرق الأوسط، ومبيعات الأسلحة للمملكة العربية السعودية.^(٤)

تحدى كلينتون على نحو اتسم بالجرأة والنجاح سياسة الجمهوريين الخارجية بشأن مجموعة من القضايا، وخاصةً عدم التكيف مع العلاقات الدولية الجديدة التي خلقها انتهاء الحرب الباردة. وقد شبّه ادعاء الجمهوريين بالفوز في الحرب الباردة بـ"الديك الذي يُرْجَع إلى نفسه فضل طلوع الفجر"، وطالب بـ"أمريكا التي لن تدل

الطغاة، من بغداد إلى بيجين، وأمريكا التي تؤيد قضية الحرية والديمقراطية، من شرق أوروبا إلى جنوب إفريقيا، وفي النصف الكرة الذي نعيش فيه، في هايتي وكوبا. وبشأن هايتي، تعهد بنقض سياسة بوش الخاصة بإعادة اللاجئين الهايتيين والعمل من أجل إعادة الرئيس المخلوع أريستيد. وبشأن البوسنة، تحدى عدم رغبة سلفه في استخدام قوة أمريكا الاقتصادية والعسكرية للضغط على الصرب لوقف عدوانهم على الشعب المسلم. وسوف يحتاج الموقوفان إلى سنوات لتنفيذهما وإلى قوات برية أمريكية - مع أننا لم ندرك ذلك بعد. في البداية كان لا بد للفريق الجديد من الوقوف على أرض صلبة.

الفريق

تم الحصول على فريق كلينتون بشكل كبير من بين صفوف فريق كارتر - الرئيس الديمقراطي الوحيد منذ عام ١٩٦٨. وبذلك كان المسئولون المعينون حديثاً خارج السلطة. وفي حالات كثيرة خارج واشنطن منذ اثني عشر عاماً. ولم يكونوا متساوقين مع صرامة دورة الأخبار الجديدة على مدى الأربع والعشرين ساعة أو السياسة الحزبية القاسية التي سادت الكونجرس. وكانت لدى الفريق الغريزة الصحيحة لكنه واجه منحني تعلم منحدر في أساليب واشنطن الجديدة. والأمر الأكثر أهمية هو أنهم واجهوا المهمة المخيفة الخاصة برسم سياسة خارجية أمريكية جديدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

جاء ابن نيو إنجلاند البروتستانتي بالغ التحفظ توني ليك إلى الحملة الانتخابية بصرامة فكرية مكثفة ومقاربة وسطية لاستخدام القوة حظيت بتقدير كلينتون. وكان ليك بقوامه النحيف وشعره البني الخفيف الذي غزاه الشيب ونظارته الأكاديمية الكبيرة أستاذاً محبوباً ومحترماً للشئون الدولية في كلية ماونت هوليوك بولاية ماساتشوستس. كما كان ليك، الذي يصف نفسه بأنه ويلسوني جديد، يعتقد أنه ينبغي للولايات المتحدة

استخدام القوة الأخلاقية والعسكرية والاقتصادية والسياسية للمشاركة في عالم أكثر عدلاً واستقراراً وتعزّيزه. وقد ارتقى بسرعة عبر الصفوف وعمل رئيساً لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية في عهد كارتر. وقد أُسندت إليه المهمة المرغوبة وهي أن يكون مساعد هنري كيسنجر الخاص في أوائل السبعينيات، لكنه استقال بسبب الغزو الكمبودي وغيره من القضايا. وعقب ذلك وضع كيسنجر تليفونه تحت المراقبة. وقد أبعد أسلوبه لك الصارم بعض الأشخاص، إلا أن فكره وإخلاصه للعاملين معه وزملائه أكسبه الاحترام والدعم.

عندما التقى ساندى برجر بكلينتون قبل عقدين كان واحداً من أقرب مستشاريه أثناء الحملة الانتخابية وخلال سنواته الثمانية في البيت الأبيض، في البداية نائباً لمستشار الأمن القومي، ثم مستشاراً للأمن القومي في الفترة الثانية. وكان لدى برجر، وهو نيويوركى سريع البديهة، إحساس قوى بالواقع السياسى للسياسة الخارجية. وكان برجر يشترك مع ليك في ضرورة المشاركة الأمريكية في الخارج، والجيش الأمريكى القوى، ودعم حقوق الإنسان. وكان هو وليك يكمل أحدهما الآخر إلى حد كبير، حيث طرح برجر بمقاربة أقل أكاديمية وأكثر سياسةً. وكان برجر المحامى التجارى من نيويورك قد عمل نائباً لليك في تخطيط السياسات في وزارة خارجية كارتر وكان كاتب خطب جورج ماكجفرن أثناء حملته الانتخابية الرئاسية في عام ١٩٧٢. وخلال تلك الحملة التقى برجر بكلينتون، وظل الاثنان على اتصال على مر السنين. وكان برجر هو من طلب من صديقه ليك الانضمام إلى الحملة.

انضمت إلى حملة كلينتون مع عقد من الخبرة في الشؤون الخارجية، بما في ذلك حملتا والتر مونديل ومايكل دوكاكيس الانتخابيتين الرئاسيتين وست سنوات كموظفة في الكونجرس. وقد درست للحصول على شهادة في العلاقات الدولية بجامعة جورجتاون، حيث التقيت بالبروفيسور مادلين أولبرايت التى سوف تصبح سفيرة إدارة كلينتون في الأمم المتحدة وأول امرأة تتولى منصب وزير الخارجية. وكانت أولبرايت، اللاجئة من يوغوسلافيا السابقة، صقر الإدارة، وكانت تلح باستمرار على

اتخاذ إجراء أمريكي أقوى ضد القمع، خاصة في أوروبا، وساعدتني أولبرايت في الحصول على تدريب في حملة مونديل عام ١٩٨٤، وقد بدأت كعداد مندوبين في معركة مونديل شديدة التنافس على الترشح مع السناتور جاري هارت. ولم أترك السياسة قط.

بعد أن لحقت بمونديل خسارة انتخابية مدمرة، انضمت إلى هيئة موظفي السياسة الخارجية للسناتور تيد كنيدي نائب ماساتشوستس لمدة ست سنوات، مع انقطاع لفترة قصيرة من أجل حملة دوكاكيس في عام ١٩٨٨. وكان كنيدي، الذي ربما كان أكثر أعضاء مجلس الشيوخ تأثيراً في التاريخ الأمريكي، قائداً فعالاً في كل قضية مهمة مثارة. وهنا وجدت مكاناً في "شبكة قضايا" السياسة الخارجية وفر لي صلات لا تقدر بثمن كانت بمثابة ثقل موازن للبيروقراطية التي وجدتتها ذات يوم في البيت الأبيض. فهؤلاء الناشطون أقرب إلى الأحداث على الأرض من المسؤولين الحكوميين. وكان لكنيدي، بطل قضايا حقوق الإنسان، وهيئة العاملين معه على اتصال بالمعارضين في أنحاء العالم الذين وصل كثيرون منهم إلى السلطة في وقت لاحق. ومنهم ناشطون في الكتلة السوفيتية، ودعاة الديمقراطية في آسيا، وزعماء تضامن ومنهم ليخ غاونسا في بولندا، والأكراد في شمال العراق، وناشطو حقوق الإنسان في أمريكا الوسطى. وقد تفاوض مع الزعماء السوفيت لضمان الإفراج عن المسجونين السياسيين واليهود السوفيت والتقى بأشهر سجين سياسي حي، وهو نيلسون مانديلا، بعد الإفراج عنه بوقت قصير. وبذلك كنت أجلس في المقدمة خلال جزء كبير من تحول العالم من الدكتاتورية إلى الديمقراطية.

عندما عُرضت عليّ وظيفة مدير السياسة الخارجية للحملة، حثني كنيدي على قبولها، معلناً أن "كلينتون سوف يفوز". ورددت بأنه يحلم. فهو ديمقراطي شديد الرومانسية. هز كنيدي رأسه وقال: "قد أكون رومانسياً، لكن كلينتون سيفوز. فأرقام بوش متضخمة وسوف يكون الاقتصاد هو القضية وليس حرب الخليج." وأضاف كنيدي أن كلينتون يفهم ضرورة نقل الحزب إلى الوسط، وتنبأ بأن كنيدي سوف يفوز

على الجمهوريين بأكثر قضاياهم قسوة - الجريمة والصحة والتعليم، وبشكل خاص الاقتصاد. وقال: "سيفعلها كلينتون. سأدخل الانتخابات ولن أفعل الكثير للسياسة الخارجية. تولى أنت المهمة." وبعد عشرة أشهر كنت مسئولة من المرتبة الثالثة فى مجلس الأمن القومى، وكان لى مكتب فى الجناح الغربى.

أليس من المفترض أن يكون هناك شهر عسل ؟

لم تكن شهور كلينتون القليلة الأولى فى البيت الأبيض شهوراً جيدة بأى معيار. وكان جزء كبير من المشكلة من صنع يديه بالتأكيد، لكنه كان محقاً كذلك فى ادعائه أنها نتيجة لأجندة التغيير الطموحة - فى الرعاية الصحية، وفى الرعاية الاجتماعية، وفى الضرائب، وفى العجز - التى سعى هو وزوجته لتنفيذها. فلم تكن بيروقراطية واشنطن الكبيرة والكونجرس يرغبان فى التغيير، كما أساءت الإدارة تقدير المقاومة التى سوف تقابلها أجندتها. وكان فريق كلينتون، المحق بشأن الجوهر لكنه يفتقر إلى الخبرة بشأن واشنطن، توليفة من أبناء أركانسو غير المطلعين على بواطن الأمور، وأشخاص رفيعى المستوى ليسوا على اتصال بواشنطن الجديدة، وشباب متلهفين فى الثلاثينيات من أعمارهم جاءوا بحماس الحملة الانتخابية إلى قاعات الحكومة وليس بخبرة الحكم. وكان صراع الأجندات قابلاً للاشتعال.

من المفترض أن تشمل المائة يوم الأولى من الرئاسة شهر عسل طويل يدعم خلاله الكونجرس الرئيس الجديد وهو يجمع فريقه، ويضع أجندة عريضة، ويبدأ فى تحريك أولوياته. إلا أنه فى حالة الرئيس كلينتون تبخر شهر العسل خلال أسابيع بعد توليه منصبه. فقد تورط اثنان من مرشحيه لمنصب وزير العدل فى فضيحة وانسحب، وأُجبر هو على إسقاط ضريبة الطبقة الوسطى. واستمرت اجتماعات البيت الأبيض لساعات وكان الرئيس متأخراً باستمرار. ويبدو أنه تخطى عن مواقفه الخاصة بالسياسة الخارجية أثناء الحملة الانتخابية بشأن كل شىء من البوسنة إلى هايتي

إلى أيرلندا الشمالية. كما جرى تنفيذ وعده أثناء الحملة الانتخابية برفع الحظر عن انضمام المتطوعين للجيش في الصحافة والكونجرس والبنجاحون. وقد أتى الخلاف على جزء كبير من النية الحسنة الخاصة بشهر العسل وألحق ضرراً بالغاً بعلاقات كلينتون المبكرة مع البنجاحون. وعلى النقيض من معظم الرؤساء، الذين تمتعوا بمعدلات قبول زادت على ٥٠ بالمائة في الشهور الأربعة الأولى من توليهم السلطة،^(٥) هبط معدل قبول إجمالي أعمال كلينتون بمقدار ١٠ بالمائة من أبريل إلى مايو، من ٥٥ بالمائة إلى ٤٥ بالمائة. وبشأن السياسة الخارجية، هبط من ٦٣ بالمائة في فبراير إلى ٣٨ فقط في يونيو.^(٦)

كان هناك اضطراب على الجبهات. فقد كان الديمقراطيون والجمهوريون بالكونجرس يبنون تحالفاً لمنع الموافقة على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا). وهددت الشبكة الشيوعية للحرس القديم المتمرد حليف كلينتون الناشئ الرئيس الروسي بوريس يلتسين. وفي العراق، كان الرئيس صدام حسين يتخذ من جديد خطوات مثيرة للقلق ضد الكويت. وفيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وحده كانت هناك أشياء تتحسن مع تجدد الأمل في حدوث تقدم على المسارين الفلسطيني والسوري. وما جعل الأمور أكثر سوءاً أن المستشارين السياسية لكلينتون كانوا يخبرون الصحافة أن كلينتون يولي اهتماماً متفرقاً فحسب للسياسة الخارجية وأنه اعترف بأن مواقفه في الحملة الانتخابية كانت "ساذجة". كان مستشارو كلينتون المحليون الأصغر سناً، الذين هم على دراية أكبر بالإعلام يريدون التركيز على الاقتصاد ولم يولوا اهتماماً كبيراً للسياسة الخارجية. وبذلك فشلت الإدارة في وضع أرضية مشتركة مع الصحافة والكونجرس، وهو ما يعني أن الأمر سيحتاج إلى وقت - والكثير من العمل - لتنفيذ الأجندة الجديدة.

ما واجهناه في عام ١٩٩٣ كان عالمًا متغيراً. فقد كان الفريق الجديد بطيئاً على نحو لم يدرك معه أن تنفيذ الأجندة الجديدة في السياسة الخارجية سوف يتطلب إعادة كتابة قواعد اللعبة التي عمرها خمسون عاماً، وأثناء مصارعة قوى الانعزال

والضغوط من أجل أن نكون شرطى العالم، حاول كليتتون فى العامين الأولين أن يحدد دور أمريكا المناسب باعتباره القوة العظمى الوحيدة. ولم يعد بالإمكان تجاهل الصراعات التى كبتتها لسنوات، بل وعقود، تعادلات القوى العظمى. وصارت الكوارث الإنسانية التى ربما لم تكن تحظى بقدر كبير من الاهتمام فيما مضى تصنع الأخبار المسائية فى ذلك الحين. ومع وجود الأقمار الاصطناعية، ورخص أجرة السفر بالطائرة والإنترنت والسوق المالية العالمية، لم تعد الأحداث فى كولومبيا أو رواندا أو كمبوديا بعيدة جداً.

فى عام ١٩٩١ غيرت حرب الخليج تصور الأمريكين للحرب حيث لم تعد تسفر عن خسائر كبيرة. لكنها لم تزد الحماس الجماهيرى أو حماس الكونجرس لقيام الولايات المتحدة بدور شرطى العالم. كما أنها لم تمنح تماماً ميراث فيتنام من التفكير الأمريكى بشأن استخدام القوة. ومع ذلك أثار انتصار جنودنا فى العراق عام ١٩٩١، بل والأهم من ذلك إحياء مؤسساتنا وقيمنا فى أنحاء شرق أوروبا الشيوعى سابقاً، توقعات عالمية بأننا سوف ننظم العالم.

كان الفريق الجديد فى البيت الأبيض بطيئاً فى إدراك أنه وراء التوقعات الجماهيرية الخاصة بأرباح السلام والدعوات العالمية إلى القيادة الأمريكية، ووراء تلهف الانعزالين إلى إعلان الانتصار والعودة للوطن، ورغبة المهيمنين فى مواصلة المعركة القديم، تكمن ضرورة إعادة كتابة القواعد الخاصة باستخدام القوة والدبلوماسية. فقد اختفت تهديدات الاتحاد السوفيتى والشيوعية الساحقة، وأدولف هتلر والفاشية. لقد تم الفوز فى حرب الخليج. وزادت الدعوات لمشاركة أمريكا فى العديد من الصراعات الناشئة فيما بعد الحرب الباردة، وخاصة فى البلقان. ومع ذلك لم ير الأمريكيون سبباً لدخول معركة على حروب "قنجان الشاي" ولم يدعموها بالتأكيد. إلا أنه لكون أمريكا لديها القدرة على التدخل فى تلك الصراعات، فقد تطلع جزء كبير من العالم إلى تولى القوة العظمى الباقية القيادة وإلى ذلك التدخل. وفى هذه الحقبة الجديدة كان يتعين على الرئيس الجديد توسيع الحلبة التى سيتأمل فيها

استخدام القوة. وسوف يحتاج الأمر إلى وقت وحملة جماهيرية قوية لكسب تأييد الكونجرس الانعزالي والجمهور الأمريكي الذي يتسم بالشك.

بدا كلينتون خلال السنوات التي أمضاها في الرئاسة مشلولاً وعاجزاً عن تحقيق خطابه النبيل. وفي الوقت نفسه، وفي البوسنة، بدا أن الجهود التي تقودها الأمم المتحدة تكافئ العدوان الصربي فحسب ولا تحمي حقوق المسلمين المحاصرين. وكان الزعيم اليوغوسلافي ميلوشيفيتش يتصرف بعنف ويرتكب أسوأ الجرائم في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك لم يتحرك أحد بجدية لوقفه. وعرضت نشرات الأخبار المسائية صوراً مروعة لنساء وأطفال بوسنيين يجرون بحثاً عن شيء يحتمون وراءه في "شارع القناصة" بسراييفو حيث كان الصرب ينتقوهم كالأرانب.

أضطر كلينتون إلى نقض تعهده أثناء الحملة الانتخابية بعدم إعادة اللاجئين الهابتيين عندما استعد مائة ألف هايتي للمجيء إلى الولايات المتحدة في أعقاب توليه السلطة. وكانت صور سفن خفر السواحل التي تعيد اللاجئين الهايتيين المبللين بمثابة صور واقعية تعبر عن تراجع الرئيس. وكانت المفاوضات التي تقودها الولايات المتحدة لإعادة أريستيد فاشلة، وبقي أريستيد في واشنطن حيث كانت أمريكا السوداء تحشد التأييد لقضيته.

سوف يتطلب القرار الخاص بالبوسنة وهايتي في نهاية الأمر استخدام القوة لدعم سياسات كلينتون الأكثر نشاطاً. وبينما لم يوافق الشعب الأمريكي والكونجرس في ذلك الحين، فقد فهم كلينتون في وقت مبكر أن إعادة الديمقراطية إلى هايتي ووقف حرب أخرى في أوروبا في مصلحة أمريكا. ومع ذلك ففي عام ١٩٩٢ لم يكن هناك تأييد لاستخدام القوة في هذين الصراعين الداخليين "غير الاستراتيجيين"، وخاصةً نشر القوات البرية الأمريكية - لا في الكونجرس ولا في البنتاجون ولا بين الجمهور الأمريكي. وسوف يثبت أن تغيير هذا الموقف هو أصعب تحديات السياسة الخارجية الأمريكية خلال عاميه الأولين.

نعم ، سيدى الوزير

يكافح أى رئيس جديد وحش واشنطن البيروقراطى لتنفيذ سياسته الخارجية وتحقيق مواقفه أثناء الحملة الانتخابية. وأصبحت صعوبات كلينتون فى تغيير السياسات التى طال أمدّها بعد اثنى عشر عاماً من الحكم الجمهورى واضحة على نحو سريع. فجزء كبير من السياسة يُدار إدارة آلية - لأنه يتم باستمرار بهذه الطريقة. فعلى سبيل المثال، فى وقت متأخر من إحدى الليالى فى أيام الإدارة الأولى، كنت جالسةً فى مكتبى الجديد أراجع برقية روتينية المقصود بها توجيه وفدنا إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فى جنيف بشأن كيفية التصويت على قرار ينتقد انتهاكات إندونيسيا لحقوق الإنسان. وكانت المشكلة الوحيدة أنها وجهت حكومتنا إلى دعم النظام الإندونيسى القمعى. وليس مبادرة حقوق الإنسان، وبالرغم من أنها كانت الساعة الحادية عشر ليلاً. فقد اتصلت بعضو مجلس الأمن القومى المسئول على حقوق الإنسان، إريك شوارتز، الذى لم يكن قد رأى البرقية. وبدا أن أحداً لم يفكر فى التأكد مما إذا كانت الإدارة الجديدة تؤيد سياسة بوش أم لا. لقد غيرنا التوجيهات وطلبنا من وفدنا دعم قرار حقوق الإنسان. وتساءلت عن عدد السياسات "القديمة" التى كانت لا تزال تنفذ دون معرفة الفريق الجديد.

وفى حالات أخرى، واجهنا مقاومة صريحة من البيروقراطية. فعلى سبيل المثال، كان الرئيس قد قرر الاعتراف بأنجولا، بناءً على توصية من تونى ليك. وطوال السبعة عشر عاماً السابقة كانت واشنطن تدعم الزعيم المتمرد يونس ساقيمبى فى حربه للإطاحة بالحكومة الماركسية التى بقيت فى السلطة بدعم سوفيتى وكوبى. ومع اختفاء الاتحاد السوفيتى وخروج القوات الكوبية من أنجولا، لم يعد لتلك السياسة معنى، خاصةً بعد توقيع حكومة أنجولا على اتفاقية سلام جديدة مع المتمردين، وإن رفض ساقيمبى التوقيع عليها. وفى واحد من الجهود الدبلوماسية المعطلة الأكثر إزعاجاً، على الرغم من قرار الرئيس الاعتراف بأنجولا، رفضت وزارة الخارجية بإصرار القيام بذلك.

قوبلت تحرياتنا المتعلقة بخطة تنفيذ قرار الرئيس بهمهمات جماعية. وذكرنى ذلك الموقف بالتعويق المستمر الخيالى لموظف لدى وزير بريطانى فى المسلسل الكوميدى "نعم، سيدى الوزير". ففى كل مرة كان يستفسر فيها ليك فى وزارة الخارجية عن متى يُتَوَقَّع الإعلان الدبلوماسى عن السياسة الجدية، كان المسئولون يردون: "نحن نبذل جهدنا لتحقيق ذلك يا سيدى". وفى النهاية، وبعد أن سئم الرئيس من التأخير، أعلن القرار خلال اجتماع فى ١٩ مايو مع الزعيم الجنوب إفريقى المعارض للأبارتايد ديزموند تيتو، تاركًا لوزارة الخارجية ترتيب الأمور. قال الرئيس ببساطة: "يسرنى اليوم إعلان اعتراف الولايات المتحدة بحكومة أنجولا. ويعكس هذا القرار الأولوية الكبيرة التى تعطىها حكومتنا للديمقراطية."

إعادة ترتيب صفوف القوة العظمى

طوال جيلين كانت السياسة الخارجية الأمريكية يحددها توازن القوى بين قوى الحرب الباردة العظميين. وخلال الأجيال الأربعة السابقة كانت تحددها معركة حماية حلفائنا فى أوروبا وآسيا. فإما أن تتطابق الصراعات مع هذين الإطارين أو فليتم تجاهلها. وُمع غياب التهديد السوفيتى، رأى الأمريكيون أنه ليس هناك ما يدعو للمشاركة فى الخارج. والنزعة الانعزالية قوة ذات بأس فى الولايات المتحدة. فمع رفاه المحيطين الكبيرين فى الشرق والغرب، ووجود جارتين طبيبتين فى الشمال والجنوب، وغياب التهديد المباشر، يفضل الأمريكيون الانكفاء على أنفسهم. وبصورة عامة كانت خرافة مَنَعَة أمريكا قبل الحادى عشر من سبتمبر هى السائدة، حيث عززت عدم الاهتمام المريع لما يحدث فى الخارج.

ومن المؤكد أن الأمريكيين عندما كانوا يتعرضون للتهديد كان يهبون باستمرار فى مواجهة التحدى ويحاربون من أجل مصالحهم. لكن الأمر احتاج إلى هجوم على بيرل هاربر أدى إلى مقتل ألفين وأربعمائة أمريكى وجرح ألف ومائتين آخرين كى يؤلِّد

الدعم اللازم للرئيس فرانكلين روزفلت كى يدخل الحرب العالمية الثانية. وأخرجت هجمات الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ الشعب بقوة من قوقعة ما بعد الحرب الباردة الانعزالية وقضت على خرافة كون أمريكا غير معرضة للخطر وليست بحاجة للمشاركة فى الخارج. ومع ذلك ففى عام ١٩٩٢ لم تكن هناك تلك الدعوة إلى المعركة. فقد كان الأمريكيون أكثر اهتماماً بفرص العمل والقروض العقارية من أى صراع على بعد آلاف الأميال. وفى وهج الفوز فى الحرب الباردة، شعر الأمريكيون بأنه يمكنهم الاعتماد على ضمان الأمن الذى وفره وضعهم الخاص بالقوة العظمى.

بالإضافة إلى ذلك، كان تصور الحرب يتغير من ذلك التصور الذى يتطلب تضحية كبيرة إلى الحصانة الجدية من تكاليف الحرب، وهو التصور الذى لم يؤثر على حياة معظم الأمريكيين. فبينما خدم ستة عشر مليون أمريكى فى الحرب العالمية الثانية، خدم ٤٦٨ ألفاً فقط فى حرب الخليج الثانية. ومات حوالى ٣٠٠ ألف أمريكى فى الحرب العالمية الثانية مقابل ١٤٨ هو عدد وفيات المعارك فى حرب الخليج عام ١٩٩١. فقد استمرت الحرب البرية أربعة أيام فحسب. والواقع أن معظم الأمريكيين شاهدوها على التلفيزيون من على مسافة مهولة ولم يعرفوا بشكل مباشر أى شخص حارب فى الصراع.

قبل أباؤنا وأجدادنا، ومنهم عمى وأبى، الفرصة بلهفة لخوض المعارك فى الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية. وتطوع جيل الخمسينيات فى البداية للذهاب إلى فيتنام أملاً فى تحقيق مجد مشابه. لكن الجيل الجديد الذى شب عن الطوق فى التسعينيات لم يكن له أعداء كبار يحاربهم وأدرك عدم الجدوى المطلقة لحرب فيتنام. وفى الفترة فيما بين انتهاء الحرب الباردة والحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ كان الأمريكيون على استعداد فقط لدعم الحرب القصيرة غير المؤلة نسبياً، وخاصةً للحفاظ على الوصول السهل على النفط الرخيص، أو التدخلات التى بلا ثمن تقريباً فى جرينادا وبنيما، أو قصف ليبيا، لكنهم لم يجدوا سبباً للمشاركة على مسافة بعيدة كثيراً عن سواحل أمريكا، وخاصةً باستخدام القوات البرية. ووصف مسئول عسكري رفيع

المستوى رؤية الجمهور قانلاً: إذا وضعنا أنفسنا في العمليات طوعاً، أو في جهود لوقف الحرب أو توفير المساعدات الإنسانية في البلاد البعيدة، فحينئذ ستكون الخسائر أقل قبولاً بكثير".^(٧) لقد احتاج الأمر إلى هجوم إرهابي لتشجيع دعم النشر الكبير للقوات البرية مرة أخرى. وفي عام ١٩٩٣ كانت التورطات على نمط فيتنام غير مسموح بها. وأصبح مبدأ كولن پاول الخاص بالقوة الساحقة المستخدمة في حرب الخليج الأولى مسموحاً به.

ومع ذلك لم يكن العالم في عام ١٩٩٣ بتلك البساطة. فقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى صراعات تاريخية تتفاقم بسرعة وخلق فراغات في القوة لم يمكن تجاهلها. وسوف تأتي ثورة التكنولوجيا العالمية معها بتهديدات جديدة من الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية والأمراض المعدية. وفي عام ١٩٩٢ واجه كليتتون ومستشاروه ضغوطاً متضاربة. فقد كان أحدها، وهو النزعة الانعزالية، يقول إن أمريكا ليست معرضة للخطر ولا داعي لمشاركتها. وكان الآخر، وهو الخاص بالمسئولية في كل مكان، هو أن القوة العظمى الوحيدة المحررة من قيود الحرب الباردة يمكنها الآن حل كل صراعات العالم، ذلك أنها موجودة في كل مكان وتعلم كل شيء. ومع ذلك، وكما قال كليتتون مراراً، فلا يمكن للولايات المتحدة أن تكون شرطى العالم، ذلك أن الأمر ليس فقط هو عدم قدرتها على نشر الجنود لحل كل مشكلة، بل كذلك عدم وجود تأييد جماهيري لهذه المشاركة في الخارج. وعلى عكس سلفه، رفض كليتتون تلك الخرافات، حيث أوجد سياسة خارجية واقعية ترفض كلاً من الانعزاليين والدعوات إلى العمل في كل مكان.

واجه كليتتون مقاومة لجهوده. ورأى مسئولون في البنتاجون وفي الكونجرس - وكذلك في جزء كبير من الإدارة - الصراعات "الصغيرة" على أنها مشكلة شخص آخر، أو أنها ليست مشكلة بالمرّة في واقع الأمر. وفي عام ١٩٩٣، ظل نشر الجنود في تلك المناطق "غير الاستراتيجية"، كالبوسنة والصومال، وخاصةً في ظل عديم وجود اتفاقية سياسية، أمراً محظوراً. وفي ذلك الوقت ظن كليتتون وفريقه بأمانة

أن المفاوضات والعقوبات سوف تعيد أريستيد للسلطة فى هايتى وتجبر على حدوث تغيير فى السلوك الصربى فى البوسنة. وكانت النتيجة خليطاً فاشلاً؛ إذ لم تكن الدبلوماسية الأمريكية تساندها القوة. وسوف يمر عامان تقريباً قبل أن يبدأ كلينتون ومدراؤه تصحيح توازن القوة والدبلوماسية. وسوف تستخدم القوة العظمى مجموعتها الكاملة من القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية لمواجهة التحديات الجديدة.

لا ناقة لنا ولا جمل فى هذه المعركة

كان أصعب تحد فى أوائل عام ١٩٩٣ هو استخدام قوى أمريكا الهائلة لإنهاء الحرب فى البوسنة. وكان رئيس يوغوسلافيا المارشال تيتو قد ربط البلد ببعضه بتعزيز نوع من الاشتراكية يتسم بقدر من الحرية يزيد على جيرانه السوفيت، يدعمه فى ذلك الدعم الاقتصادى من الغرب فى أعقاب انفصال تيتو عن ستالين. وعندما انتهت الحرب الباردة تفككت يوغوسلافيا إلى خمسة كيانات، مما أثار العنف فيها جميعاً عدا مقدونيا. فقد عانت كرواتيا والبوسنة وسلوفينيا ويوغوسلافيا السابقة (صربيا والجبل الأسود، بما فى ذلك كوسوفو) جميعها من العنف. وفى البوسنة، فشلت الأمم الثلاث المكوّنة للدولة متعددة العرقيات، وتشمل المسلمين والكروات والصرب، فى الاتفاق على خلق البوسنة الموحدة المستقلة. إذ رفض الصرب المشاركة فى استفتاء يدعم الاستقلال، وبدلاً من ذلك أعلنوا جمهورية صربية داخل البوسنة. وعندما انتشر القتال، سعى الزعيم الصربى سلوبودان ميلوشيفيتش إلى خلق مناطق نقية من الناحية العرقية بطرد وقتل الكروات والمسلمين الذين كانوا يعيشون هناك، فقد أطلق حملات وحشية من التطهير العرقى ضد البوسنة ساعياً إلى اقتطاع ملاذات صربية خالصة تنضم معاً لتشكّل دولته الصربية. وكافحت البوسنة كى تبقى دولة واحدة متعددة العرقيات. لكن الصرب الأقوى هم من نجحوا.

فى ذلك الوقت فشلت الأمم المتحدة والولايات المتحدة والزعماء الأوروبيون فى الوقوف فى وجه ضرورة التصدى للصرب، حيث اعتقدوا أن الأطراف كلها تشترك فى جزء من اللوم فيما يتعلق بوقوع الحرب. واعترف الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى فى وقت لاحق بأنه "ليس هناك طرف فى البوسنة يَسَلِّم من بعض اللوم على أقل تقدير".^(٨)

فهم كلينتون بغريزته أن للولايات المتحدة مصلحة مباشرة فى إنهاء الحرب فى البوسنة. فالسماح لها بأن تستعر قد يوقد نار التوترات العرقية والطائفية التى كانت نائمة خلال العقود الأربعة السابقة. ولم تكن البوسنة البلد الوحيد المهدد بالحرب؛ فقد كانت مقدونيا واليونان والمجر وسلوفاكيا تواجه جميعها مخاطر طوفان من المطالبة باستعادة الأراضى. وعلم كلينتون أن أمريكا سوف يُطَلَّب منها حل تلك الأزمات كذلك.

بحلول عام ١٩٩٣ كانت الحرب فى البوسنة تحتل الصفحات الأولى من الصحف فى أنحاء البلاد. وكان الصرب بقيادة ميلوشيفتش يستهدفون المناطق البوسنية العرقية فى محاولة للاستيلاء على البلاد. وقد قُصِفَت المجتمعات المحلية، وقُتِلَ المدنيون واغتُصِبوا وجُمِعوا فى معسكرات أعادت إلى الأذهان تلك التى استخدمها النازيون أثناء الهولوكوست.

ورث كلينتون موقفاً أمريكياً ضعيفاً بشأن هذه القضية. فقد فضل الرئيس بوش، الذى كان واثقاً بإفراط بعد انتصاره فى الخليج، ترك الأوروبيين يعالجون مسألة البوسنة. وأثبت تخلى بوش عن المسؤولية أنه قراءة خاطئة للوضع وأدى إلى السخرية مما أسماه "مسألة الرؤية". وفى عام ١٩٩١ سألت عضواً فى مجلس الأمن القومى الخاص به، بوب هتشنجز، لماذا لم تكن إدارة بوش تعالج أزمة البوسنة عندما كشف الوضع بوضوح عن الحاجة إلى تنفيذ النظام العالمى الجديد الذى دعا إليه بوش. وقد أجاب بأن الولايات المتحدة لا يمكنها حل مشكلات العالم. كما قال بثقة: "سوف نترك

هذه المشكلة للأوروبيين." ويرمز تعليق وزير الخارجية جيمس بيكر المشابه - وهو "لا ناقة لنا ولا جمل فى هذه المعركة" - إلى التفسير الخاطى فيما يتعلق بالقضية.

فى المقابل فهم كلىنتون التهديد للمصالح الأمريكية التى تمثله حرب أخرى فى أوروبا - خطر التوترات التاريخية التى تندلع بعيداً جداً عن البوسنة - وفهم مسؤولية أمريكا عن المساعدة وإنهاء المعاناة. وخلال الحملة الانتخابية دعا إلى تشديد العقوبات على صربيا، بما فى ذلك تجميد الأصول ومبيعات الأسلحة، وفرض حظر على النفط، وطرد صربيا من المنظمات الدولية. وحث على ضرورة أن يصرح مجلس الأمن للقوات البحرية الأوروبية والأمريكية فى البحر الأدرىاتىكى بإيقاف السفن المنتهكة لحظر الأسلحة وتفتيشها. وناشد المجتمع الدولى اتخاذ خطوات اتهام نظام ميلوشيفيتش وهؤلاء المسئولين عن ذبح المواطنين الأبرياء بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. كما أقر منطقة حظر الطيران وفرضها، بينما وافق على معارضة إدارة بوش على وضع قوات برية فى "المستنقع" المحتمل فى البوسنة. وبينما لم يفعل كلىنتون ذلك علناً، فقد كان يرغب منذ فترة طويلة إقرار رفع حظر الأسلحة عن سكان البوسنة المسلمين لكنه كان متردداً فى القيام بذلك بسبب معارضة الأوروبيين. وقال فى السر فى مناسبات عديدة: "ما لم نتدخل ونساعدهم فحينئذ ينبغى علينا السماح لهم بأن يحاربوا بأنفسهم".

وبما أن الوضع واصل تدهوره خلال صيف عام ١٩٩٢، فقد أصدر كلىنتون بياناً صيغ بعناية جاء فيه أنه "ينبغى على الولايات المتحدة أن تقود السعى إلى الحصول على تصريح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتوجيه ضربات جوية ضد من يهاجمون جهود الإغاثة. وعلى الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لتقديم الدعم العسكرى المناسب لتلك العملية. وينبغى على القوات الجوية والبحرية المناسبة لتنفيذ تلك العمليات أن تتخذ مواقعها على نحو منظور". وبما أن كلىنتون كان جالساً فى غرفة مناقشة الأزمات، فقد كانت لديه الفرصة لتنفيذ تلك السياسة. وسوف يحتاج الأمر إلى فترة صعبة من التجربة والخطأ قبل أن يوجد طريقة للقيام بذلك.

لقد وعينا دروس التاريخ الصحيحة

بينما كان المدراء جالسين حول الطاولة فى مارس من عام ١٩٩٣ رأوا أن استراتيجية التفاوض الأصعب ستنجح فى إنهاء الحرب. إلا أن استخدام القوة ظل موضع خلاف. وجاءت أقوى معارضة لاستخدام القوة فى البوسنة من البنتاجون، ويشكل خاص من رئيس هيئة الأركان كولين پاول. فقد كان يرى، باعتباره تولى معظم قيادة الجيش، البوسنة على أنها اختبار لما إذا كان جيله قد وعى دروس فيتنام أم لا. وكتب پاول فى وقت لاحق فى مذكراته عام ١٩٩٥ أن كبار ضباط الستينيات "عرفوا أن الحرب تسير سيراً خاطئاً. ومع ذلك خضعوا لضغوط التفكير الجماعى وواصلوا التصنع. ... الكثير من جيلى ... أقسموا أنه عندما يأتى دورنا لتولى المسئولية لن نذعن فى صمت فى الحروب غير الحماسية لأسباب غير صحيحة لا يمكن للشعب الأمريكى فهمها أو تأييدها. وإذا استطعنا أن نفى بهذا الوعى لأنفسنا ... فحينئذ لن تكون توضيحات فيتنام قد ضاعت سدى".^(٩)

باعتباره أحد أبطال حرب الخليج والعضو الأكثر خبرةً فى فريق كلينتون، لم يكن أحد فى وضع يسمح له بتحديه، وعلى عكس مجلس الوزراء، يتم تعيين رؤساء هيئة الأركان لفترة من عامين تُجدد لمرة واحدة فى العادة. وعندما تولى كلينتون منصبه كان قد مضى على پاول تسعة أشهر فى منصبه، وكان الرئيس يحذر التحدى السياسى من پاول فى عام ١٩٩٦. فباعتبار پاول أول رئيس أسود لهيئة الأركان وأول مستشار أمن قومى أسود يمثل صعوبات باستمرار للرئيس. وپاول رجل طويل وسيم يشع بقوة شخص دافى وودود ويحب النكتة الحلوة. وقد حاول جاداً أن يكون لاعباً فى الفريق، لكن سرعان ما اتضح أنه لا يميل إلى ذلك. فبما أنه تدرج فى السلطة فى إدارات جمهورية فهو لا يمكن أن يكون جزءاً كاملاً من فريق كلينتون. كان مؤدباً على الدوام لكنه كثيراً ما كان يتعالى بعض الشيء وكان فى بعض الأحيان عصبياً مع زملائه، بمن فيهم الرئيس.

كانت المنظمات الإخبارية تجرى على نحو نشط استطلاعات للرأى خاصة بـپاول فى مقابل الرئيس. وزعم أحد استطلاعات الرأى بهامش ثلاثة إلى واحد أن الأمريكين يرون أن پاول يمكن أن يكون أداؤه أفضل من كلينتون فى الشئون الخارجية. وفى سباق الرئاسة سوف يهزم پاول كلينتون بنسبة ٤٢ إلى ٢٨^(١٠) وباعتبار پاول بطلاً قومياً، فقد كان يعتبر نفسه خارج المنافسة - وقد اتضح ذلك.

كان پاول قد عرض آراءه فى جو مشحون سياسياً فى أكتوبر من عام ١٩٩٢ فى مقال رأى فى النيويورك تايمز. والعادة هى أن لا يعبر رؤساء هيئة الأركان عن آرائهم علانية. لكن پاول كان مختلفاً، ورداً على قصة إخبارية اتهمت فريق بوش بالعمل بعصبية. ونشر پاول مقالاً يعلن فيه "أنتم تؤكدون أننى تعصبت عندما اقترح من يسمون بالخبراء أن كل ما نحتاجه القليل من القصف الجراحى أو هجوم محدود". وفى تحذير من التورط العسكرى الأعمق فى البوسنة، أعلن پاول أن الجيش وعى الدروس الصحيحة الخاصة بتاريخه، حتى وإن لم يتعلمها بعض الصحفيين^(١١). التزم پاول بخطئه فى مذكرات عام ١٩٩٥ بقوله: "عندما كان لدى الجيش مجموعة واضحة من الأهداف... كما فى بنما و انقلاب الفلبين وعاصفة الصحراء، كانت النتيجة هى النجاح. وعندما كانت سياسة الدولة غير واضحة أو غير موجودة - خليج الخنازير وفيتنام وخلق وجود بحرى فى لبنان - كانت النتيجة كارثة. وفى البوسنة كنا نتعامل مع تشابك عرقى تعود جذوره إلى ألف عام". وشبه پاول البوسنيين بالفيتناميين الشماليين: "كان الواقع الصعب هو أن الصرب والمسلمين والكروات ملتزمون بالحرب حتى الموت من أجل ما يعتقدون أنها مصالحهم الحيوية". ومضى قائلاً: "أبدى الغرب حزنه على البوسنة، لكنه لم يحكم عليها بأنها مصلحة حيوية أو تتفق مع التزامه". وبعد ذلك قال پاول إنه ليس هناك رئيس يرجح أن يحافظ على المشاركة طويلة المدى اللازمة لمنع الأطراف المعادية من محاربة بعضها بلا رحمة فى كل مكان من جديد عند أول فرصة^(١٢).

كانت القراءة الخاطئة الهائلة هذه للوضع، التي شارك فيها معظم المسؤولين الأمريكيين في عام ١٩٩٣، هي التي منعت الولايات المتحدة من العمل بشكل أسرع في البوسنة.

ماذا ستكون نتائج عدم الامتنال على الصرب؟

بدلاً من استخدام القوة لوقف المذابح في البوسنة، سعت الإدارة إلى تشجيع الواجهة الدبلوماسية على نحو أقوى. ففي مارس من عام ١٩٩٣ كانت هناك دلائل على إمكانية نجاح الدبلوماسية في جعل الصرب ينهون تحركهم للاستيلاء على جزء كبير من البوسنة. وفي غرفة بحث الأزمات، بدأ ليك مناقشة المدراء بأن وضع لزملائه أنه قبل ثمان وأربعين ساعة كانت الفرص ضئيلة فيما يتعلق بتوقيع الصرب على اتفاق سلام في البوسنة. لكن الآن هناك مؤشرات على أن ميلوشيفيتش قد يكون مستعداً للقيام بذلك. ودعا الاتفاق إلى وقف لإطلاق النار خلال اثنتين وسبعين ساعة، وسحب "الأسلحة الثقيلة" التي كانت تُستخدم للهجوم على المدنيين في سراييفو. وفتح الطرق وعدم إعاقة عمليات الأمم المتحدة.

موضحاً أنها قد تكون "حيلة تهكمية"، قال ليك إنه توجد "فرصة لأن يكون هناك تقدم، ولهذا السبب لا بد لنا من التفكير بشأن التنفيذ". وكان لا بد للولايات المتحدة أن تتخذ قراراً بشأن ما إذا كانت سترسل قوات إلى البوسنة للمساعدة في إنقاذ الاتفاق أم لا. وفي شهر فبراير أكدت الإدارة أن الولايات المتحدة سوف ترسل قوات برية فقط في حالة التسوية السلمية الشاملة. وكان ليك يرغب في ضمان كلمة "نعم" من المدراء، لكنه علم أنه يواجه معارضة قوية من البنتاجون - وكذلك من الكونجرس، وبالطبع من الجمهور الأمريكي. وكان أعضاء الكونجرس يصرون على أنه بعد "الفوز" في الحرب الباردة ينبغي أن تبقى الولايات المتحدة داخل دارها. وكان الجمهور متردداً كذلك في إرسال جنود إلى الخارج.

لم يكن كلينتون قد توقع أن يعالج بهذه السرعة قضية ما إذا سينشر قوات أمريكية فى البوسنة فى حال حدوث التسوية أم لا. وبعد أن بدا أن ميلوشيفتش غير رآيه بشأن التوقيع على اتفاق السلام المقترح أثناء اجتماع مع الرئيس الفرنسى ميتران، ما هو يشير إلى أنه يمكن أن يوقع بالفعل على الاتفاق. وكان ذلك يمثل معضلتين للولايات المتحدة. العضلة الأولى هى كيف ستعرف الإدارة ما إذا كان توقيع ميلوشيفتش ليس سوى خدعة تهكمية يكسب بها الوقت وهو يسعى إلى تحقيق هدفه - وهو ابتلاع البوسنة بكاملها؟ أما الثانية فهى إذا كان التوقيع حقيقياً ويمكن اختباره فسوف يُطلب من الولايات المتحدة وضع جنود على الأرض للمساعدة فى تحقيق السلام. فهل هى راغبة فى القيام بذلك؟

كان وزير الدفاع ليس أسين أول من تكلم بصوت واضح. فقد تساءل: "ما الذى نتحدث عنه على وجه الدقة؟" ثم قال وهو يضرب يديه: "إذا كنا نتحدث على توقيع، وخاصة توقيع تهكمى، فإن ذلك يتركنا فى مواجهة مشكلة هائلة." وبينما تجعد القميص، وفكت ربطة العنق قليلاً، وفك الزر العلوى، كان أسين نقيض الجيش المنظم الذى يديره الآن. وباعتباره خبيراً عسكرياً لامعاً كان يعرف عن أنظمة الأسلحة ومستويات القوة قدر ما يعرفه الجنرالات الذين فى الغرفة. وكانت مشكلته أن ينفرهم منه بأسلوب إدارته غير التقليدى وغير المرتب. ولكن فيما يتعلق بالبوسنة، فقد شارك زملاءه العسكريين شكهم.

مضى أسين فى توضيح الخطوط العريضة للمشكلة الأساسية. وهى المشكلة التى ستكافح معها الولايات المتحدة طوال العامين التاليين: فالولايات المتحدة لم "تحدد" قط ما إذا كانت "تؤيد تنفيذ الاتفاق أم لا. وقد أشار إلى أنه إذا حاولت الولايات المتحدة تنفيذ الاتفاق الذى وقع عليه الصرب فقط باعتباره حيلة تكتيكية لكسب الوقت، فسوف ندخل من أجل "مشروع عسكري كبير". كان أسين يطرح السؤال الأساسى، وهو هل الولايات المتحدة مستعدة لدخول الحرب فى البلقان لتحقيق السلام؟ ومن الواضح أنه لم يكن مؤيداً لمسار العمل، وكذلك كان المسئولون غير العسكريين فى البنتاجون.

لم يتوقع أحد توقيع ميلوشيفتش على الاتفاق، إلا أن يكون ذلك لأسباب تكتيكية قصيرة المدى. وقاطع مدير وكالة الاستخبارات المركزية وولزى الكلام ليقول إنه "لا يصدق أحد أنه إذا وقّع الأطراف الثلاثة (الكروات والبوسنيون والصرب) فسوف يراقبون ما وقّعوا عليه". وبينما كان أسبن وپاول يتلكان فيما يتعلق بأية مناقشة خاصة بالقوات البرية، قال ليك بإحباط: "لا أظن أن أيًا منا اعتقد في يوم من الأيام أن هذا سيكون اتفاقاً ذاتي التنفيذ. فنحن جميعاً نتحدث عن تنفيذ الاتفاق وأنه سوف يتطلب قوات برية". وفي إشارة إلى "مبدأ پاول" الخاص باستخدام القوة بشكل شامل فحسب، أوضح ليك أننا في هذه الحالة لن نحتاج إلى مائتي ألف جندي برى. وأوضح أنه "لا بد لنا من إلقاء نظرة متأنية على القيام بذلك" قائلاً أنه ستكون هناك فرصة قصيرة للتحرك لدعم الاتفاق إذا تم التوصل إليه.

هناك أربع قضايا منعت الإدارة من اتخاذ أى إجراء، وهى الشك فى أن الصرب لن يلتزموا بتعهداتهم، وهو فى الواقع "اختبار للصدق". وعدم وجود استراتيجية قائمة، وهو ما قد يؤدى إلى مستتقع آخر على النمط الفيتنامى، وكراهية الولايات المتحدة لـ"ملكية" مشكلة البلقان. ومسألة ما إذا كان استخدام القوة سيؤدى إلى امتثال الصرب أم لا. وكانت المسألة الأخيرة هى أصعبها جميعاً.

كما سيصبح عليه الحال طوال السنوات الثمانى التالية، أثار ليون فورث السؤال الذى لم يرغب أحد فى مناقشته، وهو "ماذا ستكون عواقب عدم امتثال الصرب؟" وانضمت مادلين أولبرايت إلى المناقشة بسرعة قائلة "ينبغى أن نبدأ التفكير بشأن خطر استخدام القوة" وإلا فإننا سوف "سنخرج أنفسنا من اللعبة". وقد رفض پاول دعوات أولبرايت المتكررة لدعم الدبلوماسية باعتبارهم ساذجة. وكتب فيما بعد فى مذكراته أن دعواتها لاستخدام القوة أصابته بتمدد الأعوية الدموية. وسوف تكون الغلبة لموقف أولبرايت.

لم يكن هناك من اتفق بعد على ضرورة استخدام القوة لدعم الدبلوماسية. كما لم يجب أحد عن سؤال فورث الأساسى الخاص بما إذا كنا سنفرض الامتثال بالقوة أم

لا، خاصةً إذ لم يوقف الصرب الاستخدام المميت للمدفعية الثقيلة. وأوضح فورث أنه تعبيراً عن الإحباط المتزايد من الموقف الأوروبي الضعيف في البوسنة، لا بد لنا من جعل الحلفاء يقرون بأننا هذه المرة نعننى العمل".

تبنى پاول النقطة التى عرضها فورث على الفور ولم يشأ أن يتركها تمر. فقد سأل بينما كان ليك يحاول إنهاء المناقشة: "ما رأيكم فيما قاله ليون؟" وأجاب ليك بأن فورث كان يسأل عن كيفية استخدامنا لتهديد الضربات الجوية أو وسيلة أخرى لتشجيع الأطراف على الامتثال. فرد پاول قائلاً: "كلا. فقد سمعت ما هو أكثر من ذلك. وما سمعته هو أنه إذا لم يمثل أى طرف فسوف تُستخدم القوة الأمريكية لإجباره على الامتثال".

كان تلك هى اللحظة التى يفى فيها پاول بالوعد الذى قطعه على نفسه بعد فيتنام. وهذه المرة سوف يمنع المستنقع قبل أن يوجد، إذ سيحول دون الاستخدام المحدود للقوة فى البلقان. وطوال الفترة التى تولى فيها پاول منصب رئيس هيئة الأركان فى إدارة كلينتون، قال مراراً إن مثل هذا العمل سوف يكون مساوياً لدخول الحرب مع صربيا. كما قال إننا إذا سرنا فى هذا الطريق فـ"لا بد أن نكون مستعدين للدخول فى حرب مع صربيا. وإذا كان الأمر كذلك فلنستعد. لكن لا نستخدموا إجراءات إضافية. لا تقفوا فى غرام القوة الجوية لأنها لم تفلح". إذ كان پاول يرى أن القوة الجوية لن تغير السلوك الصربى، ذلك أن "الجنود على الأرض يمكنهم تحقيق ذلك".

بالرغم من تردد پاول، فقد وضع المسئولون فى البنتاجون خلال الشهور القليلة التالية خططاً لاستخدام القوة الجوية ضد المدفعية الصربية فى حالة عدم الامتثال. ومع ذلك فقد كانت العملية صعبة. وكان رد پاول النمطى هو: "إذا كنتم تسألونى ما هى أنواع القوات التى سنحتاجها، فسوف يعتمد ذلك على ما إذا كان الناس جادين بشأن هذه الأنواع من القضايا أم لا". وتباطأ البنتاجون فى وضع الخطط العسكرية الخاصة بالبوسنة وقدم اعتراضات عديدة. على سبيل المثال، قال الأدميرال ديفيد جيرمياه نائب رئيس هيئة الأركان - وكان محقاً - إن القوات الأمريكية لن "تدخل

وتخرج بعملية سريعة". ولأن البنتاجون كان يعرف أن الولايات المتحدة سوف تحتاج إلى إدخال سريع للقوات لتعزيز الاتفاق، فقد أصر على أن الأمر سوف "يستغرق أسابيع وشهوراً لإيصال قوة إلى هناك".

شملت تقديرات البنتاجون المبكرة لعدد القوات المطلوب للمساعدة في تنفيذ الاتفاق ما يتراوح بين عشرين وأربعين ألف جندي. وسارع كبار القادة العسكريين بتوضيح أن مثل هذا النشر للقوات سوف يتطلب استدعاء الاحتياط، وهو ما سيكون أمراً غير محبب من الناحية الشعبية، خاصة بالنسبة لرئيس جديد يرغب في التركيز على القضايا المحلية في وقت مبكر من فترة رئاسته. واللافت للانتباه في تلك المرحلة هو أن باول لم يعترض على هيكل القيادة المتصور - جنرال أمريكي على الأرض يكون مسؤولاً أمام الولايات المتحدة من خلال الفرنسيين والألمان.

ناقش المدراء استخدام "الضربات الجوية التكتيكية التي سيكون لها أثر على أدوات الحرب". بعبارة أخرى، يمكن استخدام الضربات لتدمير أسلحة الصرب الثقيلة، لكن ليس لإجبار الصرب على الجلوس على طاولة التفاوض. ولخص ليك السياسة في اجتماع المدراء المبكر هذا في عام ١٩٩٣ بأنها "عدم الحرب". وفي النهاية خالف الصرب الاتفاق بعد ذلك بوقت قصير، وبذلك سوف ترسل عجلة اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة سترسل قوات لتنفيذ الاتفاق الذي تم التخلي عنه أم لا. لكن الأزمة لم تفعل ذلك.

قل ولا تسأل

لاحظت أولاً أن كلينتون يبدأ في تحدى مقاربة حكومته بشأن البوسنة في ١٠ مايو من عام ١٩٩٣. فقد سرت في ممر سلاح الجو واحد (طائرة الرئاسة) إلى مكتب الرئيس الفسيح لإعطائه تقريره الاستخباراتي اليومي. وفي كل صباح، ماعدا يوم الأحد، كان كلينتون يتلقى الملخص الرئاسي اليومي، وهو وثيقة قصيرة تعدها

وكالة الاستخبارات المركزية عن التطورات المهمة فى أنحاء العالم. والاطلاع على الوثيقة مقصور على عدد قليل جداً من كبار المسئولين للحفاظ على حساسة المعلومات من التسرب. وعادةً ما كان الملخص الرئاسى اليومى يتكون من ثمان إلى عشر مذكرات فى صفحة إلى ثلاث صفحات. وغالباً ما كانت المذكرات الإضافية تقدّم بشكل منفصل كذلك. وقد بدأت فى توصيل الملخص الرئاسى اليومى لكلينتون أثناء الفترة الانتقالية فى لىتل روك. وباعتبارى موظفة فى مجلس الأمن القومى مسافرة مع الرئيس فى ذلك اليوم، فقد كان عملى هو أن أحضر له ملخص الرئاسة اليومى وتحديثات سياسية أخرى.

كنا فى طريقنا إلى كليفلاند حيث كان من المقرر أن يلقي خطاباً على الاقتصاد. ثم إلى شيكاغو حيث كان سيخاطب طلاب مدرسة ثانوية فى اليوم التالى. لكن السياسة الخارجية كانت فى ذهن الرئيس وهو جالس إلى مكتبه المستطيل فى طائرة الرئاسة. وكان رونالد ريجان قد طالب من خلال الكونجرس بتمويل هاتين الطائرتين - وهما طائرتان معدلتان متطابقتان من طراز ٧٤٧ - بتكلفة قدرها ٢٦٦ مليون دولار. وكان هناك مطبخ، وغرفة لكبار المسئولين بها مقاعد على نمط الدرجة الأولى، وغرفة اجتماعات كبيرة بها جهاز تليفزيون ونوعان من الأقسام فى الخلف، أحدهما للعاملين بها طاولات عمل مختلفة وقسم درجة رجال الأعمال للصحافة. وفى المكتب البضاوى الطائر. على الحائط على يسار الرئيس كان هناك تليفونان كبيران غير مناسبين كذلك النوع ذى القرض الذى كان مستخدماً فى السبعينيات، وإن كان هذان بلا قرص. كان أحدهما لونه بيج للمكالمات التليفونية المؤمنة وكان الثانى أبيض للاتصالات المفتوحة. وعلى عكس رحلات الطيران التجارية، التى يمكن عليها إجراء الاتصالات مباشرةً باستخدام البطاقة الائتمانية، يمكن استعمال تليفونات طائرة الرئاسة فقط من خلال عملية متعبة تشمل عامل تليفونات "الإشارة" هناك فى واشنطن. وكان مع الرئيس ستيريو نقالى على الرف بجواره، بالإضافة إلى مجموعة من الأقراص المدمجة - الموسيقى الكلاسيكية والريفية وموسيقى البوب. وكانت مسودات خطابه مفرودة على الطاولة بينما يعيد كتابتها.

عندما دخلت توقف عن العمل فى الخطاب ونظر عالياً إلى وكانت عيناه تومضان.. كنت أعرف تلك النظرة. كان معنى ذلك أنه ليس سعيداً بشأن شىء ما. سلمته مراجعة تقارير الاستخبارات الصباحية، لكنه تجاهل الأوراق.

قال: "أظن أن كريس مخطئ." كان يشير إلى وزير الخارجية ومهمته الفاشلة الأخيرة لإقناع الحلفاء الأوروبيين بدعم سياستنا الجديدة "ارفع واضرب"، التى دعت إلى رفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنيين ودعم الضربات الجوية إذا استمرت الهجمات الصربية. ولأن كلينتون لم يكن يرغب فى وضع جنود أمريكيين على الأرض، فقد وافق على السياسة الجديدة كوسيلة لإعادة التوازن لمصلحة إعطاء البوسنيين فرصة للقتال. وكان رحلة كريستوفر قد فشلت. إذ رفض الأوروبيون المقاربة مع وجود جنود على الأرض.

اشتكى الرئيس قائلاً: "من الخطأ أن لا يضغط لمجرد أن الأوروبيين لن يمضوا قدماً." وكانت تلك هى المرة الأولى التى أراه فيها ينتقد كريستوفر المحترم. رددت بأنه لا يزال لديه خيار الضغط من أجل السياسة. إذ ليس مطلوباً منه أن يستسلم لمجرد أن رحلة كريستوفر لم تنجح فى جعل الأوروبيين ينضمون إلينا.

سأل، مشيراً بوضوح إلى أنه يفكر فى هذا المسار: "تعين القيام بذلك على نحو منفرد؟" قلت: "ربما ليس على نحو منفرد. لكن إذا ضغطت، أراهن أنك سوف تجعل الأوروبيين يمضون قدماً." كان كلينتون متعباً وغاضباً، وكان يشكو من أنه لا يظن أننا نتحرك فى الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بسياسة البوسنة. وبما أنه غالباً ما يكون هذا هو الحال عندما لا تعجب كلينتون السياسة التى يتبناها، فقد بدأ يختبر سياسات جديدة، متصلاً بأصدقائه ومتمعناً لمجموعة من الخيارات الأخرى، وشاكياً من اختياره السئ للخيارات طوال الوقت. وكان يتحدث مع أى شخص يتصادف أن يكون فى الغرفة - واليوم تصادف أن أكون أنا الموجودة.

لدى كلينتون أسباب كثيرة للغضب. وبما أنه لا يزال مؤيداً بشدة للعمل بالتنسيق مع أوروبا. فقد قررت الإدارة - والرئيس - إرسال الوزير كريستوفر كى يسعى

للحصول على تأييد للمقاربة الجديدة الأقوى "ارفع واضرب". وكان الأوروبيون يعتقدون أن السياسة يمكن أن تقوض جهودهم الدبلوماسية وتجعل جنودهم معرضين لخطر الانتقام من جانب الصرب. وكانت رحلة كريستوفر قد زادت من صورة إدارة كلينتون باعتبارها ضعيفة ومتردة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. لكن فشل السياسة حثت كلينتون كذلك.

بعد ساعة استدعاني كلينتون إلى مقدمة طائرة الرئاسة لمواصلة المناقشة. كان هذه المرة في الكابينة الخاصة الأمامية، وهي غرفة أصغر حجماً في مقدمة الطائرة بها أريكتان ومكتب صغير، وكذلك بها تليفونان أحدهما مؤمن والآخر غير مؤمن. وكان ظهر الرئيس يؤله وكان على الأرض يتمطى أثناء المناقشة. ومرة أخرى ألح عليّ بشأن ما أرى أنه يجب عليه عمله. ومرة أخرى قلت إنه ينبغي عليه الضغط من أجل ما يؤمن به. حثته قائلة إن "ارفع واضرب سياسة جيدة، ولا ينبغي لنا قبول رفضها. وكان كلينتون يرغب منذ فترة طويلة رفع الحظر وكان يحبطه الجمود الأوروبي. وكان قد قال لرئيس الوزراء البريطاني جون ميجور في مكالمة سابقة: "لو كنت بوسنياً لأردت أن أكون قادراً على تقرير ما إذا كنت أريد الدخول في القتال أم لا. فبعض الأمور تستحق القتال والموت من أجلها." وبعد بضعة أسابيع انفجر عندما عرضت عليه برقية من سفارتنا في لندن تقول إن ميجور يميل إلى الضربات الجوية فقط وليس رفع الحظر. قال الرئيس غاضباً: "هذا جنون." فقد كان مقتنعاً بأن رفع الحظر هو الشيء الصحيح الذي يجب عمله، خاصةً أن الولايات المتحدة غير مستعدة لدخول الحرب. لكن الأوروبيين لم يكونوا راغبين في المضي قدماً.

بالرغم من ذلك كانت المشكلة بالنسبة فيما يخص الدبلوماسية أكبر من مجرد الفشل في الضغط على الأوروبيين، فالإدارة لم تكن مستعدة بعد للتفكير في ربط استخدام القوة بالدبلوماسية لإنهاء الحرب. يضاف إلى ذلك أن الرئيس وفريقه كانوا لا يزالون يعارضون وضع قوات برية في البوسنة إلا للمساعدة في تنفيذ تسوية سلمية. وبدون قوات أمريكية على الأرض كان موقف الولايات المتحدة ضعيفاً في دفع الأوروبيين

إلى تأييد السياسة التي سوف تجعل جنودهم فى خطر. وبذلك كنا رهينة المقاربة الأوروبية الأضعف، وكانوا هم يعارضون قصف الأهداف الصربية. وبحلول منتصف صيف عام ١٩٩٣، كان من الواضح أن السعى لوضع مقاربة مشتركة مع الأوروبيين فاشل، وكان الوضع على الأرض فى البوسنة يزداد سوءاً، مع صور السى إن إن الخاصة بحصار سراييفو والمعاناة الرهيبة فى نشرات الأخبار المسائية، وأبلغ الرئيس ليك أنه ينبغى عليه بحث كل الخيارات الخاصة بالبوسنة - حيث حث لأول مرة على استخدام القوات البرية الأمريكية.^(١٤) إذ بدأ يعبر نقطة للعودة الخاصة باستخدام جديد للقوة.

فى يوليو من عام ١٩٩٣ قام ليك بعمل متابعة بشأن طلب الرئيس وطلب من وزير الدفاع أسين أن يبحث بشكل جاد عدد الجنود الذين سيلزمون لإنهاء حصار سراييفو. ولحق بالمناقشات السابقة الخاصة بما إذا كان ستوضع قوات برية فى البوسنة لتنفيذ اتفاق السلام أم لا مناقشات خاصة بكيفية استخدام القوة لتحقيق إنهاء العدوان الصربى فى البوسنة. وكان رد البنتاجون الأول على الطلب هو خطة تتطلب ما يقدر بسبعين ألف إلى ثمانين ألف جندي لحماية سراييفو.^(١٥) وبعد زيارة كريستوفر وليك للبنتاجون للضغط من أجل خيارات تشمل عدداً أقل من الجنود، أشار البنتاجون إلى أن الهدف المحدود الخاص بحماية مواد الإغاثة إلى سراييفو قد يمكن تحقيقه بخمسة وعشرين ألفاً.^(١٦)

بينما أجاز الرئيس من حيث المبدأ المناقشة الخاصة بالقوات البرية، لم يكن هناك فى واقع الأمر من هو على استعداد لاتخاذ هذا القرار غير المحبوب من الناحية السياسية. وفى ربيع وصيف ١٩٩٣ كان الجمهور الأمريكى يشك كثيراً فى أى تورط للقوات البرية الأمريكية فى البوسنة. إذ شعر ١٦ بالمائة فقط من الأمريكيين بأن الرغبة الأخلاقية فى وقف الفضائع فى البوسنة "سبب جيد جداً" للتصريح بتوجيه ضربات جوية ضد القوات الصربية.^(١٧) فقد كانوا يعارضون المشاركة الأمريكية فى عملية حفظ السلام الخاصة بالأمم المتحدة بنسبة ٤٩ بالمائة إلى ٤٤ بالمائة.^(١٨)

لم يكن هناك من فكر فى طريقة لاستخدام القوات الأرضية بفاعلية دون "الدخول فى مشكلة" وتوريط القوات الأمريكى فى مستنقع البوسنة فى المستقبل المنظور. وعند مناقشة القضية مع زملائه فى شهر مايو، اشتكى پاول من أنه "على عكس عاصفة الصحراء" ليست هناك "طريقة لتولى زمام المبادرة" فى البوسنة، فهى "لا تتمتع بوضوح عاصفة الصحراء". وبينما قال پاول إن هذا "لا يعنى أنه لا ينبغى لنا اتخاذ إجراء ما"، مضى فى كلامه ليوضح الحجة القائلة إنه لا ينبغى على الولايات المتحدة اتخاذ إجراء ما. وأضاف: "الطريقة الحقيقية الوحيدة للقيام بذلك هى أن يكون على نطاق كبير". ومع معارضة الكونجرس القوية لاستخدام القوات البرية فى البوسنة، وتأييد واحد فقط من المدراء - مادلين أولبرايت - للخيار، سرعان ما خفتت مناقشة استخدام القوات البرية. وسوف تعتمد السياسة الجديدة الأقوى بدلاً من ذلك على القيادة الأمريكية الأكثر حزمًا واستخدام القوة الجوية وحدها.

قرر لك السعى لتغيير السياسة الأمريكية بطريقتين أساسيتين. أولاً: بينما ظل لك يعارض الانفصال التام عن الأوروبيين، فقد شعر بأن المزيد من القيادة الأمريكية يمكن أن يؤدى إلى تقدم أكبر. فبدلاً من سؤال الأوروبيين عن آرائهم، ينبغى أن نخبرهم بما قرره الرئيس الأمريكى وندعوهم إلى الانضمام. وفى هذه المرة، بدلاً من التشاور كما كان يفعل كريستوفر، "أبلغ" لك الحلفاء أن الرئيس اتخذ قراراً بشأن مسار العمل هذا. وأن الرئيس يتوقع أن يعمل الناتو بما يتوافق مع ذلك القرار. وسمى تأكيد الذات الجديد "قل ولا تسأل" فى مسرحية عن السياسة الخاصة بالمتليين فى الجيش فى قصة إخبارية على الصفحة الأولى من النيويورك تايمز.^(١٩) ومع وجود الولايات المتحدة فى المقدمة، سارع الحلفاء بالاصطفاف ودعم السياسة الجديدة، وإن كان ذلك بتبرم.

الأمر الثانى والأكثر أهمية إنه بدلاً من مجرد استخدام القوة الجوية لرفع الحصار الصربى على سراييفو والجيوب المسلمة الأخرى، ربط لك استخدام القوة الجوية بشكل مباشر بالمسار الدبلوماسى. وقال لك فيما بعد موضحاً: كانت الفكرة

هى أنه إذا كنا سنستخدم القوة من أجل الدبلوماسية، فلنربطها مباشرة بالدبلوماسية.^(٢٠) وسوف توجه الولايات المتحدة الضربات الجوية ضد الصرب إذا واصلوا "خنق" المناطق البوسنية الآمنة أو رفضوا التفاوض على تسوية. وعندما طُلب من ليك تعريف الخنق، أوضح أنه كما فى الصور الإباحية، سوف "تعرف الأمر عندما نراه". وبالإضافة إلى ذلك، جعل ليك رده على الأوروبيين غامضة فيما يتعلق بما سيفعله الرئيس إذا لم يتبعونا.^(٢١)

وهكذا ستستخدم القوات الأمريكية لأول مرة لدعم الدبلوماسية الأمريكية فى البلقان، وبناءً على مناقشة المدراء فى مارس السابق، حصل ليون فورث فى النهاية على إجابة عن سؤاله "هل ستمثل القوة الأمريكية؟" كانت الإجابة على نحو مفاجئ بالإيجاب، لكن بالقوة الجوية وليس البرية. وكان الهدف هو استخدام القوة الجوية لإجبار الصرب على بدء المفاوضات الجادة.

خلال فصل الخريف عملت الولايات المتحدة على جعل التهديد حقيقياً. وكان الهدف هو كسب موافقة الحلفاء على إصدار إنذار نهائى للصرب كي يسحبوا قواتهم من حول سراييفو ويوقفوا قصف المدينة، وإلا فسيواجهون هجمات ضد تلك القوات. وفى قمة الناتو فى نهاية العام، حصل كلينتون على "إنذار سراييفو" الذى يريده. وخفف هذا الجهد الوضع - لكن لفترة قصيرة فحسب.

كان يُنظر إلى الضربات الجوية التى أعقبت ذلك - وهى أو عملية قتالية للناتو خلال سنواته الخمس والأربعين - على أنها غير ذات تأثير وقسمت الناتو على نحو مطلق. وقد شككت الضربات الجوية فى حياد القوات على الأرض وفى النهاية طالبوا بوقفها. وقُتل أفراد قوات حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة وأُخذوا رهائن. واستمر قتل آلاف البوسنيين. وأصبح الحفاظ على الدعم الأوروبى وحياد عملية حفظ السلام هو الهدف، وليس إنهاء الحرب. وظلت مشكلات التسلسل القيادى الذى كان لا بد فيه من موافقة الأمم المتحدة والقائد على الأرض على العمل العسكرى (ما سُمى ترتيب "المفتاح المزدوج") وغير ذلك من قضايا التنسيق تعوق التقدم. ولم تحقق مفاوضات

السلام أى تقدم. وواصل الصرب هجماتهم على مناطق الأمم المتحدة الآمنة وكانوا على وشك اجتياح مدينة بيهاتش فى عام ١٩٩٤ .

مع أن مقارنة "قل ولا تسأل" الجديدة أتت بقيادة أمريكية جديدة إلى مشكلة البوسنة وساعدت فى سراييفو، فقد ظلت المشكلة قائمة حيث لم تكن واشنطن راغبة فى استخدام القوة المستدامة للتوصل إلى اتفاق نهائى عريض لإنهاء الحرب. وخلال الثمانى سنوات التالية سوف تستخدم إدارة كلينتون القوة بنجاح واستدامة، وستورث لخليفتها أسس عالم القرن الحادى والعشرين الذى يمكن فيه للولايات المتحدة الاعتماد على قواعد مقبولة على نطاق واسع لكبح جماح الآخرين وتأييد استخدام القوة عندما تفشل هذه القواعد ويبرر التهديد القوة. وأنهت تلك المقاربة بعض الصراعات وأدارت صراعات أخرى بنجاح. وقد صيغت وجُربت لأول مرة فى حقول القتل بالبوسنة. ولم يستطع كلينتون حتى صيف عام ١٩٩٥ أن يقرر كامل ثقل الجيش الأمريكى وراء جهود إنهاء الحرب هناك.

الهوامش

- (١) مقتطفات اجتماعات البيت الأبيض من مذكرات المؤلف السرية وليست موضوعة في هوامش الكتاب.
- (٢) الجيش الأمريكي مقسّم إلى وحدات مختلفة. الفصيلة (١٥-٤٠ جندياً)، وتضم السرية ٢-٤ فصائل (١٠٠-٢٠٠ جندى)، وتضم الكتيبة ٣-٥ سرايا (٥٠٠ - ٩٠٠ جندى)، ويضم اللواء ٣ كتائب أو أكثر (٣٠٠-٥٠٠ جندى)، وتضم الفرقة ٣ لواءات (١٠٠٠-١٨٠٠٠ جندى).
- (3) Peter Hart and Breglio Research Cos., poll conducted April 1-14, 1992.
- (4) Oberdorfer, Don, Washington Post, September 29, 1992, A7. See also: Christopher Madison, National Journal, August 15, 1992, 1891.
- (٥) بناءً على الأعداد التي جمعتها هيئة جالوب، وقد وردت في:
- Casey B. Dominguez, "The President's Honeymoon with Congress: Explaining Reagan's 1981 Victories" (University of California, Berkeley, 2002). Working Paper presented at the Conference on the Reagan Presidency, Santa Barbara, California, March 28-30, 2002, <http://repositories.edlib.org/cgi/viewcontent.cgi?article=1003&context=igs>.
- استُخدم مصطلح "شهر العسل" لأول مرة لوصف الشهور الأولى من فترة رئاسة فرانكلين روزفلت
- (6) USA 70rf#x/CNN/Gallup poll conducted May 10-12, 1993. Richard Benedetto, "Clinton's Job Approval Slips Below 50 Percent, USA Today, May 14, 1993, A1. من ABC News/ Washington Post poll conducted February 25-28, 1993, and CBS News/Ni?w York Times poll conducted June 1-3, 1993.
- (7) Clark, Wesley K., Waging Modern War: Bosnia, Kosovo, and the Future of Combat (New York: Public Affairs Press, 2002), 437.
- (8) Shawcross, William, Deliver Us from Evil: Peacekeepers, Warlords, and a World of Endless Conflict (New York: Simon & Schuster, 2000), 67.

- (9) Powell, Colin L., *My American Journey* (New York: Random House, 1995), 149.
 10. U.S. News and World Report poll conducted in September 1993. النتائج نشرها
 Roberts, Stephen V. and Bruce B. Auster,
 "Colin Powell_superstar," U.S. News and World Report, Sept. 20, 1993, 48.
- (11) Powell, Colin L., "Why Generals Get Nervous," *New York Times*, October 8, 1992, A35.
- (12) Powell, *My American Journey*, 559.
- (13) "New Steps toward Conflict Resolution in the Former Yugoslavia," Opening statement by the Secretary of State at a news conference, February 10, 1993. Reprinted in *Dispatch*, vol. 4 (February 13, 1993): 81.
- (14) Daalder, Ivo, *Getting to Dayton* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2000), 19.
- (15) William, Daniel, *Washington Post*, August 19, 1993, A1.
- (16) Daalder, 20.
- (17) Gallup poll conducted May 6, 1993.
- (18) CBS News poll conducted May 27-29, 1993.
- (19) Gordon, Michael R., *New York Times*, August 3, 1993, A1. في وقت سابق من ذلك العام، سعى كلينتون إلى تنفيذ تعهده في الحملة الانتخابية برفع الحظر على المثليين في الجيش، لكنه فشل. وفي حل وسط مثير للجدل من وضع البنتاجون والكونجرس، لن يسأل الجيش الجنود عن أفضليتهم الجنسية وسمح للمثليين بالبقاء في الخدمة إذا لم يعترفوا بأفضليتهم الجنسية، وهو السياسة المسماة "لا تسأل، لا تقل".
- (20) Drew, Elizabeth, *On the Edge* (New York: Simon & Schuster, 1994), 275.
- (21) *Ibid.*, 276-277.

الفصل الثانى

عبور خط اللاعودة

إذا كان الجنرال ماكليان لن يستخدم جيشه، فإنى أود
استعارته لبعض الوقت.

– ابراهام لنكون ردًا على تردد الجنرال فى استخدام الجيش
فى الحرب الأهلية

أيقظتنى مكالمة فى الصباح الباكر من غرفة مناقشة الأزمات فى يوم الأحد الثالث
من أكتوبر عام ١٩٩٢. قال الشاب: "سيدتى، أنا أتصل لأخبرك بأن لدينا تقارير مبكرة
تقول إن العديد من الجنود الأمريكين قُتلوا فى الصومال أثناء مواجهة مع القوات
الصومالية." كانت المعلومات بلا تفاصيل، لكن فى البداية بدا الأمر أنه اشتباك صغير
لا يختلف عن تلك الاشتباكات التى وقعت فى الشهور السابقة.

من يعمل فى غرفة مناقشة الأزمات أفراد هم فى الغالب من البنتاجون ووكالة
الاستخبارات المركزية يبعثون بتقاريرهم للبيت الأبيض. وهم يراقبون برقيات من أنحاء
العالم وكذلك الإعلام، وهم بمثابة شبكة إنذار أول للرئيس وكبار مسئولى البيت
الأبيض. وكان أول من يتم تنبيههم هم ليك وبرجر ورنيس موظفى البيت الأبيض.
وكانت مجموعة أخرى من العاملين، من بينهم أنا، يتم إعلامهم عندما يقتضى الأمر
ذلك. وعلى مر السنين تلقيت الكثير من المكالمات التليفونية فى منتصف الليل تخبرنى

بانقلابات وأعمال عسكرية ووفاء زعماء وغير ذلك من الأحداث المهمة- كان أغرب المكالمات فى عام ١٩٩٤ عندما اصطدمت طائرة سسنا فى البيت الأبيض. وكان بعض المكالمات مقاطعة غير ضرورية لما كانت باستمرار فترات نوم قصيرة. فعلى سبيل المثال، عندما توفى الرئيس التركى تورجوت أوزال فى أبريل من عام ١٩٩٣، رد برجر على العاملين فى غرفة مناقشة الأزمات ساخراً: "ما الذى يُفترض أن أفعله بشأن هذا الأمر فى الساعة الثانية صباحاً؟"

كانت الصومال تمثل تحولاً من صراعات حقبة الحرب الباردة وفيتنام إلى تحدى الدول الفاشلة فى حقبة ما بعد الحرب الباردة. ففي خلال تلك الحرب الباردة كان السبب الوحيد للمشاركة فى صراعات الدول النامية هو احتواء الاتحاد السوفيتى. وفى حروب أمريكا الوسطى وإفريقيا وآسيا التى تجرى بالوكالة، كانت المشاركة الأمريكية الفيزيائية محدودة، وكان يُطلب من الأمم المتحدة القيام بدور داعم فى مفاوضات السلام، بالإضافة إلى العمليات الإنسانية. وجعل الفشل الذى وقع فى فيتنام الأمريكين حذرين من التدخلات، وخاصةً بعد فوزهم فى الحرب الباردة.

كان العالم قد تعود على رؤية تلك الصراعات من خلال عدسات إحدى القوى العظمى وليس تحليل ديناميكياتها المحلية الأساسية. وكان العالم غير مستعد بالمرّة لما يمكن أن تكون عليه من شدة وعناد دون أى تدخل للقوى العظمى. أو فهم أنه إذا كان التاريخ قد انتهى، كما اعتقد البعض، فهناك من نسى إبلاغ المقاتلين المحليين بذلك. وسرعان ما وجدت الولايات المتحدة أنه لا يمكنها تجاهل تلك الأوضاع المعتملة، فقد كانت مشكلة أمريكا كذلك.

أدخلت الصومال ، ومن بعدها هايتى بعد ذلك بقليل، مفهوم "الدول الفاشلة" باعتباره مشكلة أمن قومية. وفى غياب الحرب الباردة، كان يُنظر إلى الدولة التى لم تعد حكومتها تقوم بوظيفتها إلى حد كبير على أنها مجرد مشكلة إنسانية. والآن بات واضحاً على نحو مؤلم أنه فى عصر تليفزيون القمر الصناعى والبنادق الرخيصة

والطائرات النفاثة يمكن لضَعْف دول كهذه أن يضر قوة الولايات المتحدة وسمعتها - سواء أكانت على بعد تسعين ميلاً من شواطئنا، كهائيتي، أو على مسافة آلاف الأميال كالصومال.

كان الوضع في الصومال قد أصبح أكثر توتراً على امتداد الصيف السابق. وكان أحد آخر أعمال جورج اتش دابليو بوش كرئيس أنه أرسل ثمانية وعشرين ألف جندي للمساعدة في وقف المجاعة في الصومال. وبحلول عام ٢٠٠٢، كانت الولايات المتحدة قد خفضت وجودها تدريجياً وكانت في سبيلها لنقل المهمة إلى الأمم المتحدة. وبينما كان المقصود أصلاً هو إطعام الجوع ثم الرحيل، سرعان ما أصبحت المهمة غارقة في الصراع السياسي العنيد في بلد يفتقر إلى حكومة مركزية تؤدي وظيفتها. وفي شهر يونيو السابق، هاجم جنود يقودهم أمير الحرب الأكثر نفوذاً محمد فارح عيديد فرقة تابعة للأمم المتحدة من الجنود الباكستانيين وقتلت أربعة وعشرين منهم. وطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالقبض على المسؤولين عن الهجمات ونزع سلاح كل الفصائل. وتولت الولايات المتحدة، باعتبارها أشد أعضاء قوة الأمم المتحدة بأساً، القيادة وبدأت غارة ضد قوات عيديد. وبينما عانت الولايات المتحدة من عدد قليل من الخسائر، فقد بدت المهمة بصورة عامة أنها في سبيلها لتحقيق تسليم ناجح للأمم المتحدة. وبعد حدوث غارة أكتوبر، احتاج الأمر إلى أربع وعشرين ساعة كي تدرك الإدارة أن هناك مأساة في سبيلها للوقوع.

وبينما كان كلينتون يراقب الأحداث التي تقع في الصومال، كان همه الأساسي في البداية هو الأحداث التي تقع في موسكو. فقد كان الرئيس الروسي بوريس يلتسين محاصراً من المتشددین الشيوعيين الذين استولوا على مبنى البرلمان وهددوا بالإطاحة بالحكومة. وكانت القوات المناوئة ليلتسين تحارب الشرطة والقوات العسكرية في شوارع موسكو. وكان المحتجون يصدمون الشاحنات ويطلقون قذائف الآر بي جي على المباني الحكومية. وشاهد مسئولو البيت الأبيض السى إن إن، حيث نجحت في الحصول على معلومات بشأن الأزمة على نحو أسرع من المعلومات الآتية من السفارة

الأمريكية فى موسكو، وهو ما أحبط تونى ليك كثيراً. فقد اشتكى قائلاً: "لماذا لم يكن رجال السفارة هناك أمام البرلمان مع السى إن إن؟ عندما كنت فى فيتنام كنا نوجد فى كل مكان".

بحلول الاثنين الرابع من أكتوبر كانت السى إن إن تعرض لمشاهد منفصلة للأزمات المزدوجة فى موسكو والصومال. وانتهت الأزمة الروسية بشكل جيد. فقد وقف كلينتون، الذى أبدى إعجاباً فورياً بأسلوب الرئيس الروسى السياسى العاصف، إلى جانب يلتسين خلال الأزمة، بما فى ذلك إسكاته الانتفاضة فى النهاية باستخدام القوة. لكن أزمة الصومال لم تنته بشكل جيد. فبحلول صباح الاثنين كان من الواضح أن الغارة التى شنت لمواجهة عيديد كانت خاطئة بشكل رهيب. وكانت هناك صور صادمة لجثة جندى أمريكى يجرونها خلال شوارع مقديشو مع هتافات حشود الصوماليين. كما أسر أمريكى آخر، هو وكيل الضابط الأول مايكل ديورانت. وفى النهاية قُتل ثمانية عشر جندياً أمريكياً وجرح أربعة وسبعون. قُتل كذلك مئات الصوماليين. وكانت الصور تصيب بالغثيان. وتعاطفنا مع أسر الجنود القتلى حيث لا شك فى أنهم رأوهم على شاشات التليفزيون كذلك. وفى وقت لاحق سوف تعلم الحكومة أن إرهابياً سعودياً غير مشهور اسمه أسامة بن لادن تورط فى الهجمات.

كان الرئيس فى كاليفورنيا فى ذلك الوقت لإلقاء كلمة فى اجتماع اتحاد العمل الأمريكى ومؤتمر المنظمات الصناعية. وأبلغه ليك بالتليفون بالمأساة التى تتكشف. وكان وزير الدفاع أسبن يوصى بزيادة فورية فى عدد القوات الموجودة فى الصومال، إذ كان الجنود على الأرض بحاجة إلى حماية معززة فى الحال. وبعد مناقشة القضية مع أسبن، وافق كلينتون على الزيادة معلناً القرار للصحفيين فى منتصف النهار فى هيلتون سان فرانسيسكو.

عاد الرئيس إلى واشنطن العاصمة يوم الثلاثاء الخامس من أكتوبر والتقى بمستشاريه للأمن القومى. وقد كان شديد الغضب، من نفسه ومن البنتاجون ومن الأمم المتحدة ومن فريقه الخاص بالسياسة الخارجية. وسأل وقد استشاط غضباً عن

كيفية حدوث تلك الكارثة، ولماذا لم يعرف أنه بدأ الحرب مع أمير الحرب عبيد، شاكياً من تخليها عن سياستنا للأمم المتحدة. وشعر أنه لم يكن مشاركاً بما يكفي في قرار التحول إلى استراتيجية لاعتقال عبيد، وأن أحداً لم يحذره من هذه الكارثة محتملة. وكان كولين پاول قد أبلغه في يونيو السابق أن الجهود المضادة لعبيد ناجحة. فكيف وقع ذلك؟ عرض ليك الاستقالة، بالرغم من أن الضحية في النهاية سيكون وزير الدفاع أسبن الذي انتقد انتقاداً شديداً لفشله في توفير المواد الدفاعية المطلوبة، وخاصة الدبابات، للجنود في الصومال. ومع أن المراجعات اللاحقة وجدت أن تقديم الدبابات ما كان ليفيد، فلم يعاد أسبن وأجبر على الاستقالة. وفي النهاية حل محله نائبه المحترم ويليام پيرى.

نادراً ما ظهر غضب كلينتون في العلن؛ وكانت أزمة الصومال استثناءً. فعلى سبيل المثال، أثناء المؤتمر الصحفي في الأسبوع التالي مع رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر، طلب صحفي من الرئيس الرد على النقد الأخير من الرئيس السابق بوش ووزير الدفاع السابق ديك تشيني ووزير الخارجية السابق جيمس بيكر الذين وصفوا أعمال الرئيس في الصومال بأنها "ساذجة" واتهموه بالسماح بـتجاوز المهمة لأهدافها". وفقد الرئيس أعصابه وهاجم سلفه، "ربما يكون من الساذجة أن يؤكد أى إنسان بجدية في البداية أنه يمكنك دخول وضع على هذا النحو من الشحن السياسى والعسكرى، وتعطى الناس طعاماً، ثم تستدير وترحل، وتتوقع من الجميع أن يكونوا على ما يُرام."^(١)

سعى الرئيس إلى شرح الأزمة للشعب الأمريكى من داخل المكتب البيضاوى يوم الأربعاء السابع من أكتوبر الساعة ٥.٠٢ مساءً. "حتى شهر يونيو كانت الأمور تسير سيراً حسناً مع وجود القليل من العنف، فقد خفضت الولايات المتحدة وجود جنودنا من ثمانية وعشرين ألفاً إلى أقل من خمسة آلاف، بينما زادت دول أخرى من أعداد جنودها في الأماكن التى خفضنا نحن فيها أعداد جنودنا. لكن في شهر يونيو بدأ من

تسببوا قى جزء كبير من المشكلة فى البداية مهاجمة الجنود الأمريكيين والباكستانيين وغيرهم ممن كانوا هناك لحفظ السلام.

"وهكذا نواجه اختياراً الآن. هل نغادر عندما تصعب المهمة، أم عندما يتم الانتهاء من المهمة بشكل جيد؟ هل ندعو إلى عودة المعانة الجماعية أم نغادر بطريقة تعطى الصوماليين فرصة لاثقة للبقاء؟" مؤخراً، قال كولین پاول ما یلى بشأن اختياراتنا فى الصومال: "لأن الأشياء تصعب، فإنك لا تتوقف عما تقوم به وتهرب. فأنت تسعى لحل المشكلة وتحاول العثور على حل صحيح." (٢) وفى هذه الحالة تعنى دراسة الحالة تعزيز القوات الأمريكية وهى تتسحب ونقل المهمة إلى الأمم المتحدة.

لم یكن من قبیل المصادفة أن أشار الرئيس كلینتون إلى الجنرال پاول. فقد أراد كلینتون تأكيد أنه یقف على نحو وثیق مع البنتاجون عند إدارة الأزمة. كما أراد تذكیر الجمهور الأمريكى أن الجنرال پاول، الذى یعتبر بطلاً أمريكياً، كان مشاركاً بشكل أساسى فى قرار "السعى لحل المشكلة". ولم یكن كلینتون قد قدم بعد ما یشهد له بكفاءته العسكرية: وبالتالى كان یريد البقاء على مقربة من پاول.

فى الصحافة وفى الكونجرس وفيما بین النقاد، كان كثيرون يطالبون بانسحاب فوری من الصومال. ووزع السناتور روبرت بیرد قراراً یخفض كل الميزانيات من أجل العملية مع نهاية العام. حیث قال للرئيس: "دعنا نصوت ونخرج." (٣) وفى أحد اجتماعات كلینتون الأكثر نزاعاً حتى الیوم، التقى مع قيادات الكونجرس لتحاشی مثل هذا التشريع، وهو توجيه من الكونجرس نحو الإسراع بالخروج. وقدم أعضاء مجلس الشيوخ چورچ میتشل وروبرت دول وسام نان وچون وارنر حلاً وسطاً تم تبنيه فى نهاية الأمر یدعو إلى سحب القوات خلال فترة أقصاها الحادى والثلاثین من مارس عام ١٩٩٤. وفى سلسلة من الاجتماعات المتوترة مع أعضاء الكونجرس، قال الرئيس إن الانسحاب السریع سوف یجعل الجنود الأمريكیین أهدافاً فى أنحاء العالم.

مع أن كلينتون اختار الطريق السياسى الأصعب وقاوم الانسحاب السريع، حتى ذلك اليوم، فمعظم المراقبين يعتقدون أن الولايات المتحدة أسرعت بالهرب من الصومال فى أعقاب وفاة الجنود الأمريكين. وبينما غادر الجنود الأمريكيون فى الخامس والعشرين من مارس عام ١٩٩٤، فقد فعلت ذلك بطريقة مرتبة؛ إذ كانت الخطة باستمرار هى أن تغادر الولايات المتحدة وتسلم المهمة للأمم المتحدة، والواقع أن الولايات المتحدة ومهام الأمم المتحدة، التى بلغ عدد جنودها سبعة وثلاثين ألف جندي من ثمانية وعشرين بلداً، أنقذت ما يقدر عددهم بربع مليون صومالى من الموت جوعاً، بتكلفة قدرها ١٣٠ من قوات حفظ السلام و١.٦ مليار دولار. وظلت الولايات المتحدة تشجع الأمم المتحدة على القيام بدور أقوى فى العثور على حل سياسى لما لا يزال حتى الآن دولة بلا حكومة مركزية.^(٤)

لا تقلقوا. سوف نخرج الجنود بحلول العشرين من يناير.

يمثل تطور السياسة الأمريكية تجاه الصومال دراسة حالة للفشل فى تصحيح التوازن بين القوة والدبلوماسية. كما كانت بمثابة مكالة إيقاظ مزعجة من النوم لكلينتون وفريقه خاصة بضرورة إدارة البنتاجون واستخدام أمريكا للقوة. وفى أعقاب البوسنة، كانت الصومال تمثل الاختبار الثانى لـ "النظام العالمى الجديد" الذى كثيراً ما تحدث عنه الرئيس السابق بوش. فقد كان الصورة العكسية للبوسنة، حيث رفضت الولايات المتحدة استخدام القوة أو نشر الجنود. وفى البوسنة سوف تسعى الولايات المتحدة إلى اتباع السبل الدبلوماسية وكذلك استخدام القوة. وفى الصومال لن تقرر الولايات المتحدة فى النهاية أن استخدام القوة أو نشر القوات ليس مبرراً. وستكون القضيتان مهمتين للمصاعب التى يواجهها كلينتون فى تحديد الاستخدام المناسب للقوة فى حقبة ما بعد الحرب الباردة.

فى أعقاب وفاة الجنود الأمريكیین فى نوفمبر من عام ١٩٩٢، طلب منى لىك عمل ملخص لما كان علیه أسلوب العمل الداخلى لمجلس الأمن القومى فى محاولة لتكوين صورة عن مكان الأخطاء التى وقعت من قبل. وما وجده كان مرعجاً، فقد تركت السياسات إلى حد كبير فى أیدى مسئولین متوسطى المستوى، حيث تحولت من مهمة إنسانية لإطعام المدنيين الجوعى إلى مجهود حربى للقبض على أمراء الحرب الذين كانوا يهددون قوات حفظ السلام. وبينما كان لىك يقوم بإعلام الرئيس شفاهاً وكتابةً، لم يجلس المدراء قط مع أنفسهم، أو مع الرئيس، لمراجعة التغيير. كما قبلت خطط البنتاجون الأكثر نشاطاً المقصود بها الرد على الهجمات على القوات الباكستانية دون مراجعة رفيعة المستوى فيما بين الوكالات الحكومية بواسطة من هم أكثر حساسية للآثار السياسية لبدء العمليات العسكرية ضد إحدى الفصائل.

بدأت المشكلات فى خريف عام ١٩٩٢، واستجابةً للصور التى ظهرت على السى إن إن لمئات الآلاف من الصوماليين الذين يتضورون جوعاً، وافق الرئيس كلينتون قبيل عيد الشكر على إرسال جنود لتأمين العاصمة مقديشو وتوفير الطرق، فيما وصفه مسئولون فى ذلك الوقت بأنه "طريقة درع/عاصفة الصحراء للتعامل مع الصومال". وبعد أن أعمته سهولة حرب الخليج ناظرية، أساء جورج بوش إلى حد كبير تقدير الفرق بين طرد جيش من الكويت وإرسال جنود إلى حرب أهلية. والمدهش أن بوش اتخذ القرار دون استشارة رئيس الولايات المتحدة القادم. وعندما اتصلت بمستشار الأمن القومى فى حكومة بوش برنت سكوكروفت من ليتل روك عقب تسرب قرار بوش إلى الصحافة، رد على بكلمات سوف يثبت فيما بعد أنها ساذجة على نحو مذهل: "لا تقلقوا. سوف نُخرج الجنود بحلول العشرين من يناير."

وضعت إدارة بوش تصوراً لمرحلة الصراع التى سوف يطهرون فيها مناطق استراتيجية ويدمرون معدات أمراء الحرب الثقيلة، ويعقب ذلك انسحاب القوة المقاتلة الأمريكية قبل العشرين من يناير. وسوف تحل قوات حفظ السلام محل الجنود بعد

ذلك، مع احتفاظ الولايات المتحدة المحتمل بوجود بحرى قبالة الساحل. وعندما تسأل برجر فى نوفمبر من عام ١٩٩٢ "ما الذى يمنع أمراء الحرب من العودة بعد مغادرة القوة المقاتلة؟" رد سكوكروفت قائلاً: "سوف ندمر قدرتهم ونردعهم". وحينذاك أبلغ سكوكروفت برجر أنهم يتوقعون "احتمال استكمال المرحلة القتالية من هذه المهمة خلال أسبوعين، باستخدام طائرات الهليكوبتر الهجومية لتدمير المعدات الثقيلة، مع توقع أن يذوب 'البلطجية' فى الصحراء".

لم يفهم بوش ضرورة معالجة الفراغ السياسى فى الصومال- وكذلك فشل كلينتون. وعلى مر التاريخ، يمكن قياس النجاح العسكرى من ناحية الأهداف العسكرية، وخاصةً فيما بين القوتين العظميين إبان الحرب الباردة. وفجأة اعتمد النجاح العسكرى على التقدم فى الخطوات السياسية للأطراف المحلية وليس على البراعة العسكرية لإحدى القوتين العظميين. ومع أن كلينتون قرر أن المصالح الأمريكية فى الصومال ليست كافية لإبقاء الجنود فى بلد ليس به حكومة تؤدى وظائفها، فقد حدد فيما بعد المصالح الأمريكية فى البوسنة اللازمة لبقاء القوات الأمريكية فى مكانها حين وفاء الأطراف السياسية بتعهداتها طبقاً لاتفاقيات السلام، حيث تتم المشاركة فى ذلك الجهود الذى دام عقداً مع الأمم المتحدة والحلفاء الأوروبيين.

وقعت الإدارة فى فخ تصديق خرافة القوة العظمى- أولاً: أنه يمكنها بسهولة ممارسة السلطة المطلقة فى الصومال، وثانياً: عندما اختارت الخروج بسرعة، أنه يمكنها الانسحاب دون العواقب المؤلمة الأوسع. فقد ترك الانسحاب الأمريكى من الصومال، رغم كونه منظماً، انطباعاً بأنه يمكن إجبار أمريكا على التراجع. ومن الواضح أن انسحاب الرئيس ريجان من لبنان عقب قصف ثكنات المارينز فى عام ١٩٨٣ قد غذى هذا الانطباع كذلك. ومن المؤكد أن بن لادن بات يعتقد أن الإرهاب ضد أمريكا يمكن أن يؤثر على سلوكها.

لكن الصومال علّم الإدارة من نواح عديدة دروساً مهمة فيما يتعلق بدور القوة العظمى فى مواجهة الدول الفاشلة. فقد أصبحت الصومال نموذجاً للصراعات المستقبلية: الدولة الفاشلة وفراغ القوة والفصائل المسلحة وما يكفى من الفوضى لجعل القوة العسكرية عاجزة تقريباً. وكذلك سوف تهدد الدول الفاشلة أمريكا لكونها ملاذات آمنة للإرهابيين كى يخططوا الهجمات على سفاراتنا ومدننا. وعندما سقطت طائرتا الهليكوبتر من طراز بلاك هوك فى الصومال كان واضحاً أن هناك حاجة إلى مقاربة جديدة لا تقوم على الحل العسكرى.

خليج خنازير كلينتون

فى التاسع عشر من أكتوبر عام ١٩٩٢ أرسلتُ مذكرةً إلى ليك أوضحُ له فيها الخطوط العامة لما كانت عليه طريقة عمل مجلس الأمن القومى بشأن الصومال منذ تولى كلينتون لمنصبه. بصورة عامة، عقد المجلس ثمانية وثلاثين اجتماعاً للمدراء حول السياسة الخارجية وستين اجتماعاً للجان النواب. لكن فيما يتعلق بالصومال، لم يدعُ ليك قط إلى اجتماع لجنة المدراء، مع أنه كانت هناك تسعة اجتماعات للجنة النواب أدارها برجر. وكان ذلك فى مقابل ثمانية عشر اجتماعاً للمدراء واثنى عشر اجتماعاً للنواب بشأن البوسنة. وفيما يتعلق بهاييتى، كانت هناك أربعة اجتماعات للمدراء وخمسة اجتماعات للنواب. والواقع أن المرة الأولى التى التقى فيها الرئيس رسمياً بالمستشارين بشأن الصومال كانت بعد وفاة الجنود الأمريكين. وكان السبب الرئيسى فى عدم عقد اجتماعات للجنة المدراء هو وجود انطباع بأن العملية تسير بشكل جيد. فقد بدا أن المهمة تسير فى مسارها الصحيح لنقلها إلى الأمم المتحدة، حيث كان من المقرر خروج القوات الأمريكية فى الفترة من بداية عام ١٩٩٤ إلى منتصفه.

فى تلك المذكرات إلى الرئيس، أكد ليك على أنه سيتعين على الصوماليين انتهاز الفرص التى تقدمها لهم إجراءاتهم. وبدلاً من ذلك فشل الصوماليون فى انتهاز فرصتهم. فقد استأنفوا الحرب من أجل النفوذ ونظروا إلى قوات الأمم المتحدة على أنها تحول دون أهدافهم. وكان هناك القليل من النقاش ولم يكن هناك خلاف فى الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة فى ذلك الحين بشأن الحاجة إلى رد فعل سريع وقوى ضد هجوم عيديد على قوات الأمم المتحدة، وبسبب هذا الاتفاق العام إلى حد ما، لم يتم قط تحليل القضية تحليلاً نقدياً على النحو الذى يمكن أن يكون عليه لو كان هناك خلاف. وبذلك فإنه خلال الشهرين التاليين، وفى قرار سوف يسميه الأمين العام للأمم المتحدة فيما بعد "خطأً بغيضاً"،^(٥) تغيرت سياسة الولايات المتحدة والأمم المتحدة من إعطاء الصوماليين مساعدات إنسانية إلى حملة عسكرية لترهيب الرجل المسئول عن الهجمات ضد الباكستانيين، وهو الجنرال عيديد. وربما الأمر الأكثر أهمية هو أن هذا التغير فى السياسة حدث بينما كان معظم القوات الأمريكية يستعد للانسحاب ويسلم مهام الأمن الأساسية لقوات أخرى أقل قدرة تتولى مهمة الأمم المتحدة. وترك التغير الولايات المتحدة والقوى الأخرى عرضة للهجوم، وهى حقيقة مهمة لم تدركها الإدارة فى ذلك الحين.

طورت هيئة أركان باول العمليات العسكرية وقدمتها كتابةً بواسطة الجنرال باول إلى وكيل وزارة الدفاع فرانك وزنر، المدنى من الفئة الثالثة بالبتاجون. وكانت الخطط تضم الخطوط العريضة لعملية ذات أربع مراحل من المقرر أن تبدأ فى ١٢ يونيو. وتضمنت الخطط:

١- خفض عدد قوات الأمم المتحدة فى مقديشو.

٢- شن هجوم على إحدى محطات الإذاعة التابعة لعيديد بواسطة فرقة من "قوة الرد السريع" تدعمه طائرات الهليكوبتر الهجومية، لتعطيل المحطات والسيطرة عليها.

٣- هجوم على مجمع عيديد.

٤- جهد لـ "تطهير" ملاذات عيديد فى أنحاء مقديشو.

فى الثانى عشر من يونيو، وفى ضربة قبيل الفجر، فجرت طائرات الأمم المتحدة النفائة والهليكوبتر إذاعة مقديشو التى يسيطر عليها عيديد، وكذلك مواقع تخزين الأسلحة ومصنع سجاثر مهجور يستخدمه عيديد. وكانت محطة الإذاعة تبث دعاية مضادة للأمم المتحدة وتحت المسلحين الصوماليين على نصب أكمنة لجنود حفظ السلام الباكستانيين. وفيما يبدو سوء فهم للوضع المعقد فى مقديشو، أبلغ البنتاجون الإدارة مراراً أن عملياته تسير سيراً حسناً. ودفع التفاؤل هذا پاول إلى إبلاغ الرئيس يوم السابع عشر من يونيو أن عملية الصومال لتقويض قدرة عيديد على إحداث دمار عسكرى فى مقديشو "انتهت وكانت ناجحة".^(٦) واعتماداً على بلاغ پاول، أعلن الرئيس فى مؤتمر صحفى فى اليوم نفسه - قبل ثلاثة شهور ونصف الشهر من وفاة الجنود الأمريكين فى الصومال- أن "الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الولايات المتحدة ودول أخرى، شلت حركة قوات أمير الحرب ولا تزال يقظة لأى استفزاز آخر. وكانت قوات عيديد مسنولة عن أسوأ هجوم على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة خلال ثلاثة عقود. ولن نسمح لهذا بأن يمر بلا عقاب".^(٧)

طلبت الأمم المتحدة من الولايات المتحدة إمدادها بالقوات الخاصة، المعروفة كذلك باسم Rangers للمساعدة فى "تعقب والقاء القبض على" عيديد. وقد رُفض الطلب حيث كانت الإدارة ترغب فى تقليل الانطباع بأن هذه عملية أمريكية. وأبلغ ليك الرئيس بالقرار فى مذكرة مكتوبة. إلا أنه بحلول شهر يوليو أصبحت طلبات الأمم المتحدة من القوات الخاصة الأمريكية للمساعدة فى اعتقال عيديد قد أصبحت أكثر إلحاحاً، وألح الرجل الذى كان ليك وبرجر قد أرسلاه إلى الصومال باعتباره "رجلنا"، وهو نائب مستشار الأمن القومى السابق الأدميرال چوناثان هاو، بشدة فى طلب اتخاذ الأمم المتحدة - والولايات المتحدة - إجراء ضد عيديد. واعتقاداً بأنه ينبغى على من هم فى واشنطن الثقة فى "الرجل الذى على الأرض"، أيد مسئولو الإدارة توصية هاو. وأقرت

المندوبة فى الأمم المتحدة أولبرايت والمبعوث الأمريكى الجديد إلى الصومال، السفير روبرت جوسيند، الطلب بقوة.

ناقشت لجنة النواب، بقيادة ساندى برجر، الطلب لمدة شهر، وبعد ذلك، وفى السادس عشر من أغسطس، وافق على خطة جديدة تتكون من أربعة أجزاء:

١- مواصلة السعى لاعتقال عيديد.

٢- السعى لتحقيق الفكرة المقدمة من إثيوبيا الخاصة بالنفى الإجباري.

٣- حث الأمم المتحدة ومساعدتها على السعى للقبض على عيديد ونوابه.

٤- الضغط على الأمم المتحدة لوضع خطة العملية من الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة.

خُفِّضَت القوات الأمريكية إلى أربعة آلاف ومائتين، بينما بلغ إجمالى قوات الأمم المتحدة حوالى عشرين ألفاً. وتم نشر حوالى أربعمائة من القوات الخاصة فى الصومال فى الرابع والعشرين من أغسطس كجزء من قوة تقودها الأمم المتحدة مقصود بها قمع "الفصيل التمييزي" التابع لعيديد. وقد فُقد ثمانية عشر من هؤلاء الجنود فى مقديشو بعد ستة أسابيع.

عندما تصاعدت الأعمال العسكرية، أدرك ليك أنه لا بد له من المشاركة بشكل أكبر وضغط على برجر كي يضمن وجود استراتيجية سياسية صحيحة لدعم الجيش. وأكد الرئيس كلينتون الحاجة إلى خطة سياسية خلال اجتماعاته مع الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى فى سبتمبر. والواقع أنه فى اجتماع لجنة النواب الأخيرة قبل وفاة الجنود الأمريكيين، كانت هناك مناقشة ضرورة جعل الأمم المتحدة تضع خطة سياسية أقوى من أجل الصومال للتعامل مع عيديد فى أعقاب القبض عليه، بما فى ذلك الاعتقال المحتمل فى بلد ثالث. لكن هذا جاء متأخراً جداً بالنسبة للثمانية عشر الذين ماتوا فى أكتوبر.

دفعت مأساة الصومال كلينتون بقوة إلى تولى أمر سياسته الخارجية وجهازه البيروقراطي. وبشكل ما، كان تلك بمثابة خليج خنازير كلينتون، لكونه ورث خطة معيوبة ثم لم يشك على نحو مناسب في خطط البنتاجون العسكرية. ولم يحدث بعد ذلك أن امتنع عن المشاركة شخصياً في طرح أسئلة "ماذا لو" الصعبة وإقناع نفسه بأن الوضع السياسى قد أخذ في الحسبان على نحو مناسب عند تخطيط العمليات العسكرية. وكان ذلك أيضاً الدرس الأول من بين دروس صعبة عديدة تتعلق بفشل نظام الأمم المتحدة وعجز قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عن خوض الحرب.

لن يسمح الرئيس كلينتون مرة أخرى للقوات الأمريكية بالمشاركة فى عملية تنفيذ تحت قيادة الأمم المتحدة. لكن الأمر سيحتاج إلى دروس صعبة أخرى قبل أن تتعلم الإدارة أن الطريقة الوحيدة لضمان أن الأطراف على الأرض تفى بتعهداتها هى التهديد - واستعمال القوة إذا دعت الحاجة - إذا لم تنفذ اتفاقاتها. وفى النهاية سوف يطبق هذا التكتيك فى البوسنة وكوسوفو، ولكن فى البداية اضطر كلينتون إلى إنها. ميراث فيتنام.

طرد أشباح فيتنام

رغم انتهاء حرب فيتنام منذ أكثر من عقدين، فقد كانت ظلالها لا تزال تحد من دعم التدخل الأمريكى فى الخارج وتعدّد علاقة كلينتون بمؤسسة السياسة الخارجية والقيادة العسكرية. عبر السناتور جيمس جيفوردز الجمهورى من فيرمونت، الذى غير انتماءه الحزبي فيما بعد، عن خوف المؤسسة الجوهري: "نحن جميعاً نخشى موت رد فعل الجمهور تجاه الأشياء التى يغلب عليها طابع فيتنام." ^(٨) وكان استخدام القوة لدعم الدبلوماسية فى "المناطق غير الاستراتيجية" مفهوماً راديكالياً فى عام ١٩٩٤. وعلى عكس الصراعات بين الدول فى الماضى، كانت تلك الصراعات التى تواجه

كليتوتون تمثل تحديات عسكرية وسياسية معقدة جديدة. ولم تكن هناك أهداف عسكرية واضحة وأية استراتيجية خروج تعتمد على التقدم السياسى للأطراف، وليس عمل الجيش الأمريكى. وكانت العاقبة السياسية لفقدان حياة الأمريكىين والهيبة الأمريكية لا تزال كامنة فى النقاش بشأن الاستخدام الصحيح للقوة. وقاوم البنتاجون أى تلميح إلى المشاركة العسكرية فى أية "مستنقعات" مشابهة. كما عارض الجمهور الأمريكى والكونجرس بقوة نشر قوات خارج أية مناطق "استراتيجية". ودفع مستنقع فيتنام كولن پاول إلى ضمان إدارة عاصفة الصحراء بقوة ساحقة ومنع الولايات المتحدة من تقديم حل أكثر مرونة فى البلقان لسنوات. ولم يشعر الأمريكىون بأنهم معرضون للخطر: فقد كان الإرهاب تهديداً بعيداً. وبذلك كانت المشاركة العسكرية تقوم على خرافة منعة أمريكا فى الداخل والاعتقاد بأنها ليست مضطرة للمشاركة فى أماكن بعيدة.

مثل انتصار كلينتون فى عام ١٩٩٢ صعود قوة جيل فيتنام، حيث كان فى واقع الأمر انتصار "أطفال الستينيات" على الحكماء الراسخين الذين كانوا يديرون السياسة الخارجية منذ الخمسينيات. وشعر العسكريون بالاستياء من أن كلينتون وكثيرين من أقرانه تهربوا من الحرب بينما شارك معظمهم فى القتال وصدقوا الخطاب القائل إن الديمقراطيين متساهلون فيما يتعلق بالدفاع. وكانوا يرون صراعات التسعينيات من خلال عدسة فيتنام، حيث كانوا يعارضون بقوة أية مشاركة عسكرية فى أماكن كالبنسنة التى لا يُنتظر حدوث انتصار حاسم فيها. وعلاوة على ذلك، كان كثيرون يشكون فى الرئيس الجديد، وعدم أدائه الخدمة العسكرية، وجهوده للتهرب من التجنيد، واحتجاجاته الصغرى فى الستينيات ضد حرب فيتنام. وبما أنه كان على كلينتون ترسيخ اعتماده قائداً عاماً، فقد تردد فى تحدى دعم البنتاجون المحدود لاستخدام القوة.

فهم كلينتون أثر فيتنام المؤلم؛ وكان يريد أن يتجاوز البلد- والبنتاجون والكونجرس. كما كان تحت ضغط كبير من مجتمع الأعمال ووزارة الخارجية وكبار

لاعبي الكونجرس، وخاصة محاربي فيتنام القدماء، كى يرفع الحظر. بل إن ضغطاً أكبر مضاداً للتحرك قدماً جاء من جماعات المحاربين القدماء وأسرههم الذين شعروا بأن تطبيع العلاقات مع فيتنام سوف يرفع الضغط عن الفيتناميين كى يتعاونوا بشأن الاستدلال على الجنود الأمريكيين المفقودين فى الحرب. فهناك ألفان ومائتان وثمانية وثلاثون جندياً أمريكياً لم يُستدل عليهم. ومع أن أكثر من ستة آلاف جندي لم يُستدل عليهم بعد من الحرب الكورية وأكثر من ثمانية وسبعين ألفاً من الحرب العالمية الثانية، فإن الدافع إلى استعادة رفاة من تركوا فى الحرب الوحيدة التى خسرتها أمريكا مازال شغفاً لقطاع صغير لكنه قوى سياسياً من المجتمع الأمريكى. ومازال الكثير من المدن فى الولايات المتحدة يرفع علماً يكرم هؤلاء المفقودين. وفهم كلينتون أنه لا بد له بيان تقدم بواسطة الفيتناميين بشأن القضية قبل أن يمكنه التحرك فى اتجاه تطبيع العلاقات.

لهذا السبب بدأ مبكراً الضغط على الفيتناميين كى يستدلوا على هؤلاء الجنود الذين لا يزالون مفقودين فى الأعمال القتالية أو لا يزالون يُعتبرون أسرى حرب. وبينما كانت عناصر قليلة فحسب تعتقد أن الفيتناميين ربما لا يزالون يحتفظون بجنود أمريكيين^(٩) فقد كان معظم جماعات المحاربين القدماء والأسر مقتنعاً بأن فيتنام تمنع عودة الرفات. ولم يكن كلينتون متعجلاً بشأن القضية الحساسة اقتصادياً.

هذه الحرب التى خسرتها وأرغب فى إنهاء الأمر بكرامة.

جاء دعم تطبيع العلاقات مع فيتنام من اثنين غير مرجحين- محاربين قديمين هما السناتور چون كيرى من ماساتشوستس والسناتور چون ماكين من أريزونا - وقد ضغط الاثنان على كلينتون كى يتقدم مراراً، وكانت المرة الأولى فى ١١ يونيو من عام ١٩٩٣ داخل المكتب البيضاوى.

قدم كيرى، الديمقراطي، التماساً مثيراً للعواطف استمر بلا توقف لمدة خمس وعشرين دقيقة. "جئنا إلى هنا ولدينا إحساس بأن هذه لحظة جديرة بالاهتمام، لحظة دقيقة فى فيتنام. ... إذا تحركت الآن يمكن أن تعظم الحصول على تعاون مستمر أكبر. أما إذا تأخرت، فسوف تخلق جبلاً أكثر ارتفاعاً نكون مضطرين لتسلقه"، كما قال إن فيتنام يمكن أن تقلل مساعدتها بشأن قضية أسرى الحرب والجنود الذين لم يُستدل عليهم. ومضى كير قائلاً: "هناك المصالح الأمنية الإقليمية وخليج كام ران. ويمكنك الحصول على ترتيب أمنى إقليمى لرؤية السفن الأمريكية تستخدم الخليج مرة أخرى والقيام بدور رئيسى فى منطقة الصين. هذا هو ما حاربنا من أجله - للحفاظ على بروننا."

أعقبه فى الحديث ماكين الذى لم يكن صديقاً لكلينتون. وهو جمهورى محافظ قوى أسقطت طائرته فوق فيتنام فى السادس والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٧ بواسطة صاروخ أرض جو. وبعد قضاء ما كين خمس سنوات فى أحد السجون الفيتنامية قذفوا به إلى السياسة القومية. وهو لديه واحد من أكثر سجلات تصويت مجلس الشيوخ محافظة؛ فهو يعارض الإجهاض والحكومة الكبيرة والضرائب المرتفعة. لكنه أبدى استقلاله كذلك حين خالف حزبه ليقاوم من أجل حملة لتمويل الإصلاح ومشاركة الديمقراطيين فى قضايا وسطية كاليئة. وكانت فيتنام إحدى تلك القضايا التى يتعاطف معها - وكان على استعداد لإنفاق بعض رأس المال السياسى لتحقيق هدفه.

قال ماكين: "من مصلحتنا القومية أن نتحرك للأمام. الوضع فى فيتنام يتحول إلى عدم الاستقرار. فالصينيون يتقدمون على جزر سبارتلى." (١٠) وأضاف: "هنا يوجد النفط. نحن بحاجة إلى فيتنام مستقرة، إنهم يتعاونون ليس بشكل تام لكنهم يقولون كلاماً معقولاً فيما يتعلق بمن لديهم من جنود لم يُستدل عليهم وعددهم ٢٠٠ ألف." (١١) وحذر ماكين من أنه إذا لم نتحرك "فسوف تكون الغلبة للمتشددين". ورفضاً لما قاله من يعتقدون أن الفيتناميين شاركوا فى مؤامرة لاحتجاز رفات

الأمريكيين، قال ماكين مازحاً: "أدرك كل يوم المزيد والمزيد عن سبب استخراج رفات زكاري تايلور"، في إشارة إلى الجدل حول استخراج رفات الرئيس السابق تايلور أو عدم استخراجها للتحقيق في الشائعات المستمرة التي تقول إنه مات مسموماً في عام ١٨٥٠ (١٢)

غيرت المناقشات مع كير وماكين رأى كلينتون. فقد كان يناقش هو ومستشاروه جدولاً زمنياً أبطأ يعي الآثار السياسية المحتملة بالنسبة لجماعات الأسرة والمحاربين القدامى. وسعى ليك إلى الموازنة بين المخاوف والرغبات لإنهاء حقبة فيتنام. وقال ليك في أحد اجتماعات المدراء في عام ١٩٩٣: "هذه قضية عامة بأدق معنى للكلمة. وترفع مدينتي الصغيرة علم الجنود الذين لم يُستدل عليهم. هذه هي الحرب التي خسرتها وأنا أريدها أن تنتهي بكرامة." وفي النهاية خفف كلينتون بعض القيود المالية في ذلك الخريف، ورفع الحظر في فبراير من عام ١٩٩٤، وطبّع العلاقات في عام ١٩٩٥. وعندما أعلن كلينتون ذلك القرار التاريخي الأخير، وقف جون ماكين بجانبه دون مبالاة بأي شيء.

برفع الحظر. بدأ كلينتون عملية وضع حرب فيتنام وراء ظهره وظهر البلد؛ وجاء كل شيء آخر - تطبيع العلاقات وتعيين السفير - في وقته. وكما قال السناتور لاري پريسler من ساوث داكوتا، وهو محارب قديم جمهوري آخر من فيتنام بعد رفع الحظر، فقد "انتهت أخيراً حرب فيتنام" (١٣) وبعد أن فعل كلينتون ذلك، أبدى قوة سياسية في التعامل مع القضية الصعبة وبدأ نقل النقاش السياسي حول استخدام القوة من أمام من يركزون على أوضاع المستنقعات الشبيهة بفيتنام، وخاصة في البنتاجون والكونجرس. ولأن القضية كانت وراء ظهر كلينتون، فقد كان حينذاك أكثر تحراً في وضع مبدأ جديد لاستخدام القوة لدعم دبلوماسيته في حقبة ما بعد حرب فيتنام. وقد فعل ذلك أول ما فعله في هايتي.

اقتضى تحدى هايتي، الدولة الفاشلة، من واضعي السياسات مواجهة خرافات أوائل التسعينيات، ومع أن أصحاب النزعة الانعزالية يمكنهم مناشدة كلينتون تجاهل

هذه الصراعات، وسوف يعارض كولين پاول استخدام القوة، فقد كان اللاجئين الذين يظهرون فى فلوريدا نماذج حية لضرورة مشاركة الولايات المتحدة. وتبخر الاعتقاد بأن الولايات المتحدة يمكن أن تدبر ظهرها لهايتى لأن "مشكلتهم" أصبحت على نحو سريع "مشكلة الجميع". وتشير أزمة هاييتى كذلك إلى الدور المتنامى للجهات الفاعلة من غير الدول- اللاجئين والإرهابيون ورجال العصابات والشركات والمنظمات غير الحكومية والمحتجون- الذى بدأت تقوم به فى السياسة الخارجية.

القشة التى قصمت ظهر البعير

قبل أسبوع واحد فحسب من مأساة الصومال، دخلت الإدارة بشكل مباشر فى واحدة من أسوأ كوارث العلاقات العامة التى لحقت بها. وهى هاييتى. فقد انتهت المفاوضات السياسية الخاصة بعودة الرئيس الهايتى جان برتران أريستيد يوم ٣ يوليو من عام ١٩٩٢، باتفاق وقعه الرئيس أريستيد وحكام هاييتى العسكريون فى جزيرة جفرنرز أيلاند بمدينة نيويورك. وكانت الولايات المتحدة قد رعت الاتفاق الذى نص على عودة أريستيد للسلطة يوم الثلاثين من أكتوبر عام ١٩٩٢ وكان على قوات الجيش والشرطة فى هاييتى اتخاذ سلسلة من الخطوات لتمهيد الطريق لعودة أريستيد! ووافقت الولايات المتحدة على إرسال مدربين لقوات الأمن ومهندسين لإعادة بناء البنية التحتية.

كانت الآمال مرتفعة بالنسبة للحل السياسى لهذا المأزق الذى دام ثلاث سنوات ولن يعيد زعيماً منتخباً انتخاباً ديمقراطياً فحسب، بل كذلك يمكّن الرئيس من الوفاء بأحد تعهداته أثناء حملته الانتخابية- وهو إعادة أريستيد للسلطة وإلغاء سياسة بوش الخاصة بإعادة اللاجئين قسراً، وكجزء من المفاوضات، دعا أريستيد إلى رفع العقوبات الدولية القاسية المفروضة منذ الإطاحة به والعفو عن الطغمة العسكرية الحاكمة. ودعا اتفاق جفرنرز أيلاند إلى إعادة أريستيد ومغادرة الطغمة الحاكمة بمجرد موافقة

البرلمان على مشروع قانون يفصل الجيش عن السلطة. كما دعا المجتمع الدولي إلى إرسال ستمائة مستشار عسكري للمساعدة فى تدريب الشرطة والجيش أثناء الفترة الانتقالية. وكان على فرق التشييد بالبحرية الأمريكية - مائتان ممن يُسمون "النحل البحرى"^(١٤) - إضفاء الطابع الاحترافى على الجيش وبناء الإسكان العسكرى، بينما كان على الفرنسيين والكنديين إنشاء قوة الشرطة المستقلة عن الجيش. ومع أن الجنود كانوا مسلحين إلى حد كبير لحماية أنفسهم، فلم يكونوا قوة مقصود بها الذهاب إلى أى مكان لا يرغبون فى الذهاب إليه. وفى الحادى عشر من أكتوبر رست السفينة هارلان كاونتى^(١٥) فى بورت أو برنس وعلى متنها الدفعة الأولى من مدربى النحل البحرى. وكانت الطغمة الحاكمة قد نظمت الغوغاء للتظاهر ضد وصول المدربين ومنعتهم من النزول من السفينة. ولم يحرك جنود الطغمة الحاكمة وشرطتها ساكنًا، بينما صعد إلى سطح السفينة حوالى خمسين متظاهراً - وهى علامة واضحة على أن الطغمة الحاكمة أخلّت بتنفيذ الجزء الخاص بها فى اتفاق جفترنرز آيلاند. ولم يكن أمام السفينة هارلم كاونتى من اختيار سوى الاستدارة ومغادرة الميناء، ذلك أنها لم تكن مجهزة لأن تشق طريقها إلى الميناء بالقتال، كما أن تلك لم تكن هى المهمة المكلفة بها. لكن تلك الصورة باتت ترمز إلى ضعف سياسة كلينتون الخارجية - وهى الصورة باتت تمثل الفترة المبكرة من رئاسته. ومن المؤكد أنها ساعدت جارى تروبو على تصوير كلينتون على أنه فطيرة وافل متكلمة فى رسومه الكاريكاتيرية *Doonesbury*.^(١٦)

بينما كانت صورة السفينة هارلان وهى تستدير عائدة مفاجئة من وجهة النظر السياسية، فلم يكن الخطأ فى ذلك العمل. إذ كانت المشكلة هى أن السفينة لم يتم دعمها بالقوة التى تُستخدم إذا تراجع الجيش الهايتى عن الاتفاق. لكن فى خريف عام ١٩٩٢ لم يكن لدى الإدارة نية استخدام القوات البرية لإعادة الرئيس أريستيد للسلطة. كما لم يكن أريستيد يطالب بمثل هذا العمل، حيث كان يعي تماماً حقيقة أن شرعيته سوف تتبخر إن هو عاد إلى السلطة على ظهر الجيش الأمريكى.

وهكذا كان سلاح اختيار الرد على المحنة هو العقوبات الصارمة، مع وجود أمريكي قوى على مقربة، "فى الأفق". وفى الرابع عشر من أكتوبر صوت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمصلحة إعادة فرض العقوبات الصارمة على هايتى خلال أسبوع، بما فى ذلك الحظر على واردات النفط، إذا لم تقى الطغمة الحاكمة بتعهداتها طبقاً لجفرنرز أيلاند. وبالإضافة إلى ذلك، فرضت الإدارة عقوبات من جانب واحد، حيث ألغت تأشيرات الدخول وجمدت أرصدة الطغمة الحاكمة ومؤيديها، وأمرت ست مدمرات بالقيام بدوريات فى المياه المقابلة لهايتى للمساعدة فى تنفيذ العقوبات. كما أمر كلينتون فرقة من المشاة بأن تكون على أهبة الاستعداد فى قاعدة جوانتانامو البحرية فى كوبا لإرسال إشارة تفيد بأن الولايات المتحدة هذه المرة تعنى القيام بعمل يتعلق بفرض العقوبات وحماية ألف أمريكي يقيمون فى هايتى.

لكن كلينتون لم تكن لديه الخطة "ب" إذا فشلت العقوبات فى ضمان مغادرة الطغمة الحاكمة. وزحف خيار طرد القوات الأمريكية للميليشيا بشكل كبير إلى المناقشة. فقد بدا أن القادة العسكريين الهايتيين يتجاهلون تهديدات المجتمع الدولى، وكانت هناك مؤشرات على أنهم يعتبرون الحصار البحرى خدعة وأنهم مستعدون للصبر على المجتمع الدولى. ومع تشديد العقوبات، أشارت الطغمة الحاكمة إلى أنها مستعدة لتحملها بدلاً من الموافقة على التفاوض على عودة أريستيد. وعندما انتقلت المناقشات إلى احتمال قيام الجيش الأمريكى بعمل ما لإعادة أريستيد إلى السلطة، كثفت وكالة الاستخبارات المركزية حملة معلوماتها المضللة ضد أريستيد.

وكانت وكالة الاستخبارات المركزية لا تثق منذ وقت طويل فى أريستيد الذى كان كاهناً كاثوليكياً متشدداً وغامضاً، ولأنها كانت باستمرار أكثر تعاطفاً مع النخبة الحاكمة، فقد قبلت بسهولة كبيرة دعاية معارضى أريستيد. وكان رسم صورة شخصية لأريستيد باعتباره مجنوناً سيكوباتياً نموذجاً كلاسيكياً لإضفاء الصبغة السياسية على الاستخبارات، فقد كان درساً لم أنسه قط عندما قُدمت لى تقديراتهم، مع أنى

وجدت أن معظمها احترافى ومفيد عندما لا يؤلّد فى بيئة على قدر كبير من الصبغة السياسية.

سرّب تقرير وكالة الاستخبارات المركزية إلى الصحافة فى أغسطس، مما أحدث هياجاً بين مؤيدى أريستيد. وفى الثالث من أغسطس عام ١٩٩٣، لخص مقال على الصفحة الأولى من النيويورك تايمز ما كان يجرى تداوله منذ سنوات عن أريستيد. "رسم تقرير نفسى محظور نشره لوكالة الاستخبارات المركزية جرى إعداده عقب الإطاحة به فى سبتمبر من عام ١٩٩١ صورة لرجل يميل إلى تقلب حاد فى المزاج. وأشار التقرير إلى أنه يعاني من الاكتئاب وربما سبق له الإصابة بانهيارات عصبية، وانتهى إلى أنه قادر على أن يقول شيئاً فى يوم من الأيام ويقول عكسه فى اليوم التالى دون أن يعي أن هناك أى تناقض." (١٧) ورغم اعتراف وكالة الاستخبارات المركزية فى وقت لاحق بأن مصادر التقرير كانت غير مباشرة ولم يتم توكيدها قط، فقد كان المدراء قلقين بحق بشأن إعادة هذا الرجل للرئاسة.

كان أريستيد صغير الحجم والنحيف ناعم الكلام ورفيقاً. وكان يلبس نظارة كبيرة على رأسه الصغير، وكانت عيناه كبيرتين وثاقبتين، وعلى العكس من سمعته كمثير للقلق، فقد شارك بيسر فى المحادثة وكان لديه روح دعابة سريعة. وكان لقاءه مع الرئيس كلينتون فى مارس السابق حاراً وودياً. دون تلك اللغة الخطابية النارية التى اشتهر بها. ومع ذلك فسرعان ما بدأ صبر أريستيد ينفد لرؤيته أن المفاوضات تفشل. وقد أصبحت بالنسبة له لوحة يستدل منها على الأحوال. وكان واضحاً له أن قادة الجيش فى هايتى يرفضون التعاون مع المجتمع الدولى - ويفعلون ذلك دون أن يعبأوا بأية عواقب.

شكا لى أريستيد فى وقت متأخر من مساء السادس والعشرين أبريل عام ١٩٩٣ قائلاً: "لا يمكن أن أكذب عليهم [مشيراً إلى شعب هايتى] وأطلب منهم الثقة فى الرئيس كلينتون، وإذا لم يوقف الرئيس كلينتون عملياته التسويقية فلن يمكننى أن أطلب

من شعبى أن يثق فيه. لقد مرت ثلاثة أشهر على الرئيس كلينتون لكنها تسعة عشر شهراً بالنسبة لنا. وفى الوقت نفسه نحن نفقد أناساً فى هايتى. وخلال أربع سنوات أخرى سوف يكون هناك 'أقرأوا شفتى' أخرى للرئيس كلينتون [مشيراً إلى وعد الرئيس بوش الذى لم يتحقق بعدم رفع الضرائب]. وقال أريستيد إن كلينتون "يمكنه تحقيق ذلك"، وهو يعنى الرحيل الأمن للطغمة الحاكمة من خلال دبلوماسية أشد قوة. كما حث الولايات المتحدة على تجميد أصول قادة الانقلاب وتعليق تأشيرات الدخول وحظر شحن النفط. وقد اشتكى من أن مبعوث الأمم المتحدة يتفاوض على "استمرار الجيش فى السلطة". ولم يكن الطريق يمهّد لعودته.

خلال عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤ ناقش المدراء إمكانية إجراء انتخابات فى هايتى فى غياب أريستيد، وهو ما يعنى ديمقراطية بلا أريستيد. وظل الشك فيه مرتفعاً، لكن الرئيس كان متمسكاً باستمرار بهدف إعادة أريستيد للسلطة. ووضع كلينتون تقارير الطابع السيكوباتى لأريستيد فى مكانها الصحيح، بل علّق قائلاً إن كثيرين اعتبروا الرئيس لنكون مجنوناً بعض الشيء. "ربما كان مجنوناً، لكنه كان رئيساً رائعاً".^(١٨) ومباشرةً عقب مقابلة فى المكتب البيضاوى فى السادس من ديسمبر مع أريستيد ورئيس الوزراء روبرت مالفال، التفت الرئيس إلى تونى ليك وساندى برجر وسأل عما إذا هو وأريستيد يتحدثان اللغة نفسها أم لا. وطوال العام السابق كان برجر يذكّر زملاءه الشاكين بأن أريستيد لديه تفويض ديمقراطى قوى. وتصدى برجر للجهود المتكررة لإعادة الديمقراطية إلى هايتى دون أريستيد. كما كان يجيد عرض رأيه من خلال الدعاية. وقد أجاب برجر: "إنه يغنى من صفحات مختلفة سيدى الرئيس، لكنه كتاب الترانيم ذاته".

حتى قبل محنة هارلام كاونتى، كان ليك قد بدأ يحض الرئيس على استخدام القوة لإعادة أريستيد. وكان قد فعل ذلك أول مرة فى ربيع عام ١٩٩٣ ثم مرة أخرى فى أبريل من عام ١٩٩٤، حيث قوبل برفض كلينتون الذى كان لا يزال يأمل فى تحقيق

تقدم من خلال الدبلوماسية والعقوبات^(١٩) ويعد هارلام كاونتى، حض ليك من جديد على استخدام القوة باعتبارها الطريقة الوحيدة لإعادة أريستيد للحكم. وقال ليك قبل ذلك: 'لا بد لنا من توضيح أنه ستكون هناك مشكلة إن حاولوا فعل ذلك مرة أخرى. وقد لا يعنى عدداً أقل من الأمريكيين، بل أعداداً أكثر بكثير'. والواقع أن هذا على وجه الدقة هو ما سيحتاجه الأمر فى النهاية أعداد أكبر بكثير من الجنود فى صورة الفرقة ٨٢ المحمولة جواً.

رئيس جديد فى البنتاجون

فى أكتوبر من عام ١٩٩٣، حضر الجنرال جون شاليكاشفيللى اجتماع لجنة المدراء لأول مرة وقد قوبل بتصفيق حار. وعلى عكس معظم كبار المسؤولين المدنيين فى الحكومة الأمريكية، كان لرئيس هيئة الأركان فترة مدتها عامان فى منصبه هذا يتم تجديدها فى العادة، بغض النظر عن تزامنها مع الدورة الانتخابية الأمريكية أو عدمه^(٢٠). وهكذا تداخلت فترة كولين پاول مع فترة رئاسة كلينتون لمدة تسعة أشهر. وكان كلينتون متردداً بشأن رحيل پاول. فقد أثبت دقته عند تخطيط الضربات الانتقامية ضد العراق فى وقت سابق من ذلك العام بعد محاولة اغتيال ضد الرئيس السابق بوش. وبصورة عامة، كان پاول صوت العقل فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. إلا أنه أعاق كذلك جهود الفريق الجديد للتفكير على نحو خلاق بشأن كيفية استخدام قوة أمريكا الكاسحة فى الصراعات الجديدة. وحرر زهاب پاول الحكومة من معارضته الكاسحة لاستخدامات القوة الأكثر مرونة والمشاركة فى المناطق التى كان يعتبرها خارج مصلحة أمريكا.

كان وصول شالى، كما كان يُسمى، يبشر بحقبة جديدة من التعاون مع البنتاجون. فلأول مرة كان بالإمكان مناقشة مقاربات جديدة لاستخدام القوة. إذ فهم شالى، وهو مهاجر بولندى يتحدث بلكنة ثقيلة على الرغم من وصوله إلى الولايات

المتحدة كشاب، الحاجة إلى القيادة الأمريكية العالمية التى لا بد لها فى بعض الأوقات من الاعتماد على القوة. ولا شك فى أن صلتته الشخصية بمعاناة البولنديين أثناء الحرب العالمية الثانية دفعته إلى أن يكون أكثر جرأة فى الحث على استخدام القوة لدعم الدبلوماسية الأمريكية. وكان من قبل قائداً للقوات الأمريكية فى أوروبا وأثار إعجاب كلينتون بصراحته واستعداده المخلص للمساعدة فى التفكير فى المشكلات الصعبة الآتية. فبالنسبة لهايتى، عرض استعداده للتفكير الخلاق بشأن استخدام القوة لدعم الدبلوماسية.

خلال عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤ جرب كلينتون كل طريق خلاف القوة لإخراج الطغمة الحاكمة فى هايتى وإعادة أريستيد للسلطة. وسعى مسئولو الإدارة للحصول على موافقة مجلس الأمن على فرض عقوبات تجارية أشد قسوة وفرض حظر على سفر القادة العسكريين وعائلاتهم ومؤيديهم وعلى كل التجارة من هايتى وإليها، ماعدا الغذاء والدواء وزيوت الطهى واللوازم الصحفية. كما جددت الولايات المتحدة الدبلوماسية، بما فى ذلك تعيين مبعوث جديد، هو ويليام جارى الثالث، وغيرت سياسة عودة اللاجئين المباشرة دون الاستماع أولاً إلى طلبات لجوئهم. وبينما نجحت العقوبات فى منع زوجات أفراد الطغمة الحاكمة المدلات من القيام برحلات الشراء فى ميامى - وهى عقوبة وضعت ضغطاً حقيقياً على نحو مدهش على النظام الحاكم - فقد كانت السياسة العامة فاشلة. وبمرور الشهور أصبح الحل الصعب أكثر وضوحاً فحسب. فما كان لكلينتون أن ينجح مادام لم يطرح استعمال القوة للبحث.

فى أبريل من عام ١٩٩٤، بات واضحاً أن العلاقة مع أريستيد تتدهور بينما الضغط السياسى يتزايد على الإدارة لإعادته إلى السلطة. فقد بدأ يهدد باللعب بـ"ورقة الهجرة" وإطلاق جحافل الهايتيين الذين يسدون سواحل فلوريدا. وقد أطلق على المفاوضات التى تسعى إلى عودته "تكتة ساخرة".^(٢١) كما نشر مؤيديه السياسيين فى هوليوود والكونجرس بشكل ناجح، ففى أواخر مارس وقع جوليا روبرتس وريين

ويليامز ودانى جلوفر وپول نيومان وچوان وودورد، الذين كانوا موجودين فى حفل عيد القديس پاتريك، على احتجاج نُشِر فى النيويورك تايمز. وبدأ راندال روبنسون، المدير التنفيذى لمنظمة حشد التأييد ترانس أفريقيا إضراباً عن الطعام فى ٢١ أبريل، متجاهلاً بشكل مأساوى الإبادة الجماعية التى تجرى فى رواندا. وقد وصف السياسة الأمريكية الخاصة بإعادة اللاجئين الهايتيين بأنها "قاسية و ... عنصرية بشدة". (٢٢) وتظاهر ستة من أعضاء الكونجرس فى منطقة منعزلة خارج البيت الأبيض وألقى القبض عليهم.

بحلول أوائل يوليو، كان الوضع القائم غير مقبول. فقد كانت الضغوط السياسية لإعادة أريستيد تتزايد وكان واضحاً بشكل كبير أن الدبلوماسية وحدها ستفشل. وبذلك بدأ المدراء أخيراً التفكير فى الضرورة المحتملة لاستخدام القوة لإعادة أريستيد إلى السلطة. وفى السابع من مايو جلس المدراء حول الطاولة الكبيرة فى غرفة مجلس الوزراء مع نائب الرئيس. وكانت مجموعة أصغر قد أنهت للتو اجتماعاً فى غرفة مناقشة الأزمات بشأن الأزمة فى كوريا وانتقلت إلى غرفة مجلس الوزراء لحضور اجتماعات فريق السياسات الخارجية التى أصبحت جزءاً من طريقة عمل الإدارة فى أعقاب الصومال.

بدأ لك المناقشة بطريقته المتواضعة قائلاً إنه سيكون "مفيداً" اتخاذ قرار بشأن استخدام القوة بينما تبحث المجموعة الخيارات، ومنها أى نوع من القوة سيتم بحثه وما إذا كان سيصبح من جانب واحد أو متعدد الأطراف. وقال لك: "لا بد أن نكون واضحين كى لا ينتهى بنا الحال فى وضع كالصومال، حيث نتحمل أكثر مما نرغب الأمم المتحدة فى القيام به، وهو ما يطرح سؤال ما إذا كان ينبغى على الولايات المتحدة إبداء استعدادها لوضع جنود فى الفرقة البرية، عند استعداد الأمم المتحدة إنشاء قوة متابعة خاصة بالأمم المتحدة، أم لا." واعتماداً على تجربته مع سياسة "قل ولا تسأل" فيما يتعلق بالبوسنة، كان لك يعلم أننا سنضطر لبيان الاستعداد لاستخدام القوة بشكل منفرد قبل أن تتبعنا الأمم المتحدة. وكانت تلك نقطة تحول

بالنسبة للإدارة - إذ أدركت سطوة القوة العظمى الوحيدة. فعندما تعمل الولايات المتحدة سوف يتبعها الآخرون. وسوف يرشد هذا المبدأ جزءاً كبيراً من بقية سياسة كلينتون الخارجية.

بعد أن وعى كلينتون دروس الصومال، طرح الأسئلة الصعبة. "ما هي أهداف التدخل؟ يمكننا بوضوح خلعهم من السلطة ونزع أسلحة قواتهم. ولنعد إلى بنما إذا كانت الفكرة هي اعتقال أفراد." وكان كلينتون يشير بذلك إلى العمل العسكري الذي قام به الرئيس بوش في عام ١٩٨٩ لوضع الرئيس المنتخب في السلطة واعتقال الدكتاتور مانويل نورييجا بتهمة المخدرات. (راوغ نورييجا القوات الأمريكية لمدة أسبوع). "اعتماداً على كيفية تحديد الأمر، فمن الممكن أن يكون أكثر تعقيداً. فما هو الهدف العسكري على وجه التحقيق؟"

رد شاليكاشفيلي قائلاً: "ليس الهدف هو اعتقال أفراد، بل هو نزع سلاح قوة الجيش والشرطة وتحييدها. فسجل أعمالنا السابقة ليس جيداً بشأن اعتقال الأفراد." فكرت في ذلك التعليق بعد سنوات عندما شخصن الرئيس بوش الثاني في عام ٢٠٠١ الحرب في أفغانستان، مدعياً أننا سوف نقبض على أسامة بن لادن "حياً أو ميتاً"، وعندما راوغ الرئيس العراقي صدام حسين قوات التحالف البالغ عددها مائة وستون ألفاً لمدة ثمانية أشهر.

واصل شاليكاشفيلي كلامه قائلاً: "لا بد لنا من الفصل بين الأهداف. لا بد أن نحيد قواتهم لخلق ظروف عودة أريستيد. وخلاف ذلك، هذا أمر محير لأنه لا بد لنا من الحفاظ على النظام إلى أن تتولى قوة أخرى القيام بالوظيفة. فالمهمة هي الإبقاء على هذا الأمن إلى يستعاض عن قواتنا بالقوة الدولية أو يُعاد بناء القوات الداخلية." وبذلك كان شالي أول من يبرز الطريقة الجديدة التي سوف تُستخدم فيها القوة في "الصراعات الجديدة" في التسعينيات. وكان كذلك أول قائد عسكري يفهم صراعات ما بعد الحرب الباردة، حيث يكون كسب السلام في أهمية كسب الحرب. وإذا فشل الجانب السياسي فلن يكون لدى القوات الأمريكية استراتيجية خروج.

قال شالى إن الأمر من الناحية المبدئية سوف يحتاج إلى ثمانية عشر ألفاً من الجنود، لكن بعد ذلك سيكون المطلوب هو سبعة آلاف فقط للحفاظ على استقرار الوضع. وبعد ذلك عرض أصعب قضية، قائلاً إنه والرؤساء، كما يُسمى قادة أفرع الجيش، فى وضع صعب. "لا يمكننا أن نقدم لكم خطة بشأن كيفية الخروج." - وهنا خيم الصمت على الغرفة. فلم يكن الجنود الهايتيون قادرين على توفير الأمن، ومن المرجح أن تكون قوات الأمم المتحدة عاجزة على التعامل مع الوضع السياسى المتقلب.

فى غياب استراتيجية خروج سيولد أى دعم من الكونجرس للعملية ميثاً.

الدبلوماسية تدعمها القوة

أخيراً، وقرب نهاية شهر يونيو، واجهت الإدارة حقيقة أن عليها تقرير ما إذا كانت ستستخدم القوة لدعم الدبلوماسية أم لا. وكانت الولايات المتحدة قد واجهت خرافات الدول الفاشلة التى لا تؤثر على الأمن القومى الأمريكى. ففى الماضى كانت القوة تُستخدم لدعم التمردات أو طرد الجيوش الفازية. وبينما سيستخدم المهيمنون الدبلوماسية لتبرير القوة، فقد استخدم كينتون القوة لدعم الدبلوماسية. وقد بدأ بذلك وضع أساس السياسة الخارجية الواقعية الجديدة الخاصة بالقرن الحادى والعشرين.

عندما التقى المدراء فى غرفة مناقشة الأزمات فى الثامن والعشرين من يونيو عام ١٩٩٤- فى العاشرة صباحاً ثم مرة أخرى فى الساعة ٤.٣٠ مساءً - تجادلوا بشأن المرحلة الأخيرة من عملية هايتى. وظل الشك فى أريستيد مرتفعاً. وكانت هناك شائعات عن تجارة مخدرات تشمل أريستيد، ومن بينها شائعة تقول إن أحد كارتلات المخدرات أرسل شحنة كوكايين إلى هايتى ليُعاد شحنها من

هناك. وقيل إن تجار المخدرات التقوا مع أريستيد في عام ١٩٩٠. وكان هناك تخوف من أنه إذا عاد أريستيد فسوف يسمح باستخدام هايتي كنقطة لإعادة شحن المخدرات.

"هل سنعيد الديمقراطية دون إعادة أريستيد؟" قال ليك إن تغيير السياسة "بشكل جذري في هذه المرحلة سوف يُضلل". ولم يوافق وزير دفاع كلينتون الجديد ويليام بيرى على ذلك. "فلنغير الطريقة التي نعيد بها الديمقراطية. الغوا أريستيد." وفي النهاية وافق المدراء على دعم عودة أريستيد، لكن عدم وجود "استراتيجية خروج" للقوات الأمريكية ظل أمراً إشكالياً. إذ سيعتمد رحيلها على التقدم السياسى على الأرض في هايتي.

وهكذا أصبحت استراتيجية الخروج هي منح الهائيتين فرصة لبناء نظام سياسى أكثر استقراراً. وفهم ديفيد جيرجن معلم الاتصالات الذى انضم إلى الحكومة للمساعدة في صياغة رسالتها، المشكلة السياسية الخاصة بوقوع الجنود في مستنقع هايتي. وقد تساءل: "ما هي فرص وقوع جنودنا في المستنقع؟" وأجاب ليك: "من سبعة وتسعين إلى تسعة وتسعين بالمائة، لكن لنمنحهم فرصة عادلة للنجاح ثم نعيدهم للوطن." وقال كريستوفر: "لا يمكننا مجانسة الصومال وهايتي على هذا النحو الوثيق. فنحن يمكننا الخروج من هايتي بالطريقة التي خرجنا بها من الصومال. ولا بد أن نعطي الرئيس الجديد فرصة عادلة." وكان اقتراح ليك هو: "لنعط الأمر ستة شهور على الأقل."

لم يكن كلينتون يرغب في أن تتحمل الولايات المتحدة عبء استعادة الديمقراطية في هايتي بمفردها. وظل الرأي العام الأمريكى يعارض أى غزو. فقد كان واحد وستون بالمائة من الأمريكيين يعتقدون أن الولايات المتحدة ليست عليها مسئولية القيام بأى شيء لإعادة الديمقراطية إلى هايتي.^(٣٣) وهكذا حض كلينتون، قبل الموافقة على الغزو العسكرى في السادس والعشرين من أغسطس، إصدار قرار لمجلس الأمن

التابع للأمم المتحدة يجيز لقوة متعددة الجنسيات بإعادة أريستيد للسلطة، وحصل عليه بالفعل. ولم يكن قد سبق للولايات المتحدة أن سعت للحصول على تخويل من الأمم المتحدة لاستعمال القوة في نصف الكرة الخاصة بها. إلا أن القيام بذلك عكس واقعاً جديداً للصراعات التي واجهها كلينتون. ولم يدعم الجمهور الأمريكي العمل. ولم يكن يرغب في تحمل العبء بمفرده. وبحصول كلينتون على دعم الأمم المتحدة، لم يوضح للشعب الأمريكي أن هذا العمل لا يحظى بدعم العالم فحسب، بل نقل كذلك جزءاً كبيراً من العبء إلى حلفاء أمريكا. وسوف يصبح اقتسام العبء هذا علامة مميزة جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية. ومع أن العالم كان يتطلع إلى القوة العظمى الوحيدة لمعالجة كل أزمة، فقد كان على الولايات المتحدة تحديد مسار المجتمع الدولي، لكنها حينذاك سيمكنها المشاركة في أعباء حفظ السلام.

سوف يحدث شيء أشبه بذلك إلى حد كبير في عام ٢٠٠٣ قبل غزو العراق، حيث سعت الإدارة إلى إلقاء الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي قام بها النظام الحاكم لإقناع الجمهور بمزايا الغزو. وأصدرت وزارة الخارجية تقريراً في الثالث عشر من سبتمبر زعم أن العنف الذي مارسه الطغمة الحاكمة أسوأ من ذلك الذي مارسه "نظام بابا دوك ديقالييه" حاكم هايتي القاسى السابق. وجاء في التقرير: "تعزيز حكومة الأمر الواقع القمع العام والإرهاب الرسمي. وهى تقرر الاستخدام واسع النطاق للاغتيال والقتل والتعذيب والضرب والتشويه والاعتصاب وغير ذلك من الإساءة العنيفة للمدنيين الأبرياء، بما في ذلك الأشخاص الأكثر ضعفاً كاليتامى". (٢٤)

بعد ذلك، وفي الخامس عشر من سبتمبر، ألقى كلينتون خطاباً متلفزاً على المستوى القومى أعلن فيه أن الولايات المتحدة سوف تستخدم القوة للإطاحة بالقيادة العسكريين في هايتي. كما أرسل وفداً ضم جيمى كارتر والسناتور سام نان والجنرال المتقاعد حينذاك كولن باول لتجربة الدبلوماسية لآخر مرة. ولمعرفته أنه من المرجح أن يحث كارتر على إعطاء المزيد من الوقت للمفاوضات، فقد حدد موعداً نهائياً للفريق، إذ كان أمام الطغمة الحاكمة دقيقة واحدة بعد منتصف ليل الاثنين التاسع عشر من

سبتمبر كى توافق على الرحيل بحلول الخامس عشر من أكتوبر وإلا فسوف تغزو الولايات المتحدة هايتى.

وصل الفريق إلى پورت أو پرنس فى السابع عشر من سبتمبر. وأوضح كارتر للطغمة الحاكمة أن الغزو حتمى، محاولاً حث القادة العسكريين على مغادرة هايتى بسلام واستغلال فرصة العفو الذى كانت الولايات المتحدة على استعداد لمنحه لتحاشى إراقة الدماء. وقال الجنرال راؤول سدراس قائد الطغمة الحاكمة: "لن نرحل". وأضاف أن هذه الخطوة غير دستورية وقصمة فى كرامتنا". وفى الساعة التاسعة من صباح اليوم التالى طالب كارتر ونان وپاول بمزيد من الوقت، حيث قاوموا توجيهات كلينتون لهم بالمغادرة عند الظهر ما لم يتوصلوا إلى اتفاق. ورد عليهم كلينتون بالرفض. وكان ألفا جندى مظلات من الفرقة ٨٢ المحمولة جواً يستعدون بالفعل للغزو المحدد له بعد منتصف الليل مباشرة. وسوف تنطلق إحدى وستون طائرة من فورت براج بولاية نورث كارولينا إلى هايتى فى الساعة الخامسة بعد الظهر.

هناك فى هايتى، حث الفريق المفاوض الهايتيين على نحو أشد. فقد مال پاول عبر الطاولة على سدراس وقال موضحاً: "دعنى أتأكد أنك تفهم من تواجهه". وعندما خانت سدراس شجاعته، عدّ پاول القوة الأمريكية التى كانت فى طريقها بالفعل: حاملتا طائرات وفرقتان ونصف من المشاة وعشرون ألف جندى، وطائرات هليكوبتر مهاجمة ودبابات ومدافع.^(٢٥) ومع ذلك رفضت الطغمة الحاكمة تغيير موقفها.

اتسم المنظر فى المكتب البيضاوى صباح يوم الأحد الثامن عشر من سبتمبر عام ١٩٩٤ بالفوضى عندما تلقى الرئيس كلينتون خبر تقدم المفاوضات، حيث كان الكثير جداً من المساعدين والمسؤولين يندفعون داخلى خارجى. وتجمع مستشارو كلينتون للسياسة الخارجية حول طاولة المكتب البيضاوى الشهيرة التى كان يستخدمها الرئيس كنيدى ذات يوم. وكان بينهم ساندى برجر وتونى ليك ونائب وزير الخارجية ستروب تالبوت ووزير الدفاع بيل پيرى. اصطدمت بمادلىن أولبرايت التى كانت تقف فى الردهة. وقد سألتنى إن كان ينبغى عليها الانضمام إلى الآخرين أم لا، حيث لم يطلب

منها الحضور رسمياً، نصحتها قائلة: "لم يدع أحد، ادخل فحسب". كانت تلك هي الأيام السابقة لنجاح رئيس موظفى البيت الأبيض فى تحديد من يمكنه الوصول إلى المكتب البيضاوى. وكان هناك مستشارو كلينتون السياسيون كذلك، حيث انضم جورج ستيفانوبولوس إلى الآخرين فى حضهم كلينتون على التمسك بموعده النهائى. وفى هايتى كانت الطغمة الحاكمة تتلصق.

وفى الساعة الرابعة بعد الظهر، تغير المزاج فى هايتى. فقد اندفع البريجادير جنرال بيايمبى، وهو أحد قادة الطغمة الحاكمة، إلى داخل الغرفة التى كان پاول يضغط فيها على سدراس معلناً "الغزو قادم!". وكان الهايتيون قد علموا من مصدر فى فورتن براج أن المظليين الأمريكيين يستعدون لصعود طائراتهم فى الساعة الخامسة مساءً. وفجأة تأكد الغزو الأمريكى. وبعد ذلك بوقت قصير وافقت الطغمة على الرحيل.^(٢٦) وألقى كلينتون الغزو.

فى اليوم التالى، التاسع عشر من سبتمبر، بعد المزيد من المساومة، كان لدى مفاوضى كلينتون اتفاق جديد وهبط بسلام الثلاثة آلاف الأولى من العشرين ألف جندى أمريكى النهائيين على شواطئ الدولة الجزيرة الصغيرة دون إطلاق رصاصة واحدة. وفى العاشر من أكتوبر استقال قائد الطغمة الحاكمة. وفى الخامس عشر من أكتوبر، وبعد ثلاثة أعوام فى المنفى، عاد أريستيد إلى هايتى حيث رحب به المؤيدون الهائجون - والتوقعات المرتفعة الخاصة بهائتى الجديدة.

وفرت عودة أريستيد للسلطة للهايتيين فرصة غير مسبوقة لخلق مجتمع جديد. وفى البداية بدا التقدم ممكناً. وترك أريستيد منصبه بعد انتهاء فترة رئاسته فى فبراير من عام ١٩٩٦، وهو أول انتقال للسلطة حتى ذلك الحين بين رئيسين منتخبين بطريقة ديمقراطية فى البلاد. وبعد أربع سنوات ونصف السنة، فى نوفمبر من عام ٢٠٠٠ أعيد انتخاب أريستيد بهامش ساحق - ٩٢ بالمائة من الناخبين. ونقلت الولايات المتحدة بنجاح مهمة حفظ السلام الخاصة بها إلى الأمم المتحدة التى تولت الأمر فى

مارس من عام ١٩٩٥ بقوة قوامها ٦ آلاف فرد عسكري، بينهم ٢٤٠٠ جندي أمريكي و ٨٥٠ من الشرطة المدنية. وحثت السياسة المصلحة الأمريكية الأساسية - القضاء على مد اللاجئيين الذين يصلون إلى شواطئ فلوريدا - وحسنت وضع حقوق الإنسان.

كانت الولايات المتحدة محقة في إعطائها أريستيد والساسة الهايتيين الآخرين فرصة لخلق ديمقراطية فاعلة. ومع ذلك فشل الهايتيون في النهاية في انتهاز فرصة ما قدمه المجتمع الدولي في النهاية. وعلى الرغم من أن الهايتيين كانوا بكل تأكيد أفضل حالاً في ظل الحكومات الديمقراطية، فقد فشل أريستيد في الارتقاء فوق السياسة الهايتية الوحشية. حيث كان يمكنه الاستفادة من سلطته الشعبية الهائلة في بناء مركز ديمقراطي ومعتدل. لكنه بدلاً من ذلك استخدمها لتدمير خصومه السياسيين وسعى للحصول على السلطة المطلقة. وفي النهاية لم يكن أريستيد قادراً على الارتقاء فوق الديناميكية الهايتية التي يصل عمرها إلى مائتي عام الخاصة بالاحتياج إلى السلطة الشاملة للبقاء. وكانت النتيجة استمرار مجتمع هايتي المتشظى، والانتهاكات الضخمة لحقوق الإنسان، والفقر المطلق، وعدم الاستقرار السياسي. وقد منعت النزاعات بشأن انتخابات عام ٢٠٠٠ البرلمان من أداء وظائفه وأدت إلى مزيد من استقطاب الأحزاب السياسية. وظلت هناك شائعات عن الفساد وتجارة المخدرات وجرائم القتل السياسية بواسطة أريستيد ومؤيديه.

ما زالت هايتي البلد الأقل تطوراً في نصف الكرة الغربي وأحد أفقر بلدان العالم. وطبقاً لمؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٢، تحتل هايتي المركز ١٥٠ من بين ١٧٥. وفي عام ٢٠٠٢ كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي الخاص بها ٤٢٥ دولاراً، وكان ٨٠ بالمائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وأكثر من ثلثي القوة العاملة يفتقرون إلى وظائف رسمية.^(٢٧) ولخص أحد المراقبين الوضع قائلاً: 'بدا أن الحالة في هايتي تدل على أن المجتمع الدولي يمكنه وضع الدول على طريق التحول، لكن تفعيل التحول يعتمد على القادة المحليين والطبقة السياسية المحلية.'^(٢٨)

ويتحمل المجتمع الدولي كذلك مسئولية بعض حالات الفشل. فخلق مناخ سياسى جديد وبناء المؤسسات المدنية يحتاج إلى وقت، إلا أن العالم كان متعجلاً فى الخروج من هايتى. فقد كان هناك قدر قليل من الشهية فى واشنطن أو الأمم المتحدة للوجود المستدام فى هايتى. ولم تكن المساعدات الدولية متماشية قط مع حاجات هايتى. وحض الكونجرس على إنهاء مبكر لمهمتى الولايات المتحدة والأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، وافق كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى السادس من أكتوبر عام ١٩٩٤ على قرار غير ملزم يحث على "الانسحاب الفورى والمنظم" للقوات الأمريكية من هايتى.^(٢٩) وقال زعيم الجمهوريين فى مجلس الشيوخ روبرت دول فى برنامج Meet the Press فى شهر نوفمبر: "كم يستغرق تدريب قوة الشرطة؟ لقد حصلوا على الوقت الكافى".^(٣٠) وانتهت مهمة الأمم المتحدة فى فبراير من عام ٢٠٠٠، قبل وقت طويل من استقرار الوضع السياسى بشكل ملائم. وغادرت آخر قوات أمريكية هايتى فى يناير من عام ٢٠٠٠.^(٣١)

تولى الرئيس بوش منصبه وهو عاقد العزم على عدم اتباع سياسة كلينتون الخاصة بالمشاركة فى هايتى. ذلك أنه ومستشاريه كانوا يعارضون عودة أريستيد لفترة طويلة. واحتجاجاً على فشل أريستيد فى حل مسألة انتخابات عام ٢٠٠٠ البرلمانية المتنازع عليها، جمّد الرئيس بوش كل المساعدات إلى هايتى. ومن بينها ٥٠٠ مليون جنيه مساعدات إنسانية طارئة من الولايات المتحدة والبنك الدولى ومنظمات دولية أخرى. وفى غياب المساعدات ثنائية الأطراف الأمريكية والدولية، لم تتح لأريستيد فرصة الحكم بنجاح، وكما قال أحد المراقبين، فإن اقتصاد هايتى "انهار".^(٣٢) وأزاحته إدارة بوش عن منصبه فى عام ٢٠٠٤.

لكن فى عام ١٩٩٤، حركت إعادة أريستيد للسلطة استخداماً جديداً لنفوذ أمريكا السياسى والعسكرى الذى سوف يستمر على مر الزمن. فلأول مرة اعتبر رئيس أمريكى أن القوة لا تهزم التهديدات المباشرة للأمريكيين، كالفاشية أو الشيوعية. بل تدافع عن المبادئ الأمريكية - احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان- والمصالح

الأمريكية - والاستقرار فى نصف كرتها. وتم توسيع مصالح أمريكا الاستراتيجية لتشمل الكوارث الإنسانية فى المناطق التى جرى العرف على أنها غير استراتيجية. وسوف تُستخدم الدبلوماسية تدعمها القوة فى تلك المناطق التى باتت ضمن هذا المعنى الأوسع للمصلحة الأمريكية. لكن فى ظل كون المصالح الأمريكية الأكثر تشتتاً فى خطر، فقد سعت الإدارة إلى المشاركة فى العبء. وهكذا سوف تفرض القوات الأمريكية السلام إلى أن يمكن تسليم المهمة إلى الأمم المتحدة وفى النهاية إلى قوات الأمن المحلية. لقد بدأ دور القوة العظمى الوحيدة- القيادة مقرونة بالمشاركة فى العبء- يظهر. إذ كان يتكون وعي جديد بالأدوات التى بحوزة الولايات المتحدة وكيفية نشرها. وسوف تكون الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام القوة لإقناع الآخرين بالمساعدة فى حفظ السلام. كما ستبدأ استخدام القوة الكاملة لدبلوماسية القوة العظمى الخاصة بها، فى البداية فى تعزيز السلام فى الشرق الأوسط وأيرلندا.

الهوامش

- (1) Public Papers of the Presidents, William J. Clinton, vol. 2 (1993), 1753.
 - (2) Ibid., 1703-1706.
 - (3) Jackson, Derrick Z., "What Are Americans Dying for Now," The Boston Globe, June 18, 2003, <http://www.globalpolicy.org/security/issues/iraq/occupation/2003/0618americans.htm>.
 - (4) For an excellent review and analysis of Somalia, see William Shawcross, Deliver Us from Evil.
 - (5) Shawcross, 221.
 - (6) Public Papers of the Presidents, William J. Clinton, vol. 1, (1993), 867.
 - (7) Ibid.
 - (8) Krauss, Clifford, "Many in Congress, Citing Vietnam, Oppose Attacks," New York Times, April 28, 1993, A10.
 - (٩) واصلت الولايات المتحدة التحقيق في أية تقارير خاصة بأسرى الحرب الأمريكيين الأحياء.. وكان الولايات المتحدة قد حلت مسائل تتعلق بـ١٠٤ من بين ١٩٦ تقريراً عن أسرى الحرب الأمريكيين الأحياء في فيتنام بحلول أبريل من عام ١٩٩٣. وقد وُجد أن الـ١٠٤ جميعاً قد ماتوا. انظر DOD News Briefing, April 21, 1993.
- وفي عام ٢٠٠٤، كان ١٨٦٢ أمريكياً مازالوا يُعتبرون مفقودين وغائبين بلا تفسير من حرب فيتنام.
- وفي أبريل من عام ٢٠٠٤ كان (<http://www.pow-miafamilies.org/powmiastatus.html>). هناك خمسون حالة من حالات أسرى الحرب التي لم تُحل.

(١٠) ادعت برونائى وماليويزيا والفلبين ونايوان وفيتنا والصين ملكية جزر سبارتلى الغنية بالموارد الطبيعية بالكامل أو بشكل جزئى. وفى شهر فبراير من عام ١٩٩٣، وجهت الصين إنذاراً بأنها ستكون مستعدة للدفاع عن حقها بالقوة.

(١١) يشكو الفيتناميون بانتظام للمسؤولين الأمريكين من أنهم كانوا يعملون بجد للعثور على الجنود المفقودين أثناء العمليات لكن لم يتحقق أى تقدم بشأن جنودهم الفيتناميين المفقودين.

(١٢) استُخرج جثمان تايلور فى عام ١٩٩١ وُجِد أنه لم يُسمم.

(13) Weiner, Tim, "Opening to Vietnam: Sense of Relief, and One of Betrayal, Are Evoked," New York Times, February 4, 1994, A8.

(١٤) نحل البحر هم القوات البحرية الأمريكية التى أقامت منذ الحرب العالمية الثانية القواعد العسكرية والطرق والخطوط الجوية ومجموعة من مشروعات التشييد. وشعارهم هو "نحن نبني، نحن نقاتل". انظر صفحة البحرية الأمريكية على شبكة الإنترنت.

(١٥) هذه السفينة سفينة إنزال دبابات قادرة على تخزين المركبات البرمائية الهجومية ومروحيات البحرية.

(16) Tom Tomorrow Takes Stand on Waffles." The Comics Journal no. 172 (November 1994): 36-37.

(17) Sciolino, Elaine, "Haiti's Man of Destiny Awaiting His Hour," New York Times, Augusts, 1993, A1.

(18) Stephanopoulos, George, All Too Human (Boston: Back Bay Books. 2000), 219.

(19) Lake, Anthony, Six Nightmares: Real Threats in a Dangerous World and How America Can Meet Them (Boston: Little, Brown, 2000), 132-134.

(٢٠) منذ الأول من أكتوبر عام ١٩٨٦ كان كل رئيس يُعين لفترة مدتها عامين تبدأ فى أول أكتوبر فى السنوات الفردية. وربما يُعاد تعيين الرئيس لفترتين إضافيتين، ما عدا فى زمن الحرب حيث لا يكون هناك حد على عدد مرات إعادة التعيين. وقد لا يُعين الضابط رئيساً أو نائباً للرئيس إذا كانت خدمته المجمعة فى تلك المناصب تتجاوز ست سنوات.

<http://hrw.org/wr2k3/americas7.htm>.

(21) Greenhouse, Steven, "Aristide Condemns Clinton's Haiti Policy as Racist," New York Times, April 22, 1994, A1.

(22) Greenhouse, Steven, "Clinton Policy Toward Haiti Comes Under Growing Fire," New York Times, April 15, 1994, A2.

- (23) CBS News/New York Times poll, conducted September 8-September 11, 1994.
- (24) Sciolino, Elaine, "Invasion of Haiti Would be Limited, Clinton Aides Say," New York Times, September 13, 1994, A13.
- (25) Powell, My American Journey, 599-601.

(٢٦) المرجع السابق

(٢٧) يمكن العثور على تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في

www.undp.org/hrd2003/indicator/sty_f-HTI.html. وهناك إحصاءات أخرى موجودة في
http://www.countryreports.org/content/haiti.htm.

- (28) Shawcross, 407.
- (29) Cooper, Kenneth J., and Helen Dewar, "Congress Urges 'Prompt' Troop Withdrawal from Haiti," Washington Post, October 7, 1994, A14.
- (30) Minzesheimer, Bob, "White House, GOP clash over troops in Haiti," USA Today, November 28, 1994, 10A.
- (31) Michael Norton, "UN Mission Leaves Haiti," Associated Press, March 18, 2000.
- (32) Sachs, Jeffrey, "Don't Fall for Washington's Spin on Haiti," Financial Times, February 29, 2004, 13.

الفصل الثالث

امضوا كصانعى سلام

مشكلاتنا من صنع البشر، لذلك لا بد أن يحلها البشر.

- چون كنىدى

جلست وسط قطاع كبار الشخصيات بين ثلاثة آلاف ضيف على المرج الجنوبي للبيت الأبيض. كان يوماً خريفيًا مشمساً صحواً، هو الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٩٣، وكان وضع الولايات المتحدة الفريد باعتبارها القوة العظمى الوحيدة واضحاً للعالم. فقد ضغط الرئيس كلينتون برفق على المتحاربين المترددين، رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات فى اتجاه السلام. إذ حثهما قائلاً: "وقفوا فى سبيل السلام. وقفوا كصانعى سلام. ثم سار خلفهما، وقد وضع إحدى يديه برفق على ظهر كل منهما وحثهما على السير معاً. وكانت مصافحتهما التاريخية، وكلينتون بينهما، بشيراً بحقبة جديدة من الأمل فى الشرق الأوسط.

على الرغم من أن المهرجان كان من أجل التوقيع على سلام الشرق الأوسط، فقد كان الاحتفال بمثابة خطوة مهمة فى تطور كلينتون من السياسى إلى رجل الدولة. فقد كان على استعداد لاستثمار الهيبة ورأس المال السياسى فى الصراع الذى راوغ الحل معظم القرن. ومن الصعب اليوم، بعد انهيار عملية سلام الشرق الأوسط أن نتذكر فقط

الإنجاز الهائل الذي حققته تلك المصافحة على المرج الجنوبي في عام ١٩٩٣. إلى جانب التقدم الذي تحقق على مدى السنوات السبع التالية. ومن خلال تعهده الشخصي، أبدى كلينتون ما يمكن إنجازه عندما يختار رئيس أمريكي ممارسة قيادة قوية في العالم ويشترك المصلحين الراغبين في العمل من أجل السلام. وأظهر انهيار السلام في عام ٢٠٠٠ حدود تلك القوة كذلك.

ومع ذلك فإن الأمر الأكثر أهمية هو أن احتفال التوقيع وسنوات التقدم السبع تدل على كيف أصبح الاستغناء عن الولايات المتحدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة غير ممكن في الشئون الدولية. فليس هناك بلد آخر قادر على ضمان السلام بين إسرائيل وفلسطين. إذ يمكن للولايات المتحدة، في ظل وضعها الفريد، تحديد الأجندة الدولية وتشكيل الأحداث في العالم. فالقوة العسكرية مكوّن مهم من نفوذ أمريكا. وإذا ما استُخدمت بحكمة يمكن أن تدعم الدبلوماسية على نحو فعال. لكن القوة لا تتعلق بالحجم أو عدد ما لدى المرء من مدافع فحسب. فهي تتعلق كذلك بحث الآخرين وإقناعهم كي يعملوا

استفاد الرئيس كلينتون من قوة أمريكا الدبلوماسية والاقتصادية والأخلاقية في عام ١٩٩٣ عندما شرع في مهام إحلال السلام في اثنين من أشد الصراعات عنفاً في العالم، وهما أيرلندا الشمالية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي الحالتين كانت مشاركة الولايات المتحدة في الصراعات توفر مشروعية طال البحث عنها للقادة الذين كانوا على استعداد لأن ينأوا بأنفسهم عن الإرهاب. وكان الجيش الجمهوري الأيرلندي ومنظمة التحرير الفلسطينية مستبعدة إلى حد كبير في الغرب بسبب تكتيكاتهما الإرهابية ومعارضتهما لحرب الخليج في عام ١٩٩١. وبانتهاء الحرب الباردة وظهور اقتصاد عالمي بحق، سعت الشخصيات القيادية في الجماعتين للحصول على الشرعية السياسية، وهو ما يمكن للولايات المتحدة وحدها منحه.

يدل هذان الصراعان والنجاح والفشل اللذان واجهتهما إدارة كلينتون عند محاولة حلّهما بشكل كبير على دور القوة العظمى الوحيدة. ففي الحالتين ما كان معروضاً

للخطر هو بوضوح أمر يزيد على النزعة الإنسانية، بل أكثر من المخاوف القوية الخاصة بالشئنا العرقى فى الولايات المتحدة. وقد بدا الفقر والعنف وعدم الاستقرار فى أيرلندا الشمالى غير متسق مع أهداف أوروبا التى تقترب أكثر من بعضها سياسياً واقتصادياً بعد انتهاء الحرب الباردة. وفى الشرق الأوسط كذلك، بدا أن السلام يعد بفرصة اقتصادية وفرصة لاقتصادات المنطقة المتخلفة كى تحل توتراتها بالقفز إلى داخل الاقتصاد العالمى. وفى الوقت نفسه، كان واضحاً بالفعل فى أوائل التسعينيات، على الأقل لمن اختاروا أن ينظروا، أن الطريق إلى حل المجموعة الكاملة من مشكلات المنطقة الأكثر عمقاً - الفقر ودعم الإرهاب وعدم التحول الديمقراطى - يمر عبر الصراع الإسرائيلى الفلسطينى.

كان هذان صراعين طال أمدهما. ومن الواضح أنهما من العنف والتجذر بحيث خاطرت المقاربات الدبلوماسية بأن تبدو ساذجة. لكن إدارة كلينتون باتت تفهم أن الولايات المتحدة لديها أدوات وفرص فريدة لمساعدة الأطراف على المضى قدماً: الروابط التاريخية مع الشعوب المعنية، وشهرة التعامل المنصف، والجيش الساحق، وكذلك القوة الاقتصادية التى يمكنها مخاطبة طموحات المواطنين على جانبى الحدود، وليس مخاوفهم فحسب.

تحقق النجاح فى أيرلندا الشمالية والشرق الأوسط بشق الأنف، وكان ناقصاً، بل ومؤقتاً فحسب فى حالة الشرق الأوسط. ولم يكن هذا النجاح متوافقاً مع رؤية المهيمنين فى أمريكا القادرة بشكل مثالى على فرض إرادتها. وقد ورط الولايات المتحدة فى شئون بلدان أخرى على نحو أبعد بكثير مما يعجب الانعزاليين. لكنه أسفر عن فترات من العنف الأقل وأكبر قدر من التقدم الاقتصادى شهدته أى من المنطقتين خلال عقود. كما رفع الهيبة الأمريكية إلى مستويات شديدة الارتفاع لأن الولايات المتحدة لديها قوة ساحقة وكانت تستخدمها من أجل خير أعم. ومن الناحيتين الاقتصادية والسياسية كذلك، أتى بفوائد تفوق بكثير المخاطر التى ينطوى عليها.

وساعد فى وضع أساس لمفهوم عالمى جديد لصنع السلام، وثقة جديدة فى الولايات المتحدة فى ذلك الدور.

الولايات المتحدة فى وضع فريد يمكنها من استخدام حوافز من قبيل الشرعية السياسية والنمو الاقتصادى لتعزيز العمليات الدبلوماسية. وباعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة الباقية، فيمكنها منح الشرعية للجهات الفاعلة الدولية، على سبيل المثال، من خلال منحها القدرة على الوصول إلى البيت الأبيض. فمثل هذا الاعتراف يعد ميزة يُحسد عليها صاحبها ويمكنها فى النهاية تعزيز وضع الزعيم أو القائد فى بلاده بشكل كبير. وعلاوة على ذلك، فإنه فى ظل اقتصاد ديناميكى قوامه ١٠ تريليونات دولار يمكن للولايات المتحدة تحفيز النمو من خلال الاستثمار والمساعدات والتجارة. وحيثما يبدأ السلام الضرب بجذوره فى الأرض، يمكن للدعم الاقتصادى تقديم إسهام مهم لضمان ثبات بقاء هذا السلام. ويمكن للحنكة الاقتصادية الأمريكية أن تكون أداة دبلوماسية فعالة برفع مستوى معيشة الشعوب وإظهار الفوائد اليومية للموسسة للسلام. ومن خلال توفير الأمل فى مستقبل أفضل. يمكن لهذا الاستثمار أن يكون مفتاحاً إلى انتهاء العنف.

شمل هذان الصراعان منطقتين اتفق الأمريكيون على أنهما ذواتا مصلحة استراتيجية - أوروبا والشرق الأوسط. كما اتسمتا بالعنف كذلك. وقد أعطاهما اهتمام أمريكا المتزايد بالإرهاب فى التسعينيات أهمية خاصة. فمِنذ الستينيات، قُتل حوالى ثلاثة آلاف وثلاثمائة شخص فى صراع أيرلندا الشمالية. وانطوى الصراع العربى الإسرائيلى على حربين باهظتى الثمن فى عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ مع وجود احتمال مستمر لوقوع حرب أخرى. واندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى فى عام ١٩٨٧ وقتلت وجرحت عشرين ألف شخص حتى عام ١٩٩٣^(١) وقد عزز العنف والعداء اللذان نشأ على مر عقود الصراع انعدام الثقة هذا بين الطرفين على نحو جعل المفاوضات المباشرة المهمة أقرب إلى المستحيل. ولذلك كان يمكن فقط لطرف خارجى - هو

الولايات المتحدة - جعل المفاوضات مثمرة، ومع أن عملية سلام الشرق الأوسط انتهت في عام ٢٠٠٠، فهي لن تتحرك إلى الأمام من جديد إلا بقيادة أمريكية.

لا وجود للقاعدة التي تقدم الخدمات وتسعى إلى طرد الكفار من العالم الإسلامي؛ بمطالبها غير القابلة للتفاوض. بل على العكس من ذلك، هناك حلول سياسية واضحة للصراعين الأيرلندي والفلسطيني يمكن إلى حد معقول توقع تحقيق المفاوضات لها. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية والجيش الجمهوري الأيرلندي يريان نفسيهما على أنهما مقاتلو حرية يسعون إلى تحرير شعبيهما. وفي الشرق الأوسط، يمكن تحقيق المطامح الإسرائيلية والفلسطينية بدولتين يعيش شعب كل منهما داخل حدود آمنة، وإن ظل الاتفاق على تفاصيل تلك الشروط تحدياً هائلاً. وفي أيرلندا الشمالية، يمكن للحل السياسي الذي يعترف بحقوق التراثين في النهاية إنهاء الصراع العنيف، وإن ظل تنفيذ اتفاق السلام معطلاً بسبب انعدام الثقة والتعصب.

بحلول منتصف عام ١٩٩٣، لجأ القادة على الجانبين في كلا الصراعين إلى الولايات المتحدة، ذلك البلد الوحيد القادر على مساعدة الأطراف كي تتفاوض على سلام دائم. فلم يكن لدى روسيا أوروبا الكثير الذي تقدمانه للأطراف وكانتا مشغولتين بأمر داخلي. إذ كانت روسيا تكافح لإدارة انهيار الإمبراطورية السوفيتية. وبينما كانت موسكو تحارب التضخم المعوق أثناء تحولها إلى اقتصاد السوق - حيث وصل التضخم إلى ٢٨ بالمائة في عام ١٩٩٣ - فقد كانت تحاول تأمين برنامج مساعدات قوامه ٤٣ مليار دولار من المجتمع العالمي. وكانت أوروبا تعالج مسألة التوحيد ومعدل البطالة الذي يفوق معدله ١٠ بالمائة والشكوك الاقتصادية العالمية.^(٢) وقد منعت نقاط ضعف أوروبا وروسيا السياسية والاقتصادية كليهما من المشاركة الكاملة كراعيي سلام. وكانت الولايات المتحدة وحدها القوية بما يكفي للقيام بدور راعي السلام الذي لا يمكن الاستغناء عنه في الشرق الأوسط وأيرلندا الشمالية - ولم تكن قوتها العسكرية هي المهمة وإنما الاقتصادية والسياسية. وكانت الأطراف جميعها تريد أن تكون في جانب القوة العظمى.

فهم كلينتون بغريزته الدور الذى يمكن للولايات المتحدة القيام بها باعتبارها صانعة سلام. وبعد ستة أشهر من بداية فترة رئاسته كان يكتسب القوة والثقة اللازمتين لقيادة الولايات المتحدة فى الداخل والخارج. وفى أغسطس من عام ١٩٩٣ فاز كلينتون بالكاد بالموافقة على ميزانيته الذى ربما كان أهم تصويت فى فترة رئاسته، حيث وضع الانتصار أساساً للنمو الاقتصادى الذى أصبح سمة مميزة لفترة رئاسته. كما أشرك الكونجرس للفوز بموافقة الكونجرس على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) المثيرة للجدل التى وافق عليها الكونجرس فى ديسمبر من عام ١٩٩٣.

عندما تشكلت أجندة كلينتون المحلية صاغ دوراً جديداً للولايات المتحدة فى الخارج باعتبارها صانعة سلام. وكان نجاحه المبكر فى الشرق الأوسط وأيرلندا الشمالية ممكناً بسبب الإقناع والإغواء الاقتصادى والمصادقية الأخلاقية التى أدخلتها الولايات المتحدة على كل عملية سلام.

نحن لا نصنع السلام مع أصدقائنا بل مع أعدائنا

فى أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١، أوفى الرئيس بوش بوعده بالمشاركة فى البحث عن السلام فى الشرق الأوسط. وقد أرسل وزير خارجيته الموهوب جيمس بيكر للحض على التقدم من خلال قناتين دبلوماسيتين، إحداهما بين إسرائيل وفلسطين والأخرى بين إسرائيل والدول العربية المجاورة. وفى أكتوبر من عام ١٩٩١، فى أعقاب حرب الخليج، اشتركت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى استضافة اجتماع تاريخى فى مدريد بين إسرائيل وفلسطين، والعديد من الدول الأوروبية والعربية. وكانت تلك هى المرة الأولى التى يتفاوض فيها الزعماء الإسرائيليون والفلسطينيون وجهاً لوجه. وأكد بيكر أن السلام ينبغى أن يأتى من هؤلاء الزعماء - وليس من الولايات المتحدة - وأنه لا بد لأى سلام أن يضمن كلاً من الأمن الإسرائيلى ومستوى ما من تقرير المصير الفلسطينى.^(٣) وكان بوش قد رتب فرصة تاريخية للسلام.

تعود أصول عملية أوصلو إلى مشروع بحثى عن ظروف الحياة فى الأراضى الفلسطينية قامت به منظمة نرويجية^(٤) يرأسها الوزير السابق تيرى رود لارسن. وقد استطاع هو ومسئولون نرويجيون آخرون من خلال المشروع خلق اتصالات موسعة مع الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو ما أدى بدوره إلى محادثات سرية. وكانت النرويج التى ليست عضواً فى الاتحاد الأوروبى تتمتع بوضع جيد إلى حد كبير يمكنها من العمل كوسيط، لأن إسرائيل كانت تنظر إليها على أنها غير منحازة للفلسطينيين كبلدان الاتحاد الأوروبى. وبينما مكّن حياد النرويج من قيامها بدور الوسيط والمحفز، فقد كانت الولايات المتحدة وحدها القوية اقتصادياً وسياسياً بما يكفى للمساعدة فى تنفيذ اتفاق السلام.

خلال المحادثات السرية، نجح النرويجيون فى ضمان الاتفاق بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين على اعتراف كل جانب منهما بحق الجانب الآخر فى البقاء واتخاذ الخطوات المؤدية إلى حل الدولتين للصراع. إلا أن انعدام الثقة بين الطرفين استتبع حاجة الطرفين إلى الولايات المتحدة لإقرار ما بات يُعرَف باتفاقات أوصلو. واتصل وزير الخارجية النرويجى يوهان هويست ووزير الخارجية الإسرائيلى شيمون بيرس بالوزير كريستوفر ومبعوث وزارة الخارجية فى الشرق الأوسط، منسق الشرق الأوسط الخاص دينيس روس، فى منتصف أغسطس من عام ١٩٩٣ طلباً للمساعدة.

بعد فترة قليلة من تولى كلينتون الرئاسة فى أوائل عام ١٩٩٣، بدأ كريستوفر وروس الحز على السلام فى الشرق الأوسط على مسارين: السلام بين إسرائيل وسوريا والسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفى ذلك الوقت المبكر اتضح أن المسار السورى لا ييشتر بالنجاح لأن الرئيس حافظ الأسد رفض إشارات عديدة من أمريكا وإسرائيل. ومن ناحية أخرى كانت المحادثات فى النرويج قد وفرت الفرصة الضرورية لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لكن الطرفين كانا يريدان من الولايات المتحدة عقد الاتفاق.

سمحت السرية التي تحيط بالمحادثات، التي وافقت فيها إسرائيل لأول مرة على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية طرفاً في المفاوضات، بالاتصالات المحتمل أن تكون صعبة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي شهر أغسطس وافق الطرفان على إعلان المبادئ الذي كان يهدف إلى حل الدولتين. وقد صيغ الإعلان بعناية باعتباره خطة الخطوة خطوة التي تضمنت الاعتراف المتبادل والتعاون الأمني ومفهوم الأرض مقابل السلام الذي تعيد بمقتضاه إسرائيل الأرض التي حصلت عليها في حروب متعددة مقابل السلام. كما دعا الاتفاق كذلك إلى المزيد من تطوير القدرة المؤسسية الفلسطينية من خلال السلطة الفلسطينية. وكان من المقرر التفاوض على القضايا الأكثر اختلافاً عليها - الحدود والمستوطنات واللاجئين ووضع القدس - في اتفاقية الوضع الدائم بحلول مايو من عام ١٩٩٩^(٥).

كانت تلك الخطوات الأولية في اتجاه السلام ممكنة بسبب تلاقى العوامل التاريخية. ففي أواخر عام ١٩٩٢، أضعف انهيار الاتحاد السوفيتي، الذي كان سنداً عسكرياً ومالياً قوياً لمنظمة التحرير الفلسطينية، المنظمة وزاد من فرصة السلام. وأثناء الحرب الباردة، كانت موسكو تقف إلى جانب الدول العربية والكثير من الدول النامية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية لموازنة الولايات المتحدة ودورها في دعم إسرائيل. والآن لم تعد فجأة تعتمد على دعم موسكو. يضاف إلى ذلك أنها فقدت الرعاية المالية للكويت والمملكة العربية السعودية لانحياز المنظمة إلى صدام حسين في حرب الخليج الأولى.

وهكذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تبحث عن الاعتراف والشرعية مع تلاشى التأييد الدولي والسياسي والمالي. ومن ناحيته، انتهى رابين إلى أنه دون منظمة التحرير الفلسطينية ستفشل جهود خلق حكومة فلسطينية قادرة باستمرار. كما كان رابين يعلم أن دعم واشنطن ضروري لتنفيذ أي اتفاق سلام. وبينما لم يكن أي من الطرفين يثق في الآخر، فسوف يثق كل منهما في التعهدات التي يقدمها الطرفان للولايات المتحدة، ليس فقط عند توقيع إعلان المبادئ، بل كذلك عند وضع إجراءات بناء الثقة عند تنفيذ

العملية. يضاف إلى ذلك أن رابين كان يعلم أنه سوف يحتاج إلى دعم أمريكي محسوس وقوى لأية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية. ومن ثم أصبحت الولايات المتحدة صانع السلام المهم.

لعلمه أن عرفات يتوق إلى المصادقية التي سوف يمنحه إياها دخوله البيت الأبيض، فقد رأى كلينتون أن هناك فرصة لتقديم الدعم السياسى لرابين وحث عرفات على نبذ الإرهاب بعرضه استضافة احتفال توقيع إعلان المبادئ. ولم تكن الفائدة السياسية للإنجاز الدراماتيكي فى عملية السلام العربية الإسرائيلية غائبة عن الرئيس ومستشاريه. إلا أنه فى ذلك الوقت لم يكن واضحاً أن رئيس الوزراء الإسرائيلى رابين سوف يوافق على حضور ذلك الحدث رفيع المستوى مع إرهابى. فقد أيد عملية أوصلو على مضض فحسب. وهى العملية التى كان يقودها بشكل أكبر زميلاه فى حزب العمل نوا الميول اليسارية الأكبر شيمون بيرس ويوسى بيلين.^(٦)

فى التاسع من سبتمبر عام ١٩٩٣، اتصل الرئيس كلينتون من طائرة الرئاسة برابين لتقديم تهانيه الحارة على الإنجاز ومحاولة إقناعه بالجمي إلى واشنطن. قال رابين للرئيس بصوته الأجش الشهير: "لقد اتخذنا قراراً دراماتيكياً جداً جداً، إنه ليس سهلاً علينا. إذ لا يمكن للناس التغلب بسهولة على تلك السنوات الكثيرة من الإرهاب والقتل". لكن رابين فهم اللحظة، حيث أضاف قائلاً: "من ناحية أخرى يدرك الناس أن الوقت قد حان لصنع السلام". وبعد ذلك، وبكلمات سوف يقتبسها الرئيس كلينتون كثيراً، علّق رابين قائلاً: "نحن لا نصنع السلام مع أصدقائنا بل مع أعدائنا". وأوضح أنه استنتج "ذلك من الخيارات، وهذا هو القرار الذى اتخذناه. إنها المرة الأولى خلال مائة عام التى يتم فيها التوصل إلى اتفاق بين الفلسطينيين واليهود. ويتطلع الإسرائيليون إلى حدوث تغير دراماتيكي رمزى يحدث يوم الاثنين الثالث عشر من سبتمبر. وهو اليوم المقرر للتوقيع.

جاء رابين بالطبع. وكان متردداً على نحو مفهوم فى الظهور على المسرح مع رجل يراه هو ومعظم المواطنين الإسرائيليين عدواً لإسرائيل وإرهابياً عتيداً. وحتى ذلك الحين

كان التعامل مع عرفات أمراً محظوراً بالنسبة للولايات المتحدة، لكن وزير الخارجية كريستوفر كان يعمل بناءً على نبذ عرفات الواضح للإرهاب مقابل ميزة المجيء إلى البيت الأبيض. ونجحت الجهود في التاسع من سبتمبر عام ١٩٩٣، وهو اليوم نفسه الذي اتصل فيه كلينتون بـرابين، عندما أصدر عرفات بياناً يعترف فيه بإسرائيل وينبذ "استخدام الإرهاب وغيره من أعمال العنف".^(٧)

بعد أربعة أيام مر عرفات من أبواب البيت الأبيض، والتقى للمرة الأولى برئيس أمريكي واستمرت المفاوضات التي غطت كل التفاصيل حتى اللحظات الأخيرة. وأذعن عرفات على مضض لطلب المخابرات الخاص بعدم حمل مسدسه الذي لا يفارقه. وقبل مراسم الاحتفال نصح مستشار الأمن القومي طوني ليك الرئيس بكيفية عمل مسكة الچوچيتسو ليتجنب أى جهد من عرفات لمعانقة كلينتون أمام آلات التصوير.

أظهر التوقيع الفخم لإعلان المبادئ على المرج الجنوبي بالبيت الأبيض كلينتون لأول مرة باعتباره رجل دولة - كما أظهر قدرة الولايات المتحدة على صنع السلام بين الأعداء الألداء. وحضر مراسم الاحتفال آلاف من أصدقاء كلينتون ومؤيديه، بمن في ذلك الجاليتان اليهودية والعربية. وسوف تظل كلمات كلينتون "امضوا في سلام، امضوا كصانعي سلام" تيمة مكررة في بقية فترة رئاسته.

نجاح على المدى القصير

في أعقاب اتفاقات أوسلو، قادت الولايات المتحدة سلسلة من المفاوضات خلال التسعينيات كان المقصود بها الدفع في اتجاه تحقيق إعلان المبادئ. وبينما كان وزير الخارجية وارين كريستوفر يقوم برحلات مكوكية في المنطقة، ضَمِن كلينتون عدداً من الاتفاقيات والإعلانات بين إسرائيل والفلسطينيين، وكذلك مع الأردن، كانت تبشر بسلام غير مسبوق في المنطقة.

فى الرابع من مايو عام ١٩٩٤، وقع الإسرائيلون والفلسطينيون اتفاق غزة أريحا، المعروف كذلك باتفاق القاهرة، الذى أدى إلى إقامة السلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات. وتعهدت السلطة الفلسطينية بمكافحة الإرهاب ومنع العنف. وعلاوة على ذلك، حدد اتفاق القاهرة القواعد الإرشادية لتنفيذ اتفاقات أوسلو، على أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائى فى عام ١٩٩٦ وتنتهى بعد ثلاثة أعوام فى مايو من عام ١٩٩٩، كما شجع الرئيس كلينتون حل الصراع العربى. وفى يوليو من عام ١٩٩٤ دعا الملك حسين عامل الأردن ورئيس الوزراء إسحاق رابين إلى البيت الأبيض لتوقيع إعلان واشنطن الذى تعهدا فيه بالتزامهما بالسلام فى المنطقة. ومُنحت جائزة نوبل للسلام فى عام ١٩٩٤ لرئيس الوزراء رابين ووزير الخارجية بيرس والرئيس ياسر عرفات.

بعد ذلك، فى الرابع والعشرين من سبتمبر من عام ١٩٩٥، تم التوقيع فى طابا بمصر على الاتفاقية المؤقتة للضفة الغربية وقطاع غزة المعروفة بـ"أوسلو ٢" أو "اتفاقية طابا"، وجرى التصديق على التوقيع بعد أربعة أيام فى واشنطن العاصمة. وقسمت الاتفاقية الضفة الغربية وغزة إلى ثلاثة مناطق، وأدخلت مفهوم الممر الآمن بين غزة والضفة الغربية، وأمدت الفلسطينيين بالحكم الذاتى فى عدد من المدن والقرى. وكان التقسيم إلى المناطق "أ" و"ب" و"ج" بناءً على درجة السيطرة المختلفة الممنوحة للسلطة الأمريكية.^(٨)

لا تسمحوا لهذا بأن يحدث

فى الرابع من نوفمبر عام ١٩٩٥ تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين إلى عشرات الآلاف الذين تجمعوا فى ميدان الملوك بتل أبيب تأييداً لاتفاقية السلام. وعندما انتهى من ملاحظاته أعلن أن "هناك الآن فرصة للسلام، فرصة كبيرة، ولا بد لنا من انتهازها. ... إنى أعتقد باستمرار أن غالبية الشعب ترغب فى السلام

ومستعدة لانتهاز الفرصة لتحقيق السلام.^(٩) المناسبة هي أن تلك ستكون آخر كلمات يلقيها رابين في العلن. فعندما غادر رابين الجمع، اتجه طالب القانون الأصولي اليهودي يجال عامير إلى رابين من الخلف وأطلق عليه عدة رصاصات من على مسافة قريبة جداً، وفسر عامير أعماله في وقت لاحق قائلاً: "اليهودي الذي يسلم أرضه وشعبه للأعداء تسمح الهالاخاه بقتله"، مشيراً بذلك إلى الشريعة والتعاليم اليهودية.^(١٠)

أعرب كلينتون في حديقة الورود قبيل الساعة السادسة مساءً عن حزنه لفقدان صديقه وشريكه في السلام. وفي أعقاب خبر إطلاق النار على رابين أمضى اليوم يقذف بكرات الجولف على ملعب الجولف بالبيت الأبيض وهو عاجز عن العمل بينما يدعو لرابين بالنجاة، وتعهد كلينتون الذي بدا مهزولاً بمواصلة الحضر على ميراث السلام الذي تركه رابين. واقتباساً لكلمات رابين التي قالها في البيت قبل شهر فقط من ذلك، قال كلينتون: "لا ينبغي لنا السماح بأن تصبح أرض اللبن والعسل أرض الدم والدموع. لا تسمحوا لهذا بأن يحدث."^(١١)

رغم المشاركة العميقة من جانب الرئيس كلينتون، والجهود الحثيثة لوزيرى الخارجية كريستوفر وأولبرايت ومنسق الشرق الأوسط الموهوب دينيس روس على مدى أربع سنوات، لم تع الأطراف تحذير رابين. وخلال فترة الانتخابات التي أعقبت اغتياله، كانت هناك موجة من الهجمات الإرهابية. وحاول كلينتون وفريق الشرق الأوسط التابع له قيادة الأطراف إلى سبيل السلام بتنظيم قمة غير عادية ضمت ثلاثة وعشرين زعيماً عربياً في شرم الشيخ بمصر في مارس من عام ١٩٩٦ لدعم عملية السلام، وبينما كانت العادة أن يمتنع الرئيس الأمريكى عن إقرار المرشحين في الخارج، فقد أيد كلينتون علناً مرشح حزب العمل شيمون بيرس المؤيد القوى لاتفاقات أوسلو، كى يحل محل رابين. ولم يفلح ذلك، وفاز فى الانتخابات فى عام ١٩٩٦ رجل معارض لعملية أوسلو، وهو بنيامين نتنياهو من حزب الليكود، مستفيداً من موجة من العنف وحملة بيرس التى تفتقر إلى الحيوية. وبينما قال نتياهو إنه سوف يمثل لعملية أوسلو التى

ورثها، فهو لم يفعل الكثير لتحقيق ذلك. وكان هناك بعض التقدم أثناء السنوات الثلاث التي أمضاها في منصبه. فقد وافق نتنياهو على إعادة نشر قوات من الخليل في عام ١٩٩٧، حيث تُنشر عملية حفظ سلام غير ملحوظة بشكل كبير منذ ذلك الحين. كما اتفق نتنياهو والمستولون الفلسطينيون على توضيح القضايا المتعلقة بتنفيذ أوسلو ٢ في وای ریقر بولاية ميريلاند في أكتوبر من عام ١٩٩٨ وتحسنت الجبهة الاقتصادية كذلك.

أثناء عملية أوسلو، استخدمت الولايات المتحدة ومعها أوروبا قوتها الاقتصادية للمساعدة في تعزيز قوة الدفع والحفاظ عليها. واستُخدمت المساعدات الاقتصادية بتوسع كحافز لمواصلة تحرك الأطراف في اتجاه السلام وتوضيح فوائد السلام المحسوسة على الشعب. فعلى سبيل المثال، في أعقاب التوقيع على أوسلو قدمت الولايات المتحدة حزمة مساعدات قيمتها ٥٠٠ مليون دولار للضفة الغربية وغزة. واعتباراً من عام ١٩٩٢، قدمت الولايات المتحدة ٧٥ مليون دولار سنوياً لمساعدة الفلسطينيين. وفي عام ٢٠٠٠ وافق الكونجرس على ٤٠٠ مليون دولار كمساعدات تكميلية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يو إس إيد) لأنشطتها في الأراضي المحتلة لتيسير اتفاق وای ریقر بين إسرائيل والفلسطينيين. وفيما بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢، بلغ إجمالي تمويل الوكالة للأراضي المحتلة ١.١ مليار دولار، وهو ما جعل الولايات المتحدة أكبر مانح ثنائي الأطراف للفلسطينيين.^(١٢) وكان هناك لبعض الوقت أمل في تحقيق أوسلو.

بالرغم من ذلك، تعطلت عملية أوسلو بعد وفاة رابين، فقد تراجعت خطواتها وتصاعد العنف الفلسطيني. واعترض الفلسطينيون على عدم إطلاق سراح أسراهم، وعدم وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية، وعدم إعادة نشر القوات الإسرائيلية خارج المناطق الفلسطينية. وعلى الجانب الإسرائيلي، تآكل دعم عملية السلام حيث صار التزام عرفات بعملية السلام موضع شك. وشعروا أن مواصلة تحريض منظمة التحرير الفلسطينية على العنف في الإعلام وفي قاعات الدرس خيانة لهم، وكذلك عدم وفاء

منظمة التحرير الفلسطينية بتعهداتها الأخرى الخاصة بأوسلو كتنقييد عدد قوات الشرطة والأسلحة. وحصل السلام على فرصة أخيرة في أعقاب انتخاب إيهود باراك زعيم حزب العمل في مايو من عام ١٩٩٩ حيث تولى منصبه وهو عازم على البدء من حيث توقف راين.

لإدراك كلينتون أن عدم تنفيذ جدول أوسلو الزمني فيه مخاطرة بإنهاء عملية السلام واستئناف الأعمال العدوانية، فقد حث الطرفين على استئناف مفاوضات الوضع النهائي من جديد في شرم الشيخ بمصر في سبتمبر من عام ١٩٩٩. وفي محادثات شرم الشيخ الثانية وقع باراك وعرفات مذكرة شرم الشيخ التي أكدت الحاجة إلى إعادة الجدول الزمني لاتفاق واي ريفر لعام ١٩٩٨ إلى مساره، لكن لم تكن هناك تعهدات ملموسة. وعندما اقتربت فترة رئاسة كلينتون من نهايتها في عام ٢٠٠٠، كان لا يزال على الطرفين الدخول في مفاوضات بشأن اتفاق الوضع النهائي الذي نادت به اتفاقات أوسلو في عام مايو من عام ١٩٩٩، إن لم يكن الانتهاء من تلك المفاوضات. وسعيًا لوضع ثقل الولايات المتحدة بالكامل وراء البحث عن السلام، قرر كلينتون في الشهور الأخيرة من فترة رئاسته المخاطرة بدفع الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

خلال خمسة عشر يوماً مكثفة في يوليو من عام ٢٠٠٠، قاد كلينتون، بدعم قوى من رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك، المفاوضات بين باراك ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في كامب ديفيد، وليست مصادفة أن هذا هو موقع مفاوضات الرئيس كارتر التاريخية في عام ١٩٧٨ التي أدت إلى معاهدة سلام ١٩٧٩ بين إسرائيل ومصر. وبمساعدة وزيرة الخارجية أولبرايت (التي حلت محل كريستوفر في عام ١٩٩٧) ودينيس روس وفريقهما من الطراز الأول، اتخذ كلينتون خطوة غير مسبقة بعرض مفاهيمه ومقترحاته، وإن فعل ذلك شفاهةً فحسب. وكان كلينتون يقوم بزيارات مكوكية بين الزعيمين، حيث رفض باراك التفاوض بشكل مباشر مع عرفات. وبالرغم من تلك الجهود، انتهت المحادثات دون اتفاق، حيث ألقى كلينتون

والإسرائيليون باللوم على عرفات فى انهيارها، بالرغم من أن عرفات كان قد حذر كلينتون من أنه من المرجح أن "تفجر" القمة "فى وجه الرئيس".^(١٣)

بعد ذلك بوقت قصير، استأنف الفلسطينيون حملة العنف، أى الانتفاضة، حيث تخلوا عن المفاوضات إلى حد كبير. واكتشفت التحقيقات التالية أن "تضايف الظروف والإحباطات"^(١٤) هو سبب الانتفاضة الجديد. وبصورة عامة، أقرت القيادة الفلسطينية أن الانتفاضة الثانية طريقة سيئة التخطيط للضغط على إسرائيل كي تخرج من الأراضي المحتلة. وكان الفلسطينيون قد احتجوا على زيارة أرييل شارون، أحد أكثر الساسة الإسرائيليين تشدداً فى ذلك الوقت وزعيم حزب الليكود المعارض لجبل الهيكل، وهو موقع مقدس لدى كل من اليهود والمسلمين. وشملت الاحتجاجات فى البداية إلقاء الشبان الفلسطينيين قنابل المولوتوف والحجارة على الجنود ورجال الشرطة الإسرائيليين. وسرعان ما صعدوا الأمر إلى حرب شوارع بين القوات الإسرائيلية ومسؤولى الأمن والمسلحين الفلسطينيين وفى النهاية الانتحاريين الذين استهدفوا المدنيين الإسرائيليين. ومازالت هذه الانتفاضة الثانية مستمرة حتى اليوم.

فى الثالث والعشرين من ديسمبر عام ٢٠٠٠، وسط العنف المتزايد، حدد كلينتون "الضوابط" التى شعر أنها يمكن أن تكون أساساً لحل الدولتين الذى يسعون إليه منذ زمن طويل. وسيكون للفلسطينيين ما يقرب من ١٠٠ بالمائة من أراضى الضفة الغربية، وإن كان سيتم مقايضة ١ إلى ٢ بالمائة بأراضى المستوطنات الإسرائيلية. وسيكون لـ ٣,٥ مليون لاجئ فلسطينى الحق فى العودة إلى فلسطين.^(١٥) وليس إلى إسرائيل فى الغالب. وسوف تقسم القدس بين الجانبين، حيث تكون لكل منهما السيادة على المواقع المقدسة فى القدس القديمة.^(١٦) وكانت المسألة هى أن كلينتون ترك الرئاسة فى العشرين يناير عام ٢٠٠١ دون اتفاق، حتى على ضوابطه.

واصل الطرفان المفاوضات دون كلينتون فيما بين ٢١ يناير و٧٢ يناير من عام ٢٠٠١ فى طابا بمصر، حيث توصلا إلى تفاهات مهمة بشأن القضايا الأساسية الخاصة بالأرض والقدس واللاجئين والأمن. وقد اتفق بشكل خاص على بقاء حدود

الرابع من يونيو ١٩٦٧ سوف تبقى وسوف يشترك الجانبان في القدس المقسمة عاصمتهما، حيث يكون لكل جانب السيطرة على أحياء بعينها من المدينة. كما توصلنا إلى تفاهات مشتركة، وإن لم تكن اتفاقات رسمية، بشأن قضايا عودة اللاجئين والسيطرة على الأماكن المقدسة.^(١٧) وعلى الرغم من اقتراب الطرفين أكثر من أي وقت مضى من تسوية التسوية السلمية النهائية، فقد انتهت مفاوضات طابا بالفشل. وفي الانتخابات المبكرة التي دعا إليها إيهود باراك في السادس من فبراير عام ٢٠٠١، انتخب الجمهور الإسرائيلي، الذي صدمته الانتفاضة، أرييل شارون المتشدد بنسبة ٦٢,٥ بالمائة من الأصوات. وما زالت عملية السلام معلقة بشكل كبير.

سوف تظل أسباب انهيار عملية السلام في خريف عام ٢٠٠٠ موضع خلافات تاريخية. ومن المؤكد أن وفاة رئيس الوزراء رايبين في الرابع من نوفمبر عام ١٩٩٥ وجهت ضربة قاسية للعملية. فلو عاش لكان من الممكن نجاح عملية أوسلو، حيث كانت لرايبين رؤية وشجاعة سياسية وقوة للحض على التقدم على الجانبين وربما حقق تسوية تتضمن الدولة الفلسطينية مع نهاية العقد. وكان الاعتبار الآخر هو انعدام المشاركة البناءة للدول العربية في حض عرفات بفاعلية على صنع السلام. فقد كانت المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا، المعارضة للسلام الذي لا ينطوي على عودة مرتفعات الجولان، غائبة بشكل ملحوظ عن دعم عملية السلام بفاعلية خلال التسعينيات.

أحد الدروس الرئيسية المستفادة من فشل أوسلو هو صعوبة تلبية توقع الناس للتحسينات في حياتهم اليومية. فبشكل خاص عندما تكون القوة العظمى مشاركة، يفترض المواطنون أنه في أعقاب عملية السلام ستتحسن حياتهم اليومية بشكل كبير. هذه هي الحالة في العراق الآن. ومن المؤكد أنه أثناء بعض فترات عملية أوسلو تمتع الفلسطينيون بالرخاء المحسن والهدوء النسبي في الأراضي المحتلة - وهو ما يعود في جزء كبير منه إلى المساعدات الأمريكية وهـ ١,٥ مليار دولار من المساعدات الدولية.^(١٨)

وكانت هناك تحسينات في الأعمال المصرفية والتشييد. وتمتع الاقتصاد الفلسطيني بنمو بلغ معدله ٤ بالمائة في عام ١٩٩٨ وزاد التوظيف بنسبة تصل إلى ٧ بالمائة في الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٩. وتحسن اقتصاد إسرائيل بشكل كبير كذلك، وبحلول عام ٢٠٠٠ هبط معدل البطالة إلى ١,٣ بالمائة، وهو أقل معدل خلال اثنتين وثلاثين عاماً.^(٢٠) وأوضح لارى جابرر رئيس يو إس إيد في غزة قائلاً: في العامين الأخيرين قبل اندلاع الانتفاضة، كانت الاستثمارات الضخمة تحقق أرباحاً، وكان هناك أمل أكثر من أى وقت مضى في خريف عام ٢٠٠٠ كى يدخل الفلسطينيون الاقتصاد العالمى.^(٢١)

خلال عملية أوصلو السياسية المتأخرة، لم تتحسن حياة الفلسطينيين اليومية بالقدر الكافى لمنعهم من العودة إلى العنف. فلكى تنجح هذه العملية لا بد من السماح للناس بالشعور بفوائد السلام وبأن يعيشوا تحسناً كبيراً في حياتهم. لكن مستوى معيشة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ظل شديد السوء. ففي معظم فترة أوصلو عانى اقتصادهم وظل معدل البطالة لديهم مرتفعاً ٢٠ بالمائة في عام ١٩٩٥، وهى زيادة كبير مقابل ٥ بالمائة في الثمانينيات. ومن عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦، انخفض نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى بمقدار الثلث.

منذ بداية الانتفاضة الثانية فى سبتمبر من عام ٢٠٠١، تدهورت حياة الفلسطينيين بشكل كبير. وتبخر تأييد المفاوضات فى إسرائيل.

بلغ معدل البطالة الفلسطينى فى عام ٢٠٠٢ حد الخمسين بالمائة، مع منع ما يصل عددهم إلى تسعمائة ألف فلسطينى من الذهاب للعمل فى إسرائيل بواسطة حواجز الطرق الإسرائيلية التى أُقيمت لأسباب أمنية. وكان ستون بالمائة من السكان فى الضفة الغربية وغزة يعيشون تحت خط الفقر الذى يحدده البنك الدولى بدولارين فى اليوم. فالثمن من الناحية الإنسانية باهظ، ومنذ عام ٢٠٠٠ قُتل أكثر من ٣٢٠٠ فلسطينى وأكثر من ٩٧٠ إسرائيلياً، وجرح ٢٧ ألف فلسطينى و٦٥٠٠ إسرائيلى.^(٢٢) وكان نفوذ الجماعات الإرهابية يتزايد بشكل كبير وسوف يعقد عملية السلام بشكل

كبير عند استئنافها. فعلى سبيل المثال، تقدم منظمة حماس الإرهابية بشكل كبير الخدمات الاجتماعية للفلسطينيين وتزايد شعبيتها. (٢٣)

يلقى كل من الطرفين اللوم على الآخر فى الفشل. فقد لام الإسرائيليون التعطيل الفلسطينى فى كامب ديفيد، متهمين عرفات بالانسحاب من الاتفاق السخى وعدم استعداده للمشاركة أو تقديم مقترحات بناءة. وزعم رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق باراك بأن عرفات يفتقر إلى "الشخصية أو الإرادة" كى يتوصل إلى حل وسط ولا يعتزم بحال من الأحوال ضمان السلام. "إنه لم يتفاوض قط. بل ظل يقول 'لا' لكل عرض، ولم يقدم قط مقترحات مقابلة خاصة به." (٢٤) وقد الفلسطينيون هذا الاتهام زاعمين أنهم نبهوا الولايات المتحدة سلفاً أن القمة "غير معدة الإعداد الكافى". (٢٥) وكان الفلسطينيون قد دخلوا المحادثات على مضض وفى النهاية اتهموا إسرائيل بتقديم مقترح لن يؤدى إلى دولة فلسطينية قابلة للبقاء، وإن كان معظم المراقبين يتفقون على أن باراك وكلينتون عرضا ذلك على وجه الدقة على عرفات. فقد قال تيرى رود لارسن، الذى كان قد عُيِّن فى عام ١٩٩٩ منسقاً خاصاً لعملية السلام تابعاً للأمم المتحدة: "إنها خرافة رهيبة أن عرفات وعرفات وحده هو الذى تسبب فى هذا الفشل المفجع. فقد أخطأ الأطراف الثلاثة جميعاً ... ولا يتحمل اللوم طرف بمفرده." (٢٦)

لو كان لدى كلينتون وباراك مزيد من الوقت فى منصبيهما، أو لو بدأ خليفة كلينتون من حيث توقف هو، لكان بالإمكان تحقيق المزيد من التقدم، ولو كان عرفات مستعداً للتفاوض فى الأيام الأخيرة لكلينتون وباراك فى منصبيهما لكان من الأرجح التوصل إلى سلام. ويشك كثيرون فى الوقت الحالى فيما إذا كان عرفات جاداً بشأن نبذ العنف وتحقيق السلام مع إسرائيل. وفى نهاية القمة كان معظم الإسرائيليون مقتنعين بأن القيادة الفلسطينية رفضت أكثر العروض المقدمة من إسرائيل حتى ذلك الحين. ويعتقد كثيرون أن عرفات قرر بدلاً من ذلك العودة إلى العنف. ونتيجة لذلك، وطبقاً لأحد التقارير، فقد "تساءلوا بجد عما إذا كان الفلسطينيون قبلوا حل الدولتين وحق إسرائيل فى الوجود أم لا". (٢٧)

يتفق معظم فريق كلينتون المفاوض على أن عرفات لم يكن مستعداً لتحقيق السلام. ويوضح دينيس روس أن عرفات كان "يتحاشى اتخاذ قرار، وليس متخذ قرار. ... ومن خلال عدم اتخاذه قراراً بشكل كامل، كان يتحاشى التشهير والمعارضة المحتملة. ومنع زملاءه من أن يكشفوا لأناس مثلى أو مثل الإسرائيليين ما يمكن أن تكون عليه التنازلات المهمة".^(٢٨) وقال جيمس ستاينبرج، الذى كان مشاركاً بشكل أساسى فى المفاوضات خلال سنوات كلينتون الثمانية فى الرئاسة: "لم يكن هناك ضير فى اتخاذه خطوات مؤقتة، لكنه ما كان ليوقع على اتفاق نهائى أبداً، فهو لا يؤمن بحل الدولتين. ومن المؤكد أنه غير راغب فى التخلي عن حياته ثمناً لهذا الحل. لقد أبقى الكرة فى الملعب، لكنه لن يقبل أبداً أن يكون هناك خط نهاية".^(٢٩)

الواقع أنه يُقال إن عرفات قال لكلينتون فى كامب ديفيد: "يمكن أن أوقع هذا الاتفاق، لكن لا بد أن تحضر جنازتى". ولخص الرئيس السابق كلينتون هذا الفشل قائلاً: "ربما لم يمكنه فحسب القيام بالوثبة الأخيرة من الثورى إلى رجل الدولة. ... لم يقل عرفات لا قط؛ كل ما فى الأمر أنه لم يقو على جعل نفسه يقول نعم".^(٣٠) وفى يونيو من عام ٢٠٠٢ فى أعقاب جهود الرئيس بوش لاستبعاده، قال عرفات إنه قبل خطة السلام التى قدمها كلينتون فى نهاية فترته. وقد نظر معظم الناس إلى التعليق على أنه ساخر، حيث كان عرفات يعلم أن الرئيس بوش وشارون قد أبعدا مقترحات كلينتون عن طاولة البحث.^(٣١)

منذ تولى الرئيس جورج دابليو بوش منصبه فى عام ٢٠٠١، رفضت الولايات المتحدة أية مشاركة جادة فى عملية السلام، وتعطل التقدم على الجبهات كلها. واقترحت إدارة بوش خارطة طريق تتضمن خطوات متبادلة تؤدى إلى خلق دولة فلسطينية "مؤقتة" محددة تحديداً سنياً فى عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من ذلك فقد فشلت فى تعزيز عودة المفاوضات، وهى "ميتة بالفعل" حسبما قاله أرييل شارون.^(٣٢) وبدلاً من ذلك، كانت سياسة الرئيس بوش ببساطة هى تقديم الدعم الكامل لاستراتيجية رئيس

الوزراء شارون المتشبددة إلى حد كبير نحو الفلسطينيين وفك الارتباط بجهود استئناف التفاوض ذى المعنى.

رفض عرفات من جانبه القضاء على العنف وقوض جهود إنشاء قيادة فلسطينية فاعلة. وبينما اختار الفلسطينيون رؤساء وزراء عديدين كان عليهم فى الظاهر تولى وظائف السلطة الفلسطينية الحاكمة، فقد احتفظ عرفات بالسلطة الحقيقة ومنع أية إصلاحات ذات أهمية. وبحلول عام ٢٠٠٤ كان قد فقد كل مصداقية، ولم يعد يتعامل معه الإسرائيليون ولا الولايات المتحدة. فقد اعتبروه جزءاً من المشكلة وليس الحل. وأثناء كتابة هذا الكلام، يرقد عرفات فى أحد مستشفيات باريس. وسوف تمكن وفاته قيادة فلسطينية جديدة من الظهور وربما تمهد الطريق لمفاوضات جديدة.

اتخذ الإسرائيليون إجراءات شديدة القوة ضد الفلسطينيين فى مسعى لحماية أنفسهم من إرهابهم المستمر، بما فى ذلك الاستخدام المتزايد للنساء والأطفال كانتحاريين يفجرون المدنيين الإسرائيليين. ولنع تسرب الفلسطينيين، أقامت إسرائيل سور برلين - نوع من السياج الأمنى على امتداد الضفة الغربية، وهو الإجراء الذى حظى بتأييد ٨٠ بالمائة من الإسرائيليين. وتلجأ إسرائيل حالياً بشكل كبير إلى اغتيال الزعماء الفلسطينيين الذين اعتبرت أنهم يقفون وراء الهجمات الإرهابية ومن بينهم مؤسس حماس الشيخ أحمد ياسين فى مارس من عام ٢٠٠٤ والزعيم الذى حل محله، الدكتور عبد العزيز الرنتيسى، فى الشهر التالى. ووصف أحد المراقبين هذا الجهد بأنه "قص حشائش"، ورغم اعتراف المستولين بأن تلك الخطوات لن تقضى على الإرهاب، فهم يعتقدون أنها سوف تبطله.^(٣٣) وبينما عارضت الولايات المتحدة مثل هذا الإجراء، فقد أوضح شارون أن عرفات يمكن استهدافه كذلك.

وفى أبريل من عام ٢٠٠٤ غير رئيس الوزراء أرييل شارون المشهد السياسى على نحو هائل بإعلانه أن إسرائيل لن تنتظر الفلسطينيين كى يتفاوضوا على السلام وأنه بدلاً من ذلك سوف يمضى قدماً بسلسلة من الخطوات الأحادية. فقد أعلن أن إسرائيل سوف تنسحب من لقاء نفسها من غزة وتحتفظ ببعض مستوطنات الضفة الغربية. كما

أوضح أن اللاجئين الفلسطينيين ليس لهم الحق في العودة إلى إسرائيل. وتخلي الرئيس بوش، الذي كانت عينه على انتخابات ٢٠٠٤، عن السياسة الأمريكية القديمة المضادة للإجراءات الأحادية ووافق على الخطة باعتبارها "تاريخية ومشجعة".

وفي النهاية سوف تشارك الولايات المتحدة من جديد، بشكل مباشر وعلى مستوى الرئيس، في البحث عن السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ودون المشاركة الأمريكية المستدامة في البحث عن السلام، سوف يظل الوضع يزداد سوءاً، وقد أفقدت التفجيرات الانتحارية المستمرة دعم عملية السلام داخل إسرائيل قوتها؛ ولن يحقق رئيس الوزراء شارون أو أى خليفة له السلام مع الفلسطينيين إلى أن تظهر قيادة أكثر مسئولية بعد عرفات. ولا بد للزعماء العرب القيام بدور بناءً كذلك، حيث يحضون على الإصلاحات والالتزام الفلسطيني بالسلام.

الطرفان على قدر من الاستقطاب بحيث سيحتاج الأمر إلى وقت طويل قبل أن يعودا إلى مفاوضات الوضع النهائي. وفي ظل العنف القائم حالياً، قد يحتاج الأمر إلى جيل كامل. لكن في الوقت الراهن، لا بد للولايات المتحدة من الحز على التقدم وإنهاء العنف. وكالتشبيه الذى يكثر استخدامه للدراجة، فإنها تسقط ما لم تستمر فى المضى قدماً.

يتبقى النظر إلى ما إذا كانت الضوابط التى طرحها كلينتون ستظل قابلة للبقاء بعد سنوات العنف أم لا. ومع ذلك فإنه جدير بالذكر أن اتفاق جنيف لعام ٢٠٠٣ - مسودة اتفاق سلام إسرائيلى فلسطينى مشترك دون موقف رسمى - يعكس معظم ضوابط كلينتون وحظى بتأييد واسع وإن كان حذراً من الإسرائيليين والفلسطينيين والمجتمع الدولى.^(٣٤) ويدعو الاتفاق، الذى كان مبادرة خاصة قامت على التقدم الذى تحقق فى طابا، إلى دولة فلسطينية مطبّعة فى الضفة الغربية وغزة مقابل السلام مع إسرائيل. وسوف يكون للفلسطينيين سيادة على الأحياء العربية من القدس الشرقية، وأماكنهم المقدسة فى القدس، وخاصة المسجد الأقصى، وعاصمتهم فى الحى العربى من القدس الشرقية. وسوف تكون بعض المستوطنات كثيفة السكان فى الضفة الغربية

جزءاً من إسرائيل، مقابل ضم قدر مساو من الأرض لفلسطين. وسوف يكون لمعظم اللاجئين الفلسطينيين الحق في العودة إلى فلسطين. لكن ليس إلى إسرائيل، وبدون أن يكون لهم الحق في تعويضات. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن ٥٣.٣ من الإسرائيليين و٥٥.٦ من الفلسطينيين يؤيدون المقاربة الواسعة لمبادرة اتفاق جنيف.^(٣٥) وهكذا، فإنه رغم تزايد صعوبة فرصة السلام، فهي لا تزال قائمة، فقط إذا انتهزتها قيادة فلسطينية جديدة، وإذا ساعد رئيس الولايات المتحدة على التوصل إليها.

مخاطر من أجل السلام: تأشيرة دخول جيرى آدامز

في خريف عام ١٩٩٢ بدأت تلقى مكالمات من معارفي في الجالية الأيرلندية الأمريكية الذين قالوا إن الجيش الجمهوري الأيرلندي يفكر في وقف إطلاق النار والتفاوض على تسوية للصراع في أيرلندا الشمالية. وعلى الرغم من عدم موافقة كل قيادة الجيش الجمهوري الأيرلندي، يشك البعض، وبالأخص جيرى آدامز رئيس الشين فين، الجناح العسكرية للجيش الجمهوري الأيرلندي، بشكل كبير فيما إذا كان ربع قرن من العنف سيحقق بالفعل أهداف الجيش الجمهوري الأيرلندي. فقد كان أبناؤه يشبون عن الطوق، وكان كثيرون من أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي يتساءلون عما إذا كانوا يريدون أن يكرر الجيل التالي حياة العنف التي عاشوها والفترات الطويلة التي أمضوها في السجون. لقد حان الوقت لبحث البدائل.

على الرغم من أن للولايات المتحدة تاريخ طويل من التفاوض في الشرق الأوسط، فقد كانت قضية أيرلندا الشمالية على الدوام محظورة على الإدارات الأمريكية. وكانت الحكومات على جانبي الأطلسي تشعر أنه من الأفضل ترك القضية للندن ودابلن، وبشكل خاص أثناء الحرب الباردة، لم تكن واشنطن ترغب في المخاطرة بتنفيذ داوننج ستريت بسبب قضية "من الدرجة الثانية" تراها حكومة المملكة المتحدة شأنًا داخلياً. لكن مع انتهاء الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة على قدر أكبر من

الرغبة فى المخاطرة بإحداث صدع إذا كان هذا المسعى سيؤدى إلى السلام والقضاء على الإرهاب فى أيرلندن الشمالية. وهكذا لم يحدث التغير الأول الملحوظ فى علاقة كلينتون بالمملكة المتحدة بشأن قضية البوسنة، كما توقع كثيرون، بل بشأن أيرلندا الشمالية.

فى صراع أيرلندا الشمالية - كما هو الحال فى صراع الشرق الأوسط فى عام ١٩٩٣ - بدأت الولايات المتحدة دورها كصانع سلام بعد توصل الطرفين المتحاربين إلى اتفاق على المبادئ العريضة الخاصة بالتعاون. فقد تبنى رئيس الوزراء البريطانى جون ميچور مقاربة أكثر اعتدالاً لأيرلندا الشمالية من سلفه مارجريت تاتشر. وقد اشتهر عنها قولها متعجبة "أبدأ" عندما كانت تُسأل عما إذا كانت ستتفاوض مع الجيش الجمهورى الأيرلندى. بل تركت ناشط الجيش الجمهورى الأيرلندى بوبى ساندز يموت أثناء إضرابه عن الطعام.^(٣٦) فقد اعترف ميچور الذى تولى منصبه عام ١٩٩٠ بفوائد المفاوضات. كما رأى أن نظيره الأيرلندى ألبرت رينولدز، الشريك الذى يمكن أن يعمل معه فى اتجاه حل الصراع. وفى الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٩٣، طرح ميچور ورينولدز "إعلاناً مشتركاً" تعهدت فيه الحكومة البريطانية بالامتنال لرغبات أغلبية المواطنين فى الشمال، ونبذت الحكومة الأيرلندية مطالبتها بالشمال إلى أن يوافق الشعب على تغيير وضعه.^(٣٧)

عالج الاعتراف البريطانى الجديد بحق تقرير المصير لمواطنى أيرلندا الشمالية الطلب الأساسى للجماعة القومية الكاثوليكية فى أغلبها، وهو ما يعنى أنه بإمكان أيرلندا الشمالية الانضمام إلى أيرلندا. وبالمثل أصرت الجماعة الوحدوية البروتستانتية على عدم إحداث أى تغيير فى الوضع دون موافقة الأغلبية التى حدث أنها وحدوية. ومن جانبها، تعهدت جمهورية أيرلندا بتغيير الدستور للتخلى عن مطالبتها بست مقاطعات فى الشمال، وهو طلب أساسى للجماعة الوحدوية التى كانت تريد بقاء أيرلندا الشمالية جزءاً من المملكة المتحدة.

إلى حد كبير، وبمعالجة شكاوى الجماعة القومية الأساسية وجهاً لوجه، تحدى الإعلان المشترك حجة الجيش الجمهورى الأيرلندى أن العنف هو الملاذ الوحيد لتحقيق أهداف الانسحاب البريطانى وتوحيد أيرلندا. كما قدمت دعماً مهماً للحزب القومى الأكثر اعتدالاً وهو الحزب الاجتماعى الديمقراطى العمالى المعارض للعنف، وفتح الباب للسلام. لكن كما هو حال إعلان المبادئ الخاص بالشرق الأوسط، كان بإمكان الطرفين التفاوض فقط فى وجود طرف ثالث ينضم للعملية لسد فجوة انعدام الثقة. ودخلت الولايات المتحدة لتكون الوسيط الذى لا يمكن الاستغناء عنه بين الطرفين. وكان للرئيس كلينتون اهتمام خاص بالصراع الذى يعود إلى أيام الدراسة فى رودس سكولار باكسفورد عندما شاهد بداية "المشكلات". وكان كلينتون يشعر باستمرار بأنه يمكن للولايات المتحدة القيام بدور صانع السلام بين حليفى أمريكا القريبين. وسوف تتاح له تلك الفرصة عندما يصبح رئيساً.

إشراك إرهابى

فى أواخر عام ١٩٩٣ أراد چيرى أدامز زيارة معاقل الجيش الجمهورى الأيرلندى فى الولايات المتحدة، لإبراز سيادته كزعيم سياسى وللحض على دعم وقف إطلاق النار المحتمل للجيش الجمهورى الأيرلندى. ومع ذلك منع من دخول الولايات المتحدة بسبب دعمه للإرهاب، وكانت هناك معارضة كبيرة داخل إدارة كلينتون لإصدار وثيقة عفو تسمح له بالدخول.^(٣٨)

مع أنه لم يكن هناك قلق من مشاركة أدامز فى أعمال إرهاب خلال زيارة الولايات المتحدة، فقد كان هناك خوف حقيقى فى الدوائر القانونية الأمريكية من استغلاله للزيارة لجمع أموال فى الولايات المتحدة، وبذلك يزيد من القدرة المميتة الشاملة للجيش الجمهورى الأيرلندى. وكانت مفجرات القنابل التى اشتراها مؤيدو الجيش الجمهورى الأيرلندى مؤخراً فى فينيكس وأريزونا قد بدأت تظهر بالفعل فى

الهجمات الإرهابية. وكان هناك خوف خاص من إنفاق الأموال على صواريخ "ستنجر" التي يمكن استخدامها لإسقاط الطائرات. وكان طلب الحصول على تأشيرة الدخول بينما خطر الإرهاب يتحول إلى مركز اهتمام متزايد من جانب الحكومة الأمريكية، وخاصةً بعد تفجير مركز التجارة العالمي في أوائل عام ١٩٩٣. وكان السماح لزعيم منظمة إرهابية مهمة معروف بدخول الولايات المتحدة يلقى معارضة قوية من جانب كل وزارة ذات صلة في الحكومة الأمريكية.

وأثبتت شبكة معلومات الناشطين والزعماء السياسيين الأيرلنديين التي تعرفت عليها أثناء العمل مع كينيدى فى مجلس الشيوخ أنها ذات أهمية كبيرة فى وضع سياسة ناجحة بشأن أيرلندا الشمالية فى البيت الأبيض. فقد كانت معلوماتها بمثابة ثقل موازن لوزارة الخارجية ومكتب التحقيقات الفدرالى الموالين لبريطانيا. حيث قبلا تحليل لندن للوضع دون مراجعة. ويشمل جزء من "العلاقة الخاصة" بين الولايات المتحدة وبريطانيا اتفاقاً على أن لا يتجسس البلدان على بعضهما البعض. وكان ذلك يعنى أن الولايات المتحدة فى واقع الأمر ليس لديها استخبارات مستقلة بشأن عملية السلام فى أيرلندا الشمالية وتحليلها.

عند طلب خلفية عن أدامز، قُدمت لى وجهة النظر البريطانية. ومع أنه من المحتمل أن يكون التحليل دقيقاً فى مجمله، فهو لم يشر إلى وجود انقسامات داخل الجيش الجمهورى الأيرلندى، كما لم يشر إلى أن الزعماء الرئيسيين مستعدون لإنهاء العنف. وبالرغم من إنكار أدامز، فقد كان الاعتقاد هو أنه أساسى فى هيكل الجيش الجمهورى الأيرلندى، وربما عضو قيادى فى مجلس الجيش المؤقت، وهو أعلى سلطة فى الجيش، وهو ما يعنى أنه ستكون لديه معرفة مباشرة بأية عملية إرهابية مخططة للجيش. وأبلغ أحد الأصدقاء فى عام ٢٠٠٤ أن قوة الشرطة فى أيرلندا الشمالية، أى شرطة ألستر الملكية، زعمت أن لديها اعترافاً مسجلاً لأدامز، فى حين أنه عندما كنت فى الحكومة لم أسمع قط مثل هذا الاتهام. وكان أدامز يحظى بدعم سياسى قوى بين رجال الأعمال والزعماء السياسيين الأمريكيين الأيرلنديين وتلقى تمويلًا ضخماً من

الجالية الأمريكية الأيرلندية. كما أقام أدامز صلات قوية بالحزب الديمقراطي، وخاصةً في مدن مثل نيويورك وشيكاغو وبوسطن التي بها دوائر انتخابية أمريكية أيرلندية كبيرة.

للحصول على فكرة أكثر اختلافاً بعض الشيء لما يحدث في أيرلندا الشمالية، غالباً ما كنت أسعى للحصول على مشورة جون هيوم الزعيم القومى الأكثر احتراماً... فلأنه معروف بـ "مارتن لوثر كنج أيرلندا الشمالية"، فقد قاد احتجاجات غير عنيفة فى السبعينيات وأنشأ الحزب الديمقراطى الاجتماعى العمالى، وهو الحزب السياسى للقوميين المعارض للعنف. وكان هيوم قد شارك فى حوار سرى مع جيرى أدامز منذ عام ١٩٨٦، وكان يطلعنى باستمرار على التقدم عندما كنت فى مكتب السناتور كنيدي، وبعد ذلك عندما كنت فى البيت الأبيض. وربما كان هيوم يعرف أدامز أكثر من أى شخص خارج الدائرة الداخلية لمسئولى الشين فين والحزب الجمهورى الأيرلندى.

فى خريف عام ١٩٩٢ دعوت هيوم إلى الغداء فى "ميز" البيت الأبيض، وهو غرفة بلا نوافذ فى البدروم جدرانها مغطاة بخشب داكن اللون فى الجناح الغربى. وعلى الحساء والسندوتشات، أخبرنى هيوم أن العناصر داخل الجيش الجمهورى الأيرلندى تتحرك صوب السلام ونصحنى بمتابعة تلك الأحداث عن كثب. وفى المرة التى تحدثنا فيها ثانيةً، بعد الإعلان المشترك فى منتصف ديسمبر، قال إن منح أدامز تأشيرة دخول سوف يسهل عملية السلام فى ضوء الجو الجديد، ولفتت انتباهى حقيقة أن هيوم كان يوصى حينذاك بأن يتخذ الرئيس هذه الخطوة، حيث كان له إحساس واع وفطن بعملية السلام. وعلمت كذلك أن جزءاً كبيراً من أمريكا الأيرلندية سوف تحنو حذوه.

كان كليلنتون واقعاً تحت ضغط هائل من كل الجهات بشأن تأشيرة الدخول. وكان رفض منح التأشيرة سيسبب هياجاً بين بعض أقرب حلفاء الرئيس فى الكونجرس

وأمرىكا الأئرلندية، الذفن يؤفدون أءامز بشكل كبفر؁ و بفنما سفسر الموافقة مؤفءف كلفنئون السفساسفن والمالفن؁ فهف سفسضب فف الوقت نفسف مجلس وزراء الرفس - بمن ففهم وزفر الءارفة كرفسوفر ومفر مكتب الفففقات الفءرالف لوفس فرفه ووزفرة العءل ءانف رفنو؁

كان مسفسارو كلفنئون السفساسفن والكونفرسفن فف البف الأفض؁ وكذلك الكفسر من المعفنن السفساسفن من أصول أفرلنفة؁ مؤفءفن بالطبع لمنء الفأشفر وأكبر قءر ممكن من المشاركة؁ لكن لم ففظ هءه الءطواف بفأفء أى مسفول من مجلس الأمن القومي أو وزارة الءارفة؁ وكان الاسفسفاء الوحفء هو ءفن كنفءف سمسف؁ السففرة لءف أفرلندا وشقفة ففء كنفءف الفف أءركف أن أءامز كان ءاءاً بشأن ففرك الءفش الجمهورف الأفرلنءف ففو السلام؁ لكن لكف ففعل ذلك كان ففءاف إلى ءعم الولافاء المفعءة؁

ءسءف أمرىكا الأفرلنفة القوف للضبف على كلفنئون كف فشر ك أءامز؁ وقء ءعفه أءاء من الكونفرس وكبار مؤفءف الرفس المالفن وكفبوا إلفه وأقنعوه كف فمنء أءامز ءعم السفساسف الذى سوف ففءافه لإقناع الءفش الجمهورف الأفرلندا بإعلان وقف إطلاق النار والءفول فف المفاوضاء؁ وفف أوائل نوفمبر من عام ١٩٩٣؁ فر ففء كنفءف؁ الذى طالما عارض اسفءءام الءفش الجمهورف الأفرلنءف للعنف وبالفالف منء فأشفر ءفول لءامز؁ رأفه وألقى بفقله السفساسف الضفم وراء طلب أءامز؁ وسرعان ما فبعه ءوالف أربعة وعشرون ءضواً آفر بمجلس الشفوخ وءاكم نفوفورك السابق مارفو كوومو؁ وفف أوائل فنافر من عام ١٩٩٤؁ أرسل رءل أعمال نفوفوركف بارز؁ هو وفلفام فلن؁ وءورء شواب؁ الذى أءار هو وفلفن اللءة القومفة للسفساسفة الأمريكة الءارفة المءرمة؁ ءعواف لءمسة زعماء من أفرلندا الشمالفة؁ من بفنهم أءامز؁ إلى مؤفمر "سلام" فف نفوفورك فف الءافى والفلاففن من فنافر؁ وأءبر كلفنئون على اءءاف قرار؁

وضع الكل فيه منتصر

كان من المقرر أن يحسم كلينتون القضية صباح يوم الأحد الثلاثين من يناير غام ١٩٩٤، أى قبل يوم من بدء مؤتمر السلام. وأدرك نظير ليك البريطانى، رودريك (رود) لين، أن كلينتون على وشك منح أدامز تأشيرة الدخول وقام بمحاولة أخيرة لمن ذلك من الحدث. فقد اتصل بليك وذكره بأن أدامز شخصية قيادية فى الجيش الجمهورى الأيرلندى الذى قتل ليس الآلاف من بنى بلده فحسب. بل كذلك أحد أفراد الأسرة الحاكمة، وزوجة أحد الوزراء، ومستشارين مقربين من مارجريت تاتشر، وعضوين بالبرلمان، وسفيرين بريطانيين - ولكى يقنعه أكثر - وأطفالاً صغاراً فى مراكز التسوق.

اتصل كلينتون بليك من المقر السكنى بالبيت الأبيض فى الساعة الحادية عشرة صباحاً وطلب منى ليك الدخول على الخط من أحد التليفونات الفرعية فى مكتبه بالجناح الغربى. وعلى مدى نصف ساعة تقريباً، دخلنا فى جدال مع الرئيس بشأن سبب منحه التأشيرة. وواجهنا كلينتون بحجج وزير الخارجية كريستوفر ومدير وكالة الاستخبارات المركزية وولزى ووزيرة العدل رينو ومدير مكتب التحقيقات الفدرالى فريه: ماذا لو جاء أدامز إلى هنا وازداد العنف؟ ماذا لو لم يقدم وفقاً لإطلاق النار؟ كيف يمكننا منعه من جمع الأموال؟ ألن يتوقف البريطانيون عن التعاون معنا بشأن البوسنة إن نحن أغضبناهم فى هذا الأمر؟ ألا يمكننا الانتظار حتى يقطع أدامز شوطاً أطول؟

سرنا به أنا وليك خطوة خطوة عبر الاعتراضات، حيث فندناها الواحد تلو الآخر. وقلنا إن منح أدامز تأشيرة دخول كان مفيداً للرئيس على أى الأحوال. فإن ساعده على تعزيز وقف إطلاق النار، فحينئذ سوف يكون ما قام به كلينتون مبرراً. أما إذا لم يحقق أدامز وقف إطلاق النار بعد مخاطرة كلينتون بهذا الرأسمال السياسى من جانبه، فحينئذ سيكون كلينتون فى موقف قوى يتيح له قلب أمريكا الأيرلندى على أدامز وتفويض الجيش الجمهورى الأيرلندى.

وفى النهاية كان منطوق "وضع الكل فيه منتصر" هو ما أقنع الرئيس بالمضى قدماً. وكانت غرائزه تحثه منذ زمن طويل على الإقدام على السياسة الأيرلندية. وها هي الفرصة قد حانت، وأنهى الرئيس المكالمة التليفونية بعبارة بسيطة هي "وهو كذلك، لنفعل هذا الأمر".

الدبلوماسية والدولارات

فى نيويورك، ألقى أدامز خطاباً صريحاً فى مؤتمر السلام وشارك فى دوامة المؤتمرات الصحفية والبرامج التليفزيونية، بما فى ذلك برنامج Larry King Live. ورغم عدم حدوث شيء ضخم، فقد منحت الرحلة أدامز القوة السياسية التى كان يحتاجها للمشاركة فى السلام فى الوطن.

وكما هو متوقع، تسببت الزيارة فى غضب ١٠ داوننج ستريت. إذ رفض ميجور تلقى مكالمات كلينتون لعدة أيام وكانت الصحف الشعبية البريطانية زاخرة بالعناوين الناقمة من قبيل "الشعبان الحقيير أدامز يبيث سمومه على الأمريكان" و"لماذا لا يُبعد الأمريكان أنوفهم عن أليستر؟"^(٣٩) ومع ذلك ضغطت زيارة أدامز على الجيش الجمهورى الأيرلندى والمملكة المتحدة كي يحدثا تقدماً فى المفاوضات. وسرع رئيس الوزراء ميجور المحادثات السياسية بين الطرفين، وجاء أدامز تحت ضغط متزايد من أمريكا الأيرلندية والحكومة الأيرلندية كي يحقق وقف إطلاق النار الذى يسعى إليه.

بعد ثمانية أشهر، فى الحادى والثلاثين من أغسطس عام ١٩٩٤، أعلن الجيش الجمهورى الأيرلندى وقف إطلاق النار. وحذت القوات شبه العسكرية الموالية، المرتبطة بالوحدويين، حذوه فى أكتوبر. ومن خلال التفاهم مع أدامز المستمر حتى الآن، ضغطت الولايات المتحدة عليه لدخول العملية السياسية وإنهاء عنف الجيش الجمهورى الأيرلندى. واستغل كلينتون الوصول المتزايد إلى البيت الأبيض وكبار المسئولين

الحكوميين كخوافز، وفي النهاية كان لقاءه بآدامز نفسه في نوفمبر من عام ١٩٩٥ أثنا زيارته التاريخية لبلفاست.^(٤٠) وقد مد كلينتون يده بالقدر نفسه للسياسة الوندويين، حيث دعا زعيم حزب ألستر الوندوي ديفيد ترمبل إلى البيت الأبيض.^(٤١) وكما حدث مع ياسر عرفات، منح الوصول إلى البيت الأبيض الشرعية لآدامز وترمبل، مما زاد قوتهم السياسية داخل الوطن وساعدهما على التحرك قُدماً نحو السلام.

وعلى عكس صراع الشرق الأوسط، ثبت حسم القوة الاقتصادية الأمريكية في تعزيز عملية السلام في أيرلندا الشمالية. فقد ضمن الاستخدام الماهر للحوافز الاقتصادية عدم ضياع قوة الدفع. وكان الصراع في أيرلندا الشمالية قد تسبب في حرمان اقتصادي هائل؛ ففي عام ١٩٨٨ كان معدل البطالة في أيرلندا الشمالية ١٧,٩ بالمائة مقارنةً بـ ٩,٣ بالمائة في سائر أنحاء المملكة المتحدة.^(٤٢) وغذى الحرمان الصراع الطائفي، حيث كانت مستويات البطالة في الجماعة القومية أعلى بكثير مما في الجماعة الاتحادية. فعلى سبيل المثال بلغ معدل البطالة بين الكاثوليك ٣٤ بالمائة في عام ١٩٨٧، مقابل ١٧ بالمائة في عام ١٩٧١، وفي بعض الأحياء الكاثوليكية في غرب بلفاست، بلغت البطالة ٨٠ بالمائة.^(٤٣)

بذل كلينتون كذلك جهداً كبيراً في تشجيع التجارة والاستثمار في أيرلندا الشمالية. ذلك أنه إذا استطاعت الولايات المتحدة دفع النمو الاقتصادي، فمن الممكن أن يختار الجيل التالي من المجندين الإرهابيين المحتملين فرصة العمل بدلاً من ذلك. وأرسل كلينتون وزير التجارة رون براون في عدة رحلات إلى أيرلندا الشمالية لتعزيز النمو الاقتصادي. كما نظم البيت الأبيض مؤتمر التجار والاستثمار في مايو من عام ١٩٩٥، حيث دعا الأحزاب السياسية من أيرلندا الشمالية. ولأول مرة اجتمع أعضاء الأحزاب القومية والوندوية تحت سقف واحد في فندق شيراتون بواشنطن. وبينما كانوا يشربون في الساعات الأولى من الصباح، ها هم الرجال الذين أمضوا بالفعل سنوات في التخطيط لطرق قتل بعضهم بعضاً يجتمعون معاً لمناقشة كيف يخلقون

المزيد من فرص العمل فى الجماعتين. ومع أن هذا لا يمكن تصوره فى أيرلندا الشمالية، فقد كان بإمكان هؤلاء الأعداء الأداء أن يلتقوا تحت غطاء الولايات المتحدة - تلك المناسبات التى تحظى بالرعاية لخلق المزيد من فرص العمل فى الوطن.

أعطى تركيز كلينتون على مفهوم "الدبلوماسية التجارية" دفعة مهمة لعملية السلام، وفجأة شعر الناس بفوائد السلام. فكانت أيرلندا الشمالية الاقتصاد الإقليمى الأسرع نمواً فى المملكة المتحدة فى السنوات الأخيرة.^(٤٤) وفيما بين عامى ١٩٩٢ و٢٠٠٠، زاد إجمالى الناتج القومى بمقدار ٢٦ بالمائة فى أيرلندا الشمالية، وانخفض معدل البطالة بمقدار ٤٠ بالمائة فى الفترة نفسها.^(٤٥) ومن خلال التركيز على فرص العمل، أخذ كلينتون يبين لكل الأطراف أن عملية السلام ليس فيها غالب ومغلوب، بل إن الكل مستفيد. وأثبت هذا التحول فى العقلية أهميته للتقدم. فعلى العكس من عملية سلام الشرق الأوسط، دعمت الفوائد الاقتصادية فى أيرلندا الشمالية تأييد تلك العملية وواصلت الضغط على الزعماء السياسيين كي يحافظوا على السلام.

عُيِّن السناتور السابق جورج ميتشل فى عام ١٩٩٥ مستشاراً خاصاً للرئيس ووزير دولة للمبادرات الاقتصادية الخاصة بأيرلندا. وبينما كان عمل ميتشل فى البداية هو زيادة التجارة والاستثمارات الأمريكية فى المنطقة، فقد أصبح فى النهاية الوسيط الأساسى فى عملية السلام. وكانت السنوات التى أمضاها كزعيم للأغلبية فى مجلس الشيوخ قد غرست فيه الصبر والرؤية الضرورية لجعل المفاوضات تحقق أهدافها. وبعد جلسة صعبة على نحو غير عادى، نجح ميتشل فى ضمان اتفاق سلام تاريخى بين الأطراف يوم جمعة الآلام العاشر من أبريل عام ١٩٩٨، وباعتبار ميتشل رئيساً للمحادثات، فقد جعل الأطراف تواصل التفاوض باقتدار على الرغم من عدائهما وشكها المتبادلين. وعندما تلقى جون هيووم وديفيد تريمبل جائزة نوبل عام ١٩٩٨ عن هذا الاتفاق، شعر كثيرون أن جورج ميتشل كان ينبغى أن يشاركهما هذا الشرف.^(٤٦)

كان التزام الرئيس كلينتون الشخصى فى عملية سلام أيرلندا الشمالية، كما هو الحال فى عملية سلام الشرق الأوسط، مهماً فى مواصلة المفاوضات. فقد اتصل بالأطراف مراراً، وكان يسهر بالليل لمتابع المحادثات. وفى خطاب ألقاه فى عام ٢٠٠٠، أبلغ رئيس وزراء أيرلندا بيرتى أهرن الرئيس كلينتون أن "نجاح عملية السلام ... ما كان ليصبح ممكناً لولاك".^(٤٧) وأصبح دور الولايات المتحدة مهماً كذلك فى بناء الثقة بين الأطراف. وبينما لم يكن أى الجانبين فى أية تعهدات يقدمها أحدهما للآخر، كان أى تعهد تقدمه الولايات المتحدة، وبخاصة الرئيس، يمكن الوثوق به.

الآن مازالت عملية السلام صعبة، حيث مؤسسات الحكم الذاتى بأيرلندا الشمالية معلقة بسبب عدم الاتفاق بين الوندويين والقوميين بشأن قضايا من قبيل ما إذا كان الجيش الجمهورى الأيرلندى قد جرى نزع سلاحه بالقدر الكافى أم لا. ومع أن السلام كان هو السائد بصورة عامة، كان الإحباط بشأن عدم حدوث تقدم يتزايد. وفى انتخابات نوفمبر من عام ٢٠٠٢، اكتسب المتشددون أرضاً، حيث فاز الحزب الوندوى الديمقراطى المتشدد بقيادة القس إيان بيزلى وحزب الشين فين المرتبط بالجيش الجمهورى الأيرلندى ويتزعمه جيرى أدامز على الأحزاب الأكثر اعتدالاً. ومنها حزب ألستر الوندوى بزعامة ديفيد تريمبل والحزب الاجتماعى الديمقراطى والعمالى بزعامة جون هيوم وحزب ألستر الوندوى بزعامة ديفيد تريمبل. ومع ذلك فقد بدت العودة إلى العنف غير مرجحة. حيث مازالت فوائد السلام، وقف أعمال القتل وزيادة الرخاء الاقتصادى، تسبق التقدم السياسى البطيء على نحو محبط.

يبين الدور الأمريكى فى عمليتى سلام أيرلندا الشمالية والشرق الأوسط القوة السياسية والاقتصادية والأخلاقية للولايات المتحدة. فأمريكا، باعتبارها القوة العظمى المتبقية، لها وضع سياسى يمكنها من منح الثقة للأطراف فى بعضهم البعض من خلال التعهدات التى تقطعها على نفسها للولايات المتحدة، فهم قد يسيئون الظن ببعض وليس بالولايات المتحدة. فهذه ليست مجرد أعمال "إيثارية". فالسلام فى الشرق الأوسط وأيرلندا فيه مصلحة للولايات المتحدة. فقد تقطعت الصلات مع الجيش

الجمهورى الأيرلندى والإرهابيين فى ليبيا ونظام الباسك فى إسبانيا، وكولومبيا. ومع استئناف عملية السلام، سوف يحد ذلك الصراع العربى الإسرائيلى، الذى يزعم الاستقرار، من كراهية الولايات المتحدة فى الخارج ويقلل التجنيد الإرهابى.

لا يمكن للولايات المتحدة كقوة عظمى حل كل صراع أو المشاركة فيه. لكن المشاركة جيدة التوقيت وجيدة الاختيار يمكن أن تحفز على تحقيق السلام. وشارك كليتتون كذلك باعتباره رئيساً فى العديد من الصراعات الأخرى فى أنحاء العالم وعين خمسة وخمسين مبعوثاً خاصاً، وهو رقم قياسى^(٤٨) وقد استخدم الدبلوماسية الأمريكية على نحو جازم لحل الصراعات أو منعها، ليس فى الشرق الأوسط وأيرلندا الشمالية فحسب، بل كذلك لتهدئة التوترات بين اليونان وتركيا وتجنب الحرب النووية المحتملة بين الهند وباكستان. كما قام بدور مهم فى نزاعات أقل شهرة، مثل المساعدة فى التفاوض على إنهاء الصراعات بين بيرو والإكوادور وبين إريتريا وأثيوبيا.

فى البلدان التى للولايات المتحدة علاقات تاريخية بها ولها تأثير فريد على قادتها، يمكن لدبلوماسية القوة العظمى أن تحدث فرقاً بين الحرب والسلام. والدبلوماسية شرط ضرورى للسلام فى بعض الحالات لكنه ليس شرطاً كافياً. وفى بعض الأحيان لا بد أن تدعم الدبلوماسية التهديد باستخدام القوة. ولم تكن هذه الحقيقة أوضح فى أى مكان مما كانت عليه فى البوسنة وكوسوفو.

الهوامش

(1) RAND Terrorism Chronology Database, Oklahoma City National Memorial Institute for the Prevention of Terrorism, 2002, <http://db.mipt.org/index.cfm>. Irish figures are from 1969-2001 from http://www.parliament.the-stationery-office.co.uk/pa/ld199900/ldhansrd/pdvn/lds01/text/11116w01.htm#11116w01_sbhd5. Middle East figures are from <http://www.pbs.org/pov/pov2/001/promises/timeline3.html>. For American casualties, see U.S. State Department, <http://www.state.gov/r/pa/ho/pubs/fs/5902.htm>.

أشهر حوادث الإرهاب العالمى هي تفجير عام ١٩٨٥ لإحدى طائرات الخطوط الجوية الهندية بواسطة إرهابيين سيخ وأدى إلى مقتل ٣٢٩ شخصاً. وتشمل الحوادث المتصلة بالشرق الأوسط التفجير الانتحارى الذى قام بها الجهاد الإسلامى لقاعدة القوات البحرية الأمريكية فى بيروت بلبنان وأدى إلى مقتل ٢٤١ أمريكياً، وتفجير السفارة الأمريكية فى بيروت، كذلك فى عام ١٩٨٢، مما أدى إلى مقتل ٦٣ شخصاً، وتفجير عام ١٩٨٨ لرحلة بان أمريكان رقم ١٠٣ فوق لوكربي فى سكوتلندا فى عام ١٩٨٨ مما أدى إلى مقتل ٢٧٠ فرداً ونُسب فى النهاية لليبيين.

(٢) تم الحصول على المعلومات الإحصائية من :

Steven Erlanger, "Wrestling with Rubles," New York Times, July 28, 1993, A8.

(3) Bentsur, Eytan. "The Way to Peace Emerged at Madrid: A Decade Since the 1991 Peace Conference," Jerusalem Center for Public Affairs (February 15, 2002), <http://www.jcpa.org/jl/vp472.htm>.

(4) Fagforeningens Forskningsorganisationjon (FAFO).

(٥) للاطلاع على خلفية ممتازة، انظر.

the International Crisis Group Middle East Report No. 1, A Time to Lead: The International Community and the Israeli-Palestinian Conflict (April 10, 2002). See also: http://www.palestinefacts.org/pf_1991_to_now_oslo_background.php.

(٦) للاطلاع على ملخص ممتاز لعملية أوسلو، انظر

Uri Savir, The Process: 1.100 Days that Changed the Middle East (New York: Random House, 1998).

(7) Haberman, Clyde, New York Times, September 10, 1993, Al. سوف يحتاج عرفات إلى بعض الوقت لتأمين تغيير مواد الميثاق الفلسطيني الأصلي الداعية إلى تدمير إسرائيل. وبحلول عام ١٩٩٦، طالب بيرس بإجراء تصويت على إلغاء هذه المواد. وأكد عرفات في أبريل من عام ١٩٩٦ أن المجلس التشريعي الفلسطيني وافق على أن الميثاق سوف يعكس إلغاء كل مواده التي تتناقض مع الخطابات المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في التاسع والعاشر من سبتمبر من عام ١٩٩٣. وقد انتهت القضية إلى حد كبير في ديسمبر من عام ١٩٩٨ عندما حضر الرئيس كلينتون تصويت المجلس التشريعي الفلسطيني الذي ألغى المواد.

(٨) في المناطق "أ" كان السلطة الفلسطينية مسؤولة تامة عن الإدارة المدنية والنظام العام والأمن الداخلي. وأعطت المناطق "ب" السلطة الفلسطينية السيطرة المدنية لكن القوات الإسرائيلية تحتفظ بالسيطرة العسكرية العليا. وكانت المناطق "ج"، وهي قطع غير مأهولة من الأراضي ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل ومستوطناتها، تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية التامة.

(9) <http://info.jpost.com/1998/Supplements/Rabin/S.html>.

(10) "Arabs, Jews Join to Mourn; Killer: 'We Need to be Cold-Hearted.'" Houston Chronicle, November 7, 1995, 1a.

(11) Public Papers of the Presidents, William J. Clinton, vol. 2 (1995), 1720.

(12) <http://www.usaid.gov/wbg/faq.htm#rfaa2>.

(13) Agha, Hussein, and Robert Malley, "Camp David: The Tragedy of Errors," New York Review of Books, August 9, 2001.

(14) "A Time to Lead: The International Community and the Israeli-Palestinian Conflict," International Crisis Group, Middle East Report no. 1, April 10, 2002.

يورد نتائج تقرير تقصى الحقائق الذي أصدرته لجنة ميتشل الذي بات يُعرف بـ "تقرير ميتشل".

(١٥) في الوقت الحالي، هناك حوالي ٢.٨ مليون لاجئ مسجلون في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. ويعيش أكثر من ١.٧ مليون فلسطيني في الأردن، ويعيش حوالي أربع مائة ألف في كل من لبنان وسوريا

<http://www.cesr.org/PROGRAMS/palestine.ht>.

(16) Agha and Malley.

(١٧) لم تتحول مبادئ طابا بشكل رسمي إلى وثيقة قانونية. ويقوم هذا المسح على

ومضى ملخص وافق عليه الطرفان كوصف نزيه نسبياً لنتيجة المفاوضات بشأن قضايا Moratinos
الوضع الدائم في طابا (أعد في يناير من عام ٢٠٠١). ويقع المصدر في منظومة معلومات الأمم المتحدة
عن فلسطين (UNIS-PAL), <http://domino.un.org/UNISPAL.NSF/>,
9a798adb1f322aff38525617b006d88 d7/cea3cfd8c0ab482f85256e3700670af8!
OpenDocument&Highlight=2,non-paper.

(١٨) بحلول شهر مارس من عام ١٩٩٧، كان قد تم تخصيص ٢.٧١٤ مليار دولار لأشكال محددة من
الإفناق بواسطة البلدان المانحة وتم صرف ١,٥٢٧ مليار دولار.

"Development Under Adversity: The Palestinian Economy in Transition," March
1999, <http://lnweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf/Countries/West+Bank/4DDDOE8FA940D20485256B02003D548B?OpenDocument>.

(19) "UN Report Draws Rosy Picture of Palestinian Economy," January 18, 2000,
www.arabicnews.com.

(20) The Economist, January 20, 2000.

(21) Garber, Larry (Director of UNAID, Gaza), e-mail exchange, April 19, 2004. Garber left his post in June 2004.

(22) Palestine Red Crescent Society: <http://www.palestinercs.org/intifadasummary.htm>.

(23) "Islamic Social Welfare Activities in the Occupied Palestinian Territories," International Crisis Group, April 2, 2003.

(24) Morris, Benny, "Camp David and After," New York Review of Books, August 9, 2001.

(25) "A Time to Lead," International Crisis Group.

(26) Sontag, Deborah, New York Times, July 26, 2001, A1.

(27) "A Time to Lead" International Crisis Group.

(28) Ross, Dennis, The Missing Piece: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2004).

(٢٩) مقابلة مع المؤلفة فى التاسع من يوليو عام ٢٠٠٤ عمل ستاينبرج فى عهد كلينتون مديراً لتخطيط السياسات بوزارة الخارجية وناشطاً لمستشار الأمن القومى فى البيت الأبيض.

(30) Public Papers of the Presidents, William J. Clinton, vol. 1 (1993), 943-944.

(31) Reuters, June 21, 2002.

(32) "Sharon Declares 'Roadmap' Dead," Ramallah online. April 29, 2004, <http://ramallahonline.com/modules.php?name=News&file=articles&sid=1894>.

(33) Fandy, Mamoun, discussion on April 21, 2004. Fandy is a senior fellow at the Baker Institute for Public Policy, Rice University.

(34) See, for example: Christine Hauser, "Powell Meets With Framers of Symbolic Mideast Accord," New York Times, December 5, 2003, <http://www.nytimes.com/2003/12/05/international/middleeast/05CNDMIDE.html>; <http://www.crisisweb.org/home/index.cfm?l=1&id=2391>. See also: the International Crisis Group Web site www.crisisweb.org for background on the Geneva Accord.

(35) http://www.crisisweb.Org/library/documents/middle_east_north_africa/survey_resultsfinal.pdf.

(36) Thatcher's exact quote is that she would "never concede political status to the hunger strikers," http://irelandsown.net/armagh_women.html.

(37) <http://cain.ulst.ac.uk/events/peace/docs/dsdl51293.htm>.

(٣٨) تحتفظ وزارة الخارجية بقائمة تضم الأفراد الذين يُعتبر أنه ليس من حقهم الحصول على تأشيرة دخول الولايات المتحدة. وهناك مجموعة مختلفة من أسباب وجود الشخص على هذه القائمة، كأن يكون متهماً بالتجسس أو الإرهاب أو النشاط الإجرامي. ومع أن وزارة الخارجية تحتفظ بالقائمة، فإن من سلطة وزارة العدل التفاوض عن قيود التأشيرة.

Brodie, Ian, "Irish-American Lobby Angered by Visa Decision." Times (London), November 12, 1993.

(39 See: Daily Starznd The Sun, February 1995.

(٤٠) التقى كلينتون بأدامز لفترة قصيرة فى غداء عيد القديس باتريك الذى دعا إليه رئيس مجلس النواب نيوت جنجريتش فى عام ١٩٩٥.

(٤١) التقى كلينتون بتريمبل في كل من بوريه كزعيم حزب أليستر الاتحادي وكأول وزير لشئون أيرلندا، وهو المنصب الذي تولاه في يونيو من عام ١٩٩٨.

(42) <http://www.cec.org.uk/info/pubs/regional/ni/chap1p4.htm>.

(43) Gallagher, A. M., "Employment, Unemployment, and Religion in Northern Ireland," Majority Minority Review no. 2 (Ulster: University of Ulster, 1991).

(44) http://www.facilitycity.com/busfac/bf_02_05_intl.asp.

(45) <http://www.nio.gov.uk>.

(46) Making Peace by George Mitchell for his interesting personal account of the negotiations.

(47) <http://www.rte.ie/news/archive/clintonvisit/ahernspeech2.html>.

(48) Sipress, Alan, Washington Post, March 17, 2001, A24.

الفصل الرابع

القوة والدبلوماسية

نحن نخوض الحروب لعلنا نعيش فى سلام.

— أرسطو

فى حوالى السادسة والنصف مساء الرابع عشر من يوليو عام ١٩٩٥ تلقيت مكالمة غريبة من سكرتيرة الرئيس بيتى كارى. قالت: "الرئيس يطلب منك الانضمام إليه فى ملعب الجولف." صدرت التوجيهات كذلك إلى ساندى برجر وسكرتير البيت الأبيض الصحفى مايكل ماكارى بالانضمام إلى الرئيس كليتتون. وبينما لم أكن متأكدة على وجه التحديد أين يقع ملعب الجولف، فقد اتجهت إلى حديقة الورود وبالقرب منها رأيت الرئيس يقذف بكرات الجولف.

قال غاضباً: "لقد هُزمت فى البوسنة." كانت الحرب تستعر فى البلقان. فقبل ثلاثة أسابيع قُتل واحد وسبعون مدنياً عندما انفجرت قنبلة فى منطقة وسط البلد المزدحمة بتوزلا، وهى مدينة فى شمال شرق البوسنة. وردت الأمم المتحدة والناو بالسماح بتوجيه ضربات جوية ضد مخازن الذخيرة الصربية. وفى المقابل احتجز الصرب أربعمائة من أفراد الأمم المتحدة رهائن، حيث استغلوا عدداً منهم دروعاً بشرية لمنع المزيد من الضربات. وقد أهان الصرب أفراد الأمم المتحدة، وقيدهم فى الأهداف المحتملة وقطعوا التيار الكهربائى عن سراييفو.^(١)

واصل كلينتون كلامه قائلاً "لماذا لا تقدمون لى جميعاً خيارات أفضل؟ شيراك لديه بعض الأفكار الجديدة على الأقل"، مشيراً بذلك إلى اقتراح الرئيس الفرنسي المنتخب حديثاً جاك شيراك الخاص بوضع قوة انتشار سريع قوية قوامها عشرة آلاف فرد على الأرض لتوفير حماية أكبر لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وكان كلينتون يحض مستشاريه على أن يأتوا بخيارات سياسية جديدة بشأن البوسنة منذ شهور، وقد أزعجه أن شيراك أمسك بزمام المبادرة - واجتذب الأضواء - باقتراحه إرسال قوة أولية من جنود الانتشار السريع قوامها ألف فرد لحماية جورازده، وهى منطقة تحميها الأمم المتحدة تسمى "منطقة أمنة" شرق سراييفو. وكان شيراك الذى يدعو إلى "إجراء عسكري قوى لكنه محدود" يريد من الولايات المتحدة تقديم غطاء جوى للجنود.^(٢) وكان كلينتون يعتقد أن اقتراح قوات الانتشار السريع سيؤتى التخليط حيث اعتمد على قوانين الأمم المتحدة المعينة والضعيفة الخاصة بالمشاركة. وعندما استعرت الحرب، كانت جهود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة غير مجدية إلى حد كبير، حيث لم يكن هناك سلام لتحفظه. وكان أصحاب الخوذات الزرقاء يُعاملون على أنهم ببادق فى ميدان المعركة، وفى بعض الأحيان جعلهم وجودهم يتورطون فى التطهير العرقى. ولأن كلينتون كان يفتقر إلى خيار، فهو لم يكن يرغب فى تعطيل المسعى الأوروبى ووافق على تزويد قوات الانتشار السريع بالمساعدات المالية والنقل الجوى والمعدات العسكرية والمساعدات اللوجستية والدعم الاستخباراتى.^(٣) لكن كما هو متوقع، فشلت القوات فى إحداث فرق مهم فى وقف الهجمات الصربية.

بعد أن انتهى الرئيس من ضربيته، أوضحت أنا وساندى أن كل مستشاريه موافقون على الحاجة إلى تفكير جديد وأن تونى ليك يقدم بعض خيارات "غير معقولة"، وهو ما يعنى أن الافتراضات الحالية تخضع للمراجعة، بما فى ذلك استخدام القوات البرية. وكان كلينتون على علم بجهد ليك لكنه كان يريد حلاً فورياً. وبعد قضاء عامين ونصف فى الرئاسة كان لا يزال يكافح لإنهاء الحرب فى البوسنة - أو إيجاد طريقة يخرج بها بمهارة. وكان قد جرب الضربات الجوية العسكرية المحدودة والمفاوضات

رفيعة المستوى والعقوبات القاسية لإجبار الصرب على الامتثال، وقرارات الأمم المتحدة التي تدين عدم وفاء الأطراف باتفاقاتها دون تحقيق أى نجاح. بالإضافة إلى ذلك، كان الضغط السياسي يتصاعد، حيث كان الرجل سيتحداه في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٦، وهو السناتور روبرت دول، قد جمع دعماً لحل يرفع حظر استيراد السلاح عن البوسنيين.^(٤) ومع أن الرئيس كان متعاطفاً مع رفع الحظر، فقد كان يدرك أن القيام بذلك سوف يجعل قوات الأمم المتحدة في خطر، ومن المرجح أن يطلق مبادرة صربية لكسب أكبر قدر ممكن من الأرض قبل إعادة تسليح البوسنيين.

في حالة البوسنة، شأنها شأن أزمات كثيرة، تشبث المسؤولون بأمل العثور على حل من خلال السبل الدبلوماسية. وخلال الحرب البوسنية، قام العديد من مبعوثي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة برحلات مكوكية خلال المنطقة لرعاية السلام، مع تحقيق نجاح تكتيكي من حين لآخر، مما خلق أملاً في إنهاء الحرب.^(٥) ومع ذلك لم تحقق الفترات التي اتسمت بالأمل في المفاوضات للصرب في نهاية الأمر سوى المزيد من الوقت للقيام باعتداءاتهم وأخرت قرار كلينتون الخاص باستخدام القوة. وبحلول عام ١٩٩٥ كان واضحاً أن المفاوضات بشأن القضايا المرحلية تفشل. فالتفاوض الشامل وحده - والدبلوماسية التي تدعمها القوة وحدها - سوف ينهي الحرب. والولايات المتحدة وحدها هي التي يمكنها ضمان ذلك السلام.

على الرغم من انتقاد البعض استعمال كلينتون للقوة في البوسنة وفي كوسوفو بعد بضع سنوات، باعتباره تدخلاً إنسانياً غير ضروري. فقد كان العاملان في واقع الأمر مهمين لمصالح الأمن القومي الأمريكي، ويشكل خاص لضمان الاستقرار الإقليمي في أوروبا. وإدراك كلينتون لحقيقة أنه منذ سبعة عقود أدى العنف في المنطقة إلى نشوب حرب عالمية، فقد اعترف بأن حلم ميلوشيفيتش بصربيا الكبرى، وحملة التطهير العرقي التي شنها، يمكن أن تكون لهما عواقب خطيرة على سائر أوروبا إذا

تركزت بلا قيد. وكان لدى واضعى السياسات مخاوف حقيقة جداً وهى احتمال انقسام أوروبا على الخطوط المسيحية المسلمة. وتدفق المخدرات والأسلحة والأشخاص غير المقيد عبر الأراضي التى لا تخضع لسيطرة أحد فى جنوب شرق أوروبا، والنتائج الاقتصادية غير المرغوبة للحرب وعدم الاستقرار فى قلب أوروبا. وكان البقاء خارج الساحة قد أدى بحلول عام ١٩٩٥ إلى إلحاق الضرر بمكانة الولايات المتحدة وسلطتها الأخلاقية. وبشكل خاص فى العصر المعولم الجديد، كان متوقعاً من القوة العظمى أن تتصرف فى مواجهة عجز أوروبا الواضح عن وقف قتل المدنيين الأبرياء فى القارة الذى كانت قد تعهدت قبل خمسين عاماً بـ"ألا يحدث مرة أخرى".

ثبتت الصعوبة الشديدة للانتقال من المصالح القومية المشوشة ولكنها حقيقية إلى ذلك المزيج الصحيح من القوة والدبلوماسية، بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائنا الأوروبيين الذين كانت لهم مصالح أكثر مباشرة معرضة للخطر. وعاش كل من الأحزاب السياسية والجمهور الأمريكى صراعاً بين اشمئزازهم الشديد لما رأوه على شاشات التلفزيون والتردد الذى على ذلك القدر نفسه من الشدة فى التعهد بإرسال قوات برية. وإن لم يكن ذلك على نحو عقلانى باستمرار. وفى عام ١٩٩٥ كانت الولايات المتحدة مستعدة لمقاتلة الاتحاد السوفيتى، وليس لاستخدام القوة الذى يتماشى مع المصالح الأكثر تشويشاً فى البلقان. وكان ذلك يعنى تردداً شديداً فى وضع قوات برية أمريكية فى الصراع وإفراطاً فى الاعتماد على عملية السلام الفاشلة.

ومع ذلك فقد واجهت الولايات المتحدة فى البوسنة، مثلما حدث فى الصومال وهائيتى، خصماً لن يمكن إثنائه دون استخدام القوة. وفى النهاية أدى الاستخدام الناجح للقوة - والولايات المتحدة - إلى المفاوضات التى أنهت الحروب البوسنية بعد أربع سنوات طوال - مما أعد المسرح لظهور فهم جديد لمكانة أمريكا فى العالم.

قوات حفظ سلام بلا سلام تحفظه

خلال الشهور الأولى من عام ١٩٩٥ كشف الصرب باستمرار عن عدم فاعلية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وعجز المفاوضات الدولية عن وقف الحرب. وكانت الأمم المتحدة قد مُنحت تفويضاً لردع الهجمات في ستة مناطق أمانة أقيمت في مايو من عام ١٩٩٣ في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من أنه لا شك في أن وجود الأمم المتحدة أنقذ بعض الأرواح خلال تقديمها للمساعدات الإنسانية وردع بعض الهجمات الصربية، فقد كانت المحصلة النهائية هي مقتل حوالي عشرين ألف شخص أغلبهم من المسلمين في المناطق الآمنة وحولها. وأثناء الوجود الذي دام ثلاث سنوات من فبراير ١٩٩٢ إلى مارس ١٩٩٥، عانت عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام من خسائر في الأرواح بلغ عددها ١٦٧

وقعت أسوأ الفظائع في سربرينيتسا في يوليو من عام ١٩٩٥، بعد عامين من تسميتها. على نحو يقوم على المفارقة، أول منطقة أمانة تابعة للأمم المتحدة في العالم. ففي وقت مبكر من صباح السادس من يوليو، شن الجيش الصربي البوسني هجومه على البلدة التي تسكنها أغلبية مسلمة. ولإدراكها لعدم تكافئهم مع القوات الصربية المتقدمة البالغ عددها ألفا جندي، طالبت قوة حفظ السلام الهولندية المسلحة تسليحاً خفيفاً بقيادة الكولونيل تون كاريمانز مراراً بتوجيه ضربات جوية للقوات الصربية.^(٦) وفي البداية صدرت الأوامر لقوات الأمم المتحدة بعدم الرد على إطلاق النار والانسحاب. وسرعان ما بات واضحاً أن هجوماً ضخماً على سربرينيتسا في سبيله للوقوع، حيث قصف الصرب البلدة بشدة. وأدى التشويش في مقر الأمم المتحدة والناثو فيما يتعلق بالوضع على الأرض، والخوف من أن يعرض العمل العسكري قوات الأمم المتحدة للخطر، والرغبة في الحفاظ على "حياد" الأمم المتحدة في الحرب، إلى تأخير أي قرار بشأن الضربات الجوية إلى ما بعد دخول الصرب سربرينيتسا في منتصف يوليو. وحينذاك فحسب، اتخذ الناثو إجراء، حيث استهدف مركبتين صربيتين

وألقي قنبلتين. وعلى الفور هدد الصرب بقتل قوات حفظ السّلام الهولندية إذا كان هناك المزيد من الضربات الجوية. ولم تكن هناك ضربات.

أصبح الهجوم الصربي على سربرينيتسا المذبحة الأكثر وحشية الوحيدة في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. فقد جرى تجميع ثلاثة وعشرين ألفاً من النساء والأطفال وطُردوا من البلدة إلى مناطق غير صربية من البوسنة. واعتقل الصرب ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف رجل، وفي وقت مبكر من صباح يوم الرابع عشر من يوليو حملوهم في مركبات ونقلوهم إلى ما سوف تصبح مواقع اعتقال. وخلال اليومين أو الثلاثة أيام التالية كان الصرب يطلقون النار عليهم بشكل منظم. ومازال حوالى ثمانية آلاف شخص مفقودين ويُفترض أنهم قُتلوا. (٧)

تسربت أخبار ذلك العمل الفظيع بسرعة؛ فى البداية بواسطة روايات الشهود من اللاجئين الذين رأوا أعمال الترحيل ويشكون فيما هو أسوأ ما يكون. ثم بواسطة من نجوا من الإعدام ممن تمكنوا من الهرب. وسجلت منظمة هيومان رايتس ووتش شهادة أحد الشهود على المذابح. وقد قال إن الصرب كانوا ينتقون المسلمين ويحققون معهم ويجعلونهم يحفرون حفراً فى الأرض. "فى يومنا الأول قتل التشتتك [الصرب] حوالى خمسمائة شخص. وكانوا يرصونهم ويطلقون عليهم النار فيسقطون فى الحفر. المائة شخص تقريباً الذين حققوا معهم وحفروا المقابر الجماعية كان عليهم أن يردموها. وفى نهاية اليوم أمروا بحفر حفرة لأنفسهم واصطفوا أمامها. ... وقد أردوهم قتلى فى المقبرة الجماعية. ... وفى الفجر ... وصل بولدوزر وحفر حفرة ... ودفن حوالى أربعمائة رجل أحياء. فقد حاصر التشتتك الرجال. ومن حاول الهرب أطلقت عليه النار." (٨)

بحلول بداية أغسطس عُرضت على كليبتون ومستشاريه صور المطاردة التى التقطتها قمر تجسس أمريكى. وأظهرت الصور التى نشرتها الإدارة بعد قليل (٩) بقعاً كبيرة من التراب الذى تم استخراجة حديثاً حول سربرينيتسا. وعندما نظرت إلى الصور فى غرفة مناقشة الأزمات بالبيت الأبيض، كان هناك بعض الشك فى أن تلك

الأكوام من التراب تحتوى على جثث آلاف الذكور المفقودين من سربرينتسا. واستخدمت أولبرايت الصور فى مجلس الأمن ضمن جهودها للحض على اتخاذ رد فعل أقوى. وقد قُلت بعد الاجتماع: "من الواضح أن هذه حالة لا بد لمحكمة جرائم الحرب من التحقيق فيها." (١٠)

بعد سقوط سربرينتسا، كشف القادة العسكريون الصرب عن عزمهم القضاء على مناطق الامم المتحدة الآمنة الأخرى. وبسرعة حاصروا بلدة زيبا، وقال مهندس المذبحة، مجرم الحرب الجنرال راتكو ملاديتش: "بحلول الخريف، سوف نستولى على جورازده وبيهاتش وفى النهاية سراييفو وسوف ننهى الحرب." (١١) كان لا بد لكلينتون من اتخاذ قرار؛ فإما أن يشرك الولايات المتحدة بشكل مباشر فى السعى لإنهاء الحرب. وإما أن يستسلم ويترك البوسنيين يدافعون عن أنفسهم. وكانت القوات الصربية بقيادة سلوبودان ميلوشيفتش رئيس جمهورية يوغوسلافيا السابقة تحقق نجاحاً فى اقتطاع أجزاء من البوسنة من أجل خططهم التوسعية. وكانت دولة البوسنة متعددة الأعراق فى خطر.

تغييرات ميدان المعركة

فى النهاية تغيرت الأحداث فى ميدان المعركة لمصلحة البوسنيين ومهدت الطريق للمشاركة الأمريكية المباشرة فى الحرب. وفى أوائل أغسطس عانى الصرب من خسارة عسكرية تسببت فى استعدادهم للتفاوض لإنهاء الحرب. وفى كرواتيا المجاورة، كان الزعيم القومى الرئيس فرانيو تودجمان قد سعى لاستعادة المنطقة التى تخضع لسيطرة الصرب التى سُميت كرايينا بعد أن استولت عليها قوات ميلوشيفتش فى أعقاب إعلان كرواتيا استقلالها فى عام ١٩٩١. وغضت الولايات المتحدة الطرف عن ذلك الإجراء، حيث أدركت أنه سوف يساعد فى الضغط على الصرب كى يتفاوضوا. وبعد أن أضعفته حملة قصف الناتو وركز على المطالبة برفع العقوبات، كان

ميلوشيفتش مستعداً للتضحية بكرايينا. وفُرت القوات الصربية من المنطقة، وطُرد مائة وخمسون مدنياً صربياً من بيوتهم، التي عاش كثيرون منهم فيها لقرون. ومارست القوات الكرواتية عملية التطهير العرقي الخاصة بها بالوحشية نفسها التي مارستها بها القوات الصربية ضد الكروات والمسلمين، بما في ذلك حالات الإعدام بلا محاكمة.^(١٢)

بعد ثلاثة أيام، كانت كرايينا تحت السيطرة الكرواتية وتغير اتجاه الحرب. فقبل العدوان، كان صرب البوسنة يسيطرون على حوالي ٧٠ بالمائة من البوسنة. وبحلول سبتمبر كانوا يسيطرون على حوالي ٤٩ بالمائة، بينما يسيطر الكروات والبوسنيون على ١٥ بالمائة.^(١٣) وجعل التحول الذي حدث في ميدان المعركة بإمكان الولايات المتحدة استخدام تلك النسب المثوية أساساً للمفاوضات في استراتيجية المرحلة الأخيرة.

بحلول سبتمبر من عام ١٩٩٥، كان كلينتون قد أدرك أن أكثر من نصف الإجراءات لن ينهي الحرب. وكان قد جرب بالفعل التهديد واستخدام الضربات الجوية المحدودة ضد الصرب: في عام ١٩٩٢ لمنع "خنق" الصرب لسراييفو، وفي فبراير من عام ١٩٩٤ للإصرار على سحب الصرب لأسلحتهم الثقيلة في أعقاب قصف سوق ماركالا في سراييفو، وفي أبريل من عام ١٩٩٤ ضد القوات المهاجمة لملاذ المسلمين الأمن في جورازده، وفي نوفمبر من عام ١٩٩٤ رداً على هجمات الصرب ضد بيهاتش ملاذ المسلمين في الغرب، وفي مايو من عام ١٩٩٥ للضغط على الصرب ليسحبوا أسلحتهم الثقيلة من حول سراييفو، وفي أعقاب الهجوم الصربي على توزلا.^(١٤) وكانت ضربات "شبكة الدبوس" هذه غير فعالة في النهاية حيث فشلت في تغيير ميدان المعركة بشكل كبير ولم ترتبط بأي جهد شامل في الدبلوماسية. ومنحت كرايينا كلينتون الفرصة لتغيير تلك المعادلة.

لكي يُحدَّث كلينتون فرقاً، كان يعلم أنه سيتعين عليه أن لا يتخذ الخطوة التي لا تحظى بشعبية والخاصة باستخدام القوات البرية الأمريكية في البوسنة فحسب، بل

كذلك استخدام القوة لدعم الدبلوماسية الأمريكية. فقد اعتبر ٢ بالمائة فقط من الأمريكيين أن البوسنة قضية سياسية خارجية مهمة، بينما دعا ١٩ بالمائة إلى 'بقاء' الولايات المتحدة 'بعيداً عن شئون البلدان الأخرى'. ورأى ٦ بالمائة فقط أن السياسة الخارجية الأمريكية مسألة مهمة على أية حال.^(١٥) وكانت الأزمة تؤثر كذلك على الموقف السياسى للرئيس، حيث بدأ يعد لحملة إعادة انتخابه. وكانت نسبة تأييد سياسة كلينتون الخارجية قد هبطت إلى ٣٩ بالمائة بحلول يونيو من عام ١٩٩٥ مقابل ٥٣ بالمائة غير مؤيدين.^(١٦)

على الرغم من معارضة الأمريكيين للمشاركة فى البلقان، فقد قرر كلينتون فى ديسمبر من عام ١٩٩٤ التعهد بإرسال ما بين عشرين ألفاً وخمسة وعشرين ألفاً من الجنود الأمريكيين للمساعدة فى انسحاب قوات الأمم المتحدة، إذا لزم الأمر. وظل وضع القوات بشكل مباشر فى الصراع أمراً محظوراً، لكن الحاجة إلى قوات برية أمريكية لتنفيذ السياسة الجديدة كانت واضحة بشدة. ومع استمرار الوضع فى التدهور فى منتصف عام ١٩٩٥، بدأ كلينتون إعداد الجمهور لنشر القوات البرية المحتمل فى البوسنة. وأكد تعهده بمساعدة الناتو فى أكاديمية القوات الجوية الأمريكية فى الحادى والثلاثين من مايو ومرة أخرى فى كلمة ألقاها من خلال الإذاعة فى الثالث من يونيو.^(١٧) ووضعت سياسة المساعدة فى انسحاب الأمم المتحدة الولايات المتحدة فى وضع صعب خاص بالاستعداد لاستخدام القوات فى حالة الفشل، لكن ليس عند نجاح السلام. وسوف تقرر أمريكا عما قريب كذلك وضع ثقلها بالكامل، بما فى ذلك الجنود الأمريكيين، وراء البحث عن السلام. وأعد كلينتون وفريقه استراتيجية دبلوماسية جديدة - مفاوضات شاملة لإنهاء الحرب. وهذه المرة، سوف تساعد القوة الجوية الدبلوماسية.

المرحلة الأخيرة

فى أواخر يونيو من عام ١٩٩٥، بدأ لك صياغة المرحلة الأخيرة من الحرب فى البوسنة.^(١٨) وبقيامه بذلك قلب العملية التى تشارك فيها وكالات مختلفة الخاصة بمدراته رأساً على عقب؛ فبدلاً من وضع خيارات وتوصيات فيما بين زملائه، وهو ما سوف يناقش مع الرئيس، وضع لك استراتيجية مع فريق صغير من مجلس الأمن القومى. وتأكد من أن الرئيس موافق على المقاربة العامة، وساعتها فقط توجه إلى زملائه. وكما وصف لك السياسة الجديدة، القائمة على المقاربة القديمة الخاصة "قل ولا تسأل"، فقد جعل الأمر "واضحاً للحلفاء أنه ليس لهم حق نقض مقاربتنا؛ فنحن سوف نعمل بدونهم". واستخدم لك كذلك أسلوب الجزرة والعصا مع كل المتقاتلين، موضحاً أن المسلمين سوف يُضغَط عليهم كذلك لإقناع الأطراف بأنه "من مصلحتهم جميعاً تسوية الأمر".^(١٩)

كان وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قد أصبح عائقاً أمام الإجراءات الدولية الأشد قسوة، حيث كانت بمثابة رهائن سهلة للصرب. وهكذا ضغط لك من أجل التوصل لاتفاق. ذلك أنه إذا فشل المسعى الأمريكى النهائى رفيع المستوى للوصول إلى نهاية يتم التفاوض عليها، فسوف تضغط الولايات المتحدة لإخراج الأمم المتحدة ورفع حظر الأسلحة ومساعدة البوسنيين على القتال بأنفسهم. وسوف توفر القوة العظمى، كجزء من استراتيجية "أرفع وسلِّح ودرب واضرب"، ذلك وغيره من الدعم للبوسنيين، بما فى ذلك فرض منطقة حظر الطيران والضربات الجوية، لمدة تسعة أشهر بينما يستعيد البوسنيون قوتهم للدفاع عن أرضهم. وإذا استغل البوسنيون الغطاء الجوى الأمريكى لبدء اعتداء جديد، فسوف ترفع الولايات المتحدة الحظر فحسب وتتركهم لمصيرهم. وسوف يُستخدم خمسة وعشرون ألفاً من القوات البرية، إما لمساعدة انسحاب الأمم المتحدة أو دعم التسوية السلمية. وقد كان ذلك مسعى على المخاطر، لكنه المسعى الذى كان كليتون مستعداً لتبنيه. إذ قال كليتون لمستشاريه فى

الثامن عشر من يوليو: "يبرز الوضع الحاجة إلى القوة الجوية الشديدة. فلا يمكن أن تكون الولايات المتحدة ملطشة في العالم بعد الآن." (٢٠)

تلقى ليك دعماً مهماً من البنتاجون في يوليو. ورداً على مقترح شيراك الخاص بإرسال قوات الانتشار السريع إلى جورازده، سافر رئيس هيئة الأركان شاليكاشفيلي إلى باريس لمنع المقترح سيئ التخطيط. وكان جهده مهماً في تحقيق استخدام القوة الجوية لإنجاز أهداف سياسية لأول مرة منذ فيتنام. وقال شالي إن الألف فرد من قوات الانتشار السريع الذين اقترح شيراك إرسالهم إلى جورازده سيكونون معرضين للخطر بشكل كبير ما لم يدمر الناتو أنظمة الدفاع الجوي الصربية التي يمكنها مهاجمة القوات. وهكذا حض شالي على شن هجوم جوي "مدمر" ضد الصرب وليس إرسال قوات. كما قال إنه لا بد من سحب قوات الأمم المتحدة لتحاشى المزيد من أسر الرهائن.

جرى تبني مقترحات شالي الخاصة بالضربات الجوية في "اجتماع الأزمات الدولية" لوزراء خارجية ودفاع الناتو وروسيا الذي دعا إليه رئيس وزراء بريطانيا جون ميچور في لندن في الحادي والعشرين من يوليو. (٢١) وفي مؤتمر لندن اتفقت الولايات المتحدة مع حلفائها على أن يرد الناتو على أى هجوم على المناطق الآمنة - أو الإعداد الواضح للقيام بذلك الهجوم - مع حملة جوية كبيرة في أنحاء البوسنة. كما حدث الحلفاء العملية المزعجة التي أعاققت قرار استخدام القوة. إذ وُضعت "المفاتيح المزدوجة" للتصريح بالدعم الجوي الوثيق في أيدي العسكريين المحليين - فكان قائد الأمم المتحدة على الأرض وقائد الناتو الإقليمي، وليس القادة السياسيين في نيويورك وبروكسل. وفي الأول من أغسطس حسّن الناتو المقترحات بشكل أكبر، حيث أعلن أن أى هجوم أو تهديد بشن هجوم على المناطق الآمنة سوف يُقابل برد قوى وسريع من قوة الناتو الجوية. (٢٢) وكان هناك اتفاق على استخدام القوة فقط لحماية المناطق الآمنة. ولم تكن واشنطن أو أوروبا قد قررت بعد إنهاء الحرب الأكثر اتساعاً.

وفى سلسلة من الاجتماعات فيما بين السابع والتاسع من أغسطس، عمل ليك مع زملائه لحشد الدعم للاستراتيجية الدبلوماسية لاستكمال استراتيجية شالى التى هى الآن استراتيجية الناتو. وكان ليك يريد استراتيجية تحض على إنهاء الحرب الذى يتم التفاوض عليه مع الحفاظ على جوهر الدولة البوسنية متعددة الأعراق، ولأن ليك كان يعلم أنه يحظى بمباركة كلينتون لجهد التفاوض على المرحلة النهائية الذى تقوده الولايات المتحدة، فقد دفع بالاستراتيجية من خلال العملية السياسية فى واشنطن. وفى النهاية وافق عليها الرئيس رسمياً، على الرغم من تحفظات البنتاجون الشديدة. وكان وزير الخارجية كريستوف قد اتصل بكلينتون من الخارج ليقول إن الخطة طموحة أكثر من اللازم ومن غير المرجح أن تحظى بدعم الحلفاء. وحذر وزير الدفاع من مستتقع أشبه بقيتنام. وكانت مندوبة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة مادلين أولبرايت هى الوحيدة الموافقة بالكامل على مقاربة ليك.^(٢٣) وبمباركة من كلينتون للخطة، غادر ليك ليلة التاسع من أغسطس لتأمين دعم أوروبا وتركيا وروسيا.

بعد أن اتبع الأوروبيون استراتيجية "التخبط فى" المستتقع البوسنى منذ عام ١٩٩٢، بدأوا يقبلون أن استخدام القوة وحده يمكنه القضاء على الكابوس. وكانت هزيمة الصرب الأخيرة فى كرايينا وفشل الضربات الجوية ضعيفة الأثر لإحداث امتثال صربى دائم ومذبحة سربرينيتسا وإهانة قوات الأمم المتحدة والإصرار من جانب واشنطن قد اجتمعت كلها لإحداث دعم للسياسة الجديدة. وكما أبلغ ليك زملاءه فى رحلته إلى أوروبا، فإن "الكلب الكبير" نبج؛ وما إن أوضحت الولايات المتحدة موقفها حتى تبعها الأوروبيون. لقد تمت استعدادات المرحلة الأخيرة.

فى الرابع عشر من أغسطس عام ١٩٩٥، التقى ليك فى لندن مع ريتشارد هولبروك الذى كان وقتها مساعد وزير الخارجية للشئون الأوروبية، ليسلمه المهمة. وبينما كان هناك ما يغرى ليك على المفاوضة على المرحلة الأخيرة بنفسه، فقد أدرك أن دور مستشار الأمن القومى أوسع مما يتطلبه هذا العمل المكثف والمحدد. وهكذا تولى هولبروك الأمر من ليك وبدأ واحدة من أكثر مفاوضات التاريخ كثافة وإثارة

للإعجاب. وكانت أمريكا حينذاك مستعدة لاستخدام الضربات الجوية القوية ضد القوات والأسلحة الصربية لإجبار ميلوشيفتش على الموافقة على التسوية التي يتم التفاوض عليها.

كان الاختبار في الثامن والعشرين من أغسطس عندما ضربت قذيفة مدفعية صربية سوقاً مزدحمة في سراييفو وقتلت ثمانية وثلاثين مدنياً وجرحت خمسة وثمانين. وحرك ذلك العمل الفظيع سياسة شالي التي جرى إقرارها في لندن. ففي تلك الليلة أدار كل من الأمم المتحدة والناٲو "المفتاحين" الخاصين بهما ليبدأ أكبر عمل عسكري للناٲو خلال تاريخه البالغ خمسين عاماً تقريباً. وبدأت "عملية القوة المتعمدة" في الثلاثين من أغسطس ولم تنته إلا في الرابع عشر من سبٲمبر. وقد شملت ٣٥٠٠ طلعة جوية وألقت ١٠٢٦ قنبلة على ٤٨ هدفاً صربياً. (٢٤)

وبينما كانت الأمم المتحدة تبحث عن تسوية يتم التفاوض عليها، فقد طلبت وقف الحملة واستُجيب لطلبها. وطالبت الأمم المتحدة بسحب يتم التفاوض عليه لأسلحة الصرب الثقيلة المستخدمة في قصف المدن المسلمة ووقف الهجمات على المناطق الآمنة ووقف الهجمات على حرية حركة الأفراد الدوليين. وعرض قائد قوات الأمم المتحدة الجنرال برنار چانقفيه المطالب كتابةً إلى القائد الصربي المتهم راتكو ملاديتش، وتشمل موعداً نهائياً لسحب الأسلحة الثقيلة، هو الحادية عشرة صباح يوم الاثنين الرابع من سبٲمبر. وأصر چانقفيه على ضرورة إنهاء العملية بسرعة وإلا "فسوف تُستأنف الهجمات الجوية والبرية". وأرسلت الأمم المتحدة الطلب كذلك إلى ميلوشيفتش في بلجراڊ. (٢٥)

فشلت المفاوضات بعد رفض ملاديتش، الذي وصف الناٲو بأنه أسوأ من هتلر، طلبات الأمم المتحدة. ومع الحث القوي للمفاوض الجديد، ريتشارڊ هولبروك، الذي قال لزملائه في واشنطن: "أعطونا قنابل من أجل السلام"، استؤنفت حملة الناٲو في الخامس من سبٲمبر بتسعين طائرة هاجمت أهدافاً صربية في البوسنة. وشملت الهجمات على مدى الأيام العديدة التالية صواريخ توماهوك والصواريخ الموجهة

بالرادار التى اشتهرت فى حرب الخليج وكان لها اثر نفسى مهم على الصرب. وبصورة عامة أدار الناتو أحد عشر يوماً من القصف قطعها توقف لثلاثة أيام من أجل مفاوضات الأمم المتحدة. وأحدثت الحملة الجوية التوازن اللازم لهولبروك.

خلال قصف الناتو، كان هولبروك وفريقه يمارسون الدبلوماسية المكوكية المكثفة فى أنحاء أوروبا، حيث التقوا بقيادة الناتو والقادة الأوروبيين وكذلك بميلوشيفتش. وفقد هولبروك ثلاثة من فريقه التفاوضى فى حادث على طريق خطير إلى سراييفو. من بينهم زميل فى مجلس الأمن القومى نيلسون درو.^(٢٧) وقد دفعت المسألة هولبروك على نحو أشد لتأمين اتفاق تكريماً لميراثهم. وفى جنيف، فى الثامن من سبتمبر ضمن اتفاق المبادئ المشتركة المتفق عليها من وزراء الخارجية للأطراف الثلاثة المتحاربة، كرواتيا والبوسنة وصربيا، فى أول اجتماع رفيع المستوى بين الثلاثة منذ عامين.^(٢٨)

فى الثالث عشر من سبتمبر، وبينما كانت طائرات الناتو تقصف المناطق الصربية البوسنية، التقى هولبروك وفريقه بميلوشيفتش وملاديتش وكاراجيتش ومجموعة من صرب البوسنة فى ثيلا ميلوشيفتش ببلجراد. واعترافاً بأن الاجتماع هو "لحظة الحد الأقصى من النفوذ" لديهم، فقد ضغط هولبروك وفريقه على الصرب كى يوافقوا على وقف إطلاق النار، حيث هدد مراراً بالخروج عندما كان الصرب يعطلون التفاوض باستنكار إجرات الناتو. وبعد عشر ساعات من المفاوضات. وفى الساعة ٢٠.١٥ من يوم ١٤ سبتمبر، وقع الصرب على الاتفاق الذى صاغته الولايات المتحدة الذى ينص على وقفهم كل العمليات العدائية وإزالة كل الأسلحة الثقيلة من المناطق الآمنة وفتح الطرق البرية التى تخرج من سراييفو وفتح مطار سراييفو. وكما لخص هولبروك ذلك فيما بعد، فقد كانت غلطة الغرب على مدى السنوات الأربع السابقة هى معاملة الصرب على أنهم "أناس عقلانيون يمكن أن يتجادل معهم المرء ويفاوضهم ويتفق معهم على حل وسط. فالواقع أنهم كانوا يحترمون القوة فحسب أو التهديد الصريح والرداع باستخدامها".^(٢٩)

تم كذلك تعليق القصف فى الرابع عشر من سبتمبر، إلا أن هولبروك ظل يعلن التهديد باستئنافه إلى أن ضمن اتفاقاً رسمياً لوقف إطلاق النار. وفى العشرين من سبتمبر أعلن مسئولو الأمم المتحدة والناتو أن صرب البوسنة لبوا مطالبهم، ومنها سحب الأسلحة الثقيلة من حول سراييفو. وهكذا، ليس استئناف الضربات ضرورياً فى الوقت الراهن^(٢٠) وانتهت عملية القوة المتعمدة رسمياً فى اليوم التالى. وكان أكثر من ثلاثة آلاف "طلعة جوية" قد هاجمت ما يزيد على ستين هدفاً. وانتهى حصار سراييفو الذى دام ثلاث سنوات^(٢١) وأخيراً أتى استعمال القوة بميلوشيفتش إلى طاولة التفاوض

مفاوضات دايتون

فى مذكراته بعنوان To End a War. يقدم هولبروك تاريخاً مفصلاً للمفاوضات فى قاعدة رايت باترسون الجوية فى دايتون بولاية أوهايو. وشملت المحادثات التى جرت فى الفترة من الأول إلى الحادى والعشرين من نوفمبر مجموعة معقدة من المفاوضات بين زعماء من الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة (جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الفدرالية). وشملت المحادثات كذلك مفاوضات زعماء الكيانين الجديدين داخل البوسنة (جمهورية البوسنة والهرسك والجمهورية الصربية).

فى النهاية اختارت الأطراف السلام واتفقت على الحفاظ على الدولة البوسنية متعددة الأعراق. حيث تضم جمهورية البوسنة والهرسك (التي تتكون من الكروات والمسلمين) ٥١ بالمائة من الأراضى مقابل ٤٩ بالمائة للصرب، وتكون الرئاسة بالتناوب بين الجماعات العرقية الثلاث حيث تتنازل عن السلطة القوية للكيانين الفدرالين، جمهورية البوسنة والهرسك والجمهورية الصربية. وكان توازن القوة الدقيق فى الحكومة الفدرالية يواجه تحدياً شديداً من الزعيمين القوميين، فرانيو تودجمان فى كرواتيا وسلوبودان ميلوشيفتش من جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية.

تركت المفاوضات أسئلة صعبة بلا حل وخلقت مشكلات جديدة. ومن وجهة نظر هولبروك، كان العيب الخطير فى دايتون هو أنها تركت جيشين متعارضين منفصلين فى بلد واحد، أحدهما للصرب والآخر للاتحاد الكرواتى المسلم، على الرغم من أن نزاع سلاح الأطراف فى وقت دايتون لم يكن ممكناً.^(٢٢) ونص دستور دايتون على "درجة قصوى من اللامركزية"، حيث لم يحل ما إذا كانت مستقبل البوسنة يكمن فى إعادة الاندماج أو مزيد من الفصل فى المستقبل، كما يقول أحد المحللين.^(٢٣) وبحلول خريف عام ٢٠٠٤، أى بعد تسع سنوات من دايتون، لم يبد القوميون فى كل من البوسنة وكرواتيا سوى إذعان بطيء للإصلاحات السياسية التى حث عليها المجتمع الدولى. فحتى يومنا هذا مازال الساسة فى بلجراد يقوضون الاتفاق، حيث يحركون أجندة انفصالية فى جمهورية الصرب وفى كوسوفو. وكما اكتشفت مجموعة الأزمات الدولية التى تحظى بالاحترام، فإن "الحكومة الصربية مازالت تعوق الجهد بتعطيلها الإصلاحات. وتقوض بالتالى التقدم السياسى برمته الذى يمكن تحقيقه".^(٢٤) وعلى الرغم من عدم كمال دايتون، فقد كان أفضل سلام أمكن التوصل إليه فى ذلك الحين. ولا تزال القيادة الدولية القوية مهمة لاستمرار تطوره وتنفيذه.

أوضحت النهاية الناجحة لاتفاق سلام دايتون قوة الدبلوماسية الأمريكية التى تدعمها القوة العسكرية. فقد استطاع دبلوماسى أمريكى واحد - دبلوماسى بمثابرة هولبروك وذكائه فحسب - إنهاء الحرب. ونجح هولبروك كذلك لأنه اعتمد على القوة العسكرية الأمريكية. ومع أن المفاوضين الأمريكيين أغضبوا زملاءهم الأوروبيين والتابعين للأمم المتحدة بتحديد دورهم فى دايتون، فلم يكن أمامهم من اختيار آخر. فقد انتقد وزير الخارجية الألمانى كلاوس كينكل الولايات المتحدة لإعطائها انطباعاً "بأن أوروبا لم تسهم بشيء". وتعهد بأن لا يسمح لـ "الإسهام الأوروبى [بأن] يُدفع به إلى الخلفية".^(٢٥) لكن المفاوضات متعددة الأطراف الضعيفة التى سعى الأوروبيون لعقدها فيما بين عامى ١٩٩١ و١٩٩٥ أدت إلى قاسم مشترك أصغر من النجاح، وكان يمكن للأطراف باستمرار الاستفادة من الخلافات بين الأوروبيين بعضهم البعض من أجل

التوصل إلى اتفاق أضعف، لكن عندما تولت الولايات المتحدة المسؤولية كان لدى أطراف البلقان مساحة أقل لاستغلال تلك الخلافات.

لم تؤدِ المفاوضات التي قادتها الولايات المتحدة والقوة الجوية إلى المجيء بالأطراف إلى طاولة التفاوض فحسب، بل إن ستة آلاف من قوات الناتو بقيادة الولايات المتحدة ضمنوا السلام على الأرض في البوسنة. وأخطأت الإدارة في تقدير الإطار الزمني الأصلي لنشر القوات ومقداره عام واحد. وما كان للكونجرس الخائف أن يمول نشر القوات في البوسنة دون استراتيجية الخروج والرغبة في وضع أهداف عسكرية واضحة في أعقاب الصومال. وقد حددت الإدارة موعداً نهائياً عشوائياً كان يُظن أنه معقول في ذلك الحين، لكن ثبت أنه غير دقيق إلى حد بعيد. وثبتت أهمية الجنود لحفظ السلام عندما تأخر تنفيذ دايتون. وبعد أقل من عام، مازال هناك ١٥٨٠ جندياً أمريكياً (من بين حوالي ٧ آلاف جندي تابعين للناتو) في البوسنة الآن، بينما يستعد الأوروبيون لتولى المهمة في عام ٢٠٠٥.^(٣٦) ورغم الخلافات الكثيرة، فقد عملت الولايات المتحدة في شراكة مع أوروبا خلال الأزمة، واليوم يتحمل الأوروبيون العبء الأكبر.

أبرز السلام الذي قاده الولايات المتحدة في البلقان دور أمريكا باعتبارها القوة العظمى الوحيدة. ففي عام ١٩٩٥ لم تكن أوروبا مستعدة لتولى مسؤولية القيام بشيء، بينما لم يمكن للولايات المتحدة التراجع وتوقع تحقيق الآخرين لهدفها الخاص بأوروبا السلمية. وقد ردع نجاح المفاوضات التي قادتها الولايات المتحدة القوات القومية في الداخل وأوضحت كذلك أن للولايات المتحدة دور تقوم به، كشرطى على الأقل، في أوروبا. وفي النهائية، ومن خلال العمل مع أوروبا والأمم المتحدة لصياغة حل دولي، أوضح قرار الأزمة البوسنية أن العالم يختلف عن رأى المهيمنين القائل بأن الولايات المتحدة ليست بحاجة إلى شركاء دوليين.

ساعدت دروس الأزمة البوسنية على رسم طريق جديد للامام تسير فيه السياسة الخارجية الأمريكية وقد كوّنت فهماً جديداً لقدرة الأمم المتحدة على استخدام القوة.

والدرس الواضح هو أن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لا يمكنها أن تخوض حرباً ولا يمكنها فرض السلام. وخلال الفظائع فى سربرينتسا، على سبيل المثال، لم تطلق قوات الأمم المتحدة النار على الوحدات الصربية المهاجمة، فقد كانت قوات الأمم المتحدة مسلحة تسليحاً خفيفاً وموضوعة فى مواقع لا يمكن الدفاع عنها؛ وعلاوة على ذلك كانت القوات الصربية التى تتلقى دعماً من المدرعات والمدفعية تفوقها عدداً^(٣٧). وترددت قوات الأمم المتحدة فى استخدام القوة اعتقاداً منها بأن ذلك الإجراء يجعلها مشاركة فى الحرب ويقوّض ما ترى الأمم المتحدة أنه مهمتها الأساسية. وهو توفير المساعدة الإنسانية. وكانت الأمم المتحدة تخشى كذلك فقدان السيطرة على العمل العسكرى بمجرد إدارتها "المفتاح" الخاص بها، وكذلك الانتقام من قوات حفظ السلام.^(٣٨)

كان الأمر الأساسى فى عجز الأمم المتحدة هو ذلك التردد الشديد فى استخدام القوة. وكان الأمين العام بطرس بطرس غالى قد تحدث مرة أخرى ضد "ثقافة الموت"، حيث كان يدعم فقط الأساليب غير العسكرية للبحث عن السلام، وهكذا، عندما زود الأوروبيون قوات الأمم المتحدة بقوة الانتشار السريع المسلحة تسليحاً ثقيلاً اعترضت الأمم المتحدة على استعمالها. وبعد دايتون فحسب اعترفت الأمم المتحدة بأن "أهداف حرب صرب البوسنة رُفضت فى نهاية الأمر فى ميدان المعركة، وليس على طاولة التفاوض فحسب".^(٣٩)

فى تقييم الأمم المتحدة الصريح لمأساة سربرينتسا، عرضت الدروس الأساسية المستفادة من المستنقع البوسنى الذى كان لا يزال يشكل مقاربة الهيئة الدولية للآزمات، ويذكر التقرير أن "حفظ السلام وخوض الحرب نشاطين منفصلين لا ينبغى الخلط بينهما. ... ولا يجب نشر قوات حفظ السلام مرة أخرى فى بيئة ليس فيها وقف لإطلاق النار أو اتفاقية سلام". وبينما ذكر التقرير أنه لا يمكن للأمم المتحدة خوض حروب العالم، فقد تحدى المجتمع الدولى أن يستخدم القوة لوقف التطهير العرقى. وجاء فى التقرير أن "درس سربرينتسا الرئيسى هو أن أية محاولة متعمدة

ومنظمة لترهيب شعب بأكمله أو طرده أو قتله لا بد من مواجهتها بحسم بالوسائل الضرورية. ... (٤٠)

فى مايو من عام ٢٠٠٣ بدأت محكمة الجنايات الدولية ليوغوسلافيا السابقة محاكمة ضد أربعة من ضباط جيش متهمين من جيش صرب البوسنة فى سربرينيتسا، وكانوا جميعاً متهمين بجرائم ضد الإنسانية والتواطؤ لارتكاب الإبادة الجماعية وانتهاك قوانين الحرب أو عاداتها. وحُكم على أحدهم فى ديسمبر من عام ٢٠٠٣ بالسجن لمدة سبعة عشر عاماً، وحُكم على آخر ثبت اتهامه فى مايو من عام من عام ٢٠٠٣ بالسجن سبعة وعشرين عاماً. وعند كتابة هذا الكلام، صدر حكم ضد أحد الاثنين الآخرين ومازال الآخر تجرى إجراءات محاكمته. وعلى الرغم من أن الاثنين الأكثر مسؤولية عن المذبحة، وهما روادقان كراچيتش وراتكو ملاديتش، قد أدانتهم المحكمة فى الرابع والعشرين من يوليو عام ١٩٩٥ بارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، فمازالا كلاهما هارين. (*)

كوسوفو

أثبت العالم أنه تعلم من الأزمة البوسنية عندما بدأ سلوبودان ميلوشيفيتش الترويج لحرب أخرى فى البلقان. وفى أوائل عام ١٩٩٨ صعد ميلوشيفيتش سياسة قمع وترهيب ألبان كوسوفو، وهو إقليم كان يتمتع بالحكم الذاتى حتى انتهاء الحرب الباردة. وكانت كوسوفو، وهى موقع معركة تاريخية فى عام ١٣٨٩ خاضها الصرب ضد الأتراك الغزاة، رمزاً للقومية الصربية، على الرغم من أنه كانت تسكنه أغلبية مسلمة بحلول نهاية القرن العشرين. وفى عام ١٩٨٩ ألغى ميلوشيفيتش الحكم الذاتى

(*) ألقى القبض على كراچيتش فى الحادى والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٨ وألقى القبض على ملاديتش فى السادس والعشرين من مايو عام ٢٠١١. (المترجم).

للإقليم فى سعيه القومى للسلطة. وخلال التسعينيات غدت إجراءات بلجراد العنيفة فى الإقليم الصغير مطامح الاستقلال وعززت ظهور جيش تحرير كوسوفو، وهو جماعة صغيرة متمردة.

بلغ الصراع المعتمل نقطة حرجة فى مارس من عام ١٩٩٨ عندما ذبحت القوات والجماعات شبه العسكرية الصربية ثمانية وخمسين من أهل كوسوفو. ومنذ ذلك الحين تصاعد العنف بسرعة مع عملية صربية واسعة النطاق ضد مدنى كوسوفو وجيش تحرير كوسوفو. وطردت القوات الصربية حوالى ثلاثمائة ألف من ألبان كوسوفو من بيوتهم، ولجأ خمسون ألفاً منهم إلى التلال القريبة معرضين لخطر الموت فى الشتاء المقبل. وبدأ لاجئو كوسوفو يتدفقون على الحدود حين كانت القوات الصربية تطهر الإقليم عرقياً. وكان الرئيس بوش الأول قد حذر ميلوشيفيتش فى عام ١٩٩٢ - فيما سُمى بـ"إنذار عيد الميلاد" - من أن الولايات المتحدة سوف تستخدم القوة ضد الصرب إن هم أثاروا صراعاً فى كوسوفو، وهو التهديد الذى أكدته حكومة كلينتون عندما تولت السلطة فى عام ١٩٩٣ وبعد أن شاهد المجتمع الدولى أعمال ميلوشيفيتش الوحشية فى البوسنة، أدرك على نحو جيد جداً الخطر الذى يواجهه السكان المدنيين. وكان السؤال حينذاك هو ما إذا كان المجتمع الدولى سيتخذ إجراءً أم لا وما إذا كان كلينتون سيقبض بوعده بشأن تحذيره لميلوشيفيتش أم لا.

فى سبتمبر من عام ١٩٩٨، وكرد على العنف فى كوسوفو، وافق مجلس الأمن على القرار رقم ١١٩٩ الذى اعترف بأن الوضع يشكّل تهديداً للسلام والأمن الإقليميين، وطالب بوقف إطلاق النار، وسحب القوات الصربية التى تهاجم المدنيين، وحلّ لمسألة كوسوفو يتم التفاوض عليه. وفى ذلك الوقت كنت أخدم كأحد السفراء فى الأمم المتحدة المسئولين عن مجلس الأمن، بعد أن تركت البيت الأبيض فى نهاية فترة كلينتون الأولى. وأثناء التفاوض على الحل صدرت لى توجيهات من واشنطن للسعى إلى تضمين إشارة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهى خطوة أولى نحو التصريح باستعمال القوة. وعارضت روسيا على وجه الخصوص أى استخدام للقوة

ضد حليفها التقليدي في بلجراد وعارضت بالتالى استخدام للفصل السابع. وبينما كنت جالسة فى القاعة "غير الرسمية" الخاصة على الجانب الآخر من الردهة المقابلة لمجلس الأمن، كنت أنصت بينما الوفدان الروسى والصينى يعارضان بحماس استخدام القوة. وتحدث المندوب الروسى المحنك سيرجى لافروڤ بالروسية، على الرغم من قدرته على التحدث بالإنجليزية على نحو شبه مثالى. واستطاع لافروڤ، وباعتباره أحد أكثر دبلوماسى الأمم المتحدة موهبةً الذى عيّن وزير خارجية روسيا فى مارس من عام ٢٠٠٤، تأرجح لافروڤ بين الدبلوماسية الأوروبى الدمث المؤيد لضرورة إنهاء العنف فى المنطقة وأحد أفراد الطبقة المستفيدة فى الحقبة السوفيتية (أبارتشيك). وقد أعاد إلى الأذهان خروشوف وهو يديق بيده الطاولة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عند الدفاع عن أعمال الصرب.^(٤١)

فى أعقاب مجموعة من المكالمات التليفونية بين واشنطن وموسكو، صوتت روسيا على مضمض لمصلحة القرار، حيث أعلنت أنها لا تعتبره قراراً يخول استخدام القوة. وتبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ١١٩٩ بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شىء وامتناع الصين عن التصويت، تخوفاً منها لأن تكون هذه سابقة قد تؤدى إلى التدخل الدولى فى شئونها. وتضمن القرار إشارة إلى الفصل السابع وعرف الوضع بأنه "تهديد للسلام والأمن فى المنطقة". وفى مثال لدى التعقد الذى يمكن أن تبلغه المفاوضات فى الأمم المتحدة، رفضت روسيا قبول الإشارة إلى التهديد "الدولى" وحالت دون تضمين تخويل استخدام "كل الوسائل الضرورية" لمواجهة التهديد، وهو ما يعنى تخويل استخدام القوة بلغة الأمم المتحدة.

وكما سيفعل فيما يتعلق بالعراق فى نوفمبر من عام ٢٠٠٢، عند تفسير تصويت روسيا، أصر لافروڤ على أن "هناك شيئاً فى هذا الحل يخول استخدام القوة". وأوضح الزميل الذى تناوبت معه العمل فى مجلس الأمن، السفير أ. بيتر برلى، أن الولايات المتحدة فسرت القرار على نحو مختلف. فقد قال بعد التصويت: "قارب التخطيط فى الناتو للعمليات العسكرية إذا لم تنجح هذه الجهود على الانتهاء."

وأضاف أن "المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي بينما الوضع في البوسنة يتدهور".^(٤٢) وكما هو الحال مع النقاش الخاص بالعراق في عام ٢٠٠٣ في الأمم المتحدة، تحتوى اللغة في الكثير من قرارات الأمم المتحدة غموضاً معقداً يمكن كل بلد من وضع تفسيره له. إلا أنه في هذه الحالة أبلغ التأييد الواضح للقرار واللغة الأمريكية القاسية بلجراد أن الولايات المتحدة هذه المرة لن تنتظر عامين قبل التصرف بحسم لوقف التطهير العرقي في أوروبا.

في ذلك الخريف، قاد كلينتون الضغط على ميلوشيفيتش كي يتفاوض على السلام في كوسوفو أو مواجهة ضربات الناتو الجوية على صربيا نفسها، إذا لم يوقف الغطاء في كوسوفو. ومع استمرار الاعتراض الصربي، قال دبلوماسي صربي مازحاً: "قرية في اليوم تبعد الناتو دوم"،^(٤٣) وهو ما يبرز جهود الصرب التي كانت ناجحة في البداية لاستباق القيود السياسية الأمريكية على إرسال جنود إلى القتال في البلقان والتكيف معها. وفي أوائل أكتوبر أرسل كلينتون هولبروك مرة أخرى للتفاوض مع ميلوشيفيتش الذي عطل الموافقة على المطالب إلى الثالث عشر من أكتوبر عندما أصدر الناتو أوامر بتنشيط للضربات الجوية ضد يوغوسلافيا كي تبدأ خلال ست وتسعين ساعة. ووافق ميلوشيفيتش في وقت لاحق من ذلك اليوم على الامتثال للمطالب المذكورة في قرار الأمم المتحدة رقم ١١٩٩ الذي يتم بمقتضاه إعادة القوات الصربية في كوسوفو إلى ثكناتها ويسمح للاجئين بالعودة. كما وافق على السماح بدخول مراقبين دوليين غير مسلحين كوسوفو للتأكد من الامتثال واستكمال المفاوضات على أساس إطار سياسي بحلول الثاني من نوفمبر عام ١٩٩٨ وأقر مجلس الأمن اتفاق هولبروك - ميلوشيفيتش في الرابع والعشرين من أكتوبر، ومرة أخرى بموجب بند الفصل السابع. ومع ذلك فإنه مع وجود مراقبين غير مسلحين فقط وعدم وجود قوات دولية قادرة على تطبيق الاتفاق، لم يدم الاتفاق طويلاً. وفي الخامس عشر من يناير عام ١٩٩٩، وفي أعقاب ثلاثة أيام من القصف المدفعي، دخلت القوات الصربية قرية راتشاك جنوب كوسوفو وأعدمت خمسة وأربعين شخصاً.^(٤٤)

بحلول أوائل عام ١٩٩٩ بات واضحاً أن الولايات المتحدة مضطرة لإنهاء حرب ميلوشيفتش في كوسوفو بالتهديد بعمل عسكري - والتنفيذ المحتمل لذلك. وبينما لم يذكر أحد القوات البرية، فقد اقترحت أولبرايت على زملائها في واشنطن توجيه إنذار نهائى لميلوشيفتش كى يقبل التسوية المؤقتة المقترحة التى تفرضها قوات الناتو وإلا واجه حملة جوية. وبحلول العشرين من يناير كان الرئيس ك्लينتون قد وافق على المقاربة الجديدة، وشتت أولبرايت حرباً دبلوماسية خاطفة لكسب إقرار الحلفاء. وكانت النتائج باهرة. ففي السادس والعشرين من يناير ضمنت موافقة موسكو، وفى التاسع والعشرين من يناير موافقة الحلفاء الأوروبيين والإقرار الرسمى من مجموعة الاتصال،^(٤٥) وأخيراً إقرار الناتو الذى أعلن فى الثلاثين من يناير عزمه استخدام القوة لفرض الامتثال إذا رفض أى من الصرب أو أهل كوسوفو المقترح. وبالرغم من معارضة الصين وروسيا القوية، حث أمين عام الأمم المتحدة كوفى أنان، الذى خلف بطرس غالى فى عام ١٩٩٧، الناتو على إقرار المقاربة، معلناً أن حروب التسعينيات لم تترك لنا أية أوهام بشأن استخدام القوة عندما تفشل كل الوسائل الأخرى. وربما نكون فى سبيلنا للوصول إلى هذا الحد مرة أخرى فى يوغوسلافيا السابقة.^(٤٦)

مع ترسيخ استخدام القوة لدعم الدبلوماسية على نحو واضح، بدأت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت مفاوضات فى السادس من فبراير عام ١٩٩٩ فى رامبويه بفرنسا من أجل التوصل إلى تسوية بين الصرب وزعماء ألبان كوسوفو. ونص المقترح المطروح للبحث على نزع سلاح جيش تحرير كوسوفو وسحب القوات الصربية تحت إشراف قوات الناتو والحكم الذاتى الحقيقى لكوسوفو - على أن يُترك وضعه النهائى ليُحل فى تاريخ لاحق. وكما حدث فى دايتون، نصت الملاحق على دستور جديد وانتخابات وشروط تنفيذ عسكرية ومدنية. وركز جزء كبير من المفاوضات على نوع الضمانات الأمنية التى كان المجتمع الدولى على استعداد للتعهد بها وما ستقبله الأطراف. فقد كان أهل كوسوفو يريدون وجوداً عسكرياً حقيقياً فى الإقليم، وحبذا لو

كان مع وجود جنود أمريكيين؛ وكان هذا الوجود أمراً بغيضاً بالنسبة للصرب. ولأن كلينتون كان متردداً في الالتزام بتقديم قوات برية، فهو لم يعلن حتى يوم الثالث عشر أن الولايات المتحدة سوف تشارك في تلك القوة.

أوضحت أولبرايت لممثلي كوسوفو أنه ليس لديهم من اختيار سوى قبول الاتفاق وإلا واجهوا تخلي المجتمع الدولي عنهم. وأخيراً وقّع أهل كوسوفو في الثامن عشر من مارس، إلا أن المفاوضات انهارت عقب رفض الصرب قبول الخطة، حيث اعتبروا شرط حكم كوسوفو الذاتي ووجود قوات أجنبية على الأرض الصربية اعتداءً على سيادتهم الإقليمية. وهنا نفذت الولايات المتحدة إنذار عيد الميلاد وبدأ الناتو الضربات الجوية في الرابع والعشرين من مارس ضد يوغوسلافيا لإجبارها على الامتثال لشروط رامبوييه.^(٤٧)

كانت روسيا قد أقرت الاستراتيجية السياسية لكنها عارضت بشدة استخدام القوة وأشارت إلى أنها سوف تستخدم حق النقض ضد أي قرار لمجلس الأمن يجيز استخدام القوة. ومن ثم، ولتخاشي وضع يرفض فيه مجلس الأمن صراحةً التصريح باستخدام القوة، لم توزع الدول الأعضاء في الناتو بالمجلس قراراً آخر. ومع ذلك ارتكبت موسكو خطأ تقديم قرار يدين الحملة. وكان لذلك الإجراء رد فعل عكسي، حيث صوتّ ضده اثنا عشر عضواً من أعضاء المجلس الخمسة عشر، مما أظهر تأييداً قوياً، وإن كان غير مباشر، للحملة. وهكذا بدأت حرب الناتو في كوسوفو دون تخويل صريح من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على الرغم من أن الإجراء العسكري أقره الناتو وأمين عام الأمم المتحدة وجزء كبير من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، كانت أهداف الحملة السياسية تدعمها مجموعة من قرارات مجلس الأمن السابقة وكل الزعماء الرئيسيين في أوروبا، وهو ما ضمن دعماً دولياً قوياً لتنفيذ السياسة بمجرد انتهاء الحملة العسكرية، فيما يعد تناقضاً واضحاً للحرب ضد العراق في عام ٢٠٠٣.

على الرغم من توقع الولايات المتحدة وحلفائها فى الناتو أن حملة القصف القصيرة المكثفة سوف تجبر ميلوشيفيتش بسرعة على الجلوس على طاولة المفاوضات، فقد عجلت بلجراد تطهيرها العرقى فى كوسوفو، حيث طردت معظم السكان من ألبان كوسوفو من بيوتهم. وبصورة عامة، طُرد ثلاثة أرباع سكان الألبان العرقيين الذين بلغ عددهم قبل الحرب ١.٨ مليون نسمة من بيوتهم. وطُرد ثمانمائة ألف من البلاد، وجرى تشريد خمسة آلاف آخرين فى الداخل.^(٤٨)

بعد رؤية استعمال القوة يعمل بسرعة فى هايتى، وبعد مشاهدة ميلوشيفيتش يستسلم فى عام ١٩٩٥ لحملة القصف، افترض مسئولو الإدارة خطأً أن ميلوشيفيتش سوف يذعن بسرعة لأحدث حملات الناتو. وهون المسئولون من حقيقة إحكام ميلوشيفيتش قبضته على السلطة. وإضافة إلى ذلك، اتخذ كلينتون ومستشاروه الخطوة سيئة التقدير الخاصة باستبعاد استخدام القوات الأرضية علناً. فقد أعلن كلينتون فى الرابع والعشرين من مارس فى خطابه إلى الأمة عشية حملة القصف: "لا أعتزم وضع جنودنا فى كوسوفو ليخوضوا الحرب." وكان كلينتون ومستشاروه يرغبون فى تجنب أية معركة غير ضرورية مع الكونجرس الذى ظل يشك فى العمل فى كوسوفو، اعتقاداً منهم بأن الجنود لن يكونوا ضروريين. والواقع أن مجلس النواب صوّت فى التاسع والعشرين من أبريل لمنع وجود القوات البرية فى المنطقة دون موافقة مسبقة من الكونجرس، وقد انقسم بشأن تأييد الحرب الجوية. وكان الشعب الأمريكى كذلك منقسماً بشأن القضية، حيث كان ٤٦ بالمائة يؤيدون القوات الجوية الأمريكية وهـ ٤ بالمائة يعارضونها.^(٤٩)

ساعدت البيانات التى تستبعد القوات البرية على تشجيع ميلوشيفيتش أثناء حملة القصف، وربما أجبرت على إطالة حملة القصف عما كان يمكن أن يكون ضرورياً لولا ذلك. وأثناء اجتماع البيت الأبيض فى الحادى والعشرين من أبريل، دفع بليز كلينتون إلى طرح القوات البرية للبحث. وبينما قرر عدم التعهد بالقيام بذلك، ترك الباب

مفتوحاً. وقال كلينتون: "عندما نقاتل فنحن نقاتل كي نسود" كما أقسم أن يواصل الحملة "مهما كان الوقت الذي ستستغرقه." (٥٠)

مع استمرار الحملة، حض قادة الناتو، وبخاصة الجنرال ويزلي كلارك، على تصعيد القصف، في الغالب على الرغم من اعتراضات حلفاء البنتاجون والناتو الشكاكين. كما حض رئيس الوزراء البريطاني توني بليز بشدة على الغزو البري بشكل خاص. وبحلول أواخر مايو، شن الناتو ثلاثمائة طلعة جوية في اليوم الواحد، وهو ما يزيد عشر مرات على الأسبوع الأول من الحرب، ضد شبكة الدفاع الجوي للصرب وبنيتهم التحتية ومراكز قيادتهم ومطاراتهم ووحدات الجيش الأساسية وأسلحتهم الثقيلة. كما دُمرت أهداف سياسية صرفة كمقار الحزب الاشتراكي. وفي غلطة مذهلة، قصف الناتو السفارة الصينية في بلجراد يوم السابع من مايو، حيث اعتقدت وكالة المخابرات المركزية أنها منشأة اتصالات عسكرية صربية. لكن تصعيد الهجمات استمر. وفي استعادة لكلام الجنرال ماك أرثر، قال كلارك: "ليس هناك بديل للنصر"، (٥١) كما حض على الإبقاء على خيار استخدام القوات البرية مطروحاً للنقاش. وفي النهاية غير كلينتون موقفه وأصدر استدعاء لثلاثة وثلاثين ألفاً من جنود الاحتياط في السابع والعشرين من أبريل.

كان الرئيس الروسي يلتسين قد ضغط من أجل الوقف الفوري للقصف. إلا أنه أدرك بحلول شهر أبريل أن جهوده لا تحظى بقدر كبير من التأييد، وأطلق رئيس وزرائه السابق فيكتور تشيرنوميردن في مهمة مدتها سبعة أسابيع للبحث عن طريقة لإنهاء الحرب، حيث قَبِل بالفعل سياسة الناتو الخاصة بامتثال ميلوشيفيتش لمطالبه. وفي السادس من مايو أصدرت مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى، ومن بينها روسيا، بيان مبادئ بغرض أن يكون أساساً لإنهاء الحرب يشمل وفقاً لإطلاق النار وسحب قوات الجيش والشرطة الصربية ووجوداً أمنياً دولياً وعودة كاملة للاجئين والمشاركة في تاريخ لاحق في مفاوضات لتحديد الوضع النهائي لكوسوفو. وفي الثامن عشر من مايو، أعلن كلينتون لأول مرة أن الحلفاء لن يستبعدوا طرح أى خيار

للمناقشة"، مشيراً إلى أن القوات البرية أحد الاحتمالات.^(٥٢) وعند سفر تشرنوميردن إلى بلجراد فى السابع والعشرين من مايو أبلغ ميلوشيفتش، الذى أدانته فى اليوم ذاته محكمة الجنايات الدولية، أن موسكو تعتقد أن الناتو سوف يشن غزواً برياً إن لم يلبى مطالب الناتو الداعية إلى إنهاء القمع والعنف فى كوسوفو وسحب القوات الصربية وعودة اللاجئين ووجود مدنى وأمنى دولى.

عند تقديم ترويكما تضم ستروب تالبوت والرئيس الفنلندى مارتى أتيسارى وتشرنوميردن مطالب المجتمع الدولى الأساسية، فهم ميلوشيفتش أنه ليس لديه خيار سوى الامتثال. وبدأ ميلوشيفتش سحب قواته من كوسوفو، وعُلقت الضربات الجوية فى العاشر من يونيو. وكانت الحملة المسماة "عملية القوة المتحالفة" قد استمرت ٧٨ يوماً وشملت ٢٨٤٠٠ طلعة جوية، منها ١٠٥٠٠ ضربة جوية ضد أهداف صربية. ولم تقع خسارة واحدة بين الحلفاء.^(٥٣) ومع أن الحملة فشلت فى البداية فى ردع التطهير العرقى الذى قام به ميلوشيفتش فى كوسوفو، فقد عاد معظم الألبان بعد انسحاب القوات الصربية.

بعد يومين من انتهاء الحملة، وفى حركة مفاجئة، استولت القوات الروسية الموجودة داخل مركبات مدرعة تحمل اسم عملية الناتو KFOR (قوة كوسوفو)، الذى كُتب حديثاً على الجانبين،^(٥٤) على مطار كوسوفو دون إبلاغ الناتو. ومع أن هذا تسبب فى شجار دبلوماسى قصير، فقد أصبحت موسكو فى النهاية أكثر تعاوناً، مما وفر أربعة آلاف جندي روسى لجهود تحقيق الاستقرار. وفى الثانى عشر من يونيو دخلت قوات فرض النظام من بلدان الناتو وغير بلدان الناتو كوسوفو. وخلال خمسة أيام كان قد تم نشر عشرين ألف جندي كجزء من القوة التى سوف يصل عددها فى النهاية إلى ستة وأربعين ألفاً من تسعة وثلاثين بلداً من بينهم اثنا عشر ألفاً من قوات الانتشار السريع الأوروبية وخمسة وعشرون ألف جندي أمريكى.^(٥٥) وكما أظهرت البوسنة على نحو مؤلم، لم يمكن لقوات الأمم المتحدة أداء مهمة تنفيذ القانون هذه. بل سيكون دور الأمم المتحدة هو خلق المؤسسات والقدرة المحلية لمجتمع ألبان كوسوفو الشامل متعدد

الأعراق بواسطة قوة تحقيق الاستقرار. وبقي في كوسوفو عام ٢٠٠٤ حوالي عشرين ألفاً من جنود الناتو، منهم ألفان وخمسمائة جندي أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل ثمانية وثلاثون ألفاً من قوات الشركة المدنية والمراقبون العسكريون تحت إمرة الأمم المتحدة.^(٥٦) وفي مقابل اضطرار الأمم المتحدة للعمل بمفردها في الغالب في العراق عام ٢٠٠٣، يظل في كوسوفو أربع وثلاثون دولة لمدة خمس سنوات بعد الحرب. وأقل من عشرة بالمائة من القوة أمريكيون.^(٥٧)

اليوم، وعلى الرغم من أن أهل كوسوفو يعيشون دون عنف القوات الصربية، فإن فشل المجتمع الدولي في التوصل إلى حل الوضع النهائي لكوسوفو يظل مصدراً لعدم استقرار المنطقة. فهدف بلجراد الدائم الخاص باستعادة السيطرة على الأرض، أو على الأقل الأجزاء الصربية، يغذي الخوف والتطرف في الإقليم. وقد انفجرت التوترات التي أحدثتها أربع سنوات ونصف من التقدم شديد البطء في منتصف مارس من عام ٢٠٠٤ عندما عاث غوغاء الألبان والشباب والمتطرفون والمجرمون فساداً تصاعد ليصبح تطهيراً عرقياً للقرى والأحياء الصربية، مما خلف تسعة عشر قتيلاً وحوالي تسعمائة جريح، وأربعة آلاف وخمسمائة مشرد. وكان العنف أسوأ ما يكون منذ انتهاء حملة قصف الناتو وكان بمثابة مبرر للمخاوف الصربية من القمع بواسطة الجماعة الألبانية. وقد أوضح ضرورة تقديم الألبان قيادة مسؤولة في ضمان احترام الأقلية الصربية. والمزيد من تلبية حاجاتهم والدعم لعودة اللاجئين الصرب.

يعتقد المجتمع الدولي خطأً أن التفاوض على الوضع النهائي سوف يعزز عدم الاستقرار بدلاً من حل القضايا الأساسية. وقد فشل الإصرار على "المعايير قبل الوضع"، أي أن تلبى كوسوفو بعض المعايير الدولية قبل حل وضعها النهائي. ولا بد للمجتمع الدولي أن يتحرك الآن قدماً لحل الوضع النهائي لكوسوفو، موضحاً أن الإقليم لن يعود أبداً لحكم بلجراد. وينبغي انتقال مهمة الأمم المتحدة للأوروبيين الذين ينبغي أن يكونوا أكثر استعداداً لتولى مسئولية القضايا في القارة. ومع ذلك فإن الاستقلال التام يمكن أن يتحقق فقط بمجرد تلبية كوسوفو لهذه المعايير الدولية.

بما فى ذلك احترام الأقلية العرقية الصربية.^(٥٨) وفى النهاية سوف يبقى المجتمع الدولى فى كوسوفو لحين حل وضعها، حيث من الأرجح أنه لكى تكون كوسوفو مستقلة فلا بد من ضمان حقوق الصرب الباقين، على الرغم من أن بعض التغييرات الإقليمية لا يمكن استبعادها. وكلما كانت هذه المفاوضات بشأن الوضع النهائى أسرع كان ذلك أفضل.

دروس القوة العظمى

بناءً على دروس هايتى والبوسنة، أعد التدخل فى كوسوفو المسرح لسياسة خارجية أمريكية جديدة وتقسيم جديد للعمل بين المؤسسات الدولية. فسوف تُترك الأمم المتحدة للمفاوضات السياسية، حيث يوجد سلام يجرى تحقيقه وحفظ سلام عندما يكون هناك سلام يُحافظ عليه. وسوف تركز الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية غير الناتو على بناء المؤسسات والقدرات، وسوف يتولى الناتو وتحالفات القوى القادرة، بقيادة الولايات المتحدة، الحروب، أو ما يسمى عمليات تنفيذ القانون.

حتى الآن مازالت الولايات المتحدة القوة الرائدة القادرة على هذا التنفيذ. وعلى الرغم من اتخاذ الأوروبيين خطوات لخلق قوة قادرة على التدخل وتنفيذ القانون تسمى "قوة الانتشار السريع"، فمازالت التقسيمات السياسية تعوق فاعليتها. ولم تتفق الحكومات الأوروبية الأموال اللازمة على المعدات ولم تتفق فيما بينها على كيفية العمل بشكل مستقل عن الناتو. وكما قال مارشال جو بريطانى سابق، فإن "الأمر فوضى شاملة".^(٥٩)

ومع ذلك فالأوروبيون قادرون، من خلال منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا والأمم المتحدة، على توفير المساعدة المهمة فى تطوير مؤسسات الحكم المحلية، وتوفير الشرطة الدولية، وتدريب قوات الشرطة المحلية. وفى درس سيظهر على السطح من جديد فى أعقاب حرب عام ٢٠٠٣ مع العراق، أظهرت جهود حفظ النظام فى التسعينيات أنه

لا بد من بقاء القوات الدولية، ليس إلى أن تكتمل المهام العسكرية فحسب، بل كذلك إلى أن توجد الإرادة والهيكل السياسية المحلية كي تدعم الحكومة المستقرة وقوة أمن محلية لتحفظ السلام. وهكذا تعتمد "استراتيجية الخروج" بالنسبة للمجتمع الدولي على التطور السياسى الذى يستغرق عقوداً.

قضت التجربة فى هايتى والبوسنة وكوسوفو على الخرافة التى واجهها كلينتون فى نهاية الحرب الباردة القائلة إن الولايات المتحدة يمكنها التراجع إلى النزعة الانعزالية. فقد تطلبت مصالح الولايات المتحدة وقيمها القيادة والمشاركة. ورداً على ذلك خلق كلينتون استخداماً جديداً للقوة لدعم الدبلوماسية الأمريكية الجديدة فى المناطق التى كانت تعتبر قبل ذلك خارج مصلحة أمريكا الاستراتيجية. وكان يُنظر حينذاك إلى عدم الاستقرار الذى خلقه الصراع والعنف العرقيين فى مناطق مهمة للمصلحة الأمريكية، كأوروبا ونصف الكرة الغربى، على أنه يؤثر على الأمن الأمريكى ويستحق المشاركة العسكرية والسياسية الأمريكية. على أن تكون القوات البرية هى الملاذ الأخير. وقد تغيرت رؤية أمريكا لمصالحها فى البلقان من رفض وزير الخارجية جيمس بيكر القائل إنه "لا ناقة لنا ولا جمل" إلى الاعتراف بأن الحرب فى البلقان تهدد مصلحة أمريكا الجوهرية فى وجود استقرار فى أوروبا، ومصادقية الالتزام الأمريكى، بل وبقاء الناتو نفسه.

خلال هذه الفترة، كافح كلينتون كذلك للتغلب على خرافة التسعينيات الأخرى القائلة إنه ينبغى على الولايات أن تكون شرطى العالمى، لاعتقاد الكثيرين أنه يمكنها أن تكون كذلك. وأوضح كلينتون أن التزام أمريكا بالمشاركة عسكرياً ليس بلا حدود؛ فنشر القوات البرية فى الصراع لا يزال محفوظاً للتهديدات الاستراتيجية الكبيرة مثل روسيا المتمردة أو العراق أو الأعداء المحتملين فى آسيا. وخلاف هذه المناطق، حدد كلينتون المشاركة بناءً على مستوى المصلحة الأمريكية. وهكذا فإنه فى هايتى والبلقان كان تهديدات تلك المصالح كافية لدفع المشاركة، لكنها كانت مشتتة بما يكفى لتبرير الجهد المعقد والصعب للعمل مع حلفاء أمريكا بدلاً من السعى للعمل بشكل مفرد. وكما

سنبحث فى فصل لاحق، كانت مصالح أمريكا فى إفريقيا أكثر تشتتاً، مما جعل الولايات المتحدة أكثر تردداً فى المشاركة فى صراعات القارة.

رفضاً لخرافتى الانعزال والمسئولية فى كل مكان، سعى كلينتون لتحقيق توازن المشاركة الذى يعكس دور الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، ذلك الدور الذى سيثبت فى وقت لاحق أنه أكثر فاعلية من المقاربة التى سعى إليها بسداجة الرئيس جورج دابليو بوش الذى يؤمن بخرافة الهيمنة. وخلال العامين الأولين من فترة رئاسته، أعاد كلينتون تحديد الاستعمال الجديد للقوة والدبلوماسية الذى يهدف إلى حماية الرؤية الأكثر اتساعاً لمصالح أمريكا والحفاظ على الدعم الدولى الواسع. كما سعى إلى استخدام قوى أمريكا لحماية مصالح أمريكا الأوسع وتعزيزها على المسرح العالمى خلال فترة التحدى والفرصة غير المسبوقين.

البحث عن مبدأ

يحاول كل رئيس أمريكى خلق "مبدأ" يحدد بعض الأولويات الجوهرية للسياسة الخارجية الأمريكية. فقد أُنذر الرئيس مونرو العالم أن لا يتدخل فى نصف الكرة الغربى. ونص مبدأ ترومان على أن الولايات المتحدة سوف "تحتوى" انتشار الشيوعية فى العالم. ودعا مبدأ ريجان إلى دعم القوى المناوئة للشيوعية، أو "المقاتلون الأحرار"، فى أنحاء العالم. ومع ذلك فقد كافح كلينتون كى يصل إلى ما يمكن تسميته "مبدأ كلينتون".

خلال سنوات فترة رئاسة كلينتون الثمانية، كانت إدارته تجد صعوبة فى تحديد أهداف سياستها الخارجية الشاملة لجمهور أمريكى كان لا يزال معتاداً على الهدف الوحيد الخاص باحتواء الاتحاد السوفيتى. وقد حاول تونى ليك أن يقيم السياسة الخارجية الأمريكية على توسيع الديمقراطية فى أنحاء العالم، إلا أنه ثبت أن مركز الاهتمام هذا ضيق جداً. وطرحت مادلين أولبرايت "تعددية الأطراف الحاسمة"، لكن

هذا المصطلح الصعب كان يركز على الأمم المتحدة ولم يعكس الحاجة الطارئة لخوض الأمر على نحو منفرد. ووجد كلينتون عزاءً كبيراً فى إعادة قراءة سيرة الرئيس هارى ترومان التى كتبها ديفيد ماكولوه^(٦٠) وقارن علناً الصعوبات التى يواجهها فى تحديد سياسية ما بعد الحرب الباردة بكفاح ترومان لوضع قواعد جديدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وغالباً ما كان كلينتون يقول: "فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرةً، كان الجميع يظنون أننا نعرف ما يجب علينا عمله". وفى إشارة إلى أنه كانت هناك فجوة مدتها عامان قبل أن يحدد ترومان اتجاه أمريكا بمبدأ ترومان، قال كلينتون: "بمعيار ترومان، ليس أدائى شديد السوء".

لم يكن كلينتون بمفرده فى الكفاح للتوصل إلى مبدأ مرشد للسياسة الخارجية حين ظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة. فقد كان المؤرخون والساسة والنقاد يحاولون جاهدين حل المشكلة خلال التسعينيات. وزعمت النظريات الرائعة للعلاقات الدولية من قبيل "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما أن الكل سوف يتبنى القيم الديمقراطية الغربية، وبذلك ينتهى الصراع، بينما تنبأ "صراع الحضارات" لصمويل هنتنجتون بأن الانقسامات الدينية والثقافية سوف تفاقم الصراع.^(٦١) ومع ذلك فلم تثبت أحداث التسعينيات أيّاً من النظريتين وفى الوقت نفسه دفع انهيار البعض فى الكونجرس إلى الدعوة إلى انسحاب الولايات المتحدة من المشاركة الدولية. فعلى سبيل المثال، قال السناتور جيسى هيلمز مراراً إنه ينبغى للولايات المتحدة مغادرة الأمم المتحدة.^(٦٢)

ومع ذلك فهم كلينتون ومستشاروه حاجة الولايات المتحدة إلى القيادة فى الخارج لحماية مصالح أمريكا. لكن الطبيعة المعقدة للعلاقات الدولية التى أعقبت الحرب الباردة كدّبت تعريف الصيغة البسيطة التى يتم بناءً عليها السعى للتوصل إلى سياسة خارجية. وبينما تميزت الحرب الباردة بنظام ثنائى الأقطاب، فقد تميزت حقبة ما بعد الحرب الباردة بالفوضى. وكانت الصراعات العرقية والدول الفاشلة والدول المارقة والإرهاب الدولى مجرد بعض التهديدات التى كان لا بد من التصدى لها. وبشكل

خاص، ثبت استحالة وجود مبدأ واحد يرشد السياسة الأمريكية وسط هذه المجموعة من التهديدات.

فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، ليس هناك تهديد واحد متحد أو نظرية تبرر إقرار قضية واحدة أو سياسة واحدة مقابل كل ما سواها. بل إنه حتى هجمات الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ لم توفر سياقاً جديداً دائماً لبدأ بسيط. ففى البداية جرب الرئيس جورج دابليو بوش "إما أن تكون معنا أو تكون ضدنا" فى مسعى لتعزيز هدف أمريكا وهى تحارب الشر. إلا أن تعقيدات الشئون العالمية سرعان ما قوضت مقاربة المبدأ الثنائى هذه وكان لا بد من السعى للتوصل إلى سياسات أكثر مهارة. وفى وقت لاحق جرب بوش "الدفاع الاستباقى عن النفس" اعتقاداً منه بأنه يمكن للولايات المتحدة العمل بمفردها لإعادة تشكيل العالم. لكن هذه الخرافة ثبت خطورتها على مصالح أمريكا. وكان المطلوب هو سياسة أكثر تقدماً وتعقيداً وتدرجاً.

ميراث كلينتون من السياسة الخارجية

تخلى كلينتون فى النهاية عن البحث عن ملخص لسياسته الخارجية التى "يمكن وضعها على ملصقات مؤخرة السيارات" وحددها بدلاً من ذلك فى مجموعة من المبادئ التى ترشد سياساته ومشاركة أمريكا. وعلى الرغم من رفض الرئيس بوش لها فى فترة رئاسته الأولى، فقد ظلت تقدم مبادئ مرشدة دائمة من المرجح أن تعود إليها الولايات المتحدة فى فترة بوش الثانية عندما يتضح الواقع.

كان لا بد للولايات المتحدة من مواجهة التحديات الدولية بمجموعة كاملة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية المعدة للقيادة لكن يمكنها كذلك كسب التأييد. وعلى عكس سلفه، فهم كلينتون أن النجاح يعنى فى الغالب دبلوماسية موسعة قبل استعمال القوة، أو بجانبيه. وفى هذا العالم الجديد سوف يتم تحقيق معظم أهداف

أمريكا - الأمن والرخاء الاقتصادي واتساع الحريات الجوهرية التي يقدرها الأمريكيون - فى أغلب الأحيان ليس بالقوة أو القمع وإنما بالإقناع وبناء التحالفات. وسوف يجعل ذلك من الأسهل الاعتماد على مساعدة الآخرين. وهكذا شرع كلينتون فى بناء أسس النظام العالمى الذى يساعد على تقييد أعمال الآخرين السلبية، وبناء الدعم الإيجابى والمعزز للديمقراطية، وحكم القانون، ويوفر عملاً مشتركاً عندما يكون الرد على العنف مطلوباً.

أسس كلينتون سياسة خارجية أمريكية عريضة غرست المصالح الأمريكية بقوة فى المجتمع الدولى. ويمكن تلخيص مقاربه فى خمسة مبادئ:

١- ضمان بقاء حجر الزاوية للسياسة الخارجية الأمريكية هو تحالفاتها مع أوروبا وآسيا.

٢- ضمان قيام علاقتها مع القوى الرئيسية الأخرى، وخاصة روسيا والصين، على التفاعل المبدئى والبناء.

٣- الاعتراف بأن الصراعات المحلية لها نتائج عالمية، وبذلك يكون من اللازم حلها قبل أن تتصاعد وتضر المصالح الحيوية.

٤- معالجة الأخطار الجديدة التى يبرزها التقدم التكنولوجى ومسامية الحدود.

٥- تكامل الأسواق الاقتصادية وتوسيعها على المستوى العالمى لتعزيز المصالح الأمريكية والقيم الديمقراطية. (٦٣)

أدرك كلينتون كذلك الحاجة إلى إعادة تنظيم الجيش الأمريكى لمواجهة تحديات حروب ما بعد الحرب الباردة. وقد وعى دروس حالات الفشل المبكرة فى التسعينيات فى البوسنة والصومال وهايتى وضمن أن يكون لدى خلفه جيش يكسب الحروب فى أفغانستان والعراق. وعلاوة على ذلك، اعترف كلينتون بالحاجة إلى قيادة أمريكا فى مواجهة التحديات الجديدة. وبانتهاء فترة رئاسته سوف تحقق سياساته كلها منجزات كبيرة قدمت للإدارات القادمة مخططاً سليماً لمشاركة أمريكا فى الخارج. وفى أعقاب

هجمات الحادى عشر من سبتمبر، مازالت هذه السياسات بمثابة مرشد لحماية مصلحة أمريكا. واعتماداً على منجزات كلينتون، ينبغي على خلفائه اتباع سياسة لتقوية المشاركة دون التسامح مع الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

عشية القرن الحادى والعشرين، أدرك الرئيس كلينتون أن الولايات المتحدة، وهى تواجه ثورة التكنولوجيا والتجارة العالمية وتهديد الإرهاب الدولى، لا بد لها من الاعتماد على منظومة عالمية من المعاهدات والقوانين الدولية. وبدلاً من أن تقيد هذه المنظومة الولايات المتحدة على نحو لا داعى له، كما اتهمها المعارضون، فقد وسعت شبكة البلدان الأريج أن تلعب طبقاً لقواعد اللعبة. وبهذه الطريقة عمل كلينتون على تقوية وإصلاح المؤسسات الكبرى التى تأسست فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. كما قاد الجهد العالمى لتقوية بنيته المالية الدولية لتشمل الاقتصادات الناشئة وتعزيز الشفافية فى الحكومات والمؤسسات المالية، وخلق قواعد تنظيمية أقوى بخصوص إقراض الدول. وكذلك حض على إصلاح صندوق النقد الدولى كى يحقق الشفافية والمحاسبة وممارسات الإقراض الأكثر مساواةً. ومع انفجار التجارة العالمية من ٤ مليارات فى العام الذى تولى فيه كلينتون منصبه إلى حوالى ٦٦ تريليون عندما غادره، دعم كلينتون أكثر من ثلاثمائة اتفاقية تجارة حرة وتجارة عادلة ثنائية وإقليمية.^(٦٤) وبلغت جهود كلينتون لتشجيع التجارة العالمية ذروتها بإنشاء منظمة التجارة العالمية فى يناير من عام ١٩٩٥ بهدف خفض التعريفة الجمركية وتسوية النزاعات التجارية وتطبيق قوانين التجارة العالمية.

فى النهاية، تطلبت إدارة تحديات العولمة إدارة دولية أكبر وقيادة أمريكية قوية. وكما أشار مستشار الأمن القومى السابق ساندى برجر فى عام ٢٠٠٠، فإن "العولمة لها سمات يمكننا استغلالها لتعزيز أهدافنا الدائمة الخاصة بالديمقراطية والرخاء المشتركة والسلام. ... وقد حدثت أكثر تطورات العالم الحديثة إيجابية لأن العولمة قضت بها."^(٦٥)

قدم كلينتون كذلك الدعم الأمريكى لمجموعة من معاهدات حقوق الإنسان والحد من انتشار الأسلحة الدولية. وعلى جبهة حقوق الإنسان، ساعدت إدارة كلينتون فى إنشاء مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وشاركت فى رعاية القرارات اللاحقة من أجل تحسين حقوق الإنسان فى الصين وروسيا وكوبا وإيران والعراق.^(٦٦) ساند كلينتون كذلك الحد من السلاح الدولى لمنع انتشار الأسلحة النووية وحصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. وقد ضمن موافقة الرئيس الروسى بوريس يلتسين على معاهدة الحد من الأسلحة ستارت ٢ فى عام ١٩٩٣، وهى الاتفاقية التى سوف تخفض عدد الرؤوس النووية فى البلدين بنسبة ٥٠ بالمائة تقريباً على مدى عشر سنوات. كما حض كلينتون على الموافقة الرسمية على المعاهدة، وهو ما منحه مجلس الشيوخ ومجلس الدوما الروسى فى عامى ١٩٩٦ و٢٠٠٠ على الترتيب. كما وقع على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية التى تحظر كل التجارب النووية التى تجرى تحت الأرض، على الرغم من رفض مجلس الشيوخ للمعاهدة الدولية فى عام ١٩٩٩.

عندما وضع كلينتون هذه المعايير الدولية، عمل على توحيد أوروبا فى أعقاب سقوط سور برلين، وهو أحد أهم منجزاته. فقد دعم الديمقراطية الجديدة، وخاصةً بالمجىء بها كشركاء فى البنى العابرة للأطلسى. وأحيا كلينتون الناتو وعدله ووسعه ليشمل جمهورية التشيك والمجر وبولندا. وقد بدأ البرنامج التدريبى "شراكة من أجل السلام" للمساعدة فى إعداد الديمقراطيات الجديدة فى وسط أوروبا للعضوية المحتملة فى الناتو. كما فاوض على بنية جديدة أكثر استقراراً للقوى التقليدية فى أوروبا من خلال معاهدة القوات المسلحة التقليدية فى أوروبا التى خلقت مجموعة جديدة شفافة على قدر كبير من الاستقرار من القيود القوى التقليدية.

ركز كلينتون كذلك على إدخال القوى الرئيسية، كروسيا والصين، الحظيرة. ففى أعقاب الحرب الباردة، واجه إصلاحيو روسيا صراعاً داخلياً ضد الشيوعيين السابقين المتشددين. وألقى كلينتون بكل دعمه وراء الإصلاحيين، حيث أيد بقوة الرئيس بوريس

يلتسين أثناء سعيه لخلق ديمقراطية تقوم على اقتصاد السوق. كما سعى كلينتون إلى إدخال روسيا البناء الدولي كطريقة لإعادة فرض الحركة الإصلاحية، بما في ذلك الحزب على ضم روسيا في مجموعة الدولة الصناعية السبع الكبرى، جاعلاً إياها مجموعة الثمانية. بل عمل كلينتون على إقامة شراكة قوية بين الناتو وخصمه السابق روسيا. وباللائحة التأسيسية للناتو - روسيا، بدأت روسيا علاقة تعاونية جديدة مع الناتو، على الرغم من اعتراضاتها على توسيع الناتو ليشمل أوروبا الشرقية. ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، خدم الجنود الروس والأمريكيون إلى جانب بعضهم في كل من كوسوفو والبوسنة.

بالمثل، بذل كلينتون قدراً كبيراً من الجهد لإدارة الفرص والمخاطر مع القوة العظمى الأخرى، الصين. واعترافاً بالشكوك المحيطة بمستقبل الصين، سعى كلينتون إلى إشراك القيادة في القضايا العالمية، بينما كان يضغط على بكين بشأن القضايا المهمة كحقوق الإنسان وعدم انتشار الأسلحة النووية والتعاون الإقليمي وضمان الاستقرار في مضيق تايوان وكوريا الشمالية. كما كان يرسل إشارات قوية حين الضرورة، بما في ذلك إرسال القوات البحرية إلى المضيق في عام ١٩٩٦ لمواجهة التدريبات العسكرية التي تمثل خطراً.

وقد عمل كذلك على إدخال الصين في المجتمع العالمي، حيث قاد مسعى ضممان دخول الصين منظمة التجارة العالمية. ووافق كلينتون على تطبيع العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وهو التغير الأهم في التعاملات بين البلدين منذ تطبيع عام ١٩٧٩. واعتقاداً بأن المصالح الأمريكية تخدمها الصين الآمنة المستقرة المنفتحة المزدهرة، نظر كلينتون إلى هذا البلد على أنه "شريك استراتيجي" وسعى إلى دخول الصين المنظومة الدولية لمنع انتشار الأسلحة والتجارة، وهي المنظومة التي سوف تفرض حكم القانون بالنسبة للشعب الصيني. وقال ساندي برجر: "كما ساعدت النافذة على تآكل القاعدة الاقتصادية لحكم الحزب الواحد في المكسيك، فإن المشاركة في منظمة التجارة العالمية ... يمكن أن تساعد على تعزيز التغير في الصين."^(٦٧)

بغرس السياسة الأمريكية بقوة فى القانون الدولى والمؤسسات الدولية. نجح كلينتون فى حرض الدول الأخرى على أن تحذو حذوه. وقد ساعد على جعل النموذج الويلسونى لنسق القوانين التى تلتزم بها الدول أقرب إلى الواقع، وشجع بذلك الآخرين على اللعب طبقاً للقواعد والمشاركة فى عبء المسئوليات الدولية. وبينما كان كلينتون يعمل فى إطار النظام العالمى إذا أمكن ذلك، فقد اعترف أيضاً بأن أمريكا سوف تضطر لاستخدام القوة، بما فى ذلك العمل بشكل منفرد، لحماية مصالحها والدفاع عنها، خاصةً ضد صدام حسين وأسامه بن لادن، كما سنبحث فى الفصول التالية.

سواء من خلال استخدام القوة أو الدبلوماسية أو القوة الاقتصادية، فقد أدرك كلينتون ضرورة قيادة الولايات المتحدة للعالم باعتبارها "القوة العظمى غير الإمبريالية الأولى".^(٦٨) ولكى تفعل ذلك، كان عليه إقناع الشعب الأمريكى والقادة فى أنحاء العالم بالتغلب على خوفهم من التخلي عن شىء من السلطة السيادية من أجل خلق منظومة عالمية فعالة من القوانين والقواعد التنظيمية والمشاركة فى الأعباء. وكما لخص ستروب تالبوت نائب وزير الخارجية فى إدارة كلينتون الأمر، فإنه "بطريقة ما وإلى حد فريد فى تاريخ القوى العظمى، تحدد الولايات المتحدة قوتها - بل عظمتها نفسها - ليس من ناحية قدرتها على تحقيق الهيمنة على الآخرين والحفاظ عليها، بل من ناحية القدرة على العمل مع الآخرين لما فيه مصالح المجتمع الدولى ككل".^(٦٩)

سوف يتحدى خليفة كلينتون هذه المقاربة فى جوهرها.

الهوامش

- (1) Report of the Secretary-General pursuant to General Assembly Resolution 53/35, The Fall of Srebrenica, A/54/549-a, November 15, 1999, 41-42.
 - (2) Echikson, William, Boston Globe, July 14, 1995, AS.
 - (3) Burns, Nicholas, U.S. Department of State, Daily Press Briefing, DPB #101, Monday, July 10, 1995. The United States placed ninety U.S. soldiers in Croatia to provide logistical support.
 - (٤) صوّت مجلس الشيوخ في السادس والعشرين من يوليو عام ١٩٩٥ بأغلبية ٦٩ صوتاً مقابل ٢٩ صوتاً لمصلحة رفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى البوسنيين. وفي الأول من أغسطس من عام ١٩٩٥، صوّت مجلس النواب بأغلبية مؤيدة قوامها ٢٩٨ صوتاً مقابل ١٢٨ صوتاً. ونقض الرئيس كلينتون التشريع في الحادي عشر من أغسطس ولم يحاول الكونجرس إلغاء النقض.
 - (٥) من بين المفاوضين المعيّنين لتحقيق السلام في يوغوسلافيا السابقة: وزير الخارجية البريطاني السابق اللورد كارينجتون (وزير خارجية الجماعة الأوروبية في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٢ ثم حل محله ديثيد أوين (١٩٩٢-١٩٩٥)، ووزير خارجية الولايات المتحدة سيروس فانس
- Among the negotiators appointed to bring peace in former Yugoslavia: the former British foreign secretary Lord Carrington (for the European Community 1991-1992), then replaced by David Owen (1992-1995); the former U.S. secretary of state Cyrus Vance (for the UN 1993-1999); Carl Bildt, former Swedish prime minister, as European Union peace envoy's high representative in Bosnia (1999-2001); Thorvald Stoltenberg, as UN representative to the International Conference on the Former Yugoslavia from 1993 to 1996.
- (6) Shawcross, William, Deliver Us from Evil, 161. Only half were infantry soldiers; the rest were in support capacities.

- (7) For a detailed account of the tragedy of Srebrenica, see: the Report of the Secretary-General pursuant to General Assembly resolution 53/35.
- (8) Quoted in Mark Danner, "The Killing Fields of Bosnia," New York Review of Books, September 24, 1998.
- (9) The administration declassified spy photos for the UN Security Council on August 10, 1995. "Daily Reports on the Balkan Conflict," CNN Online, August 10, 1995, <http://www.cnn.com/WORLD/Bosnia/updates/august95/8-10/massgraves.jpg>.
- (10) Crossette, Barbara, "U.S. Seeks to Prove Mass Killings," New York Times, August 11, 1995, A3.
- (11) Darnton, John, "Conflict in the Balkans: Policy_Allies Warn Bosnian Serbs of 'Substantial' Air Strikes If UN Enclave Is Attacked; Accord in London" New York Times, July 22, 1995, p. A1.
- (12) Report to the OSCE: The International Helsinki Federation for Human Rights Fact-Finding Mission to the Krajina, August 17-19, 1995, 1. See also: Ivo H. Daalder, Getting to Dayton, the Making of America's Bosnia Policy, 120-123.
- (١٣) كان الكروات والبوسنيون شركاء في اتحاد فدرالي ، حيث كان البوسنيون يسيطرون على ٢٠ بالمائة والكروات على ٢١ بالمائة. انظر:
- UN report A/54/549-a 91.
- (14) Burg, Steven L., "Coercive Diplomacy in the Balkans," in The United States and Coercive Diplomacy, edited by Robert J. Art and Patrick M. Cronin (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 2003), 60.
- (15) Wirthlin Quorum, June 1995. Gallup public opinion survey released February 1, 1995.
- (16) "Clinton Fatigue Undermines Gore Poll Standing," Pew Center for People and the Press. New Interest Index: Final Topline No. 1, 786, March 1999. <http://people-press.org/reports/print/php3?PageID=309>.
- (١٧) كان التعهد في أكاديمية القوات الجوية الذي كتبه ليك أوسع مما وافق عليه المدراء. وبعد اعتراض زملائه، أعاد الرئيس صياغة التعهد بلغة أضيق. ونص الحادي والثلاثين من مايو هو "ينبغي أن نكون مستعدين لمساعدة الناتو إذا قرر تلبية طلب من جنود الأمم المتحدة للمساعدة في الانسحاب أو إعادة

تشكيل قواتها أو تعزيزها. وكان نص الثالث من يوليو هو: "إذا قرر حلفاؤنا أنه لا يمكنهم مواصلة مهمة الأمم المتحدة وقرروا الانسحاب ... ينبغي علينا مساعدتهم في الخروج، حيث أسقط الإشارة إلى أية مساعدة إلى بقيت الأمم المتحدة.

(١٨) للاطلاع على ملخص ممتاز لتطور سياسية كلينتون في البوسنة، انظر:

Daalder, Getting to Dayton.

(19) Lake, Anthony, Six Nightmares: Real Threats in a Dangerous World and How America Can Meet Them (Boston: Little, Brown, 2000), 147.

(20) Woodward, Bob, The Choice (New York: Simon & Schuster, 1996), 263.

(٢١) ترأس رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور المؤتمر مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والناث ومجموعة الاتصال وغيرها من الجهات التي أسهمت في قوات الأمم المتحدة.

(22) Daalder, 75-77.

(23) See: Daalder, 111, and Lake, Six Nightmares, 149.

(24) Daalder, 131.

(25) Shawcross, 13.

(26) Holbrooke, Richard, To End a War (New York: Random House, 1998), 132.

(٢٧) روبرت فريزر نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الأوروبية والكندية، وجوزيف كروزل نائب مساعد وزير الدفاع لشئون الأمن الدولي، والفتنانت س. نيلسون درو بالقوات الجوية الأمريكية، ومجلس الأمن القومي.

Robert

(28) Holbrooke, 138-141.

(29) Holbrooke, 142-152. Quote from 152.

(30) See: Fact Sheet Operation Deliberate Force in the NATO Regional Headquarters Allied Forces Southern Europe's Web site <http://www.fas.org/man/dod-10/ops/docs/DeliberateForceFactSheet.htm>.

(31) Daalder, 129-134.

(32) Holbrooke, 363.

(33) Daalder, 180.

(34) "Serbian Reform Stalls Again," International Crisis Group, Balkans Report no. 145, July 17, 2003; See also: "Bosnia's Nationalist Governments: Paddy Ashdown and the Paradoxes of State Building," International Crisis Group, Balkans Report no. 146, July 22, 2004.

(35) Neuffer, Elizabeth, Boston Globe, December 1, 1995, 10.

(٣٦) بقي في البوسنة ألف وخمسمائة وثمانون جندياً أمريكياً كجزء من القوات الدولية البالغ قوامها ثمانية عشر ألف جندي. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ الأوروبيون مهمة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وتضم المهمة خمسمائة ضابط شرطة من أكثر من ثلاثين بلداً، من بينها خمس عشر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. وسوف يتولى الاتحاد الأوروبي رئاسة قوة حفظ السلام في البوسنة بدلاً من الناتو في بداية عام ٢٠٠٥، updated June ١, 2004, <http://www.nato.int/sfor/organisation/sfororg.htm>.

(37) Report of the Secretary-General, A/54/549-a, 93.

(٣٨) المرجع السابق، ص ٩٤

(٣٩) المرجع السابق، ص ٩٧

(٤٠) المرجع السابق، ص ١٠٣-١٠٤

(٤١) على عكس المعتقدات الشائعة، لم يضرب خروشوف بحدائه على الطاولة.

(42) United States-UN Press Release # 15 5 (9 8), September 23, 1998, available at http://www.un.int/usa/98_155.htm.

(43) Daalder, Ivo H., and Michael E. O'Hanlon, Winning "Ugly: NATO's War to Save Kosovo (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2000), 43.

(44) Silverman, Jon, "Racak massacre haunts Milosevic trial," BBC, February 14, 2002, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/1812847.stm>.

(45) The Contact Group consisted of the foreign ministers of France, Germany, Italy, Russia, the UK and the United States.

(46) Daalder and O'Hanlon, 75.

(47) Clark, Wesley K., Waging Modern War.

يقدم كلارك في مذكراته وصفاً مفصلاً ممتازاً لحملة كوسوفو وخوض الحرب في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

- (48) Daalder and O'Hanlon, 108-109.
- (49) Newsweek poll conducted April 21-22, 1999, by Princeton Research Associates, [http://www.pollingreport.com/serb9904 .htm](http://www.pollingreport.com/serb9904.htm).
- (50) 50. "World: Europe Nato vows to 'tighten the screw'" BBC, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/326924.stm>. See also: William Drozdiak and Thomas W. Lippman, "Clinton Joins Allies on Ground Troops; Milosevic's House, Serb TV Struck as NATO Heads Meet." Washington Post, April 23, 1999, A1.
- (51) Clark, xxii.
- (52) Daalder and O'Hanlon, 156.
- (53) NATO's KFOR Web site, [http://www . nato. int/docu/facts/2000/kosovo. htm](http://www.nato.int/docu/facts/2000/kosovo.htm).
- (54) "NATO Waits, Russians Head for Kosovo," Associated Press, published in Chicago Tribune, June 11, 1999, 1C. KFOR stands for Kosovo Force.
- (55) NATO, "NATO's Role in Relation to Kosovo." August 9, 2000, [http://www .nato.int/docu/facts/2000/kosovo.htm](http://www.nato.int/docu/facts/2000/kosovo.htm).
- (56) [http://news.bbc.co.Uk/2/hi/europe/3522230.stm](http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/3522230.stm); UNMIK figures as of November 2003, available at [http://www .un.org/Depts/dpko/dpko/home.shtml](http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/home.shtml).
- (57) Berger, Samuel R., "Power and Authority: America's Path Ahead," chapter in upcoming book.
- (٥٨) تدعو مجموعة الأزمات الدولية منذ فترة طويلة إلى استقلال كوسوفو المشروط.
- (59) Ready or Not," The Economist, May 24. 2003.
- (60) McCullough, David, Truman (New York: Simon & Schuster, 1994).
- (61) Fukuyama, Francis. The End of History and the Last Man (New York: Free Press, 1992); Huntington, Samuel P. The Clash of Civilizations and the Remak-

ing of World Onfor(NewYork: Simon & Schuster, 1998).

- (62) Schweid, Barry, "Helms Says U.S. Should Withdraw From UN If Reforms Aren't Adopted," Associated Press, August 20, 1996.
- (63) A Foreign Policy for the Global Age: The Clinton Administration Record 1993-2001, internal NSC working document.

(٦٤) المرجع السابق

- (65) Berger, Sandy, "A Foreign Policy for the Global Age," Foreign Affairs (November/ December 2000): 24.
- (66) Information obtained from White House Fact Sheet, issued December 6, 2000, available at <http://hongkong.usconsulate.gov/uscn/wh/2000/120602.htm>.
- (67) Berger, Sandy, "A Foreign Policy for the Global Age," 29.
- (68) Summers, Lawrence, as quoted in Samuel P. Huntington's "The Lonely Superpower," Foreign Affairs (March/April 1999): 38.
- (69) Prestowitz, Clyde, Rogue Nation: American Unilateralism and the Failure of Good Intentions (New York: Basic Books, 2003), 21-

الفصل الخامس

أهى سياسة خارجية واقعية؟

تعلمنا أن رفاهنا يعتمد على رفاه دول أخرى بعيدة. تعلمنا أن نكون مواطنين عالميين، وأفراداً فى المجتمع الإنسانى.

– فرانكلين روزفلت

لم يقبل الحزب الجمهورى قط سياسة كلينتون الخاصة بالمشاركة الخارجية للويسونىة الجديدة. فقد انتقد المحافظون كلينتون لتدخله برغبة شديدة وببطء شديد، ولتخاشيه الوضوح الأخلاقى أثناء استخدام الجنود فى مهام إنسانية تتجاوز المصلحة القومية، ولتقييد أمريكا ببناء معاهدات وتحالفات دولية بينما يحد من مسئولية البلاد لقيادة العالم. وسخر السناتور بوب دول من "نموذج الإهمال والتأخير وعدم الحسم"^(١) وتحدث السناتور تشاك هاجل عن فراغ فى القيادة السياسية الخارجية بسبب "رئيس ليس مشاركاً، وليس مهتماً بالقدر الكافى"^(٢).

بغض النظر عن الدقة، كانت الانتقادات عرضاً لعلة أعمق استقرت فى دوائر السياسة الخارجية المحافظة عند انتهاء الحرب الباردة. فمع اختفاء الشيوعية، كانت هناك قضية واحدة توحد الجمهوريين بشأن الشؤون الدولية: الكراهية المشتركة لمقاربة بيل كلينتون. إذ تجاهلوا دروس التسعينيات وسعوا بدلاً من ذلك إلى الحفاظ على بساطة الحرب الباردة الخاصة بالاحتواء. وكان من الصعب على مسئولين تدريبوا فى

فنون "دراسة السياسات السوفيتية" Kremlinology والاستراتيجية النووية والنظر خارج الإطار الذى ورثوه للتفكير فى العالم. وكانت الدول، وليس الجهات الفاعلة ما دون الدول، هى الهم الأعظم. وظلت الأسلحة النووية والدفاعات الصاروخية والأعمال التى لم تنته منذ أيام الحرب الباردة - كوريا والصين وتايوان وكوبا - هى فى نظرهم التحديات الأساسية. وأثناء وضع المفاهيم الخاصة بدور أمريكا الجديد فى العالم، ظهرت انقسامات عميقة - ولا تزال قائمة - فى دوائر السياسة الخارجية المحافظة. وبدأت ثلاث مجموعات الترويج لأفكار شديدة الاختلاف بشأن مستقبل أمريكا كقوة عظمى.

على الرغم من عدم وضوح أى منظور بالكامل، هناك ثلاثة معسكرات عريضة: الواقعيون والانعزاليون والمهيمنون.

كانت نظرة السياسة الواقعية التقليدية - الواقعية الباردة والاهتمام بـ"توازن القوى" والعمل الحذر من أجل المصلحة الذاتية الصرفة للدولة - هى المنظور السياسى السائد فى دوائر السياسة الخارجية المحافظة فى عام ٢٠٠٠ وكانت مجسدة فى وزيرى الخارجية السابقين هنرى كيسنجر وجيمس بيك ومستشار الأمن القومى السابق برنت سكوكروفت. فقد سعوا إلى سياسة الوفاق والمصالحة أثناء الحرب الباردة؛ وها هم يرفضون استخدام كلينتون للقوة فى الصراعات والمناطق التى تخرج عما عرفوه بأنه مصالح الأمن القومى الأمريكى، إذ اعتُبرت التدخلات العسكرية فى الصومال وهائيتى والبلقان تشتيئاً للانتباه وإهداراً للطاقة والمكانة والموارد. وكان تفاعل الدول الكبرى هو الموشور الذى يرون من خلاله العالم؛ مد وجزر النفوذ والقوة الذى يحدد بالفعل مصير أمريكا. فالمصالح وليس الأخلاق هى ما يحدد إدارة التهديدات التى تمثلها روسيا والصين وغيرهما من القوى الناشئة. ومن أجل الأمن، ينبغى على أمريكا الاعتماد على الاحتواء والردع. تدعمهما ضمانات مطلقة للرد على الأعمال العدوانية ضد المصلحة القومية.

ربما أبرز أبو هذه المؤسسة، هنرى كيسنجر، رؤية الواقعيين بشأن سياسة كلينتون الخارجية على نحو أكثر وضوحاً في كتابه "هل أمريكا بحاجة إلى سياسة خارجية؟" فقد اتهم كيسنجر كلينتون وإدارته بـ"التراجع عن مفهوم المصلحة القومية وعدم الثقة فى استخدام القوة ما لم تكن مقدمة على أنها فى خدمة قضية "غير أنانية" - أى أنها لا تعكس مصلحة أمريكية محددة". ورفض كيسنجر جيل كلينتون باعتباره يسعى وراء مقاربة "الانغماس فى الملذات الخاص بفترة الاحتجاجات"، وكان السياسى الذى أثر فى صياغة السياسة من خلال إدارتى نيكسون وفورد (لكنه لم يدخل الحكومة منذ ذلك الحين) أن هذا الجيل "لم يربّ قادة قادرين على إثارة الالتزام بسياسة خارجية دائمة وطويلة المدى، بل إن بعضهم يتساءل عما إذا كنا بحاجة إلى سياسة خارجية بحال من الأحوال".^(٢) وفى وضع ما بعد الحرب الباردة، كان كيسنجر يدافع كذلك عن البراجماتية بشأن الأخلاق والمعالجة البارعة للقوة أثناء تحقيق المصالح القومية المحددة بوضوح. إذ ينبغى للقوة العظمى أن تشارك، لكن دون تشتيت.

على جانبى الواقعيين، فى العادة على هامش السلطة، كان هناك الانعزاليون والمهيمنون. وظهر الانعزاليون الجمهوريون، الذين فقد مصداقيتهم منذ الحرب العالمية الثانية، على السطح فى منتصف التسعينيات، وكانوا يزدرون مشاركات كلينتون الدولية، وخاصةً رغبته فى تقوية المؤسسات والأعراف الدولية. وكان تفكيك الاتحاد السوفيتى، فى رأى الانعزاليين، فرصة لإعلان الانتصار والانسحاب من التشابكات الخارجية والعودة للداخل، وأصبح الانعزاليون على قدر كبير من القوة فى أعقاب انتخابات التجديد النصفى فى عام ١٩٩٤ التى شهدت سيطرة الجمهوريين على الكونجرس بمجلسيه لأول مرة منذ أربعين عاماً. وكان لأعضاء مجلس الشيوخ مثل جيسى هيلمز، الانعزالى المطلق، ونيوت جنجرش، وهو كذلك مهيمن ناشئ، تأثير هائل على السياسة الخارجية، مما قوّض جهود البيت الأبيض لإدارة دور أمريكا الجديد فى العالم بفاعلية.

بعد أن دخلت القيادة الانعزالية الجديدة فى الكونجرس الانتخابات بدّ العقد مع أمريكا^(٤) الخاص بها، ضغطت من أجل تنفيذ أجندتها المتطرفة؛ وهى الحز على تشريع يمنع الرئيس من وضع المقاتلين الأمريكيين تحت قيادة ضابط أجنبى أو الأمم المتحدة، والتصويت ضد إرسال قوات حفظ سلام إلى البلقان، والمطالبة بانسحاب الولايات المتحدة من هايتى، والسعى لمنع منظمة التجارة العالمية من القدرة على فرض تغييرات فى قوانين الاستهلاك والبيئة الأمريكية، ومعارضة جهود سداد التزامات الولايات المتحدة المالية المتأخرة للأمم المتحدة، واستنكار الحرب فى كوسوفو. وسوف يخبو نجمهم مع إدراك ضرورة المشاركة الأمريكية قرب نهاية العقد. وأنهى الحادى عشر من سبتمبر الجد - إذ كان لا بد لأمريكا من المشاركة مع العالم.

مبرر جديد لدورنا فى العالم

استمد المهيمنون خبرتهم، وأيديولوجيتهم، من حقبة رونالد ريجان. فبينما كان واقع الحرب الباردة يقيدهم فى الثمانينيات، فى ظل قيادة الرئيس ريجان القوية والبسيطة، فقد ذاق المسئولون طعم إمكانية الهيمنة الأمريكية ولم يغب ذلك الحلم عن ناظرهم. وكان المهيمنون طوال معظم منتصف التسعينيات يُعتَبَرُون صوتاً هامشياً، حيث كانوا يقضون جُلَّ وقتهم يجترونها داخل مراكز الأبحاث اليمينية، مثل معهد أمريكان إنتربرايز، ويكتبون فى الدوريات مثل "ويكلى ستاندارد". وكانت صفتهم المميزة هى الثقة الثابتة فى الفوائد العالمية للهيمنة الأمريكية. وقد وصف هذه الرؤية بإيجاز ويليام كريستول عام ١٩٩٦ فى مقال بمجلة "فورين أفيرز"، حيث قال: "الهيمنة الأمريكية هى الدفاع الموثوق به الوحيد ضد انهيار السلام والنظام العالمى. ولهذا السبب لا بد أن يكون الهدف الصحيح للسياسة الخارجية الأمريكية هو الحفاظ على تلك الهيمنة لأطول فترة ممكنة فى المستقبل. ولتحقيق هذا الهدف، تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية ريجانية جديدة خاصة بالهيمنة العسكرية والثقة الأخلاقية".^(٥)

المهيمنون، الذين كثيراً ما يُخلط بينهم وبين المحافظين الجدد الأكثر اعتدالاً وثنائياً الأحزاب إلى حد ما (الذين خطب كليتون ودهم على نحو فعال) هم مجموعة جمهورية فى أغلبها وأكثر تطرفاً. وهم لا يرون أن الهيمنة الوقائية لن تقضى على التهديدات المعروفة فحسب، بل ستمنع كذلك ظهور تحديات مستقبلية. ولم يكن الخطر هو استنفاد الموارد الاقتصادية - إذ كانوا يقولون إننا أنعم علينا بالوفرة - وإنما فقدان الإرادة السياسية فى لحظة مهمة. وينبغى أن يتقف الساسة الناخبين فيما يتعلق بمسؤوليات أمريكا، ويشجعوا وجود جيش أقوى، ونظام دفاعى صاروخى فورى، ويعملوا بشجاعة أخلاقية ثابتة فى الخارج. فالولايات القوة العالمية الساحقة ويمكن أن تجعل العالم يخضع لإرادتها. ويرى المهيمنون أن الرئيس بوش منحهم الفرصة للوصول إلى السلطة وتنفيذ أجندتهم المتشددة الطموحة.

فى عام ١٩٩٧، بدأ المهيمنون مشروع القرن الأمريكى الجديد للترويج للكثير من أولوياتهم. ومن بين الأشخاص الخمسة والعشرين الذين وقعوا بيان المبادئ الداعى إلى "السياسة الريجانية للقوة العسكرية والوضوح الأخلاقى"، كان هناك دونالد رامسفيلد وديك تشينى وپول وولفويتز والحاكم جيب بوش. وعرضت المجموعة سياسات كثيرة سوف يتبناها الرئيس جورج دابليو بوش فى وقت لاحق. وقد أبرزت "الحاجة إلى زيادة إنفاق الدفاع بشكل كبير إذا كان لنا أن ننفذ المسؤوليات العالمية اليوم ونحدث قواتنا المسلحة من أجل المستقبل". كما أعادت النظر فى الخرافة القائلة إن الجيش الأقوى، فى حد ذاته بشكل كبير، سوف يحفظ ويوسع "النظام العالمى المناسب لأمننا ورخائنا ومبادئنا". وتنبؤا بمبدأ الاستباق، أعلن مشروع القرن الأمريكى الجديد أنه "من المهم تشكيل الظروف قبل ظهور الأزمات، ومواجهة التهديدات قبل أن تصبح ملحة".^(٦) وكانت توقعات پاول وأرميتاج وسكوكروفت، وأباء المؤسسة الواقعية شديدة الوضوح فى غيابهم.

كان أحد أهداف المجموعة الأساسية الإطاحة بصدام حسين من السلطة فى العراق. وفى خطاب أرسلته المجموعة إلى الرئيس كليتون فى يناير من عام ١٩٩٨

قالت المجموعة إنه مع انهيار العقوبات ضد العراق ومنع دخول المراقبين، "سوف نكون فى المستقبل غير البعيد جداً سوف نكون عاجزين عن أن نحدد بأى مستوى معقول من الثقة ما إذا كان العراق يمتلك [أسلحة الدمار الشامل] تلك أم لا". وإدعاءً بأن سياسة الاحتواء الحالية من خلال العقوبات "غير مناسبة على نحو خطير"، دعت المجموعة إلى الإطاحة بصدام حسين من السلطة. فقد زعموا أنه "من الصعب إن لم يكن من المستحيل مراقبة الأسلحة البيولوجية وأسلحة الدمار الشامل لدى العراق". وفى حجة سوف تستغلها إدارة بوش لخوض الحرب فى عام ٢٠٠٣، ذكرت الرسالة أن قرارات الأمم المتحدة الحالية تخوّل سلطة استخدام القوة، وأن السعى لتحقيق الإجماع فى مجلس الأمن سوف يكون مضللاً. وسوف يصبح اثنان من الموقعين مسئولين فى البنتاجون فى عام ٢٠٠١، وهما دونالد رامسفيلد وولفرينتز. وسوف يرأس آخر، وهو ريتشارد بيرل، مجلس سياسات الدفاع.^(٧)

لم يؤيد المهيمنون الحفاظ على قوة أمريكا الاقتصادية والدفاعية فحسب، ولا يدافع أى أمريكى على ما هو أقل من ذلك. ويؤمن المهيمنون بالقوة الأمريكية التى لا تُبارى، والحفاظ على التفوق من خلال الهيمنة عسكرياً على السياسة الإقليمية لأوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وهناك تجاهل لأمريكا الجنوبية وإفريقيا إلى حد كبير. وينبغى أن تتصرف الولايات المتحدة بما يشبه الاحتكار لكل تجليات القوة فى مناطق المصلحة الأمريكية. وكانت تلك هى الرؤية التى تم إبرازها فى "إرشاد التخطيط الدفاعى" لعام ١٩٩٢ المثير للجدل، وهو ورقة سياسات محظورة النشر خاصة بالبنتاجون تصدر حالياً مرتين فى العام وتخطط استراتيجية أمريكا العسكرية، وهى بمثابة إرشاد لتخطيط إنفاق الدفاع المستقبلى.

فى مارس من عام ١٩٩٢ تسربت إلى الصحافة نسخة مبكرة من الوثيقة التى تمت صياغتها فى مكتب وكيل وزارة الدفاع للسياسات فى ذلك الحين بول وولفرينتز. وذكرت هذه الورقة، التى كانت الأولى من نوعها منذ الحرب الباردة، أن "الاعتبار السائد" للولايات المتحدة ينبغى أن يكون منع ظهور منافس جديد مرة أخرى.

وهذا الهدف "يتطلب أن نسعى لمنع أية قوة معادية من الهيمنة على المنطقة"، على نحو يقنع الحلفاء والأعداء بـ"أنه لا يجب عليهم أن يطمحوا في دور أكبر". ومضت الورقة قائلةً إن الولايات المتحدة "سوف تحتفظ بمسئوليتها البارزة عن معالجة تلك الأخطاء، التي لا تهدد مصالحنا فحسب وإنما مصالح حلفائنا وأصدقائنا كذلك، أو يمكن أن تزعزع العلاقات الدولية، بشكل انتقائي." ^(٨) ولفتت الوثيقة انتباه وزير الدفاع تشيني الذي قال لمؤلف الوثيقة زالمى خليل زاد: "لقد اكتشفت مبرراً جديداً لدورنا في العالم." ^(٩)

ومع ذلك، ففي عام ١٩٩٢ كان لمثل هذا المبرر تأييد ضعيف. وعندما تم تسريب الوثيقة للصحافة انتقدت نقداً حاداً. وقد أبعد المتحدثون الرسميون الإدارة عن الورقة، مدعين أن المسؤولين الكبار - حتى پول وولفويتز - زعموا عدم قراءتهم للمسودة. ورفضت مقاربة الرئيس جورج دابليو إتش بوش الواقعية الوسطية أن توجه تلك الأفكار المتطرفة أمريكا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وكما كان الحال مع ريجان، لم يمنح الرئيس بوش الأول قط المهيمين سلطة حقيقية. وفي أعقاب الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ سوف يمنحهم الرئيس بوش الثاني ذلك على وجه التحديد.

المحافظ المتعاطف

في حملة انتخابات عام ٢٠٠٠، لم تكن السياسة الخارجية قوة شخصية لجورج دابليو بوش. فعندما عُرِضت عليه كلمة "طالبان" كجزء من اختبار رورشاك لمجلة "جلامر"، هز الحاكم بوش رأسه فحسب في صمت. وعندما تم تلقيه بصفتها الإسلامية القمعية، رد بوش: "أوه، ظننت أنك ذكرت فرقة موسيقية ما. طالبان في أفغانستان! تماماً. قمعية." ^(١٠)

تعهدت حملة بوش في انتخابات الرئاسة بتنفيذ برنامج متواضع خاص بـ "النزعة المحافظة المتعاطفة". وتوقع أغلب الناس منه أن يقر السياسات الخارجية لوالده -

البراجماتية والحذر وتعددية الأطراف. وبالرغم من الخطاب المشترك في الحملتين الانتخابيتين، فقد كانت مقاربة بوش الأصغر للسياسة الخارجية تبدو لينة وذات صبغة دولية، وتنحاز بشكل كبير إلى التراث الواقعي الكيسنجرى. وأثناء استعداد بوش لحملة انتخابات الرئاسة فى عام ١٩٩٩، تحدث بوش، مشيراً إلى نفسه باعتباره "واقعيًا واضح الرؤية"، عن الحاجة إلى "رفض غمّامات الانعزالية، تماماً كما نرفض تاج الإمبراطورية. دعونا لا نهيمن على الآخرين بقوتنا - أو نخونهم بلامبالأتنا." (١١)

حاولت رسالة الحملة الانتخابية التغلب على أية أسئلة تتعلق بخبرة بوش وفهمه للسياسة بتصويره على أنه مدير تنفيذى ماهر لديه غرائز جيدة ومستشارون جيدون. وكان المقصود باختيار ديك تشينى نائباً له هو زيادة طمأنة الناخبين بأن الفريق الجديد يمكنه معالجة السياسة الخارجية. وجعلت خبرة بوش الدولية المحدودة - إذ لم يكد يغادر الولايات المتحدة - من المهم أن يختار على بطاقته مرشحاً معروفاً بقدرته فى الحلبة الخارجية. وأعطت خلفية تشينى باعتباره رئيساً سابقاً لموظفى البيت الأبيض وعضواً بالكونجرس لست دورات ورئيساً لهالبرتون، شركة التشييد وخدمات الطاقة الكبرى، ثقلًا قيماً من الخبرة لبطاقة بوش.

وقد جرى تجميع مجموعة مختلفة من مستشارى السياسة الخارجية لتدريب المرشح، وكانت تتكون فى أغلبها من مسئولى حقب بوش وريجان وحتى فورد متوسطى المستوى. وعلى الرغم من استشارة برنت سكوكروفت وچيمس بيكر الأكثر خبرة وتجربة من حين لآخر، فقد كانا غائبين بشكل ملحوظ عن الفريق. وكانت المجموعة، التى سُميت Vulcans على اسم تمثال إله الحدادة الرومانى فولكان فى مدينة مستشارة الأمن القومى للشئون السوفيتية السابقة كوندوليزا رايس برمنجهام بولاية ألاباما، خليطاً من الواقعيين والمهيمنين.

انعكس هذا التوازن فى الرئاسة المشتركة للمجموعة. فقد كانت كوندوليزا رايس المسماة "الظهير الربعى" للفولكانز فى إجازة من منصبها كرئيسة لجامعة ستانفورد.

ولأنها تعلمت على يد سكوكروفت فى مجلس الأمن القومى ووالد مادلين أولبرايت المحافظ جوزيف كوريل فى جامعة دنفر، فقد كانت رايس على دراية تامة بالتراث الواقعى. وقد كتبت أثناء الحملة الانتخابية فى مجلة "فورين أفيرز": "حتى هؤلاء الراضين بأفكار المصلحة القومية لا يزالون غير مرتاحين للتركيز على علاقات القوة وسياسة القوة العظمى. والواقع هو أن بضع قوى كبرى يمكن أن يكون لها تأثير جذرى على السلام والاستقرار والرخاء العالميين ... وتتمكن من التأثير على الرفاه الأمريكى سلباً أو إيجاباً".^(١٢) وكان شريكها فى الرئاسة پول وولفويتز، نائب وزير الدفاع للسياسات السابق فى إدارة بوش، الذى كان منصبه مسؤولاً عن ورقة إرشاد التخطيط الدفاعى المثيرة للجدل فى عام ١٩٩٢، مقتنعاً بضرورة استخدام الوضع العسكرى القوى لتعزيز الاستقرار وتحدى الطغيان وبدء الإصلاح الديمقراطى. ومن بين المهيمنين الآخرين دوف زاكهايم، وهو مسئول دفاع سابق فى إدارة ريجان، وريتشارد بيرل، وهو مسئول دفاع آخر من حقبة ريجان. وعلى الطرف الواقعى الأكثر اعتدالاً من الطيف كان هناك روبرت بلاكويل، وهو مستشار الشؤون الأوروبية والسوفيتية فى مجلس الأمن القومى بإدارة بوش، وريتشارد أرميتاج، وستيفن هادلى، وقد عمل كلاهما وكيلاً لوزارة فى وزارة دفاع إدارة الرئيس بوش الأول.

أثناء الحملة الانتخابية، وضع الفولكانز سياسة خارجية محافظة وحازمة تقوم على التراث الواقعى ورافضة لمشاركات كلينتون الأخلاقية ذات الصبغة الدولية. وكتبت رايس تقول إن فريق بوش سوف يعالج الإحساس بالانجراف فى السياسة الخارجية الأمريكية بـ"الحفاظ على سياسة خارجية منضبطة ومتسقة تفصل الغث عن السمين". واتفقاً مع مبادئ الواقعية، كانت رايس تعتقد أن "المهمة الحاسمة للولايات المتحدة هى تركيز العلاقات مع الدول القوية الأخرى".^(١٣) وفى ظل رئاسة بوش، سوف تتبنى أمريكا مقاربة حازمة وقوية للمنافسين المحتملين، وهو الموقف الذى جرى إيضاحه بجلاء مع العدو الجديد الصين، التى ستكون طبقاً لما قاله بوش "منافساً وليس شريكاً

استراتيجياً".^(١٤) وبينما كانوا غير متساهلين في مقاربتهم للدول المارقة - حيث دعوا إلى استخدام الولايات المتحدة لأية موارد تتوفر لديها لـ "الإطاحة" بـ صدام حسين - فقد أكدت رايس على الرغم من ذلك الواقعية المنهجية التي سوف تحدد المقاربة الجديدة. كما قالت: "تعيش هذه الأنظمة الحاكمة على وقت مستعار، لذلك لا بد أن لا يكون هناك إحساس بالآلم بشأنها. بل ينبغي أن يكون خط الدفاع الأول بيان ردع واضح وكلاسيكي".^(١٥)

أيد بوش الجيش القوى المستخدم بحرص وعلى نحو متعمد لدعم المصلحة القومية المحددة بوضوح، ولتجاشئ السياسات الأكثر تطرفاً، رسم بوش مقاربة السياسة الخارجية خلال الحملة الانتخابية على منوال مقاربة والده إلى حد كبير. وقد طغت الهموم البراجماتية على رؤية المهيمنين.

لسنا مضطرين لأن تصاحب الفرقة ٨٢

المحمولة جواً الأطفال إلى الحضانة.

خلال عام ٢٠٠٠، رفض بوش مراراً جهود كلينتون لمعالجة صراعات التسعينيات، باعتبارها عشوائية، حيث لم تضع أولويات استراتيجية واضحة وكانت بعيدة عن المصلحة القومية الأمريكية. وقالت رايس موضحاً: "سوف تكون السياسة الخارجية في الإدارة الجمهورية بكل تأكيد ذات صبغة دولية. لكنها سوف تنطلق كذلك من أرضية المصلحة القومية الثابتة، وليس من مصالح مجتمع دولي وهمي".^(١٦) واحتفظ بوش وفريقه بانتقاد خاص لسياسات حفظ السلام وبناء الدول الخاصة بكلينتون. فقد أعلن بوش أثناء مناظرة مع نائب الرئيس آل جور في جامعة ويك فوريسست بنورث كارولينا: "لا أرى أن مهام بناء الدول جديرة بالاهتمام". كما قال: "أرى أن جنودنا ينبغي استخدامهم لخوض الحروب والانتصار فيها".^(١٧) وكان الفولكانز ينظرون إلى الجيش على أنه أداة قاتلة خاصة بالقتال والانتصار في الحروب، وليس هناك دور

للجيش فى السىياسة أو حفظ النظام أو الشئون المدنية. ومن المؤكد أنه ليس مقصوداً به أن يبنى الدول. وقالت رايس على نحو لا يُنسى: "إن تنفيذ وظائف الإدارة المدنية والشرطة يحط فحسب من شأن القدرة الأمريكية على عمل الأشياء التى لا بد لأمريكا أن تقوم بها. لسنا مضطرين لأن تصاحب الفرقة ٨٢ المحمولة جواً الأطفال إلى الحضانة".^(١٨)

على الرغم من الاتفاق مع قرارات كلينتون الخاصة بالتدخل فى البلقان، فقد دعا بوش إلى مراجعة فورية لنشر القوات خارج البلاد على نحو يؤدى إلى سحب القوات الأمريكية فى التوقيت المناسب وعلى نحو منظم من أماكن تنتشر فيها ككوسوفو والبوسنة.^(١٩) ورد نائب الرئيس المرشح ديك تشينى ورايس هذا الاتجاه، حيث أكدا ضرورة تولى الأوروبيين مسئولية مهام البلقان، مدعين أن القوات الأمريكية فى الخارج بحاجة إلى الراحة. وإساءة لفهم خطر الحرب فى البوسنة على المصالح الأمريكية. بشكل خاص احتمال اندلاع صراعات تاريخية شبيهة فى جزء كبير من أوروبا، شارك الكثيرون من مستشارى بوش هنرى كيسنجر رآه القائل إنه "ليس للولايات المتحدة مصلحة قومية يجب عليها بمقتضاها المخاطرة بحياة القوات أو نشرها لإقامة دولة متعددة الأعراق فى البوسنة، أو السماح بربط نفسها للأبد فى مستنقع سياسى".^(٢٠)

المزيد للدفاعات الصاروخية، المزيد لكل شىء

على مدى عقود، كان الجمهوريون يسخرون من التأييد الديمقراطى للجيش. ولم يكن بوش استثناءً لذلك. ففى خطاب ألقاه فى سبتمبر من عام ١٩٩٩ منتقداً طلب إدارة كلينتون من الجيش أن "يفعل أكثر ما يمكن بأقل ما يمكن"، دعا المرشح الرئاسى بوش إلى زيادة ميزانية الجيش وتقليل حجم نشر القوات، وتحسين الروح المعنوية بصورة عامة. وقد قال: "إذا انتُخبت فسوف أضع ثلاثة أهداف: سوف أجدد

عهد الثقة بين الرئيس الأمريكى والجيش الأمريكى. وسوف أَدافع عن الشعب الأمريكى ضد الصواريخ والإرهاب. وسوف أبدأ إنشاء جيش القرن المقبل. "وقد تعهد بإضافة مليار دولار فى زيادة الرواتب للجيش فى أول ميزانية له، وتخصيص ٢٠ بالمائة على الأقل من ميزانية المشتريات للحصول على التكنولوجيا الحربية، وإضافة ٢٠ مليار دولار أخرى فيما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٦^(٢١) وبالإضافة إلى ذلك، دعا بوش فى سبتمبر من عام ٢٠٠٠ إلى إنفاق ٤٥ مليار دولار من زيادة الميزانية المقترحة للدفاع على مدى ١٠ سنوات.^(٢٢) وربما كانت "ذا ويكلي ستاندارد" أفضل من لخص مقارنة بوش الأساسية للدفاع: "لا بد لنا من إنفاق ما هو أكثر بكثير على قواتنا المسلحة. ونحن بحاجة إلى المزيد من المال للاستعداد، والمزيد من أجل الأبحاث والتطوير، والمزيد من أجل المشتريات، والمزيد من أجل الجنود، والمزيد من أجل الدفاعات الصاروخية، والمزيد من أجل كل شيء."^(٢٣)

كانت القضية الأساسية بالنسبة للمهيمنين هى بناء دفاع صاروخى قومى. ومنذ إقرار رونالد ريجان هدف الدفاع الصاروخى القومى - الذى أسماه النقاد "حرب النجوم" - يعتزم الحزب الجمهورى بناء هذه المنظومة. وهو يتناسب بشكل جيد مع ولع الحرب الباردة بالحرب النووية والهجوم المباغت والحفاظ على الميزة الاستراتيجية. وكان المد المنطقى لتهديد من العالم القديم إلى بيئة العالم الجديد. حيث يلبى أولويات الانعزاليين والمهيمنين على السواء.

على الرغم من رفض الجمهوريين لجهود كلينتون، فقد أدرك هو كذلك الضرورة السياسية والعملية لخلق هذه المنظومة. لكنه أصر على أن يكون تمويل هذا البرنامج مربوطاً بنظام يعمل بالفعل. وكان إلغاء معاهدات دولية متينة ومعمرة من أجل ما أشار إليه المنتقدون على أنه مظلة بها ثقب - أو برميل لحم خنزير فى الفضاء - أمراً يفتقر إلى الحكمة، بالتأكيد قبل إيجاد نظام ناجح. وأثناء فترة رئاسته، أنفق كلينتون ١,٦ مليار دولار على الدفاع الصاروخى القومى وجعل له ميزانية إضافية مقدارها ١٠,٢ مليار دولار فى الأعوام المالية من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ لدعم النشر المحتمل لبنية الدفاع

الصاروخى القومى المبدئى. وفى عام ٢٠٠٠ اتخذ أخيراً قراراً ضد نشر المنظومة، متحججاً بالعيوب التكنولوجية - وهو قرار صعب فى عام الانتخابات. وقلل ريتشارد بيرل، مسئول وزارة الدفاع السابق الذى ارتبط ارتباطاً وثيقاً بترويج مشروع حرب النجوم، من شأن برنامج كلينتون باعتباره "منظومة شديدة التواضع وغير فعالة (حتى عندما تعمل) ذلك أنه غير صالح لشيء سوى الأغراض السياسية". ودعا إلى منظومة "تفعل أكثر مما هو دفاع عن آمال انتخاب جور نائب الرئيس".^(٢٤)

وافق المرشح للرئاسة بوش بحماس على الدعوة إلى الدفاع الصاروخى القومى فى سبتمبر من عام ١٩٩٩. وفى خطاب محورى ألقاه فى القلعة أعلن أنه سوف ينشر منظومة مضادة للصواريخ الباليستية فى أقرب وقت ممكن وأنه سوف ينسحب من معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ الباليستية الموقعة فى عام ١٩٧٢ إذا رفضت روسيا الموافقة على التعديلات الشاملة الضرورية. وسوف تفوق قدرة التكنولوجيا غير المجربة القيمة المثبتة للمعاهدة الدولية التى قيدت سباق التسلح على مدى ثلاثة عقود تقريباً.

قال بوش خلال حملته الانتخابية إنه ينبغي أن تقود الولايات المتحدة العالم بتواضع. فقد أثارت القدرة الكلية للولايات المتحدة الاستياء. وكان بوش يرى أنه أدرك سبب ذلك. فقد كان رده فى إحدى المناظرات هو: "إذا كنا دولة متغطسة، فسوف يرونا على هذا النحو، لكن إذا كنا دولة متواضعة، فسوف يحترمونا". وعندما سُئل بوش عن دور الولايات المتحدة فى العالم، أجاب قائلاً: "لا أظن أن دور الولايات المتحدة هو دخول بلد من البلدان ثم تقول نحن نتصرف على هذا النحو، وينبغى عليكم التصرف على النحو نفسه. ... أنا أرى أنه يجب على الولايات المتحدة أن تكون متواضعة ولا بد أن تكون فخورة بقيمتها واثقة فيها، لكننا نتواضع فى الطريقة التى نعامل بها الدول التى تحاول اكتشاف الطريقة التى ترسم بها مسارها".^(٢٥) وأوضحت رايس أن "أمريكا يمكنها ممارسة القوة بلا غطرسة وتسعى لتحقيق مصالحها دون غطرسة أو تبجح".^(٢٦)

الفريق الجديد

أصبح جورج بوش الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية المقسمة تقسيماً يبعث على المرارة. فطوال شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٠ كانت البلاد تسيطر عليها معركة بشأن ما إذا كان بوش أم جور هو الذى فاز فى ولاية فلوريدا المهمة وبالتالي بالبيت الأبيض. وفى ١٢ ديسمبر تدخلت المحكمة العليا - وهو ما اعتبره معسكر جور عملاً سياسياً صريحاً - وأعطت الانتخابات لبوش. وأصبح بوش رئيساً بـ ٥٣٧ صوتاً من فلوريدا، وظلت مسألة إن كان جور قد فاز فى سباق الانتخابات بالفعل أم لا موضع جدل بالنسبة لمؤيديه والمؤرخين.

لم يكن من المفترض أن تكون نتيجة السباق مقاربة على هذا النحو. فالناخبون الأمريكيون، الذين اعتادوا على كلينتون الفائز، لم يتحمسوا قط لجور الذى اعتبروه أقل كاريزمية من صورته المصنوعة من الكرتون. وقد أفقده تجنبه بيل كلينتون، الرئيس المنصرف المنصرف لكنه كان لا يزال يحظى بشعبية هائلة بسبب فضيحة مونيكا ليونسكى، دعماً أساسياً فى العديد من الولايات. وعلى الرغم من أن جور كان نائب الرئيس الأكثر تأثيراً فى التاريخ الأمريكى، فقد فشل بمفرده فى كسب قلب الناخبين الأمريكيين، على الرغم من أنه حصل بالفعل على نسبة مئوية من التصويت الشعبى تزيد على ما حصل عليه بوش. (٢٧)

أكد بوش فى البداية على الوحدة فى أعقاب المعركة الانتخابية المؤلمة، حيث أبرز الحاجة إلى مقاربة ثنائية الأحزاب. وعندما كان يتحدث فى مجلس نواب تكساس، حيث اختير رمزاً للتعاون بين الحزبين، قال بوش: "أتمنى أن يزيد الانتظار الطويل خلال الأسابيع الخمسة الماضية الرغبة فى تجاوز مرارة الماضى القريب وحزبيته. لا بد أن نعلو دولتنا فوق المجلس المقسّم". وبعد شهر، وفى العشرين من يناير عام ٢٠٠١، وقف جورج دابليو بوش على درج الكابيتول وألقى قسم التنصيب. وقد أبلغ أمريكا أنه يعترف ببناء "دولة العدل والفرصة الموحدة". وتوقع الأمريكيون أن يفى بوش بتعهده ويتبع سياسات معتدلة ثنائية الأحزاب فى الداخل والخارج.

قرارات أى رئيس بشأن مجلس وزرائه هى الأكثر أهمية فى أيامه الأولى فى منصبه. فالمسؤولون هم الأدوات، الجيدة أو السيئة، القادرة أو غير الفعالة، التى يشكل بها ميراثه. وعين بوش مجلس وزرا - مختلف من ناحية الجنس والنوع والأيدولوجيا. فقد عكس مجموعة عريضة من الفلسفات والخلفيات، بما فى ذلك ثلاث نساء وأربعة أمريكيين أفارقة وهسبانين وأمريكيين آسيويين، بل وأحد الديمقراطيين. ولا يعنى هذا أنه لم تكن هناك بعض القرارات المسببة للخلاف على نحو صريح. فتعيين جون أشكروفت وزيراً للعدل، فى ظل مواقفه المتطرفة بشأن الإجهاض ودور الدين والحريات المدنية، كشف عدم التزام بوش بالبرنامج الانتخابى الخاص بـ "النزعة المحافظة المتعاطفة".

كان لنائب الرئيس ديك تشينى وجود قوى على الفور فى إدارة بوش الجديدة. فقد كانت خبرته الواسعة فى الحكم والأعمال التجارية تتناقض تناقضاً جلياً مع السيرة الذاتية الفقيرة للرئيس الجديد. وخلال أيام الإدارة الأولى، أثار التناقض فى الخبرة بين الرئيس ونائب الرئيس النميمة والنكات. فقد أسمت مجلة "تايم" تشينى "الرجل المسئول" وكررت النكتة الشائعة فى واشنطن: "لا بد لنا من المحافظة على صحة تشينى. وإلا فستكون المرة الأولى فى التاريخ التى يتولى فيها رقم واحد المسئولية بعد نائبه." (٢٨)

فى عام ١٩٩٢ كان ينظر إل ديك تشينى على أنه محافظ تقليدى، وليس المهيمن الذى يرى على هذا النحو الآن. وكان سجل تصويت تشينى كعضو فى الكونجرس منذ ويومينج محافظاً على نحو ثابت؛ فقد صوّت ضد تقييد الحق فى امتلاك الأسلحة، وضد استخدام أية أموال عامة من أجل الإجهاض، ولو لإنقاذ حياة امرأة، وضد إطلاق سراح نيلسون مانديلا من السجن، حيث دعا حزب المؤتمر الوطنى منظمة إرهابية، وضد إنشاء وزارة التعليم، وضد تمويل اختبار الأيدز الطوعى وأبحاث الإيدز. وعلى الرغم من ذلك فقد بدأ وهو وزير للدفاع فى إدارة الرئيس بوش الأول، على مضض، خفض الإنفاق الضرورى لتكييف البنتاجون بعد انتهاء الحرب الباردة. وقد أعلن على

نحو ملحوظ أثناء حرب الخليج في عام ١٩٩١ أنه عارض السير إلى بغداد، موضحاً أنه "ما إن تحصل على بغداد حتى لا يكون واضحاً ما نوع الحكومة التي تضعها بدلاً من الحكومة الموجودة هناك حالياً. هل سيكون نظاماً حاكماً شيعياً أم سنياً أو كردياً؟ ... ما مقدار ما سستمتع به تلك الحكومة من مصداقية إذا أقامها جيش الولايات المتحدة عندما يكون هناك؟ ما هي المدة التي ينبغي على جيش الولايات المتحدة أن يقضيها لحماية الأشخاص الذين يتولون أمر هذه الحكومة، وما الذي يحدث لها عندما نرحل؟"^(٢٩) ومع ذلك كانت هناك بعض إرهاسات الآراء المتطرفة التي يؤمن بها تشيني. وقد وصفه أحد زملائه من إدارة بوش قائلاً: "عندما كانت أيديولوجيته الخاصة تُكشف كان يبدو إلى حد ما على يمين فوردد أو رامسفيلد، أو في هذا الخصوص چنكيز خان."^(٣٠)

نادراً ما وصل نائب رئيس إلى البيت الأبيض دون أن يكون طامحاً إلى منصب الرئيس. ولأن ديك تشيني كان يعرف أنه يفتقر إلى القاعدة السياسية للمستقبل الكبير في البيت الأبيض ويعاني من مشكلة خطيرة في القلب، فلم يركز على مستقبله السياسي وإنما على أجندة المهيمن الخاصة به. إذ خاض في البداية - وخسر - لعبة قوة كبرى بشأن السياسة الخارجية، فطالما كان دور مستشار الأمن القومي هو رئاسة لجنة المبادئ، وهو مجموعة الأمن القومي فيما بين الوكالات على مستوى مجلس الوزراء التي تضع سياسة الرئيس الخارجية وتضمن تنفيذها. وسعى تشيني للحصول على هذا الدور لنفسه، وهو تحد غير عادي للتقاليد، وربما كان غير واقعي بالمرّة في ظل ما تتطلبه السياسة الداخلية من أي نائب رئيس. وفي النهاية وقف بوش إلى جانب كوندوليزا رايس. وكان تشيني، كسابقه، حرّاً في حضور اجتماع لجنة المبادئ حين يرغب في ذلك. وبالرغم من النكسة، فقد نجح نائب الرئيس في مضاعفة عدد العاملين معه في مجال الأمن القومي وتعزيز سلطته في وضع السياسات وتنفيذها فيما بين الوكالات. وفي خروج آخر عن السوابق، كان يشارك في غداء رايس الأسبوعي مع وزير الدفاع رامسفيلد ووزير الخارجية پاول.

نُظِرَ إلى تعيين بوش لمستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس ووزير الخارجية كولين باول على أنه معتدل. وفي ذلك الحين كان يُفْتَرَضُ أن رايس واقعية، حيث كان برنت سكوكروفت يُعتبر أحد معلميها. وبينما لم تكن لها خبرة في الحكومة خارج بيئة الحرب الباردة، فقد توقع المراقبون أن تتبع مقاربة أشبه بمقاربة سكوكروفت. وقد حمّتها علاقتها الوثيقة بالرئيس، من خلال الحملة الانتخابية، من ألعاب السلطة التي يمارسها زملاؤها الأكبر سنًا والأكثر خبرةً. وكانت رايس أول امرأة وثاني شخص أمريكي إفريقي (بعد كولين باول) يتولى المنصب. وباعتبار رايس مستشارة لشئون الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا في مجلس الأمن القومي من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩١، فقد كونت علاقات وثيقة مع عائلة بوش وظلت على اتصال بعد خروجها من الحكومة لتتولى وظيفة جديدة في جامعة ستانفورد. كما استطاعت كذلك ضمان أماكن يُحَسَدُ عليها في مجالس إدارة الشركات، مثل تشيفرون التي أطلقت اسمها على إحدى ناقلات النفط لديها. وأثناء الحملة الانتخابية، كونت علاقة شخصية وثيقة مع جورج بوش. وقد اشتهرت رايس، المتدبنة من أتباع المذهب المشيخاني، بالنظام ودقة المواعيد وبأنه يصعب إرضاؤها. وهي كذلك عازفة بيانو ماهرة ومتزلفة على الجليد ومشجعة بشغف لدوري كرة القدم القومي. وعلى الرغم من سيرتها الذاتية المبهرة وسمعتها، فقد تولت وظيفة البيت الأبيض ذات النفوذ بعدد قليل من سنوات الخبرة الفعلية في الحكومة.

مع أن والدي رايس كانا جمهوريين، فقد سجلت نفسها في البداية كديمقراطية. ثم غيرت انتماءها الحزبي في وقت لاحق لأنها شعرت أن الديمقراطيين متساهلين في مسألة الدفاع. وقيل إنها أصبحت جمهورية بعد ملاحظة جيمي كارتر في عام ١٩٨٠ التي قال فيها إن غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان أصابه بـ"صدمة": فقد صدم رايس أن يصدّم الغزو أى شخص.^(٣١) فهؤلاء منا الذين يعملون في الحملات الانتخابية الرئاسية في أوائل الثمانينيات كانوا يفترضون أنها ديمقراطية، حيث كانت تتولى مشورة جاري هارت بشكل غير رسمي في حملته الانتخابية عام ١٩٨٤ لتتولى منصب

الرئيس. وفي وقت لاحق، عندما كانت مادلين أولبرايت وجيمس ستاينبرج وأنا نعمل معاً في حملة بوكاكيس في عام ١٩٨٨، فوجئنا جميعاً برفض رايس دعوة أولبرايت للمساعدة في الحملة، حيث أعلنت بأدب أنها جمهورية.

كان پاول يحظى بشعبية طاغية في أنحاء البلاد، حيث كان يُعتبر على نطاق واسع جنراً معتدلاً. وكان يُحتفى به لإصراره على استخدام القوة بحرص وبشكل ساق. وبينما لم يكن پاول مستشاراً مقرباً أثناء الحملة الانتخابية، فقد كان دعمه لبوش مطمئناً إلى حد كبير للناخبين. وقد كان له ظهور مهم في أماكن عامة أثناء الحملة الانتخابية الضيقة كان المقصود بها طمأنة الناخبين أن بوش سوف يدعم المشاركة في السياسة الخارجية وتعزيز رؤية بوش باعتباره محافظاً متعاطفاً. وكان للجنرال پاول كاريزما وخبرة. كما كان بطل حرب، ومستشار أمن قومي سابق، ورئيس هيئة الأركان. وكان متوقفاً أن يكون قوة مهيمنة ومديراً ماهراً ومتحدثاً رسمياً مقنعاً. وصوتاً للعقل. وقال پاول إنه ينبغي للولايات المتحدة أن تفقد "ليس فقط باستخدام قوتنا وموقع قوتنا كي نعود إلى ما وراء أسوارنا، بل كذلك بمشاركتنا في العالم." (٣٢)

جاءت المفاجأة الوحيدة في مجلس السياسة الخارجية في البنتاجون. فقد اختير دونالد رامسفلد، المحافظ القوي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الذي تضافرت حياته العملية مع حياة تشيني العملية منذ إدارة نيكسون، وزيراً للدفاع. وعندما طُلب من رامسفلد أن يكون وزيراً للدفاع - للمرة الثانية - كان قد مر ربع قرن تقريباً على آخر مرة كان فيها ضمن الحكومة. وبينما كان رامسفلد في الثامنة والستين، فقد جاء معه بخبرة عريضة في الحكومة والأعمال إلى فريق بوش وبشهرته كداحية بيروقراطي صلب. وكان قد انتُخب لعضوية مجلس النواب في عام ١٩٦٢ واستقال في عام ١٩٦٩ لينضم إلى إدارة نيكسون. كما عمل لفترة قصيرة مندوباً للولايات المتحدة في الناتو قبل عودته للعمل كرئيس للانتقال إلى رئاسة جيرالد فورد في أعقاب

استقال نيكسون، وبعد تولى مهمة رئيس موظفى البيت الأبيض، أصبح رامسفيلد، ابن الثالثة والأربعين فى عهد فورد، أصغر وزير دفاع فى التاريخ. وفى عهد بوش أصبح أكبر وزير دفاع.

فى القطاع الخاص، بنى رامسفيلد حياة عملية ناجحة فى الأعمال التجارية، حيث عمل مديراً تنفيذياً ورئيساً ورئيس مجلس إدارة لمجموعة من شركات الأدوية والتكنولوجيا الفائقة والتكنولوجيا الحيوية. وكان يتولى من حين لآخر مناصب خدمات عامة مختلفة، بما فى ذلك مهمة قصيرة كمبعوث خاص للرئيس ريجان إلى الشرق الأوسط فى عام ١٩٨٣ وكعضو فى لجان مختلفة. ورأس فى عام ١٩٩٨ لجنة تقييم خطر الأسلحة البالسيتية المعروفة بلجنة رامسفيلد، ورأس فى عام ٢٠٠٠ لجنة تتعلق بالحاجة إلى استغلال الفضاء على نحو أكثر جرأة.

كان رامسفيلد داعماً لزيادة إنفاق الدفاع، ومعارضاً للحد من الأسلحة، ومدافعاً متحمساً عن الدفاع الصاروخى القومى. وعلى الرغم من أن عمله فى لجان مختلفة قد حافظ على مؤهلاته السياسية، فقد جعل عمره وحقيقة أنه كان لزم من طويل منافساً للرئيس بوش الأب اختياره مفاجأة لكثيرين. ونسق رامسفيلد، عندما كان رئيساً لهيئة أركان الرئيس فورد عام ١٩٧٥، انتقال بوش من سفير الولايات المتحدة فى الصين إلى مدير وكالة الاستخبارات المركزية. ورأى رامسفيلد، الذى كانت لديه فى ذلك الحين طموحات رئاسية خاصة به، تلك الخطوة على أنها طريقة لوضع بوش الكبير فى منصب غير جذاب من الناحية السياسية. وما إن أصبح بوش فى وكالة الاستخبارات المركزية لم يتردد رامسفيلد فى الإعلان عن رأيه القائل إن الوكالة أساءت تقدير مستوى الإنفاق العسكرى السوفيتى بشكل كبير، وهو ما يعيد إلى الأذهان أعماله اللاحقة الخاصة بالإفراط فى تقدير الخطر القادم من العراق. وقد خسر رامسفيلد

(*) ألقى القبض على كاراجتش فى الحادى والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٨ وألقى القبض على ملادتش فى السادس والعشرين من مايو عام ٢٠١١. (المترجم).

لمصلحة بوش عند اختيار المرشح لمنصب نائب الرئيس في مؤتمر الحزب الجمهوري لعام ١٩٧٩. وبعد سنوات عديدة سأل رامسفيلد ريتشارد إليان مستشار الأمن القومي في حكومة ريجان عن سبب تجاهل ريجان ومستشاريه لمؤهلاته. فقال إليان موضحاً: "لأن رقم تليفونك لم يكن متوفراً لي وكان لدى تليفون بوش".

تساءل كثيرون في العلن عما إذا كان يمكن لرئيس، التي هي أصغر من الباقيين بشكل كبير وأول امرأة في المنصب، أن تدير هذا الفريق المحنك. كان بوش واثقاً: ذلك أن "الجنرال ياول شخصية قوية وديك تشيني ليس شخصاً خجولاً، وكذلك دون رامسفيلد وكوندلي رايس. إنني أرى أن الأربعة يكملون بعضهم".^(٢٣)

في أوائل عام ٢٠٠١، بدأ الاستقطاب في الظهور بين المدراء بتعيين الفئة الثانية والثالثة من الموظفين في وزارتي الخارجية والدفاع. فقد عُيِّنَ بول وولفويتز وكيلاً لوزارة الدفاع. وكان وولفويتز العميد السابق لمدرسة الدراسة الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز القوة الفكرية المرشدة للإدارة. وقد أتم وولفويتز دراسة الدكتوراه في جامعة شيكاغو، حيث حضر دورات دراسية مع الاستراتيجي النووي الشهير ألبرت هولستتر. وقد أكسبه تعليمه إحساساً بأهمية السياسة وبعد النظر والشجاعة الأخلاقية وضرورة الإجراء الوقائي ضد الطغيان ووحشية الإنسان فاقدة الحس. وكان في الحكومة معنياً على نحو وثيق بمراقبة السياسة الخاصة بالعراق، منذ إدارة كارتر - حيث أشار بضرورة أن تكون الولايات المتحدة أكثر حرصاً مع حليفها صدام حسين - إلى حرب الخليج الأولى، حيث دعا إلى ضرورة مواصلة القوات العراقية سيرها إلى بغداد وانتقد بشدة قرار عدم تأييد انتفاضة الشيعة في عام ١٩٩٢. وشملت تعيينات المتشددين الأخرى دوجلاس فيث وكيلاً لوزارة الدفاع للسياسات وريتشارد بيرل، المكنى بـ "أمير الظلام"، رئيساً لمجلس سياسات الدفاع، وهو مجموعة استشارية للوزير رامسفيلد.

ومع أن فلسفته أكثر تعقيداً من فلسفة المهيمنين الأقحاح، فقد أتى وولفويتز ببعيد أخلاقي أكثر فكرياً إلى تفكيرهم أمدهم بتبرير لسياساتهم. ولأنه ويلسوني

جديد، أو إمبريالياً ديمقراطياً كما قد يقول البعض، فهو يرى-أن مسؤولية الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة هي تخليص العالم من الشر. ويعتقد وولفويتز أن عالمًا أقرب شبهاً لأمريكا، مع الفوائد العالمية للديمقراطية والحرية وتقرير المصير، سوف يشكّل قدرًا أقل من التهديد لأمريكا. وهو يقول موضحاً: "إذا كان الناس يحررون بالفعل كي يديروا بلادهم بالطريقة التي يريدونها، فسيكون لدينا عالم ملائم للمصالح الأمريكية".^(٢٤) وقد أعطت صياغة وولفويتز لأعمال المهيمنين العدوانية باللغة الويلسونية "اللينة" سياستهم مشروعية أخلاقية مفهومة ساعدت على الدفع بها إلى المقدمة بعد الحادى عشر من سبتمبر. وعلى الرغم من أن پاول كان قادراً على اختيار شخص معتدل، هو ريتشارد أرميتاج، نائباً له، فقد فرض عليه البيت الأبيض عدداً من الترشيحات المتشددة. وعُيِّن جون بولتون، المشهور بكلماته المسمومة ضد مبدأ القانون الدولى نفسه، نائباً لوزير الخارجية لشئون الحد من الأسلحة والأمن الدولى، مما أرسل موجات من القلق فى أنحاء المجتمع الدولى. كما سعى البيت الأبيض إلى إرجاع الكثير من المسؤولين الذين تورطوا فى فضيحة سياسات الرئيس ريجان المثيرة للجدل الخاصة بأمريكا الوسطى. فقد دفع باوتو ريتش، وهو أمريكى كوبي شديد المحافظة تورط فى أنشطة الدعاية غير القانونية التى شملت استخدام الأموال العامة فى الترويج لسياسة إدارة ريجان فى أمريكا اللاتينية فى الثمانينيات، لمنصب مساعد وزير الخارجية لشئون نصف الكرة الغربى.^(٢٥) ولم يقر مجلس الشيوخ تعيينه قط. أما إليون ابرامز، الذى أُدين بتهمة إخفاء معلومات عن الكونجرس فى مسألة إيران - كونترا فى عام ١٩٩١ إلا أن الرئيس جورج بوش الأول عفا عنه فيما بعد، فقد اختارته راييس أولاً لرئاسة مكتب مجلس الأمن القومى للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمليات الدولية، ثم عُيِّن بعد ذلك كبير مديرين لشئون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.^(٢٦)

قاعدة أ غ ك

كما الحال مع كل فريق جديد، كانت هناك أخطاء مبكرة وبيانات سياسية غير منسقة. وكان هناك كذلك منحنى تعليم منحدر - فقد كان الجمهوريون خارج مناصبهم طوال فترتي رئاسة، ولم يكن العالم ينتظرهم. وكشأن الرؤساء الجدد، كان تحدى توفيق خطاب المعارضة السهل مع واقع التنفيذ السياسى سيأخذ وقتاً. ففي الشهور التسعة الأولى، كافح الفريق الجديد مع قيود وقدرة الحكم كقوة عظمى وحيدة فى العالم.

عرض بوش بسرعة النأى بسياساته عن سياسات كلينتون، مما دفع البعض إلى الادعاء بأن سياساته اتبعت قاعدة "أ غ ك" - أى شىء غير كلينتون. وقال دبلوماسى سابق: "إذا كان كلينتون يحث بشدة على شىء ما، فإنهم يتراجعون عنه إلى حد بعيد".^(٣٧) وعلى الفور بعث بوش ومستشاروه بإشارات تفيد بأن هذه الإدارة سوف تكون أقل تورطاً فى كثير من الصراعات الدولية. وألغى بوش أكثر من ثلثى مناصب المبعوثين الخاصين البالغ عددهم خمسة وخمسين التى أوجدها كلينتون لمعالجة الصراعات الكثيرة فى أنحاء المعمورة، بما فى ذلك المبعوثين إلى هايتى والكونغو وقرص والبلقان.^(٣٨) وأوضح بوش أنه سوف "ينتظر إلى أن يُطلب منه"^(٣٩) قبل المشاركة فى عملية سلام أيرلندا الشمالية. ورفض بوش، المختلف علناً مع وزير خارجيته، جهود المصالحة مع كوريا الشمالية ونأى بنفسه عن المشاركة فى مفاوضات الشرق الأوسط.

ظهرت معركة أيديولوجية على قدر كبير من العلنية بين المبادئ فى التسعة شهور الأولى. وفاز پاول بالجولة الأولى بشأن العراق. وكان بوش قد استهزأ أثناء المناظرات الرئاسية بسياسة كلينتون فى العراق باعتبارها "قشلاً تاماً".^(٤٠) وبينما تولى رامسفيلد وولفويتز منصبيهما وهما مصممان على الإطاحة بصدام حسين، ففي أوائل عام ٢٠٠١ كان هذا الخيار لا يزال غير مطروح للنقاش. وبدلاً من ذلك سعت الحكومة إلى تحسين

احتواء المنطقة الذي دام عقداً من الزمان. وكانت أولى مبادرات پاول كوزير خارجية هي ضمان الاتفاق في الأمم المتحدة على فرض نظام عقوبات أشد صرامة ضد العراق.

بحلول عام ٢٠٠٠، كان إجماع ما بعد الحرب على العقوبات في مجلس الأمن قد تفكك. إذ حضت فرنسا وروسيا على رفع العقوبات في الوقت الذي تفاوضتا فيه على عقود قيمتها عشرات المليارات من الدولارات للنفط والبنية التحتية مع نظام صدام حسين. وكانت شركة النفط الروسية لوك أويل قد فازت في عام ١٩٩٧ بعقد لتطوير حقل القرنة الغربية، وهو امتياز قيمته ٢.٧ مليار دولار.^(٤١) وكانت فرنسا ثالث أكبر شريك تجارى وكانت لها حصة كبير في صناعة النفط العراقية. وكانت شركة توتال فينا إلف تقوم بتطوير حقلى مجنون ونهر عمر العراقيين، اللذين تبلغ قيمتهما ٦٥٠ مليار دولار.^(٤٢) وبالإضافة إلى ذلك، كان صدام حسين قد نجح في تقويض الدعم الدولي للعقوبات بتحويل اللوم فيما يتعلق بمعاناة الشعب العراقى من نفسه إلى العقوبات، بينما غير مسار مليارات الدولارات المخصصة لأغراض إنسانية. وكان مفتشو الأمم المتحدة غائبين منذ عام ١٩٩٨ وكان هناك إحباط متزايد بشأن العملية المملة الخاصة بالموافقة على أى بيع للمعدات للعراق من خلال لجنة عقوبات الأمم المتحدة. وبذلك سعى پاول إلى إعادة تنظيم جهد العقوبات بتخفيف العقوبات ضد العراق مقابل قيد أشد على الصادرات ذات الاستخدام العسكرى. وتحظر ما تُسمى "عقوبات ذكية" هذه الواردات العسكرية بينما تسمح بالتجارة فى السلع الإنسانية. وسوف تمحص الأمم المتحد ما تُسمى السلع ذات "الاستخدام المزدوج"، وهى تلك التى يمكن استخدامها لأغراض عسكرية ومدنية. وكانت الأهداف الإضافية هى تجميد الحسابات المصرفية وحظر سفر الأشخاص المستهدفين.

بينما ضمن پاول بسرعة اتفاق الآخرين فى مجلس الأمن على تخفيف العقوبات، فقد فشل فى التوصل إلى اتفاق بشأن القيود الأشد على الأصناف العسكرية أو مزدوجة الاستعمال. ولم تُرضِ جهود پاول المتشددى فى الإدارة، فعلى

سبيل المثال، أبلغ وولفويتز أعضاء البرلمان الأوروبي أن باول ليس بيده الكلمة الأخيرة بشأن سياسة العراق.^(٤٣) ورفض ريتشارد بيرل ذلك المسعى، معلناً أن "العقوبات المحسنة أو العقوبات الأكثر ذكاءً، لن يقضى أى منها على التهديد الصادر عن صدام حسين".^(٤٤)

جننا معاً وسنغادر معاً

قضت جرعة الواقعية الحادة بسرعة على أية آمال تبناها مسئولون عديدون للحد من تعهدات حفظ السلام الأمريكية. فقد كان الادعاء بأن عمليات حفظ السلام تضع ضغطاً هائلاً على الجيش باطلاً. وبحلول شهر يناير من عام ٢٠٠١، لم تكن هناك فى واقع الأمر قوات أمريكية تخدم فى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: بل كان هناك ٤٤ جندياً فقط يخدمون فى تلك العمليات، فى المقام الأول باعتبارهم مستشارين، وكان هناك ٨٦٥ يخدمون فى سيناء، وليس تحت قيادة الأمم المتحدة. وكانت الولايات المتحدة تشارك فى قوات الناتو لحفظ السلام فى البوسنة والهرسك البالغ قوامها ٦٥ ألف جندي بـ ١١٤٠٠ جندي أمريكى فى تلك العمليات. وبذلك فإنه من بين ١.٤ مليون جندي أمريكى، كان ١٢٣٠٠ جندي فقط قد تم نشرهم فى مهام حفظ السلام. وكانت تكلفة مهام البلقان ٣,٥ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٠، وهو ما يزيد قليلاً على ١ بالمائة من ميزانية الدفاع البالغة ٢٨٠ مليار دولار. وقال ويزلى كلارك جنرال الجيش الذى كان يقود الحرب فى كوسوفو: "عندما يسهم الحلفاء بأكثر من ٨٠ بالمائة من الجهد، لا تكون هناك مساحة كبيرة لأية حجة تتعلق بالمشاركة فى العبء. وإذا كنا نرغب فى أن نكون جزءاً من هذا، فلا يمكننا أن نفعل ما هو أقل من ذلك".^(٤٥)

بدأت الإشارات المتضاربة والمربكة بشأن عمليات حفظ السلام فى الانطلاق من واشنطن بعد وقت قصير من تولى بوش منصبه. وفى أول فرصة، زاد وزير الدفاع

رامسفلد من احتمال سحب الجنود الأمريكيين من سيناء. وكان الوجود العسكرى الأمريكى، الذى يعود إلى اتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٧٨، يشرف على تنفيذ المعاهدة التى أعادت بمقتضاها إسرائيل سيناء إلى مصر. وفى اجتماعات منفصلة مع الرئيس المصرى حسنى مبارك فى ٢ أبريل ورئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون فى ١٩ مارس، قال رامسفلد - دون التشاور مع وزارة الخارجية أو البيت الأبيض على ما يبدو - إن "الولايات المتحدة لها جنود فى صحراء سيناء بين إسرائيل ومصر منذ عشرين عاماً. وكان شيئاً طيباً أن يتم ذلك فى البداية، لكن الآن قد يكون هو الوقت المناسب لسحبهم".^(٤٦) وقضت وزارة الخارجية بسرعة على أى توقع للانسحاب. إذ قال پاول للجنة استماع فرعية فى الكونجرس: "إنها ليست مهمة مثيرة جداً، وهى تكلف الشيء القليل. إلا أن علينا فى الوقت الراهن التزاماً تجاه إسرائيل ومصر لدعم القوة متعددة الجنسيات".^(٤٧)

وفى مارس من عام ٢٠٠١ أعلن رامسفلد أنه ليس لدى الإدارة خطط لوضع جنود فى مقدونيا أو إرسال المزيد من قوات حفظ السلام إلى كوسوفو، على الرغم من دعوات الناتو إلى مثل هذا الدعم فى مواجهة التوترات المتجددة. وبعد ذلك حض على سحب قوات حفظ السلام من البوسنة. زاعماً أن "المهمة العسكرية تمت قبل ثلاث أو أربع سنوات".^(٤٨) وفيما يتعلق بمقدونيا، تراجع پاول تاركاً الباب مفتوحاً لمشاركة الجنود الأمريكيين فى عملية محتملة للناتو لنزع سلاح المقاتلين الألبان العرقيين كجزء من خطة تسوية.^(٤٩) وبالمثل، فإنه فيما يتعلق بالجنود الأمريكيين فى كوسوفو، قال پاول فى مايو من عام ٢٠٠١ فى اجتماع لوزراء خارجية الناتو: "لقد ذهبنا إلى هذا معاً وسنخرج منه معاً".^(٥٠) وقد ذاع الحديث عن الشقاق بين وزارتى الدفاع والخارجية. وعندما قوبل رامسفلد بتحدٍ بشأن الخلافات حول سحب الجنود من البوسنة أجاب قائلاً: "ليست لدى مشكلة مع كولين بخصوص هذا الأمر، لكن هل صحيح أنى أحض عليه؟ نعم".^(٥١)

فى يوليو من عام ٢٠٠١، وفى رحلته الأولى إلى كوسوفو، أنهى بوش الجدل الدائر فى الإدارة. فقد قال متحدّثاً فى إحدى القواعد الأمريكية: "لن نسحب جنودنا من البوسنة أو كوسوفو. فنحن ندرك أن إسهام أمريكا ضرورى عسكرياً وسياسياً". وأجبرت الإدارة على توفيق اعتقادها السياسى بأنه ينبغى استخدام الجيش لخوض الحروب مع واقع كون التزامات حفظ السلام مهمة لضمان مصالح أمريكا فى الخارج. وردد بوش تعليقات پاول السابقة بقوله: "لقد جننا معاً وسنخرج معاً".^(٥٢) كما حل بوش النزاع على ذهاب الجنود الأمريكىين إلى مقدونيا حين قال: "لا أستبعد أى خيار فيما يتعلق بالجنود. فنحن مشاركون فى الناتو".^(٥٣) وفى شهر أغسطس جرى نشر ما بين ثلاثمائة وخمسمائة جندى أمريكى فى مقدونيا لمساعدة حامية قوامها ثلاثة آلاف وخمسمائة جندى تابعين للناتو.^(٥٤)

وفى هجوم آخر على حفظ السلام، فى يونيو من عام ٢٠٠١، قرر الوزير رامسفيلد إغلاق معهد حفظ السلام فى كلية حرب الجيش بكارليزل بولاية ينسلفانيا. وكان كلينتون قد أنشأ المعهد فى عام ١٩٩٣ لمعالجة نقص الاستعداد لحفظ السلام فى الجيش. وكان الوكالة الوحيدة من نوعها فى الجيش الأمريكى. إلا أنه فى أعقاب جهود حفظ السلام الضخمة فى أفغانستان والعراق، أحيا مسئولو البنتاجون فى يوليو من عام ٢٠٠٣ المعهد باسم معهد عمليات حفظ السلام والاستقرار. والواقع أن الإدارة ضاعفت عدد العاملين وزادت الميزانية الأصلية التى كانت ٢٠٠ ألف دولار.^(٥٥)

متنافسون استراتيجيون وليسوا شركاء

جاءت الإدارة إلى الحكم وهى تعتزم غرس "الواقعية القاسية فى تعاملاتنا مع الصين وروسيا".^(٥٦) لكن الواقع تدخل كذلك. ففى مارس من عام ٢٠٠١، ظهرت أكبر فضيحة تجسس منذ طرد رونالد ريجان ثمانين دبلوماسياً فى عام ١٩٨٦. لكن إدارة

بوش أعطت مهلة قدرها عشرة أيام لأربعة دبلوماسيين كي يغادروا البلاد، وهو طرد
رسمى بسبب "الإدارة" المباشرة لروبرت هانسن، كبير خبراء التجسس المضاد السابق
بمكتب التحقيقات الفدرالي المتهم بالتجسس لمصلحة روسيا، وكان هانسن ينقل
معلومات على قدر شديد من السرية للروس منذ عام ١٩٧٩، بما في ذلك هويات ما لا
يقل عن أربعة عملاء روس كانوا يتجسسون لمصلحة وكالة الاستخبارات المركزية
ومكتب التحقيقات الفدرالي. وقد أُعِدِمَ ثلاثة من الرجال الذين كشفهم، وطُلب من ستة
وأربعين دبلوماسياً آخرين الرحيل بحلول الصيف في محاولة لتقليل عدد عمليات
الاستخبارات الروسية.

ومع أنه كان من الواضح أن واشنطن لديها ما يبرر مطالبتها بالطرد، فقد أدت
الأعداد الكبيرة إلى نبرة جديدة تتسم بالتوتر في العلاقات بين خصمي الحرب
الباردة السابقين، ورداً على حادث التجسس. لم توقف موسكو نقدها. فقد دعا وزير
الخارجية إيجور إيفانوف تلك الخطوة "عملاً عدائياً يهدف إلى زيادة التوتر في
العلاقات الروسية الأمريكية ... وسوف تفشل سياسة هؤلاء الذين يحاولون دفع
البشرية والولايات المتحدة إلى الحرب الباردة والمواجهة".^(٥٧) واقتراحاً بتأكيد رامسفيلد
أن الروس يعملون كـ"ناشرين نشطين" لتكنولوجيا الصواريخ النووية إلى الدول
المارقة، غذت إجراءات واشنطن قلقاً عميقاً في موسكو. إذ حذر سيرجي إيفانوف،
أقرب مساعدى بوتين إليه، من أن الإدارة الأمريكية تعود إلى رؤيتها لروسيا الخاصة
بحقبة ريجان على أنها "إمبراطورية الشر التي تواصل تجارة الصواريخ والتجسس
في كل مكان".^(٥٨)

ميزت مقارنة على نحو مشابه من الصراحة نبرة حكومة بوش مع الصين. وكانت
إحدى خطب بوش في الحملة الانتخابية بمكتبة ريجان العامة في عام ١٩٩٩ قد أثارت
قلق بيجين، إذ دعا الصين "خطراً جاسوسياً على بلادنا" و"منافساً وليس شريكاً
استراتيجياً"، وتعهد بـ"مساعدة تايوان على الدفاع عن نفسها".^(٥٩) وما إن تولى بوش
منصبه حتى واجه أزمة مبكرة مع منافسه الجديد. وفي وقت مبكر من صباح أحد أيام

شهر أبريل من عام ٢٠٠١، وفوق بحر الصين الجنوبي، اصطدمت طائرة مراقبة جوية من طراز EP-3E مع طائرة مقاتلة صينية من طراز F-8 فى المجال الجوى الدولى. وبينما تحطمت المقاتلة الصينية وسقطت فى البحر، هبطت الطائرة الأمريكية هبوطاً اضطرارياً على جزيرة هاينان قبالة ساحل الصين دون طلب الإذن بذلك أولاً. ورفض الصينيون الغاضبون وصول الولايات المتحدة إلى أفراد الطاقم الأربعة والعشرين أو الطائرة. لكن المشكلة لم تقتصر على استعادة الطاقم الأمريكى فحسب. إذ كانت الطائرة تحتوى على بعض معدات التجسس الأمريكية شديدة التقدم. وواجه بوش أول اختبار له فى الأزمات الدبلوماسية.

وعلى الفور صعدت الإدارة الحادث إلى المكتب البيضاوى، بدلاً من إعطاء فرصة للدبلوماسية الهادئة. وفى اليوم التالى لحادث الطائرة طلب الرئيس من الصينيين إتاحة "الوصول الفورى" إلى أفراد الطاقم قائلاً إنه شعر بـ "انزعاج" من عدم وصول رد صينى فى حينه. وفى وقت لاحق من ذلك اليوم، وأثناء الحديث فى المكتب البيضاوى، وكان بوش أكثر صراحةً بقوله: "نتوقع أن يكون هناك اتصال، بأسرع ما يمكن، مع أفراد طاقمنا. ونتوقع إعادة هذه الطائرة إلينا".^(٦٠) وقد أدخل أسلوباً سيصبح علامة بارزة لمقاربتة المبكرة للمهام الدبلوماسية الحساسة. فلم تكن هناك إشارة فى اتجاه الخارج بالحل الوسط أو الرقة أو الصبر أو التفاهم - الأمر ببساطة أنه "توقع" من القادة الأجانب الاستجابة لمطالبه.

كان من المتوقع تصاعد التوترات بسرعة. فقد طالب وزير الخارجية الصينى تانج جياشوان باعتذار وقال إن الولايات المتحدة "أبدت وجهاً متغطرساً واستخدمت حججاً واهية وخلطت بين الخطأ والصواب وقدمت اتهامات لا أساس لها من الصحة ضد الصين".^(٦١) وعلى الرغم من أن بوش كان لا يزال يرفض الاعتذار، فقد أرسل خطاباً إلى زوجة الطيار المفقود يعبر فيه عن "الأسف" بشأن الحادث. وقال إن "فكرة اعتذارنا عن كوننا فى المجال الجوى الدولى ... أمر لا نقبله". وبحلول التاسع من أبريل كان بوش يحذر من أن العلاقات مع الصين يمكن أن "تُضار"، وكان مسئولو الحكومة

يقترحون سحب الولايات المتحدة تأييد لعرض الصين استضافة الألعاب الأولمبية الصيفية لعام ٢٠٠٨ وكذلك إلغاء زيارة بيجين التي كان بوش يعتزم القيام بها في أكتوبر من عام ٢٠٠١.^(٦٢)

بعد عشرة أيام من الحادث، تراجعت واشنطن، إذ قالت الولايات المتحدة إنها "أسفة جداً" لوفاة الطيار الصينى و"أسفة جداً" لدخول طائرة البحرية المجال الجوى الصينى وهبوطها اضطرارياً دون إذن من الصين. وأطلق الصينيون سراح الطاقم فى اليوم نفسه، وإن كانت الطائرة نفسها - المفككة - لم تتم إعادتها إلا فى يونيو، وبينما جرى حل ذلك الحادث سلمياً، فقد ترك العلاقات الصينية الأمريكية على أسس قوية. وكان ذلك أيضاً أول درس لبوش عن الحاجة إلى الدبلوماسية المتطورة، وليس إملاءات المكتب البيضاوى.

فى أعقاب هذه الوقفة التى اتسمت بالتوتر، انتقل بوش إلى أكثر مخاوف الصين حساسية، وهى مبيعات السلاح لتايوان. فقد انطوت سياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان على غموض شديد ومتعمد منذ اعتراف الرئيس نيكسون بالصين فى عام ١٩٧٢. ومنذ ذلك الحين تعهدت الولايات المتحدة بالمساعدة فى دفاع تايوان فى سلسلة من الاتفاقيات التى تجسدت فى قانون علاقات تايوان فى عام ١٩٧٩ ولتايوان جماعة ضغط قوية فى الكونجرس والقرارات الخاصة بمبيعات السلاح منذ زمن طويل توازنًا دقيقاً بين ضمان حاجات تايوان الدفاعية وأخذ مخاوف الصين فى الاعتبار.

فى فترة مبكرة من رئاسة بوش، حثه مستشاروه ومؤيدوه فى الكونجرس بتحديث مبيعات السلاح الأمريكية لتايوان. وقد عززت التحسينات التى أُدخلت على الأسطول والقوات الجوية الصينية الرأى السائد بين جوانب الإدارة بأنه لا بد للولايات المتحدة من تأكيد حقها فى المرور من مضيق تايوان ومعايرة التوازن العسكرى من جديد. وكان وولفويتز وأرميتاج قد وقعا خطاباً قبل تولى منصبيهما حثا فيه الولايات المتحدة على أن تقول بوضوح إنها تدافع عن تايوان.^(٦٣) وفى الرابع والعشرين من أبريل عام

٢٠٠١، وافق بوش على أكبر برنامج مبيعات سلاح لتايوان خلال عشر سنوات تقريباً تقدر قيمته بأربعة مليارات دولار وشمل أصنافاً من قبيل أربع مدمرات من فئة كيد، واشتت عشرة طائرة أوريون P-3C، وثمانية غواصات تعمل بالديزل مصممة لمواجهة الحصار والغزو، ومنظومة صواريخ أرض جو من طراز أفنجر. وعلى الرغم من الضغط من جانب رامسفيلد وآخرين، فقد قرر بوش عدم تزويد تايوان بمدمرات أرلى بيرك التي عارضتها الصين بقوة. وغضب محرر صفحة الرأي في صحيفة "الواشنطن تايمز" المحافظة لأن "الصين فازت في أول جولة مع إدارة بوش".^(٦٤)

بالإضافة إلى مبيعات السلاح، بدا أن بوش غير موقف الولايات المتحدة القديم بشأن تايوان. وعندما سُئل بوش عما إذا كانت الولايات المتحدة مضطرة للدفاع عن الجزيرة، أجاب: "نعم. نحن مضطرون. ولا بد أن يفهم الصينيون ذلك." وعندما سُئل عما إذا كان ذلك يعني استخدام قوة الجيش الأمريكي بكاملها، أجاب: "مهما احتاج الأمر لمساعدة تايوان للدفاع عن نفسها".^(٦٥) وخلقت تلك الملاحظة عاصفة نارية من الاحتجاجات حيث بدا أن بوش غير الالتزام الأمريكي تجاه تايوان، الذي طالما كان يلفه الغموض بنية تقييد أعمال تايوان، تغييراً هائلاً. وانبرى معاونوه لتصحيح الأمر بقولهم إن بوش لم يكن يغير السياسة الأمريكية. فقد قال فيليب ريكر المتحدث باسم الخارجية: "لم يتغير شيء في سياستنا. لم تتغير سياستنا اليوم. ولم تتغير بالأمس. ولم تتغير العام الماضي. لم تتغير ... أظن أنه أكد ما نقوله باستمرار".^(٦٦) لم يأسف بوش على ما قاله، وأضاف: "أرى أن الصينيين بدأوا يتعلمون ما تعنيه إدارتي عندما قلت في جولاتي أثناء الحملة الانتخابية من أننا سنكون منافسين استراتيجيين".^(٦٧)

ميزانية الدفاع

قاد نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد مهمة تغيير الجيش. وأعلن رامسفيلد اعتزامه السعي لإحداث إصلاحات ضخمة في الطريقة التي يتم بها

تنظيم القوات المسلحة للدولة، مؤكداً أنه من الأرجح أن يكون المحيط الهادئ مسرح عمليات أمريكية مهمة، وسوف تتغير سياسة الدفاع من حفظ السلام في أوروبا وردع الاتحاد السوفيتي إلى توجه جديد أكثر حذراً من الصين ويتطلب تأكيداً جديداً على استعراض القوة طويل المدى، ولواجهة تهديد انتشار الصواريخ، دعا إلى خفض الإنفاق على منظومات الأسلحة القديمة والتأكيد بشكل أكبر على امتلاك الطائرات والسفن والمركبات القادرة على التسلل القادرة على تحاشي الرادار.^(٦٨) واعتمدت مراجعة رامسفيلد الداخلية على المستشارين من خارج الوزارة والجنرالات المتقاعدين، مما أحبط كبار ضباط الجيش في البننتاجون.^(٦٩) وأثار رامسفيلد قدراً أكبر من المخاوف عندما قال إنه يفكر في الفضاء الخارجي كميدان معركة محتمل في المستقبل.

كان تشيني قد وعد القوات المسلحة أثناء الحملة الانتخابية بأن "العون في الطريق"، وهو ما يعكس اتهامات الجمهوريين التقليدية بأن الديمقراطيين ضعاف فيما يتعلق بالدفاع.^(٧٠) إلا أنه عندما تولى منصبه لم تقترح الإدارة تغييراً كبيراً في ميزانية الدفاع، قائلةً إنه يمكنها دفع تكاليف الأنظمة الجديدة الخاصة بتحول رامسفيلد من خلال تعديل الأنظمة القديمة وتقليل حجم القوة، ولم يكن تركيز الإدارة على زيادة إنفاق الدفاع وإنما على ضمان الموافقة على تخفيض الضرائب الخاص بالرئيس. وزعم آري فلايشر المتحدث باسم البيت الأبيض أن إدارة بوش لن "تلقى بالمال في اتجاه الدفاع" قبل أن تقدّر استراتيجيتها طويلة المدى.^(٧١) واتبعت الحكومة ميزانية دفاع كلينتون بشكل أساسي، وذلك إلى حد ما لأن قيود الوقت قيدت جهود وضع خطة مختلفة. وفشل بوش مراراً في إبلاغ وزير دفاعه بقرار عدم البحث عن تمويل أكبر للبننتاجون.^(٧٢)

مرة أخرى بدأت فجوة في الظهور بين خطاب الحملة الانتخابية وواقع الحكم. فقد جرى تخفيف حدة تغيير القوة المعلن عنه "لانتهاز هذه الفرصة لتخطي جيل من التكنولوجيا"^(٧٣) بشكل كبير. إذ تم الحفاظ على أنظمة السلاح القائمة، ولم تُمس بنية

القوة القتالية تقريباً، ولم يخفُ نشر القوات فى الخارج. وكما أشار أحد المحللين، فإن مراجعة عام ٢٠٠١ تضمنت أقل قدر من المبادرات البرامجية والخاصة ببنية القوات مقارنة ببنى من مراجعات الدفاع الأمريكى الرئيسية الأربع منذ انتهاء الحرب الباردة (حيث إنها لا تتضمن أية مبادرات فى واقع الأمر) ... وكان رامسفلد قد استقر فى المقام الأول على وثيقة مراجعة الدفاع المحافظة التى تُعد كل أربع سنوات^(٧٤) ومع ذلك رفض خطاب المراجعة استراتيجية المشاركة الخاصة بكلينتون، أو "الدفاع الوقائى"، ووضعت بدلاً من ذلك سياسة قُسمت العالم إلى من هم مع الولايات المتحدة ومن هم ضدها. وسوف تصمّم سياسة الدفاع لطمأنئة الحلفاء وإثناء الأعداء أو ردعهم أو هزيمتهم إذا استدعى الأمر. وكان هناك فرق ضئيل بالنسبة لبلدان مثل روسيا والصين والهند.^(٧٥)

جرى تنفيذ زيادات متواضعة فى التمويل. وفى شهر فبراير من عام ٢٠٠١ اقترحت إدارة بوش ميزانية للدفاع قدرها ٣١٠,٥ مليار دولار، بزيادة طفيفة عن مبلغ ٢٩٦ مليار دولار عندما ترك كلينتون منصبه، لكنها تتوافق مع ما اقترحه كلينتون لميزانية ٢٠٠٢ وهو ٣١٠ مليار دولار. وفى يونيو أضاف رامسفلد ٥,٦ مليار دولار من خلال طلب اعتماد تكميلى، ثم ١٨,٤ مليار دولار إضافية، مخصصة بالكامل تقريباً للتدريب المضاف وقطع الغيار ورواتب الجيش. وإجمالاً، اقترحت إدارة بوش قبل سبتمبر ٢٠٠١ ميزانية تزيد بمقدار ٢٥,٥ مليار دولار تقريباً على مقترح كلينتون للعام المالى ٢٠٠٢^(٧٦) واحتجاجاً على عدم القيام بما هو أكثر من ذلك، عرض مقال افتتاحى فى "ذا وىكلى ستاندرد" نصيحة لم تُطلّب للصديقين القديمين دونالد رامسفلد وبول وولفويتز: استقيلا.^(٧٧)

تجاهل جزء كبير من الخطاب المحيط بقضايا الدفاع حالة الجيش عندما ترك كلينتون منصبه. وكان كلينتون قد ركز بالفعل على ضمان الموارد المناسبة للتأهب والتحديث. وبالنسبة لميزانية لعام المالى ٢٠٠٠، فقد سعى لزيادة تتجاوز المليارى دولار

للتأهب والتحديث، بالإضافة إلى ١١٢ مليار دولار فى أول زيادة مستدامة طويلة المدى فى إنفاق الدفاع خلال أكثر من عقد، بما فى ذلك أموال للأموال والتأهب والتحديث والمنشآت. وكان البنتاجون قد ناقش لأول مرة مدى الموارد العسكرية ليشمل الضربات الدقيقة، والحماية فائقة التطوير للقوات، واللوجستيات المركزة بدقة. وفى عام ١٩٩٧ وصف وزير الدفاع ويليام كوين، فى تقرير الدفاع الذى يصدر كل أربع سنوات، مفهوماً عملياً جديداً يسمى "مشاركة الدقة"، وهو ما يعنى معلومات حقيقية عن الهدف وتصويب أكثر دقة، مع زيادة قدرة كل القوات والأسلحة ومنصات الهجوم على البقاء.

فى عام ٢٠٠٣، كتب ويزلى كلارك باعتباره جنرالاً متقاعداً: "رؤية التغيير - أصبح ميدان معركة فائق التكنولوجيا الذى يُرى من خلال مجموعة من الحساسات، مع معارك تُخاض ويتم الفوز فيها بالضربات الدقيقة ومكوّن برى أقل، وهو ما رُوّجت له إدارة بوش وبخاصة دونالد رامسفلد، واقعاً إلى حد كبير عندما تولوا مناصبهم فى عام ٢٠٠١.^(٧٨) وفى السر، كان كبار المسئولين العسكريين غاضبين من تكتيكات رامسفلد المستبدة ونقص المعلومات عن التغييرات التى تمت منذ آخر مرة خدم فيها فى واشنطن. وقد وجد كبار ضباط الجيش الذى يسعون لتقديم ملخص عن القضايا له، من توسيع الناتو إلى الأنشطة التى فى الاتحاد السوفيتى السابق، أن ما يذهل هو أنه بالنسبة لشخص بما عليه من ذكاء، لم يكن مشغولاً فحسب، وقال لى شخص كان يعمل حينذاك جنرالاً بأربعة نجوم: "نحن نسميه ريب فان وينكل (*). فهو مذهول جداً من أن العالم تغير خلال الثلاثين عاماً الماضية."^(٧٩)

(*) Rip van Winkle شخصية صغيرة فى قصة لواشنطن إيرفنج عن رجل ينام لمدة ٢٠ عاماً ولا يتعرف على العالم عندما يستيقظ من نومه (المترجم)

الدفاع الصاروخي القومي ومعاهدة الحد من الصواريخ الباليستية

فى الشهور الأولى فى الحكم، أنهكت الحكومة نفسها لتحقيق هدف تطوير الدفاع الصاروخي القومي ونشره. وكان ذلك هو العنصر الأساسى لردود الإدارة على تحديات وضع الدولة العظمى الجديد. وكان المبرر هو ذلك المزيج المعقد من ميراث تهديد الحرب الباردة، واعتقاد أن الدول لا تزال تمثل الخطر الأكبر على الولايات المتحدة والثقة فى قدرة أمريكا على استخدام التكنولوجيا للدفاع عن نفسها أمام العالم. بينما يدعم فى الوقت نفسه ميزة استراتيجية لا يمكن النيل منها. ومرة أخرى، بالغ رامسفيلد فى المشكلة بطرحه أسوأ سيناريو. وقد انتهت اللجنة ثنائية الأحزاب - لجنة تقييم خطر الصواريخ الباليستية ثنائية الأحزاب - فى عام ١٩٩٨ برئاسة دونالد رامسفيلد، إلى أن الخطر الذى يأتى من بلدان كالعراق وإيران وكوريا الشمالية "أوسع وأكثر نضجاً ويتطور على نحو أسرع" من التقديرات السابقة. وكانت المشكلة هى أنه لتوفير الحماية الكافية من تلك الهجمات الصاروخية، سيكون من اللازم التخلي عن المشكلات السياسية.

كانت العقبة السياسية الرئيسية أمام نشر نظام الدفاع الصاروخي هى معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية لعام ١٩٧٢ التى حظرت نشر الدفاعات المضادة للصواريخ. وكان الغرض منها هو الحد من قدرة القوى العظمى على حماية نفسها من الضربات الانتقامية، وبالتالي الحفاظ على رادع فعال ضد أى جانب يحاول توجيه الضربة الأولى للأسلحة النووية. وكانت نظرية التدمير المؤكد المشترك تتضمن أن الاستقرار يتعزز إذا كان الجانبان متأكدين من الدمار إذا ما هوجم أى منهما. وطبقاً لمنطق التدمير المؤكد المشترك، لن تقوم الجهات الفاعلة العاقلة بالانتحار المتبادل.

كان مؤيدو التدمير المؤكد المشترك يرون أن انتهاء الحرب الباردة ينبئ بفرصة لتحقيق هدف الدفاع الصاروخي الخاص بحرب النجوم. ولم يعد تطبيق نظرية التدمير المؤكد المشترك باعتبارها التهديد الذى يأتى من دول من غير المرجح ردعها بأى تهديد

بالتأثر الضخم. وهكذا لم تعد معاهدة حظر الصواريخ الباليستية تهم. فقد قالوا إنه لا بد من تعديلها أو التخلص منها بما يسمح للولايات المتحدة ببناء درع دفاعية تحمي من الخطر الناشئ الجديد. وفى المقابل قال مؤيدو معاهدة حظر الأسلحة الباليستية إنها بمثابة حجر الزاوية بالنسبة للحد من الأسلحة. وهكذا فإنه إذا ما تم التخلص منها فإن سباق الأسلحة النووية قد ينجم عن ذلك، حيث تسعى دول، كروسيا والصين بشكل خاص، لبناء قدرة هجومية نووية يمكنها اجتياح القدرة الدفاعية الأمريكية الجديدة. وقال السناتور جوزيف بايدن رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ: "هذه هى المشكلة الحقيقية فى هذا الأمر. فالصين تسرع. وقد رأيت السفير الهندى للتو، حيث أوماً وقال إن هذا سوف يضغط على الهند كي تفعل الشيء نفسه. وحينئذ سيجارى الباكستانيون الهنود. وفى وقت قريب جداً تكونون قد بدأت سباق تسلح جديد." (٨٠)

إدراكاً لخطر الهجوم الصاروخى المتزايد من الدول المارقة أو الإرهابيين، أيد كلينتون جهود خلق دفاع صاروخى قومى، لكنه دفاع سوف يبقى على معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية. وفى يوليو من عام ١٩٩٩، وقّع كلينتون قانون الدفاع الصاروخى القومى، حيث قال: "إن سياسة الولايات المتحدة هى نشر منظومة دفاع صاروخى قومى فعالة بمجرد أن يصبح ذلك ممكناً من الناحية التكنولوجية." (٨١) وتضمن مقترح كلينتون نشرًا محتملاً يبدأ فى عام ٢٠٠٥ لمنظومة سوف تشمل مائة صاروخ اعتراضى ذات قواعد أرضية منشورة فى ألاسكا، ومحطة رادار مضادة للصواريخ الباليستية، وخمسة أجهزة رادار إنذار مبكر معدلة. (٨٢) وكما خطط موقعاً ثانياً يبدأ فى عام ٢٠١٠ أو عام ٢٠١١ فسوف يشمل صواريخ اعتراضية وأجهزة رادار إضافية. وكان الهدف هو توفير دفاع لخمسين دولة ضد الأخطار الناشئة من كل من كوريا الشمالية والشرق الأوسط، مع التركيز على الخطر الأكثر "عجلةً وتأكيداً"، وهو كوريا الشمالية.

وكان كلينتون قد ناقش بحرص التعديلات المحتملة لمعاهدة حظر الصواريخ الباليستية مع الرئيس فلاديمير بوتين وحقق اعترافاً بالمشكلات ذات الصلة - وتلك علامة على التقدم المحتمل في المستقبل، ولم يتأثر مؤيدو منظومة الدفاع الصاروخي القومي، حيث قللوا من شأن برنامج كلينتون وانتقدوا سياسته الخاصة بالبحث عن حلول تكون متسقة مع معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية. وقال الدبلوماسي المخضرم چين كيركباتريك إن "معاهدة حظر الصواريخ الباليستية معاهدة ضارة جداً جداً لنا. ولذلك لا بد من تغيير جزء كبير منها كي تسمح بالدفاعات الصاروخية غير الواقعية." (٨٣)

كان بوش مصراً على تعديل معاهدة حظر الصواريخ الباليستية - بشكل كبير - أو الانسحاب منها. وعقب اختبارين فاشلين في عام ٢٠٠٠، أعلن بوش أنه مازال واثقاً من أنه في ظل القيادة الصحيحة يمكن لأمريكا أن تقيم نظاماً دفاعياً صاروخياً فعالاً. (٨٤) وبعد أن قال بوش إن سياسة الحرب الباردة الخاصة بالتدمير المؤكد المتبادل قد عفا عليها الزمن، دعا إلى "مفاهيم جديدة للدع تعتمد على كل من القوات الهجومية والدفاعية". (٨٥) ورفضاً منها لنظرية التدمير المؤكد المتبادل، أوضحت رابيس أن "السلام لا يعنى عدم الحرب، ولا يعنى الاستقرار توازن الرعب ... ولا يمكن أن نتمسك بنظام قديم كتمسك علماء العصور الوسطى بنظام بطليموس الفلكي حتى بعد ثورة كوبرنيكوس. لا بد أن نعترف بأن العالم الاستراتيجي الذي نشأنا فيه انقلب رأساً على عقب". (٨٦) وحدد بوش الخطوط العريضة لمقترحاته في مايو من عام ٢٠٠١ في جامعة الدفاع القومي خارج واشنطن العاصمة، حيث أعلن أن معاهدة حظر الصواريخ الباليستية عفا عليها الزمن. وصرح بأن الاتفاقية التي مضى عليها ثلاثون عاماً لا "تعترف بالحاضر ولا توجهنا نحو المستقبل. ... والمعاهدة التي تمنعنا من معالجة أخطار الوقت الراهن، وتمنعنا من السعي للحصول على التكنولوجيا الموعودة للدفاع عن أنفسنا وأصدقائنا وحلفائنا ليست في مصلحتنا أو مصلحة السلام العالمي". (٨٧)

فى البداية، سعى بوش إلى التفاوض على إطار أمنى جديد. وأُرسلت وفود رفيعة المستوى، تضم نواباً من مجلس الأمن القومى والخارجية والدفاع إلى أوروبا وأسيا وأستراليا وكندا يحضون على الاتفاق على التخلي عن معاهدة حظر الصواريخ البالستية. وكان الهدف هو خلق "إطار جديد للأمن والاستقرار يعكس عالم اليوم".^(٨٨) وعادت الوفود خالية اليدين. وزارت رايس موسكو لتشجيع التعاون الروسى. لكنه لم يكن قريباً. وقوبلت مناقشات الرئيس بوش مع الرئيس بوتين وغيره من قادة العالم بالشك.

الواقع أنه بالإضافة إلى المعارضة المتزايدة للمبادرة، فقد أثارت دبلوماسية إدارة بوش المقاومة. إذ رأى وزير الدفاع الروسى إيجور سيرجيف أن معاهدة حظر الصواريخ البالستية تعكس فحسب "الرغبة" الأمريكية "فى تحقيق الهيمنة الاستراتيجية على العالم".^(٨٩) ومع ذلك مضى بوش قُدماً. وخلال الرحلة إلى أوروبا فى يناير من عام ٢٠٠١، أوضح أنه يرغب فى القدرة على استكشاف كل الخيارات، قائلاً إن "معاهدة حظر الأسلحة البالستية من مخلفات الماضى. وهى تمنع الشعوب المحبة للحرية من استكشاف المستقبل".^(٩٠) وراقب الحلفاء الأمر بقلق عميق ومتزايد، لأن المعاهدة التى كان أساس الاستقرار النووى طوال ثلاثين عاماً تقريباً باتت معرضة للخطر.

أحادية لا ضرورة لها

كان السعى الأمريكى لإلغاء معاهدة حظر الصواريخ البالستية أبرز جهد للنائى بالإدارة عن أنظمة الحد من الأسلحة الدولية. لكن خلال عامه الأول فى منصبه، نأى بوش بنفسه عن عدد هائل من الاتفاقيات والسياسات الأخرى كذلك. وكان أحد أعمال بوش فى عامه الأول من فترة رئاسته هو أن يرسل مذكرة إلى مدير وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية يجدد فيها ما يُعرف بـ "سياسة مكسيكو سيتى". وتتضمن هذه السياسة، التى أعلنها الرئيس ريجان لأول مرة فى عام ١٩٨٤ فى مؤتمر سكانى بمكسيكو سيتى، من المنظمات غير الحكومية، كشرط لتلقى التمويل الفدرالى،

الموافقة على أن لا تقوم بالإجهاض أو تشجعه بفاعلية كوسيلة لتنظيم الأسرة فى الخارج، ولو بأموالها. وكان هذا الحكم قد استُخدم لتغطية الحديث تأييداً للإجهاض القانونى وتقديم المعلومات للنساء عن خياراتهن الطبية. بما فى ذلك الإجهاض. وقد اعترضت الوكالات الدولية بقوة على هذا القانون المسمى "قانون تقييد النقاش"، حيث نظرت إليه على أنه يتدخل فى المشورة التى يمكن أن يقدمها الطبيب أو المعالج للنساء.

كانت هذه السياسة، التى تعد قضية مثيرة للجدل بالنسبة لليبراليين والمحافظين، قد ألغاه الرئيس كلينتون فى ثانى يوم له فى منصبه، فى الثانى والعشرين من يناير عام ١٩٩٢. وفى اليوم الثانى لبوش فى منصبه، فى الثانى والعشرين من يناير عام ٢٠٠١، فى اليوم نفسه، أرسل رسالة تقدير إلى المشاركين فى مسيرة من أجل الحياة مجدداً السياسة، حيث قال: 'إنى مقتنع بأن أموال دافعى الضرائب لا ينبغي استخدامها لدفع تكاليف عمليات الإجهاض أو الدفاع عن الإجهاض أو الترويج له بنشاط، هنا أو فى الخارج'.^(٩١) واقتراحاً بقرار لاحق فى أبريل من عام ٢٠٠١ للاعتراض على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ومؤتمر الأمم المتحدة عن هذا الموضوع بشأن الإشارة فى مسودة البيان الختامى إلى "خدمات الصحة الإنجابية"، أرسل إجراء مكسيكو سيتى إشارة قوية إلى المحافظين بأن بوش سوف يدافع عن مواقفهم؛ كما بعث برسالة قوية إلى أنحاء العالم مفادها أن هذا الرئيس سوف يعطى أولوية لمخاوف المحافظين الدينيين ويتخذ قرارات دون تشاور فى واقع الأمر.

سرعان ما نأت الإدارة بنفسها عن الكثير من جهود الأمم المتحدة. وكان هناك كره خاص للمحكمة الجنائية الدولية التى اعتبروا أنها تقوض سيادة الولايات المتحدة وسياستها الخارجية. وكان كلينتون قد وقع معاهدة المحكمة الجنائية الدولية فى الأيام الأخيرة من فترة رئاسته، مما دفع السناتور جيسى هيلمز أن يعلن: "لن نقوم قائمة لهذا القرار. وسوف أجعل إلغاء هذا القرار، وحماية الأمريكيين والأمريكيات العسكريين

من سلطة محكمة الكنجارو هذه. على رأس أولوياتى فى الكونجرس الجديد.^(٩٢) وفى مايو من عام ٢٠٠٢ اتخذت إدارة بوش الخطوة غير المسبوقة الخاصة بـ"سحب التوقيع" على المعاهدة. وبعد بضعة أشهر أصبح "حماية أفراد القوات المسلحة الأمريكيين" قانوناً، حيث يسحب المساعدات العسكرية المقدمة للبلدان التى صدقت على لائحة المحكمة الجنائية الدولية، ويجيز استخدام القوة لتحرير المواطنين الأمريكيين الذين تحتجزهم المحكمة الدولية فى لاهائى.

فى يوليو من عام ٢٠٠١، أذهل ممثل الإدارة، وكيل وزارة الخارجية جون بولتون أعضاء الوفود فى مؤتمر الأمم المتحدة للحد من الأسلحة الصغيرة عندما أعلن معارضة الأمم المتحدة للجهد الطوعى الصرف لـ"منع القتال والقضاء على" التجارة غير المشروعة فى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وألقى بولتون فى الأساس كلمة من اتحاد البنادق القومى ادعى فيها زوراً أنه يتعارض مع الحق الدستورى فى حمل السلاح. وكان على القدر نفسه من إثارة القلق القرار الخاص بانسحاب الولايات المتحدة من جهود ضمان الدعم لنظام تحقق ملزم قانوناً لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة التى تلزم الموقعين عليها بعدم تطوير وابتكار وتخزين العوامل البيولوجية أو الساموم من أجل الأغراض العسكرية. وعلى الرغم من أن المعاهدة سارية منذ تصديق الولايات المتحدة عليها فى عام ١٩٧٥، كانت لا تزال هناك مخاوف بشأن عدم تطبيق البنود والتحقق منها. وكانت المفاوضات تجرى لمعالجتها. وطبقاً لما قاله كبير المفاوضين الأمريكيين، وطبقاً لما قاله كبير المفاوضين الأمريكيين، فقد كانت مسودة القانون سوف "تجعل الأمن القومى ومعلومات الأعمال السرية فى خطر".^(٩٣)

كان الذعر الدولى من أن تكون تلك التشنجات الأحادية مصحوبة بما كانت الإدارة توشك أن تعلنه. وفى الحادى عشر من يونيو عام ٢٠٠١ خرج الرئيس بوش إلى حديقة الورود فى الساعة العاشرة وعشر دقائق صباحاً ليعلم أن جهد كيوتو الذى استغرق سنوات عديدة قد مات. وبعد أن وصف بوش بروتوكول كيوتو بأنه "معيّب على

نحو قاتل فى الطرق الاساسية"، تعهد بأنه سيعمل بدلاً من ذلك على إيجاد حل فعال يقوم على أسس علمية لقضية الاحترار العالمى^(٩٤). ولم يكن هناك ما يغضب الحكومات الأوروبية أكثر من ذلك. فقد كانت المعاهدة من أكثر منجزات القارة تقديراً، وقد جرى تجاهلها عشية أولى رحلات الرئيس إلى أوروبا.

لقد تحطمت سنوات من المفاوضات كانت قد بدأت فى قمة الأرض فى ريو دى جانيرو عام ١٩٩٢ التى حضرها الرئيس جورج دابليو إتش بوش على مضض. وكانت كيوتو تدعو الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية إلى خفض معدلات ثانى أكسيد الكربون وغيره من الملوثات التى تحبس الحرارة إلى أقل من مستويات ١٩٩٠. حيث وضعت أول حدود ملزمة لانبعاثات ثانى أكسيد الكربون وغيره من الغازات الحابسة للحرارة التى يقول العلماء إنها تسهم فى رفع درجة الحرارة وتهدد بحدوث تغير مناخى مفاجئ. وكان التوصل إلى اتفاقات كيوتو عام ١٩٩٧ عملية شاقة. لكن بما أن الأمريكين يبعثون بأكثر كمية من غازات الصوبة الزجاجية، تصل إلى ٢٦ بالمائة من المخرج العالمى. فلم تكن كيوتو قابلة للنجاح بلا قيادة أمريكية^(٩٥).

يقول المعارضون لـ كيوتو إن الاتفاقات تضع فى المقام الأول عبئاً غير عادل على الولايات المتحدة وإن النمو الاقتصادى يمكن أن يساعد فى حل المشكلات البيئية وليس إحداثها. وبينما شارك والد بوش وكلينتون فى الكثير من تلك الهموم، فقد حسبا فى النهاية أنه من المهم البقاء على طاولة التفاوض للضغط من أجل التحسينات.

سرعان ما كان هناك شعور بالتداعيات الدبلوماسية. فقد أعلن بيان من البرلمان الأوروبى: "أفزعنا أن المصالح طويلة المدى لغالبية سكان العالم يجرى التضحية بها من أجل جشع الشركات قصيرة المدى فى الولايات المتحدة".^(٩٦) وأعلنت إحدى صحف لندن الكبرى أن سياسة بوش "عمل على غرار ما تقوم به طالبان من تدمير فاسق".^(٩٧) وقالت وزيرة البيئة الفرنسية دومينيك فوانيه: "موقف السيد بوش الذى

اتخذته من جانب واحد فضيحة.^(٩٨) وعندما ذهل كبير موظفى البيت الأبيض أندرو كارد من الاحتجاج، قدم اعترافاً نادراً بقوله: "لم نقم بما يلزم من عمل لإعداد المسرح لمناقشة واضحة لعيوب كيوتو".^(٩٩) بل قال ياول المتحفظ: "كنت سأفعل ذلك بطريقة مختلفة".^(١٠٠)

فى اجتماع بون الذى عُقد فى يوليو من عام ٢٠٠١ بشأن هذه القضية، حاولت وكالة وزارة الخارجية بولا دوبريانسكى شرح الوضع بقولها: "تتعامل إدارة بوش مع قضية التغير المناخى بقدر كبير من الجدية وإن نتخلى عن مسئوليتنا". وأدت ملاحظتها إلى مهمات الاعتراض داخل قاعة المؤتمر. وسعى بوش إلى تهدئة المؤيدين الأوروبيين بتعهده بالتوصل إلى خطة للمؤتمر الدول التالى عن الاحترار العالمى فى المكسيك فى أكتوبر من عام ٢٠٠١. لكن فى أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر، طرحت الإدارة مراجعتها لبدائل كيوتو جانباً. ولذلك فإن وكالة وزارة الخارجية دوبريانسكى، رئيسة الوفد الأمريكى فى المغرب "وصلت إلى المؤتمر بلا عروض جديدة وبقيت إلى حد كبير فى الخلفية بينما مضت المحادثات بتردد".^(١٠١)

كان جزء كبير من مشكلات وضع إدارة بوش بشأن كيوتو هو عدم تشاورها مع الحلفاء بشأن اعتزامها إعلان موت المعاهدة. ناهيك عن إبلاغهم به، وهو ما تم بطريقة دعاها دبلوماسى سابق "أحادية ليس هناك ما يدعو إليها".^(١٠٢) والواقع أن رفض بوش لكيوتو كان صفة لا مبرر لها على وجه المدافعين عن البيئة. وقد تعطل الاتفاق بسبب اعتراضات من كندا واليابان وروسيا وأستراليا. وما كان للمعاهدة أن تدخل حيز التنفيذ حيث لم يكن قد تم تصديق بلدان كثيرة عليها.^(١٠٣) وبما أنها رُفضت من مجلس الشيوخ بعد التصويت عليها بنسبة ٩٥ مقابل لا شىء، فلم يكن بالإمكان التغلب على الصعوبات العملية على المدى القصير. ولو كانت حكومة بوش قد تجاهلت المعاهدة فحسب، لكان الأثر العملى هو نفسه، لكن بوش اختار أن يثير غضب العالم.

رفض بوش فى المقام الأول مقارنة كلينتون الخاصة بالسعى للتغيير والتحسينات من خلال المشاركة فى المعاهدات الدولية. وكان الرئيس بوش يأمل فى أن يجبر الانسحاب من المفاوضات المجتمع الدولى على العودة من جديد إلى البحث عن اتفاق أكثر ملاءمة للولايات المتحدة. ومع ذلك فإن معالجة الإدارة لكيوتو، ومعاهدة حظر الصواريخ البالستية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وإعلانها فى عام ٢٠٠٢ أنها تعارض معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة، ومعارضتها الغريزية للمحكمة الجنائية الدولية، تركت حلفاء أمريكا المذهولين والخائفين من الولايات المتحدة ذات النزعة الأحادية التى سوف تتجاهل مخاوفهم. وبحلول أغسطس من عام ٢٠٠١، وصفت غالبية ساحقة من الأوروبيين بوش بأنه أحادى النزعة ومهموم بالمصالح الأمريكية فحسب. وقال أكثر من سبعة من كل عشرة ممن شملهم الاستطلاع إن بوش عمل بشكل منفرد بناءً على المصالح الأمريكية فى اتخاذ القرارات. ورأى اثنان فقط من بين كل عشرة أنه يأخذ أوروبا فى الاعتبار عند اتخاذ القرارات، وعبر الأوروبيون عن قدر قليل من الثقة فى بوش. وأجاب ٢٠ بالمائة من الفرنسيين و٣٠ بالمائة من البريطانيين و٢٣ بالمائة الإيطاليين فى استطلاع للرأى أجرى فى أغسطس من عام ٢٠٠١ بأن لديهم درجة معقولة من الثقة فى سلوك بوش فى الشؤون العالمية.^(١٠٤)

كتبت "الإيكونوميست": "توقع الأوروبيون نكهة القيادة الأكثر حزمًا من الإدارة الجديدة فى واشنطن لكنهم دهشوا. فحتى الآن ليس هناك سوى النكهة والقليل من القيادة."^(١٠٥)

سوف تقوم سياسته الخارجية على الواقع

اتسمت شهور بوش الأولى فى منصبه بالصعوبة، كشأن الشهور الأولى لكثير من الرؤساء الذين كانت تجربتهم الأولى العمل حكماً للولايات. ففي عام ١٩٧٧ أثار جيمي كارتر عاصفة عندما قال إنه يرغب فى سحب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية.

ومن المؤكد أن شهور كلينتون الأولى لم تكن هي أفضل شهوره، وأدخلت الشهور التسعة السابقة للحادي عشر من سبتمبر من فترة رئاسة جورج دابليو بوش الولايات المتحدة في صدام مع جزء كبير من بقية العالم. ومن الصعب تقييم كيف كانت ستتطور دون مأساة الحادي عشر من سبتمبر.

بحلول العاشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ كان فريق بوش لا يزال مشوشاً. وبصورة عامة، طرح پاول مقارنة ذات صبغة دولية لتعزيز مصلحة أمريكا انطوت على العمل مع الحلفاء، لكن البيت الأبيض رفض ما يقوله مراراً، مع تأييد نشط من وزير الدفاع رامسفيلد ونائب الرئيس تشينى، وبشكل كبير من مستشارة الأمن القومى رايس. وكثيراً ما نُقِضَ ما قاله وزير خارجية بوش المتسم بقدر كبير من التباهى علناً فيما يتعلق بالسياسة المتبعة مع كوريا الشمالية، والمشاركة فى السعى لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط، كما خسر معارك داخلية متكررة حول كيفية مقارنة المفاوضات الخاصة بكثير من المعاهدات والسياسات الدولية. ومن المؤكد أنه من الطبيعى أن يوجه اللوم إلى پاول بعد صعوده إلى المنصب بـ"بسمعة تكاد تكون إلهية". كما قال أحد أعضاء مجلس الشيوخ: فقد انتقده مستشار بوش السياسى كارل روف قائلاً عن پاول: "كما تعلم، أنا مسئول باستمرار، وسوف أفوز فى المباريات السياسية الممية".^(١٠٦) لكن بحلول سبتمبر من عام ٢٠٠١، كان مراقبو واشنطن يتكهنون علناً بما إذا كان پاول سيستقيل أم لا. وقد وضعت مجلة "تايم" على غلاف عددها الصادر فى العاشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١ صورة پاول متسائلة: "أين ذهبت يا كولين پاول؟"

كان نجم رامسفيلد قد فقد بريقه كذلك، إذ خسر طلبه موارد جديدة ضخمة للدفاع، وأُجبر على التراجع عن معارضته لقوات حفظ السلام فى الخارج، وفقد دعم جزء كبير من الجيش. وانتشرت تكهنات بأنه سيُطلب منه ترك منصبه، وفى العاشر من سبتمبر، على سبيل المثال، كان المشاركون فى "فوكس نيوز" يتساءلون علناً: "هل يؤخذ كلام رامسفيلد على محمل الجد؟ على أى الأحوال هناك شائعات تدور فى واشنطن

مفادها أنه قد يستقيل قريباً.^(١٠٧) وحتى نائب الرئيس ديك تشيني كان يتعرض لنقد متزايد، في المقام الأول بسبب فريق عمل الطاقة السرى التابع له ورفضه قطع كل الصلات المالية مع شركته السابقة هاليبرتون.^(١٠٨)

تميزت الشهور التسعة الأولى بمحاولة الإدارة تطبيق نموذج غير مناسب على العالم المتردد، بعجرفة أحياناً وعلى نحو مثير للسخط باستمرار. ويعد إثارة قدر كبير من الكرب في الخارج، حد الواقع من وعود الحملة الانتخابية غير العملية الكثيرة. وعملت قيود الحكم على احتواء الحلول المتطرفة. ولم تكن الغلبة لدوافع الواقعيين أو المهيمنين في صياغة سياسة الرئيس الجديد. ولم تسحب الولايات المتحدة جنودها من البلقان ولا من أى نشر آخر في الخارج. وكانت لا تزال تسعى للحصول على موافقة روسيا لتغيير معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية أو إلغائها، وبدأت مشاركة الحلفاء بشأن قضايا أساسية كالتجارة. ودفاعاً عن الإدارة ضد الاتهامات التي تعود إلى الحرب الباردة، قال فلايشر: "الرسالة التي يبعث بها الرئيس هي أن السياسة الخارجية ستقوم على الواقع... فهو ستكون له مقاربة واقعية للسياسة الخارجية".

وسوف يتحقق الواقع في الحادى عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١ وكل شىء سيتغير.

الهوامش

- (1) Keen, Judy, "Dole Sharply Critical of President's Foreign Policy Record," USA Today, October 4, 1996, 6A.
 - (2) Eilperin, Juliet, and William Claiborne, "Troop Deployment Narrowly Approved," Washington Post, March 12, 1999, A28.
 - (3) Kissinger, Henry, Does America Need a Foreign Policy? (New York: Touchstone, 2002), 29-30.
 - (٤) كان العقد مع أمريكا برنامجاً تشريعياً من عشر نقاط ركز على خفض حجم ومجال الحكومة. وشمل البرنامج الذي تقدمه رئيس مجلس النواب نيوت جنجرتش وأقره الكثير من المرشحين الجمهوريين، خفضاً في البرامج الحكومية، وتدقيق الكونجرس لهدر الأموال والتلاعب. وبالإضافة إلى ذلك، وعد البرنامج بالتصويت خلال مائة يوم على قضايا كإصلاح الميزانية المتوازن وخفض الضرائب ومشروع قانون لمنع الجنود الأمريكيين من الخدمة في تحت قيادة الأمم المتحدة. انظر:
- [http://usinfo.state.gov/products/pubs/archive/electOO/congress .htm](http://usinfo.state.gov/products/pubs/archive/electOO/congress.htm). The full text of the Contract is available at [http://www.whitehouse.gov/house/ Contract/ CONTRACT.html](http://www.whitehouse.gov/house/Contract/CONTRACT.html).
- (5) Kristol, William, and Robert Kagan, Foreign Affairs vol. 75:4 (July/August 1996): 19.
 - (6) Project for a New American Century (PNAC), "Statement of Principles," June 3, 1997.
 - (7) PNAC, "Letter to Pres. Clinton." January 26, 1998, <http://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm>.
 - (8) Gellman, Bart, Washington Post, March 11, 1992, A1.
 - (9) Mann, James, Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet (New York: Viking, 2004), 211.

- (10) Sciolino, Elaine, "Bush's Foreign Policy Tutor; An Academic in the Public Eye," New York Times, June 16, 2000, A1.
- (11) Bush, Governor George W., "A Distinctly American Internationalism," speech at the Ronald Reagan Presidential Library, Simi Valley, California, November 19, 1999,
<http://www.fas.org/news/usa/1999/11/991119-bush-foreignpolicy.htm>.
- (12) Rice, Condoleezza, "Promoting the National Interest," Foreign Affairs, (January/February 2000).
- (13) Rice, Condoleezza, "How to Pursue the National Interest," Hoover Digest no. 2 (November 6, 2004), <http://www.hooverdigest.org/002/rice/html>.
- (14) Bush, "A Distinctly American Internationalism."
- (15) Op. cit., 61.
- (١٦) المرجع السابق، ص ٦٢
- (17) Quoted in the Atlantic Monthly, <http://www.theatlantic.com/doc/200401/ftikuyama>.
- (18) Gordon, Michael, New York Times, October 21, 2000, A1.
- (19) Bush, George W., speech given at The Citadel in Charleston, South Carolina, September 23, 1999. Full text of speech available at <http://usinfo.state.gov/topical/pol/terror/01121002.htm>.
- (20) Kissinger, Does America Need a Foreign Policy?, 268.
- (21) Bush, Citadel speech.
- (22) CNN.com, "With eye on polls, Bush addresses military readiness," September 7, 2000, <http://www.cnn.com/2000/ALLPOLITICS/stories/09/07/campaign.wrap/index.html>.
- (23) The Weekly Standard, September 7, 1998, 7.
- (24) Perle, Richard, "New Weapon for a New World Order," American Enterprise (April 2001).

- (٢٥) مناظرة رئاسية في جامعة ويك فوريسست بولاية نورث كارولينا، الحادى عشر من أكتوبر عام ٢٠٠٠، http://www.issues2000.org/2000/Wake_Forest_debate_Foreign_Policy.htm.
- (26) Rice, Condoleezza, "Promoting the National Interest."
- (٢٧) حصل آل جور على ٥١٠.٣٨٩٤ صوتاً مقابل ٥٠٤.٩٢١١ صوتاً لبوش. ومع ذلك فقد أعلن فوزبوش بـ ٢٧١ صوتاً انتخابياً مقابل ٢٦٦ صوتاً لجور، بعد أن كافأته فلوريدا من خلال المحكمة العليا.
- (28) Carney, James, and John F. Dickerson, "Man in Charge," Time (December 1, 2000).
- (29) Tyler, Patrick E., "After the War; U.S. Juggling Iraq Policy," New York Times, April 13, 1991, 5.
- (30) Hartmann, Robert Trowbridge, Palace Politics: An Inside Account of the Ford Tears (New York: McGraw-Hill, 1980), 283, quoted in James Mann The Rise of the Vulcans.
- (31) Lemann, Nicholas, "Without a Doubt: Has Condoleezza Rice Changed George W. Bush. Or Has He Changed Her?," The New Yorker (October 14, 2002): 164.
- (32) New York Times, December 17, 2000, 51. نص خطاب كولين باول متوفر في
- (33) Daalder, Ivo H., and James M. Lindsay, America Unbound (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2003), 54.
- (34) Steinberg, James B., "The Bush Foreign Policy Revolution," New Perspectives Quarterly (Summer 2003).
- (35) Comptroller General of the United States, B-229069, September 30, 1987, <http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB40/04287.pdf>.
- (36) Dobbs, Michael, "Back in Political Forefront: Iran-Contra Figure Plays Key Role on Mideast," Washington Post, May 27, 2003, <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A41843-2003May26?language=printer>.
- (37) McGeary, Johanna, Time (September 10, 2001): 24.
- (38) Sipress, Alan, Washington Post, March 17, 2001, A24.
- (39) Statement made following Bush's meeting with UK Prime Minister Tony Blair, February 23, 2001. See: Public Papers of the President, George W. Bush, vol. 1 (2000), 128.

(٤٠) مناظرة رئاسية في جامعة ويك فوريسٲ بولاية نورٲ كارولينا، الحادي عشر من أكتوبر عام ٢٠٠٠،
http://www.issues2000.org/2000/Wake_Forest_debate_Foreign_Policy.htm.

(41) Florence C., "Russia and Iraq: The Question of the Russian Oil Contracts,"
Middle East Economic Survey Report (April 7, 2003).

(42) Shribman, David, Boston Globe, March 12, 2002, A3.

(43) McGeary, Johanna, "Odd Man Out," Time (September 10, 2001).

(44) Perlmutter, Amos, Washington Times, March 15, 2001, A17.

(45) Gordon, Michael R., New York Times, October 21, 2000, A1.

(46) Garamone, Jim, "Rumsfeld Reflects on Military Service," American Forces
Press Service, Washington, May 20, 2002.

(47) Hassan-Gordon, Tariq, "Washington's decision on Sinai forces still uncertain,"
Middle East Times, May 11, 2001.

(48) Ricks, Thomas, "Possible Military Overhaul Outlined," Washington Post, May
18, 2001, A1.

(49) Dannheisser, Ralph, "Powell Says U.S. Troops Could Help at Macedonia Disar-
mament Points Secretary Briefs Senate Panel after Europe Trip with Bush,"
Washington File Congressional Correspondent (June 21, 2001), <http://www.uspolicy.be/Issues/Balkans/powmace062101.htm>.

(50) Marc Lacey, "Powell Fails to Persuade 71.

NATO on Antimissile Plan," New York

Times, May 30, 2001, A14. 72.

(٥١) المرجع السابق

(52) US troops will remain in Bosnia, Kosovo:

Bush," Age nee France-Presse, July 24, 2001. 73.

(53) "Bush Keeps Troops Option Open on 74. Macedonia," Washington Post,
June 28, 2001, A23.

- (54) "Macedonia Peacekeeping," Online 75. NewsHour, PBS, August 22, 2001, http://www.pbs.org/newshour/bb/europe/july-dec01/macedonia_8-22.html. 76.
- (55) Holt, Douglas. "Army to close Peacekeeping Institute," Chicago Tribune, April 14, 2003, <http://www.tallahassee.com/mld/tallahassee/news/politics/5634135.htm>. 77.
- (56) Bush, Citadel speech.
- (57) Deans, Bob, "Bush Tougher Stance on Foreign Policy, Reflects New 'Realism,'" Cox News Service, March 22, 2001. 78.
- (58) Cottrell, Robert, "The partners who returned to the cold: The US-Russia spy row has exposed the cracks in an already fragile relationship" Financial Times, March 26, 2001, 21. 79.
- (59) Bush, "A Distinctly American Internationalism." 80.
- (60) Public Papers of the President, George W. Bush, vol. 1 (2000), 355.
- (61) Alien, Mike, and Steven Mufson, "U.S. Voices Regret Over Chinese Pilot," 81. Washington Post, April 5, 2001, A1.
- (62) Alien, Mike, and Steven Mufson, "Bush Backs Diplomacy, But Also Warns China," 82. Washington Post, April 10, 2001, A1.
- (63) Barber, Ben. "Bush's remarks leave in doubt U.S. policy on Taiwan," Washington 83. Times, April 26, 2001, A12.
- (64) Bering, Helle. "No Aegis shield for Taiwan; Bush White House defers to China," 84. Washington Times, April 25, 2001, A19.

- (65) Raum, Tom, "Bush words on Taiwan trigger new controversy," Associated Press, April 25, 2001. 85.
- (66) Sammon, Bill, "White House sees 'no change' in Taiwan policy; Tougher stance angers Beijing," Washington Times, April 26, 2001, A1. 89.
- (67) Editors. "The End of Strategic Ambiguity," Washington Times, April 27, 2001, A20. 90.
- (68) Ricks, Thomas E., "Rumsfeld Outlines Defense Overhaul; Reorganization May Alter, Kill Weapons Systems," Washington Post, March 23, 2001, A1. 91.
- (69) Arkin, William M., "Rumsfeld Stumbles," Washingtonpost.com, March 26, 2001. 93.
- (70) Roedemeier, Chad, "GOP vice presidential nominee brings pro-military message to Georgia," Associated Press, August 30, 2000. 94.
- White House briefing, Press Secretary Ari Fleischer, January 31, 2001. Kondracke, Morton M., "After China Crisis, Bush Must Explain His Foreign Policy," Roll Call, April 9, 2001. Bush, Citadel speech. O'Hanlon, Michael, "Rumsfeld's Defence Vision," *Survival*, vol. 44, no. 2 (Summer 2002): 103-117.
- Ibid., 112. / <''/
- Rumsfeld's \$5.6 billion through a supplemental appropriation request and additional \$18.4 billion, almost entirely

devoted to added training, spare parts, and military pay, brought the total to \$335 billion. Before September 11, the Bush administration proposed a budget roughly \$25.5 billion higher than Clinton's proposal. During the campaign, Bush had proposed increasing by \$45 billion to a total of \$341 billion.

Kagan, Robert, and William Kristol, editorial, *Weekly Standard*, July 23, 2001. Clark, Wesley, "Iraq: What Went Wrong," *New York Review of Books*, vol. 50, no. 16 (October 23, 2003).

Interviews with a retired four-star general, July 12, 2004.

Sanger, David E., "After ABM Treaty: New Freedom for U.S. in Different Kind of Arms Control," *New York Times*, December 15, 2001, A8. "National Missile Defense Act of 1999," sec. 2, at GDI Web site, <http://www.cdi.org/hotspots/missiledefense/act.html>. See: Elisabeth Becker, "U.S. Seeks Missile System Despite Treaty Risk," *New York Times*, November 6, 1999, A8. Gertz, Bill, "ABM Treaty update apt to be next fight," *Washington Times*, October 14, 1999, A15.

Gertz, Bill, "Missile Test Fails, But System Solid," *Washington Times*, July 9, 2000, C1. Public Papers of the President, George W. Bush, vol. 1 (2000), 472. Rice, Condoleezza, remarks at the National Press Club, July 12, 2001. Public Papers of the President, 644. 87 87. المرجع السابق، ص

(88) "George Bush's Revolution," *Economist* (May 5, 2001).

Public Papers of the President, 644. <http://www.whitehouse.gov/news/releases/20010123-5.html>. Bone, James, "Republicans to Block War Crimes Treaty," *Times* (London), January 2, 2001.

(92) BBC News Online, "Dismay over US germ warfare stance," July 25, 2001, <http://news.bbc.co.uk/2/low/americas/1457324.stm>. Public Papers Bush, vol. 1 (2000), 634.

(٩٥) كان البروتوكول المشاركة الوحيدة في القوة بعد التصديق عليه من خمسة وخمسين عضواً على الأقل في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، بما في ذلك الدول المتقدمة التي تمثل ٥٥ بالمائة من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ١٩٩٠. وأنتجت الولايات المتحدة ٣٦ بالمائة هذه الانبعاثات ويجعل غيابها من الصعب تنفيذ البروتوكول. وفي يوليو من عام ٢٠٠١ في بون بألمانيا، تبنى أكثر من ١٨٠ دولية اتفاقية بون التي تحل معظم القضايا البارزة. واتفاقية بون التي جرى تبنيتها كانت نسخة مخففة من الرؤية الأصلية. وقللت الاتفاقية الجديدة متوسط خفض انبعاثات غازات الصوبة المظلمة بحلول عام ٢٠١٢ من ٥.٢ بالمائة إلى أقل من مستويات ١٩٩٠ إلى ١.٨ بالمائة أقل من مستويات عام ١٩٩٠، وأدمجت عدداً من مواقف التفاوض التي حسنتها من قبل إدارة كلينتون، مثل تقدير الدول على حفاظها على غابات شاسعة لتكون بمثابة "أحواض كربون" يُنقَع فيها الغاز المزعج؛ ولم تكن الولايات المتحدة طرفاً متبنياً. وبعد ذلك أعدت اتفاقيات مراكش في نوفمبر من عام ٢٠٠١ المسرح للبلدان كي تصدق البلدان على البروتوكول وتضعه موضع التنفيذ. وشاركت الولايات المتحدة في المؤتمر لكنها أكدت من جديد أنها لا تعتزم التصديق على البروتوكول.

(96) Evans-Pritchard, Ambrose, and Charles Clover, "Europe Fights to Save Kyoto Treaty." Daily Telegraph, April 6, 2001, 19.

(97) Prestowitz, Clyde, Rogue Nation: American Unilateralism and the Failure of Good Intentions (New York: Basic Books, 2003), 113.

(98) "Sharp European reaction to Bush repudiation of Kyoto," Agence France-Presse, March 29, 2001.

(99) Alien, Mike, and Eric Pianin, "Bush Raises Doubts on Global Warming Causes," Washington Post, June 12, 2001, A1.

(110) McGeary, Johanna, "Odd Man Out," Time (September 10, 2001): 24, <http://www.time.com/time/asia/news/printout/0,9788,173496,00.html>.

(101) See: Eric Pianin, "160 Nations Agree To Warming Pact_U.S. Was on Sidelines in Morocco Talks," Washington Post, November 10, 2001, A1.

(102) McGeary, Johanna, "Odd Man Out," Time (September 10, 2001): 24, <http://www.time.com/time/asia/news/printout/0,9788,173496,00.html>.

- (103) Prestowitz, Clyde. *Rogue Nation: American Unilateralism and the Failure of Good Intentions* (New York: Basic Books, 2003), 139.
- (104) Knowlton, Brian, "Bush Gets Low Marks in Europe; Poll Finds Wide Disapproval of President's Conduct of Foreign Policy," *International Herald Tribune*, August 16, 2001, 1.
- (105) "Doubts on Both Sides of the Atlantic," *The Economist* (March 31, 2001).
- (106) Woodward, Bob, *Bush at War* (New York: Simon & Schuster, 2002), 13.
- (107) Wilson, Brian, "Secretary Rumsfeld Interview with Fox News," News Transcript, U.S. Department of Defense, September 10, 2001, http://www.defenselink.mil/news/Sep2001/t09172001_t0910fox.html.
- (108) Alien, Mike, and Dana Milbank, "Cheney's Role Offers Strengths And Liabilities," *Washington Post*, May 17, 2001, A1.

الفصل السادس

سلالة جديدة من الإرهابيين

إن حكم قتل الأمريكيين وحلفائهم مدنيين وعسكريين، فرض عين على كل مسلم فى كل بلد متى تيسر له ذلك،
- برنامج الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين، بقيادة أسامة بن لادن، ٢٣ فبراير ١٩٩٨

كما حدث عند اغتيال الرئيس كنيدي فى عام ١٩٦٣. يتذكر الأمريكيون جميعاً أين كانوا عندما سمعوا خبر اصطدام الطائرات المخطوفة الأربعة بمركز التجارة العالمى بنيويورك والبنيتاجون وأحد الحقول فى ينسلفانيا. فقد حدث أنى كنت فى بلجراد بيوغوسلافيا أقود السيارة أمام بقايا المبانى التى جرى قصفها أثناء حملة كوسوفو. وفى حوالى الساعة الثالثة بعض الظهر تلقى أحد زملائى مكالمة على الهاتف المحمول وعلم أن طائرة اصطدمت بمركز التجارة العالمى. وقد رفضت الخبر باعتباره شائعة أخرى ضمن المؤامرة الصربية الشرسة.

عند وصولى إلى سفارة الولايات المتحدة بعد ذلك بوقت قصير لحضور اجتماع مقرر مع السفير ويليام مونتهجرى، رأينا طائرة تضرب أحد البرجين على السى إن إن. وفجأة أدركنا أن ذلك ليس إعادة بل طائرة ثانية تضرب البرج الثانى. وقد شاهدنا مذهولين الناس وهم يقفزون من البرجين المحترقين، وبعد ساعتين انهار المبنيين.

كان مستحيلاً فهم الرعب الذى يحدث فى مانهاتن ونحن فى بلجراد. فقد بدا الأمر وكأنه فيلم جودزيلا يابانى سيئ وليس حياة واقعية. لكن الأمر كان كله واقعياً تماماً. إذ هاجم الإرهابيون أمريكا فى عقر دارها. وفى ذلك اليوم توفى ثلاثة آلاف شخص فى الهجمات. وهو ما يزيد على عدد من ماتوا فى بيرل هاربر أو أى حادث إرهابى آخر فى أنحاء العالم.^(١)

أثناء عودتى بالطائرة إلى مطار چون كنيدي بعد أسبوع، كان الدخان لا يزال يتصاعد من موقع مركز التجارة العالمى. وكان أفق مدينة نيويورك الخالى من البرجين التوأم يشبه بطاقة بريدية تعود إلى الخمسينيات كانت فيه الإمبراير ستيت هى أعلى مبنى فى نيويورك. وكان لابد لأمريكا أن ترد.

أراك فى البيت الأبيض

عندما اتضح على نحو مخيف أن أمريكا تتعرض لهجوم - وكان مستحيلاً أن نعرف إن كانت هناك هجمات أخرى ستقع أم لا - تحرك الرئيس بسرعة فى أنحاء البلاد وكأنه رجل يهرب على عجل من مكان لآخر. وكان قد بدأ يومه بشكل طبيعى فى إحدى المدارس الابتدائية بساراسوتا بولاية فلوريدا. وفجأت تغير كل شىء. لقد تحطمت أسطورة كون أمريكا بعيدة عن متناول الإرهابيين.

هناك فى واشنطن، دفع أفراد الخدمة السرية بنائب الرئيس تشينى من مكتبه فى الجناح الغربى إلى الملجأ الخاص بمركز عمليات الطوارئ الرئاسية تحت الأرض أسفل الجناح الشرقى بالبيت الأبيض. والمركز الذى بُنى إبان الحرب الباردة مصمم على نحو يوفر للرئيس وكبار مسئوليه موقعاً آمناً محصناً به المعدات الأساسية اللازمة لمواصلة وظائف الحكومة أثناء الأزمة.^(٢) وفى عام ١٩٩٣. عندما أرتنى الخدمة السرية المنشأة بعد انضمامى للبيت الأبيض. أدهشنى إحساس الخمسينيات الخاص بالمنطقة. أبواب فولاذية سميقة، كتلك التى كانت تُصَفَّق فى برنامج الستينيات GetSmart، تُفَتَّح

وتُغلق بينما يمر المرء خلال ممرات ضيقة مليئة بالأغذية المعلبة والمجففة، والأسرّة ذات الطابقين من الطراز الخاص بالجيش، وكيمابويات للمراحيض. وكانت هناك غرفة مناقشة أزمات مدمجة، وهى قاعة اجتماعات فى الغالب بها تليفونات أمانة ومعدات مؤتمرات الفيديو توفر للمسئولين مكاناً للاجتماع. وهناك غرفة نوم صغيرة وغرفة معيشة للرئيس أو كبار مسئوليّه، إذا لزم الأمر، ونفق متعرج يؤدى إلى خارج البيت الأبيض. ومازال موقع المخرج سرّياً. وعندما أرانى أفراد الخدمة السرية الباب المؤدى إلى الخارج أشاروا إليه على أنه "نفق مونرو". وأدركت أنهم يقصدون مارلين، وليس الرئيس جيمس مونرو. وكانت هناك شائعات تقول إن الرئيس كنيدي استخدمه لإدخال النجمة البيت الأبيض خلسة. ولم أسأل قط عما إذا كان هذا التعليق خرافة أم واقع.

من أثر الحرب الباردة هذا الموجود تحت الأرض كان تشينى يقوم بالاتصال بالرئيس وكبار المسئولين الحكوميين. وبعد مقاومة الاقتراحات بمغادرة المنطقة، بقى نائب الرئيس فى الغرفة المحصنة التى تحت الأرض طوال اليوم الأول من حرب الدولة الجديدة بكامله.^(٣)

بعد ساعات من إصدار البيانات والتنقل فى أنحاء البلاد، رفض بوش تحذيرات الخدمة السرية بالبقاء بعيداً عن البيت الأبيض وقرر العودة إلى البيت وقيادة البلاد. وقد اتصل بزوجه لورا ليقول لها: "أنا عائد إلى البيت. أراك فى البيت الأبيض."^(٤) ما إن وصل إلى البيت حتى أصبح بسرعة كذلك صوت الطمأنينة والقوة للأمريكيين المصدومين. وبعد مرور ثمانية أشهر فى منصبه، بدأ جورج دابليو بوش العمل بصفته القائد الأعلى للبلاد.

وعند حديثه إلى أمريكا التى كانت لا تزال غير متأكدة مما إذا كانت الهجمات قد انتهت أم لا، وضع الرئيس بوش إطاراً للتحالف العالمى ضد الحرب على الإرهاب معلناً: "تتضمم أمريكا وأصدقائنا حلفائنا إلى كل من يريدون السلام والأمن فى العالم، ونحن نقف معاً لنكسب الحرب ضد الإرهاب." وإيضاً بإملائه اللاحق "إما معنا أو

ضدنا"، حذر الرئيس بوش من الدول الراعية للإرهاب قائلاً: "لن نفرق بين الإرهابيين الذين ارتكبوا تلك الأعمال ومن يؤمنهم...^(٥) وفى اليوم التالى عندما التقى الرئيس بوش بفريق الأمن قال: "هذا العدو لم يهاجم شعبنا فحسب، بل كل شعب محب للحرية فى كل مكان فى العالم، وسوف تستخدم الولايات المتحدة كل مواردها لدحر العدو. وسوف نحشد العالم."^(٦)

"Ich bin ein New Yorker"

وسرعان ما لى العالم النداء. فخلال أربع وعشرين ساعة اجتمع المجتمع الدولى، الذى كان يسخر من سياسة بوش وأعماله، فى عرض غير مسبوق ومؤثر لدعم أمريكا. وترددت أصدااء السلام القومى الأمريكى من داخل قصر باكنجهام، وفى شوارع باريس، وعند بوابة براندبورج فى برلين. وتجمع أطفال كوريا الجنوبية فى صلاة عند السفارة الأمريكية فى سول، وتدفقت صلوات التعاطف من المساجد فى القاهرة. وأرسلت التعازى إلى الولايات المتحدة من إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومن أنحاء العالم. وكان عنوان الصحيفة الفرنسية الكبرى "لوموند" هو: "Nous sommes tous Américains" (نحن جميعاً أمريكيون). وتجمع آلاف الألمان حول بوابة براندبورج وهم يهتفون وقد رفعوا لافتات مكتوب عليها "Ich bin ein New Yorker" (أنا نيويوركى).

قام مواطنو سلوفاكيا بتعويم مراكب ورقية تحمل رسالة تقول "نحن جميعاً فى مركب واحد" فى البرك والبحيرات فى أنحاء البلاد. وقدم بعض أفراد قبيلة الماساى فى كينيا هدايا من الماشية وأشغال الخرز على شكل العلم الأمريكى إلى مسئول السفارة الأمريكية، لكن كان ذلك فى مايو من عام ٢٠٠٢ فحسب، عندما وصل خبر المأساة أخيراً إلى إحدى القبائل المنعزلة. بل إن لاعبى كرة القدم فى إيران وقفوا دقيقة صمت حداداً قبل إحدى المباريات. وسجل الأطفال الصينيون تعازيهم فى السفارة الأمريكية ببيجين. وتدفقت مساعدات من الشرطة ورجال الإطفاء والمحققين من أنحاء العالم.

تركت انقسامات الحلفاء الأطلسيين بشأن سياسة الدفاع الصاروخي الخاصة ببيوش وكيوتو والرفض من جانب واحد لكثير من الاتفاقيات الدولية جانباً حيث قرر القادة الأوروبيون الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة والحرب ضد الإرهاب العالمى. ووصف المستشار الألماني جيرهارد شرودر الهجمات بأنها "إعلان حرب ضد العالم المتحضر كله".^(٧) وأعلن الرئيس الفرنسى جاك شيراك، الذى ربما كان أشد منتقدي بوش، أن الفرنسيين "بكمالهم مع الشعب الأمريكى".^(٨) وفى برقية شخصية إلى الرئيس بوش، قال الرئيس الروسى بوتين: "يجب أن لا يمر هذا العمل غير الإنسانى بلا عقاب. ... يتبغى أن يتحد المجتمع الدولى كله فى الكفاح ضد الإرهاب".^(٩) أما الممثل السامى للاتحاد الأوروبى للشئون الخارجية والسياسات الأمنية خافيير سولانا والأمين العام لحلف الناتو اللورد جورج روبرتسون فقد أقسما أن يقفا إلى جانب الولايات المتحدة. وأوفى الناتو بعهده وفعل الدفاع الجماعى بموجب ميثاق الناتو، لأول مرة فى التاريخ، معلناً أن هجمات الحادى عشر من سبتمبر هجوم على الأعضاء جميعاً.^(١٠)

بعد تخليه عن الثمانية شهور التى كان يسخر فيها من المجتمع الدولى، اعترف بوش بحاجته إلى دعم هذا المجتمع كى يكسب الحرب ضد الإرهاب. وبسرعة حوّل تدفق التضامن الدولى إلى عمل ملموس، وكانت الأمم المتحدة أولى محطاته، وعلى الرغم مما كانت عليه الشهور التسعة السابقة من حدة، فقد عملت الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وواشنطن معاً، بوحدة وسرعة تاريخيتين، للموافقة على قرارات شاملة مضادة للإرهاب. وفى الثانى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار ١٣٦٨ الذى يحث الدول الأعضاء على "مضاعفة الجهود لمنع الهجمات الإرهابية وقمعها" مؤكداً على أن "هؤلاء المسئولين عن معاونة مرتكبى تلك الأعمال ومنظميها ورعاتها ومن يدعمونهم ويؤونهم سوف يتحملون المسئولية".^(١١) وفى اليوم نفسه وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار مماثل.^(١٢)

أسرعت الولايات المتحدة بوضع عدد من الإجراءات لتنفيذ التعهد ونقلتها إلى الأمم المتحدة. وفى الثامن والعشرين من سبتمبر وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على القرار رقم ١٣٧٣، وهو الإجراء الأكثر شمولاً ضد الإرهاب فى التاريخ. وتأكيداً لحق الدفاع عن النفس فى مواجهة التهديدات الدولية، ناشد القرار الدول جميعاً أن تمتنع عن تنظيم الأعمال الإرهابية أو الحض عليها أو مساعدتها أو المشاركة فيها" بينما قرر أن الدول جميعاً سوف "تجمد بلا تأخير" الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية للإرهابيين والمتعاونين معهم، و"لا تقدم الملاذ الآمن لمن يمولون الأعمال الإرهابية أو يخططون لدعمها أو يرتكبونها". وفى شهر نوفمبر، وافقت الجمعية العامة على قرار آخر قدم المساعدة الضرورية للدول التى تفتقر إلى القدرة الفنية أو الموارد لتنفيذ الإجراءات المضادة للإرهاب التى حددها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ وجعل مجلس الأمن أقدر دبلوماسييه، وهو المندوب البريطانى السير جيريمى جرينستوك، مسئولاً عن لجنة تنفيذ القرار.

كان مديح الرئيس بوش ودعم جهوده عالميين تقريباً. وقد قال مسئول ألماني: "شئ ما غير عادى بعض الشئ قد حدث، وكان رد فعل الإدارة حتى الآن، على عكس بعض المخاوف التى كانت قائمة، شديد الاختلاف وشديد الحذر ومؤكداً للحاجة إلى العمل مع الآخرين". ونتيجة لذلك، وفى ذلك الحين على الأقل، "اختفت صورة راعى البقر الذى يتصرف بسرعة دون مراعاة للآثار المحتملة".^(١٣)

فى الداخل، توحد الكونجرس والجمهور الأمريكى فى الموافقة على رد الرئيس على الهجمات الإرهابية. وفى الرابع عشر من سبتمبر وافق الكونجرس على قرار بنسبة ٩٨ إلى صفر فى مجلس الشيوخ و ٤٢٠ إلى واحد فى مجلس النواب، وهو ما خول الرئيس سلطة القيام بعمل عسكرى لـ "استخدام كل القوة الضرورية والمناسبة ضد تلك الدول والتنظيمات ... التى خططت الهجمات الإرهابية التى وقعت فى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ أو أجازتها أو ارتكبتها أو عاونتها".^(١٤) وصدق مجلس الشيوخ على مرشح بوش لمنصب مندوب الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة چون

نجرىونتي في الرابع عشر من سبتمبر، بعد تعطيل تعيينه في مارس السابق بسبب اعتراضات على دوره في سياسة الرئيس ريجان في الثمانينيات تجاه أمريكا الوسطى. وقد اختفى الجدل بشأن النزعة الانعزالية الذي كان قد اندلع خلال التسعينيات، فأمريكا لم تعد في منعة. ولجأ المهيمنون إلى صمت مؤقت بينما كانت الإدارة تحشد الدعم المحلي والدولي، كما نحا دعواتهم السابقة إلى اتخاذ إجراء ضد العراق جانباً.

في الثامن من أكتوبر عام ٢٠٠١، أصدر زعماء الحزبين في الكونجرس موافقة على قرار الرئيس بوش بدء ضربات عسكرية في أفغانستان، حيث أعلنوا: "نحن نقف موحدين مع الرئيس وجنودنا ونتعهد بالعمل معاً للقيام بما هو ضروري لتنفيذ العدل في هؤلاء الإرهابيين ومن يؤمنهم."^(١٥) وفي الثاني عشر من أكتوبر، وافق مجلس الشيوخ بأغلبية ٩٦ صوتاً مقابل صوت واحد على مشروع قانون يمنح الحكومة سلطات مراقبة وتحقيق زائدة لمحاربة الإرهاب، بما في ذلك بنود كانت قد رفضت من قبل من السلطات الجديدة خاصة بالتنصت على المكالمات التليفونية وغسيل الأموال ومراقبة الكمبيوتر.^(١٦) وبحلول الأول من نوفمبر، وافق ٨٩ بالمائة من الجمهور على معالجة بوش للهجمات منذ الحادي عشر من سبتمبر، وكان ذلك أعلى معدل موافقة عامة على رئيس أمريكي في حقبة ما بعد فيتنام.^(١٧) إذ لم يحدث من قبل أن حصل رئيس أمريكي على ذلك التأييد الشامل في الداخل والخارج. ففي لحظة قصيرة كان العالم موحداً بحق.

لكن هذه الحرب، التي أصبحت فجأة أبرز بند على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، كان عمرها عقد من الزمان، حيث بدأت بوصول أسامة بن لادن إلى السودان في عام ١٩٩١، وخلال السنوات التي تلت ذلك، فشل المسؤولون الأمريكيون في إدراك الحجم الكامل لخطره، وفشلوا في تنسيق المعلومات التي بحوزتهم، وفشلوا في تعطيل قدرة بن لادن على مهاجمة أمريكا على نحو فعال. وحدث مراراً أن كان دعم الجمهور والكونجرس للعمل الأكثر جرأة يأتي بعد موت الأمريكيين

فحسب. وقد توصل تحقيق الكونجرس المشترك لعام ٢٠٠٢ فى أنشطة مجتمع الاستخبارات قبل هجمات الحادى عشر من سبتمبر وبعدها إلى أنه "لا الرئيس كليتون ولا الرئيس بوش ولا مجلسا الأمن القومى الخاصان بهما وضعوا الحكومة أو مجتمع الاستخبارات فى حالة حرب قبل الحادى عشر من سبتمبر".^(١٨) فلماذا لم تتصرف أمريكا على نحو أسرع؟

خطر شديد الاختلاف

فى عام ١٩٩٢، عندما تولى كليتون منصبه، لم يكن التهديد المنظم من الإرهاب هو القاعدة بل الإرهاب الذى ترعاه الدول وتحويل أسلحة الدمار الشامل، بشكل خاص من الاتحاد السوفيتى السابق. فقد كان الأمريكيون مستهدفين، لكن فى الخارج فحسب. من جماعات شرق أوسطية فى المقام الأول.^(١٩) وسعى كليتون إلى محاربة تهديدات زمنه فى المقام الأول بالقضاء على انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحل الصراع بين البلدان وداخل كل منها، وتعزيز التنمية المستدامة، التى هى مكُون أساسى من مكُونات الاستقرار. وفى سبتمبر من عام ١٩٩٢، وفى أول خطاب له يلقيه فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحدث عن خطر الإرهاب، الذى يشمل أسلحة الدمار الشامل. وبعد أن تعهد بجعل منع انتشار الأسلحة النووية إحدى كبرى أولوياته، أعلن كليتون لوفود الأمم المتحدة المجتمعمة سلسلة من الخطوات الجريئة للحد من الأسلحة النووية والبيولوجية والكىماوية، بما فى ذلك حظر إنتاج المواد النووية للأسلحة، والحظر الشامل على التجارب النووية، والدعوة إلى التصديق على اتفاقية الأسلحة الكىماوية. كما اقترح خطوات للتصدى لانتشار الصواريخ البالىستية، بما فى ذلك دفع نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ كى يتوافق مع نسق القواعد العالمية. وسعى كذلك إلى نسق جديد للرقابة على الصادرات داخل الولايات المتحدة لمنع التكنولوجيا القاتلة من الوقوع فى الأيدى الخطأ.

كان كلينتون قد نجح خلال فترة رئاسته فى تنفيذ الكثير من تلك الجهود. ولا شك فى أنها جعلت أمريكا أكثر أمناً من الاحتمال الحقيقى نفسه الخاص بإمكانية وقوع أسلحة الدمار الشامل فى أيدى الإرهابيين. وباستثناء الهجوم بغاز السارين فى مترو طوكيو فى العشرين من مارس عام ١٩٩٥ الذى شنته طائفة دينية يابانية يعتقد زعيمها أووم شينريكيو أن نهاية العالم قريبة، لم تقع أية هجمات إرهابية منذ نهاية الحرب الباردة تشمل أسلحة الدمار الشامل. ولم تنقل الدول الراعية للإرهاب تلك الأسلحة للإرهابيين: فقد توقف برنامج كوريا الشمالية النووى إلى حد كبير، وتم احتواء جهود صدام حسين لتكديس تلك الأسلحة. وفى عام ١٩٩٩ سلمت ليبيا متهمين أساسيين فى تفجير طائرة بان أمريكان الرحلة ١٠٣. (٢٠)

لكن هجمات الحادى عشر من سبتمبر وقعت على الرغم من ذلك. وسوف يقضى المؤرخون عقوداً يحددون سبب وقوع الهجوم والمسئول عنه، ولم يدخل كلينتون الحرب مبكراً ضد أفغانستان - فربما كانت تلك هى الطريقة الوحيدة لضمان القضاء على خطر أسامة بن لادن. ولم تر إدارة بوش الخطر الوشيك. على الرغم من التحذيرات الواضحة. ومن المهم فهم ما هو الخطأ الذى وقع كى نفهم الأخطار المتصورة، والإشارات المفقدة، ولماذا يشعر الأمريكيون بأنهم عرضة للخطر.

بصورة عامة، كان الأمريكيون يشعرون بالأمان قبل الحادى عشر من سبتمبر، ونتيجة لذلك كانوا مترددين فى اتخاذ إجراءات قوية ضد الإرهاب أو الإرهابيين. وقصة مكافحة الإرهاب فى التسعينيات هى قصة رجال ونساء مخلصين يجمعون ببطء قطع "باطل" معقد، وهو الرد الذى حشدَ الموارد الأمريكية والعالمية لمواجهة خطر عالمى، لكنه - لو عدنا بالنظر إلى الوراء - ردٌ هوّن من شأن قوة العدو وصبره وخياله وتصميمه. وهى كذلك قصة توافق الجمهور الأمريكى ببطء مع فكرة أن الإرهاب هو الخطر الأساسى الذى يواجه أمريكا: ذلك أن كل حادث جديد - من تفجير مركز التجارة العالمى عام ١٩٩٣ إلى مدينة أوكلاهوا إلى الهجوم على المجمع العسكرى فى المملكة العربية السعودية إلى تفجيرات السفارة فى إفريقيا، ومؤامرة الألفية، وأخيراً السفينة

الأمريكية كول - كان يزيد رغبة الجمهور والكونجرس فى الرد. وهى فى النهاية قصة تصديق أناس كثيرين جداً، فى وكالات كثيرة جداً، وفى كل من الحزبين الجمهورى والديمقراطى، كانوا يعتقدون أن القواعد القديمة لا تزال سائدة - أى أن الدولة الكبيرة لا يمكن أن يهددها سوى خصم كبير، وأن الولايات المتحدة يمكنها أن تتأذى بنفسها عن العالم متباهيةً دون أن يعرضها هذا للخطر. وكانت الجهود المضادة للإرهاب فى التسعينيات تتعارض مع هذه الخرافة داخل الحكومة الأمريكية، لكن لم يدرك أحد أن الخطر وشيك. وأخيراً كانت الولايات المتحدة معرضة للخطر عندما جرى انتقال السلطة من حزب سياسى إلى آخر. وكما هو حال كل الإدارات الجديدة، استغرق فريق بوش الجديد وقتاً كى يحدد أولوياته. إلا أنه أثناء قيامه بذلك، لم تنتبه إدارة بوش إلى تحذيرات سلفها بشأن الخطر الآتى من القاعدة. فقد ظهر هذا الخطأ على مدى سنوات طويلة.

مركز التجارة العالمى ١

فى الساعة ١٨، ١٢ مساءً يوم السادس والعشرين من فبراير عام ١٩٩٣ انفجرت قنبلة قوية فى جراج تحت الأرض فى مركز التجارة العالمى بمانهاتن أدت إلى مقتل ستة أشخاص وجرح أكثر من ألف. وكانت تلك المرة الأولى التى يقع فيها هجوم إرهابى على التراب الأمريكى، وقد اكتُشِف فيما بعد أنه جرى تنفيذه على أيدى إرهابيين لهم صلات بين لادن.

كان أحد الإرهابيين قد أوقف سيارة ثان مؤجرة من شركة رايدر فى الجراج، وكانت مملوءة بمادة متفجرة يدوية الصنع أساسها من السماد وتزن حوالى ألف وخمسمائة رطل، وقد خُلف الانفجار، الذى بلغت سرعة تفجيره حوالى خمسة عشر ألف قدم فى الثانية، حفرة عرضها ١٢٥ قدماً وعمقها ستة طوابق، بينما التوى عدد كبير من السيارات كإنه علب صفيح بين الركام. وكافح الجرحى للخروج من المباني وسط دخان كثيف متدافع. وفر آلاف آخرون أصابتهم الدهشة والذعر إلى داخل

القطاع المالى من مانهاتن، فى مشهد سوف يتذكره الكثيرون من أبناء نيويورك فى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وهز الانفجار البرجين التوأم من القاعدة إلى القمة وأدى إلى سقط قطع من سقف محطة باث الموجودة تحت البرجين على الركاب الذين أصابهم الخوف. وكانت الفكرة هى هدم البرج بكامله بتدمير أساساته.

سوف يكتشف المسئولون الأمريكيون فيما بعد أن قائد مجموعة المؤامرة باكستانى فلسطينى اسمه رمزى يوسف. وكانت تربطه صلات بين لادن، وإن لم يكن بن لادن مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بتفجير مركز التجارة العالمى الأول. وسوف تقوى الصلات بين الإرهابيين فى وقت لاحق فحسب. إذ هرب يوسف من الولايات المتحدة بعد التفجيرات وعاش فى باكستان فى دار ضيافة يمولها بن لادن، حيث ألقى القبض عليه فى النهاية.^(٢١) وكانت ليوسف ارتباطات أخرى بين لادن. وكان محمد جمال خليفة، الممول المزعوم للمشروع، صهر بن لادن. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يصبح خالد شيخ محمد أحد أكبر قادة القاعدة وسيُعتبر العقل المدبر للحادى عشر من سبتمبر.

بينما فر يوسف فى البداية من العدالة، فقد ألقى القبض بسرعة على الأربعة الآخرين المتورطين فى المؤامرة وحُكم على كل منهم بمائتين وأربعين عاماً فى السجن، وكانت بحوزة أحد الرجال الذين صدرت ضدهم أحكام وثيقة تحمل العنوان "القاعدة الأساسية". وأظهرت الترجمة اللاحقة أن العنوان معناه تنظيم "القاعدة"، تلك الشبكة الإرهابية التى يتزعمها بن لادن. ومع ذلك ففى الوقت الذى لم يسع فيه المسئولون الحكوميون وراء صلات أوسع توحى بها حقيقة أن للمفجرين صلات بباكستان وأفغانستان، وسوف يحتاج الأمر إلى ثلاث سنوات أخرى قبل أن يدرك المسئولون أن القاعدة الوليدة كانت قد بدأت الخروج من بين المجاهدين الأفغان الذى دعمهم بن لادن - والولايات المتحدة. وسوف تمر سنوات كذلك قبل أن يربط المسئولون الأمريكيون بن لادن بالهجمات على القوات الأمريكية فى اليمن عام ١٩٩٢ والصومال عام ١٩٩٣.^(٢٢)

جزء من السبب في عدم إحداث تفجير مركز التجارة العالمي الأول رد أقوى هو أن هناك مؤامرات أخرى أكثر هلاكاً تم الكشف عنها ومُنعت بعد ذلك بوقت قصير، مما دعم الانطباع بأن الولايات المتحدة قادرة على إحباط الإرهابيين. وفي يونيو من عام ١٩٩٣ قضت عملية جريئة لمكتب التحقيقات الفدرالي سُميت TERRSTOP على مؤامرة ضخمة تسمى "يوم الرعب" لتفجير نفقى لنكولن وهولاند والأمم المتحدة، واغتيال السناتور ألفونس داماتو نائب نيويورك والأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي. وكانت الشخصية الرئيسية في المؤامرة الشيخ الكفيف عمر عبد الرحمن، الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد الإسلامي المصرية. ويعتقد البعض أن عبد الرحمن كان قدوة بن لادن؛ بالإضافة إلى أن ابن عبد الرحمن كان مشاركاً في القاعدة.^(٢٤)

وكما اكتشف تحقيق ٢٠٠٢ المشترك لاحقاً، فقد استغرق الأمر "بعض الوقت" كي يتعرف المسئولون الأمريكيون على ظهور "السلالة الجديدة" من الإرهابيين، وهم أفراد ليس لهم دول راعية، ومنظمون تنظيمياً فضفاضاً، ويؤيدون أجندة إسلامية، ولديهم "ميل شديد إلى العنف". والواقع أن الأمر سيستمر حتى عام ١٩٩٥ حين تدرك الاستخبارات التحول وتدخله في تحليلاتها.^(٢٥)

فجوات واسعة في الولايات المتحدة

حدث تفجير مركز التجارة العالمي في عام ١٩٩٣ على مسعى جديد لتعزيز الإجراءات المضادة للإرهاب. وأرسل السفير فوق العادة توماس مكنمارا إلى البيت الأبيض في الثامن من مارس عام ١٩٩٣ قائمة بـ"المبادرات الاستباقية المضادة للإرهاب" التي يمكن للرئيس اتخاذها، حيث استعرض الكثير من الخطوات المهمة التي لن يتم اتخاذها إلا بعد الحادي عشر من سبتمبر. ومن بين تلك الخطوات اقتراح الإبعاد الموجز للأجانب الذين يصلون بعد إتلاف وثائق السفر. وفحص تأشيرة الدخول

وممارسات الفحص بالأشعة، وتغليظ العقوبات الجنائية على أعمال الإرهاب لتصل إلى حكم الإعدام، وتوسيع تعريف الدعم المادي المقدم للإرهابيين ليشمل كل جمع للأموال والتدريب في الخارج.

على المدى الطويل، اقترح مكنمارا تعيين لجنة مراجعة رفيعة المستوى لفحص مكافحة الإرهاب وأمن الحدود ومراجعة معايير أمن الطيران الداخلي الأمريكي. كما اقترح أن تبحث الإدارة استخدام جزيئات ميكروسكوبية هي علامات كيميائية خاصة تمكّن من تتبع مصدر المواد بعد التفجير. وبينما حض كلينتون على تلك التوصيات، فقد حجب الكونجرس الكثير منها حتى تفجير أوكلاهوما سيتي بعد ذلك بعامين، وحجب البعض الآخر حتى هجمات الحادي عشر من سبتمبر، بل ومازال بعضها محجوباً حتى الآن.

راجع مجلس الأمن القومي كذلك النظام القائم المتعلق بتنسيق المعلومات الخاصة بالإرهابيين المحتملين. وكانت هناك مشكلات خطيرة. إذ رأى المسئول عن تتبع الإرهاب في مجلس الأمن القومي، ريتشارد (ديك) كلارك، أن هناك فجوات واسعة في نظام تأشيرات الدخول الأمريكي. وأحد أمثلة ذلك هو أن الحكومة أُلقت القبض على مشتبه به في تفجير مركز التجارة العالمي الأول يدعى محمد سلامة واكتشفت أن تأشيرة الزيارة لمدة ستة أشهر التي يحملها قد انتهت قبل ذلك بخمس سنوات. والأسوأ من ذلك أنه مُنح التأشيرة على الرغم من كونه على قائمة الأشخاص المستبعدين لمشاركتهم في جماعات إرهابية. والمثال الآخر هو أنه على الرغم من كون الشيخ الكفيف عمر عبد الرحمن على قائمة مراقبة وزارة الخارجية لتورطه المشتبه فيه في اغتيال الرئيس أنور السادات، فقد سُمح له بدخول الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠، فيما يبدو لأن اسمه كُتب بطريقة خاطئة. وقد منحته إدارة الهجرة والجنسية إقامة دائمة في أبريل من عام ١٩٩١. (٢٦) وقد أُدين فيما بعد بتورطه في مؤامرة يوم الرعب.

في مقابلة مع أنتوني ليك، أوضح كلارك أن القنصليات في الخارج تمنح تأشيرات الدخول دون مراجعة بيانات الإرهاب الحالية. وكانت وزارة الخارجية تحتفظ بملف،

لكن الكثير من قنصليات الشرق الأوسط لم تكن على اتصال من خلال الكمبيوتر بقاعدة البيانات. وقال كلارك لليك: "وهكذا تصدر التأشيرات دون مراجعة قاعدة البيانات الحالية. وعلاوة على ذلك، لا تراجع قاعدة البيانات الحالية التهجيات البديلة. وليس هناك نظام يخبر القسم القنصلي بأن الطلب قد رُفِضَ في مكان آخر." وأبرز كلارك كذلك حقيقة أن القانون الحالي لا يعتبر عضوية إحدى المنظمات الإرهابية أساساً لمنع تأشيرة الدخول أو الحق في جمع الأموال داخل الولايات المتحدة. وهكذا، كانت الجماعات الإرهابية المعروفة حرة في تشغيل الخلايا وجمع الأموال داخل الولايات المتحدة، بما ذلك الطريق المنير في بيرو والجيش الجمهوري الأيرلندي وحماس.

تتبع حياة ديك كلارك العملية زيادة الاهتمام بالإرهاب فيما بعد الحرب الباردة. فهو باعتباره موظف حكومة كان مساعداً لوكيل وزارة الخارجية للاستخبارات أثناء إدارة ريجان. ومساعداً لوزير الخارجية للشئون السياسية والعسكرية، وانتقل في عهد جورج دابليو إتش بوش إلى مكان خاص بمكافحة الإرهاب في البيت الأبيض حيث عمل فيه حتى تقاعده في عام ٢٠٠٣^(٢٧) خلال انتقال ١٩٩٢-١٩٩٣ كان من بين عدد قليل من المسؤولين في مجلس الأمن القومي في الفترة الانتقالية الذي أوصى فريقه الانتقال، بقيادة مادلين أولبرايت، ليك ببقائه. وفي عام ٢٠٠١ اتخذت كوندوليزا رايس القرار نفسه، حيث أبقت على كلارك لأنه كان يُنظر إليه على أنه مقاتل ترغب في وجوده ضمن فريقك.

رداً على خطر الإرهاب المتزايد، أنشأ المدراء مجموعة تنسيقية لمكافحة الإرهاب تديرها "مجموعة أساسية" على مستوى وكلاء الوزارة، وتشمل الخارجية والدفاع والعدل وهيئة الأركان ووكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي وممثل نائب الرئيس ومجلس الأمن القومي. وقد رأسه ديك كلارك. وكانت المجموعة على استعداد للاجتماع خلال ساعتين إذا طلب أحد الأعضاء ذلك. وخلال التسعينيات كانت المجموعة تجتمع بانتظام، وغالباً دون حاجة إلى التنبيه إلى ذلك قبل وقت طويل، وهو

ما ظلت تفعله حتى الحادى عشر من سبتمبر. واجتمعت المجموعة مرات عديدة فيما بين يوليو وأغسطس من عام ٢٠٠١. (٢٨)

فى مذكرة موجهة إلى ليك، لخص كلارك التحديات فى عام ١٩٩٣: الانطباع العام للمجموعة هو أن أى إرهابى يرغب فى دخول الولايات المتحدة يمكنه ذلك دون أن تبذل الحكومة الأمريكية جهداً كبيراً لمنع، وهم يمكنهم تشغيل خلايا فى الولايات المتحدة، بل يقومون بذلك بالفعل، فى الغالب مع قدر قليل من تنفيذ المراقبة أو عدم تنفيذها. وفى خطوة بيروقراطية كلاسيكية لكلارك، سأل ليك حينذاك إن كان يفضل أن ينتظر كلارك رأى الوكالة أم يجعل المجموعة تضع التوصيات. واختار ليك الخيار الثانى الأكثر استباقاً.

على مدى السنوات الست التالية اتخذت الإدارة مجموعة من إجراءات مكافحة الإرهاب، بما فى ذلك تجميد أصول ثلاثين من جماعات الشرق الأوسط الإرهابية فى يناير من عام ١٩٩٥. وكان الجهد الأكثر شمولاً هو قانون مكافحة الإرهاب الشامل لعام ١٩٩٥ الذى قُدِّم للكونجرس فى التاسع من فبراير عام ١٩٩٥. وزاد مشروع القانون من السلطة القضائية الفدرالية بشأن قضايا الإرهاب، وسلطة ترحيل الإرهابيين، وسلطة منع جمع الأموال للإرهابيين داخل الولايات المتحدة. وضَعُف مشروع القانون فى الكونجرس، حيث انتقده اليمين باعتباره متحرراً إلى حد كبير واعتبره اليسار هجوماً على حريات الأمريكيين المدنية. وعلى سبيل المثال، قال أنتونى ليويس فى النيويورك تايمز إن "إدارة كلينتون اقترحت تشريعاً سوف يعيدنا فى الجوانب المهمة إلى ... الخمسينيات". (٢٩) وعلى اليمين، كانت المعارضة قوية كذلك بقيادة "أصحاب البنادق الأمريكيين" واتحاد البنادق القومى والمحافظين اليمينيين الذين لديهم كراهية شديدة للحكومة الفدرالية. واحتشد المعارضون وراء جهود نيوت جنجريتش لوقف مشروع القانون، قائلين إن الناس فى المناطق الريفية بشكل خاص لديهم أسباب مبررة للخوف من قانون الحكومة الجنائى المقيد. (٣٠)

أوكلاهوما سيتي

فى التاسع عشر من أبريل عام ١٩٩٥، فجرت شاحنة مفخخة، عبارة عن توليفة من الوقود والسماد، مبنى ألفرد مورا الفدرالى فى أوكلاهوما سيتي. وقتل الانفجار ١٦٨ شخصاً بينهم ١٩ طفلاً. وعلى الفور أعادت صور المبنى المفجر إلى الأذهان صورة تفجير ثكنات المارينز فى لبنان التى أدت إلى قتل ٢٤١ جندياً أمريكياً قبل عقد من الزمان.

فى الساعة التاسعة صباحاً، عندما أحضر لى العاملون فى غرفة مناقشة الأزمات إنذار "نقطتين حمراوين"، وهو ما يعنى بث عاجل لتقارير إخبارية عن تفجير، وكان أول المشتبه فيهم متطرفى الشرق الأوسط الذين بدأوا باستخدام السيارات المفخخة فى الثمانينيات.^(٣١) وبعد وقت قصير من التفجير أُلقت السلطات القبض على رجل تعيس ليس محل شك، وهو أمريكى من أصل أردنى كان مسافراً من أوكلاهوما سيتي إلى الأردن. وقد استجوبه مسئولو الهجرة البريطانيون فى مطار هيثرو بلندن، واعتُقل لفترة وجيزة ثم أعادوه بالطائرة إلى الولايات المتحدة للتحدث مع مسئولين فدراليين. إلا أن المحققين الفدراليين سرعان ما تحولوا إلى أمريكى اسمه ماكفاى كان قد أغضبه هجوم مكتب التحقيقات الفدرالى فى عام ١٩٩٣ على مجمع الطائفة الداودية الدينية فى واكو بولاية تكساس الذى قُتل فيه ثمانون من أفراد الطائفة بينهم سبعة عشر طفلاً. وبعد ثمان وأربعين ساعة من التفجير كان ماكفاى رهن الحبس.

وبينما كان مريحاً إلى حد ما أن جماعات الشرق أوسطية لم ترتكب عملاً على التراب الأمريكى، ربما كان الأمر المخيف أكثر لمواطنى أمريكا كافة هو أن عملاً بهذا الحجم يمكن أن يحدث على التراب الأمريكى وينفذه أحد أبنائها. وبعد أربعة أيام من التفجير صاحبتُ الرئيس كلينتون إلى قداس تذكارى للضحايا، وهو مشهد سأتذكره بعد ست سنوات وأنا أشاهد المعزين فى ضحايا الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وكانت مدرستى الثانوية فى توزلا القريبة وأردت أن أشارك فى الحداد الرسمى. وكان

الاستاد مكتظاً بالأسر، وبينهم الحاكم فرانك كيتنج وزوجته، والإنجيلي بيلي جراهام ومسرز كلينتون، وحيثما نظرت كانت هناك أسر مذهولة ممسكة ببعضها وكذلك مئات الدببة المحشوة التى تبرع بها محل تجارى متعدد الأقسام وأرسلتها برندا إدجار زوجة حاكم إلينوى جيم إدجار.

جميعنا جعلنا التفجير نتوقف لبعض الوقت. فقبيل مغادرتى أوكلاهوما سيتى، تلقيت رسالة على بريدى الإلكتروني من كبير مديرى مجلس الأمن القومى للاستخبارات جورج تينت، الذى سيصبح فيما بعد مدير الاستخبارات المركزية. وكنا قد تعرفنا عندما كنا نعمل معاً فى مجلس الشيوخ، حين كان تينت يعمل أولاً مع السناتور الجمهورى چون هاينز نائب بنسلفانيا ثم مع السناتور الديمقراطى ديف بورين نائب أوكلاهوما، وهى وظيفة نادرة خاصة بالعمل مع الحزبين ساعدت فيما بعد على الدفع بتينت إلى قمة وكالة الاستخبارات المركزية والعمل مع كل من كلينتون وبوش. وكان دان ويبر، وهو أحد أصدقاء تينت، فى مكتبه على الجانب المقابل لمبنى مورا فى أوكلاهوما سيتى عندما انفجرت القنبلة. وكان ابنه على الجانب المقابل فى مركز الرعاية النهارية بمبنى مورا. كتب لى تينت الذى كان له ابن صغير كذلك فى رسالته الإلكترونية: "جرى على الفور عبر الشارع محاولاً العثور على ابنه. وكانت صورة الأب الشاب وهو يتساءل عما إذا كان ابنه الصغير ميتاً أم حياً أكبر من أن يمكن لمعظمنا التفكير فيها، ناهيك عن تجربتها."

نجا الطفل البالغ من العمر عشرين شهراً بمعجزة، على الرغم من أنه كان فى حالة حرجة لوجود كسور مركبة فى أحد الذراعين وكسر فى الفك الأسفل. كما فقد أجزاء من طبلتى الأذن وأجريت له عمليتان جراحيتان. وكتب تينت: "أخبرك بهذا كله لأن عملنا هنا غالباً ما يكون شديد الواقعية والموضوعية - مطاردة الإرهابيين وضيرهم من البلطجية الذين يقومون بأعمال ضد أناس غالباً ما لا نعرفهم. وفى هذه الحالة، فإن العمل للقيام بكل ما يمكننا للعثور على الأشرار الذين يرتكبون هذه الجريمة الشنيعة قد اكتسب معنى أكبر." وكانت المعركة ضد الإرهاب قد بدأت بداية جادة.

بدء الحرب على الإرهاب

احتاج الأمر عملاً على التراب الأمريكي راح ضحيته أكثر من مائة شخص لخلق الدعم داخل الإدارة والكونجرس وبين الجمهور لإجراء حقيقى لمكافحة الإرهاب. إذ لم يكن الخطر حينذاك يأتى من هؤلاء الإرهابيين والدول المارقة التى يمكن أن تمتلك أسلحة الدمار الشامل فحسب، بل كذلك من الجماعات المنظمة التى يمكن أن تهدد أمريكا بأسلحة تقليدية بسيطة لكنها مميتة.

فى أعقاب أوكلاهوما سيتى، عرض كلينتون رداً تشترك فيه الوكالات المختلفة تحت إدارة رئيس هيئة أركانه ليون پانيتا لتنسيق رد الحكومة الفدرالية على أى هجوم إرهابى فى المستقبل. كما سعى إلى تقوية قدرة الحكومة على منع تلك الهجمات. وفى الرابع والعشرين من أبريل أعلنت الحكومة عن مجموعة من الخطوات الجديدة التى تتضمن تمويل الأبحاث لتحسين استخدام المراقبة الإلكترونية التى تصرح بها المحاكم للأنشطة الإرهابية والإجرامية الأخرى، وإنشاء صندوق خاص لمكافحة الإرهابيين والاستخبارات المضادة، وزيادة قدرة مكتب التحقيقات الفدرالى على الوصول إلى الإفشاءات من خلال وكالات الإبلاغ عن المستهلكين كالفنادق، وتوجيه وزير العدل لرئاسة لجنة وزارية لإدارة مراجعة قابلية المنشآت الفدرالية للخطر وعرض توصياتها خلال ستين يوماً.

طلب الرئيس كذلك من وكالات تنفيذ القانون الفدرالية تقييم حاجاتها فى المعركة ضد الإرهاب المحلى. وفى الأول من مايو عام ١٩٩٥، أرسل الرئيس إلى الكونجرس مشروع قانون آخر مقصوداً به تعزيز مشروع قانون مكافحة الإرهاب الذى سبق أن قدمه فى شهر فبراير، وهو قانون تعديلات مكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٥. وبالإضافة إلى أمور أخرى، سوف يقيم التشريع المركز الديمقراطى لمكافحة الإرهاب الجديد الذى يرأسه مكتب التحقيقات الفدرالى ويضم ألفاً من العملاء والمحققين وغيرهم من أفراد تنفيذ القانون الجدد للتحقيق فى النشاط الإرهابى وردعه ومقاضاته.

فى الرابع والعشرين من أبريل عام ١٩٩٦، وبعد عام وخمسة أيام على تفجير أوكلاهوما سىتى، وأمام مجموعة من الناجين وأفراد أسر من قتلهم الإرهابيون، وقّع الرئيس كلينتون على مشروع ما أصبح أول قانون شامل فى البلاد ضد الإرهاب. وتضمن مشروع القانون، الذى أسماه كلينتون "الضربة الجبارة" ضد الإرهاب، معظم بنود المقترحات التشريعية السابقة لكلينتون. وحظر قانون مكافحة الإرهاب وعقوبة الإعدام الفعالة لعام ١٩٩٦ المساعدة الخارجية من أمريكا للحكومات التى تساعد الإرهابيين، وطالب بجزئيات الكشف الميكروسكوبى فى المتفجرات البلاستيكية taggants، وطالب شركات الطيران الأجنبية فى الولايات المتحدة باستخدام الإجراءات نفسها التى تستخدمها شركات الطيران الأمريكية، وترحيل أسرع ميسر للإرهابيين الأجانب، وتجريم تقديم الدعم المادى لمنظمات إرهابية بعينها. (٣٢) كما حظر جمع الأموال داخل الولايات المتحدة من أجل منظمات إرهابية بعينها، ويسرّ منع الإرهابيين من دخول الولايات المتحدة. وفى وقت لاحق، فى أكتوبر من عام ١٩٩٧، حددت وزيرة الخارجية أولبرايت أسماء ثلاثين منظمة أجنبية، معلنة عدم مشروعية تقديم المواطنين الأمريكيين والمؤسسات الأمريكية أموالاً أو غير ذلك من الدعم المادى لتلك الجماعات. (٣٣) لم تكن القاعدة ضمن القائمة بعد. واللافت للانتباه أن الجيش الجمهورى الأيرلندى ومنظمة التحرير الفلسطينية كانا معفيين كذلك، ذلك أن كلتا المنظمتين تحركت فى اتجاه الأساليب السلمية. (٣٤)

وعلى الرغم من ذلك، فإنه عند مناقشة مشروع القانون، اعترض الكونجرس على العديد من البنود التى سعى إليها كلينتون. فقد رفض توسيع المراقبة الإلكترونية لتشمل السلطة "الجوالة" لاعتراض الاتصالات السلكية والشفاهية والإلكترونية. (٣٥) كما ألقى البارود والبارود بلا دخان من شرط إضافة الجزئيات الكاشفة إلى المتفجرات. (٣٦) والكثير من هذه البنود سوف يسُن بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فصحب. فقانون الوطنية الأمريكى الذى تم التوقيع عليه فى السادس والعشرين من أكتوبر عام ٢٠٠١ يجيز التنصت الجوال على المكالمات التليفونية ويوسع المراقبة

الإلكترونية. إلا أن البند الخاص بالجزئيات الكاشفة لم يتم تنفيذه بعد بسبب اعتراضات من اتحاد البنادق القومى ومصانع المتفجرات، الذين يعترضون على تكلفة تلك الإجراءات، ويزعم اتحاد البنادق القومى أن الجزئيات الكاشفة سوف تقلل من نوعية البارود. وأن وكالات تنفيذ القانون الفدرالية غير موثوق بها إلى حد كبير للقيام بدراسة غير منحازة للجزئيات الكاشفة. (٣٧)

ومع ذلك، وعلى الرغم مما جرى فى أوكلاهوما سیتی، كان الإرهاب فى تلك الأيام المبكرة لا يُنظر إليه على أنه الخطر الذى نراه الآن. وقد وصف ليون پانييتا الحالة المزاجية فى فترة رئاسة كلينتون الأولى بقوله: "كان كلينتون يدرك الخطر وكان يذكره فى بعض الأحيان ... [لكن القضية الكبرى هى] روسيا والكتلة الشرقية وسلام الشرق الأوسط وحقوق الإنسان والدول المارقة ثم الإرهاب." (٣٨) وقال جورج ستيفانوپولس مستشار كلينتون السياسى السابق: "لم يكن ذلك الشيء حيث تدخل اجتماعاً للعاملين ويسأل الناس: ما الذى نفعله اليوم فى الحرب ضد الإرهاب؟" (٣٩) لكن مع ظهور خطر أسامة بن لادن، سوف يبدأ هذا فى التغير.

بُجْنكة : الانفجار

بدأ ذلك النوع من الخطر المميت الذى تمثله القاعدة فى الاتضاح فى عام ١٩٩٥، قبل شهور من تفجيرات أوكلاهوما سیتی. وأول دليل حقيقى على مجاله العالمى كان فى الفلبين. ففي ليلة يوم جمعة من شهر يناير عام ١٩٩٥ تلقى مركز شرطة مانيلا رقم ٩ مكالمة تليفونية تنبه الضباط إلى أنه شوهد دخان ينبعث من الدور العلوى لأحد المباني فى آخر الشارع. ذهبت أيدا فاريسكال قائدة النوبة للتحقق من الأمر. وعند دخول الغرفة التى كان الدخان ينبعث منها وجدت فاريسكال قدراً كبيراً من معدات صنع القنابل. وبينما كانت داخل الغرفة، عاد أحد شاغليها، واسمه سعيد، وألقى القبض عليه. لكن رمزى يوسف شريكه فى المؤامرة والعقل المدبر لهجوم مركز التجارة العالمى فى عام ١٩٩٣، هرب.

كان الهدف الأول ذلك اليوم هو البابا پولس الثانى، الذى كان من المقرر أن يزور مانيللا. وكان فى الغرفة زى ربما كان سيسمح لتنفيذ الاغتيال بالاقتراب من البابا لتفجير القنبلة. لكن كانت هناك كذلك مادة على قدر كبير من التطور لصنع القنابل لكى يوم الهجوم على البابا هو الهدف الوحيد. ومن بين المواد التى عُثر عليها داخل الغرفة أربعة أسطوانات كمبيوتر مرنة، أعلن أحدها أن كل من يؤيدون الولايات الحكومة الأمريكية هم أهدافنا^(٤٠).

فيما سيثبت بعد ذلك أنه مؤشر على الحادى عشر من سبتمبر، أشار ملف داخل الكمبيوتر الذى عُثر عليها فى الغرفة إلى خطة لخطف إحدى عشرة طائرة تجارية كبيرة وتفجيرها فوق المحيط الهادى. وكان على الكمبيوتر كذلك مجموعة من جداول مواعيد شركات الطيران الأمريكية، بما فى ذلك خط سير إحدى عشرة رحلة بين آسيا والولايات المتحدة. وكان مسجلاً على خطوط السير مواعيد من قبيل ضبط: ٩.٣٠ مساءً إلى ١٠.٣٠ مساءً. مؤقَّت: ٢٣ ساعة. بُكَّنة: ٢٠. ٣٠ - ٢١. ٣٠. و"بُكَّنة" كلمة عامة تعنى "انفجار" فى الكثير من اللهجات العربية.^(٤١) وفى ديسمبر من عام ١٩٩٤ قام يوسف بتهريب قنبلة صغيرة إلى إحدى الطائرات حيث نجح فى تفجير علبة عدسات ملتصقة مليئة بالتيتروجلسرين وُضعت تحت أحد مقاعد طائرة تابعة للخطوط الجوية الفلبينية المتجهة إلى طوكيو، مما أدى إلى قتل الراكب اليابانى التسع الجالس فى المقعد الذى زرع يوسف القنبلة تحته.^(٤٢) وكان من المقرر تفجير الطائرات الإحدى عشرة فوق المحيط يوم الحادى والعشرين من يناير، أى بعد أسبوعين فقط.

أثناء التحقيق، كشف سعيد عن معلومات تؤذن على نحو أكبر بهجمات الحادى عشر من سبتمبر. وكان قد التحق بمدارس للطيران فى تكساس ونيويورك ونورث كارولينا، وكان من المفترض أن يستولى على طائرة صغيرة ويسقطها على مقر وكالة الاستخبارات المركزية. ومع ذلك، وبما أن سعيد كان متهماً فقط بتورطه فى مؤامرة الخطوط الجوية، فلم توضع مؤامرات إسقاط طائرة على وكالة الاستخبارات المركزية

ضمن ملفات تحقيقات مكتب التحقيقات الفدرالى، حيث كان من الممكن أن تساعد فى تنبيه المسؤولين الأمريكيين بهجمات الحادى من سبتمبر. (٤٢)

وجد تقرير لجنة الحادى عشر من سبتمبر الذى نُشر فى عام ٢٠٠٤ عن الهجمات الإرهابية أن تورط بن لادن فى البُجْنكة "غامض على أحسن تقدير". (٤٤) لكن الصلات بين أفراد القاعدة كانت تتكون. فقد كان على كمبيوتر يوسف قائمة بأرقام تليفونات محمولة، كان أحدها يخص والى خان أمين شاه، وهو متآمر ثالث فى مؤامرة البُجْنكة تربطه صلات بشبكة غسيل الأموال الخاصة بصهر بن لادن. وفى أعقاب تفجير مركز التجارة العالمى فى عام ١٩٩٣ قادت الولايات المتحدة مطاردة عالمية لإلقاء القبض على يوسف شملت طبع صورته على غلاف أمشاط الكبريت وعرض جائزة قدرها ٢٥ مليون دولار أمريكى لمن يقبض عليه.

ألقى القبض عليه فى إسلام آباد بباكستان فى فبراير من عام ١٩٩٥ بخيانة من عضو آخر بالقاعدة، وهو يقضى مع شركائه فى المؤامرة حكماً بالسجن مدى الحياة فى أحد السجون الفدرالية الأمريكية. وقد قُضى على حلقة إرهابية كبيرة، إلا أن بن لادن واصل بناء شبكته المعادية للولايات المتحدة.

ظهور أسامة بن لادن

فى بداية التسعينيات نظر المسؤولون الأمريكيون إلى بن لادن على أنه الممول الرئيسى للإرهاب، لكن ليس باعتباره شخصاً يدير شبكة إرهابية بنفسه. وكان بن لادن مركز اهتمام تحقيق سعودى مصرى مشترك كشف فى مايو من عام ١٩٩٣ أنه استخدم مصالحه التجارية لتوصيل أموال إلى المتطرفين المصريين. وفى عام ١٩٩٣ مؤل سفر مئات المحاربين الأفغان القدماء إلى السودان من أجل التدريب الإرهابى. وفى يوليو من عام ١٩٩٥، زعم أحد أعضاء الجهاد الإسلامى المصرى أن بن لادن ساعد فى تمويل الجماعة وكان على علم بهجمات إرهابية بعينها ضد المصالح المصرية.

وعمل مصطفى حمزة رئيس الجماعة الإسلامية، التي كانت وراء محاولة اغتيال الرئيس المصري حسنى مبارك فى عام ١٩٩٥، فى أواخر عام ١٩٩٣ مديراً تنفيذياً لشركة وادى العقيق التابعة لبن لادن. وبحلول عام ١٩٩٥ قيل إن بن لادن هو الممول الرئيس وراء معسكر كونار فى أفغانستان، وهو معسكر تدريب إرهابى لأعضاء جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية المصريتين.^(٤٥)

بدأت البلدان العربية التركيز بشكل كبير على بن لادن. واتهمته حكومات مصر والجزائر والمغرب واليمن جميعاً بتمويل الجماعات الإسلامية المتشددة على أراضيها. وفى أوائل عام ١٩٩٣، وصف مسئولون يمنيون بن لادن بأنه الأب المؤسس للجهاد الإسلامى اليمنى، وهى المنظمة المسؤولة عن الهجوم ضد الجنود الأمريكيين المتمركزين فى اليمن فى العام السابق. وبحلول شهر أبريل اتفق مسئولو الاستخبارات على أن بن لادن "أدى دوراً مؤكداً تقريباً" فى ذلك الهجوم.^(٤٦)

عند انتصاح شبكة بن لادن الإرهابية، نأت المملكة العربية السعودية بنفسها عنه. ففى فبراير من عام ١٩٩٤ خلعتة عائلته وسحبت الرياض جنسيته بسبب سلوكه الذى "يتناقض مع مصالح المملكة ويحتمل أن يضر علاقتها من البلدان الشقيقة". وأصبح بن لادن معارضاً متحمساً للنظام الحاكم السعودى، حيث شكّل لجنة استشارية وإصلاحية تتخذ من لندن مركزاً لها وأصدرت فى عام ١٩٩٥ أكثر من ثلاثمائة وخمسين منشوراً ينتقد الحكومة السعودية.

فى عام ١٩٩١ رحل بن لادن إلى السودان حيث حظى بترحيب زعيم الجبهة الإسلامية الوطنية القومية حسن الترابى، وهو زعيم طغمة عسكرية حاکمة موالية للإسلاميين استولت على السلطة فى السودان عام ١٩٨٩، ولم يكن واضحاً على وجه الدقة متى بدأ بن لادن عملياته التجارية فى السودان، على الرغم من أن بن لادن زعم فى مقابلة أجريت معه فى عام ١٩٩٤ أنه استعرض العمليات التجارية والزراعية فى السودان عام ١٩٨٣. وسرعان ما أقام علاقات أعمال تكافلية مع أعضاء الجبهة

الإسلامية القومية من خلال تنفيذ مشروعات تطوير البنية التحتية المدنية بالنيابة عن النظام الحاكم، ومثال ذلك الطريق الذى يربط الخرطوم ببورسودان.

كان لبن لادن أربع زوجات أسكنهن فى أربعة مساكن منفصلة فى الخرطوم. وكان يعيش فى شبه عزلة تحت حراسة مشددة، لخوفه من احتمال اختطاف حكومة معادية له أو اغتياله على يد جماعة إسلامية متطرفة تعتنق مبادئ دينية أكثر تطرفاً من مبادئه. وقيل إن بن لادن بدأ الخوف على أمانه الشخصى فى أوائل عام ١٩٩٢ بعد أن بدأت التقارير الإعلامية تتحدث بالتفصيل عن دعمه للجماعات الإرهابية، كالجماعة الإسلامية المصرية والجهاد الإسلامى اليمنى. ومثلما هو صعب الآن تصديق أن بعض المتطرفين كانوا ينظرون إلى بن لادن على أنه معتدل، فقد عزز مخاوف بن لادن هجوم وقع فى فبراير من عام ١٩٩٤ على أحد مساكنه فى الخرطوم شنته جماعة التكفير والهجرة، وهى جماعة متطرفة إسلامية حكمت على بن لادن بأنه "كافر وزنديق".

لماذا لا يمكننا القبض عليه؟

فى أوائل عام ١٩٩٢ لفت بن لادن اهتمام المسئولين الأمريكين حيث بدأت صلاته بتمويل الإرهاب تتضح. ويتذكر أنتونى ليك مراراً سؤال مدير وكالة الاستخبارات المركزية ووزلى عنه فى وقت مبكر. وخلال السنوات العديدة التالية بدأنا جميعاً نطرح أسئلة عن الرجل المراوغ المتورط فى أفعال الكثير من الجماعات الإرهابية. على سبيل المثال، فى أوائل ديسمبر من عام ١٩٩٥، طلبت ممن يوافينى بموجز وكالة الاستخبارات المركزية خلفية عن هو بن لادن، ومن يدعمه، وما الذى يحاول إنجازه. وكان رد وكالة الاستخبارات المركزية مشوشاً، حيث وصف بن لادن بأنه "أحد أهم رعاة الأنشطة المتطرفة الإسلامية فى العالم الآن". وقد أقام علاقة وثيقة مع الزعماء الإسلاميين المتشددين كالزعيم السودانى حسن الترابى، ورئيس الوزراء الأفغانى قلب

الدين حكمتيار، وزعيم فصيل فى حزب الإصلاح اليمنى عبد الماجد الزندانى. وقد دُعِم هؤلاء الساعون إلى الإطاحة بالدول العلمانية المعتدلة فى الشرق الأوسط، كمصر والجزائر. وأرسلت المذكرة إلى ريتشارد كلارك، المسئول عن الإرهاب فى مجلس الأمن القومى، وإلى زميلين يعالجان القضايا القانونية والاستخباراتية مع ملاحظة تقول: "لماذا لا يمكننا القبض عليه فى أوروبا؟ هل يمكننا بحث الاستيلاء على أصوله؟" وبدأ المسئولون فى أنحاء الحكومة طرح السؤال نفسه.

بحلول يناير من عام ١٩٩٦، كانت وزارة الخارجية تقدم بيانات موجزة عن بن لادن فى بياناتها الموجزة الصباحية التى كانت توزع على نطاق واسع خلال الحكومة (وإن لم يظهر أول ذكر للقاعدة فى المادة التى رأيتها حتى الشهر التالى)، حيث كانت تعترف بأن حرية العمل التى يتمتع بها بن لادن جعلته "تهديداً للمصالح الغربية والعربية المعتدلة بسبب قدرته".

كان المسئولون الأمريكيون حينذاك يعتقدون أن بن لادن متورط فى الهجمات التى تعرضت لها دور السينما فى عمان بالأردن عام ١٩٩٤، ومؤامرة رمزى يوسف التى اتخذت مانيلا مركزاً لها فى يناير عام ١٩٩٥ لتفجير طائرات أمريكية واغتيال البابا، وتفجير الصيف السابق فى فرنسا بواسطة متطرفين جزائريين، وخطف الرهائن الغربيين، وبينهم أمريكى، فى شهر يوليو فى كشمير التى تسيطر عليها الهند. وكان هناك شك فى أنه متورط كذلك فى تفجير نوفمبر من عام ١٩٩٥ الذى دمر المبنى الذى كانت الولايات المتحدة تدرب فيه الحرس الوطنى السعودى وأدى إلى مقتل سبعة أشخاص بينهم خمسة أمريكيين، ومحاولة اغتيال الرئيس المصرى مبارك فى يونيو من عام ١٩٩٥.^(٤٧) وقيل إن العاهل السعودى الملك فهد بن عبد العزيز أرسل ثلاثة ضباط من التحقيقات العامة بوزارة الداخلية إلى لندن فى أوائل يوليو من عام ١٩٩٥ لتحديد ما إذا كان بن لادن متورطاً أم لا.^(٤٨)

فى الثالث عشر من نوفمبر عام ١٩٩٥، هز انفجاران مكتب إدارة البرامج فى مبنى الحرس الوطنى السعودى بالرياض، وهو ما أدى إلى مقتل خمسة أمريكيين

وجرح ما يزيد على ستين شخصاً. وكان أكثر من خمسة آلاف جندي وطيار أمريكي قد تم نشرهم في عام ١٩٩٠ في أعقاب غزو العراق للكويت بقوا في البلاد في عام ١٩٩٦. وعلى الفور أرسل فريق تحقيقات وأدلة جنائية تابع لمكتب التحقيقات الفدرالي للمساعدة في التحقيق، وهو ما أسفر عن أربعة متهمين، وفي النهاية رُبط التفجير بين لادن. وإن كان تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر وجد أنه "لا يثبت شيء أن بن لادن أمر بشن هذا الهجوم." (٤٩) ومع ذلك، أجرى التحقيق السعودي اللاحق في الغالب خلف أبواب مغلقة. وسرعان ما أُعدم الشبان السعوديون السنّة الأربعة المشتبه فيهم، ومنهم ثلاثة محاربون قداماء في صراعات وقعت في أفغانستان والبوسنة والشييشان، لكن ليس قبل أن يذكروا بن لادن باعتباره أحد الإسلامويين الثلاثة الذين أثروا عليهم. (٥٠)

بعد ستة أشهر فحسب، وفي حوالي الساعة العاشرة مساءً يوم الخامس والعشرين من يونيو، انفجرت شاحنة "فنتاس" محملة بخمسة آلاف رطل من المتفجرات البلاستيك أمام أبراج الخُبر، وهو مجمع سكني بالظهران، مما أدى إلى مقتل تسعة عشر شخصاً وجرح مئات الجنود والمدنيين. وكانت القنبلة أكبر من تلك التي دمرت المبنى الفدرالي في أوكلاهوما. وضعف قوة قنبلة ١٩٨٢ المستخدمة في ثكنات المارينز في بيروت.

في هذه المرة كانت الإدارة ترغب في ضمان تعاون السعوديين في التحقيق. لكن بينما رحب السعوديون في الظاهر بمدير مكتب التحقيقات الفدرالي لويس فريه ومحقيقه، فقد منعوهم من الوصول إلى الأدلة والشهود، خوفاً من معرفتهم العلنية بمهاجمة المسلمين الشيعة للأراضي المقدسة واحتمال استغلال الولايات المتحدة للمعلومات في الانتقام من إيران. ومع أن مكتب التحقيقات الفدرالي مُنح في النهاية حق الوصول إلى الشهود، الذين أُلقت السعودية القبض عليهم في النهاية، لم يكن التعاون من جانب السعوديين متحمساً أو مكتملاً قط. (٥١) وكان هناك اعتقاد بأن إيران، بالتعاون مع حزب الله، وراء تفجير الخُبر، وإن وجدت لجنة الحادي عشر من

سبتمبر أن هناك كذلك ما يدل على أن القاعدة كان لها دور ما، لم يكن معروفاً بعد.^(٥٢) والشئ المذهل هو أن الإدارة علمت أن السعوديين لم يخبروها أنهم اكتشفوا مؤخراً مؤامرة إيرانية تعمل مع حرب الله لمهاجمة منشأة عسكرية أمريكية في المملكة العربية السعودية.^(٥٣)

أبرزت تفجيرات المملكة العربية السعودية تعرض النظام السعودي الحاكم للخطر من الإرهاب. لكن بن لادن سرعان ما ظهر باعتباره التهديد الأشد خطورة لأمريكا. وفي الثالث والعشرين من أغسطس عام ١٩٩٦ أصدر فتوى للحرب بعنوان "إعلان الجهاد على الأمريكيين المحتلين لبلاد الحرمين". وقد حضر أتباعه على الجهاد " ضد أعدائهم وأعدائكم من الإسرائيليين والأمريكيين بالنكاية فيهم بكل ما من شأنه أن يخرجهم مهزومين مدحورين من المقدسات الإسلامية، كلٌ بحسب استطاعته " .^(٥٤) لقد كان الولايات المتحدة تخوض الحرب بالفعل لكنها لم تدرك ذلك.

أهى صفقة محتملة بشأن بن لادن ؟

فى عام ١٩٩٦ صعدت الإدارة من الضغط على حكومة السودان كى تسلم بن لادن وتنهى كذلك دعمها للجماعات الأخرى ومنها حزب الله والجهاد الإسلامى المصرى وحماس والجهاد الإسلامى الفلسطينى وأبو نضال والجماعة الإسلامية. وكانت الحكومة تدرب كذلك المقاتلين وترسلهم لدعم الجهاد الإسلامى الإريتري والوليد والعديد من الحركات الإسلامية فى جنوب إثيوبيا. وكانت هناك إشارات تدل على تورط القيادة السودانية فى محاولة اغتيال الرئيس المصرى حسنى مبارك فى عام ١٩٩٥ وكان يُعتقد أن المشتبه بهم الثلاثة فى محاولة اغتيال مبارك موجودون فى السودان. وقد أعطت رعاية السودان للإرهابيين المسلمين الشرعية للحكومة فى أعين الأنظمة المسلمة المتشددة مثل إيران، وهى الدولة التى ساعدت على تمويل السودان بعد عجزه عن سداد ديونه.

منذ الحادى عشر من سبتمبر هناك قدر كبير من المناقشة بشأن ما إذا كان المتشددون فى إدارة كلينتون قد أهدروا إمكانية عقد صفقة مع السودان لتسليم بن لادن أم لا. فقد قال السفير الأمريكى السابق فى السودان تيموثى كارنى فى عام ٢٠٠١ إن السودانيين كانوا يفتحون أبوابهم، لكننا لم نكن نقبل عرضهم. لقد فشلت الولايات المتحدة فى مبادلة السودان الاستعداد لإشراكنا فى مسائل خطيرة خاصة بالإرهاب.^(٥٥) ومع ذلك، كانت رسالة كارنى إلى واشنطن، عندما كان سفيراً فى عام ١٩٩٦، تقول شيئاً مختلفاً جداً. فعلى سبيل المثال، لخص كارنى لقاءاته مع المسؤولين السودانيين بقوله إن "السودانيين لا يزالون غير مستعدين للاعتراف بمدى دعمهم للإرهاب. وربما تحصل الولايات المتحدة على نتائج محدودة من الحوار الذى سوف يدور حول المساومة بشأن من هو إرهابى ومن هو غير ذلك. فالبشير سيكون بحاجة إلى مقابل كبير لإعطائه غطاءً سياسياً كى يتخذ الخطوات التى تطالب بها الولايات المتحدة". وفى رسالة أخرى اتهم المسؤولين السودانيين بـ "الكذب واللف والدوران". ومع ذلك قال كارنى إن "الولايات المتحدة لن تخسر الكثير بمواصلة هذه الجهود، وهناك إمكانية عقد صفقة بشأن [بن لادن]"^(٥٦) لكن الحقائق تدل على غير ذلك.

فى أوائل عام ١٩٩٦ أعدت الإدارة قائمة لتوضيح الخطوات التى ينبغى على السودان اتخاذها كطريقة لبيان جديته. وتضمنت القائمة إبعاد المشتبه فيهم الثلاثة الذين لجأوا إلى السودان فى أعقاب محاولة اغتيال مبارك، وطرد إرهابيو الجماعة الإسلامية وحماس من السودان، وتقديم معلومات عن أنشطة وزارة الاستخبارات والأمن القومى الإيرانية فى السودان، وكذلك معلومات عن شخصيات إرهابية رئيسية مثل عماد مُغْنِيَّة، وهو قائد رئيسى فى حزب الله مسئول عن تفجير عام ١٩٨٣ لتكنات المارينز فى بيروت، وأبو نضال، المعقل المدبر لإسقاط إحدى طائرات الخطوط الجوية العالمية المتجهة من اليونان إلى إسرائيل فى عام ١٩٧٤ والإرهابى الفلسطينى البارز المسئول عن مئات الوفيات على مر عقدين من الزمان، وأسامة بن لادن. كما سعت القائمة إلى اعتقال بن لادن أو ترحيله إلى المملكة العربية السعودية،

ومعرفة أسماء المجاهدين الذين أتي بهم بن لادن إلى السودان وتواريخ وصولهم ومغادرتهم والجهات التي يقصدونها وتواريخ جوازات سفرهم.^(٥٧)

فى الأمم المتحدة، حضت الولايات المتحدة على فرض عقوبات على السودان إن لم يسلم المشتبه بهم الثلاثة فى محاولة اغتيال مبارك. وبعد عدم امتثال السودان للمواعيد النهائية المتكررة للأمم المتحدة، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على القرار ١٠٥٤ فى أبريل من عام ١٩٩٦، الذى قيد سفر الدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين السودانيين. وفى السادس عشر من أغسطس عام ١٩٩٦ وافق مجلس الأمن كذلك على القرار رقم ١٠٧٠ الذى يهدد بفرض حظر جوى على السودان ما لم يمتثل لقرارى الأمم المتحدة رقم ١٠٤٤ ورقم ١٠٥٤ خلال تسعين يوماً. ورغم عدم امتثال السودان للقرارين، لم يتحرك مجلس الأمن لتنفيذ القرار رقم ١٠٧٠ وتزامن الجدال بشأن السودان مع المعارضة المتزايدة للعقوبات على العراق. وبذلك حال دون المزيد من العقوبات. وبالإضافة إلى ذلك. خافت البلدان المعنية من احتمال أن تكون فى يوم من الأيام هدفاً للعقوبات. وتحت ضغوط من البلدان العربية الأخرى، لم تطلب مصر المزيد من العقوبات، على الرغم من كونها الدافع الأسمى للعقوبات، بسبب تواطؤ السودان فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك. وعبرت روسيا وفرنسا والصين عن ترددها فى استخدام المزيد من العقوبات فى تنفيذ سياسة الأمم المتحدة.^(٥٨) وفى النهاية، فشل أعضاء مجلس الأمن فى الاتفاق على موعد سريان الحظر الجديد.^(٥٩) وفى عام ١٩٩٧ نفذت الولايات المتحدة حظرها التجارى وتجميدها للأصول ضد حكومة السودان اعتباراً من عام ١٩٩٧.^(٦٠)

على الرغم من وعود التقدم المتعددة، لم يعمل السودانيون جادين بموجب القائمة. وبحلول عام ١٩٩٨ كان السودان لا يزال يقدم التدريب والسفر والملاذ الأمن والمساعدة المالية للقاعدة وحماس وحزب الله. وفى عام ١٩٩٩ كان المسؤولون الأمريكيون لا يزال يقلقهم أن الخرطوم تتملق الأنظمة المنبوذة، ومنها إيران والعراق وليبيا وكوريا الشمالية. وفى الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠١ كان للولايات المتحدة فريق

مقيم كل الوقت فى الخرطوم لديه مهمة صريحة لجمع المعلومات الاستخباراتية التى وعد السودان بالمشاركة فيها. ولم تكن هناك معلومات مفيدة وشيكة. وفى عام ٢٠٠١ اتضح أن المسئولين السودانيين كانوا متورطين فى مؤامرة لتفجير السفارة الأمريكية فى نيودلهى.^(٦١)

عقد مسئولون أمريكيون اجتماعات متكررة مع مسئولين سودانيين فى الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠، لكنهم لم يتلقوا فى أية مرة أية إجراءات ملموسة تعالج دور السودان فى الإرهاب ولم يكن هناك بالتأكيد أى عرض مقبول بشأن بن لادن. ويروى ساندى برجر قائلاً: "لم نرفض أى شيء من السودان قط." كما أوضح أن السودانيين قالوا مراراً "إذا خفقتم الضغط علينا سوف نساعدكم".^(٦٢)

من المهم تذكر أنه فى عام ١٩٩٦ كان بن لادن يُعتبر ممولاً أساسياً للإرهاب، ولم يكن هو نفسه إرهابياً نشطاً. وكما أوضح ديك كلارك فى مذكراته، كان يمكن للولايات المتحدة الحصول على قرار اتهام لبن لادن فى عام ١٩٩٦ لو كانت هناك أية فرصة لتسليم السودانيين له. والواقع أن السودانيين سلموا الإرهابى الشهير كارلوس ابن أوى إلى الاستخبارات الفرنسية فى عام ١٩٩٤، وهو الإرهابى الذى لم تكن له صلة بأية أيديولوجيا. لكن كما يوضح كلارك، كانت فرصة تسليم القيادة السودانية للمحسن والزميل الإسلامى المتشدد للولايات المتحدة صفراً.^(٦٣) ولم يجد تقرير لجنة الحادى عشر من سبتمبر أى دليل على أن السودان عرض تسليم بن لادن للولايات المتحدة.^(٦٤)

شملت المناقشة الحقيقية الوحيدة لصفقة بشأن بن لادن ما إذا كانت المملكة العربية السعودية سوف تستعيده أم لا. فقد حاولت المفاوضات السرية بين وكالة الاستخبارات المركزية والسودان والمملكة العربية السعودية الوصول إلى ترتيب تسلّم السودان بمقتضاه بن لادن للسعودية.^(٦٥) وفى عدد من المناقشات فى أوائل عام ١٩٩٦، ناقش مسئولون سودانيون مع مسئولين أمريكيين إمكانية عقد صفقة بشأن أسامة بن لادن يعفو فيها السعوديون عنه ويستعيدونه بعد ذلك. وتردد أن بن لادن قال

إنه لن يذهب ما لم يفرج السعوديون عن السجناء الدينيين. ومع ذلك لم يتوصل السعوديون فى النهاية إلى اتفاق مع بن لادن، حيث رفض المسئولون السعوديون قبول عودة بن لادن.^(٦٦)

هناك بعض الخلاف بشأن مقدار ثقل ضغط الولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية لجعلها تقبل استعادة بن لادن. وعلّق مسئول فى وقت لاحق قائلاً: "لم نكن على وشك جعل الرئيس يتصل ويقول لا."^(٦٧) وفى عام ١٩٩٦، حتى مع الضغط الأمريكى، لم يكن من المرجح أن يستعيد السعوديون بن لادن. فيما أن بن لادن كان له الكثير من الأقارب والأصدقاء ذوى النفوذ وكانت له شعبية كبيرة، فلم تكن العائلة الملكية السعودية على استعداد لاتخاذ إجراءات خطيرة ضد واحد منهم.

وفى الثامن عشر من مايو عام ١٩٩٦ طرد السودان بن لادن. وسافر بالطائرة إلى أفغانستان.

مبادرة بن لادن

بحلول أوائل عام ١٩٩٦، طرحت وكالة الاستخبارات المركزية "مبادرة بن لادن". وكان هدفها هو "القضاء على الدعم المالى للإرهاب المقدم من [أسامة بن لادن] ووضع أساس لتقديمه للعدالة". وكان الخطة هى تحديد "نقاط ضعف" بن لادن "وحرمانه من الموارد المالية". وكانت الطريقة هى "استخدام كل الوسائل المناسبة لتشويه سمعة بن لادن، ومؤسساته المالية وتعطيل قدراته الخاصة بجمع الأموال فى المستقبل". وأنشأ مدير مركز مكافحة الإرهاب التابع للاستخبارات المركزية وحدة خاصة تضم ما بين عشرة وخمسة عشر مسئولاً للتركيز فقط على بن لادن، وهى التى توسعت فى السنوات الخمس التالية ليصل عدد العاملين بها إلى حوالى أربعين مسئولاً فى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١^(٦٨) ومن أجل هذه المجموعة، بحثت وكالة الاستخبارات المركزية عن أفراد ذوى معرفة باللغة العربية ولديهم مهارات فنية متقدمة من قبيل الكمبيوتر

والتصوير الفوتوغرافى والاتصالات. كما أنها نظمت تدريباً جديداً فى التكنولوجيا المتقدمة شمل الكمبيوتر والتصوير الرقمى والمراقبة. وهكذا كانت الولايات المتحدة تستهدف بن لادن وشبكتة اعتباراً من عام ١٩٩٦.

كانت المهمة الأولى لوحدة مركز مكافحة الإرهاب هى بحث تمويل الإرهاب وتحديد إلى أى مدى يمثل بن لادن تهديداً كبيراً. وبمرور الوقت، ركز المركز بشكل أكثر حصرية على بن لادن وشبكتة الإرهابية.^(٦٩) وفى البداية ركزت الوحدة على أقل من عشرين شخصاً وضمت ضباط العمليات والمحللين والضباط المكتبيين الذين كانوا يديرون العمليات الميدانية فى الخارج من أجل جمع المعلومات الاستخباراتية أو تعطيلها، حيث يعملون من خلال إدارة العمليات فى وكالة الاستخبارات المركزية. وعلى الرغم من إضافة عاملين إلى الوحدة وتكليف المزيد من ضباط الحالات بالعمل فى الميدان، فبحلول ربيع عام ٢٠٠١ لم يكن لدى مركز مكافحة الإرهاب ما يكفى من العاملين لاستيعاب الكميات الكبيرة من المعلومات ووضع استراتيجيات الاستهداف. وكما اكتشف تحقيق الكونجرس، فقد كان من الواضح أن الوحدة اتسعت من أجل الأشخاص وليس المال.^(٧٠)

كان التركيز على بن لادن جزءاً من جهد أوسع للاستخبارات المضادة للإرهاب. وفى عام ١٩٩٥ وضعت الحكومة إرشاداً عريضاً لأعلى أولويات الاستخبارات فى حقبة ما بعد الحرب الباردة الجديدة. وعرض توجيه القرارات الرئاسية ٢٥ الأولويات، مع وضع الإرهاب بينها، حيث تراوحت بين الفئة صفر والفئة ٤ وداخل القواعد الإرشادية الجديدة تلك، وضعت وكالة الاستخبارات المركزية خطة متعددة الأوجه لمكافحة الإرهاب، وهى الدخول فى منظمات الأولويات العليا الأربعة، وإعداد خطة ملزمة للقضاء على أموال بن لادن المستخدمة فى دعم الإرهاب، وتكثيف العمليات ضد الأنشطة الإرهابية لحزب الله ووزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية، والتوسع داخل الأنشطة المتطرفة فى بلد جديد واحد على الأقل. وإخضاع اثنين على الأقل من

الإرهابيين الدوليين لسلطات تنفيذ القانون، وتحسين معارف وكالة الاستخبارات المركزية الخاصة بجماعة إرهابية مهمة واحدة على الأقل.

على مدى السنوات القليلة التالية، وضعت الولايات المتحدة سياسة جديدة لمكافحة الإرهاب استهدفت الحد من القدرات الإرهابية من خلال القضاء على الدعم المالي للجماعات الإرهابية، وإغلاق المكاتب ومنشآت التدريب الإرهابية، وإلقاء القبض على المجرمين الإرهابيين ومعاقتهم. وفيما يتعلق بالدول الراعية للإرهاب، ودعت السياسة إلى القضاء على المساعدات والاستخدام الفعال لتعطيل قدرات الجماعات الإرهابية والدول الراعية والحد منها. وركز البيت الأبيض بشكل كبير على الخطر الناشئ عن الإرهاب - وبين لادن بشكل خاص. وبحث كلينتون عن الإرهابيين المختفين في الخارج، وإلقاء القبض على المشتبه بهم من مصر وباكستان والفلبين وأماكن أخرى ومحاكمتهم. وقد أيد إبعاد الإرهابيين وإعادةهم إلى الحكومات التي تبحث عنهم لمقاضاتهم والتفاوض على ترتيبات جديدة إذا استدعى الأمر. وأوقفت الإدارة تعاملات القاعدة المالية وجمدت أصولاً لطالبان بلغت ٢٥٥ مليون دولار في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وحظرت الخطوط الجوية الأفغانية. وبالإضافة إلى ذلك، رفع كلينتون ميزانية الإرهاب الحيوى الخاصة بالخدمات الصحية والإنسانية من ١٦ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى ٢٦٥ مليون دولار عام مع نهاية فترة رئاسته، وزاد ميزانية استجابة تدمير أسلحة الدمار الشامل الخاصة بالوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ بما يزيد على ٥٠٠ بالمائة على مدى السنوات الثلاث الأخيرة من فترة رئاسته.^(٧١) وفي تلك الأثناء كان بن لادن يعد لمهاجمة أمريكا.

تفجير السفارتين الإفريقيتين

في الساعة ١٠.٣٥ صباحاً والساعة ١٠.٣٩ صباحاً يوم السابع من أغسطس عام ١٩٩٨ وجهت القاعدة لأمريكا ضربة في هجوم جسور مميت ومنسق تنسيقاً جيداً

ضد سفارتين أمريكيتين فى إفريقيا. وبينما كانت المسافة التى تفصل بين المدينتين هى ٤١٥ ميلاً وكان الزمن الفاصل بين تفجيرى دار السلام فى تنزانيا ونيروبي فى كينيا، قاد الانتحاريان شاحنتين محملتين بمتفجرات تى إن تى إلى السفارتين الأمريكيتين وفجرا نفسيهما، مما أدى إلى مقتل ٢٥٣ شخصاً معظمهم من الأفارقة بينهم ١٢ أمريكياً، وجرحوا أكثر من ٥ آلاف آخرين، معظمهم كذلك من الأفارقة.

وقعت معظم الخسائر فى كينيا. وكان أحد أفراد القاعدة، ويدعى هارون فضل، قد استأجر مسكناً فاخراً فى نيروبي قبل ثلاثة أشهر من الهجومين. وخلف سور المبنى المرتفع، استطاع فضل وشركاؤه تعبئة حافلة بالمتفجرات، دون أن يُكتشف أمرهم. وقاد الشاحنة إرهابيان، هما محمد راشد داود العوهلى، وهو سعودى الجنسية فى الرابعة والعشرين من عمره، وجهاد محمد على، الشاحنة فى اتجاه السفارة، حيث خططا لإطلاق النار من مسدس لإبعاد المواطنين الكينيين عن المشهد قبل تفجير السفارة. وإذا لم يعمل جهاز التفجير الذاتى على الشاحنة المفخخة كان العوهلى سيفجر القنبلة بنفسه. (٧٢)

أحبطت المؤامرة عندما منع الحراس الكينيون المنتبهون دخول الشاحنة مجمع السفارة. وخرج العوهلى من الشاحنة تاركاً المسدس، وألقى قنبلة يدوية على حراس السفارة وهرب. وقد ألقى القبض عليه فيما بعد، وهو الآن يقضى عقوبة السجن مدى الحياة بعد توقيعه اعترافاً مفصلاً بمشاركته فى التفجيرات. وقام على بتفجير القنبلة يدوياً وقُتل على الفور. وخلال بضع ثوان انقضت بين تفجير القنبلة اليدوية والقنبلة التى فى الشاحنة، تكس الكثير من موظفى السفارة النوافذ لمشاهدة الاضطراب وقُتلوا نتيجة للزجاج المتطاير من التفجير. وعلى الرغم من أن البناء الداخلى الخارجى للسفارة ظل سليماً إلى حد كبير، فقد أضر الانفجار المباني داخل مربعين فى محيط السفارة، مما أدى إلى مقتل أكثر من مائتى مدنى كينى وجرح أربعة آلاف آخرين. ومازال شريك الانتحاريين، هارون فضل، طليقاً وعلى قائمة مكتب التحقيقات الفدرالى للإرهابيين المطلوب القبض عليهم كاشد ما يكون. (٧٣)

عكس الهجوم على السفارة الأمريكية في العاصمة التنزانية دار السلام صورة ذلك الذى وقع فى نيروبي. ففى يونيو من عام ١٩٩٨، أى بعد شهر تقريباً من استئجار هارون لمنزل فى نيروبي، استأجر فرد آخر من أفراد القاعدة، وهو خلفان خميس محمد، منزلاً فى دار السلام. وكان يقع كذلك بعيداً عن وسط المدينة وتحميه أسوار عالية من حقلقة المارة، وكان الجراج الكبير الذى يكفى لإيواء شاحنة جزءاً أساسياً فى المنزلين، وتشير التحقيقات إلى احتمال أن يكون جراجا البيتين هما اللذان جرى فيهما تجهيز الشاحنتين المفخختين وتخزينهما.

ويعتقد مكتب التحقيقات الفدرالى أن سائق الشاحنة المفخخة فى دار السلام كان مصرىً يدعى حمدين خلف الله عوض، المعروف كذلك بكنية "أحمد الأمانى" بسبب ملامحه الشقراء. ولم يستطع دخول محيط المجمع بسبب توقف فنتاس مياه فى المجمع وبذلك فجر القنبلة على بعد حوالى خمسة وثلاثين قدماً من السور الخارجى للسفارة، مما دفع بفنتاس المياه إلى ارتفاع ثلاثة طوابق فى الهواء. وقتل سائق الشاحنة وخمسة من الحراس المحليين المتعاقدين فى الانفجار؛ ولم يكن أى منهم أمريكياً. ويعتقد مكتب التحقيقات الفدرالى أن العقل المدبر لكلا التفجيرين هو أحد أقرب أفراد القاعدة من بن لادن، وهو - عبد الله أحمد عبد الله (على صالح) الذى لا يزال فى عام ٢٠٠٤ على قائمة مكتب التحقيقات الفدرالى للإرهابيين المطلوب القبض عليهم كأشد ما يكون، بينما لا تزال جائزة قدرها ٥ ملايين دولار لم تُدفع بعد. (٧٤)

قرر مكتب التحقيقات الفدرالى بسرعة أن الهجومين كانا من فعل أسامة بن لادن وشبكة القاعدة التابعة له. إلا أن هذين الهجومين كانا يمثلان مستوى جديداً من التهديد، حيث بات واضحاً حينذاك أن القاعدة لديها القدرة على تنفيذ هجمات متزامنة تسفر عن خسائر ضخمة. وكان بن لادن قد أعلن الحرب على أمريكا.

قتل الأمريكيين فرض عين

كان استطاعة إرهابي واحد تهديد قوة عظمى أمراً يصعب فهمه قبل الحادى عشر من سبتمبر. وكان واضعو السياسات الأمريكيين والجهاز البيروقراطى الأمريكى مهيين للتعامل مع الدول الراعية للإرهاب. ومع ذلك فقد كان التهديد الصادر عن بن لادن يتزايد. ذلك أنه منذ فتوى بن لادن الأولى فى عام ١٩٩٦ وهو يزيد من تهديده لأمريكا على نحو مطرد. ففى فبراير من عام ١٩٩٨ سعى إلى مضاعفة الدعم لشبكة القاعدة كلها ونظم اجتماعاً على مستوى عالٍ لكل الجماعات المرتبطة بالقاعدة فى معسكر لتدريب الإرهابيين فى خوست بجنوب أفغانستان. وأسفر الاجتماع عن بيان جرى توزيعه على نطاق واسع عنوانه "الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد ضد اليهود والصليبيين" وتضمن فتوى تبيح "قتل الأمريكيين وحلفائهم مدنيين وعسكريين. فرض عين على كل مسلم فى كل بلد متى تيسر له ذلك".^(٧٥) وفى السادس والعشرين من مايو عام ١٩٩٨، وأثناء مؤتمر صحفى، ناقش بن لادن "نقل الحرب إلى داخل أمريكا".^(٧٦)

مع أن الولايات المتحدة كانت تتابع تهديد بن لادن المتزايد للأمريكيين عن كثب، فهى لم تتقبل المعلومات الخاصة بتهديد السفارات الأمريكية فى الخارجية، ناهيك عن الداخل. ومع أنه قبل عام من الهجوم حصل المسؤولون الأمريكيون على تقرير يزعم أن سفارة الولايات المتحدة فى تنزانيا سيكون "من اللازم مهاجمتها" بعد تفجير السفارة التى فى نيروبي، وقد رفضوا تصديقه بسبب الشك فى نزاهة المصدر. والواقع أنه فى وقت وقوع التفجيرين اعتبرت وزارة الخارجية تهديد الإرهاب للمصالح الأمريكية "منخفضاً" فى تنزانيا و"متوسطاً" فى كينيا. وجعل ذكر التهديدات المحتملة للكثير من المواقع الدبلوماسية والأهداف الشرق إفريقية الأخرى، وكذلك سيل المعلومات غير الدقيقة والمتضاربة الآتية من مصادر مشكوك فيها، أنه من الصعب إلى حد بعيد على مسؤولى أمن السفارة تقييم تهديد التفجيرات.^(٧٧)

الواقع أن السفير الأمريكي في كينيا، پروندس بوشنل، كان قد طالب في واقع الأمر بسفارة جديدة ثلاث مرات خلال الشهر الثمانية السابقة للتفجير، وكان طلبه يُرْفَضُ على أساس ضيق الموارد. وعلى الرغم من ذلك فقد زِيدت إجراءات الأمن الشاملة وتم تنفيذ تدريب بالسفارة في دار السلام. والواقع أنه استُكْمِلَ تدريب أمن شمل الإجراءات الوقائية الخاصة بالقنابل قبل ثلاثين دقيقة فقط من التفجير. لكن في عام ١٩٩٨ لم تكن السفارات الأمريكية في الخارج في حالة استعداد للحرب.^(٧٨) ومازال المسؤولون الأمريكيون يؤمنون بخرافة مَنَعَةِ أمريكا.

الهوامش

(١) في الثلاثين من أغسطس عام ٢٠٠٤، كان مفترضاً أن ٢٩٩٢ شخصاً ماتوا نتيجة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر. ويشمل هذا الخسائر في مركز التجارة العالمي والبنيتاجون وعلى متن الطائرات الأربع والخاطفين. المصادر:

Wikipedia, <http://en2.wikipedia.org/wiki/Wikipedia>. On December 7, 1941, 2,395 people were killed and 1,178 were wounded in the Pearl Harbor attack. Source: Pearl Harbor Memorial, <http://rny.execpc.com/~dschaaf/pearl2.html>.

(2) Federation of American Scientists Online, "Communications, Command, Control and Intelligence," last updated on October 2, 2000; available online at <http://www.fas.org/nuke/guide/usa/c3i/peoc.htm>.

(3) "Cheney Recalls Taking Charge From Bunker," CNN.com, September 11, 2002, <http://www.cnn.com/2002/ALLPOLITICS/09/11/ar911.king.ch.eney/>.

(4) September 11 News: Online Archives, "President Bush," November 16, 2003, <http://www.september11news.com/PresidentBush.htm>.

(5) Statement by the president in his address to the nation, September 11, 2001, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010911-16.html>.

(6) Remarks by the president in photo opportunity with the National Security team, White House Press Release, September 12, 2001, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010912-1.html>.

(7) Erlanger, Steven. "Day of Terror: The World's Reaction," New York Times, September 12, 2001, A23.

(٨) المرجع السابق.

(٩) المرجع السابق.

اعقاب حادث خليج الخنازير، وحصل جورج اتش دابليو بوش على ٨٩ بالمائة أثناء حرب الخليج.

<http://www.canipaignJline.coni/conimentary/index.cfh? id=70> (accessed February 4, 2004).

(18) U.S. Congress: U.S. Senate Select Committee on Intelligence and U.S. House Permanent Select Committee on Intelligence, Joint Inquiry into Intelligence Community Activities Before and After the Terrorist Attacks of September 11, 2001 (December 2002), 236. Referred to subsequently as die Joint Inquiry.

(١٩) بدأت تجربة أمريكا مع الإرهاب الدولي في الثمانينيات بتفجير السفارة الأمريكية في أبريل من عام ١٩٨٣ ببيروت وكنتات المارينز في أكتوبر من ذلك العام. وأعلن تنظيم الجهاد الإسلامي مسؤوليته عن العملين. وفي مارس من عام ١٩٨٤، اختطف مستول وكالة الاستخبارات المركزية في بيروت وليم باكلي وقتل، وأخذ عدد من الأمريكيين الآخرين رهائن. وفي أبريل من عام أعلنت المجموعة الإرهابية حزب الله المدعومة من إيران مسؤوليتها عن تفجير مطعم يرتاده الجنود الأمريكيون في إسبانيا، وفي سبتمبر من عام ١٩٨٤ جرى تفجير ملحق السفارة الأمريكية في بيروت بلبنان. وفي عام ١٩٨٥ كانت هناك موجة من الأنشطة الإرهابية شملت السفينة أكلي لاور في أكتوبر من عام ١٩٨٥، وخطف طائرة ركاب مصرية في نوفمبر من عام ١٩٨٥ كانت في طريقها من أثينا إلى مالطا، وهجمات ديسمبر من عام ١٩٨٥ التي شنتها منظمة أبو نضال ضد مطارى روما وفيينا. انظر:

Joint Inquiry, 229.

(٢٠) في أغسطس من عام ٢٠٠٣، سلمت ليبيا خطاباً في اجتماع لمجلس الأمن تتحمل فيه مسؤولية تفجير لوكربي. وفي ديسمبر من عام ٢٠٠٣ وافق الزعيم الليبي معمر القذافي على التخلي عن برنامجه النووي والسماح للمفتشين الدوليين بالوصول إلى برامجه التي كانت سرية من قبل.

(21) Joint Inquiry, 192. See also: "Terrorists Targeted Disneyland, Space Needle," United Press International, February 1, 2001, <http://www.newsmax.com/archives/articles/2001/2/20/160738.shtml>.

(٢٢) في معارضة للقوات الأمريكية في الصومال، سعى رجال بن لادن إلى تفجير فندقين باليمن يعتقد أنهما يستضيفا جنوداً أمريكيين يدعمون العملية الإنسانية في الصومال. ومنع حارس أمن يقظ الإرهابيين من تفجير فندق عدن وانفجرت قنبلة في فندق جولد مور وأودت بحياة أحد عمال النظافة ونزيل عجوز بالفندق، لكنها لم تصب أى أمريكي. وسوف تكتشف فيما بعد الصلات مع بن لادن كذلك في معركة أكتوبر من عام ١٩٩٣ في مقديشو بالصومال التي مات فيها ١٨ جندياً أمريكياً. انظر:

Richard Miniter, "Losing Bin Laden: How Bill Clinton's Failure Unleashed Global Terror," Regency Publishing 2003, 1-4. See also: The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks

upon the United States (New York: W. W. Norton, 2004), 60, 341, 468. Hereafter referred to as the 9/11 Commission Report.

(٢٣) الجماعة الإسلامية شبكة أصولية مقرها مصر كان يرأسها في وقت من الأوقات الشيخ عمر عبد الرحمن. ويُعتقد أنها مسئولة عن مذبحه نوفمبر من عام ١٩٩٧ التي راح ضحيتها ثمانية وخمسون سائحاً وأربعة مصريين بالأقصر.

(24) Joint Inquiry, 191-192. See also: John Miller, "Terrorism: a Family Business. Leading al Qaeda Operative Captured by Anti-Taliban Forces," ABCNews.com, November 21, 2001, http://abcnews.go.com/sections/wnt/WorldNewsTonight/rahman_capturedO11129.html (accessed February 4, 2004).

(25) Joint Inquiry, 193-194.

(26) Miller, Judith, New York Times, March 19, 1993, B1.

(٢٧) في أكتوبر من عام ٢٠٠١، عين جورج دابليو بوش كلارك مستشاراً خاصاً لأمن الفضاء الإلكتروني في مجلس الأمن القومي. وفي يوليو من عام ٢٠٠٢ انضم إلى جود هاربر كونسلتنت إل إل سي كرئيس مجلس إدارة.

(28) Remarks by National Security Adviser Condoleezza Rice at a White House news conference on terrorism intelligence shared with the president prior to the Sept. 11 attacks," Associated Press, May 16, 2002, <http://newsandviews.tripod.com/news/051702.html> (accessed January 29, 2004).

(29) Lewis, Anthony, New York Times, February 24, 1995: A29.

(30) Blumenthal, Sidney, The Clinton Wary (New York: Farrar, Straux and Giroux, 2003), 133.

(٣١) ظهرت السيارات المفخخة لأول مرة في عام ١٩٧٦ عندما فجرت قوة متطوعي ألستر، مجموعة الموالين الأيرلندية الشمالية، سيارة مفخخة في دبلن وفي موناغان.

(32) Harris, John F., "Clinton Signs 'Mighty Blow' Against Terrorism," Washington Post, April 25, 1996, A4. "Anti-Terrorism Legislation Expected to Pass This Week," Pittsburgh Post-Gazette, April 16, 1996, A6. A summary of the provisions in the legislation is available at Jurist: The Legal Education Network Web site, University of Pittsburgh School of Law, <http://uspolitics.about.com/gi/dynamic/oftsite.htm?site=http%3A%2F%2Fjurist.law.pitt.edu%2Fterrorism%2Fterrorism3.htm> (accessed February 20, 2004).

(٢٣) فى أكتوبر من عام ١٩٩٧ وافقت وزيرة الخارجية حينذاك مادلين أولبرايت على تسمية أول ثلاثين مجموعة على أنها منظمات إرهابية أجنبية.

U.S. State Department Web site, <http://www.state.gov/s/c/rls/rp/rlto/2001/5258.htm>.

(٢٤) ضمت القائمة: الجماعة الإسلامية المسلحة (الجزائر) والخمير الحمر (كمبوديا) والمنشقين عن جبهة مانويل رودريجيس الوطنية (شيلي)، وجيش التحرير الوطنى وقوات كولومبيا المسلحة الثورية، والجهاد (مصر)، ومنظمة ١٧ نوفمبر الثورية وكفاح الشعب الثورى (اليونان) والجماعة الإسلامية ومجاهدى خلق (إيران)، وكاخ وكاهانا حى (إسرائيل)، والجيش الأحمر اليابانى وأوم شينريكيو (الحقيقة السامية) (اليابان)، والطريق المنير وحركة توباك أمارو الثورية (بيرو)، وحركة الأنصار (باكستان)، وجماعة أبو سياف (الفلبين)، وحزب العمال الكردستاني وحزب جبهة التحرير الشعبى الثورية (تركيا)، ويوزكادى تا أركاتاسونا (إيتا: أرض الباسك والحرية)، ونمور تحرير تاميل إيلاى (سريلانكا). وتدعم الجماعات التالية التى تعمل فى الشرق الأوسط الفلسطينيين: جماعة أبو نضال، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين جناح حواتمة، وحماس (حركة المقاومة الإسلامية)، والجهاد الإسلام الفلسطينى جناح الشقاقي، وجبهة التحرير الفلسطينى جناح أبو عباس، وحزب الله، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة.

Steven Erlanger, "U.S. Labels 30 Groups As Terrorists; Omits I.R.A.," New York Times, October 9, 1997, A13.

(٢٥) بالنسبة لاعتراض الاتصالات الشفاهية، قد تسعى الحكومة للحصول على تصريح دون تخصيص موقع (أو مواقع) الاعتراض عندما يمكن بيان أنه القيام بذلك ليس عملياً. انظر:

http://www.usdoj.gov/usao/eousa/foia_reading_room/usam/title9/7mcrim.htm#9-7.111.

(٢٦) يتم زرع المواد الكاشفة، على الرغم من أن استخدامها كان موضع نقاش ثلاث مرات خلال السنوات العشر السابقة. وهذه المواد الكاشفة عبارة عن رقائق بلاستيك دقيقة جداً يمكن خلطها فى المسحوق المتفجر. وتمد مواد التعريف، عند رؤيتها بالميكروسكوب، المحققين بالبيانات الخاصة بزمان ومكان صنع المادة المتفجرة. وتمكّن هذه المواد ضباط الأمن من التعرف على المتفجرات. وهذا مهم بشكل خاص بالنسبة للمتفجرات المفخخة، التى يمكن تحديد هويتها فى واقع الأمر بدون المحدّد (وهى لهذا السبب خطيرة فى أيدي الإرهابيين). ويقتضى قانون مكافحة الإرهاب وحكم الإعدام الفعال لعام ١٩٩٦ وجود عناصر الكشف فى المتفجرات المفخخة. وبينما مواد الكشف أقل عرضة للجدل، فإن فاعلية تكاليف المواد الكاشفة فى المتفجرات التقليدية عليها خلاف كبير من جانب صانعى المتفجرات، والاتحاد القومى للبنادق، بسبب التكلفة المرتفعة لإضافتها إلى مادة متفجرة.

Institute Makers of Explosives Web site, <http://www.ime.org/CurrentPolicies/taggantsinExplosives2003.PDF> (accessed January 29, 2004).

وكذلك تعارض بعض جماعات الضغط العديدة، ومنها الاتحاد القومي للبنادق، ومعهد صناع المتفجرات، ومكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات، تفويض استخدام المواد الكاشفة بسبب تكلفتها المرتفعة وفعاليتها المشكوك فيها.

Editorial, "One more Weapon Against Terrorism," Buffalo News, November 8, 2001, CIS. See also: the President's statement on signing the bill, Presidential Papers of the Presidents, William J. Clinton, vol. 1 (1996), 630-631.

(37) <http://www.s-t.eom/daily/1-96/H-21-96/c06op052.htm>.

(38) Miller, Judith, Jeff Gerth, and Don Van Natta Jr., "A Nation Challenged: The Response; Planning for Terror but Failing to Act," New York Times, December 30, 2001, A1.

(39) المرجع السابق A1

(40) Brzezinski, Matthew, "Bust and Boom," Washington Post Magazine, December 30, 2001, W9.

(41) See: Benjamin, Daniel, and Steven Simon, The Age of Sacred Terror (New York: Random House, 2002), 21. Also: Matthew Brzezinski, Washington Post, December 30, 2001, W9, www.worldhistory.com and http://www.time.com/time/asia/features/malay_terror/hambali4.html. Some wrongly claim that the word bojinka means "loud bang" or "explosion" in Serbo-Croatian. In asking several native speakers, none had heard the word.

(42) Miniter, Richard, Losing Bin Laden (Washington, D.C.: Regnery Publications, 2003), 81-82.

(43) Joint Inquiry, 192.

(44) 9/11 Commission Report, 60.

(٤٥) ما لم تكن هناك إشارة إلى غير ذلك، فمعظم المعلومات التي في هذا الجزء مأخوذ من ملاحظات شخصية رُفعت عنها السرية للمؤلفة اعتماداً على الفترة التي أمضيتها في مجلس الأمن القومي من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧.

(46) Joint Inquiry, 194.

(٤٧) طبقاً للتقارير، كان حسن الترابي يعمل من أجل ثورة إسلامية في مصر تخطط لاغتيال حسنى مبارك. وقد اتصل بين لادن للمشاركة في التخطيط المبكر للاغتيال أثناء انعقاد المؤتمر الشعبى العربى

- معلومات عن تسليم المشتبه بهم الثلاثة التابعين للجماعة الإسلامية الذين سعوا للحصول على حق اللجوء السياسي في السودان في أعقاب محاولة اغتيال مبارك.
- إلغاء التأييد للجماعة الإسلامية وطردها؛ وهو التاريخ المحدد الذي كان أعضاء حماس سيفقدون فيه السودان، واستغلال نفوذ السودان لدى حماس لوقف الهجمات الإرهابية في إسرائيل.
- اعتقال أسامة بن لادن أو ترحيله إلى المملكة العربية السعودية.
- تقديم أسماء وتواريخ وصول ومغادرة ومقصد وبيانات جوازات السفر الخاصة بالمجاهدين الذين أتى بهم بن لادن إلى السودان.
- معلومات عن أنشطة وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية في السودان، وقائمة بكل الإيرانيين الرسميين وغير الرسميين في السودان. ومعلومات عن الشخصيات الإرهابية الرئيسية، كعماد مغنية وأبو نضال وبين لادن.
- معلومات عن لوحات السيارات التي تراقب السفارة الأمريكية وبعض المساكن في الخرطوم.
- معلومات عن القواعد العسكرية للأفراد، والأنشطة في السودان الخاصة بتنظيم أبو نضال والجهاد الإسلامي الفلسطيني والجهاد الإسلامي الإريتري وحزب الله وحماس. ومعلومات جوازات السفر والتأشيرة الخاصة بأفراد الجماعة الإسلامية والجهاد الإسلامي الجزائري وحماس.
- تدمير معسكر تدريب المرخيات الإرهابي.
- إعادة توجيه مؤتمر الإسلامى العربى بعيداً عن دوره الحالى كمنتدى لاجتماعات الجماعات المتطرفة الإسلامية العديدة المشاركة فى الإرهاب. وضرورة تقليص دور السودان فى قيادة دعم المؤتمر الشعبى العربى الإسلامى أو وقفه.

- (58) Goshko, John, "UN Remains Reluctant to Impose Tough Sanctions on Sudan for Terrorist Links," Washington Post, November 24, 1996, A32.
- (59) Sudan Fact Sheet, Use of Sanctions Under Chapter VII of the UN Charter, Office of the Spokesperson for the Secretary-General, United Nations, <http://www.un.org/News/press/docs/2004/040504sd.htm> (accessed February 5, 2004).
- (60) Executive Order No. 13067, <http://www.tres.gov/offices/eotfoc/ofac/sanctions/tlsudan.pdf>.
- (61) "In 2001, a Sudanese-born suspect arrested in a foiled plot to bomb the U.S. embassy in New Delhi told Indian investigators that Sudanese diplomats had given him explosives and detonators." Source: "Terrorism: Q&A, Council of For-

eign Relations," http://www.terrorismanswers.com/sponsors/sudan_print.html.

(62) CNN Crossfire, December 10, 2001.

(63) Clarke, 142.

(64) 9/11 Commission Report, 109-110.

(65) Gellman, Barton, "U.S. Was Foiled Multiple Times in Efforts To Capture Bin Laden or Have Him Killed; Sudan's Offer to Arrest Militant Fell Through After Saudis Said No," Washington Post, October 3, 2001, A1.

(66) Ibid.

(67) Miller et al., New York Times, December 30, 2001, A1.

(68) Joint Inquiry, 230.

(٦٩) المرجع السابق، ٢٩٥

(٧٠) المرجع السابق، ص ٢٨٧

(71) Prepared testimony, March 24, 2004, by former national security adviser Samuel L. Berger, to the National Commission on

Terrorist Attacks Upon the United States, <http://www.msnbc.msn.com/id/4593926/>.

(٧٢) تفاصيل التفجيرات والتحقيق مستقاة من

FBI's "Executive Summary of the Status and Findings of the FBI Investigation into the Embassy Bombings" November 18, 1998, http://www.pbs.org/wgbh/pages/front_line/shows/binladen/bombings/summary.html. See also: "Report of the Accountability Review Boards, Bombings of the US Embassies in Nairobi, Kenya and Dar es Salaam, Tanzania on August 7, 1998," http://www.state.gov/vwww/regions/africa/board_nairobi.html.

(73) FBI's Most Wanted Terrorist List, <http://www.fbi.gov/mostwanted/terrorists/termohammed.htm> (November 23, 2003).

(٧٤) المرجع السابق

(٧٥) يشمل النص التهديد التالي

Rashid, Ibid., 134.

إن حكم قتل الأمريكيين وحلفائهم مدنيين وعسكريين، فرض عين على كل مسلم في كل بلد متى تيسر له ذلك، حتى يتحرر المسجد الأقصى والمسجد الحرام من قبضتهم . وحتى تخرج جيوشهم من كل أرض الإسلام، مسلولة الحد كسيرة الجناح . عاجزة عن تهديد أى مسلم. وقُدِّمت الوثيقة المؤرخة في الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩٩٨ باسم جبهة العالم الإسلامي، التي تشمل بن لادن وممثلين من جماعة الجهاد في مصر والجماعة الإسلامية المصرية وحركة الجهاد في بنجلاديش. للاطلاع على النص الكامل، انظر:

<http://www.fas.org/irp/world/para/docs/980223-fatwa.htm>.

(76) Joint Inquiry, 195.

(77) Crowe, Admiral William J., Chairman. "Press Briefing on the Report of the Accountability Review Boards on the Embassy Bombings in Nairobi and Dar es Salaam," January 8, 1999.

(٧٨) المرجع السابق.

في يناير من عام ١٩٩٩، أصدرت لجنة يرأسها الأميرال كرو النتائج التي توصلت إليها في تقرير مجالس مراجعة المحاسبة عن تفجيرات السفارتين في نيروبي ودار السلام المعروف كذلك بتقرير كرو . وبالإضافة إلى تفاصيل ظروف تفجيرات السفارتين، أورد التقرير كذلك اتجاهاً مزعجياً: (١) عدم كفاية الموارد لتوفير الأمن ضد الهجمات الإرهابية، و(٢) الأولوية المنخفضة نسبياً التي تُعطى للهموم الأمنية في أنحاء الحكومة الأمريكية ... وما وجده كرو أكثر إثارة للقلق هو مقدار تشابه الدروس مع تلك المستفادة من لجنة إنمان، وهي مراجعة مشابهة لأمن السفارات الذي تم قبل أربعة عشر عاماً. وقد وُجد أن السفارتين التزمت بالقواعد الإرشادية التي وضعتها وزارة الخارجية للأمن الدبلوماسي اللازم لمستويات التهديد التي تواجهها السفارات. وفي أعقاب الهجمات الإرهابية، روجعت تلك القواعد الإرشادية وتم تعزيزها لتشديد الأمن الدبلوماسي في الخارج. وخصص الكونجرس أكثر من مليار دولار في شكل ميزانيات تكميلية لتشديد الأمن في المراكز الدبلوماسية في أنحاء العالم. انظر:

diplomatic posts throughout the world. See: http://www.state.gov/www/policy_remarks/1999/990108_emb_rpt.html (accessed March 5, 2004). An electronic version of the report is available at: http://www.state.gov/www/regions/africa/accountability_report.html.

الفصل السابع

خرافة المنعة

من يكسب الآن سيبدو منيعاً على الدوام.

جورج أورويل

أمريكا ترد الضربة

فى أعقاب هجومى القاعدة على السفارتين الأمريكيتين، بدأت أمريكا تدرك خطر تلك السلالة الجديدة من الإرهاب. وفجأة صارت القوة العظمى معرضة للخطر. على الرغم من أن الأمر احتاج لوقوع الحادى عشر من سبتمبر كى تفهم مقدار تعرضها للخطر فحسب. وطوال العامين ونصف العام التالية سعى كلينتون إلى استخدام أدوات القوة العظمى للقضاء على بن لادن والقاعدة، بما فى ذلك محاولة اغتياله. وقد غيّر الطريقة التى تخوض بها الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب ونجح فى منع الكثير من الهجمات ضد الأمريكيين.

سرعان ما نسب مكتب وزير العدل الأمريكى ومكتب التحقيقات الفدرالى تفجيرى السفارتين لأسامة بن لادن، وفى الرابع من نوفمبر عام ١٩٩٨ أصدر لائحة اتهام طويلة ومفصلة تضم ٢٢٨ تهمة ضد بن لادن ونائبه فى القيادة محمد عاطف فى محكمة مانهاتن الفدرالية للتآمر على قتل أمريكيين. وفى اليوم نفسه أعلنت وزارة الخارجية عن

جائزة قدرها ٥ ملايين دولار مقابل المعلومات التي تؤدي إلى القبض على الإرهابيين. وقد ورطت مكالمات على الهاتف المحمول بين اثنين من معاوني بن لادن هذين الشخصين في تفجير السفارتين. وكشفت وثائق المحكمة فيما بعد أن الحكومة الأمريكية كانت في واقع الأمر تتعقب خلية للقاعدة تعمل في كينيا قبل التفجيرين، وهو الجهد الذي جعل بالإمكان التعرف على العديد من المخططين في الهجومين والقبض عليهم.

وفي أكتوبر من عام ٢٠٠٠، كان علي محمد، وهو مواطن من أصل مصري في الثامنة والأربعين من العمر ورفيق سابق في الجيش الأمريكي، الشخص الأول الذي أُدين بالاتهامات الناتجة عن تفجير السفارة وغيره من الأهداف الأمريكية والبريطانية والفرنسية في نيروبي. وقدم محمد صوراً ورسومات وتقريراً لبن لادن بالخرطوم في السودان وقيل إن بن لادن نظر إلى الصورة الفوتوغرافية للسفارة الأمريكية وأشار إلى المكان الذي يمكن أن تدخل منه الشاحنة. وقال محمد إن الأهداف اختيرت انتقاماً من الولايات المتحدة في الحرب الأهلية في الصومال.^(١)

مع ثبوت إدانة بن لادن على نحو واضح تقريباً، انتقل كلينتون إلى الانتقام. وكان قد التقى بأسر ضحايا تفجير السفارتين عندما عادت الجثامين إلى الولايات المتحدة، ولم يكن هناك أي شك في أنه سيتخذ إجراءً ما. وبعد وقت قصير من هجومي السفارتين، أنشأ برجر "مجموعة صغيرة" من كبار المسؤولين لتحديد الرد الأمريكي على الهجومين. وسوف تجتمع اللجنة التي تضم أولبرايت وكوين وتيننت وريينو وفريه وفورث وكلارك ورئيس هيئة الأركان هيو شيلتون بانتظام لمناقشة قضايا الإرهاب بقية فترة رئاسة كلينتون. واجتمعت المجموعة في المكتب البيضاوي ذات مساء كي تتخذ قراراً بشأن الأهداف. وعرض شيلتون وكوين اقتراحاً لمهاجمة معسكرات بن لادن في أفغانستان وهدفين في السودان، هما مدبغة جلود مملوكة لبن لادن ومصنع أدوية يُشك في أنه ينتج أسلحة كيماوية. واستبعد كلينتون المدبغة من القائمة لانخفاض قيمتها.^(٢)

غادر الرئيس البيت الأبيض فى العشرين من أغسطس عام ١٩٩٨ لقضاء العطلة فى مارثا فاينارد، لأن إلغاء العطلة المخطط لها منذ فترة طويلة سوف يخبر العالم أن هجوماً سيقع. كما أنه كان بحاجة إلى قضاء بعض الوقت مع أسرته فى أعقاب شهادة أدلى به للتو تحت القسم بشأن فضيحة ليوينسكى. وقد عاد إلى واشنطن بعد وقت قليل من الإعلان عن الهجمات.

فى العشرين من أغسطس عام ١٩٩٨ أمر كلينتون القوات الأمريكية بإطلاق خمسة وسبعين صاروخاً على ستة معسكرات تدريب فى أفغانستان وثلاثين صاروخاً أخرى على مصنع أدوية فى الخرطوم بالسودان اسمه الشفا يُعتقد أنه ينطوى على إنتاج الأسلحة الكيماوية. وأتلقت الضربات معسكرات تدريب القاعدة وقتلت ما يقدر عددهم بعشرين إرهابياً وجرحت عشرات آخرين.^(٣) وما يؤسف له أن بن لادن لم يكن بينهم. وأرسل كلينتون تحذيراً سيتخذ معنى جديداً بعد الحادى عشر من سبتمبر: "البلدان التى تصر على استضافة الإرهابيين ليس لها الحق فى ملاذات أمنة." وأضاف أن أعضاء القاعدة "يسعون لامتلاك الأسلحة الكيماوية وغيرها من الأسلحة الخطيرة".^(٤)

ورداً على الهجمات، نظمت طالبان احتجاجات مضادة لأمريكا فى الشوارع. وعندما طلبت الولايات المتحدة من طالبان تسليم بن لادن، رد مؤسس طالبان، الملا عمر محمد، بإعلانه أنه "حتى إذا اتحدت بلدان العالم كلها [فسوف] بدافع من أسامة بدمنا".^(٥)

الضربة الاستباقية الأولى

بينما شك عدد قليل فى القرار الأمريكى الخاص بقصف معسكرات تدريب القاعدة فى أفغانستان، كان قصف مصنع الشفا للأدوية موضع خلاف. فنفذ كان المسئولون الأمريكيون يعتقدون أن المصنع ينتج أسلحة كيماوية، ربما من أجل بن لادن،

وأن المصنع الذى يمتلكه مجمع الصناعات العسكرية كان جزءاً مهماً من شبكة بن لادن الاقتصادية.^(٦) وأنكرت الحكومة السودانية هذه الادعاءات بقوة، متهمَةً الولايات المتحدة بشن "عدوان غير مبرر" ليس على "مصنع الأدوية الوحيد فى السودان" الذى جرى تدميره فحسب، بل كذلك "حرمت عشرات الملايين من السودانيين وغيرهم فى البلدان المجاورة من الأدوية الأساسية الخاصة بالمalaria والدرن وغيرهما من الأدوية التى تهدد الحياة".^(٧)

فى ذلك الوقت، ذكرت مصادر عديدة أن بن لادن يسعى للحصول على أسلحة كيميائية وربما أسلحة نووية كذلك. وبما أن السودان رفض التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية التى تنص على التفتيش الدولى، فقد كان لدى الولايات المتحدة مخاوف واضحة. وهكذا، وفى عملية اتسمت بالمخاطرة، أرسلت وكالة الاستخبارات المركزية سرّاً أحد عملائها إلى الخرطوم لجمع عينات من الهواء والماء والتربة لتحديد ما إذا كان هناك احتمال لقيام مصنع الشفا بصنع أسلحة كيميائية. وأوضح مسئول سابق فى وكالة الاستخبارات المركزية إن العينة التى تم الحصول عليها من التربة الواقعة خارج مصنع الشفا كانت تحتوى على مادة كيميائية هى المادة الأم لغاز الأعصاب المميت VX.

وبينما كانت هناك أسباب أخرى يمكن تصورها لوجود المادة الكيميائية وتساءل البعض عما إذا كانت المصنع ينتج غاز الأعصاب أم لا، لم يجد المسئولون تفسيراً مقبولاً لوجودها فى هذا الموقع بالسودان.^(٨) وكانت الخطوة الواضحة الثانية هى احتمال تزويد المسئولين السودانيين شريكهم الوثيق بن لادن بالكيمياويات، وقد أُعطيت أهمية للشك فى عام ٢٠٠١ عندما اعترف أحد أفراد القاعدة وهو رهن التحقيق بالسفر إلى السودان من أجل بن لادن لمتابعة العمل الذى كانت القاعدة بصددته فى الخرطوم لصنع أسلحة نووية.^(٩)

قال ساندى برجر فيما بعد موضحاً: "علمنا أنه تم العثور على مادة كيميائية تُستخدم فقط فى صنع غاز الأعصاب القاتل VX بالقرب من هذا المصنع الذى كان

جزءاً من مجمع الصناعات العسكرية السودانية، الذى ساعد بن لادن فى تمويله وكان يجرى فيه تنفيذ برنامج الأسلحة الكيماوية السودانى. وعلمنا أن أسامة بن لادن كان يحاول الحصول على أسلحة كيماوية. وفى ظل هذه الظروف، كان عدم تدمير المصنع سيكون قمة عدم المسئولية.^(١٠)

وهكذا، ففىما أصبحت أول ضربة استباقية ضد بن لادن، قضت الولايات المتحدة على المصنع والمصدر المحتمل للأسلحة الكيماوية لبن لادن وغيره من الإرهابيين. وكانت الضربة الانتقامية ضد معسكر بن لادن فى أفغانستان الإجراء الثالث من نوعية الذى تتخذه الولايات المتحدة ضد الإرهاب. وقد حدث مرتين فقط من قبل أن استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية لمعاقبة إرهاب الدولة. كانت الأولى فى عام ١٩٨٦ عندما قصف الرئيس ريجان بيت الرئيس الليبى معمر القذافى رداً على قصف ملهى ليلي فى برلين الغربية أدى إلى مقتل موجد أمريكى، وكان الثانى عندما وجه كليتتون ضربته الانتقامية ضد العراق فى عام ١٩٩٣ بسبب محاولته اغتيال الرئيس بوش الأول. ولم ينتقم الرئيس ريجان لتفجير حزب الله فى عام ١٩٨٣ لتكنات المارينز فى لبنان، أو إسقاط طائرة بان أميركان الرحلة رقم ١٠٣.

ويسرعة اصطف الكونجرس لدعم الضربات. إذ أيد الديمقراطيون الإجراء، وأيدته كذلك القيادة الجمهورية وسط السعى لمساءلة الرئيس. وامتدح رئيس مجلس النواب الجمهورى نيوت جنجريتش (نائب جورجيا)، والمعارض القوى للرئيس، الإجراء قائلاً: "أرى أن الرئيس فعل الشيء الصواب. ... ونحن بهذا نبعث بإشارة مفادها أنه ليست هناك ملاذات للإرهابيين." وقال زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ ترينت لوت (نائب مسيسيبي) وزعيم الأغلبية فى مجلس النواب ريتشارد أرمى (نائب تكساس): "يقف الشعب الأمريكى متحداً فى وجه الإرهاب."^(١١) وطبقاً لاستطلاع للرأى أجرى فى العشرين من أغسطس عام ١٩٩٨، أقر ثلثا الأمريكين الهجمات وقال ٦١ بالمائة إنهم واثقون فى الرئيس كليتتون كقائد حربى. وعلى نحو معبر، كان ثلث الأمريكين فقط يعتقدون أنهم أو أحد أفراد أسرته سوف يقع ضحية لهجوم إرهابى.^(١٢)

بعد هجمات السفارتين، كان واضحاً لأى شخص يهتم بالنظر إلى الأمر أن بن لادن وضع أمريكا نصب عينيه - وأنه سيتعين أن يشمل الرد الأمريكى كلاً من مطارده هو وشبكته والإجراءات القوية، بما فى ذلك استخدام القوة، لإنشاء الدول عن مد شبكته بالمأوى والدعم. ومع أن المهيمنين سوف يقللون على نحو انعكاسى من شأن تلك الجهود فيما بعد، فقد نقحت الإدارة استراتيجيتها الشاملة، سعياً لقتل بن لادن وإفشال الخطط المستقبلية ومنع التمويل وإيواء شبكاته، لكن خرافة المنعة أبعدت الولايات المتحدة عن حالة الحرب اللازمة لمنع الحادى عشر من سبتمبر.

كان بن لادن خصماً متحدياً - حيث كان يخطط مؤامرات لسنوات مقدماً، ويقسم العمليات إلى فئات، ويبتكر أساليب عملياتية متعددة كأسلوب التسلسل التنازلى، ويستخدم الإرهابيين ذوى المهارات العالية، وكذلك تدريب الهواة كصاحب الحذاء المفخخ ريتشارد ريد على شن الهجمات البسيطة لكنها مميتة، ومساعدة الجماعات المحلية فى خططها، كما حدث مع المتأمرين الأردنيين أثناء الألفية، وتعزيز المتمردين الذين على شاكلة التفكير نفسه. وكان بن لادن يتمتع بالخيال، وهو الشيء المفتقد على نحو واضح بين المسئولين الأمريكين الذين يتعقبونه، وكانت شبكة بن لادن تتسم بمرونة تكتيكية واستعداد لتجاوز وسائل وأهداف التسليم التقليدية جعلته سابقاً للتحليلات الأمريكية إلى حد كبير.^(١٣)

منذ منتصف التسعينيات كانت وكالة الاستخبارات المركزية تحاول جمع المعلومات عن بن لادن والقاعدة. وأصبح جمع المعلومات الاستخباراتية البشرية أولوية مهمة إلى حد بعيد، حيث كان يستخدم ثلاث آليات تقليدية لتطوير المعلومات الاستخباراتية البشرية: المصادر الأحادية والمتطوعون وعلاقات الاتصال. ومع ذلك، وفى شهادة على نجاح بن لادن فى السرية، لم تكن وكالة الاستخبارات المركزية فى الحادى عشر من سبتمبر قد اخترقت قيادة القاعدة بعد.^(١٤)

كانت ميثولوجيا أمريكا الخاصة بمنععتها عائقاً آخر. فقد حالت دون إجراء التغييرات فى البيروقراطية والتغييرات فى النسق العقلى، وفوق هذا وذاك كل

التغييرات فى الرأى العام التى حدثت بعد رعب الحادى عشر من سبتمبر فحسب. وفى أواخر التسعينيات، كان الجيش نفسه يعارض فى الغالب الإجراء الانتقامى، وكان مجتمع الاستخبارات مشوش الهدف ومتربداً فى إعادة التركيز، ولم يكن بالإمكان تطبيق ثقل موازن ضاغط على مشكلة التنظيم الحكومى، ولم يكن الجمهور يرى الإرهاب على أنه خطراً كبيراً. بل كان فى بعض الأحيان يتصوره صرف متعمد للانتباه عن قضايا أشد "خطورة" تتعلق بمساءلة كلينتون فى الكونجرس.

فى وقت ضربات كلينتون الاستباقية ضد بن لادن عام ١٩٩٨، وجه البعض اتهاماً مثيراً للضحك بأن الرئيس اتخذ ذلك الإجراء لصرف الانتباه عن التحقيقات بشأن علاقته مع إحدى المتدربات! وكانت خطة مشابهة بشكل غريب قد طُرحت قبل ذلك بيوم فى فيلم (*) Wag the Dog الذى يفتعل فيه الرئيس حرباً لصرف الانتباه عن الفضيحة الجنسية. وقبل ثلاثة أيام من الضربة، فى السابع عشر من أغسطس عام ١٩٩٨. كان كلينتون قد أدلى بشهادته أمام المحلفين بشأن علاقته مع متدربة البيت الأبيض مونىكا ليونىسكى البالغة من العمر واحداً وعشرين عاماً. وعلى سبيل المثال، قال عضو الكونجرس جيم جيسون (نائب نيقادا): "انظروا إلى فيلم Wag the Dog. أظن أن هذا الأمر فيه كل عناصر الفيلم، وينبغى أن يكون رد فعلنا تجاه تفجيرات السفارتين قائماً على أدلة معقولة سليمة، وليس رد فعل مرتجل فى محاولة توجيه الانتباه العام بعيداً عن المشكلات السياسية [الخاصة بالرئيس]" (١٥) لكن خطر بن لادن لم يكن فيلماً سينمائياً. بل كان واقعاً. ومع تزايد الخطر تزايدت الجهود الأمريكية.

قتل بن لادن

لم تكن الضربات الموجهة ضد بن لادن فى أفغانستان سعيًا لتأكل شبكة دعم الإرهابيين فحسب. فقد كان المقصود بها كذلك قتل بن لادن. وبعد تفجيرات السفارتين

(*) فيلم من نوعية الكوميديا السوداء إنتاج عام ١٩٩٧ مأخوذ عن إحدى الروايات الأكثر مبيعاً بعنوان «البطل الأمريكى»، وهو من بطولة ١ داستن هوفمان وروبرت دى نيرو، ويدور حول مشكلة تقع فى البيت الأبيض قبل الانتخابات بآيام، ويطلب الرئيس الأمريكى من مستشاريه «إلهاء» الشعب وصرف انتباه الرأى العام عن متابعة تداعياتها. وعنوان الفيلم مصطلح فى اللغة الإنجليزية تعمد صرف الانتباه عن شديد الأهمية إلى شىء أقل منه أهمية. (المترجم).

مباشرةً صرح الرئيس كلينتون سرّاً بتوجيه ضربات خفية ومميتة ضد بن لادن، وصدرت التفويضات الموسعة للاغتيال عندما بات واضحاً، طبقاً لأحد مسؤولي الأمن، أنه "لم تكن هناك طريقة لتحاشي قتل [بن لادن] إن كنا سنطارده".^(١٦)

شرح ساندی برج قرار قصف معسكرات التدريب الأفغانية في اليوم الذي أُطلقت فيه الصواريخ بقوله إن اجتماعاً لقادة شبكة بن لادن الإرهابية في معسكر التدريب الأفغاني في اليوم الذي أُطلقت فيه الصواريخ "أثر على" قرار "الولايات المتحدة الخاص بضرب المعسكرات في تلك المرة".^(١٧) فالواقع هو أن المسؤولين الأمريكيين كانوا يأملون في قتل الإرهابيين أثناء نومهم. ويعتقد المسؤولون أن الصواريخ أخطأت بن لادن بمقدار بضع ساعات فحسب.^(١٨) وفي تحقيق الكونجرس المشترك اللاحق في عام ٢٠٠٢ حول هجمات الحادي عشر من سبتمبر، الذي أجرى مقابلات مع كبار المسؤولين المشاركين في تخطيط الهجمات، أكدوا جميعاً أن أحد أهداف الضربات في أفغانستان كان قتل بن لادن.^(١٩)

وكما أوضح برجر في وقت لاحق، فإنه منذ وقت تفجيرى السفارتين في إفريقيا شرعت الولايات المتحدة في "مسعى مكثفاً جداً للوصول إلى بن لادن، والوصول إلى معاونيه، من خلال الوسائل المعلنة والسرية ... للقبض عليهم وقتلهم. ... وما من شك في أن صواريخ كروز لم تكن تحاول القبض عليهم. كما أنها لم تكن تكتيكات تنفيذ القانون. ... وأوضحت الإدارة للناس في الميدان، كما قال ديك كلارك، أننا "كنا نفضل إلقاء القبض [عليهم]، لكننا أدركنا أنه من المحتمل أن لا يكون ذلك ممكناً".^(٢٠)

كانت الولايات المتحدة ممنوعة من القيام باغتيالات منذ عام ١٩٧٦ عندما أصدر الرئيس جيرالد فورد الأمر التنفيذي رقم ١١٩٠٥ الذي يحظر على أى موظف في الحكومة الأمريكية المشاركة في الاغتيال. وما زال أمر فورد، الذي أيده كل رئيس أمريكي منذ عام ١٩٧٦، سارياً في الوقت الراهن.^(٢١) ووجد محامو وزارة العدل أن

الأمر التنفيذي لم يمنع قدرة الإدارة على محاولة قتل بن لادن، لأنه كما أوضح برجر في عام ٢٠٠٢ لم يكن ينطبق على الأوضاع التي تتصرف فيها دفاعاً عن النفس أو تتصرف بموجب أهداف القيادة والتحكم في مواجهة العدو، وهو ما كان يحدث بالفعل ... ومن الناحية العملية، لم يمنعنا من القيام بأي شيء.^(٢٢)

بعد هجمات العشرين من أغسطس عام ١٩٩٨ على أفغانستان والسودان، أجاز كلينتون ثلاث هجمات أكثر دقة ضد بن لادن وكبار أعضاء القادة بناءً على تحديد وكالة الاستخبارات المركزية لموقعه، إلا أنه في كل من تلك الحالات شعر مدير وكالة الاستخبارات المركزية تينت أن المعلومات الاستخباراتية لم تكن على قدر كافٍ من الدقة لجعل الهجوم العسكري مجدياً، وقال برجر فيما بعد موضحاً: "المؤسف أنه بعد أغسطس من عام ١٩٩٨ لم تكن لدينا معلومات استخباراتية تسمح باتخاذ قرار ما موثوق به بما يكفي لتبرير هجوم آخر ضد بن لادن ومعاونيه الأساسيين. ولو كان لدينا تلك المعلومات لأعطى الرئيس كلينتون الأمر."^(٢٣)

على عكس بيئة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، واجه كلينتون كذلك جيشاً معارضاً لوجود قوات برية على الأرض في أفغانستان. وفي أكثر من مناسبة، سأل كلينتون هيو شيلتون، رئيس هيئة الأركان منذ عام ١٩٩٧ إلى أكتوبر ٢٠٠١ وقائد العمليات الخاصة السابق، عن فاعلية إنزال فريق من القوات الخاصة داخل أفغانستان ملء فجوات المعلومات الاستخباراتية في البحث عن بن لادن.^(٢٤) ومع ذلك لم يكن هناك أي دعم في البنتاجون من أجل وضع أفراد من الجيش الأمريكي داخل أفغانستان، ناهيك عن الحرب الشاملة. وقال ديك كلارك موضحاً: "كانت الرسالة القوية إلى البيت الأبيض من قيادة الجيش هي نحن لا نريد القيام بذلك، ... وقد عاد الجيش مراراً بتوصيات تقول بعدم استغلال قدراته من أجل القيام بعمليات فدائية في أفغانستان."^(٢٥)

في خريف عام ٢٠٠٠، وبعد أن عبّر برجر عن الضيق من الجهود الأمريكية للوصول إلى بن لادن، أعد شيلتون ورقة تحتوى على اثني عشر خياراً لاستخدام القوة

العسكرية ضد بن لادن تتضمن القوات البرية الأمريكية داخل أفغانستان. ووصف شيلتون ووزير الدفاع كوين ورقة خيار الجيش بأنها مسعى لـ"تتقيف" مستشار الأمن القومي بشأن "التعقد غير العادى لوجود قوات برية على الأرض".^(٢٦) وقال شيلتون إن الخيارات يمكن تنفيذها "بسرعة كبيرة" لكنها تعتمد على حصول مجتمع الاستخبارات على معلومات استخباراتية تسمح باتخاذ قرار موثوق به. وقال شيلتون إن وكالة الاستخبارات المركزية لم تقدم هذه المعلومات الاستخباراتية من قبل ولم يطلب الجيش قط الحصول عليها. وكان كلينتون يرى أن توجيه ضربة دون تأكيد معقول من ضرب بن لادن لن تؤدي إلا إلى جعل الولايات المتحدة تبدو عاجزة ويشجع المزيد من المتطرفين من الانضمام إلى القاعدة.

فى عام ١٩٩٨ أمر كلينتون كذلك القوات البحرية بأن تضع بشكل دائم غواصتين مهاجمتين من طراز لوس أنجلوس مزودتين بصواريخ كروز توماهوك بالقرب من أفغانستان فى جنوب المحيط الهادى والخليج الفارسى. ومن هذين الموقعين، يمكن لصواريخ توماهوك بطيئة الطيران الوصول إلى أفغانستان خلال تسعين دقيقة. وعندما تم حساب الاستعدادات واللوجستيات الإضافية، كانت الغواصتان مستعدتين لإطلاق الصواريخ فى اتجاه أفغانستان خلال ست ساعات من تلقيهما أمر الهجوم. وكان نشر هاتين الغواصتين ميزة تكتيكية كبيرة حيث إنها قللت "زمن الضربة" مما يتراوح بين أربع وعشرين ساعة وست وثلاثين ساعة إلى ست ساعات. كما أنها حلت محل الحاجة إلى استمرار نشر صواريخ التوماهوك فى القواعد الأمريكية المتنازع عليها سياسياً فى الخليج الفارسى.^(٢٧) وخلال عاميه الأولين فى منصبه، حافظ الرئيس بوش على استعداد هاتين السفينتين المجهزتين بالصواريخ فى شمال بحر العرب، وظل يستخدم مبادرة التكنولوجيات الاستخباراتية الخاصة بالسنوات الأخيرة من إدارة كلينتون.^(٢٨)

بينما ظلت واشنطن على تردها فى وضع جنود أمريكيين فى أفغانستان، وفى عام ١٩٩١ دربت الولايات المتحدة ستين من جنود الكوماندوز الباكستانيين على تعقب

بن لادن والقبض عليه.^(٢٩) وتم التخلي عن المهمة في النهاية عندما أطاح برويز مشرف بال رئيس الباكستاني نواز شريف في أكتوبر من عام ١٩٩٩.^(٣٠) ومع أن البعض فكر في تسليم أمراء الحرب الأفغان، وخاصة أحمد شاه مسعود رئيس التحالف الشمالي، للسعى إلى الإطاحة بطالبان، فقد كانت تلك الاستراتيجية موضع خلاف. فعلى سبيل المثال، وكما أوضح رئيس هيئة الأركان السابق هيو شيلتون، فإن التحالف الشمالي "كانت لديه تجربته السابقة، وعندما تضم العلم الأمريكي إلى تشكيلهم، وتصبح شريكاً معهم، يصبح بالإمكان اعتبارك كذلك مسئولاً عن أعمالهم".^(٣١) وكما ظهر في الإطاحة بنظام طالبان في عام ٢٠٠١، سوف يتطلب النجاح التزاماً عسكرياً أمريكياً ضخماً - وهو الالتزام الذي لم يكن يحظى بالدعم قبل الحادي عشر من سبتمبر.

لقد وافق كلينتون على كل عملية أوصى بها الجيش. إلا أنه فيما عدا الضربة التي تمت في أغسطس من عام ١٩٩٨، لم تتوصل وكالة الاستخبارات المركزية والبنجابون قط إلى "احتمال ضخم للنجاح"، وهو ما كان ضرورياً لتبرير شن هجوم. وفي اجتماعات المجموعة الصغيرة قال مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تيننت: "يمكنني قول أين كان [بن لادن]، ويمكنني أن أخبرك بالمكان الذي سيذهب إليه ... المشكلة هي هل يمكنني أن أخبركم بالمكان الذي سيوجد فيه خلال الست إلى ثمانية ساعات المقبلة أم لا؟"^(٣٢)

بحلول شهر فبراير من عام ١٩٩٩، كان مجتمع الاستخبارات يعتقد أن أسامة بن لادن يمثل التهديد الإرهابي الأكبر للبلاد. فقد كان يخطط بنشاط لمهاجمة المصالح الأمريكية وكان يمكن أن يقع هجوم في أي يوم. وفي أواخر عام ٢٠٠٠، توصل الجيش الأمريكي إلى النتائج ذاتها التي توصل إليها مجتمع الاستخبارات، وهي أن الوصول إلى بن لادن يعني التعامل مع نظام طالبان أولاً وإغلاق الملاذ الآمن في أفغانستان.

ومع ذلك، فلم يكن هناك قبل الحادي عشر من سبتمبر دعم داخل الولايات المتحدة، ولا في الإدارة، ولا في الكونجرس، ولا بين الشعب الأمريكي، للإطاحة

بالبان، وبينما تحدث كلينتون بانتظام عن تهديد الإرهاب للشعب الأمريكي، فهو لم يكن يشعر بأنه مهدد بشكل مباشر في الداخل، وبالتالي لم يرَ أن هناك ما يدعو إلى تلك الإجراءات العنيفة. إلا أن الإدارة سعت بالفعل وراء كل وسيلة ما عدا الغزو.

كل وسيلة ما عدا الغزو

مع تصاعد خطر بن لادن، خطط الرئيس كلينتون ومستشاروه لأساليب متطورة إلى حد بعيد لقتله أو إلقاء القبض عليه، وبشكل خاص أثناء السنوات الأخيرة من فترة رئاسته. حث كلينتون مراراً مجتمع الاستخبارات على استخدام أساليب وتكنولوجيات جديدة لتحديد مكان بن لادن وشبكته. ووصف مستشار الأمن القومي السابق ساندي برجر تركيز كلينتون على البحث بجرأة عن بن لادن قائلاً: "كنا نفكر باستمرار في تكنيكات جديدة ... وفي فبراير من عام ٢٠٠٠، على سبيل المثال، أرسلت مذكرة إلى الرئيس كلينتون تتناول الخطوط العريضة لما كنا نفعله. وقد رد على قائلاً: 'هذا ليس كافياً ... لا بد لنا من عمل المزيد.' ودفعنا هذا إلى العمل مع مجتمع الاستخبارات والجيش للتوصل إلى تكنيك جديد لتحديد مكان بن لادن ... والواقع أنها ستكون طريقة واعدة جداً لتحديد مكان وجوده إذا كان لدينا خيط من المعلومات الاستخباراتية البشرية." (٢٣)

اعترافاً بضرورة وجود معلومات استخباراتية مُحدّثة لتحديد مكان بن لادن وإخراجه منه، وتحت ضغط طلب كلينتون الدائم بالتجديد والابتكار، بدأ ريتشارد كلارك يدرس فكرة تسليح طائرة بلا طيار، المسماة "بريديتور"، حيث ثبت أنها مفيدة على نحو غير عادي في جمع المعلومات الاستخباراتية أثناء حروب البلقان. فقد كانت الطائرة تجمع بيانات مصورة لمنطقة كاملة الطيران الأمن على ارتفاعات متوسطة بالليل والنهار. وسعى كلارك كذلك إلى تسليح الطائرة بدون طيار الصغيرة زنة

٩٥٠ رطلاً، وهى الفكرة التى جرى تجربتها فى عام ٢٠٠٠.

ومع ذلك ظل الاقتراح موضع خلاف قبل الحادى عشر من سبتمبر، واستخدمت طائرة بريديتور فقط كأداة مراقبة فى أفغانستان فى شهرى سبتمبر وأكتوبر من عام ٢٠٠٠. وعارضت وكالة الاستخبارات المركزية فكرة تسليحها موضحة العيوب فى آليات المراقبة الخاصة بالطائرة بلا طيار ومصاحبة القدرة على إطلاق النار. وأشارت إلى أن الطائرة الصغيرة المجهزة بالحد الأدنى من القدرة الحصانية الخاصة بدراجة نارية سيكون عليها ضغط شديد حين تحمل صاروخ "هيلفاير" زنته مائة رطل تستخدمه عادة الطائرات الهليكوبتر الهجومية عبر أراضي أفغانستان الشاسعة.^(٣٤) وكشئ، خطر تم التخلص منه بأسرع ما يمكن، تجادلت وكالة الاستخبارات المركزية والقوات الجوية بشأن من الذى يدير العملية ويمولها. وكما شعرت وكالة الاستخبارات المركزية بأنه ينبغى أن تكون القوات الجوية مسئولة عن إخراج بن لادن، مشيرةً إلى أن عملاء الوكالة سوف يواجهون انتقاماً إذا ربطت المسؤولية عن العملية بوكالة الاستخبارات المركزية. وقد أسكت المنتقدون بعد الحادى عشر من سبتمبر.^(*) وفى النهاية أصبحت الطائرة بلا طيار أداة استخباراتية أساسية فى عام ٢٠٠١ واستخدمت فى أفغانستان للمساعدة فى تحديد مكان القائد العسكرى للقاعدة محمد عاطف وقتله فى السادس عشر من نوفمبر عام ٢٠٠١.^(٣٥)

على مدى ثماني سنوات، قامت إدارة كلينتون بمطاردة للبشر فى أنحاء العالم لتتبع الإرهابيين. والقبض على أكثر من خمسين من الهاربين الإرهابيين من الخارج، بمن فيهم متآمرو تفجير مركز التجارة العالمى الأول، ومنفذو الهجوم على مقر وكالة الاستخبارات المركزية عام ١٩٩٣، ومتآمرو تفجيرات السفارتين الأمريكيتين فى كينيا

(*) أعلن الرئيس الأمريكى باراك أوباما فى ساعة مبكرة من صباح يوم الإثنين الثانى من مايو عام ٢٠١١ أن هجوماً أسفر عن مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن فى باكستان وقع فى اليوم السابق بتوجيه منه. وقال إنه بعد "معركة بالأسلحة" قتل بن لادن واستحوذت الولايات المتحدة على جسده.

وتنزانيا، والعديدون الذين خططوا للهجمات أثناء الألفية. وإلقاء القبض على الإرهابيين واعتقالهم، الذي يسمى احتجازاً، من أجل إعادتهم إلى الولايات المتحدة أو بلد آخر لمقاضاتهم، غالباً ما كان يؤدي إلى اعترافات ويقضى على مؤامرات الإرهابيين بتحطيم الخلايا وإزاحة الأفراد الأساسيين. لكن لم تنجح جميعها. فعلى سبيل المثال، فى عام ١٩٩٧ كانت الولايات المتحدة مستعدة للقبض على عماد مغنية أحد قادة حزب الله المسئول عن تفجير ثكنات المارينز فى عام ١٩٨٣ فى لبنان. وكان يُعتقد أن مغنية موجود على متن سفينة تعبر المحيط الأطلسي.^(٣٦) وقد أُلغيت العملية فى الدقيقة الأخيرة عندما أشارت المعلومات الاستخباراتية إلى أنه ليس على السفينة. والمؤسف أن مغنية(*) سُمح له بالهرب عندما رفضت السلطات السعودية تسليمه وهو يعبر المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٧^(٣٧) كما توصلت الإدارة إلى أساليب أكثر إبداعاً للسعى إلى القبض على الإرهابيين. ففى أعقاب تفجير مركز التجارة العالمى الأول، بدأت الولايات المتحدة مطاردة للعقل المدبر وراء العملية رمزى يوسف. وأذكر الجلوس فى غرفة مناقشة الأزمات عندما وزع ريتشارد كلارك أمشاط كبريت عليها صورة يوسف معلنة عن جائزة مقدارها مليونى دولار للقبض عليه. وتم توزيع أمشاط الكبريت بالإضافة إلى الملصقات والمنشورات والإعلانات المدفوعة فى الصحف المحلية فى أنحاء آسيا.^(٣٨)

وحيثما كان ذلك ممكناً، عملت الولايات المتحدة مع الدول الأجنبية للقبض على أفراد القاعدة وتفكيك خلاياهم الإرهابية وبدء مسعى عالمى لمنع الهجمات. وضمت جهود إعاقة عشرات الأجهزة الاستخباراتية التى اعتقلت المتشددى المشتبه بهم، على أقل تقدير لإبعادهم عن الشارع، بل كذلك أملاً فى الحصول على اعترافات منهم أو

(*) أُغتيل عماد مغنية، المعروف بالحاج رضوان، فى دمشق فى ١٢ فبراير عام ٢٠٠٨. نفذ عملاء الموساد عملية الاغتيال بتفخيخ سيارة مغنية عن طريق استبدال مسند رأس مقعد السائق فى سيارته بمسند يحتوى على شحنة متفجرات قليلة لكنها شديدة الانفجار وذلك بالتعاون مع أجهزة استخبارات عربية ربما جمعت معلومات عن تحركات مغنية وقدمتها للموساد. (المترجم)

ترهيبهم كى يجهضوا هجماتهم المزمعة. ومع أن النتائج كانت مختلطة، فقد أدت جهود التعاون الخارجى بين وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالى إلى تعطيل عشرات الخلايا التابعة للقاعدة فى عشرين بلداً، ومنذ الحادى عشر من سبتمبر زاد عدد الاحتجازات زيادة هائلة.^(٢٩) بالإضافة إلى ذلك، نجح مكتب التحقيقات الفدرالى فى تعطيل مصادر التمويل الإرهابى، بما فى ذلك ١١٢ مليون دولار من اثنتين وستين منظمة وإجراء سبعين تحقيقاً، أدى ثلاثة وعشرون منها إلى إدانات.^(٤٠)

المال يسير فى قنوات غامضة

أحد أصعب التحديات التى واجهتها واشنطن هو تفكيك شبكة بن لادن الشاسعة والمعقدة. وزعم بن لادن أنه يمكنه الوصول إلى أربع طرق لتحويل المال، وهى تهريب النقد، والنظام المصرفى العالمى، والنظام المصرفى الإسلامى والحوالات، أو شبكات تحويل الأموال غير الرسمية. وقد صرح متباهياً لصحيفة باكستانية فى يوم من الأيام بأن مسارات النظام المالى الغربى مألوفة له هو وزملاؤه فى القاعدة مثل خطوط راحات أيديهم.^(٤١) وكان تتبع أمواله تحدياً صعباً للولايات المتحدة.

أشارت التقارير إلى أنه جمع مليارات الدولارات من مكاسب الأفيون من خلال تعاملاته مع طالبان، وقد نقل أمواله من خلال الاستحواذ على شركات فى لوكسمبورج وأمستردام. حيث كان يدفع لأتباعه من غير أعضاء القاعدة ليكونوا غطاءً له. وبالإضافة إلى غسيل الأموال، كان بن لادن يحتفظ كذلك بشبكة من الأعمال التجارية المشروعة، بما فى ذلك شركة أوروبية لتجارة الأسمدة بالجملة اسمها وادى العقيق، وشركة تشييد طرق سودانية تسمى الهجرة، وكذلك بنوك وشركات ذات رأسمال مشترك وشركات للتصدير والاستيراد.^(٤٢) ووصف أحد مسئولى مكافحة الإرهاب السابقين بوزارة الخارجية التحدى قائلاً: "يتحرك المال من خلال قنوات غامضة. ...

وينتقل قدر كبير منه داخل حقائب السفر، وليس من السهل باستمرار تعقب ما يتدفق من أجل الإرهاب.^(٤٣)

اعترف الرئيس كلينتون بأن مجتمعا مفتوحاً وغنياً كالولايات المتحدة سيكون مرتعاً محتملاً لغسيل الأموال الإرهابية. وقد حاول وقف تدفق الموارد المالية هذا للإرهابيين بإنشاء المركز القومي لتعقب الأصول، وهو المركز الذي سيقدر وزير مالية بوش، پول أونيل، عدم تمويله فيما بعد.^(٤٤) وفي أعقاب هجمات عام ١٩٩٨ على السفارتين الأمريكيتين، أضافت الولايات المتحدة اسم بن لادن على قائمة الإرهابيين الواجب استهداف وزارة الخزانة الأمريكية لأموالهم لمصادرتها.^(٤٥) واستخدم كلينتون كذلك سلطاته التنفيذية لوقف التعاملات المالية للإرهابيين لتشمل بن لادن وآخرين في شبكة القاعدة. وفي عام ١٩٩٩ أصدر أمراً تنفيذياً بتجميد ما يقدر بـ ٢٥٥ مليون دولار من أصول طالبان.^(٤٦) وعلى المستوى العالمي، حض كلينتون دول مجموعة الثمانية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على تكوين مجموعة عمل مالية متعددة الأطراف بحث البلدان التي بها تنظيمات مصرفية فضفاضة على تقييد قوانينها المصرفية. وفي عهد كلينتون، عمل أكثر من ثلاثين بلداً على تنقية قوانينها المصرفية.

عمل ريتشارد (ديك) نيوكومب، المدير السابق لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية حتى عام ٢٠٠٤، مع ديك كلارك لوضع فهم لشبكات دعم الإرهابيين وتبعاً آثار أموالهم. وقد قال موضحاً: "شمل تعقب البنية التحتية العملية للقاعدة تحليل أنشطتها في أفغانستان والبلقان وغيرهما من مناطق العمل المهمة. وساعدنا هذا الجهد على فهم الطريقة التي استخدمت بها القاعدة المانحين والميسرين الذين هم مصدر الثروة الهائلة، والمنظمات غير الحكومية، والملاذات الآمنة في أنحاء العالم، ومعسكرات التدريب. كما سعينا إلى فهم الطريقة التي يدفعون بها الأموال لأسر أفراد التنظيم التي تقيم في الخارج، لسنوات في الغالب."^(٤٧)

ومع ذلك، كان مسئولون كثيرون يرون أن تعقب الأموال الإرهابية يبدو كالبحث

عن إبرة في كومة قش، وخاصةً في ظل المجموعة الواسعة من الصناديق، والأسماء المستعارة، والأعمال التجارية المشروعة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية، والتكلفة المنخفضة لتنفيذ الهجمات الإرهابية. وانتقد تحقيق الكونجرس المشترك لعام ٢٠٠٢ (الذي استُخدم جزءٌ كبير منه في تقرير لجنة الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٤) وكالات الاستخبارات لعدم وجود أنظمة ذات صبغة رسمية لفصل الإرهابيين عن أموالهم، وإن أشار إلى أن البيت الأبيض يركز أكثر على تعقب تمويل الإرهابيين وأصولهم.^(٤٨) ودون دعم من وكالات الاستخبارات، كانت آليات تعقب الأصول الإرهابية ناقصة قبل الحادى عشر من سبتمبر.

على سبيل المثال، كانت تحقيقات مكتب التحقيقات الفدرالى غير متساوقة وتمت على أساس كل قضية على حدة فحسب، وكانت وكالات الاستخبارات مترددة فى استخدام قواعد البيانات المالية لتعقب أموال المشتبه بهم الإرهابيين. وعلى الرغم من تلك القدرات، فلم يبحث مكتب التحقيقات الفدرالى عن البيانات المصرفية والمالية لمختطفى الطائرات حتى ما بعد الهجمات. وفى مذكراته، يستنكر ديك كلارك فى نقده لفشل مكتب التحقيقات الفدرالى فى معالجة التمويل وتعقب أموال القاعدة بجدية داخل الولايات المتحدة. وأضاف: "لم يجب أى أحد من مكتب التحقيقات الفدرالى عن أسئلتنا شديدة الأساسية بشأن عدد الحوالات فى الولايات المتحدة ومكانها ونشاطاتها - ناهيك عن اتخاذ أى إجراء." وقد انتقد تركيز مدير مكتب التحقيقات الفدرالى فريه على الإرهاب المتمركز فى الخارج وكون المكتب "مستغرقاً فى التجسس الروسى والصينى، وقضية عميل مكتب التحقيقات الفدرالى روبرت هانسن [الذى ضُبط متجسساً لمصلحة الروس]، وحالة ون هولى [المتهم بالتجسس لمصلحة الصين فى المعامل النووية]". كما أشار إلى تردد مكتب التحقيقات الفدرالى فى إرسال تقارير مكتوبة إلى البيت الأبيض، على عكس وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومى والخارجية، التى أمطرت بريد كلارك بالإلكترونى بالتقارير.^(٤٩)

كما لخص كلارك الأمر فى عام ٢٠٠٢، فقد كان مجتمع الاستخبارات عاجزاً عن

ان يخبرنا بما هى تكلفة أن تكون بن لادن، وما هى تكلفة أن تكون القاعدة، وما مقدار عيزانية تشغيلهم السنوية فى حدود بعض الضوابط، ومن أين يأتى المال، وأين يقيم، وعندما لا يجرى استخدامه، كيف يتم تحويله.^(٤٠)

بصورة عامة، وجد تحقيق الكونجرس المشترك أن الحكومة الأمريكية عاجزة عن تعطيل الدعم المالى للأنشطة بن لادن الإرهابية بشكل فعال.^(٤١) فقبل الحادى عشر من سبتمبر لم تكن وكالة حكومية أمريكية واحدة مسئولة عن تعقب الأموال الإرهابية، وإعطاء الأولوية للجهود الحكومية وتنسيقها.^(٤٢) لم تكن هناك استراتيجية منسقة لتعقب الشبكات المالية وإغلاقها ومشاركة المعلومات بشأن التحقيقات المالية بين الوكالات. كما وجد التقرير أن هناك تردداً فى اتخاذ الإجراءات، مثل مصادرة الأصول والحسابات المصرفية وإلقاء القبض على المتورطين فى التمويل، بسبب خوف وزارة المالية من أن يؤثر هذا النشاط تأثيراً عكسياً على النظام المالى الدولى.^(٤٣) ومع ذلك، وكما أوضح نيوكومب، فإن مسئولى الخزانة على استعداد الآن، وباستمرار، لبحث سبل القيام بذلك على نحو لا يخاطرون فيه بتعطيل النظم المالية الدولية.^(٤٤)

نحن فى حالة حرب.

فى ديسمبر من عام ١٩٩٨، أرسل مدير الاستخبارات المركزية جورج تيننت مذكرة إلى كبار مسئولى وكالة الاستخبارات المركزية تقول "لا بد لنا الآن من دخول مرحلة جديدة فى سعيينا ضد بن لادن. ... فنحن فى حالة حرب. ... لا أريد ادخار أية موارد أو أشخاص فى هذا الجهد، سواء داخل وكالة الاستخبارات المركزية أو مجتمع الاستخبارات."^(٤٥) ونقل تهديد بن لادن إلى فئة الأولوية العليا وفى عام ١٩٩٩ أمر بمراجعة أساسية للاستراتيجية العملية للوكالة فى مواجهة بن لادن. ورداً على ذلك، وضعت الوكالة فى عام ١٩٩٩ خطة هجوم عملياتية شاملة جديدة ضد بن لادن والقاعدة داخل أفغانستان وخارجها كان اسمها ببساطة هو "الخطة". وقد تضمنت

برنامجاً قوياً ومركزاً لجمع المعلومات الاستخباراتية لتعقب بن لادن وأعوانه والعمل ضدهم داخل ملاذات الإرهابيين. وكانت الخطة توليفة من جمع جرى من المصادر البشرية - على نحو منفرد ومع شركاء أجانب - والجمع الفنى المحسّن.

وضع مركز مكافحة الإرهاب بوكالة الاستخبارات المركزية برنامجاً قال مسئول بالوكالة إنه لـ "اختيار الضباط المناسبين وتدريبهم ووضعهم فى الأماكن الصحيحة". وفيما بين هجمات السفارتين فى أغسطس من عام ١٩٩٨ والحادى عشر من سبتمبر، تضاعف تقريباً عدد أفراد الوكالة العاملين الذين يتولون أمر القاعدة.^(٥٦) وأدخلت الوكالة أفضل ضباط العمليات وأكثرهم خبرةً فى هذا الجهد وبدأت برنامجاً على مستوى الدولة كلها للتعرف على الأفراد المؤهلين لمهام مكافحة الإرهاب فى البيئات المعادية وفحصهم وتوظيفهم. وكانت الخطة مهياة لزيادة قدرة الوكالة على جمع معلومات استخباراتية عن بن لادن وأعوانه. وبحثت الوكالة عن مسئولين على درجة كبيرة من المهارة، وعلى معرفة جيدة بلغات الشرق الأوسط وجنوب آسيا وثقافتهما. وقام مركز مكافحة الإرهاب بتدريب هؤلاء العملاء المختارين فى دورات تدريبية ضد الإرهاب مدة كل منها ثمانية أسابيع، حيث يتم تعليمهم مهارات العمل داخل البيئات المعادية.^(٥٧) وتضمنت الخطة العمل السرى والجمع الفنى الذى يهدف إلى القبض على بن لادن وكبار معاونيه.^(٥٨)

وفى المقابل، لم يضع المدير لويس فريه مكتب التحقيقات الفدرالى فى حالة حرب قبل الحادى عشر من سبتمبر. وعلى الرغم من زيادة كليتتون لميزانية المكتب من أجل مكافحة الإرهاب بشكل كبير فى منتصف التسعينيات، بما فى ذلك زيادة مقدارها ٢٥٠ بالمائة فى عدد العملاء المشاركين فى مكافحة الإرهاب وزيادة فى ميزانية المكتب لهذه الأغراض بنسبة ٢٥٠ بالمائة تقريباً، فلم يجعل هذه القضية إحدى الأولويات. وزادت ميزانية مكتب التحقيقات الفدرالى من ١١٨ مليون دولار إلى ٢٨٦ مليون دولار وخصص المكتب ٢٦٥٠ عميلاً للمهمة، وهو ما يزيد على ضعف عدد المتخصصين فى مكافحة الإرهاب منذ عام ١٩٩٨^(٥٩) وزاد عدد مناصب العملاء الخاصين والدعم

المخصصين للإرهاب لأكثر من الضعف في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٩. (٦٠) وفي عام ١٩٩٠ أنشأ مكتب التحقيقات الفدرالي وحدة بن لادن في مركزه الرئيسي، حيث كان هناك حوالي تسعة عشر شخصاً يعملون في الوحدة قبل الحادي عشر من سبتمبر. (٦١)

حسّنت كذلك مبادرات عديدة في الداخل قدرة مجتمع الاستخبارات على معالجة تحقيقات مكافحة الإرهاب. وكانت إحدى الصعوبات في خطة الهجوم الشاملة ضد بن لادن هي عدم التنسيق بين وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي. ولمعالجة هذه المشكلة، وضعت الإدارة مسئولاً رفيع المستوى بمكتب التحقيقات الفدرالي في مركز مكافحة الإرهاب بالوكالة ومسئولاً رفيع المستوى من الوكالة في المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، تكونت قوات مهمة مكافحة الإرهاب المشتركة لتسهيل التعاون بين مكتب التحقيقات الفدرالي وإدارات الشرطة المحلية، وانضم مسئولون من وكالة الاستخبارات المركزية إلى مجموعات العمل عندما زُرعت في خمس وثلاثين مدينة. وجمعت مجموعات العمل تلك بين وكالات فدرالية ولاياتية ومحلية لتوفير الخبرة القيمة لتحقيقات مكافحة الإرهاب. (٦٢) وكان هذا التعاون مهماً لتعقب المشتبه بهم في الداخل والخارج.

استراتيجية حكومية

سعت الإدارة إلى وضع إستراتيجية حكومية شاملة متكاملة لمواجهة خطر بن لادن. وقبل تفجير عام ١٩٩٨ للسفارتين الإفريقيتين، أضاف كلينتون إلى توجيهه الرئاسي القرار PDD-39 لعام ١٩٩٥ بتعزيز سلطة القبض على الإرهابيين خارج الولايات المتحدة وطرق معالجة الهجمات الإرهابية التي تنطوي على أسلحة الدمار الشامل. وفي مايو من عام ١٩٩٨ وقّع التوجيه الجديد FDD-62 الحماية من الخطر غير التقليدي للوطن والأمريكيين في الخارج. وأوجد التوجيه الرئاسي استراتيجية

لمكافحة الإرهاب تتكون من عشرة برامج وكلف الوكالات داخل مجتمع الاستخبارات بمهام محددة. ومنح التوجيه وزارة العدل مسئولية تخفيف أثر أخطار الإرهاب الأجنبي داخل الولايات المتحدة. وكذلك سلطة القبض على الإرهابيين المشتبه بهم والمتعاونين معهم داخل الولايات المتحدة وترحيلهم ومقاضاتهم. وكلفت وكالة الاستخبارات المركزية بمهمة تعطيل الخلايا الإرهابية. بينما كُلف مجلس الأمن القومي بمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل وحماية البنية التحتية المهمة والفضاء الإلكتروني.^(٦٣) وكان توجيه كلينتون PDD-62 أول استراتيجية متكاملة وشاملة لمكافحة الإرهاب تعرضها الحكومة الفدرالية. وخلقت المبادرة إطاراً للتعامل مع الإرهاب وأكدت الحاجة إلى طريقة فيما بين الوكالات لتسهيل المشاركة في المعلومات بين وكالات الاستخبارات.

وكذلك في مايو من عام ١٩٩٨، وقع كلينتون التوجيه PDD-63 لحماية البنية التحتية القومية الأساسية للدولة، وبشكل خاص النقل والطاقة، من خطر الهجمات غير التقليدية والهجمات الإلكترونية. وسعى التوجيه إلى حماية وتقوية تلك البنى التحتية المهمة، ومنها الاتصالات والطاقة والأعمال المصرفية والتمويل والنقل وأنظمة المياه وخدمات الطوارئ. وكلف التوجيه الوكالات الحكومية بمهمة تقييم المخاطر ووضع خطط لحماية هياكلها المهمة، وأكد التعاون الوثيق بين المسؤولين الفدراليين ومسؤولي الولايات والحكومات المحلية لتنفيذ الخطط. وعند وضع خطة البنية التحتية القومية المهمة، سعت الإدارة إلى تنشيط التعاون بين القطاعين العام والخاص والاهتمام بأمن تلك الأنظمة كشبكات الطاقة والكهرباء وشبكات الكمبيوتر. وعلى سبيل المثال، أمرت لجنة جور لأمن الطيران باتخاذ إجراءات جديدة لزيادة السلامة والأمن تتضمن وضع معايير يتم التوصية بها على المستوى الفدرالي من أجل تحسين الأمن، كاستخدام آلات نظام كشف المتفجرات ووضع برامج للمحات الشخصية المؤتمتة واليدوية. وإجراءات الصعود والأمن في المطارات، وتوجيه لتشجيع إدارة الطيران الفدرالية على العمل مع وزارة الدفاع ووزارة الطاقة بشأن برامج لتكهن ووضع الخطط للتهديدات المتغيرة

كالعوامل الكيماوية والبيولوجية^(٦٤) وكُفِّت الوكالات الرائدة داخل الحكومة الفدرالية بمراقبة الأهداف المعرضة للخطر على نحو خاص^(٦٥)

مع تزايد التهديد الإرهابي للولايات المتحدة، سعت الإدارة لضمان كون المستجيبين الأوائل في أمريكا مستعدين. وقد بدأت أول تدريب لرجال الإطفاء وغيرهم من المستجيبين في أكثر من ١٥٠ مدينة للتفاعل من حدث الهجوم الكيميائي والبيولوجي. وأنشأت الإدارة فرق الحرس الوطني للانتشار السريع التي يمكنها الذهاب بسرعة إلى أية مدينة أمريكية هوجمت بأسلحة كيماوية أو بيولوجية وتنظيم تدفق المساعدات الفدرالية أو العسكرية. وعلى مدى السنوات الثلاث الأخيرة من رئاسة كلينتون، كانت هناك زيادة قدرها ٥٠٠ بالمائة في ميزانية وكالة إدارة الطوارئ الفدرالية من أجل الاستعداد للتهديدات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل والرد عليها.

أوجد كلينتون كذلك مخزوناً قومياً من الأدوية واللقاحات، بما في ذلك مخزون المضادات الحيوية CIPRO الذي كان متاحاً عندما وقعت هجمات الجمرة الخبيثة التي وقعت عام ٢٠٠١. صنعت الإدارة كذلك لقاحات وأمصالاً جديدة للتعامل مع الهجمات الكيماوية والبيولوجية ووقعت أول عقد لصنع لقاحات الجدري كجزء من برنامج تكلفته ٢٠٠ مليون دولار لإنتاج ٤٠ مليون جرعة. وزاد كلينتون تمويل البنية التحتية الصحية المتصلة بمكافحة الإرهاب إلى ٦٠٠ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠١، بزيادة قدرها ٤٧٥ بالمائة عن مستويات إنفاق عام ١٩٩٨، كما ضمن زيادة كبيرة في الميزانية من أجل مبادرة الإرهاب البيولوجي الخاصة بوزارة الصحة للوقاية وإدارة النتائج والأبحاث والتطوير من ١٦ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى ٢٦٥ مليون دولار مع نهاية الإدارة^(٦٦)

زاد إجمالي إنفاق برامج مكافحة الإرهاب على الضعف من ٥ مليارات دولار في العام المالي ١٩٩٦ إلى أكثر من ١١ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٠، على الرغم من الحض القوي على موازنة الميزانية أثناء هذه الفترة. ولأول مرة، استهدفت الميزانية

أموال مكافحة الإرهاب لوكالات خط المواجهة المشاركة في الرد على الهجمات المحتملة كوزارتي الصحة والعمل والوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ التي نُظِّمت لأول مرة كجزء من إطار الأمن القومي.

عند وضع مقاربة أكثر شمولاً لمحاربة الإرهاب من خلال تكليف الوكالات بمهامها وأدوارها، أنشأ كلينتون كذلك منصباً جديداً بالبيت الأبيض المنسق القومي للأمن وحماية البنية التحتية ومكافحة الإرهاب. ومنح المنصب مكانة رئيسية، وهو ما يعنى مقعداً على طاولة لجنة المدراء، وإن لم يكن في هذه الحالة بدرجة عضو مجلس وزراء. وتولى ديك كلارك المنصب. وأدار كلارك مجموعة أمن مكافحة الإرهاب التي ضمت ممثلين لكل الوكالات الفدرالية الرئيسية التي كانت تجتمع مرة كل أسبوع وكثيراً ما كانت تجتمع عدة مرات لتنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب بين وكالات الاستخبارات وتنفيذ القانون الرئيسية. وراجعت مجموعة أمن مكافحة الإرهاب معلومات تهديد مهمة من أجل العمل والمتابعة. وغالباً ما كانت المجموعة تجتمع أسبوعياً، وفي بعض الأحيان يومياً، خاصة في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠١ لمعالجة التهديد المتزايد من الإرهاب. ومازالت المجموعة بين الوكالاتية موجودة في عهد بوش وتجتمع بانتظام.

لم يكونوا يخططون لتنفيذ إرهاب، بل كانوا يخططون لثورة

في الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٩٩، وفي عمان، استمعت الاستخبارات الأردنية بينما كان أحد كبار معاوني بن لادن، وهو أبو زبيدة، يعطى أوامر بشن هجوم أسماه "يوم الألفية". وفي الساعة الثانية، أغار المسؤولون الأردنيون على عدة منازل وألقوا القبض على ستة عشر شخصاً يشتبه في تخطيطهم لهجوم ضخم ضد فندق راديسون ومواقع عديدة أخرى كان من المتوقع أن يوجد بها أمريكيون يزورون البلاد من أجل الألفية. وفي الخامس من ديسمبر، وبمساعدة أحد الذين ألقى القبض عليهم في غارة

الثلاثين من نوفمبر، أغارت الشرطة الأردنية على منزل آخر ووجت إحدى وسبعين حاوية بها حمض النتريك وحمض الكبريتيك، وهو ما يوازى ستة عشر طناً من مادة تى إن تى تكفى لتدمير معظم الحى. كما علم المسئولون أن الإرهابيين يعتزمون إطلاق غاز السيانيد داخل دار سينما مزدحمة يؤمها الأجانب.^(٦٧) كما خططوا لتفجير جبل نيبو، وهو أحد أقدس الأماكن فى الأردن، ومكان للحج مشهور بين المسيحيين الأمريكيين، وهو الموقع الذى يُعتقد أن موسى مدفون فيه. وقال ولى عهد الأردن: "لم يكونوا يخططون لتنفيذ إرهاب، بل كانوا يخططون لثورة".^(٦٨)

لم يكن الأردن هدف الألفية الوحيد. فطوال خريف عام ١٩٩٨ وحتى تفكيك المؤامرة، كانت وكالات الاستخبارات تجمع أدلة على أن هناك مؤامرة فى سبيلها للوقوع لإحداث خسائر ضخمة من الأمريكيين تقريباً فى وقت احتفالات الألفية فى الحادى والثلاثين من ديسمبر عام ٢٠٠٠ فعلى سبيل المثال، فى خريف عام ١٩٩٨، تلقى المسئولون الأمريكيون معلومات تتعلق بمؤامرة لبن لادن تشمل طائرة فى منطقتى نيويورك وواشنطن العاصمة، وهو تكهن غريب بالحادى عشر من سبتمبر. وأشارت تقارير أخرى فى نوفمبر من عام ١٩٩٨ إلى أن إحدى خلايا بن لادن الإرهابية كانت تحاول تجنيد مجموعة من خمسة إلى سبعة رجال من الولايات المتحدة للسفر إلى الشرق الأوسط من أجل التدريب فيما يتعلق بخطة لضرب أهداف أمريكية محلية. وكان هناك قلق حقيقى من أن القاعدة سوف تسعى لتعطيل شبكات الكمبيوتر والاتصالات فى البلاد.

فى ربيع عام ١٩٩٩، تلقت الولايات المتحدة معلومات عن هجوم مخطط لبن لادن على منشأة حكومية فى واشنطن العاصمة. وفى أغسطس من العام نفسه، كانت هناك تقارير تشير إلى أن القاعدة قررت اغتيال وزير الخارجية ووزير الدفاع ومدير الاستخبارات المركزية الأمريكيين. وبحلول سبتمبر من العام نفسه كانت هناك معلومات تشير إلى أن بن لادن وآخرين يخططون لعمل إرهابى فى الولايات المتحدة، ربما ضد معالم فى كاليفورنيا ومدينة نيويورك. وفى وقت متأخر من عام ١٩٩٩، تلقى مسئولون

أمريكيون معلومات تتعلق بخطط محتملة لشبكة القاعدة خاصة بما يتراوح بين ٥ و ١٥ هجوماً في الولايات المتحدة، بما في ذلك أهداف في واشنطن العاصمة ومدينة نيويورك أثناء احتفالات الألفية.^(٦٩) وكان واضحاً أن أمريكا معرضة لتهديد، لكن أين ومتى وكيف - لا أحد يعرف.

بدأ ديك كلارك ومستشار الأمن القومي ساندى برجر العمل بسرعة كبيرة قبل الألفية. واستعدت مجموعة أمن مكافحة الإرهاب التي يرأسها كلارك لأسوأ الاحتمالات وألغت كل الإجازات. واجتمع المدراء بشكل يومي خلال الشهر السابق لليلة رأس السنة، حيث بحثوا كل المعلومات الاستخباراتية المتاحة لاكتشاف المؤامرة. وأبلغ برجر وزيرة العدل جانيت رينو ومدير مكتب التحقيقات الفدرالى لويس فريه ومدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تيننت أن "هذا هو الأمر المهم، ولا شيء أهم منه، [استخدموا] كل الأصول". وانتشر آلاف العملاء في أنحاء البلاد بحثاً عن أية أدلة يمكنهم تجميعها لاكتشاف المؤامرة. وكان هناك المزيد من التنصت على المكالمات التليفونية تم قبل أسبوع من موعده المعتاد خلال العام. ووضعت وحدات الكوارث وكاشفات الأسلحة النووية في أنحاء الدولة، وأرسل خفر السواحل الزوارق إلى موانئ نيويورك والأنهار. وأرسلت الإدارة تحذيراً من هجوم محتمل للقاعدة إلى وكالات تنفيذ القانون على المستوى الفدرالى وفي المدن والولايات.^(٧٠)

منع تفكيك الخلية الأردنية هجمات كبرى في الخارج. لكن لم يحدث حتى قبل أسبوعين من الألفية أن حصلت الولايات المتحدة على دليل يتعلق بالهجمات المحتملة داخل الولايات المتحدة. ففي الرابع عشر من ديسمبر عام ١٩٩٩، أُلقي القبض على متطرف جزائري اسمه أحمد رسام وهو يحاول دخول الولايات المتحدة من كندا ومعه كيماويات لصنع قنابل ومعدات تفجير. وقد أمسكوا به بعد أن طلب موظف الجمارك اليقظ تفتيش سيارته وحاول هو والهروب. وكشفت التحقيقات بأن هدفه هو مطار لوس أنجلوس الدولي وأن له علاقة بشبكة بن لادن.^(٧١) ووافق رسام على التعاون مع المحققين وساعد المسؤولين الأمريكيين على تجميع خيوط المؤامرة الضخمة لمهاجمة أهداف في أنحاء الولايات المتحدة في الألفية.

وهكذا نجحت أكبر عملية مكافحة إرهاب فى تاريخ الولايات المتحدة. ولم تكن هناك انفجارات ولا هجمات ولا انهيار فى شبكة الإنترنت. فقد منع المسئولون الأمريكيون والأردنيون هجمات متعددة للقاعدة فى الولايات المتحدة والأردن، بما فى ذلك الهجمات المزمعة ضد مطار لوس أنجلوس الدولى وفندق راديسون عمان بالأردن، وكذلك موقع حجاج جبل نيبو بالأردن. ومع ذلك فقد كشفت المؤامرة الاتساع المخيف لشبكة القاعدة فى الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، أدت المعلومات التى قدمها رسام إلى القبض على أحد أفراد القاعدة فى بروكلين. وكشفت تحقيقات مؤامرة الأردن عن أن رئيس خلية المؤامرة فى الأردن كان سائق تاكسى فى بوسطن وكان فرد آخر يعيش على مسافة غير بعيدة من مطار لوس أنجلوس الدولى.

وكما قال ديك كلارك، فإنه "بالنسبة لأى شخص كان يشك فى الأمر من قبل، فإن ما قاله سائق تاكسى بوسطن. ومطار لوس أنجلوس، ورابطة بروكلين وخليّة مونتريال شيء واحد: إنهم هنا".^(٧٢)

تجربة الدبلوماسية

من تفجير السفارتين الأمريكيتين فى إفريقيا إلى الحادى عشر من سبتمبر، حذر مسئولو الإدارة طالبان بشكل مباشر وشخصى من أن الولايات المتحدة سوف تقبض على القادة المسئولين عن أعمال بن لادن. وحض كبار المسئولين الأمريكيين طالبان على تسليم بن لادن وحضوا من لهم نفوذ فى كابول على الشىء نفسه. وإذا ما رفضت طالبان فسوف تضغط من أجل وقف حق الهبوط طائرات الخطوط الأفغانية وتجميد أصولهم ومنع تأشيرات الدخول لمنع سفر قيادة طالبان.^(٧٣) وقد تعمّدوا ترك ما يمكن أن تتخذه الولايات المتحدة من إجراءات عسكرية إذا وقع هجوم آخر غامضاً.

كان رد طالبان إما تحدياً صريحاً، داعين الرئيس كلينتون إلى الاستقالة وإلى خروج القوات الأمريكية من المملكة العربية السعودية. أو ملتبساً. وقالوا إنه انتهاك للعرف الثقافى أن يسيئوا معاملة ضيفهم، وأن بن لادن بطل بالنسبة للأفغان بسبب دوره فى معارضة الحكم السوفيتى فى الثمانينيات، أو أن النظام الحاكم سيطاح به إن هم سلموا بن لادن.^(٧٤) ورداً على جائزة الخمسة ملايين دولار مقابل بن لادن ومحمد عاطف، وضع بن لادن مكافأة قدرها ٩ ملايين دولار لاغتيال أربعة من "كبار" ضباط وكالة الاستخبارات الأمريكية.

حذر وكيل وزارة الخارجية توم بيكرنج، وهو مسئول من الدرجة الثالثة، باكستان من عواقب دعمها المستمر لدولة طالبان الداعمة للإرهاب. وفى أبريل من عام ٢٠٠٠ استدعى رئيس استخبارات باكستان محمود أحمد ليخبره أن من قتلوا الأمريكيين أعداء و"الذين يدعمون هؤلاء سوف يُعاملون كذلك على أنهم أعداؤنا".^(٧٥) وبعد شهر، وفى مايو من عام ٢٠٠٠، التقى بيكرنج مرة أخرى مع الباكستانيين، وكان معهم فى تلك المرة وكيل وزارة خارجية طالبان الملا أحمد جليل لنقل جدية الرسالة. ومرة أخرى رفضت طالبان اتخاذ إجراء ضد بن لادن.

حضت الولايات المتحدة باكستان كذلك على المساعدة فى تسليم بن لادن ومؤيديه. كما سعت للوصول إلى الأراضى الباكستانية لبدء مهام "أخطف واغنم" أو ضربات تفجير دقيقة ضد بن لادن. وكان دعم باكستان متفرقاً فحسب، حيث كان الجيش يعتبر بن لادن مصدراً مفيداً فى جهوده لدعم المقاتلين فى كشمير. فعلى سبيل المثال، استخدمت باكستان معسكرات بن لادن الإرهابية لتدريب المقاتلين لإرسالهم إلى كشمير.^(٧٦) وفى النهاية لم تتعاون باكستان بأية طريقة مهمة مع الطلبات الأمريكية.

سعت الولايات المتحدة لمساعدة المملكة العربية السعودية، التى كانت، إلى جانب باكستان والإمارات العربية المتحدة، الدولة الوحيدة الأخرى التى تعترف بطالبان. وبالإضافة إلى ذلك، كان السعوديون مولين أساسيين للمدارس الإسلامية المتشددة

وغيرها من المؤسسات التي تحظى بتأييد طالبان. ومع أن السعوديين أمدوا الولايات المتحدة ببعض المعلومات بشأن أنشطة القاعدة خارج أفغانستان ووافقت على حض طالبان على تسليم بن لادن، فهم لم يفعلوا الكثير لاتخاذ إجراءات صارمة ضد دعم المواطنين السعوديين للإرهابيين. وفي عام ١٩٩٨، وبالنسبة عن الولايات المتحدة، زار الأمير السعودي تركي الفيصل قندهار، وهي معقل القاعدة الرئيسي في أفغانستان، لحض الملا محمد عمر، قائد طالبان ذو العين الواحدة، على تسليم بن لادن. ورفض عمر متهمًا كلاً من الأمير والأسرة الملكية السعودية بأنهما مدينان بالفضل للمصالح الأمريكية. ورداً على ذلك علقت المملكة العربية السعودية العلاقات الدبلوماسية والمساعدات المقدمة لطالبان ومنعت إعطاء تأشيرات دخول للأفغان المسافرين لأغراض غير الحج والعمرة.^(٧٧)

بناءً على نصيحة الخدمة السرية، سافر الرئيس كلينتون إلى باكستان في عام ٢٠٠٠ لحض مشرف على التعاون في جهود القبض على بن لادن أو قتله. وبما أنه كان أول رئيس أمريكي يزور باكستان منذ عام ١٩٧٨، فقد توقف كلينتون لفترة قصيرة في إسلام آباد. وانتقد العديد من أعضاء الكونجرس وممثلون بارزون في الجالية الأمريكية الهندية وجزء كبير من الصحافة قرار كلينتون مقابلة الجنرال مشرف، قائلين إن الزيارة سوف يُنظر إليها على أنها تضفي المشروعية على انقلابه الحديث حينذاك، وقد حثوا كلينتون على تجاهل التوقف في باكستان بسبب رفض الجنرال مشرف لقطع الصلات بالجماعات الإرهابية العالمية، ومقاومته لالتزامات المعاهدة للسيطرة على مشكلة الأسلحة النووية الباكستانية ومعارضته لاتخاذ خطوات نحو استعادة الحكم الديمقراطي.^(٧٨) ومع ذلك فقد كانت هذه الأسباب على وجه التحديد هو ما جعل الرئيس ومستشاريه يعتقدون أنه لا بد أن يذهب. وكانت باكستان لا تزال ترفض وقف الدعم لطالبان.

الهجوم على السفينة كول

فى الثانى عشر من أكتوبر عام ٢٠٠٠، وجهت القاعدة ضربة بمهاجمتها السفينة كول. وهى مدمرة أمريكية كانت راسية فى ميناء عدن اليمنى. وقد قُتل سبعة عشر جندياً. وأحدث الانفجار، الذى جرى تفجيره من قارب صغير مسلح تسليحاً ثقيلاً تحرك حتى السفينة التى تقدر قيمتها بمليار دولار، وكان مقصوداً به أن ينفجر بقوة فى اتجاه واحد، ليحدث ثقباً قطره أربعون قدماً فى أحد جانبيها، ولو عدنا بالنظر إلى الوراء، فقد كان قرار تزويد السفينة بالوقود فى اليمن لا يمكن تبريره، ذلك أنه فى وقت الهجوم لم يكن هناك سوى أفغانستان أعلى منه على قائمة الدول التى تؤوى الإرهابيين. وأكدت البحرية الأمريكية فى وقت لاحق أن قائد كول لم تكن لديه معلومات استخباراتية أو استعداد أو معدات أمن لتوقع الهجمات على السفينة أو منعها. ولم يكن فريق حراسة السفينة مجهزاً بخطة حماية القوة. وكان هناك قليل من الاهتمام بحركة السفن داخل الميناء.^(٧٩)

بعد يومين من الهجمات، ذهب فريق يضم مائتين من عملاء مكتب التحقيقات الفدرالى إلى اليمن للتحقيق فى الهجوم. وقد أعاققت القيود الشديدة التى فرضتها الحكومة اليمنية على الفريق التحقيق، ومع نهاية شهر أكتوبر أُجبر معظم المحققين على المغادرة. تاركين وراءهم فريقاً صغيراً قوامه خمسة عشر محققاً لإنهاء العمل.^(٨٠) وفى فصلى الربيع والصيف من عام ٢٠٠١، كانت هناك مؤشرات متزايدة على أن القاعدة تخطط لهجوم ضد الأمريكين، على الأرجح فى الخارج. وبسبب هذا القلق، طُلب من عملاء مكتب التحقيقات الفدرالى مغادرة البلاد.^(٨١)

وهكذا، كانت التحقيقات جارية أثناء تنصيب بوش، على الرغم من افتراض معظم المسئولين أن الهجوم كان من فعل القاعدة. وعلى الرغم من انتقاد البعض لكلينتون لعدم الانتقام من القاعدة قبل ترك منصبه، فقد كان كلينتون يعتقد أنه من الحكمة انتظار نتائج التحقيق (التي لم تظهر قبل نهاية فترة رئاسته) وبذلك ترك القرار للرئيس التالى. وفى شهوره الثمانية الأولى فى منصبه، لم يتخذ الرئيس بوش أى إجراء ضد القاعدة فيما يتعلق بالهجوم على السفينة كول. وقد ربط بوش لأول مرة بين

القاعدة وتفجير السفينة كول علناً في خطابه إلى الكونجرس بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

عقوبات الأمم المتحدة

عندما فشلت الدبلوماسية، سعت الولايات المتحدة إلى زيادة ضغطها على طالبان، ففي ديسمبر من عام ١٩٩٨، أدان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نظام طالبان لإيوائه الإرهابيين والتجارة في المخدرات والدعم المستمر للإرهاب وهدد بفرض عقوبات. وفي مواجهة عناد طالبان المستمر، فرضت الولايات المتحدة في يوليو من عام ١٩٩٩ عقوبات أحادية، وفي أكتوبر من العام نفسه أمنت تصويماً بالإجماع في مجلس الأمن بفرض العقوبات في مسعى للضغط على طالبان كي تسلم بن لادن وتفكك الشبكة الإرهابية. وتضمنت العقوبات حظراً على حقوق هبوط طائرة الخطوط الجوية الأفغانية التي كانت تُستخدم لنقل المواد والأفراد والأموال الإرهابية. وتجميد أرصدتهم. وحظر منح تأشيرات الدخول لمنع سفر قيادة طالبان إلا للأغراض الدينية. ودعا القرار كذلك الدول إلى تجميد الأموال وغيرها من الموارد المالية التي تسيطر عليها طالبان أو الكيانات المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر.^(٨٢)

ومع استمرارها في تحديها، رفضت طالبان تسليم بن لادن على الرغم من الحقيقة الواضحة التي تقول إنه كان يخطط لقتل الأمريكيين. وهكذا، ففي أعقاب الهجوم على السفينة كول، سعت الإدارة إلى زيادة الضغط على طالبان بفرض عقوبات دولية ضد النظام الحاكم تضمنت حظر تصدير السلاح وخفض العلاقات الدبلوماسية مع طالبان، وتجميد أصول بن لادن والقاعدة. كان ذلك في ديسمبر من عام ٢٠٠٠، قبل شهر من ترك كلينتون لمنصبه. وفي ذلك الوقت كنت أنهى عملي الذي استمر لثلاث سنوات كمندوبة في مجلس الأمن، كانت مسؤوليتي خلالها هي التفاوض على سياسية البعثة الأمريكية تجاه طالبان في مجلس الأمن. وكان الرئيس كلينتون قد عينني في هذا المنصب في فترة ولايته الثانية.

أثناء جلوسى فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، خلف اللافتة الشهيرة المكتوب عليها United States، عملت على ضمان الاتفاق على قرار يفرض العقوبات على طالبان. ولا يتم عمل المجلس الحقيقى فى القاعة الشهيرة بطاقتها التى على شكل حدوة الحصان، بل فى غرفة صغيرة على الجانب الآخر من القاعة تسمى "القاعة غير الرسمية". وهناك تجمع طاولة أصغر حجماً على شكل حدوة الحصان الدبلوماسيين مع بعضهم بشكل أقرب. وعلى الرغم من إصرار بعض الوفود على استخدام المترجمين، فإن الغالبية تفضل التحدث بالإنجليزية. ومع أن الغرفة تطل على منظر إيست ريفر الجميل، فإن الستائر تكون مسدلة باستمرار لأسباب أمنية. ويندفع الدبلوماسيون داخلى خارجى. ويتحرك معاونون جيئةً وذهاباً فى الغرفة.

داخل الغرفة غير الرسمية، عملت على الحصول على موافقة زملائى حول الطاولة على نص القرار المرسل من واشنطن. وكما هى العادة، كنت المرأة الوحيدة على الطاولة، والرجال جميعاً يكبرونى بعشرين عاماً تقريباً. لكنى لم أكن مجرد شابة تتفاوض؛ فقد كنت أُمثل الولايات المتحدة الأمريكية. وفى أعقاب تفجيرات السفارتين الأمريكيتين بواسطة القاعدة والسفينة كول قبل شهرين فحسب، لم يكن هناك بلد على استعداد لتعطيل جهودنا لفرض عقوبات على طالبان ما دام النظام يؤوى بن لادن. وعلى الرغم من أن التأييد فى الأمم المتحدة للعقوبات بشكل عام قد تدهور بسبب العقوبات المثيرة للجدل ضد العراق، ففي هذه الحالة اعترفت دول أخرى بأنه لا يمكنها معارضة العقوبات ضد دولة تدعم بهذا القدر من الصراحة إرهابياً نشطاً. بل إن الروس الذين عادةً ما كانوا يعارضون تورط دول أخرى فى أفغانستان، التى كانوا لا يزالون ينظرون إليها على أنها منطقة نفوذهم، لم يعترضوا.

وبينما كنت أجلس وسماعة الترجمة البلاستيك البيضاء معلقة فوق أذنى، استمعت إلى المندوبين الروسى والصينى، وكان الوفدان على قدر كبير من الحذر بشأن

العقوبات. وكانت روسيا تسعى منذ وقت طويل لتقويض عقوبات الأمم المتحدة ضد العراق وقاومت الإجراءات القاسية ضد طالبان في الماضي. وعلى مدى السنوات العديدة السابقة، عملت مع زملائي في واشنطن للرد على مخاوف الروس، للتأكيد في الغالب على أن العقوبات ستكون موجهة للقيادة وليس لشعب أفغانستان. وأخيراً، أنهى المندوب الروسي سيرجي لافروف، الذي تصادف أنه كان رئيس المجلس، بيانه بقوله إنه سيصوت بالموافقة على القرار. وكان ذلك يعني أن الآخرين سوف يحذون حذوه وسوف نحصل على أشد العقوبات صرامة. ومع وجود الموافقة، ذهبت أنا وأعضاء الوفود الآخر عبر الردهة إلى القاعة الشهيرة الكبيرة.

جلست في المقعد نفسه الذي جعله شهيراً أدلاي ستيفنسون عندما كشف صور القمر الصناعي الخاصة بالصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ وبما أن الأمم المتحدة لم تعترف قط بمشروعية حكم طالبان لأفغانستان، فقد ظل مندوب هذا البلد هو ممثل نظام الرئيس برهان الدين رباني السابق، الذي أطيح به عام ١٩٩٦ عندما استولت طالبان على كابول. ورغعت يدي حيث تمت الموافقة على القرار بنسبة ثلاثة عشر إلى مقابل لا شيء وامتناع الصين وماليزيا عن التصويت.^(٨٣)

قلت متحدثة بعد التصويت: "تؤي قيادة طالبان الإرهابي الأكثر طلباً في العالم - أسامة بن لادن، وعلى مدى عام مضى، فرضت هذه الهيئة عقوبات مع طلب واحد بسيط من قيادة طالبان: سلموا بن لادن دون مزيد من التأخير للسلطات المناسبة في بلد يمكن اعتقاله فيه وتقديمه للمحاكمة بالشكل الصحيح".

وبعد أن قلت إن الإرهابيين في أفغانستان مازالوا يمثلون تهديداً، أكدت أن تحذير الإدارة الذي سوف يتركه كلينتون لخلفه بالبيت الأبيض هو أن "طالبان لا يمكن أن تستمر في ازدياد المجتمع الدولي وتدعم الإرهابيين وتؤويهم دون أية تداعيات. ومادامت قيادة طالبان مستمرة في إيواء الإرهابيين - وبخاصةً أسامة بن لادن - وتشجيع الإرهاب، فهي تظل تهديداً للسلام والأمن العالميين".

فى ذلك الحين، لم تكن البلاد تعلم إن كان آل جور وبوش سوف يكلفان بمعالجة التهديد المتزايد أم لا. وكان الكثير قد تم عمله لوضع الجيش والاستخبارات والمؤسسات الدبلوماسية الأمريكية فى حالة حرب لمواجهة. لكن قليلين جداً من فهموا خطورة التهديد أو وشوك وقوعه. وكانت الاستخبارات ووكالات تنفيذ القانون لا تزال داخل النسق العقلى الخاص بمنعة القوة العظمى. وبدا تهديد الإرهاب بعيداً عن سواحل أمريكا. وأبقت خرافة عدم تعرض أمريكا للخطر الولايات المتحدة ليست فى حالة حرب بالمرّة مع القاعدة قبل الحادى عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١.

هوامش الفصل السابع

- (1) Zill, Oriana. "The U.S. Embassy Bombing_A Summary," in "Hunting bin Laden," PBS Frontline, September 2001, <http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/binladen/bombings/summary.html> (accessed March 14, 2004).
- (٢) مقابلة مع ساندی یرجر فی السادس عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.
- (3) Albright, Madeleine K., *Madam Secretary: A Memoir* (New York: Miramax Books, 2003) 368.
- (4) McKinley, James C., "U.S.-Sudanese Tensions Finally Erupt into Open Warfare," *New York Times*, August 21, 1998.
- (5) Risen, James, "U.S. Seeks Means to Bring Suspect from Afghanistan," *New York Times*, August 20, 1998, A6.
- (6) Mintz, John, "Bin Laden's Finances Are a Moving Target; Penetrating Empire Could Take Years," *Washington Post*, August 28, 1998, A1.
- (7) Embassy of Sudan, "Time for the United States to take responsibility: the 1998 American attack on the al-Shifa Pharmaceutical Plant," press release, August 19, 2003, <http://www.sudanembassy.org/default.asp?page=viewstory&cid=196>
- (8) Pillar, Paul R., *Terrorism and US Foreign Policy* (The Brookings Institution, 2001). The author is a former deputy chief of the Counterterrorist Center at the CIA.
- (9) Clarke, 145-177.
- (10) Berger, Samuel, e-mail to the author, February 28, 2004.

للاطلاع على ملخص للنقاش الدائر حول تفجير مصنع الشفا، انظر.

Daniel Benjamin and Steve Simon's article, "A Failure of Intelligence?" *New York Review of Books*, September 20, 2001.

- (11) Gugliotta, Guy, and Juliet Eilperin, "Tough Response Appeals to Clinton Critics," Washington Post, August 21, 1998, A17, <http://www.washingtonpost.com/wp-srv/politics/special/clinton/stories/react082198.htm>.
- (12) Holland, Keating. "Most Americans Support Sudan, Afghanistan Strikes," CNN, August 21, 1998, [http://www.cnn.com/ ALLPOLITICS/1998/08/21/strike.poll/](http://www.cnn.com/ALLPOLITICS/1998/08/21/strike.poll/).
- (13) U.S. Congress, U.S. Senate Select Committee on Intelligence and U.S. House Permanent Select Committee on Intelligence, Joint Inquiry into Intelligence Community Activities Before and After the Terrorist Attacks of September 11, 2001 (December 2002), 196-197. Referred to subsequently as the Joint Inquiry. Much of the information in this inquiry was used for the 2004 9/11 Commission Report.

(١٤) المرجع السابق ص ٢٨٦-٣٨٨

- (15) Wag the Dog Back in Spotlight," CNN All Politics, <http://www.cnn.com/ALLPOLITICS/1998/08/21/wag.the.dog/> (accessed March 2, 2004).

بينما كان اتهام بعض غير المطلعين على بواطن الأمور هو أن فضيحة لوينسكي شتت اهتمام الرئيس، فإن أي شخص يتحدث إلى مسئول البيت الأبيض خلال تلك الفترة يعرف في واقع الأمر أن الرئيس عمل بجد فيما يتعلق بالقضايا السياسية حينذاك على نحو قد يزيد على أي وقت آخر. ومع أني انتقلت إلى الأمم المتحدة، فقد عبر أصدقائي في مجلس الأمن القومي مراراً عن دهشتهم من مدى تعليقات كلينتون على المذكرات التي كانوا يعدونها وكان يطرح أسئلة أكثر تفصيلاً من المعتاد وكان يقرأ كل مرفق.

- (16) Gellman, Barton, "The Covert Hunt for bin Laden: Broad Effort Launched After '98 Attacks," Washington Post, December 19, 2001, A1, <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A62725-2001Dec18?language=printer>.
- (17) Payton, Jack, "US Missiles Target Terror," St. Petersburg Times (Florida), August 21, 1991, 1A.
- (18) Gellman, A1.
- (19) Joint Inquiry, 297, 282.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٢٨٣

(٢١) جاء الأمر في أعقاب ما كُشِفَ عنه بعد ووترجيت من أن وكالة الاستخبارات المركزية اعتبرت الاغتيال أداة سياسية مشروعة، حيث نظمت محاولات عديدة للتخلص من حياة الرئيس الكوبي فيدل كاسترو. وكُشِفَ في وقت لاحق كذلك أن الولايات المتحدة خططت لقتل الزعماء اليساريين في جواتيمالا، بمن في ذلك الرئيس جاكوبو أربنس، وأيدت بقوة الإطاحة بالرئيس الشيلى سلقادور أليندى في عام ١٩٧٣، ويؤكد الجزء ٥ (د) من هذا الأمر، وعنوانه "حظر الاغتيال"، على أنه "لا يجب أن لا يشترك موظف بالحكومة الأمريكية في الاغتيال السياسي، أو يخطط للإشتراك فيه". وفي عام ١٩٧٨ وقع الرئيس كارتر أمراً تنفيذياً يؤكد من جديد على الحظر، وفي عام ١٩٨١ أصدر الرئيس ريجان الأمر التنفيذي ١٢٣٣٣ الذى يؤيد حظر الاغتيال. وهو لا يزال سارى المفعول في الوقت الحالى حيث لم تتم الموافقة على

"U.S. Policy on Assassinations," CNN.com/Law Center, November 4, 2002, <http://www.cnn.com/2002/LAW/11/04/us.assassination.policy/> (accessed March 1, 2004).

(22) Joint Inquiry, 283-284.

(٢٣) المرجع السابق ص ٣٠٥

(24) Gellman. Al.

(25) Joint Inquiry, 105.

(٢٦) المرجع السابق ص ٣٠٦

(27) Gellman. 6.

(28) Joint Inquiry, 108.

(29) Gillan, Audrey, "On the Brink of War: Covert plots: Pakistani hit squad was trained by CIA to kill Bin Laden: US history of failure," The Guardian, October 4, 2001, 9.

(30) Hussain, Zahid, and Stephan Farrell, "Clinton Sent Hit Squad to Kill or Catch bin Laden," Times (London), September 24, 2001, 7.

(31) Coll, Steve, Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and Bin Laden, from The Soviet Invasion to September 10, 2001 (New York: Penguin Press, 2004), 502.

(32) Gellman, 7-8.

(33) Joint Inquiry, 301.

(34) Gellman, 7-8.

(35) Benjamin, Daniel, *The Age of Sacred Terror* (New York: Random House, 2002), 349.

(36) Transcript, *Sixty Minutes II*, May 1, 2002.

(37) Clarke, 153.

(38) <http://www.state.gov/secretary/rm/2001/dec/6844.htm>.

(39) Joint Inquiry, 225.

(40) <http://www.iwar.org.uk/news-archive/2003/02-11.htm>.

(41) Joint Inquiry, 308.

(42) Mintz, Al

(٤٣) المرجع السابق

(٤٤) كان بول أونيل قلقاً من أن تلك الإجراءات سوف تُرى على أنها قمعية وتتناقض مع المصالح الأمريكية في الخارج وبالتالي خفض تمويل المركز القومي لتعقب الأصول. انظر:

Adam Cohen, "Banking on Secrecy," *Time* (October 22, 2001): 73, and William Wechsler, "Follow the Money," *Foreign Affairs* (July/August 2001): 40.

(45) Mintz, Al.

(٤٦) في عام ١٩٩٨ وقع كلينتون الأمر التنفيذي ١٢٩٤٧ الذي يمنع التعاملات المالية الخاصة بالإرهابيين وتشمل بن لادن وآخرين في شبكة القاعدة. وفي عام ١٩٩٩ أصدر الأمر التنفيذي ١٣١٢٩ لتجميد أصول طالبان.

(٤٧) مقابلة مع المؤلفة في الثالث عشر من يوليو عام ٢٠٠٤

(48) Joint Inquiry, S08-309.

(49) Clarke, 192-193, 216-217.

(50) Joint Inquiry, 117.

(٥١) المرجع السابق، ص ١١٣

(٥٢) المرجع السابق

(٥٣) المرجع السابق، ص ١١٤

(54) Interview by author, August 13, 2004.

(55) Joint Inquiry, 114.

(٥٦) المرجع السابق، ص ٢٦١

(٥٧) المرجع السابق، ص ٢٣١

(٥٨) مرجع السابق، ص ٩٨

(59) Rashid, Ahmed Taliban: Militant Islam, Oil and Fundamentalism in Central Asia (London: IB Tauris, 2000), 135.

(60) Joint Inquiry, 256.

(٦١) المرجع السابق، ص ٢٣٠

(٦٢) المرجع السابق، ص ٥

(٦٣) المرجع السابق، ص ١١٩. تشمل العشرة: الاعتقال والترحيل والتسليم والمقاضاة (وزارة العدل)، والإبطال (وكالة الاستخبارات المركزية)، والتعاون الدولي (الخارجية)، ومنع حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل (مجلس الأمن القومي)، وإدارة النتائج (الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ)، وأمن المواصلات (وزارة النقل)، وحماية البنية التحتية المهمة وأنظمة الفضاء الإلكتروني (مجلس الأمن القومي)، واستمرارية العمليات (مجلس الأمن القومي)، ومكافحة التهديد الإرهابي الخارجي في الولايات المتحدة (وزارة العدل)، وحماية الأمريكيين في الخارج (وزارتا الدفاع والخارجية).

(64) Vice President Al Gore. chairman, White House Commission on Aviation Safety and Security, Final Report to President Clinton (February 12, 1997), <http://www.fas.org/irp/threat/212fin~l.html> (accessed March 13, 2004).

(65) PDD 63 on Infrastructure, May 1998, <http://www.uhuh.com/laws/pdd63.html> PDD%2063%20White%20Paper%20May%20022,%201988 (accessed January 4, 2004).

(66) Prepared testimony, by former national security adviser Samuel L. Berger to the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States (March 24, 2004), <http://www.msnbc.msn.com/id/459S926/>.

(67) Coll, Ghost Wars, 482.

(68) Clarke, 211.

(69) Joint Inquiry, 195-200. Information also taken from talking points drafted for Berger's testimony to congressional inquiries.

(70) Clarke, 211-213.

(71) Joint Inquiry, 201.

(72) Clarke, 211-212.

(73) Albright, Madam Secretary, 369.

(٧٤) المرجع السابق.

(75) Gellman.

(76) Rubin, Barnett R., "The Flash Point Where Afghanistan Meets Pakistan," International Herald Tribune, <http://www.iht.com/articles/124546.html>.

(77) Rashid, 139.

(78) "Troubled Trip to Pakistan," editorial, New York Times, March 8, 2000, A28.

(79) Benjamin, 323.

(80) Thompson, Paul, 9/11 Timeline, Center for

Cooperative Research, <http://www.cooperativeresearch.org/searchResults.jsp>

?searchtext=USS+Cole&events=on&

entities=on&articles=on&topics=on&

timelines=on&projects=on&titles=on&

descriptions=on&dosearch=on&search=

+Go+.

(81) Joint Inquiry, 208.

(٨٢) نص القرار متوفر على:

[http:// www.un.int/usa/sresl267.htm](http://www.un.int/usa/sresl267.htm).

(٨٣) امتنعت كل من الصين وماليزيا عن التصويت على القرار بناءً على معارضة عامة للعقوبات ومناقشة الشنن الداخلية لأى بلد. فالصين وبلدان أخرى تشعر بقلق من احتمال تحقيق الأمم المتحدة فى انتهاكاتكها كذلك.

الفصل الثامن

فشل البقاء فى حالة حرب

سوف نقضون وقتاً أطول من أية قضية أخرى فيما يتعلق بالقاعدة.

- إيجاز مقدّم إلى كوندوليزا رايس كتبه صمويل برجر، يناير ٢٠٠١

تولى جورج بوش منصبه فى يناير من عام ٢٠٠١، عندما كان يجرى التخطيط لهجمات الحادى عشر من سبتمبر. وما زال سبب فشل الفريق الجديد فى أخذ التهديد مأخذ الجد كما كان ينبغى أمراً يصعب فهمه. فالبطء وعدم الإلحاح الذى قاربت به إدارة بوش التهديد الإرهابى قبل الحادى عشر من سبتمبر يتناقض تناقضاً هائلاً مع الرد السريع والقوى على القاعدة عقب التفجيرات مباشرة - صوت الطمأنينة والقيادة الخاص إلى الجمهور الأمريكى المصدوم، وإنشاء التحالف الدولى واستغلاله والاندفاع السريع داخل أفغانستان، والخطوات السريعة بالقدر نفسه لإشراك الأمم المتحدة، وإعادة حكومة البلاد مرة أخرى إلى شعبها. وأبسط تفسير هو أنه لفترة قصيرة نحت الإدارة السياسة جانباً وركزت على خطر الإرهاب.

ومع ذلك فإن ما لم يقدمه الحادى عشر من سبتمبر كان التغيير الدائم فى النسق العقلى نفسه الذى سمح بعدم ملاحظة الكثير جداً من التحذيرات قبل الحادى عشر من سبتمبر - وهو تأكّد المهيمنين من أن قوة أمريكا العسكرية، بمفردها إلى حد كبير، يمكنها الحفاظ على أمان أمريكا. وأصبح هذا التأكّد نفسه، الذى أعاقنا فى الشهور

المهمة السابقة للحادى عشر من سبتمبر، مشكلةً لا بد من التعامل معها بعد الإطاحة بطالبان. وأدى التمسك بخراقة المهيمزين إلى فشل خطير، بما فى ذلك الفرص الضائعة التى كان يمكن أن تحدث المزيد للقضاء على خطر الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية. وأدى بغضها لبناء الدول إلى أخطاء فى السعى لبناء أفغانستان لتصبح مجتمعاً مسالماً بحق، بل وديمقراطياً لا تنشأ فيه تهديدات ضد مواطنيه - أو ضدنا. ولو تعلم المهيمنون درس الحادى عشر من سبتمبر - وهو أن أمريكا لا يمكنها حماية نفسها بمفردها - لتجنب الإدارة الكثير من الأخطاء باهظة الثمن فى حرب العراق. ونجحت فى معالجة التهديدات المتزايدة من كوريا الشمالية وإيران، ولأقنعت عدداً أكبر فى العالم للسير على خطانا.

ما الذى ستمنين حينذاك لو أنك قمت به بالفعل؟

بما أن نتيجة انتخابات عام ٢٠٠٠ الرئاسية ظلت موضع شك حتى الثالث عشر من ديسمبر. فقد أضاع جورج دابليو بوش نصف فترته الانتقالية فى الاستعداد للمنصب. إلا أنه خلال المعارك القانونية بشأن انتخابات فلوريدا، كان بوش قد جمع فريقاً للفترة الانتقالية. وما إن تدخلت المحكمة العليا وأعطت الرئاسة لبوش، بدأ كلينتون وإدارته إعطاء المعلومات للفريق الجديد. ويتذكر برجر قائلاً: أخبرت راييس أن القضية رقم واحد التى ستتناولها هى الإرهاب، والقاعدة على وجه الخصوص. وضمنت إيجاز ديك كلارك عن التهديدات المتعدية للقوميات وقلت بشكل خاص: 'كوندى. أنا هنا لتأكيد أهمية هذا الأمر'. وقد فعلت كل ما يمكننى لأوضح لها أن عليهم أن يهتموا. لكن هؤلاء كانوا أشخاصاً خارج الحكومة منذ سنوات، فى بعض الحالات منذ الثمانينيات، ولا يفهمون ظاهرة إرهاب جهات غير الدولة. فهم يمكنهم فقط تخيل الإرهاب الذى ترعاه الدولة. ولم يكن بإمكانهم فهم حقيقة أن الأشخاص الموجودين داخل الكهوف من نوى اللهى يمكنهم إيذاءنا.^(١) كما التقى برجر على انفراد مع راييس لنقل الرسالة نفسها.

على الرغم من ذلك، فعندما تولى بوش منصبه كان لديه هو ومستشاروه أولويات أخرى، وكشأن معظم الرؤساء الجدد، احتاجت الإدارة لشهور لإجراء المراجعات السياسية، حيث كانت ترغب في تحديد مسارها. وكانت الأولوية بالنسبة للفريق الجديد هي بناء دفاعى صاروخى قومى، واحتواء الصين باعتبارها تهديداً صاعداً، وإقامة علاقة مع حلفاء أمريكا.

على الرغم من تحذير فريق الأمن القومى التابع لكلينتون من التهديد العاجل الصادر عن بن لادن، لم يبدأ مستشارو بوش مراجعتهم الأساسية لمكافحة الإرهاب حتى أبريل من عام ٢٠٠١ وبحلول الحادى عشر من سبتمبر، كان لا يزال على الإدارة الانتهاء من مراجعتها للإرهاب وكيفية التعامل مع الخطر الوشيك الذى يمثله بن لادن للولايات المتحدة.^(٢) وبينما احتفظت راييس بالرجل المكلف من كلينتون بملف الإرهاب، ريتشارد كلارك، ضمن العاملين معها فى مجلس الأمن القومى، فقد خفضت درجته وجردته من مقعده على طاولة المدراء، مما يثير تساؤلاً عما إذا كانت ترغب فى الإبقاء على كل ملف كلارك العريض عن الإرهاب فى البيت الأبيض أم لا.^(٣) ووجد تحقيق الكونجرس المشترك فى عام ٢٠٠٢ أنه "ربما حدث تراجع كبير فى سياسة مكافحة الإرهاب فى أواخر عام ٢٠٠٠ وبداية عام ٢٠٠١، وكان جزء من هذا على أقل تقدير يعود إلى وضع كلارك غير الثابت باعتباره منسقاً قومياً لمكافحة الإرهاب وتفويضه غير المؤكد لتنسيق سياسة إدارة بوش بشأن الإرهاب، وبشأن بن لادن على وجه التحديد."^(٤)

بحثت المراجعة السياسية الطريقة التى يمكن بها لإدارة بوش اتخاذ موقف أكثر صرامة ضد بن لادن، وكان الهدف هو الانتقال إلى ما بعد سياسة كلينتون الخاصة بـ"الاحتواء والمقاضاة الجنائية ورد محدود على هجمات بعينها"، كما وصف المسئولون الجدد بسخرية جهود كلينتون لمكافحة الإرهاب. وبدلاً من ذلك سعوا إلى طريقة غير محددة بعد لمحاولة "دحر" القاعدة.^(٥) وعلى الرغم من مطالبة كلارك العاجلة بعقد اجتماع للجنة المدراء بشأن هذه القضية، فقد أصرت راييس على أن يجعل كلارك

النواب يراجعون القضية أولاً. ولخص كلارك الأمر بقوله: "كانت لجنة المدراء مجتمعة بجدول أعمال كامل وتراكم الأعمال غير المنجزة الخاص بقضايا بوش ذات الأولوية، وهى معاهدة الحد من الصواريخ البالستية واتفاقية كيوتو الخاصة بالبيئة والعراق. ولم يكن هناك وقت للإرهاب".^(٦)

لم تُعقد أول لجنة نواب بشأن الإرهاب حتى الثلاثين من أبريل. ويقول كلارك إنه فى ذلك الاجتماع لم يركز وكيل وزارة الدفاع پول وولفويتز على التهديد الصريح الذى يمثله بن لادن وأوضحه كلارك، بل على العراق. "أنا لا أفهم فحسب لماذا نبدأ بالحديث عن هذا الرجل بن لادن ... هناك آخرون [يهددون الولايات المتحدة] كذلك، بالقدر نفسه على الأقل. الإرهاب العراقى على سبيل المثال." ورداً على قول كلارك ووكيل وكالة الاستخبارات المركزية بأنه ليس هناك إرهاب يرعاه العراقيون موجه للولايات المتحدة منذ الرد الأمريكى فى عام ١٩٩٣ على محاولة اغتيال الرئيس السابق بوش، رد وولفويتز بأن المسئولين أعطوا بن لادن ما هو أكثر مما يجب من الشرف. فهو لم يستطع أن يفعل كل تلك الأشياء مثل الهجوم على نيويورك فى عام ١٩٩٣ دون دولة راعية. ومجرد فشل مكتب التحقيقات الفدرالى ووكالة الاستخبارات المركزية فى العثور على الصلات لا يعنى أنها غير موجودة".^(٧)

استغرق النواب الفترة حتى أغسطس كى يعدوا خيارات لرأى المدراء، حيث وزعوا ورقة خيارات على المدراء للتعليق عليها فى الثالث عشر من أغسطس عام ٢٠٠١. ووعياً من المدراء بتهديد القاعدة، فقد حاولوا الاجتماع فى منتصف أغسطس للاتفاق على سياسة؛ ومع ذلك لم يتقرر موعد الاجتماع حتى الرابع من سبتمبر من عام ٢٠٠١^(٨) وفى التاريخ المحدد اجتمع المدراء لأول مرة لمناقشة المقاربة الجديدة، بعد ثمانية أشهر من عمر الإدارة.

عرض إيجاز ريتشارد كلارك ومقترحاته الكثير من الأفكار التى كان يدافع عنها فى السنوات الأخيرة. فقد كان يؤيد استراتيجية ثلاثية للقضاء على القاعدة. وشملت المقاربة تسليح التحالف الشمالى، وتعبئة مقاتلين معادين لبن لادن فى أوزبكستان،

وتسليح طائرات بلا طيار طولها تسعة وأربعون قدماً ووزنها تسعمائة وخمسون رطلاً مزودة بكاميرات فيديو وأشعة تحت الحمراء دقيقة للبحث عن بن لادن ومهاجمته. إلا أنه كما كان الحال مع فريق كلينتون، كانت الخطة الثلاثية موضع خلاف ولم تحظ إلا بقدر ضئيل جداً من التأييد من وكالة الاستخبارات المركزية والمدراء.^(٩) وكجزء من مناقشات أوسع بخصوص سياسة الإدارة الجديدة لمكافحة الإرهاب، كانت الإدارة تميل إلى زيادة سلطة وكالة الاستخبارات المركزية كي تقوم بتحقيقات سرية عندما وقعت أحداث الحادى عشر من سبتمبر.^(١٠)

انتهى اجتماع المدراء فى الرابع من سبتمبر دون أية قرارات بشأن كيفية مواجهة تهديد بن لادن المتزايد. وحث كلارك مستشارة الأمن القومى رايس، رئيسة الاجتماع، على بحث ما يمكن أن تشعر به إذا قتلت القاعدة مئات الأمريكين، وسألها "ما الذى ستتمنين حينذاك لو أنكِ قمتِ به بالفعل؟" ومع ذلك فقد كان الاجتماع، كما يقول كلارك، مخيباً للآمال، ومرة أخرى، حض المسئولون، وبالأخص وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، على اتخاذ إجراء ما، ليس بشأن القاعدة، وإنما بشأن العراق. ومع ذلك فقد أكدت وكالة الاستخبارات المركزية أنها "لم تجد دولاً واحداً فى أى برنامج آخر لتحويله إلى الجهد المضاد للقاعدة". على الرغم من حقيقة أن تينت كان قد أبلغ كلارك أنه يشعر بأن هجوماً فى سبيله للوقوع، قائلاً: "سوف يكون هجوماً كبيراً".^(١١) وكانت وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع تتجادلان بشأن من يدير برنامج Predator. ولم يتوصل المدراء إلى اتفاق بشأن سياسة ملاحقة القاعدة. وانتهى الاجتماع بأن طلبت رايس من كلارك إرسال توجيه سياسى بشأن القاعدة إلى الرئيس.^(١٢)

وهكذا عندما وقعت هجمات الحادى عشر من سبتمبر لم يكن لدى إدارة بوش سياسة شاملة لمكافحة التهديد الإرهابى، على الرغم من الدلائل المتزايدة على أن هناك هجوماً وشيكاً ضد أمريكا.^(١٣)

التهديد يتجمع

خلال فصل الربيع من عام ٢٠٠١ تلقت الولايات المتحدة تقارير تحذر بشكل كبير من أن القاعدة تخطط لهجوم ضد أمريكا. ورداً على ذلك، وأثناء الشهور الثمانية الأولى فى الحكم، اتخذ مسئولو إدارة بوش عدداً من الخطوات المحدودة للإنذار بالخطر بشأن التهديدات المحتملة وللقبض على الإرهابيين المشتبه بهم. وفيما بين يناير وسبتمبر، أصدرت الإدارة تسعة تحذيرات، كانت خمسة منها عالمية. وكانت ثلاثة من التحذيرات فيما بين مايو وأغسطس من عام ٢٠٠١. وفى كل حالة كانت التحذيرات غير محددة وتشير فقط إلى تهديدات معقولة دون أية معلومات محددة.^(١٤)

كان معظم المسئولين الأمريكيين يفترضون أن الهجمات سوف تقع فى الخارج. وأصدرت وزارة الخارجية تحذيرات خاصة بالسفر فى أنحاء العالم، وحذرت إدارة الطيران الفدرالية من مؤامرة محتملة لخطف الطائرات. وأصدرت وزارة الدفاع أربعة تقارير تحذر من الإرهاب، محذرة قوات الجيش الأمريكى فى المقام الأول من دلائل على أن شبكة بن لادن تخطط لعملية إرهابية قريبة الحدوث ضد الولايات المتحدة. وظل الجنود فى الخليج الفارسي فى حالة الاستنفار "د".^(١٥)

مع زيادة التقارير عن هجمات القاعدة الوشيكة فى ربيع وصيف عام ٢٠٠١، كثفت الإدارة تركيزها على القيام بالهجمات المحتملة ومنعها. وعملاً مع مكتب التحقيقات الفدرالى وخدمات الاتصال الخارجى، نجحت الولايات المتحد فى منع هجمات على السفارات الأمريكية فى باريس وألبانيا واليمن، ومنشآت أمريكية فى المملكة العربية السعودية، وعمليات خطف مواطنين أمريكيين. ويقول تينت مدير وكالة الاستخبارات المركزية إن الولايات المتحدة اتصلت بعشرين بلداً بها أهداف محددة خاصة بالتعطيل والحث على الاعتقالات.^(١٦)

واصلت وزارة الخارجية، دون تحقيق نجاح، حض طالبان على تسليم بن لادن. فعلى سبيل المثال، فى السادس والعشرين من يونيو عام ٢٠٠١ حذرت الوزارة

ممثلى طالبان فى باكستان من أن طالبان ستُحمَلُ مسئولية الهجمات الإرهابية التى ينفذها بن لادن أو القاعدة وأشارت بشكل خاص إلى تهديدات الأمريكين الصادرة من أفغانستان.^(١٧)

فى الخامس والعشرين من يونيو، أصدر مجتمع الاستخبارات تقريراً عن تهديد إرهابى يحذر وكالات الحكومة من أن هناك احتمالاً كبيراً لوقوع هجوم إرهابى وشيك يشنه المتطرفون السنة المرتبطين بالقاعدة سيؤدى إلى خسائر عديدة ضد المصالح الأمريكية فى الخارج، وفى أوائل يوليو أكد إيجاز أعد لكبار المسئولين الحكوميين أنه "بناءً على مراجعة للبلاغات من كل المصادر على مدى الشهور الخمسة الأخيرة، فإننا نعتقد أن [بن لادن] سوف يشن هجوماً إرهابياً كبيراً ضد المصالح الأمريكية أو الإسرائيلية أو كليهما خلال الأسابيع المقبلة. وسوف يكون الهجوم مذهلاً ومقصوداً به إحداث خسائر ضخمة فى المنشآت أو المصالح الأمريكية. وقد تم الإعداد للهجوم. وسوف يقع الهجوم مع قدر قليل من التنبيه أو بلا تنبيه."^(١٨)

عملت وكالة الاستخبارات المركزية ساعات إضافية فى محاولة للتنسيق مع أجهزة الاستخبارات الأخرى للحصول على المعلومات. وكما أوضح ريتشارد أرميتاج وكيل وزارة الخارجية، فإن جورج تينت "كان فى كل مكان يدق على كل مكتب، بالمعنى الحرفى للكلمة، قائلاً: 'هناك شيء يحدث، هذا مستوى غير مسبوق من معلومات التهديد'. لم يكن يعلم أين سيقع، لكنه كان يعرف أنه أت."^(١٩)

بن لادن يخطط بنشاط ضد أهداف أمريكية

كانت أحد الأخطاء الرئيسية فى فترة ما قبل الحادى عشر من سبتمبر هو أن المسئولين الأمريكين لم يبحثوا بجدية أى هجوم داخل الأراضى الأمريكية على أنه همٌ حقيقى. وقال جورج تينت فى عام ٢٠٠٢ معترفاً: "فى الأساس، كنا جميعاً نعتقد أنه لن يحدث أبداً. كنا مشغولين جداً فى الخارج. ... وهم كانوا ينظرون إلى هنا طوال

الوقت ويخططون باطراد فيما يتعلق بما يفعلونه. وبذلك كانوا يعملون على جبهتين". وقال مساعد مدير مكتب التحقيقات الفدرالى لمكافحة الإرهاب فى ذلك الحين إن المعلومات الاستخباراتية التى كان يراها أدت بها إلى الاعتقاد باحتمال كبير، "٩٨ بالمائة"، أن الهجوم سوف يقع فى الخارج. (٢٠)

تجعل مراجعة المعلومات المتاحة قبل الحادى عشر من سبتمبر من الصعب فهم كيف ساد هذا الاعتقاد بين واضعى السياسات فى مواجهة أدلة كثيرة على العكس منه. وفى الأعوام الثمانية فيما بين هجوى مركز التجارة العالمى، ترك بن لادن أدلة كثيرة على أنه يعتزم ضرب الولايات المتحدة فى عقر دارها. وبالإضافة إلى الاكتشاف الذى تم عبر السنين لصلات بن لادن بالمتورطين فى هجوم عام ١٩٩٢ على مركز التجارة العالمى وقتواه وغير ذلك من تهديدات، كانت مؤامرة الألفية إعلاناً واضحاً عن عزمه ضرب أمريكا.

بالإضافة إلى ذلك، واعتباراً من عام ١٩٨٨، تلقت الحكومة الأمريكية سيلاً مطرداً من المعلومات الاستخباراتية التى تشير إلى أن بن لادن يعتزم مهاجمة الولايات المتحدة فى عقر دارها. وفى أكتوبر من عام ١٩٩٨، تلقت الولايات المتحدة معلومات تفيد بأن القاعدة تحاول إنشاء خلية نشطة داخل الولايات المتحدة، وهو ما يشير إلى السعى لتجنيد الإسلامويين من المواطنين الأمريكيين والمغتربين المقيمين فى الولايات المتحدة القادمين من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبعد وقت قصير من مؤتمر بن لادن الصحفى فى عام ١٩٩٨ الذى هدد فيه بنقل الحرب إلى داخل أمريكا، حصل مجتمع الاستخبارات على معلومات من مصادر متعددة تفيد بأن بن لادن كان يبحث عن هجمات داخل الولايات المتحدة، بما فى ذلك واشنطن العاصمة ومدينة نيويورك؛ وجرى توزيع المعلومات فى أنحاء مجتمع الاستخبارات وعلى واضعى السياسات الأمريكيين.

الكثير من هذه التقارير لم يؤخذ مأخذ الجد على النحو الذى كان يجب أن يتم به، لأنها لم تتضمن معلومات محددة فيما يتعلق بأين ومتى وكيف قد يقع هجوم إرهابى،

ولم يكن هناك ما يعززها، وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن المسئولون يعتقدون أن الإرهابيين سوف يضربون ضربتهم في الداخل. لكن الجزء الأكبر من التقارير كان ينبغي أن ينبه المسئولين الأمريكيين إلى الخطر المتزايد، والواقع أنه مع نهاية عام ١٩٩٨ كان تقدير مجتمع الاستخبارات هو أن بن لادن كان يخطط بنشاط ضد أهداف أمريكية^{٢٢}.

زادت مؤشرات الهجوم على التراب الأمريكي بشكل كبير في الثمانية شهور الأولى من إدارة بوش، وفي مارس من عام ٢٠٠١، زعمت مصادر استخباراتية أن مجموعة من أفراد بن لادن تخطط لتنظيم هجوم غير محدد داخل الولايات المتحدة في أبريل من عام ٢٠٠١ وفي ذلك الشهر نفسه، تلقت السلطات معلومات عن أنواع الأهداف التي قد تضربها القاعدة، وتضمنت القائمة تمثال الحرية وناطحات سحاب وموانئ ومطارات ومحطات توليد طاقة نووية^(٢٣) وفيما بين مايو ويوليو، أورد مجلس الأمن القومي ثلاثة وثلاثين اتصالاً تشير إلى هجوم إرهابي وشيك. وكان أحدها يُعتقد أنه ربما يمثل إشارة للمضي قدماً في العمليات الإرهابية، ومع ذلك، فلم يكن واضحاً أن أي أشخاص متورطين في الاتصالات التي جرى اعتراضها لديه معلومات أصلية عن أين ومتى وكيف يمكن أن يحدث الهجوم، مما يلقي بظلال من الشك على مدى إلحاح التهديد.

خلال ربيع وصيف عام ٢٠٠١، كشف مجتمع الاستخبارات عن زيادة في المعلومات التي تشير إلى أن بن لادن والقاعدة يعتزمان توجيه ضربة ضد المصالح الأمريكية في المستقبل القريب جداً. وفي شهر يونيو، كانت هناك معلومات عن اختفاء أفراد رئيسيين في تنظيم بن لادن، بينما كان آخرون يستعدون لنيل الشهادة، وفي يوليو، أصبحت لجنة مكافحة الإرهاب على علم بشخص كان موجوداً منذ وقت قريب في أفغانستان يقول: "الجميع يتحدثون عن هجوم وشيك". ووصفت بعض التقارير زيادة التهديد بأنها غير مسبقة، وبينما لم تقدم التقارير أية تفاصيل محددة يمكن

التصرف بمقتضاها، فقد كان هناك "العديد من الدلائل على هجوم إرهابي وشيك، وقد أشار بعضها بشكل محدد إلى الولايات المتحدة على أنها الهدف".^(٢٣)

وفى إجراء يتناقض بشكل صريح مع المزاем القائلة بأنه لم يكن يعلم أن القاعدة سوف توجه ضربة داخل البلاد، خلال صيف عام ٢٠٠١، وزع مجتمع الاستخبارات معلومات على مجموعة كبيرة من كبار المسؤولين الحكوميين فى الوكالات الفدرالية والقيادات العسكرية بشأن احتمال الهجمات الإرهابية الوشيكة داخل الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، فى الثانى من يوليو عام ٢٠٠١، حذّر مكتب التحقيقات الفدرالى وكالات تنفيذ القانون على المستوى الفدرالى والولاياتى والمحلى من الإبلاغ المتزايد عن الخطر بشأن مجموعات متحالفة مع بن لادن أو متعاطفة معه. وفى أعقاب مراجعة مجموعة مكافحة الإرهاب التابعة للبيت الأبيض للكوارث المحتملة، صدر تحذير إلى كل وكالات تنفيذ القانون المحلية بشأن احتمال هجوم وشيك، خاصةً مع اقتراب عطلة الرابع من يوليو. وعُقد اجتماع فى الخامس من يوليو بين وكالات تنفيذ القانون المحلية ومكتب التحقيقات الفدرالى والجمارك وإدارة الطيران الفدرالية وخفر السواحل والخدمة المدنية بالبيت الأبيض جرى فيه التأكد من أن مراحل تخطيط الهجوم مازالت قيد الإعداد.^(٢٤)

بل إن مكتب التحقيقات الفدرالى طلب زيادة سلطة استخدام المراقبة على الأفراد الذين تربطهم صلات معقولة بالقاعدة. ومع ذلك فإنه حتى الحادى عشر من سبتمبر كان المكتب يؤكد أن غالبية التقارير تشير إلى أن هجمات سوف تقع ضد أهداف أمريكية وأن المكتب ليس لديه معلومات تشير إلى تهديد يمكن تصديقه بشأن هجوم إرهابى داخل الولايات المتحدة، على الرغم من أن المكتب كان يضيف باستمرار التحذير من أن هذا الاحتمال لا يمكن التقليل من شأنه.^(٢٥)

فى شهرى يوليو وأغسطس من عام ٢٠٠١، اكتشف مسئولو مكتب التحقيقات الفدرالى اليقظين أدلة على هجمات الحادى عشر من سبتمبر الوشيكة، إلا أن المفجع هو أن العمل البيروقراطى غير المتقن منع المسؤولين من تجميع خيوط المؤامرة. وفى

العاشر من يوليو أرسل عميل للمكتب مقيم في مكتب فينكس الميداني مذكرة إلى مقر المكتب الرئيسي بحث فيها على إجراء تحقيق للتقارير التي تتحدث عن متشددين إسلاميين يتلقون تدريباً في مدارس الطيران الأمريكية.^(٢٦) وحددت المذكرة، التي ربما كانت أقوى تقدم في مؤامرة الحادي عشر من سبتمبر، الخطوط العامة لمعلومات العميل "المستقاة من المصدر الأول" الخاصة بمبادرة بن لادن لإرسال أفراد إلى الولايات المتحدة للحصول على دروس في الطيران، وأشار العميل إلى أن "عددًا كبيراً من الأفراد، يستحق تحقيق مكتب التحقيقات الفدرالي، ربما يمارسون في المستقبل نشاطاً إرهابياً بالطائرات" وينبغي إجراء تحقيق بشأنهم. وأوصت المذكرة، التي أرسلت عبر "الاتصال الإلكتروني" إلى أربعة من العاملين في وحدة المتطرفين المتشددين بمكتب التحقيقات الفدرالي ومحللين في وحدة تحقيقات بن لادن الاستقصائية بمقر المكتب الرئيسي وعميلين في فرقة الإرهاب الدولي بنيويورك، بأن ينبه المركز الرئيسي كل مدارس الطيران المدني داخل الولايات المتحدة باختراق القاعدة المحتمل، وكذلك البحث عن سلطة للتحقيق في معلومات تأشيرات الدخول الخاصة بالطلاب الذين يسعون للالتحاق بمدارس الطيران.^(٢٧)

ومع ذلك، فقد جرى تجاهل المذكرة تماماً، فهي لم تُرسل إلى وحدة التحليل بمكتب التحقيقات الفدرالي أو وكالة الاستخبارات المركزية. وثلاثة فقط من العملاء الثمانية الذين تسلموا المذكرة تذكرها أنهم قرأوها بالفعل.^(٢٨) ولم يرَ رئيس وحدة الأصوليين المتشددين المذكرة حتى ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وقد أبلغ التحقيق المشترك أن المذكرة "كان ينبغي توزيعها على كل المكاتب الميدانية وعلى الوكالات الشقيقة، وكان ينبغي أن تثير مقارنة تحليلية أكثر اتساعاً".^(٢٩) بل إن كاتب المذكرة أدرك وقت كتابة هذا الكلام أن مذكرته ربما لم تلقَ انتباهاً من المركز الرئيسي، فالمذكرة لم تطلق إنذارات هناك، وهو ما يعود في جزء منه إلى أن العملاء كانوا يعلمون أن الأشخاص المتصلين بالقاعدة قد تلقوا تدريباً بالفعل في الولايات المتحدة. ذلك أنه قبل الحادي عشر من سبتمبر كان الكثير من العملاء يعتقدون أن بن لادن كان

بحاجة إلى طيارين لقيادة الطائرات التي كان قد اشتراها في الولايات المتحدة لنقل الرجال والمواد.^(٢٠)

ظهر الدليل الرئيسي الثاني في السادس عشر من أغسطس عام ٢٠٠١، عندما اعتقلت إدارة الهجرة والجنسية زكريا موسى في منياپوليس بولاية مينيسوتا. وكان تصرفه قد أثار الشكوك بشأن سبب تعلمه قيادة طائرة تجارية كبيرة. واتصلت مدرسة الطيران المحلية بمكتب التحقيقات الفدرالي المحلي الذي اعتقد أن موسى ربما كان يعتزم خطف طائرة وطلب من واشنطن تصريحاً للحصول على أمر بتفتيش متعلقات موسى. لكن المقرر الرئيسي لمكتب التحقيقات الفدرالي رفض الطلب، قائلاً إنه ليس هناك ما يكفي من الأدلة لإصدار أمر التفتيش.

بحلول شهر يوليو من عام ٢٠٠١، كان الإبلاغ عن التهديد قد بدأ يقل بالفعل. وافترض مسئولون كثيرون أن الهجمات كان مخطط لها احتفالات الرابع من يوليو، ولذلك تنفسوا الصعداء عندما مرت العطلة القومية دون وقوع حادث. وبحلول شهر أغسطس تلاشى جزء كبير من "الثرثرة" الاستخباراتية بشأن النشاط الإرهابي. على الرغم من أنه قُدِّم لكبار المسؤولين الحكوميين في أغسطس من عام ٢٠٠١ تقرير يفيد بأن أعضاء القاعدة، بمن فيهم بعض المواطنين الأمريكيين، أقاموا في الولايات المتحدة لسنوات، أو سافروا إلى هناك، وأورد التقرير معلومات غير مؤكدة عن رغبة بن لادن في خطف طائرات لإطلاق سراح المتطرفين المحتجزين في الولايات المتحدة. وفي العاشر من سبتمبر، اعترضت وكالة التنصت التابعة للدولة، وكالة الأمن القومي، اتصالين يوحيان بنشاط إرهابي وشيك، لكنهما لم تترجما إلى الإنجليزية وتُنشرا قبل الثاني عشر من سبتمبر.^(٢١)

أدت بضعة اعتقالات لأفراد من القاعدة في الخليج الفارسي، مقرونةً بمرور الرابع من يوليو دون وقوع أحداث، إلى اعتقاد كثيرين في الحكومة خطأً بأن مؤامرات القاعدة قد أُحبطت. واستطاع الرئيس وكبار معاونيه الذهاب إلى عطلاتهم الصيفية المعتادة.^(٢٢)

لم يكن أحد يتوقع استخدام طائرة كصاروخ

فى أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر، دافعت مستشارة الأمن القومى كوندوليزا رايس عن تراخى إدارتها قبل هجمات الإرهابيين قائلة: "لا أرى أن أحداً توقع أن يأخذ هؤلاء الأشخاص أنفسهم طائرة ويصدمون بها مركز التجارة العالمى ... أى أنهم سيستخدمون طائرة كصاروخ." (٣٣) ومع ذلك، فقد كان مجتمع الاستخبارات قد أصدر قبل الحادى عشر من سبتمبر تقارير عديدة على مدى فترة امتدت لسبع سنوات تشير إلى أن الإرهابيين قد يستخدمون الطائرات كأسلحة. ومع أن مصداقية المصادر كانت موضع شك فى بعض الأحيان وكثيراً ما كانت المعلومات ناقصة وسطحية، فقد أوضحت التقارير عبر الزمن أن بعض الإرهابيين يبحثون الفكرة بجدية باعتبارها احتمالاً.

كانت أول مرة يُعرَف فيها أن الإرهابيين فكروا فى استخدام الطائرات كسلاح فى شهر سبتمبر من عام ١٩٩٤ عندما اختطف إرهابيو الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية طائرة إير فرانس فى الجزائر العاصمة وهددوا بإسقاطها فوق برج إيفل بباريس. (٣٤) وفى التقييم الاستخباراتى القومى لعام ١٩٩٥، أدرك محللو الاستخبارات أنه إذا "كان الإرهابيون العاملون داخل الولايات المتحدة [يعملون بالمنهج نفسه، فسوف يحددون نقاط الضعف الخطيرة فى النظام الأمنى الخاص بالرحلات الداخلية". وأدخل التقرير تعديلاً فى عام ١٩٩٧، قائلاً إن الطيران المدنى "مازال هدفاً جذاباً إلى حد بعيد". (٣٥)

أشارت المعلومات التى تم الحصول عليها فى غارة ١٩٩٥، التى عطلت مؤامرة البُنْكة فى الفلبين، إلى اعتزام الإرهابيين إسقاط طائرة على المقر الرئيسى لوكالة الاستخبارات المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تلقت وكالات الاستخبارات معلومات تتعلق بهجوم انتحارى مزعم على البيت الأبيض. وفى وقت لاحق فى عام ١٩٩٦، كانت هناك تقارير تتعلق بمؤامرة إيرانية لخطف طائرة يابانية وإسقاطها فى تل أبيب.

وأشارت تقارير أخرى فى عام ١٩٩٧ إلى أن الإرهابيين اشتروا طائرة بلا طيار لاستخدامها فى الهجمات الإرهابية.

فى سبتمبر من عام ١٩٩٨، تلقت الولايات المتحدة معلومات تفيد بأن عملية بن لادن التالية قد تنطوى على التحليق بطائرة محملة بالمتفجرات إلى أحد المطارات الأمريكية وتفجيرها. وفى نوفمبر من عام ١٩٩٨، خططت مجموعة إسلامية تركية، يُعتقد أنها كانت متعاونة مع بن لادن، لهجوم انتحارى لإسقاط طائرة محملة بالمتفجرات فى مقبرة مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك أثناء الاحتفالات التى تجرى فى ذكرى وفاته. وفى مارس من عام ١٩٩٩، علمت الولايات المتحدة بأمر مؤامرة ينفذها عضو أمريكى بالقاعدة بقيادة طائرة شراعية إلى قصر الرئاسة المصرى وتفجير المتفجرات، وكان قد تلقى تدريباً على الطيران الشراعى فى الولايات المتحدة.^(٣٦)

فى تنبؤ غريب بالحادثى عشر من سبتمبر، فى أغسطس من عام ١٩٩٨، تلقى مجتمع الاستخبارات معلومات بأن مجموعة من العرب غير معلومة الهوية تخطط لقيادة طائرة محملة بالمتفجرات من بلد أجنبى إلى مركز التجارة العالمى. ومع أن المعلومات نُقلت إلى مكتب التحقيقات الفدرالى وإدارة الطيران الفدرالية، فقد رأت الوكالتان أن المؤامرة غير مرجحة، أو أنها ستُكتشف فى بلد أجنبى قبل وصولها إلى الولايات المتحدة. ولم يتخذ فرع مكتب التحقيقات الفدرالى فى نيويورك أى إجراء بشأن المعلومات، وحفظها فحسب.

كان مجتمع الاستخبارات كثيراً ما يسمح للأفراد بدخول مكاتبه الميدانية دون موعد سابق وتقديم معلومات لمسئولى الاستخبارات الأمريكيين، حيث يسمون "القادمون بلا موعد". وفى أبريل من عام ٢٠٠٠، ذهب أحد هؤلاء إلى مقر مكتب التحقيقات الفدرالى فى نيوارك بولاية نيو جيرسى، وأبلغ المسؤولين عن مؤامرة بن لادن لخطف طائرة بوينج ٧٤٧، زاعماً معرفته بتكتيكات خطف الطائرة وأنه تلقى تدريباً على السلاح فى معسكر باكستانى. كما قال إنه سيلتقى بخمسة أو ستة أشخاص فى

الولايات المتحدة، كان بعضهم ممن يتدربون ليصبحوا طيارين قد تلقوا توجيهات للاستيلاء على طائرة والطيران بها إلى أفغانستان، أو تفجيرها إذا لم يمكنهم ذلك. وبعد عام، وفي أبريل من عام ٢٠٠١، قال مصدر إن بن لادن كان مهتماً بالطيارين التجاريين كإرهابيين محتملين، ونبه المصدر إلى أنه ينبغي على الولايات المتحدة التركيز على تفجيرات السفارات فحسب. ذلك أن الإرهابيين يسعون إلى هجمات مذهلة وصادمة، وأن تفجير مركز التجارة العالمي الأول سيكون هو نوع الهجوم الذي سيصبح مرعباً. ولأن المصدر كان يقدم تأملاً شخصياً وليس معلومات موثقة، فلم يتم توزيع المعلومات داخل مجتمع الاستخبارات. وفي أغسطس من عام ٢٠٠١، حصل المسؤولون الأمريكيون على معلومات عن مؤامرة لتفجير السفارة الأمريكية في نيروبي من طائرة أو إسقاط طائرة داخلها. (٣٧)

قبل الحادى عشر من سبتمبر، فشل تينت ومدير مكتب التحقيقات الفدرالى لويس فريه وبقية مجتمع الاستخبارات فى تجميع ذلك القدر الهائل من المعلومات المتاحة. وكما يبدو عليه الأمر من عدم معقولية إذا عدنا بالنظر إلى الورا، لم يصدر مجتمع الاستخبارات أية تقديرات محددة لاحتمال استخدام الإرهابيين الطائرات كأسلحة، وظل واضعو السياسات الأمريكيين غير واعين بالتهديد المحتمل. (٣٨) وقبل الحادى عشر من سبتمبر لم يكن هناك سعى إلى تصنيف المعلومات المتعلقة باستخدام الطائرة كأسلحة على أنها تكتيك إرهابى، ولم يكن هناك طلب لمعلومات إضافية عن هذا التهديد، ولم يكن هناك بحث لاحتمال مهاجمة القاعدة أو أية مجموعة إرهابية أخرى لمهاجمة الولايات المتحدة أو المصالح الأمريكية بهذه الطريقة.

الواقع أن تقرير الإدارة الصادر فى ديسمبر من عام ٢٠٠٠ إلى الكونجرس، تلبية للمطالبة بقيام إدارة الطيران الفدرالية ومكتب التحقيقات الفدرالى بعمل تقديرات أمنية مشتركة للتهديد والتعرض للخطر فى المطارات المختارة عالية المخاطرة، ذكر أن بلاغات مجتمع الاستخبارات لم تشر إلى أدلة خاصة بخطط تستهدف الطيران المدنى الداخلى. فقد ركز النشاط الإرهابى داخل الولايات المتحدة فى المقام الأول على

جمع الأموال وتجنيد أعضاء جدد ونشر الدعاية. وعلى الرغم من شن الإرهابيين الدوليين هجمات على التراب الأمريكي، فإن هذه الأفعال تمثل شذوذاً في استهدافها التقليدي الذي يركز على المصالح الأمريكية في الخارج.^(٢٩) وقد شهد مستشار الأمن القومي السابق ساندی برجر وكوندوليزا رايس ووكيل وزارة الدفاع پول وولفويتز جميعاً في عام ٢٠٠٢ بأنهم لم يُبلِّغوا بأية معلومات محددة عن التهديد تتعلق باستخدام الطائرات كأسلحة.^(٤٠)

في ربيع عام ٢٠٠٤، أُستفيد كثيراً من تقرير في ملخص الرئيس اليومي بتاريخ السادس من أغسطس عام ٢٠٠١^(٤١) فقد تضمن معلومات عن أساليب عمل بن لادن من منظور تاريخي يعود إلى عام ١٩٩٧ قائلاً إن بن لادن يرغب منذ عام ١٩٩٧ في تنظيم هجمات إرهابية في الخارج على الولايات المتحدة. كما جاء في التقرير:

أقام أفراد القاعدة - وبعضهم مواطنون أمريكيون - في الولايات المتحدة منذ سنوات أو سافروا إليها، ومن الواضح أن المجموعة تحافظ على هيكل دعم قد يُعين الهجمات، ... ولم نتمكن من إثبات ما ورد عن تهديد أكثر إثارة، كذلك الوارد من جهاز [جرى محو الاسم] في عام ١٩٩٨ قائلاً إن بن لادن يرغب في اختطاف طائرة أمريكية كي يطلق سراح "الشيخ الكفيف" عمر عبد الرحمن وغيره من المتطرفين المحتجزين في أمريكا. وعلى الرغم من ذلك، تشير معلومات مكتب التحقيقات الفدرالي منذ ذلك الحين إلى أنماط من النشاط المثير للشك في هذا البلد يتسق مع الإعداد لعمليات خطف طائرات أو غير ذلك من أنماط الهجمات، بما في ذلك المراقبة الأخيرة للمباني الفدرالية في نيويورك، ويقوم مكتب التحقيقات الفدرالي على وجه التقريب بسبعين تحقيقاً ميدانياً في أنحاء الولايات المتحدة

يعتبرها ذات صلة بين لادن، وتحقق وكالات الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالى فى مكالمة تليفونية وردت إلى سفارتنا فى الإمارات العربية المتحدة تفيد بأن مجموعة من مؤيدى بن لادن فى الولايات المتحدة تخطط لهجمات بالمتفجرات.

سبب رؤية الرئيس بوش، القارئ الجيد للملخص الرئيسى اليومى، التقرير دون اتخاذ قرار بشأنه أمر موضع قدر كبير من التأمل. فالملخص يتم إعداده خلال الليل بواسطة ضباط وكالة الاستخبارات المركزية ويُعرض على الرئيس ومجموعة منتقاة من كبار المسؤولين الحكوميين كى يعطى محلى الوكالة المزيد من حرية وضع المعلومات الحساسة فيه، مع قدر أقل من الخوف من التسريبات. واعتباراً من الفترة الانتقالية فى لیتل روك عام ١٩٩٢، كنت ألتقى الوثيقة ستة أيام فى الأسبوع إلى أن غادرت البيت الأبيض فى عام ١٩٩٧ ومعظم المواد طولها صفحة واحدة، أو ثلاث صفحات على الأكثر، والمقصود بها تنبيه الرئيس إلى المعلومات المهمة فى أى مكان من العالم. ولم يكن بند السادس من أغسطس الخاص بين لادن فى التقرير أكثر إثارة للفرع من أشياء كثيرة أخرى يقرؤها الرئيس وكبار مستشاريه كل صباح. وكانت مواد التقرير، وهى أخبار سيئة فى العادة، تتراوح بين الحيلولة دون وقوع الانقلابات، وتقارير عن مكونات أسلحة الدمار الشامل المفقودة، واستراتيجية الزعماء الأجانب بشأن استراتيجيات التفاوض المقبلة ونجاح العمليات العسكرية أو فشلها ومجموعة من التطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وقد أضيف البند الأخير فى عام ١٩٩٣ بناءً على طلب كلينتون. وتعد بعض البنود رداً على أسئلة الرئيس.

كان سعى بن لادن لمهاجمة أمريكا معروفاً لمعظم المسؤولين؛ وبذلك لم يكن مفاجئاً أن هذا البند لم يطلق أجراس الإنذار على نحو خاص. والواقع أن إيجاز الرئيس اليومى أوضح أنه لا يمكن أن يؤكد المعلومات التى تفيد بأن بن لادن يرغب فى خطف طائرات أمريكية. كما أنه أعطى انطباعاً بأن مكتب التحقيقات الفدرالى يعالج المشكلة، حيث قال إن الوكالة كانت تجرى على وجه التقريب سبعين تحقيقاً، وهو الادعاء الذى

ثبت كذبه فيما بعد. فاثناء شهادته أمام لجنة الحادى عشر من سبتمبر، قال توم بيكارد القائم بأعمال مدير مكتب التحقيقات الفدرالى إن العدد سبعين يشير إلى الأفراد وليس القضايا كلها - وقد استطاع تقديم تفاصيل عن سبع وعشرين قضية فحسب - واقتضت التحقيقات مراقبة أنشطة جمع الأموال وإدارة المراقبة وليس تحقيقات كاملة.^(٤٢) وبالإشارة إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالى كانا يحققان فى فيما ورد عن تخطيط مؤيدى بن لادن داخل الولايات المتحدة لهجمات بالمتفجرات، أوحى التقرير بأنه لم يكن هناك حاجة إلى إجراء عاجل. وكشأن كثير من ملخصات الرئيس اليومية المفزعة، فهى قد تكون حقيقية وقد لا تكون. وكان بوش قد أُبلغ بالفعل مراراً، بدءاً من رحيل فريق بوش فى عام ٢٠٠١، بأن بن لادن يرغب فى مهاجمة الولايات المتحدة. ولم يعطِ هذا التقرير بوش انطباعاً بأنه يوشك على النجاح فى مسعاه.

الدهش هو أنه أثناء إدارة بوش لم تكن هناك خطة لمواجهة مجموعة تهديدات بن لادن للمصالح الأمريكية. وحتى إذا لم يكن بوش يصدق أن بن لادن سوف ينجح فى مهاجمة أمريكا، فليس هناك ما يبرر أنه وكبار مسئوليهِ لم يتخذوا طوال الثمانية أشهر الأولى لهم فى السلطة أى إجراء ضد ذلك الإرهابى وشبكتهِ. وربما ما كان لمزيد من التركيز على التهديد أن يمنع وقوع الحادى عشر من سبتمبر، لكنه كان من الممكن أن يعطل أجزاء منه وينقذ بعض الأرواح.

على الرغم من ذلك القدر الهائل من المعلومات التى تشير إلى احتمال وقوع هجوم كتلك الهجمات التى وقعت يوم الحادى عشر من سبتمبر، فلم يتخيل كبار المسئولين تلك المؤامرة. إذ وقف الرئيس بوش على المنصة مع أرملة قائد إحدى طائرات الحادى عشر من سبتمبر فى مارس من عام ٢٠٠٤ وقال مؤكداً: "لو علمت أن العدو سوف يستخدم الطائرات لضرب أمريكا، لمهاجمتنا، لاستخدمت كل مورد، وكل ميزة وكل سلطة من سلطات هذه الحكومة لحماية الشعب الأمريكى."^(٤٣)

عندما أسقط تسعة عشر خاطفاً أربع طائرات فى الحادى عشر من سبتمبر فى أكثر الهجمات قتلاً فى تاريخ أمريكا، كان لدى المسئولين الأمريكين معلومات لو كانوا نسقوها فيما بينهم لكان من المحتمل منع بعض الهجمات الإرهابية على الأقل. فلماذا وكيف فشلوا فى تحقيق الحد الأدنى من تلك المسئوليات؟

فشل البقاء فى حالة حرب

نبح الفشل فى التنسيق وتحديد الأولويات والانتباه إلى التهديد من الحقيقة الأساسية التى تقول إنه فى يوم الحادى عشر من سبتمبر لم تكن أمريكا فى حالة حرب مع القاعدة، على الرغم من أن بن لادن كان فى حالة حرب ضد أمريكا. وبذلك لم يضع مجتمع الاستخبارات قط تقييماً للتهديد الذى تمثله شبكة بن لادن للمصالح الأمريكية فى الداخل أو الخارج، وكان جهد مكافحة الإرهاب يفتقر إلى المشاركة الكبيرة لعناصر مجتمع الاستخبارات خلاف وكالة الاستخبارات المركزية، ولم تكن أولويات الموارد والمعلومات الاستخباراتية متوازنة على نحو يمكن من التصدى لتهديد بن لادن، ولم يكن مكتب التحقيقات الفدرالى مشغولاً بالكامل قط فى مكافحة التهديد الذى تتعرض له أمريكا من القاعدة.^(٤٤)

الواقع أنه على الرغم من إعلان وكالة الاستخبارات المركزية الحرب على بن لادن، فلم يكن المسئولون فى مكتب التحقيقات الفدرالى ووزارة الدفاع على مجرد علم بالإعلان. وكما لخص التحقيق المشترك المشكلة، فإنه "على الرغم من إدراك مجتمع الاستخبارات المتزايد بأن أفغانستان تفرز آلاف المتشددين، فلم تدمج الحكومة الأمريكية كل أدوات القوة والسياسة القوميتين - الدبلوماسية والاستخباراتية والاقتصادية والعسكرية - لمعالجة هذه المشكلة".^(٤٥) وكان عدم القيام بذلك أوضح ما يكون فى مكتب التحقيقات الفدرالى.

خلال السنوات التي سبقت الحادى عشر من سبتمبر، وبينما حذر مجتمع الاستخبارات مراراً من أن القاعدة لديها القدرة والنية على تهديد حياة آلاف الأمريكيين وترغب فى توجيه ضربة داخل الولايات المتحدة، ازداد دور مكتب التحقيقات الفدرالى فى جهود مكافحة الإرهاب شيئاً فشيئاً. فقد جرت العادة على أن يحقق مكتب التحقيقات الفدرالى فى كل الأعمال الإرهابية على الأراضى الأمريكية، بما فى ذلك تفجير مركز التجارة العالمى فى عام ١٩٩٣ وتفجير أوكلاهوما سیتی ودورة الألعاب الأولمبية فى عام ١٩٩٦. ومع تزايد تهديد القاعدة، تزايدت تهديدات الإرهاب العامة ضد الأمريكيين فى الداخل. وهكذا جرت الاستعانة إلى حد كبير بموارد مكتب التحقيقات الفدرالى.

اتخذ مكتب التحقيقات الفدرالى خطوات مهمة لتحسين قدراته الخاصة بمكافحة الإرهاب خلال التسعينيات، بما فى ذلك زيادة عدد الأفراد العاملين فى مكافحة الإرهاب إلى أكثر من ضعفه وزيادة ميزانيته الخاصة بمكافحة الإرهاب إلى أكثر من ثلاثة أضعافها. وفى عام ١٩٩٩، جعل مكتب التحقيقات الفدرالى مكافحة الإرهاب قسماً منفصلاً فى مقره الرئيسى، مما زاد من أهميتها داخل المكتب. كما أنه أنشأ وحدة عملياتية تركّز على بن لادن. وبدأ المكتب اتصالات شخصية مع وكالة الاستخبارات المركزية وزاد من وضع ممثلى مكتب التحقيقات الفدرالى فى السفارات الأمريكية فى الخارج لتعميق قدرة المكتب على ربط التهديدات الداخلية والدولية.^(٤٦)

جرى مد مجموعات العمل المشتركة الخاصة بالإرهاب، التى أنشئت فى الأصل لتحسين التنسيق بين مكتب التحقيقات الفدرالى وإدارة شرطة نيويورك، إلى مدن أخرى بعد الهجوم الأول على مركز التجارة العالمى، وأعطيت أهمية متزايدة خلال التسعينيات. وكان المقصود بمجموعات العمل هذه ربط قدرات تنفيذ القانون والاستخبارات الفدرالية والمحلية معاً فى وحدة متماسكة لمعالجة تحقيقات الإرهاب الدولية والمحلية المعقدة. وبحلول الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، كان خمسة

وثلاثون من مكاتب مكتب التحقيقات الفدرالى الأمريكى الميدانية الستة والخمسون بها مجموعات عمل مشتركة خاصة بالإرهاب.^(٤٧)

نتيجة لتلك التحسينات، منع مكتب التحقيقات الفدرالى عدداً من الهجمات الإرهابية الكبيرة، وهو ما أنقذ أرواح الكثيرين بلا شك. فقد شهد مدير مكتب التحقيقات الفدرالى فى عهد بوش، روبرت مولر، بأنه خلال التسعينيات أحبط المكتبُ خطأً شملت مؤامرات للهجوم على معالم بارزة فى مدينة نيويورك وتفجير طائرة أمريكية ووضع قنابل أنبوية فى مترو أنفاق مدينة نيويورك وتفجير مطار لوس أنجلوس. وثبتت قيمة مصادر المكتب الكبيرة فى منع مؤامرة يوم الرعب ومقاضاة مرتكبى تفجير مركز التجارة العالمى الأول. وقام مكتب التحقيقات الفدرالى بتصنعات عديدة إلى جانب العديد من المخبزين البشريين فى مسعاه لاستهداف المنظمات الإسلامية المتشددة المختلفة.^(٤٨)

قيدت مسئوليات مكافحة الإرهاب المتزايدة داخل مكتب التحقيقات الفدرالى هذه الهيئة. فقد كُلف المكتب إلى حد بعيد بمهمة توفير الأمن من الإرهاب عند المحاكمات والمناسبات الخاصة واجتماعات زعماء العالم. كما اقتضت التهديدات الإلكترونية وأسلحة الدمار الشامل انتباه المكتب. وعلى الرغم من قول مدير المكتب لويس فريه إن "المخصصات لم تكن كافية للحفاظ على النمو الضرورى لبرنامج مكافحة الإرهاب الخاص بمكتب التحقيقات الفدرالى"،^(٤٩) فقد أكد التحقيق المشترك أن المكتب لم يغير أولوياته تجاه مكافحة الإرهاب والهجمات المحتملة داخل الولايات المتحدة بالشكل المناسب. وكانت المشكلة بالأحرى سوء تخصيص للموارد، وليس نقص الأموال كما اتهم فريه. وفى وقت هجمات الحادى عشر من سبتمبر، كان ٦ بالمائة من أفراد مكتب التحقيقات الفدرالى، حوالى ١٣٠٠، يعملون فى مكافحة الإرهاب. وكان لدى المكتب أقل من عشرة محللين تكتيكيين ومحلل استراتيجى واحد مخصصين للقاعدة. وركز المحللون بدلاً من ذلك على البنية التحتية المهمة ودعم القضايا والإرهاب الداخلى.^(٥٠)

لم يجمع مكتب التحقيقات الفدرالى قط معلومات استخباراتية عبر قضايا فى أنحاء البلاد لعمل تقييم شامل لوجود القاعدة فى الولايات المتحدة.^(٥١) وعبر المكاتب الميدانية لمكتب التحقيقات الفدرالى، كانت هناك مجموعة كبيرة من الأولوية لبن لادن والقاعدة. ووصف ريتشارد كلارك، المنسق الخاص السابق لمكافحة الإرهاب فى مجلس الأمن القومى، كيف كانت المكاتب الميدانية التابعة لمكتب التحقيقات الفدرالى فى أنحاء البلاد "تفتقر إلى المعلومات" بشأن مكافحة الإرهاب والقاعدة. وشهد مستشار الأمن القومى السابق برجر أمام التحقيق المشترك بأن مكتب التحقيقات الفدرالى لم يكن مُركَّزاً بشكل كافٍ على مكافحة الإرهاب قبل الحادى عشر من سبتمبر. بل إنه حتى مكتب نيويورك، الذى كان سبَّاقاً فى تحقيقات بن لادن، ركز فى المقام الأول على التحقيق فى الهجمات ضد الأمريكين فى الخارج.^(٥٢)

تعرض مدير مكتب التحقيقات الفدرالى أثناء فترة تجمع تهديد بن لادن، لويس فريه، لقليل من التمحيص بسبب إدارته للمكتب الذى تركه فى الثانى والعشرين من يونيو عام ٢٠٠١، قبل أقل من ثلاثة من هجمات الحادى عشر من سبتمبر. فبينما أعلن نظيره فى وكالة الاستخبارات المركزية الحرب على القاعدة، لم يضع فريه قط خطة ضد التنظيم الإرهابى. وعلى سبيل المثال، قال المدير المساعد لقسم مكافحة الإرهاب بمكتب التحقيقات الفدرالى للتحقيق المشترك "على الإطلاق، لم يكن" لدينا خطة للتعامل مع بن لادن فى ذلك الحين. وهو لم يكن يعلم كيف كان برنامج مكتب التحقيقات الفدرالى لمكافحة الإرهاب متوافقاً مع برنامج مجتمع الاستخبارات الشامل.^(٥٣) ولم يبلغ مكتب التحقيقات الفدرالى واضعى السياسات بمدى النشاط الإرهابى داخل الولايات المتحدة، على الرغم من أن فريه كان يلتقى بانتظام مع كبار المسؤولين الحكوميين لمناقشة مكافحة الإرهاب.

ومن بين المشكلات التى واجهها مكتب التحقيقات الفدرالى أثناء مكافحة الإرهاب بفاعلية قبل الحادى عشر من سبتمبر كان بعضها هيكلياً. على سبيل المثال، فإنه باعتبار المكتب فى المقام الأول للتحقيق وتنفيذ القانون، فإن نقاط قوته غالباً ما تكون

فى رد الفعل تجاه الجرائم التى ارتُكبت بالفعل وليس اتخاذ الإجراءات الوقائية. وكان يُنظر إلى التهديد الإرهابى من خلال عدسة أضيق بسبب مقاربة مكتب التحقيقات الفدرالى القائمة على القضايا. وكان المحللون يُرسلون إلى الوحدات العملية للمساعدة فى بحث الحالة وليس لتقييم البيانات التى جمعتها المكاتب الميدانية المختلفة. ويصف التحقيق المشترك كيف أسهم هيكل مكتب التحقيقات الفدرالى اللامركزى وتكنولوجيا المعلومات غير المناسبة فى عدم ربط المعلومات الاستخباراتية والبيانات التى جمعتها مكاتبه الستة والخمسون الأمريكية والأربعة والأربعون فى الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، كان تدريب مكافحة الإرهاب الخاص بمكتب التحقيقات الفدرالى محدوداً للغاية قبل الحادى عشر من سبتمبر، وكثيراً ما كان المكتب يفتقر إلى اللغويين من أجل اللغات واللهجات التى يتحدثها متشدو القاعدة.

ولأن الولايات المتحدة لم تكن فى حالة حرب، فقد ظل الإرهاب، كما كشف التحقيق المشترك، مجرد "هم واحدٍ من بين هموم كثيرة، وكان لا بد لجهود مكافحة الإرهاب من التنافس مع الأولويات الأخرى. وكانت طريقة تحديد الأولويات الاستخباراتية غامضة ومحيرة، ولم تضع إدارة كليتتون أو إدارة بوش استراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب تعتمد على كل عناصر القوة القومية قبل الحادى عشر من سبتمبر".^(٥٤)

على الرغم من جهود البيت الأبيض لإعطاء أولوية للمعلومات الاستخباراتية من خلال التوجيه الرئاسى ٦٢، فلم يشر إليه أى من الشهود الذى أجرى التحقيق المشترك مقابلات معهم. باستثناء كاتب التوجيه ديك كلارك، باعتباره السياسة المرشدة فى رد الحكومة على تهديد القاعدة المتزايد.^(٥٥) وبلا توجيه قوى على قمة كل وكالة، وهو ما كان يُحتمل وجوده فقط لو أن أمريكا كانت فى حالة حرب بالفعل، فلم يكن هناك وجود للتنسيق والتركيز وتحديد الأولويات التى كانت ضرورية لاكتشاف مؤامرة الحادى عشر من سبتمبر ومنعها.

سيموت البعض، سواء أكان هناك سور أم لا

بينما عانى مكتب التحقيقات الفدرالى وغيره من الوكالات من عدم وجود استراتيجية ثابتة لمكافحة الإرهاب، أدت العلاقة بين تلك المؤسسات وأدوارها إلى تفاقم المشكلة بشكل واضح. والعلاقة المختلة بين المكتب ووكالة الاستخبارات المركزية نتيجة للقيود التى بين الوكالات وداخل كل منها التى تكونت على مدى ستين عاماً نتيجة للعوامل القانونية والسياسية والمؤسسية والشخصية. والأسوار التى تفصل بين الأنشطة الخارجية والداخلية، والمعلومات الاستخباراتية الخارجية عن عمليات تنفيذ القانون، ومكتب التحقيقات الفدرالى عن وكالة الاستخبارات المركزية، واستخبارات الاتصالات عن غيرها من أنواع المعلومات الاستخباراتية، ومجتمع الاستخبارات عن الوكالات الفدرالية الأخرى، ومعلومات الأمن القومى عن غيره من أشكال الأدلة. وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية، أنشأ قانون الأمن القومى لعام ١٩٤٧ وكالة الاستخبارات الأمريكية، وهى أول هيئة استخبارات مدنية أمريكية فى وقت السلم. وكانت القيادة وهى تفعل ذلك لديها اعتباران أساسيان، هما أن الولايات المتحدة سوف تنشئ هيئة تجمع بين الوظائف الاستخباراتية الخارجية والداخلية، وسوف يتم الحفاظ على اختصاصات مكتب التحقيقات الفدرالى الداخلية. وهكذا نص القانون على أن لا يكون لوكالة الاستخبارات المركزية شرطة أو الحق فى إصدار مذكرات إحضار الشهود، أو سلطات تنفيذ القانون ولن تؤدي وظائف أمنية داخلية.^(٦)

تتابع وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومى الأحداث فى الخارج. وهما حذرتان من النشاط الذى يوحى بأنهما تراقبان المواطنين الأمريكيين أو يقومون بتقييمات ترتبط بأنشطة أشخاص داخل الولايات المتحدة، وهى المهمة التى تعتقدان أن تخص مكتب التحقيقات الفدرالى بشكل حصري. وهذا التقسيم للمسئولية جعل التنسيق صعباً. وبالإضافة إلى ذلك ليس لدى مكتب التحقيقات الفدرالى القدرة التحليلية على إعداد تقييمات تعرض الولايات المتحدة للخطر وكان يعتمد بشكل كبير على الوكالة فى كثير من تحليله.

أدى ميراث هذا السور الفاصل بين الوكالتين إلى علاقة منعت الوكالتين من "توصيل النقاط" الذي ربما كان سيحول دون مأساة الحادى عشر من سبتمبر، فعلى سبيل المثال، فى أواخر شهر أغسطس من عام ٢٠٠١ أبلغت وكالة الاستخبارات المركزية مكتب التحقيقات الفدرالى والدولة ودائرة الهجرة والتجنيس والجمارك أن خالد المحضار ونواف الحازمي وغيرهما "من الأشخاص ذوى الصلة بين لادن" موجودون داخل المملكة، ومع ذلك رفض المقر الرئيسى لمكتب التحقيقات الفدرالى الموافقة على توصية مكتب نيويورك الميدانى بفتح تحقيق جنائى.

كان عناد مكتب التحقيقات الفدرالى يقوم على تردد المقر الرئيسى للمكتب فى الاستفادة من المعلومات الاستخباراتية للربط بين المحضار وتفجير السفينة كول الضرورى لفتح تحقيق جنائى. وكان الموقف الذى اتخذه محامو مكتب التحقيقات الفدرالى هو أن المحققين الجنائيين "لا يمكن" إشراكهم وأن المعلومات الاستخباراتية المكتشفة فى قضية الاستخبارات سوف "تعتبر السور" طبقاً للإجراءات المناسبة. ورد عميل فى المكتب الميدانى لمكتب التحقيقات الفدرالى فى نيويورك بالبريد الإلكتروني قائلاً: "مهما كان ما حدث لهذا، فسوف يموت شخص ما فى يوم ما، سواء أكان هناك سور أم لا، ولن يفهم الجمهور لماذا لم نكن أكثر فاعلية فى إلقاء كل مصدر كان لدينا مشكلات بعينها." (٥٧)

منع موقف مشابه مكتب التحقيقات الفدرالى من اتخاذ إجراء بشأن القبض على زكريا موسى قبل شهر من هجمات الحادى عشر من سبتمبر، بعد أن كان لدى عملاء المكتب فى منيابوليس سبب لاعتقاده أنه قد يحاول خطف طائرة. ونصح مقر المكتب الرئيسى عميل منيابوليس بأن الأدلة غير كافية لربط موسى بقوة خارجية وبالتالي الحصول على أمر بالقبض عليه بموجب قانون مراقبة المعلومات الاستخباراتية الأجنبية.^(٥٨) كما أنهم لم يربطوا تلك المعلومات بغيرها من المعلومات الاستخباراتية بشأن الإرهاب المزمع الذى يشمل طائرات. وبالمثل، لم تلقَ مذكرة فينكس الميدانية فى العاشر من يوليو عام ٢٠٠١، التى تحت المقر الرئيسى لمكتب التحقيقات الفدرالى على

إجراء تحقيق بشأن تقارير عن متشددين إسلاميين يتلقون تدريباً في مدارس طيران أمريكية، استجابة. وتراوحت المشكلات بين فجوات في السلطات المتصورة لوكالات الاستخبارات. والحواجز التي تفصل بين التحقيقات الجنائية والاستخباراتية. وفجوات المعلومات والتكنولوجيا.

خلال ربيع وصيف عام ٢٠٠١، لم ير أحد في مقر مكتب التحقيقات الرئيسي أية صلة بين قضية موسوى واتصال فينيكس ووجود المحضار والحازمي المحتمل داخل الولايات المتحدة وسيل التحذيرات بشأن هجوم إرهابي محتمل داخل الولايات المتحدة، حيث يستخدم بعضها الطائرات كأسلحة.^(٥٩) وتكشف مراجعة الأدلة الاستخباراتية المؤدية إلى الحادي عشر من سبتمبر عن الكثير من التقارير الاستخباراتية المتشظية التي لم يتم تجميعها ومشاركتها بين وكالات الاستخبارات. فعلى سبيل المثال، شهد كاتب مذكرة فينيكس بأنه رغم علمه بالمحاولة المجهضة لإسقاط طائرة على مبنى وكالة الاستخبارات المركزية، فهو لم يكن يعلم بالتقارير الأخرى الخاصة بالاستخدام المحتمل للطائرات كأسلحة.^(٦٠) وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لو أجرى مكتب التحقيقات الفدرالي تحليلاً لتذاكر الطائرات التي اشتراها إرهابيو الحادي عشر من سبتمبر، وكذلك لنموذج الدفع، لكان من المحتمل اكتشاف شبكة العلاقات بين الخاطفين. فقد كان اثنان من الخاطفين على قائمة ترقب المسافرين الخاصة بوزارة الخارجية باعتبارهما إرهابيين مشتبه بهما. وربما كانت مراجعة العناوين الشائعة وأرقام التليفونات وأرقام الطيارين المتكررة ستؤدي إلى إلقاء القبض على بعض الأشخاص قبل الهجمات.^(٦١) وإذا عدنا بالنظر إلى الوراء لوجدنا أن مجتمع الاستخبارات لم يدرك بالقدر الكافي أهمية المعلومات المختلفة ولم ينشر المعلومات التي كان من المحتمل أن تقدم أدلة مقنعة عند تجميعها مع معلومات الوكالات الأخرى. وانتهى التحقيق المشترك إلى أن عدم أخذ مجتمع الاستخبارات الطبيعة الانتقالية للإرهاب في الاعتبار أدى إلى رفض أدلة استخباراتية مهمة ضمن تدفقات المعلومات الاستخباراتية الهائلة التي جرى تلقيها.^(٦٢)

من المسئول عن الحادى عشر من سبتمبر؟

لم يُحمَلْ أى مسئول حكومى أمريكى مسئولية عدم منع وقوع الحادى عشر من سبتمبر. وكان ريتشارد كلارك، الذى استقال من إدارة بوش بسبب الإحباط فى عام ٢٠٠٣، المسئول الأول - والوحيد حتى الآن - الذى اعتذر لأسر من ماتوا فى الحادى عشر من سبتمبر. وعندما استدار ليواجه أسر ضحايا الحادى عشر من سبتمبر الذين تجمعوا داخل غرفة كبيرة مبنى هارت التابع لمجلس الشيوخ لسماع شهادة لجنة الحادى عشر من سبتمبر، قال: "لقد خذلتكم حكومتكم. هؤلاء الذين أوكل لهم حمايتكم. وأنا خذلتكم ... وإنى أطلب تفهمكم وعفوكم." (٦٣) وظل مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينت فى منصبه حتى الثالث من يونيو عام ٢٠٠٤، على الرغم من أن التحقيق المشترك انتهى فى ديسمبر من عام ٢٠٠٢ على نحو قاس إلى أنه "إما عاجز عن تنفيذ الأولويات المتسقة وإدارة الموارد فى أنحاء مجتمع [الاستخبارات] أو غير راغب فى ذلك." (٦٤) وقد أعلن عن استقالته بعد قراءة النتائج القاسية لتقرير لجنة الحادى عشر من سبتمبر. وحقق مدير مكتب التحقيقات الفدرالى لويس فريه حياة عملية ناجحة فى قطاع الأعمال كنائب أول لرئيس مجلس الإدارة لشئون الإدارة فى شركة إم بى إن إيه، وهى أكبر شركات بطاقات الائتمان المستقلة فى العالم، مع قليل من الضغط عليه ليتحمل عدم إدراك خطر القاعدة داخل أمريكا. ولم يُستهدف أى مسئول فى البيت الأبيض لتحمل اللوم.

السبب هو أن الفشل فى الحيلولة دون وقوع الحادى عشر من سبتمبر هو الفشل النظامى على مستوى الحكومة فى فهم التهديد الذى يمثله بن لادن لأمريكا. فقد تحركت الوكالات الحكومية ببطء؛ فإذا لم يُرَ التهديد على أنه حقيقى ووشيك تكون الصدارة للأولويات الأخرى، وكما أوضح مدير وكالة الأمن القومى اللفتنانت جنرال مايكل هايدن، فإن "الحرب ضد الإرهاب كانت الأولوية رقم واحد. وكان لدينا حوالى خمس أولويات رقم واحد." (٦٥)

لو لم تشئت الحكومة انتخابات عام ٢٠٠٠ المتنازع عليها، ولو لم تسع راسيس
لخفض درجة كلارك، ولو كانت وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالى
فى حالة حرب حقاً، ولو تعقب مكتب التحقيقات الفدرالى عناوين الإرهابيين وبطاقاتهم
الائتمانية ونسّق مع قائمة الترقب الخاصة بوزارة الخارجية، أو لو جعل الرئيس بوش
القاعدة أولويته رقم واحد وليس الصين والدفاع الصاروخى القومى، هل كان سيُحال
دون الحادى عشر من سبتمبر؟ بالحظ، وفى عالم يتسم بالكمال، ربما كان سيقف
بعض الخاطفين. لكن الفشل الذى كان على مستوى الحكومة فى فهم قابلية انفتاح
المجتمع الأمريكى للتعرض للخطر، وحقيقة أن بن لادن تعلم كيف يستغل ذلك، كانا
ببساطة أوسع من أن يمكنا الولايات المتحدة من وقف الخاطفين التسعة عشر جميعهم.
فليست هناك حكومة قادرة على تغيير نسقها العقلى أو أولوياتها بالسرعة التى تتطلبها
هذا التهديد. بل إنه ليس واضحاً أنه إذا الولايات المتحدة قد نجحت فى قتل بن لادن،
هل كانت المؤامرة التى يُخطط لها من زمن طويل ستحبّط أم لا.

عندما سُئل مدير وكالة الاستخبارات المركزية تينت فى عام ٢٠٠٢ عما كان ينبغى
عمله على نحو مختلف، أجاب بأنه كان ينبغى على الولايات المتحدة القضاء على ذلك
الملاذ الذى وفرته طالبان لبن لادن "على نحو أسرع بكثير". ومع ذلك فقد وجد تقرير
لجنة الحادى عشر من سبتمبر أن كل مسئول استجوبته فى كل من إدارتى كليتوتون
وبوش قال إن غزو أفغانستان كان "أمراً يكاد لا يفكر فيه أحد" أو "غير متصور"، فى
حال عدم وجود استفزاز هجمات الحادى عشر من سبتمبر.^(٦٦) وإذا عدنا بالنظر إلى
الوراء لوجدنا أن الطريقة الوحيدة المؤكدة لمنع الحادى عشر من سبتمبر هى غزو
الولايات المتحدة لأفغانستان قبل الحادى عشر من سبتمبر بكثير، أو أن نكون
محظوظين بحيث نقتل بن لادن قبل وقت طويل من تخطيط الهجمات. والسؤال الآن هو
كيف واجهت إدارة بوش تهديد بن لادن بعد الهجمات؟

فرصة طالبان الأخيرة

فى أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر، أعلنت الولايات المتحدة الحرب على القاعدة وبين لادن. ففي الخامس عشر من سبتمبر قال الرئيس بوش: "نحن فى حالة حرب ... سوف نعثر على من فعلوها، وسوف نخرجهم من جحورهم، وسوف نجعلهم يفرون وسوف نقدمهم للعدالة".^(٦٧) وعندما كان بوش يتحدث فى البنتاجون بعد ذلك بيومين، وصف الحرب بأنها مطاردة بن لادن وحلفائه الإرهابيين قائلاً: "أريد العدل، وأتذكر أنه كان هناك ملصق فى الغرب الأمريكى مكتوب عليه 'مطلوب، حياً أو ميتاً'.^(٦٨)

جرى صقل اللغة المبكرة المتهورة لتصبح إعلاناً استراتيجياً عن نوايا الإدارة قُدِّمَ لجلسة مشتركة للكونجرس وللشعب الأمريكى فى العشرين من سبتمبر. فقد قال الرئيس: "حربنا على الإرهاب تبدأ بالقاعدة، لكنها لا تنتهى هناك. فهى لن تنتهى حتى يتم العثور على كل جماعة إرهابية على ظهر الأرض وإيقافها وهزيمتها. ... هذه هى معركة العالم".^(٦٩) لم يتوان الرئيس بوش فى إعداد استراتيجية عسكرية لمقاتلة قوات القاعدة. ففي الرابع عشر من سبتمبر، وهو اليوم نفسه الذى وافق فيه الكونجرس على قراره المؤيد لأية حرب ممكنة ضد القاعدة وأفغانستان، تم إبلاغ بوش بإيجاز عن الخيارات العسكرية والسرية لملاحقة شبكة بن لادن والقاعدة، وكذلك خطط وكالة الاستخبارات المركزية القائمة لاحتواء القاعدة. وفى الخامس عشر من سبتمبر، التقى الرئيس بوش بكبار مستشاريه فى كامب ديفيد واتخذ مجموعة من القرارات المهمة لشن حملة جوية ضخمة تعقبها، إذا دعت الحاجة، حملة برية كبيرة.^(٧٠)

وفى تناقض صارخ مع الحرب على العراق بعد عام ونصف من ذلك، عمل بوش وفريقه على كسب دعم دولى قوى للعمل العسكرى إذا رفضت طالبان تسليم زعماء القاعدة. وأجرى الرئيس بوش والوزير پاول اتصالات تليفونية حضاً فيها زعماء العالم على التأييد - العلنى أو السرى - للحملة ضد القاعدة وطالبان. وقام دونالد رامسفلد

بزيارات مكوكية إلى عواصم الشرق الأوسط ووسط آسيا المهمة لحثها على تأييد العمل العسكرى الذى تقوم به الولايات المتحدة وتقديم تعهدات بمساعدات الدعم الاستخباراتى واللوجيستى من المملكة العربية السعودية ومصر وعمان وتركيا وأوزبكستان. وفى الوقت نفسه، زار رئيس وزراء المملكة المتحدة تونى بليز روسيا وباكستان والهند لتعزيز الدعم للمهمة الوشيكة.^(٧١) واصطف العالم خلف الولايات المتحدة.

فى الثانى من أكتوبر، أعلن الأمين العام لحلف الناتو اللورد جورج روبرتسون أن الولايات المتحدة أمدت حلفاءها الثمانية عشر فى الناتو بأدلة "واضحة ومقنعة" بتورط بن لادن فى الهجمات.^(٧٢) وأكد الرئيس الروسى فلاديمير بوتين للرئيس بوش أن روسيا سوف تشارك بمعلوماتها الاستخباراتية، وتوفر ممراً جواً للمهام الإنسانية فى أفغانستان، وتنفذ مهام البحث والإنقاذ. كما تعهد بوتين بتقديم الأسلحة للتحالف الشمالى لدعم الحرب على طالبان.^(٧٣)

وكانت الرسالة الأقوى إلى باكستان، جارة أفغانستان وواحدة من ثلاث دول فقط اعترفت رسمياً بطالبان حكومةً شرعيةً لأفغانستان.^(٧٤) وقال المسئولون الأمريكيون للمسئولين الباكستانيين صراحةً: "ساعدونا وعيشوا القرن الحادى والعشرين مع المجتمع الدولى أو استعدوا للعيش فى العصر الحجرى".^(٧٥)

حتى قبل أن تستولى طالبان على السلطة فى عام ١٩٩٦، كان جيش باكستان الراعى الرئيسى للنظام، حيث كان يقدم الدعم العسكرى والسياسى والمالى.^(٧٦) ونتيجة لذلك كان كثيرون يشكّون فيما إذا كان الرئيس الباكستانى برويز مشرف سوف يخضع للضغط الأمريكى بعد الحادى عشر من سبتمبر ويساعد فى الإطاحة بحليفه السابق أم لا. وعلى الرغم من ذلك، فإنه عندما وُوجه مشرف بالإنذار الأمريكى تعهد بإبداء التعاون التام مع الولايات المتحدة، حيث وافق على منحها الحق فى استخدام المجال الجوى الباكستانى لغارات القصف، ووقف إمدادات الوقود لطالبان، وغلق الحدود لمنع هروب الأطراف المعادية الفارة. وزيادة مستوى المشاركة

الاستخباراتية.^(٧٧) إلا أنه بمرور الوقت فتر دعم إسلام آباد. فلم تُحَكِّم باكستان غلق الحدود مع أفغانستان، ورفضت حكومة مشرف السماح للقوات الأمريكية بتعقب طالبان والقاعدة داخل الأراضي الباكستانية.^(٧٨) وعلاوة على ذلك، أشار عدد من التقارير إلى أن أعداداً من جهاز الاستخبارات الباكستاني، أى إس آى، الذين كانوا يعملون مع الحكومات الإقليمية الحدودية التى يسيطر عليها الملاى يساعدون سرّاً أفراد القاعدة وطالبان.^(٧٩) وقال أحد المراقبين فى مايو من عام ٢٠٠٣: "من المحتمل أن تسمح باكستان لحكوماتها الإقليمية بإدارة سياستها الأمنية الخارجية، لدعم طالبان وليس لتسليم أفرادها، وهو الأمر المريح للحكومة الفدرالية."^(٨٠)

فى العشرين من سبتمبر، وفى خطاب أمام جلسة مشتركة للكونجرس، هدد الرئيس بوش العالم وطالبان معلناً أنه "إما أن تكونوا معنا أو تكونوا ضدنا. من الآن فصاعد، أية دولة تستمر فى إيواء الإرهاب أو دعمه سوف تعتبرها الولايات المتحدة نظاماً معادياً". وبالنسبة لطالبان، أعلن بوش إنذاراً صارماً يطالب فيه القيادة بـ"تسليم كل إرهابى ... وإلا فلتشاركوا مصيرهم". وناشد الرئيس طالبان أن تسلم للولايات المتحدة "كل زعماء القاعدة" وأن تغلق "على الفور وللأبد كل معسكر تدريب فى أفغانستان"، مؤكداً أن تلك المطالبات غير قابلة للتفاوض أو المناقشة.^(٨١)

فى أعقاب رحيل القوات السوفيتية فى عام ١٩٨٩، غرقت أفغانستان فى الفوضى. فقد استولت طالبان، التى تدعمها قوات الاستخبارات الباكستانية، على العاصمة كابول فى عام ١٩٩٦ وشيئاً فشيئاً وسعت منطقة نفوذها على حساب أمراء الحرب الذين كانت الولايات المتحدة تدعمهم من قبل فى مسعى لإخراج القوات السوفيتية. وبحلول عام ٢٠٠١، سيطرت طالبان على ٩٠ بالمائة من البلاد. لكن الاستقرار الذى جاءت به طالبان كان غالى الثمن. إذ نفذوا تفسيراً على قدر كبير من التشدد للشريعة الإسلامية، وقمعوا الأقليات، وحرّموا التليفزيون والسينما والغناء والرقص، وفرضوا حكم الإعدام على مرتكبى مجموعة كبيرة من الجرائم. وبالنسبة للنساء الأفغانيات، كانت القيود شديدة الصرامة. فإلى جانب إجبارهن

على ارتداء البرقع الذى يغطى أجسامهن من الرأس إلى أصابع القدمين، كانت النساء كافة، بما فى ذلك المعلمات والطبيبات والمهندسات. ممنوعات من العمل خارج البيت أو حضور أى نوع من المؤسسات التعليمية. وكانت أية امرأة تخالف تلك القواعد تُجلد علناً. (٨٢)

عندما وصل أسامة بن لادن فى عام ١٩٩٦ وجد ملاذاً آمناً جاهزاً فى أفغانستان. وقد أقرت طالبان معتقداته الإسلامية المتشددة؛ وأمد هو بدوره طالبان بالقوات والأسلحة والتمويل لمحاربة التحالف الشمالى. (٨٣) وكما أشار مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينى فى عام ٢٠٠٢، فقد قلبت العلاقة فكرة الإرهاب الذى ترعاه الدولة رأساً على عقب. وقال فى أفغانستان: "ما كان لدينا شىء جديد تماماً؛ إرهابي يرعى دولة". (٨٤) وفى مقابل دعم بن لادن اللوجيستى والمالى، منحت طالبان ملاذاً آمناً وحرية إقامة معسكرات تدريب الإرهابيين فى أفغانستان. ويُعتقد أن كلاً من طالبان وبين لادن تمتعوا بأرباح تجارة المخدرات المربحة، على الرغم من أن تقرير لجنة الحادى عشر من سبتمبر لم يجد دليلاً موثقاً به على أن بن لادن كان يشارك تجارة المخدرات أو حقق ثروته منها. وكذلك خصصت له طالبان حرساً للأمن ورفضت التعاون مع جهود المجتمع الدولى لترحيله. (٨٥)

فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر، رفض زعماء طالبان مراراً ويتحد مطالب الرئيس بوش الخاصة بتسليم بن لادن. وأجرت المحكمة العليا لطالبان ما يسمى تحقيقاً لتحديد ما إذا كان بن لادن يمول الإرهابيين الإسلاميين ويدعمهم أم لا. وقررت المحكمة الأفغانية أن الأدلة لم تبرر ترحيل بن لادن إلى الولايات المتحدة. وقال وزير داخلية أفغانستان محمد خقसार: "أمريكا تريد بن لادن دون تقديم أى دليل أو برهان. إن أمريكا تسعى فحسب إلى بيان كم هى قوية". (٨٦) ورفضاً للمطالب الأمريكية، أعلنت طالبان أنه تمشياً مع التقاليد الأفغانية، فإن بن لادن ضيف مكرّم فى البلاد ولا يمكن إبعاده دون أدلة ضده تبرر الترحيل. (٨٧) وفشلت الدبلوماسية.

فى الأسبوع السابق لبدء الحرب، أكد بوش مطالبه مرات عديدة. ففى اجتماع بالبيت الأبيض لزعماء الكونجرس الجمهوريين والديمقراطيين فى الثلاثين من سبتمبر، حذر بوش طالبان من العواقب إن هم لم يحققوا المطالب الأمريكية. ليست هناك مفاوضات. ليس هناك جدول زمنى. سوف نعمل بناءً على توقيتنا نحن^(٨٨)

بحلول السادس من أكتوبر، كانت الدبلوماسية عد استنفدت. ونُشر أكثر من ثلاثين ألف جندي أمريكي وثلاثة وعشرين ألف جندي بريطاني فى المنطقة وكانوا على أهبة الاستعداد^(٨٩)

أمريكا ترد الضربة

فى السابع من أكتوبر، أطلقت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية حملة عسكرية ضد طالبان فى أفغانستان، بهدف القضاء على كل من شبكة القاعدة ونظام طالبان الذى يدلها. وشملت الاستراتيجية ضربات جوية منسقة ضد كابول ومراكز دعم طالبان الرئيسية فى قندهار فى الجنوب وجلال آباد فى الشرق لخلق تفوق جوى قبل إدخال الجنود البريين. ومع انطلاق العملية، انضمت قوات أخرى إلى المجهود، بما فى ذلك تلك الآتية من النمسا وأستراليا وبريطانيا وكندا والدنمارك وفرنسا وألمانيا والنرويج. ومنع أكثر من أربعين بلداً فى الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا وعبر آسيا حق عبور الأجواء أو الهبوط؛ وشاركت بلدان كثيرة أخرى بالمعلومات الاستخباراتية^(٩٠). بل إن روسيا، تلك الدولة المعادية بقوة للغرب، ساعدت بإمداد الولايات المتحدة بمعلومات قيمة عن أبرز خاطفى طائرات الحادى عشر من سبتمبر محمد عطا ومعلومات استخباراتية مهمة عن القاعدة، قال عنها المسئولون الأمريكيون فيما بعد إنها أنقذت حياة أمريكيين^(٩١)

كانت الولايات المتحدة قد لجأت كذلك إلى أمراء الحرب الذين دعمتهم قبل خمسة وعشرين عاماً ضد السوفييت، حيث كانت تعترزم الاستفادة منهم على الخطوط الأمامية

للإطاحة بطالبان. واعتمدت الولايات المتحدة أشد ما يكون على عشرين ألف جندي من التحالف الشمالي، وهو مجموعة يغلب عليها الطاجيك يقودها أحمد شاه مسعود حتى اغتياله على يد رجلين تظاهرا بأنهما طاقم أخبار تلفزيوني وربما كانت لهما صلة بالقاعدة، قبل يومين فقط من الحادي عشر من سبتمبر. وحاربت قوات أمراء حرب أخرى إلى جانب التحالف الشمالي، ومنها عشرون ألف جندي تابعون لإسماعيل شاه من الغرب وعشرة آلاف جندي تابعين للجنرال عبد الرشيد دوستم من الشمال. وكان أمراء الحرب هؤلاء في حالة حرب طوال جيل كامل - في البداية بدعم من الولايات المتحدة ضد المحتلين السوفيت، ثم فيما بينهم من أجل السيطرة على البلاد، وأخيراً ضد نظام طالبان الذي استولى على البلاد في عام ١٩٩٦. وفي النهاية أُتيحت لهم فرصة الانتصار.

ظهرت في حرب أفغانستان مجموعة من قدرات خوض الحرب والتكنولوجيا والاستراتيجيات الجديدة التي تطورت على مدى العقد المنصرم. وعلى الرغم من بيانات حملة بوش الانتخابية المنتقدة لتخفيض كليتون للإنفاق العسكري، فقد واصلت مراجعة بوش العسكرية في الثلاثين من سبتمبر عام ٢٠٠١ بشكل أساسي برامج الإدارة السابقة. وطبقاً لما قاله مايكل أوهانلون من مؤسسة بروكينجز فقط "كان جيش كليتون هو الذي كان يكسب هذه الحرب [في أفغانستان]. وكانت إدارة بوش قد بدأت للتو وضع سياسة دفاع قبل بدء العمليات العدائية في أفغانستان. [وفي] الربيع، قدمت ٥ مليارات دولار كمخصصات تكميلية ليزانية دفاع عام ٢٠٠١، لكن ذلك كان يمثل أقل من ٢ بالمائة من إنفاق الدفاع لذلك العام ولم يكن ملحوظاً قبل بدء الحرب." (٩٣) وعلق جنرال ذو أربع نجوم على نجاح الحرب الأفغانية بقوله: "لا يمكنك تحقيق ذلك بجيش خالي." (٩٤) وغطت القاذفات B-52 مساحات شاسعة من الأرض، بينما ألقت القاذفات الدقيقة B-2 القنابل مستعينة بأنظمة تحديد المواقع العالمية. ومع ذلك كانت بنية طالبان العسكرية العتيقة تحدياً قاسياً للجيش الأمريكي المدرب على مواجهة الجيوش الأكثر تقدماً، وبذلك أمدت قوات التحالف الشمالي القوات المتحالفة بالخبرة الضرورية في قتال الجبال والمعلومات الاستخباراتية بشأن الأرض والجنود.

فى أوائل شهر نوفمبر زاد التحالف والقوات المناوئة لطالبان من ضغطهم على طالبان، بما فى ذلك استخدام القوات الخاصة وطائرات الهليكوبتر المقاتلة الأمريكية فى الهجوم على مواقع طالبان بالقرب من كابول. وبحلول التاسع من نوفمبر، كان التحالف الشمالى قد استولى على المدينة الشمالية الرئيسية مزار شريف، التى كانت قاعدة دعمه فيما مضى. وقد أعطى هذا الانتصار، والانتصارات التى تحققت فى البلدان الخمس المحيطة القوات المناوئة لطالبان السيطرة على ثلث أفغانستان وفتحت طريقاً للقوات الأمريكية لإقامة قواعد فى الشمال، مما سهّل الهجمات الأرضية داخل كابول وشمال أفغانستان. ومع وجود تحالف مخيف من المقاتلين الأمريكيين والبريطانيين والمناوئين لطالبان، فرت طالبان من كابول بلا قتال. وفى الثالث عشر من نوفمبر أعلن التحالف الشمالى المبتهج الانتصار على كابول.

فى أعقاب إخراج طالبان من كابول، واصل الحلفاء مواجهة قوات طالبان فى ما تبقى من معاقليها. وفى الرابع والعشرين من نوفمبر، سلمت طالبان المنهكة كندوز، حيث لجأت إلى الجبال ونظمت مقاومة محدودة. وفى الخامس والعشرين من نوفمبر عام ٢٠٠١، حاصرت القوات الأمريكية البرية قندهار، المعقل المتبقى لطالبان ومركز أفغانستان الروحى. وتوافقاً مع الخطة الأولية لنشر ضربات جوية ضخمة قبل إدخال القوات البرية، قصفت القاذفات الأمريكية B-2 قندهار بشدة لمدة ثمانية أيام وليال. وبعد ذلك حاصرت القوات الأمريكية والمناوئة لطالبان قندهار استعداداً للعمل. وقبل أن يضع الجنود أقدامهم فى قندهار، فرت طالبان متجهة إلى الجبال الوعرة الواقعة على الحدود مع أفغانستان المسماة تورا بورا.

كان سقوط قندهار فى أوائل ديسمبر بمثابة هزيمة حقيقية لطالبان، لكن ليس للقاعدة. وتنبأ خبراء الاستخبارات الأفغانية بحق أن "القاعدة لن تستسلم ... فالطريقة الوحيدة الباقية لهم هى أن يُقتلوا، أو يموتوا ببطء من البرد والجوع فى الجبال".^(٩٥) وظلت الشخصية الرئيسية فى الحرب، أسامة بن لادن، طليقة. وكانت المعلومات

الخاصة بأمكن تواجده ناقصة وسطحية أثناء الحرب، بينما كانت هناك شائعات متداولة في منتصف نوفمبر تفيد بأنه فر من أفغانستان. وفي أوائل ديسمبر، اعتقدت الولايات المتحدة أنه وحوالي ألفي مقاتل موجودون في تورا بورا. وفي نوفمبر رفعت الولايات المتحدة قيمة جائزة القبض على بن لادن من ٥ ملايين دولار إلى ٢٥ مليون دولار وأعلنت عن الجائزة في منشورات ألقته على أفغانستان.

كانت الأرض المتحدية بما فيها من كهوف وأنفاق وتلال منحدرية في تورا بورا تمثل تحدياً كبيراً للمقاتلين الأمريكيين والبريطانيين. ومع تصعيد الولايات المتحدة لحملة القصف، أصدرت قوات التحالف الشمالي المناوئة لطالبان إنذاراً لأفراد القاعدة في تورا بورا كي يستسلموا أو يموتوا.^(٩٦) وذهب ألفان من المقاتلين الأفغان، الذين لديهم معرفة وثيقة بأرض تورا بورا من خلال مقاتلة القوات السوفيتية، للمساعدة في اقتلاع القاعدة، لكن القوات البرية الأمريكية لم تنضم إليهم لسبب لم يوضح. وبعد ستة عشر يوماً من القصف المكثف، كانت المنطقة تحت سيطرة التحالف الشمالي. ومع ذلك، فقد استطاع أسامة بن لادن ورجله الثاني، محمد عاطف (الذي سوف تقتله الولايات المتحدة في نوفمبر من عام ٢٠٠١) وزعيم طالبان الملا محمد عمر أن يفروا جميعاً. ولو انضمت القوات البرية الأمريكية إلى المقاتلين الأفغان لكان من المحتمل منع بن لادن وأفراد القاعدة من الهرب.

دمرت الحرب التي استمرت شهرين قاعدة دعم تنظيم القاعدة وبعثرت شبكة بن لادن الإرهابية. وقد مات تسعون جندياً أمريكياً. وليست هناك أرقام موثوق بها لوفيات الأفغان. وأثبت الاستثمار في التكنولوجيا الخاص بالعقد الأخير وجوده. إذ فر بن لادن ورجاله وكانت أمريكا أكثر أماناً. وكان المجتمع الدولي مؤيداً بقوة لإجراءات أمريكا وأعد لمواصلة تقديم دعم غير مسبوق في الحرب ضد الإرهاب. وخرج جورج دابليو بوش قائداً قوياً ثابت العزم يحظى بدعم شامل من الشعب الأمريكي وحلفاء أمريكا في أنحاء العالم.

سوف نشارك بنصيبنا فى إعادة بناء أفغانستان

فى أعقاب الإطاحة بنظام طالبان بقيادة الولايات المتحدة فى أكتوبر من عام ٢٠٠١، وعد الرئيس بوش بأن "أمريكا وحلفاءها سوف نقوم بدورنا فى إعادة بناء أفغانستان". وفى احتفال بالمتحف القومى للنساء فى الفن، فى الثالث عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، تعهد بوش قائلاً: "لقد تعلمنا دروسنا من الماضى. ولن نغادر حتى تكتمل مهمتنا. وسوف نعمل مع المؤسسات الدولية بشأن تنمية أفغانستان طويلة المدى." (٩٧) وفى أبريل من عام ٢٠٠٢، ذكر الرئيس حاجة الولايات المتحدة إلى العمل "بأفضل تقاليد جورج مارشال، حيث شبّه جهود الولايات المتحدة فى أفغانستان بخطة الجنرال مارشال لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية." (٩٨)

تحركت الإدارة بسرعة لإقرار الأمن فى العاصمة كابول وإقامة حكومة أفغانية مؤقتة بقيادة حامد كرزى. واختارت الولايات المتحدة كرزى لأنه كان مقاتلاً مناوئاً للسوفييت، وكان ملكياً، وبشتوناً من الجنوب - وهى جميعها الصفات الأساسية التى تحظى بدعم من جزء كبير من السكان. ومرة أخرى، وفى تناقض صارخ مع إغفال بوش الأمم المتحدة فيما بعد، لجأت الولايات المتحدة بسرعة إلى الأمم المتحدة لخلق حكومة يراها الأفغان شرعية. وفى أواخر عام ٢٠٠١، دعت الأمم المتحدة مجموعة كبيرة من الفصائل الأفغانية للاجتماع فى بون بألمانيا لبناء حكومة جديدة. وأسفرت العملية عن ترتيب مؤقت للمشاركة فى السلطة وخارطة طريق لإقامة الإدارة الانتقالية الأفغانية ووضع الدستور.

فى قرار سوف يعقّد تحديات الحكومة الجديدة بشكل كبير، تركت الولايات المتحدة السيطرة على الأمن والموارد القيّمة فى أيدي أمراء الحرب بالبلاد. وعلى الرغم من المخاوف الأمنية الخطيرة، دعت اتفاقية بون إلى قوة دولية صغيرة فحسب تؤمّن بمفردها منطقة كابول وليس البلاد بكاملها، حيث تحد بشدة من سيطرة حكومة كرزى الجديدة على أمراء الحرب خارج العاصمة. ومع إعطاء الأولوية للحاجة إلى الاستقرار

الفورى وهدف اقتلاع الإرهابيين على الاستقرار طويل المدى، شجعت الولايات المتحدة الزعماء الإقليميين الذين يمكنهم تأييد مصلحتها الحقيقية فى الحفاظ على السلام على حساب نفوذهم.^(١٠٠) وسرعان ما رفض أمراء الحرب مطالبة حكومة كرزاي باستسلامهم للسلطة المركزية.

أحدثت الإطاحة بطالبان وإدخال أموال المساعدات الدولية تحسينات هائلة فى العام الأول من الإدارة الانتقالية. واعتباراً من أكتوبر عام ٢٠٠١ حتى نهاية عام ٢٠٠٢، أسهمت الولايات المتحدة بثلاثمائة وخمسين مليون دولار مساعدات لأفغانستان،^(١٠١) وأجاز قانون دعم الحرية الأفغانية تقديم ٣,٤٧ مليار دولار لأفغانستان على مدى الأعوام المالية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦. وفى يناير من عام ٢٠٠٤ كان أكثر من أربعمائة ألف طن متري من الغذاء قد تم تسليمها، وساعد المجتمع الدولى أفغانستان فى إصلاح ما يزيد على السبعة آلاف كيلومتر من الطرق، وإعادة بناء أكثر من سبعين جسراً، وإعادة تأهيل ما يزيد على أحد عشر ألف بئر وقناة وسد ونظام ري.^(١٠٢)

عاد أكثر من مليونى لاجئ أفغانى إلى البلاد فى أعقاب هزيمة طالبان. وتواصل مفاوضات الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين مساعدتهم بالغذاء والإسكان والدمج. وقد تحسن إنتاج الغذاء بشكل كبير مع نهاية عام ٢٠٠٢، وكان من تعرضوا للخطر بسبب انعدام الأمن الغذائى والشتاء الأفغانى القارس هدفاً للمساعدات من الأمم المتحدة والوكالات الدولية. وبدأ تسريح المقاتلين وتدريب الشرطة فى بعض أنحاء البلاد، وإن كان التقدم بطيئاً.^(١٠٣)

وبشكل عام، نجحت العملية فى إقامة نظام وضع البلاد على الطريق إلى انتخابات ٢٠٠٤. وكما قال لى أحد مسؤولى الأمم المتحدة فى ربيع عام ٢٠٠٤، مقارناً عملية إقامة حكومة جديدة بتلك التى يُنظر إليها على أنها غير شرعية فى العراق: "لم تكن مثالية لكنها شرعية فى أعين الأفغان. وهذا هو ما يهم فى نهاية الأمر."^(١٠٤) وفى الثالث عشر من يونيو عام ٢٠٠٣، وبعد سبعة أشهر من الإطاحة بطالبان، أدى

الرئيس حامد كرزاي اليمين الدستورية. ولأول مرة خلال جيل كانت لأفغانستان فرصة حقيقية للسلام.

ومع ذلك، فبدلاً من مواصلة مطاردة أسامة بن لادن والقاعدة في جبال تورا بورا، والاستمرار في ضمان استقرار أفغانستان وتقوية التحالف العالمي ضد الإرهاب، اختار الرئيس بوش غزو العراق.

الهوامش

(١) مقابلة مع المؤلفة وصمويل برجر في السادس عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١٨.

(٣) عيّن ريتشارد كلارك مديراً لأمن الفضاء الإلكتروني بمجلس الأمن القومي في أكتوبر من عام ٢٠٠١.

Becker, Elizabeth, and Elaine Sciolino, "A New Federal Office Opens Amid Concern That Its Head Won't Have Enough Power," New York Times, October 9, 2001, B11.

(4) Joint Inquiry, 218.

(٥) المرجع السابق

(6) Clarke, 234.

(7) Clarke, 231-232.

(8) Benjamin, Daniel, The Age of Sacred Terror, 343.

(9) Clarke, 234.

(10) Joint Inquiry, 104.

(11) Clarke, 235.

(12) Clarke, 237.

(١٣) مع شكر خاص لإليزابيث بيسترونج على المساعدة في تنظيم الكثير من المصادر الصحفية المستخدمة في هذا الفصل والفصول التالية عن العراق.

(14) Benjamin, 341.

(١٥) المرجع السابق

(16) Joint Inquiry, 226.

(١٧) المرجع السابق، ص ١٢٠.

(١٨) المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(١٩) المرجع السابق، ص ٨.

(٢٠) المرجع السابق، ص ١١٩.

(٢١) المرجع السابق، ص ١٩٨-٢٠٠.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٢٠١.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٢٠٢.

(24) Benjamin, 341.

(25) Joint Inquiry, 207'.

(26) Benjamin, 349

(27) Joint Inquiry, 20.

(٢٨) المرجع السابق، ص ٣٢٥.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٢١-٢٢.

(٣٠) المرجع السابق، ص ٣٢٩.

(٣١) ومع ذلك فقد كانت التقارير غير محددة.

The reports, however, were unspecific and

ولم تكن بالضرورة متصلة بهجمات الحادى عشر من سبتمبر.

(32) Benjamin, 342-343.

(33) Joint Inquiry, 209.

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) المرجع السابق، ص ٢١٣.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٢١١.

(٣٧) المرجع السابق، ص ٢٠١.

(38) Ibid., 212.

(٣٩) المرجع السابق، ص ٢١٤.

(٤٠) المرجع السابق، ص ١٠.

(٤١) كانت فقرة الإيجاز الرئاسي اليوم بتاريخ السادس من أبريل عام ٢٠٠١ كما نُشر في العاشر من أبريل عام ٢٠٠٤ كان عنوانها "بن لادن عازم على ضرب الولايات المتحدة". النص من

<http://fpc.state.gov/fpc/31435.htm>]

النص هو:

تشى التقارير السريير وتقارير الحكومات الأجنبية والإعلام إلى أن بن لادن يرغب منذ عام ١٩٩٧ فى شن هجمات إرهابية خارجية على الولايات المتحدة. وأشار بن لادن فى مقابلات مع التلفزيون الأمريكى فى عام ١٩٩٧ و١٩٩٨ إلى أن أتباعه سوف يحذون حذو مفجر مركز التجارة العالمى رمزى يوسف ويأتون بالقتال إلى أمريكا. وبعد الضربات الصاروخية الأمريكية على قاعدته فى أفغانستان فى عام ١٩٩٨، أبلغ بن لادن أتباعه أنه يرغب فى الانتقام فى واشنطن، طبقاً لما ذكره أحد أفراد جهاز [محو].

أبلغ أحد أفراد الجهاد الإسلامى المصرى أحد أفراد جهاز [محو] فى الوقت ذاته أن بن لادن يخطط لاستغلال وصول رجاله إلى الولايات المتحدة لتنظيم ضربة إرهابية. وربما كان تخطيط الألفية فى كندا عام ١٩٩٩ جزءاً من محاولة بن لادن الجادة الأولى لتنفيذ ضربة إرهابية داخل الولايات المتحدة. وأبلغ المؤتمر المذاع أحمد رسام مكتب التحقيقات الفدرالية أنه فكر فى مهاجمة مطار لوس أنجلوس الدولى بنفسه، لكن مساعد بن لادن أبو زبيدة شجعه وساعد على تسهيل العملية. كما قال رسام إنه فى عام ١٩٩٨ كان أبو زبيدة يخطط لهجومه هو على الولايات المتحدة. ويقول رسام إن بن لادن كان على علم بعملية لوس أنجلوس. ومع أن بن لادن لم ينجح، فإن هجماته ضد السفارتين الأمريكيتين فى كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨ تبين أنه يعد للعمليات قبلها بسنوات ولا تردعه النكسات. وقد راقب أعوان بن لادن السفارتين فى نيروبي ودار السلام فى عام ١٩٩٣، وألقى القبض على بعض أفراد الخلية التى كانت تخطط للتفجيرات وتم ترحيلها فى عام ١٩٩٧ وأقام أفراد القاعدة - ومن بينهم بعض المواطنين الأمريكين - فى الولايات المتحدة أو سافروا إليها لبضع سنوات، ومن الواضح أن المجموعة لديها هيكل دعم يمكنه مساعدة الهجمات. وكان اثنان من أفراد القاعدة الذين أدينوا فى مؤامرة لتفجير سفارتنا فى شرق إفريقيا مواطنين أمريكيين، وكان عضو رفيع المستوى يعيش فى كاليفورنيا فى منتصف التسعينيات.

وقال مصدر سري فى عام ١٩٩٨ إن إحدى خلايا بن لادن فى نيويورك كانت تجند الشباب الأمريكى المسلم من أجل الهجمات. ولم تكن قادرين على تأكيد بعض تقارير التهديد الأكثر حساسية، كذلك القادم من جهاز [محو] فى عام ١٩٩٨ قائلاً إن بن لادن يرغب فى اختطاف طائرة أمريكية من أجل إطلاق سراح الشيخ الكفيف عمر عبد الرحمن ومتطرفين آخرين تحتجزهم الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، تشير معلومات مكتب التحقيقات الفدرالى منذ ذلك الحين إلى أنماط من النشاط المثير

للشك في هذا البلد تتساق مع استعدادات خطف الطائرات أو أنماط أخرى من الهجمات، بما في ذلك المراقبة الأخيرة للمباني الفدرالية في نيويورك. ويجري مكتب التحقيقات الفدرالي في المتوسط ٧٠ تحقيقاً ميدانياً في أنحاء الولايات المتحدة يعتبر أنها ذات صلة بين لادن. وتحقق وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالية في مكالمات مع سفارتنا في دولة الإمارات العربية المتحدة في مايو تقول إن مجموعة من مؤيدي بن لادن موجودة بالولايات المتحدة حيث تخطط لهجمات بالمتفجرات.

الرئيس فقط.

٦ أغسطس ٢٠٠١

(42) Eggen, Dan, and Walter Pincus, "Ashcroft's Efforts on Terrorism Criticized, Ex-FBI Official Doubted Priorities," Washington Post, April 14, 2004. Al. See also: Charlie Savage, "FBI overstated investigations, Shortcomings attributed to lack of resources," Boston Globe, April 14, 2004.

(43) President George W. Bush, remarks at New Hampshire Community Technical College, March 25, 2004, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/03/20040325-l.html>.

(44) Joint Inquiry, 237-238.

(٤٥) المرجع السابق، ص ١٢١ و ٢٢٢.

(٤٦) المرجع السابق، ص ٢٤٣.

(47) Today, all fifty-six U.S. FBI field offices operate joint terrorism task forces.

(48) Joint Inquiry, 243, 246.

(٤٩) المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(٥٠) المرجع السابق، ص ٢٦٦-٢٦٧.

انظر كذلك "Law Enforcement, Counterterrorism, and Intelligence Collection in the United States Prior to 9/11," Staff Statement No. 9, National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States," http://www.9-11commission.gov/hearings/hearing10/staff_statement_9.pdf.

(٥١) المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(52) Ibid., 244.

(٥٣) المرجع السابق، ص ٢٣٨.

(54) Joint Inquiry, 215.

(٥٥) المرجع السابق، ص ٢٢٠ و ٢٣٥.

(٥٦) المرجع السابق، ص ٣٦٣.

(٥٧) المرجع السابق، ص ٣٦٧.

(58) .Bash, Dana, and Terry Frieden, "FBI Agent Blows Whisde on Moussaoui Probe," CNN.com, May 23,2002, <http://www.cnn.com/2002/US/05/23/fbi.minnesota.memo/>.

(59) Joint Inquiry, 324.

(٦٠) المرجع السابق، ص ١٠.

(61) Protecting America's Freedom in the Information Age, a report of the Markle Foundation Task Force (October 2002).

(62) Joint Inquiry, 10.

(63) Shenon, Philip, and Richard W. Stevenson, "Threats and Responses: The Overview; Ex-Bush Aide Says Threat of Qaeda Was Not a priority," New York Times, March 25, 2004, A1.

(64) Joint Inquiry, 236.

(٦٥) المرجع السابق، ٤٢ و ٢٣٣ و ٢٣٩.

(٦٦) المرجع السابق، ١٣٧ و ٢٤٩.

(67) Miga, Andrew, and Joe Battenfeld, "Bush: 'We're at War'_President Points Finger at bin Laden," The Boston Herald, September 16,2001,3.

(68) Buzbee, Sally, "Rumsfeld: bin Laden Hard to Catch," Associated Press, October 26, 2001.

(69) President George W. Bush, "Address to a Joint Session of Congress and the American People" (September 20, 2001), <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/01/20040120-7.html> (accessed February 14, 2004).

- (70) Baltz, Dan, and Bob Woodward, "A Day to Speak of Anger and Grief: After Bush's Pivotal Speech and New York Visit, Time to Decide Strategy," Washington Post, January 30, 2002, A1. See also: Baltz and Woodward, "At Camp David, Advise and Dissent, Bush Aides Grapple with War Plan," Washington Post, January 31, 2002, A1.
- (71) "Fighting on Two Fronts: a Chronology," PBS Frontline, <http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/cam-paign/etc/cron.html> (accessed February 14, 2004).
- (72) September 11th News.Com, <http://www.september11news.com/DailyTimelineOct.htm> (accessed January 27, 2004).
- (73) Sipress, Alan, "U.S., Russia Recast Their Relationship: Anti-Terror Agenda Appears To Be Framework for Future," Washington Post, October 4, 2001, A1.
- (٧٤) الدول الثلاث التي اعترفت بطالبان باعتبارها حكومة أفغانستان الشرعية هي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وباكستان. وقطعت الإمارات علاقتها الرسمية بطالبان في الثاني والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠١، وقطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية في الخامس والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠١، وكانت باكستان آخر من سحب اعترافه بطالبان وقطع علاقاته معها في نوفمبر من عام ٢٠٠٢.
- Dunoff, Jeffrey Stephen Ratner, and
- David Wippman, International Law: Norms, Actors, Process (New York: Aspen Publishers, 2002), 941.
- (74) Rind, Ahmed, "New World Disorder: Unholy Ends," LA Weekly, November 9-15, 2001. <http://www.laweekly.com/ink/01/51/new-rind.php> (accessed January 28, 2004).
- (76) Rashid, Ahmed, "Pakistan, the Taliban and the U.S.," The Nation (September 20, 2001). See also: Ted Galen Carpenter, "Uncooperative Pakistan Rates Less U.S. Aid," Newsday (July 10, 2003).

(٧٧) المرجع السابق

- (78) Carpenter. "Uncooperative Pakistan Rates Less U.S. Aid."

(٧٩) المرجع السابق.

- (80) Baldauf, Scott, and Owais Tohid, "Taliban appears to be regrouped and well-funded," *Christian Science Monitor*, May 08, 2003, quoting Barnett Rubin of New York University.
- (81) Bush address to Congress, September 20, 2001.
- (82) Revolutionary Association of the Women of Afghanistan, Restrictions Placed on Women by the Taliban, <http://www.islam-fortoday.com/afghanistanwomen4.htm>.
- (83) The Dossier Against Bin Laden, Responsibility for the Terrorist Atrocities in the United States, September 11th, 2001, http://image.guardian.co.uk/sys-files/Guardian/documents/2001/11/14/Culpability_document.pdf (accessed September 9, 2004).
- (84). Joint Inquiry, 227. Emphasis in the original.
- (85) *Ibid.*, 171, 227.
- (86) Associated Press, "Taliban Rejects U.S. bin Laden Bid," *USA Today*, <http://www.usatoday.com/news/world/bomb/164.htm> September 2001 (accessed January 26, 2004).

(٨٧) المرجع السابق.

- (88) NATO Finds that Terrorist Attacks Against U.S. Were Directed from Abroad," U.S. Department of State Information International Information Programs (October 1, 2002). <http://usinfo.state.gov/topical/pol/nato/01100201.htm> (accessed February 5, 2004).
- (89) Burgess, Lisa, "Bush sends Rumsfeld to Middle East for 'wide-ranging conversations,'" *Stars and Stripes*, October 3, 2001, <http://www.stripes.com/01/octO1/ed100301q.html> and http://www.operations.mod.uk/veritas/statements/press_brief_08oct.html. Hoon, Geoff, UK secretary of state for defence, and Admiral Sir Michael Boyce, chief of the defence staff, press conference, October 8, 2001, http://www.operations.mod.uk/veritas/statements/press_brief_08oct.htm.
- (90) Bush, George W., "Presidential Address to the Nation," the White House, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/10/20011007-8.html> (accessed February 14, 2004).

- (91) "Q&A: U.S.-Syrian Relations," New York TimesVfcb site. Published from the Council on Foreign Relations, April 2, 2004. See also: Nikolas Gvosdev, "The Road to Damascus?" The National Interest (April 16, 2003). http://news.bbc.co.Uk/1/hi/world/middle_east/786287.stm.
- (٩٢) بينما كان التحالف الشمالي يغلب عليه الطاجيك، فقد كانت قيادة التحالف في الغالب من الأوزبك. ومن أبرزهم الجنرال الأوزبكي عبد الرشيد دوستم.
- (93) O'Hanlon, Michael, "Winning With the Military Clinton Left Behind," New York Times, January 1, 2002, A21.
- (94) Author's interview with a retired senior military officer, July 12, 2004.
- (95) Gordon, Michael R., "Shifting Fronts, Rising Danger: The Afghanistan War Evolves." New York Times, December 9, 2001. Accessed online.
- (96) Tyson, Ann Scott, "US worries bin Laden will escape," Christian Science Monitor, December 12, 2001, 1.
- (97) Donnelly, John, Boston Globe, January 9, 2002. A1.
- (98) President George W. Bush, remarks by the president to the George C. Marshall ROTC Award Seminar on National Security. Virginia Military Institute, April 17, 2002, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/04/20020417-1.html>.
- (99) Gordon, Michael, "Less Ambitious Security Force Is Favored by Afghan Leaders," New York Times, December 5, 2001. B2.
- (100) International Crisis Group, The Afghan Transitional Administration: Prospects and Perils, July 30, 2002.
- (101) United States Agency for International Development, press release, September 2002.
- (102) The White House Office of the Press Secretary, "Progress in the War on Terror," January 22, 2004, <http://www.fas.org/irp/news/2004/01/wh012204.html> (accessed April 25, 2004).
- (103) United Nations Assistance Mission in Afghanistan, press briefings and fact sheets, 2003.
- (104) UN official, interview with author, April 14, 2004.

الفصل التاسع

العراق: عقد من الخداع

ليس هناك خطأ في القيادة العامة أسوأ من أن نؤمل الآمال الزائفة لكي نتخلص منها بسرعة.

- ونستون تشرشل

فى الخامس من فبراير عام ٢٠٠٣، جلس وزير الخارجية كولين پاول أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى محاولة لإقناع المتشككين بأن العراق يخدع مفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة بفاعلية. وفى بداية اتهامه العراق بعدم الامتثال لمطالب المجتمع الدولى. قال پاول: "لا يمكن أن أخبركم بكل ما نعرفه لكن ما يمكننى أن أشرككم فيه مثير للقلق إلى حد بعيد، عندما يكون مقروناً بما علمناه جميعاً على مر الأعوام." وفى عرضه الذى استمر ساعة ونصف الساعة، قدم پاول صوراً للأقمار الصناعية، واعتراضات إلكترونية، وغيرها من المعلومات الاستخباراتية التى تثبت أن العراقيين يقوضون جهود مفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة تجاه نزع السلاح، وقد أدار أشرطة مسموعة غامضة لضباط عراقيين توحى بحملة لإخفاء معلومات عن المفتشين وعرض قائمة مفصلة بالأسلحة البيولوجية والكيمياوية المملوكة والمستخدمه فى الماضى.^(١)

علاوة على ذلك، أوضح پاول بالتفصيل الصلة بين صدام حسين والمنظمات الإرهابية كالقاعدة، قائلاً إن العراق يؤوى إرهابيي القاعدة ويدربهم. "يؤوى العراق الآن شبكة إرهابية مميتة يرأسها أبو مصعب الزرقاوى، وهو شريك لبن لادن وأعوانه ومتعاون معهم. ... وينكر المسؤولون العراقيون الاتهامات الخاصة بصلاتهم بالقاعدة. وهذا الإنكار ببساطة غير معقول." (٢)

قدم پاول رسوماً مفصلة لمنشآت إنتاج متحركة للأسلحة البيولوجية مموهة فى شكل شاحنات أو عربات قطار، ومناقشة مفصلة لأنابيب المونيوم يُعتقد أن المقصود بها أن تكون لتخصيب اليورانيوم. واعترف پاول بأنه لا يزال هناك نقاش فى مجتمع الاستخبارات بشأن أهمية هذه الأدلة. ومع ذلك فقد عبّر عن الثقة فى أن العراق يشكل تهديداً، من ناحية أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. وأضاف پاول: "يعتقد البعض، ويدعى البعض، بأن هذه الصلات لا أهمية لها. فهم يقولون إن طغيان صدام حسين العلمانى وطغيان القاعدة الدينى لا يجتمعان. وأنا لست مرتاحاً لهذه الفكرة. ... فعندما نواجه نظاماً حاكماً يؤوى طموحات للهيمنة الإقليمية، ويخفى أسلحة الدمار الشامل، ويوفر ملاذاً آمناً ودعمًا فعالاً للإرهابيين، فإننا لا نواجه الماضى، بل نواجه الحاضر. وما لم نتحرك، فسوف نواجه مستقبلاً أكثر رعباً." (٣)

سعى پاول إلى تقديم حجة على أن العراق يتصرفه وكأن لديه شىء يخفيه، لا بد أن لديه أسلحة دمار شامل. كما قال: "الولايات المتحدة لن تدخل فى هذه المخاطرة من أجل الشعب الأمريكى، ولا يمكنها ذلك، فترك صدام يمتلك أسلحة الدمار الشامل لبضعة أشهر أو سنوات ليس خياراً، ولا يمكن أن يكون خياراً فى عالم ما بعد الحادى عشر من سبتمبر." (٤)

كان پاول يأمل فى أن يقنع العرض أعضاء المجلس الآخرين بأن العراق ينتهك مادياً قرار الأمم المتحدة رقم ١٤٤١. وقال: "لدينا التزام نحو هذه الهيئة برؤية قراراتنا تُحترَم. ... ويجب أن لا نتهرب مما هو أمامنا مهما كان. ولا بد أن لا نفشل فى أداء واجبنا ومسئوليتنا نحو مواطنى البلدان التى تمثلها هذه الهيئة." ومن خلال تصوير

صدام على أنه المنبؤ الذي أدخل بالتزاماته تجاه الأمم المتحدة وتصوير الولايات المتحدة على أنها القائد متعدد الجوانب الذي يدافع عن أهمية الأمم المتحدة ومطابقتها لمقتضى الحال، رأى الرئيس بوش أنه يمكنه حشد العالم وراء مسعاه. وقد فعل ذلك - لبعض الوقت. إذ سيفقد ذلك التحالف العالمى عندما يصبح الهدف الأمريكى بوضوح هو الإطاحة بصدام حسين وليس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

عَقْدُ من التخطيط

للولايات المتحدة تاريخ طويل وصعب مع نظام صدام حسين. فالعراق، الذى تأسس كمملكة مستقلة فى عام ١٩٣٢ عند رحيل السلطات الاستعمارية البريطانية، يتكون من جماعتين عرقيتين سائدتين، هما الأكراد والعرب، وطائفتين مسلمتين مميزتين، هما السنة والشيعة. والأرقام الخاصة بعدد السكان ليست دقيقة؛ فما يتراوح بين ٧٥ و ٨٠ بالمائة من العراقيين عرب، بينما يعيش الأكراد فى الغالب فى الشمال حيث يمثلون ما بين ١٥ إلى ٢٠ بالمائة من السكان. ويعيش المسلمون السنة فى بغداد وما حولها ويمثلون ما بين ٣٢ و ٣٧ بالمائة من السكان المسلمين، بينما يعيش المسلمون الشيعة فى الجنوب ويمثلون ما بين ٦٠ و ٦٥ بالمائة من السكان المسلمين.^(٤) وعندما استولى صدام حسين على السلطة فى عام ١٩٧٩، اقترح برنامجاً سياسياً للديمقراطية الاجتماعية المعتدلة يقوم على النموذج الأوروبى وهدف تجميع الجماعات العرقية والدينية المختلفة فى البلاد معاً. وعلى مدى ثلاث إدارات، كانت الحكومة الأمريكية تهتم بصدام حسين كى يكبح الحماس الإسلامى فى إيران المجاورة والمساعدة فى تأمين واردات النفط المستقرة. وعلى الرغم من الحكم السلطوى الغاشم واستخدام الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد فى عام ١٩٨٨، كانت الولايات المتحدة تعتبر نظامه حليفاً فى المنطقة.

تغيرت العلاقة تغيراً هائلاً فى عام ١٩٩٠ فلكونه محملاً بعبء دين ضخم نتيجة لثمانية أعوام من الحرب الإيرانية العراقية وانخفاض أسعار النفط وتردد الشركاء فى

أوبك خفض إنتاج النفط، فقد حشد صدام حسين في صيف عام ١٩٩٠ سبع فرق على الحدود العراقية الكويتية. وأرسلت الولايات المتحدة إشارة مختلطة بشأن كيفية الرد على غزو الكويت. وفي محادثة سيئة السمعة الآن أنهت حياتها العملية، التقت السفيرة الأمريكية لدى العراق أبريل جلاسبي بالرئيس صدام حسين في الخامس والعشرين من يوليو. وبينما لم تصدر الولايات المتحدة مذكرات خاصة باللقاء قط، فمن الواضح أن جلاسبي أبلغت صدام حسين أن الولايات المتحدة ليس لديها الكثير لتقوله بشأن النزاعات الحدودية العربية وكانت حريصة على تحسين العلاقات مع العراق.^(٦) وقيل إنها عبرت عن قلقها وسألت "بروح من الصداقة" عما هي نواياه.^(٧)

في الصباح الباكر من يوم الثاني من أغسطس، غزا الكويت مائة وعشرون ألف جندي عراقى تصحبهم ألفا دبابة.^(٨) وفي اليوم نفسه، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على القرار رقم ٦٦٠ الذي يدين الغزو ويطالب بانسحاب كامل للقوات العراقية.^(٩) وفي تناقض صارخ مع حرب العراق لعام ٢٠٠٣، شنت الولايات المتحدة واحدة من أنجح الحملات الدبلوماسية، حيث جمعت تأييداً دولياً قوياً، بما في ذلك دعم العالم العربي. وأعلن الرئيس بوش في الخامس من أغسطس أن العمل العدواني "لن يستمر". وبعد أقل من أسبوع من الغزو العراقي، وفي الثامن من أغسطس، أعلن صدام حسين ضم العراق للكويت باعتبارها المحافظة التاسعة عشرة بالعراق.^(١٠)

في يوم الاثنين السادس من أغسطس، وافق مجلس الأمن على القرار رقم ٦٦١ الذي يفرض عقوبات اقتصادية على العراق.^(١١) وفي اليوم نفسه التقى وزير الدفاع ريتشارد تشيني بالملك فهد في الرياض لمناقشة وجود قوات أمريكية في المملكة العربية السعودية. وأثناء الاجتماع الذي استغرق ساعتين، أقنع تشيني السعوديين بضرورة بدء تعبئة فورية للقوات الأمريكية على الأراضي السعودية، إذا كان لا بد من حمايتها لحقول النفط المربحة من العدوان العراقي المحتمل.^(١٢) وفي اليوم التالي، أمر الرئيس جورج بوش بذهاب الطائرات الحربية والقوات البرية إلى المملكة العربية السعودية

كبداية لعملية درع الصحراء. (وحد الرئيس بوش العالم بشأن مبدأ السيادة الكويتي. وكان النفط هو ما يحرك الإدارة كذلك).

وفى تعليق لا يتسم بأى قدر من الحذر، على نحو مدهش، قال الزعيم الجمهورى بمجلس الشيوخ روبرت دول، متحدثاً من قاعة المجلس فى أكتوبر من عام ١٩٩٠: "نحن فى الشرق الأوسط من أجل ثلاثة حروف: ن ف ط." (١٣) وبعد أيام من الاحتلال العراقى للكويت، نُقل عن مسئول أمريكى رفيع المستوى لم يُذكر اسمه، يُعتقد أنه وزير الخارجية جيمس بيكر، قوله: "نحن نتحدث عن النفط. فهتم؟ النفط، المصالح الحيوية الأمريكية." (١٤) ومع نهاية نوفمبر كان مجلس الأمن قد وافق على القرار رقم ٦٧٨ الذى يجيز للدول الأعضاء، بالتعاون مع الكويت، استخدام "كل الوسائل الضرورية" لدعم القرار رقم ٦٦٠ وكذلك القرارات العشرة السابقة (١٥) لإعادة السلام والأمن الدوليين للمنطقة. وحدد القرار موعداً نهائياً هو الخامس عشر من يناير للامتنال التام. (١٦)

فى التاسع من يناير عام ١٩٩١، التقى بيكر بوزير الخارجية العراقى طارق عزيز فى جنيف فى مسعى أخير لإيجاد حل سلمى. وتحدث بيكر فى وقت لاحق عن الغرض من الاجتماع قائلاً: "ما لم نبين أننا فعلنا كل ما يمكننا، دبلوماسياً وسياسياً، لتحقيق الانسحاب العراقى من الكويت، ربما أمكن انتقادنا على التسرع فى دخول الحرب." (١٧) وفى تناقض مع رفضه للدبلوماسية قبل عقد مضى، قال ديك تشينى إن الاجتماع "أوضح بشكل حاسم للجمهور وللكونجرس أننا كنا فى واقع الأمر شديدى الجدية بشأن تجربة كل خيار أخير لإخراجه [من الكويت] وسوف نستخدم القوة كمالأذ أخير فحسب." (١٨)

فشل اجتماع جنيف فى تحقيق تقدم. وفى الثانى عشر من يناير، أجاز الكونجرس الأمريكى للرئيس استخدام القوة لفرض الامتنال العراقى لقرارات الأمم المتحدة. وقال بيكر: "ما كنا لنكسب التصويت [فى الكونجرس] دون جنيف. ما كان

ليتحقق لنا هذا فحسب".^(١٩) وتمر موعدا الأمم المتحدة النهائي في الخامس عشر من يناير دون تلبية العراق لمطالب الأمم المتحدة.

وفي السادس عشر من يناير، بدأت عملية عاصفة الصحراء بالقصف الجوي للعراق. وطوال ثلاثة وأربعين يوماً، قامت قوات التحالف الجوية بألاف الطلعات في اليوم. حيث هاجمت أكثر من سبعة وعشرين ألف هدف.^(٢٠) ولأول مرة، شاهد الأمريكيون حربهم على التلفزيون تبثها السي إن إن. وبدأ الغزو البري بقيادة الولايات المتحدة في الرابع والعشرين من فبراير عندما اقتحمت قوات التحالف الخطوط العراقية على جبهة طولها ثلاثمائة ميل واخترقتها إلى مسافات بعيدة في جنوب العراق. وحررت الكويت بحلول السابع والعشرين من فبراير. وأعلن الرئيس بوش وقف إطلاق النار في الثامن والعشرين من فبراير وانتهاء الهجوم البري الذي استمر مائة ساعة. ومات مائة وثمانية وأربعون أمريكياً نتيجة للقتال، ومات ١٤٥ آخرون نتيجة للأمراض أو الحوادث، بينما جرح ٤٦٧^(٢١)

عاجلت إدارة بوش الأول الوضع بمهارة، حيث أعطت الدبلوماسية ستة أشهر وكانت تعمل بجد على تجميع أصدقاء أمريكا وحلفائها. وكانت النتيجة تحالفاً دولياً قوياً أثناء حرب احتواء صدام حسين وما بعدها. وفي عام ٢٠٠٣ سوف تحاول إدارة بوش الثاني دون قدر كبير من الحماس وتفشل فشلاً ذريعاً.

وقف إطلاق النار

في الثاني من مارس عام ١٩٩١، وافق مجلس الأمن على القرار رقم ٦٨٦ الذي يحدد شروط وقف إطلاق النار بين العراق والكويت. وقد طالب المجلس بتنفيذ القرارات الاثنى عشر السابقة، وإلغاء أية إجراءات ذات صلة بضم الكويت أو الأعمال العدائية. ودفع تعويض للكويت والآخرين الذين لحقت بهم أضرار بسبب الحرب، واتخاذ عدد من الخطوات الإنسانية.^(٢٢) وقبل ممثلون للحكومة العراقية شروط وقف إطلاق النار رسمياً

من القادة العسكريين الأمريكيين في الثالث من مارس، ووقعوا اتفاقية لوقف إطلاق النار الدائم في السادس من أبريل.

كان قرار الرئيس بوش عدم مواصلة الحرب حتى بغداد والإطاحة بصدام حسين قراراً مثيراً للجدل. فقد سلب القوات العراقية الراحلة عزمها لكنه أوقف هجومها عند الحدود. وأذكر السفر إلى الكويت في مارس من عام ١٩٩١. حين علت المدينة سحابة سوداء نتيجة لحرق آبار النفط التي تنفث لهباً ارتفاعه مئات الأقدام. وكان الطريق المؤدى من مدينة الكويت إلى العراق مازالت تتناثر عليه الدبابات والشاحنات والجثث العراقية التي قصفتها القوات الأمريكية أثناء فرارها. وحث كثيرون بوش على مواصلة الحرب والإطاحة بصدام. ومع ذلك فهم بوش أنه سوف يفقد تحالفه العربي إن هو فعل ذلك. كما قدر الرئيس التكلفة المرتفعة من ناحية الدم الأمريكي والأموال التي سيتطلبها احتلال العراق. وأوضح في عام عام ١٩٩٨ قائلاً: "كنا سنُجبر على احتلال بغداد، وحكم العراق في واقع الأمر. وكان التحالف سينهار على الفور، إذ سيهجره العرب غاضبين وينسحب الحلفاء الآخرون كذلك. ... ولو سرنا في طريق الغزو، فسوف يكون هناك تصور بأن الولايات المتحدة مازالت قوة محتلة في أرض شديدة العداء. وكانت النتيجة ستصبح مختلفة اختلافاً هائلاً - وربما أصبحت عقيمة." (٢٣)

أوضح وزير الخارجية جيمس بيكر كذلك تكاليف الإطاحة بصدام حسين، حيث تنبأ على وجه الدقة بصعوبات غزو ٢٠٠٣. فقد قال: "أرى أننا لو سرنا إلى بغداد لحطمنا التحالف، إذ كان الأعضاء العرب سيرحلون. فالبلدان داخل المنطقة تخشى لبنة العراق ... ولم نكن نرغب في فقدان أرواحاً أمريكية أكثر بكثير كانت ستضيع لو احتلنا العراق، واضطررنا لخوض ... حرب عصابات هناك. ... والواقع أنه ليست هناك حجة نقدمها للذهاب إلى العراق - للذهاب إلى بغداد." (٢٤) وأضاف بيكر أن التقدم في عملية السلام العربي الإسرائيلي ما كان ليحدث. ذلك أنه "ليست هناك عملية سلام في الشرق الأوسط حالياً." (٢٥)

مع أن ديك تشيني سيكون بطلاً نهماً للإطاحة بصدام حسين بعد عقد من الزمان، فقد وافق في عام ١٩٩١، وكان وقتها وزيراً للدفاع، على مبرر بيكر. وقال تشيني: "أرى أننا لو فعلنا ذلك لغصنا هناك لفترة طويلة جداً من الزمن مع احتمال حقيقى لأن لا يحالفنا النجاح."^(٢٦) وأوضح كولين پاول قائلاً: "ما بات علينا القيام به، وما أجازت لنا الأمم المتحدة القيام به، وما أجاز لنا الكونجرس الأمريكى القيام به، كان هو طرد الجيش العراقى من الكويت، وإعادة حكومة الكويت الشرعية، وإحداث علاقة جديدة فى المنطقة مع رجاء بأن يتم ذلك بأقل قدر من الخسائر فى الأرواح. وقد تحقق هذا كله."^(٢٧)

بالنسبة للعقد التالى، سوف تحتوى الولايات المتحدة صدام حسين، حيث تواصل دعم هدف رحيله بوسيلة أخرى غير الغزو العسكرى. وعلى الرغم من أن هذه السياسة محبطة فى الغالب، فقد نجحت فى حماية المصالح الأمريكية. واحتواء أى تهديد من صدام حسين.

العقوبات

خلال التسعينيات، استغلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة العقوبات الاقتصادية التى تدعمها الأمم المتحدة ومناطق حظر الطيران ومفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة لاحتواء التهديد الذى يمثله صدام حسين. وظلت العقوبات التى وُضعت موضع التنفيذ بموجب القرار رقم ٦٦١ الصادر فى السادس من أغسطس عام ١٩٩٠ معمولاً بها حتى حرب ٢٠٠٣ وجرى ربطها على وجه التحديد بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل فى القرار ٦٨٧ الذى تمت الموافقة عليه فى الثالث من أبريل عام ١٩٩١^(٢٨) وقبل حرب الخليج، حين اعترض العراق على تفويض قوى، فشل مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة فى اكتشاف المدى الكامل لبرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. وبعد انتهاء الحرب فحسب فى عام ١٩٩١ كشف المفتشون عن أدلة مهمة على

وجود منشآت أسلحة دمار شامل، وبشكل خاص برنامج الأسلحة النووية. ومنذ ذلك الحين، أصّر المفتشون على التفتيش الأكثر صرامة. وفى ذلك الحين، كان معظم المراقبين يعتقدون أن صدام سوف يمثل لمطالب نزع السلاح خلال فترة معقولة وأن العقوبات سوف تُرفع.

كانت العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد العراق منذ عام ١٩٩٠ تمثل نظام العقوبات الدولي الأكثر شمولاً فى التاريخ.^(٢٩) وأوضح مجلس الأمن أنه إذا كان العراق يرغب فى استيراد أو تصدير أى نوع من السلع (ما عدا الإمدادات الطبية والضروريات الإنسانية) فلا بد له من النزع الكامل للأسلحة من منشآته الكيميائية أو البيولوجى أو النووية. وفى مارس من عام ١٩٩١، انتهت الأمم المتحدة إلى أن "الشعب العراقى قد يواجه قريباً كارثة توشك على الوقوع على نحو أقرب ويمكن أن تشمل وباءً أو مجاعة، ما لم يتم تلبية الحاجات الضخمة الداعمة للحياة بسرعة."^(٣٠) ورداً على ذلك، اقترحت الولايات المتحدة برنامجاً لمقايضة النفط العراقى بالغذاء والسلع الإنسانية.

قاوم النظام العراقى الخطة فى البداية، لكنه وافق فى النهاية على الشروط فى عام ١٩٩٥ بعد تأخير دام خمس سنوات تقريباً.^(٣١) ففى ذلك الحين كان ما يحصل عليه الفرد من السُّعرات قد انخفض إلى ما دون الألف سعر فى اليوم.^(٣٢) وقد بدأ تنفيذ البرنامج فى ديسمبر من عام ١٩٩٦، مما سمح للعراق باستئناف تصدير نفط بكمية تصل قيمتها إلى مليارى دولار مرتين فى العام لشراء الغذاء والدواء وغيرهما من السلع الإنسانية. وكان برنامج "النفط مقابل الغذاء" الخاص بالأمم المتحدة فريداً لكونه يمثل لأول مرة اضطرار دولة خاضعة لعقوبات اقتصادية لاستخدام عائداتها لمعالجة حاجات مواطنيها الإنسانية.^(٣٣)

ومع أن نظام العقوبات تضمن بنوداً خاصة بتوفير الإغاثة الإنسانية للشعب العراقى، فقد أنفق صدام حسين المليارات بدلاً من ذلك على ما يقدر عدده بثمانية وأربعين قصراً رئاسياً ومنتجعٍ يمتد على شاطئ إحدى البحيرات لقضاء العطلات

يحتوى على ملاعب رياضية ومدينة ملاه ومستشفيات وممتنزهات و٦٢٥ بيتاً يستخدمها مسئولون حكوميون. وتكلف هذا المشروع ملايين الدولارات.^(٣٤) وفى يوليو من عام ١٩٩٩ قدرت مجلة "فوربس" ثروة صدام حسين الخاصة بستة مليارات دولار، حصل عليها فى المقام الأول من النفط والتهريب.^(٣٥)

نجح صدام حسين فى إقناع معظم العالم بأن العقوبات كانت سبب معاناة الشعب العراقى، وليس فشله فى استخدام المليارات المتاحة له لتوفير الغذاء والدواء للسكان. إلا أنه فى الشمال، الذى كان يسيطر عليه الاكراد وليس صدام حسين، نجح برنامج الأمم المتحدة بشكل كبير. وأثناء إلقاء الكلمات، داخل الولايات المتحدة وخارجها، كان هناك باستمرار تقريباً شخص يسألنى لماذا تقتل الولايات المتحدة الأطفال العراقيين. فبينما بنى صدام القصر بعد الآخر، كان الشعب العراقى يعانى، مع زيادة حادة فى وفيات الأطفال وسوء التغذية والأمراض. وتقدر إحدى الدراسات أن ما بين مائة ألف ومائتين وسبعة وعشرين ألف طفل دون الخامسة ماتوا فيما بين عامى ١٩٩١ و١٩٩٨ نتيجة لحرب الخليج والعقوبات التى أعقبتها. وقدر تقرير لليونيسيف أن خمسمائة ألف طفل دون الخامسة ماتوا.^(٣٦) كما تسببت البنية التحتية المتدهورة، نتيجة للحرب الإيرانية العراقية وعملية عاصفة الصحراء كذلك فى زيادة فى الأمراض وسوء التغذية والوفاة.^(٣٧) ومن المؤكد أن العقوبات أسهمت بشكل أكبر فى تدهور العراق بالحد من توافر أصناف معينة مزدوجة الاستعمال، ومع ذلك كان صدام حسين يمسك بمفتاح رفع العقوبات. لكنه رفض إدارة هذا المفتاح.^(٣٨) وفى النهاية رفع مجلس الأمن العقوبات فى الثانى والعشرين من مايو عام ٢٠٢٢ فى أعقاب الإطاحة بصدام حسين.

خلال التسعينيات، تزايد الضغط كى تسقط الأمم المتحدة العقوبات، وليس كى يمثل صدام حسين. تناوبت أنا وزميلي السفير أ. بيتر بيرلى عرض العديد من القضايا فى مجلس الأمن. وكان، وهو النابه والرفيق واللاسياسى والمحبوب كثيراً فى الأمم المتحدة وواشنطن، لديه محفظة العراق والأمم المتحدة الصعبة فى الأمم المتحدة

من عام ١٩٩٨ إلى عام ١٩٩٩، وعندما وصل إلى الأمم المتحدة في أغسطس من عام ١٩٩٧، كان الإجماع على العقوبات في المجلس قد تبخر بالفعل. وكان أول جهد له لمعالجة عدم تعاون العراق بالشكل الكامل مع مفتشى الأمم المتحدة هو السعي لفرض العقوبات. وتضمنت البنود حظراً على تأشيرات الدخول لكبار المسؤولين العراقيين. ويقول بيرلي عن تلك الفترة: "تفاوضنا على رفع العقوبات الأشد قسوة على افتراض خاطئ هو أن الفرنسيين والروس سوف يصوتون بالتأييد إن نحن فعلنا ذلك". لكن روسيا والصين وفرنسا ومصر وكينيا امتنعت عن التصويت على القرار. ويضيف بيرلي: "كانت تلك بالنسبة لنا كارثة تعكس تفكك إجماع المجلس بشأن العراق الذي زاد بالفعل. وكان [فشل ذلك القرار] مقدمة للأعوام المربعة ١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠. وعندما عارضت فرنسا وروسيا كل جهد للتشدد مع العراقيين." (٣٩)

كانت أسباب تعطل مجلس الأمن كثيرة. ومن المؤكد أن معاناة الشعب العراقي الزائدة كانت سبباً مهماً. لكن كما أوضح بيرلي، فإن "المحاولات الدولية لمنع برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي [أو] القضاء عليه كانت بلا طائل. بل إن [روسيا وفرنسا] كانت لكتيهما عقود مربحة مع العراق وكانت السلطات العراقية ماهرة في استخدام تلك العقود، وإشراك أصدقاء من الزعماء السياسيين المهمين في العقود. وأخيراً، أظن أنهما حسبتا (بشكل صحيح) أن هناك بالفعل تهديداً وشيكاً من العراق على نحو يجعل الولايات المتحدة تعتنى بالمشكلة." (٤٠)

أوضح فرانسوا بوجو ديستان سفير فرنسا في واشنطن في ذلك الحين أنه لم يكن هناك خلاف على الجوهر، بل على التكتيكات. وأضاف: "الأمر أشبه بطبيبين استدعيا إلى سرير مريض اتفقا على التشخيص لكنهما وصفا علاجين مختلفين. فقد كانت الولايات المتحدة قاسية، ونحن كنا نحاول توضيح أننا يمكن أن ننجح إذا تمكنا من اجتذاب بعض النوايا الطيبة والتعاون من العراقيين، كان نعد برفع العقوبات. وكان رأينا باستمرار هو أنه ينبغي علينا مواصلة حض المفتشين بإظهار الضوء الذي في آخر النفق. ولم تكن الولايات المتحدة مستعدة لعمل ذلك." (٤١)

ربما لخص بيرلى الموقف كأحسن ما يكون بتوضيحه "أن الفرنسيين والروس، وإلى حد ما الصينيين، وغيرهم، ينظرون إلى مجلس الأمن على أنه المكان الذى يمكنهم فيه كبح جماح القوة فائقة العظمة، الولايات المتحدة، وجعلنا نغرق فى بناء الإجماع، والتفاوض معنا، وبعد ذلك لا يمشون قدماً [كما فعل الفرنسيون مع كولين باول فى عام ٢٠٠٣ وما قبله]، وهو ما يضمن أن الشرعية الدولية تنعدم نتيجة للإجراءات الأمريكية اللاحقة".^(٤٢)

بالإضافة إلى نظام العقوبات، ثبت أن "منطقة حظر الطيران" قضية عليها خلاف كبير. ففى عام ١٩٩١ بدأت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا القيام بأعمال الدورية فى شمال العراق جواً من أجل حماية الأكراد، وذلك بخلق منطقة حظر طيران شمال دائرة عرض ستة وثلاثين. وبعد الهجمات المستمرة على السكان الشيعة فى الجنوب والخطوات المثيرة للقلق من جانب صدام التى تشير إلى أنه يفكر فى شن هجوم آخر على جيرانه، فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها منطقة حظر طيران مشابهة جنوب دائرة العرض اثنتان وثلاثين فى السادس والعشرين من أغسطس عام ١٩٩٢ ووسع الناتو هذه المنطقة إلى دائرة العرض ٣٣ فى الثالث من سبتمبر عام ١٩٩٦، جنوب بغداد مباشرة، لكن القوات الفرنسية والأمريكية والبريطانية فقط هى التى فرضتها، ولمدة اثنى عشر عاماً، عملت القوات الجوية، إلى جانب البحرية والمارينز، جنباً إلى جنب مع القوات الجوية الملكية، حيث كانت أخرجت حوالى أربعمائة ألف طلعة جوية لفرض منطقتى حظر الطيران. وقال نائب رئيس القوات الجوية فى مارس من عام ٢٠٠٤: "خلال تلك الفترة صقل طيارونا مهاراتهم القتالية، واكتسبوا معرفة بالمنطقة، واستطاعوا خلق ظروف مواتية لـ [الحرب فى العراق] وطوال أكثر من عقد، ارتقى طيارونا إلى واحد من أهم تحديات دولتنا وهو احتواء صدام حسين".^(٤٣)

كان هناك نزاع ساخن على منطقتى حظر الطيران مع العراق تدعمه روسيا والصين وفى النهاية فرنسا، بزعم أنه ليس هناك ما يجيزهما فى قرارات الأمم المتحدة

القائمة. ومن ناحية أخرى أكدت الولايات المتحدة وبريطانيا أن هناك ما يكفي من الإجازة في القرارات السابقة التي تسمح بالقوة للحفاظ على السلام والأمن في المنطقة.^(٤٤) وفي أعقاب انسحاب مفتشى الأمم المتحدة في عام ١٩٩٨، أنهت فرنسا مشاركتها في فرض منطقتي الحظر قائلَةً إنهما أصبحتا امتداداً للعمليات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وليستا وسيلة فعالة لحماية الناس في جنوب العراق. ولم تتوقف الطائرات الأمريكية والبريطانية عن أعمال الدورية في هاتين المنطقتين حتى الحرب في عام ٢٠٠٣. وفي عام ١٩٩٨ بدأت عملية أكثر عدوانية استتبعَت القصف الدوري للدفاعات الجوية رداً على الاستهداف العراقي المتزايد للطائرات التي تفرض المنطقتين. وفي بعض الأوقات، وجهت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضربات جوية ضد مواقع أسلحة مشتبه بها كانت انتهاكاً لاتفاقيات الأمم المتحدة، فعلى سبيل المثال، دخل طيارو الحلفاء في الفترة ما بين فبراير ٢٠٠٠ وفبراير ٢٠٠١ المنطقة الجنوبية عشرة آلاف مرة، وثبت العراقيون رادارهم على الطائرات أو ربطوها بالأسلحة المضادة للطائرات خمسمائة مرة.^(٤٥)

في عام ١٩٩٨ زرت القوة الضاربة لحاملة الطائرة أيزنهاور بينما كانت تقوم بتدريبات صقل المهارات السابقة للنشر أمام ساحل بورتوريكو استعداداً للنشر في الخليج لفرض منطقتي حظر الطيران. والحاملة 7/b التي تعمل بالطاقة النووية وعلى متنها أكثر من مائة طائرة واحدة من أكبر السفن الحربية في العالم. وأغنت مساحتها البالغة ٤,٥ فدان عن الحاجة إلى إقامة قاعدة أجنبية لطائراتها أو أفرادها، مما يمكّن الولايات المتحدة من ترك أثر أخف في عالم عربي لديه حساسية من وجود قوات أمريكية. وعندما هبطنا في طائرة نقل من طراز C-2، توقفت الطائرة فجأة عندما أمسكت بثالث الكابلات الفولاذية الأربعة الكبيرة المسماة بكابلات الإمساك. وقد غادرنا بواسطة منجنيق بخارى، أو CAT، الذي دفع بالطائرة C-2 من على السفينة بسرعة ١٥٠ ميلاً في الساعة في أقل من اثنتين. وبلغ طيارى البحرية، قمت بعمل TRAP و CAT على الطائرة C-2.^(٤٦)

بعد جولاتي الخاصة بالسفينة، انضمت إلى واحدة من فرق الطيارين المقاتلين من الحاملة Airwing Seven في "غرفة الاستعداد بها" حيث يستعد الطيارون ويتلقون التعليمات الأخيرة قبل المهام. والتحول إلى طيار مقاتل واحدة من أكثر العمليات تنافسيةً في الجيش الأمريكي، ووحدات قليلة ذات وضع أكثر "استعداداً لمعالجة المهام وتحقيقها". وأطلقت هذه الفرقة على نفسها "كلاب بوكين الشهيرة العالمية". وكانت هناك صورة كلب صارم على نحو مناسب تحملها رقاع على ستراتهم ومرسومة على طائرات من طراز F-14 Tomcat. وفي أعقاب حديثي عن السياسة الأمريكية تجاه العراق، وقف أحد الطيارين في المؤخرة وقال: "سيدتي، لماذا لا يعير أحدُ اهتماماً بمهمتنا؟"

استوقفني ذلك السؤال من هذا الشخص الصارم. وأوضحت أنه بينما لا تولي الصحافة اهتماماً، "يمكنني أنؤكد لك أن رئيس الولايات المتحدة يولي اهتماماً". فقد كانت تقارير عمليات منطقة حظر الطيران موجودة في ملخص الرئيس اليومي الصباحي وغيره من الملخصات الاستخباراتية التي توزع يومياً على المسؤولين. وكان أحد مخاوفي طوال سنواتي الثماني في الإدارة هو باستمرار إسقاط إحدى الطائرات وقتل الطيارين أو أخذهم رهائن. ومازلت أستغرب عدم وقوع هذه المأساة خلال سنوات فرض منطقتي حظر الطيران الاثنتي عشرة. إذ لم تفقد الولايات المتحدة طياراً أو طائرة على الرغم من مئات الآلاف من الطلعات فوق العراق.^(٤٧) وعدم حدوث ذلك شهادة لكلاب بوكين وكل طيار أو ملاح أو بحار يطير أو يدعم تلك المهمة. واستمرت المهام في عهد الرئيس بوش. وفي فبراير من عام ٢٠٠١، ولأول مرة منذ إقامة منطقتي حظر الطيران، ضربت الولايات المتحدة بغداد وغيرها من التوابع خارج المنطقتين، مما أدى إلى تصعيد الغارات بشكل هائل.

عقد من لعبة الاستغماية

فى أعقاب حرب الخليج. وضع مجلس الأمن نظاماً لمراقبة امتثال العراق للحظر المفروض على أسلحة الدمار الشامل وإنتاج الصواريخ والتأكد منه. وعملت هيئة التحقيق. المسماة لجنة الأمم المتحدة الخاصة، بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبعد الفشل فى العثور على برنامج العراق السابق للحرب، أمنت الوكالة قواعد قوية جديدة أعطتها حرية أكبر لإجراء أبحاث عشوائية غير مجدولة كشفت عن سموم كيميائية وبيولوجية متطورة على نحو مخيف ورؤوس حربية مجهزة لتوصيل هذه السموم، وبرنامج نووى مزدهر.^(٤٨) وأجرى مفتشو لجنة الأمم المتحدة الخاصة أولى أعمال التفتيش على منشآت الأسلحة الكيميائية العراقية فى التاسع من يونيو عام ١٩٩١، لكن مع نهاية الصيف كان العراق يمنع أعمال التفتيش. وخلال التسعينيات، كذب العراق وضلل ولم يتعاون مع مفتشى الأمم المتحدة. على سبيل المثال، أعلنت مراجعة للجنة الأمم المتحدة الخاصة لعام ١٩٩٤ أن العراق لن يسعى لصنع أسلحة بيولوجية على الرغم من إنكار وجود هذا البرنامج. وفى أغسطس من عام ١٩٩٥، اعترف العراق رسمياً بأنه أخفى معلومات مهمة عن لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لكن التعاون مع المفتشين لم يتبع قط.^(٤٩)

كما اتضح منذ حرب ٢٠٠٣. فقد أدت أعمال التفتيش التى قامت بها الأمم المتحدة، مقرونة بالضربات الأمريكية والبريطانية الموجهة ضد مواقع الأسلحة. إلى تآكل أسلحة الدمار الشامل العراقية. وتعرض تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة الأمم المتحدة الخاصة فى التسعينيات مجموعة مخيفة من مواد الأسلحة المصادرة من العراق. ومنذ عام ١٩٩١، أكد مفتشو الأمم المتحدة وجود برنامج للحرب البيولوجية وكذلك غاز الأعصاب القاتل VX. بل إن الأمم المتحدة صادرت صواريخ ورؤوس كيميائية و ٢٨٥٠٠ ذخيرة كيميائية، و ٦٩٠ طناً من عنصر الأسلحة الكيميائية. وما يزيد على ٣ آلاف طن متري من السلائف الكيميائية، ومجموعة من المواد والمعدات المستخدمة فى إنتاج الأسلحة البيولوجية.^(٥٠) وكان المحللون يعتقدون أن العراق يطور

رؤوساً كيميائية أو بيولوجية؛ وسيكون تحقيق هذا البرنامج أكبر تهديد يمثله العراق لجيرانه. وبعد رؤية التقارير الاستخباراتية بشأن العراق منذ عام ١٩٩٣، كنت مقتنعة، بشأن كل مسئولى حكومة بوش، بأن صدام حسن لديه برنامج سرى لإنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وإن لم تكن على الأرجح النووية. وكنت مندهشة بالقدر نفسه عندما لم تكتشف إدارة بوش أيّاً منها بعد حرب ٢٠٠٣.

بلغ عدم تعاون العراق مع المفتشين حد الأزمة فى أكتوبر من عام ١٩٩٧ عندما طالب العراق كل الأفراد الأمريكيين العاملين مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة بمغادرة العراق فوراً. وزعم العراق أن الولايات المتحدة تضغط بشكل كبير جداً على مجلس الأمن كي يزيد العقوبات.^(٥١) وبدلاً من السماح للعراق بالتفريق بين مفتشى الأمم المتحدة، سحبت الأمم المتحدة معظم العاملين مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة، وكانت محقة فى ذلك. وأعلن العراق أيضاً أنه لن يسمح لمفتشى الأمم المتحدة بدخول مواقع بعينها وصفها بأنها "رئاسية" على أساس من السيادة القومية وفى يناير من عام ١٩٩٨ أعلن سحبه للتعاون مع فريق التفتيش بحجة أن الفريق يشمل عدداً أكبر من اللازم من الأمريكيين والبريطانيين.

فى مقامرة فشلت فى نهاية الأمر، زار الأمين العام للأمم المتحدة العراق فى فبراير من عام ١٩٩٨ فى مسعى لضمان تعاون العراق مع المفتشين. وقد فعل ذلك ضد رغبات إدارة كلينتون التى لم تكن تثق بالكامل فى تفاوض الأمين العام على اتفاق يتسم بالقدر الكافى من الصرامة. وكان تحدى آنان للولايات المتحدة قراراً صعباً، ذلك أن الولايات المتحدة العضو الأكثر نفوذاً فى الأمم المتحدة وهى التى حصلت لأنان على وظيفته. ومع ذلك فقد شعر أن مسئوليته هى تجنب ما كان يعرف أنه سيكون الإجراء العسكرى الأمريكى إذا فشل فى حل المواجهة.

أسفرت رحلة آنان عن توقيع مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة وجمهورية العراق فى الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩٩٨.^(٥٢) وفى اتفاق مع العراق، أكد العراق قبوله لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتعهد "بوصول فورى وغير مشروط وبلا قيد"

لمفتشى الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي المقابل، أكدت الأمم المتحدة التزام كل الدول الأعضاء باحترام سيادة العراق وسلامة أراضيه، وأن لجنة الأمم المتحدة الخاصة سوف "تحتزم مخاوف العراق المشروعة من ربط فيما يتعلق بالأمن القومي والسيادة والكرامة".^(٥٢) وحددت مذكرة التفاهم كذلك إجراءات ما تُسمى المواقع الرئاسية. وعاد المفتشون في السادس والعشرين من مارس.

لم يعيش الاتفاق طويلاً. ففي أغسطس من عام ١٩٩٨ قرر العراق وقف التعامل مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية انتظاراً لاتفاق مجلس الأمن على رفع الحظر عن تصدير النفط وإعادة تنظيم اللجنة ونقلها إما إلى جنيف أو فيينا. وفي أكتوبر من عام ١٩٩٨، أعلن العراق أنه سيوقف كل أشكال التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة. وقد اتهم الأمم المتحدة مراراً بالتجسس لمصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل (اعترفت الأمم المتحدة أنها سمحت لمفتشيها بنقل معلومات استخباراتية للولايات المتحدة). وفي الرابع من نوفمبر أبلغت لجنة الأمم المتحدة الخاصة مجلس الأمن أنه نتيجة لأعمال العراق، لا يمكن للجنة تحديد ما إذا كان العراق يوفى بالتزاماته أم لا. وأُعيد المسرح للمواجهة.

العملية تُغلب الصحراء

كنت جالسة في غرفة مجلس الأمن غير الرسمية في السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٩٨ عندما بدأت التليفونات المحمولة في الرنين. وخرج المندوبون والعاملون من الغرفة لعمل المكالمات أو تلقيها. وفجأة جرى تعليق مناقشتنا بشأن الحفاظ على السلام والأمن وبناء سلام ما بعد الصراع. وكان المندوب البرازيلي سيلسو أموريث أول من أخبرني أن الولايات المتحدة بدأت حملة القصف. وقال لي بابتسامة تبعث على الحيرة إنهم يسمونها "تغلب الصحراء".

فى الليلة السابقة، تلقى بىتر بىرلى مكالمة من واشنطن تطلب منه توجيه الأمم المتحدة لسحب موظفيها من بغداد. كما طلب منه الاحتفاظ بقرار شن حملة عسكرية شديد السرية لنفسه، وما إن خرج موظفو الأمم المتحدة حتى بدأت الولايات المتحدة بدعم بريطانيا عملية تدمير برنامج الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية العراقية. وقد شملت العملية ما يزيد على ثلاثين ألف جندي فى مسرح العمليات وعشرة آلاف آخرين يؤدون أدوار مساندة خارج المنطقة. وكانت هناك ستمائة طلعة جوية فى أربعة أيام، نصفها بالليل. وقامت أربعون سفينة بأدوار ضرب ومساندة، حيث أطلقت عشر منها ما يزيد على ثلاثمائة صاروخ توماهوك للأهداف الأرضية وتسعين صارخ كروز، ونشر الآلاف من القوات البرية لحماية الكويت ولصد أى هجوم مضاد.^(٥٤)

شرحت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت الغرض من العملية بقولها: "أعطينا الشهر تلو الآخر العراق الفرصة تلو الأخرى كى ينتقل من المواجهة إلى التعاون. وقد بحثنا كل خيار دبلوماسى وقتلناه بحثاً كى نرى ما إذا كان يمكن للقوة أن تقنع قادة العراق المضللين على تغيير مسارهم وقبولهم بعد طول لأى ضرورة الامتثال لحكم القانون وإرادة العالم." كما ذكرت أولبرايت ما بات الكثيرون فى الإدارة يعتقدونه، وهو أن صدام حسين لا بد أن يرحل. وأضافت: "أوضحنا الآن بشكل كبير أننا مستعدون للعمل مع جماعات المعارضة هذه لتغيير النظام."^(٥٥) وبينما لم يكن التهديد يبرر الغزو، فقد أوضح الإجراء الأمريكى أن الولايات المتحدة سوف تستخدم القوة العسكرية ضد تهديد أسلحة الدمار الشامل.

قضى العمل العسكرى على أى أثر للإجماع داخل مجلس الأمن بشأن العراق. وقال مسئول فرنسى رفيع المستوى قريب من الرئيس شيراك: "كان ديسمبر من عام ١٩٩٨ كارثة. فكشأن معجون الأسنان، ما إن يخرج المفتشون لن يعودوا أبداً، وكان كلينتون مستعداً لخوض الحرب لإعادة المفتشين." وأوضح الموقف الفرنسى وهو أن الحل المفضل سيكون رفع العقوبات مقابل المراقبين الدائمين على الأرض.

وكان النظام سيتداعى نتيجة الانفتاح وليس الانغلاق، مثل كوبا. وقالوا: "ربما نكون مخطئين، لكننا نرى أن العقوبات ساعدت النظام في العثور على من يتحمل تبعه كل مشكلاته." (٥٦)

نجحت العملية ثعلب الصحراء، مع وجود حوالى مائة هدف فى أنحاء العراق، فى خفض قدرة العراق على إنتاج أسلحة الدمار الشامل. وقال الجنرال أنتونى زينى القائد العام للقيادة المركزية: "كانت أهدافنا بالنسبة لهذه العملية هى الحد من قدرة العراق على إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وإضعاف منشآت القيادة والسيطرة الاستراتيجية والتكتيكية، وتدمير البنية التحتية الصناعية المستخدمة فى تهريب الغاز والنفط، والتخفيض الشامل لقدرة العراق على تهديد جيرانه فى المنطقة." (٥٧) وطبقاً لتقدير زينى، فقد جرى تأخير تقدم برنامج الصواريخ الباليستية العراقى عاماً أو عامين، وبينما لم تكن إدارة كلينتون تعرف مقدار تأخيرها لبرنامج أسلحة العراق فى ذلك الحين، فمن الواضح الآن أن العملية قضت بفاعلية على جزء كبير مما تبقى من برنامجها. وعلق ساندى برجر قائلاً: "لقد حضضت كلاً من هيو شيلتون وجورج تينت على وضع المزيد من أسلحة الدمار الشامل على قائمة الأهداف. تلك الأهداف عالية القيمة. ومع وقوع الهجمات، جرى تأخير تقدم أسلحة الدمار الشامل لصدام وزعزع الهجوم وضعه فى السلطة. فقد أمضى العامين التاليين فى مخبأ تحت الأرض. وكان أكثر هدوءاً مما لو كان الحال غير ذلك." (٥٨)

فى الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١ سعت الولايات المتحدة إلى منع صدام حسين من تطوير أسلحة الدمار الشامل وتهديد المنطقة. وكما بات واضحاً منذ ذلك الحين، فقد نجحت بشكل واضح فى تحقيق ذلك، على الرغم من أن العملية كانت تتسم بالفوضى والإحباط وبعبدة عن كونها مثالية. ومع ذلك فقد بات واضحاً أن صدام حسين لن يمثل بشكل كامل لمطالب مجلس الأمن. ولهذا السبب بحثت الولايات المتحدة عن بدائل لتحقيق الإطاحة به، مع التركيز على منح التأييد لجماعات المعارضة العراقية كى تقوم بالمهمة بنفسها.

وعلى الرغم من القيام بمحاولات عديدة بعد عام ١٩٩٨ لضمان عودة المفتشين، بما فى ذلك مهمة منقحة أُعيد تسميتها "لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش" فى ديسمبر من عام ١٩٩٩، فلم يعودوا إلا بعد ضمان الرئيس بوش لقرار بالإجماع فى نوفمبر من عام ٢٠٠٢ تحت التهديد بالحرب.

إدارة بوش تدخل فى جدل مع العراق

عندما تولى بوش منصبه فى يناير من عام ٢٠٠١، لم يكن العراق مركز اهتمام كبير. وكان مسئؤله منقسمين بشأن كيفية معالجة تهديد صدام حسين المستمر. ومن ناحية، أيد مسئولو وزارة الخارجية وجود سياسة احتواء محسنة، ولم يكن وزير الخارجية كولن پاول مؤيداً للإطاحة بصدام حسين. وعندما أصبح وزيراً للخارجية فى عام ٢٠٠١ عمل على تحسين العقوبات وعارض جهود زملائه للاستعداد للحرب.

وصل المهيمنون، بقيادة نائب الرئيس تشينى ووزير الدفاع رامسفيلد ونائبه پول وولفويتز إلى السلطة وهم يركزون على تغيير النظام الحاكم فى العراق. ويدعم من مراكز الأبحاث المحافظة، كان أكثر المؤيدين للحرب هو ريتشارد بيرل وكذلك المنفيون العراقيون مثل أحمد الجلبى. وكان هؤلاء الرجال قد أمضوا جزءاً كبيراً من العقد السابق فى الدعوة إلى اتخاذ إجراء ما والتقليل من شأن عقوبات الأمم المتحدة. وما إن وصلوا إلى السلطة حتى حضوا على اتخاذ إجراء، وطبقاً لما قاله وزير الخزانة السابق پول أونيل، فقد كانوا منذ البداية "يبنون الحجة ضد صدام ويبحثون كيف نطرح به ونحوّل العراق إلى بلد جديد. وإذا ما فعلنا ذلك، فسوف يُحل كل شىء، وكان الأمر كله يتعلق بالعثور على طريقة لتحقيق ذلك. وكان ذلك هو الجو العام. وكان الرئيس يقول: "لا بأس. فلتبحثوا لى عن طريقة لتحقيق ذلك." (٥٩) وترك بوش النقاش بين پاول وزملائه يستمر دون أن يتخذ قراراً.

أنهت هجمات الحادى عشر من يناير عام ٢٠٠١ بشكل أساسى النقاش داخل الإدارة حول العراق. وبينما سيستغرق الأمر عاماً ونصف العام كى يتبلور، فقد جعلت الهجمات الإرهابية اليد العليا للمهيمنين الذين قالوا إن أمريكا ليس لها اختيار سوى محاربة صدام حسين.

بعد الهجمات مباشرة، صعد رامسفلد وولفويتز حملتهما لدخول الحرب. ويصف ريتشارد كلارك العودة إلى البيت الأبيض من أجل اجتماع طارئ فى منتصف ليل اليوم التالى لهجمات الحادى عشر من سبتمبر، متوقعاً مناقشة حول الهجمات: "وبدلاً من ذلك دخلت فى سلسلة من المناقشات بشأن العراق. فى البداية كنت غير مصدق أننا نتحدث عن شيء غير النيل من القاعدة. ثم أدركت مع ألم بدنى حاد أن رامسفلد وولفويتز سوف يحاولان انتهاز فرصة هذه المناسبة القومية للترويج لأجندتهما الخاصة بالعراق".^(٦٠)

كان انفصال المهيمنين عن الواقع - والانشغال بصدام حسين - أمرين واضحين فى الأيام والشهور التالية للحادى عشر من سبتمبر. وبعد ظهر الثانى عشر من سبتمبر، ناقش رامسفلد إمكانية توسيع أهداف الرد على الهجمات والنيل من العراق "قائلين على نحو غريب إن هناك عدد قليل نسبياً من الأهداف الجوية فى أفغانستان. وكان وولفويتز على وجه التحديد مقتنعاً بأنه لا بد أن يكون العراق الدولة الراعية للقاعدة، على الرغم من عدم وجود تأييد للنظرية فى المجتمع الاستخباراتى، فعلى سبيل المثال، قال فى أبريل من عام ٢٠٠١ لزملائه: "إنكم تعطون أهمية كبيرة جداً لهن لادن، إنه لا يمكنه عمل كل هذه الأشياء مثل الهجوم على نيويورك [مركز التجارة العالمى] فى عام ١٩٩٣ دون دولة راعية. وكون مكتب التحقيقات الفدرالى ووكالة الاستخبارات المركزية فشلت فى العثور على الصلات لا يعنى أنها غير موجودة".^(٦١)

انتبه الرئيس بوش فى البداية لنصيحة الوزير پاول بضرورة أن يظل التركيز على القاعدة.^(٦٢) وتأجلت مناقشة ما إذا كانت غزو العراق سيتم أم لا، بينما ركزت الولايات

المتحدة على إخراج طالبان من أفغانستان. ومع ذلك فقد كان هذا نصراً لم يدم طويلاً لپاول، حيث عاد المهيمنون بسرعة إلى القضية بمجرد فرار طالبان من كابول. وبدأت الخلافات بشأن السياسة الأمريكية تجاه العراق تظهر على السطح في ديسمبر من عام ٢٠٠١، مع حض وولفويتز ورامسفيلد على الغزو بينما خسر پاول ونائبه ريتشارد أرميتاچ فيما يتعلق بمواصلة السير في الطريق الدبلوماسي. وبحلول أوائل عام ٢٠٠٢ كان النقاش يدور حول الأساليب والتوقيت أكثر منه حول ما إذا كان تغيير النظام الحاكم في العراق مبرراً أم لا. وكما وصف أحد كبار المسؤولين الأمريكيين الأمر، فإن "المسألة ليست ما إذا كانت الولايات المتحدة ستضرب العراق أم لا، بل هي متى تضربه".^(٦٣) وأوضح مسنول عسكري رفيع المستوى أن التخطيط للحرب كان يجري مع بداية عام ٢٠٠٢ عندما زار القيادة المركزية الأوروبية في مهمة للتخطيط. وقد فاجأه أن يجد المخططين يعملون على افتراض أن هناك مشاركة حماسية للدول الأوروبية. وأبلغ المخططين أنه من الأفضل "مواجهة الأمر ومعالجته معالجة مباشرة. فنحن ستكون معنا المملكة المتحدة فحسب. وربما تركيا". كما قال: "بحلول نوفمبر، كنا حتى ذلك الحين نميل إلى أنه سيكون من الصعب تأجيل الأمر، في ظل تهديداتنا ووجود خمس حاملات هناك".^(٦٤)

محور الشر

مع أن أسامة بن لادن ظل طليقاً ولم تكن الحرب على الإرهاب قد انتهت، فقد اتخذ المؤيدون للحرب على العراق خطواتهم وبدأوا بناء حجتهم داخل الإدارة وعلى الملأ. فسوف تبحث الولايات المتحدة الآن عن الإرهابيين ومؤيديهم قبل أن يمكنها اتخاذ إجراء ما. وبيعت هذه الاستراتيجية العدوانية للرئيس بوش على أنها العنصر الأساسي في السعى لحماية الأمريكيين في الحرب الجديدة على الإرهاب. وكان صدام حسين الهدف الأساسي.

عرض الرئيس بوش مبدأً جديداً للاستباق في خطاب حالة الاتحاد في التاسع والعشرين من يناير عام ٢٠٠٢. وبعد إعلانه أنه لا بد للولايات المتحدة من مطاردة الإرهابيين، "حيثما كانوا"، قال بوش إن أمريكا لن تسمح لمعسكرات تدريب الإرهابيين بالعمل أو تسمح للدول بإيواء الإرهابيين. بل كان الأمر الأهم هو أن الرئيس أوضح أن الأعداء، سواء أكانوا إرهابيين أو أنظمة تقدم الدعم للإرهابيين، سوف تواجههم الولايات المتحدة قبل أن تعاني على أيديهم. وذكر بوش العراق وإيران وكوريا الشمالية على وجه التحديد باعتبارها تشكل "محور الشر الذي يتسلح لتهديد سلام العالم".^(٦٥) وكانت السياسة تنفيذاً لوثيقة إرشاد تخطيط الدفاع لعام ١٩٩٢ التي تقول إن الولايات المتحدة سوف تحتفظ بالمسؤولية الاستباقية لمعالجة تلك الأخطاء التي تهدد المصالح الأمريكية "على نحو انتقائي". وسوف تتاح الفرصة أخيراً للمهيمنين كي ينفذوا رؤيتهم.

بينما لم يُسمَّ بوش مبدأه الجديد الخاص بالاستباق في الحرب ضد الإرهاب بهذا الاسم في ذلك الوقت، فقد عرضه مستعيناً بعنوان مجلد وينستون تشرشل الأول عن تاريخ الحرب العالمية الثانية. "العاصفة المتجمعة"، حيث قال: "لن أنتظر الأحداث، بينما تتجمع الأخطار. لن أقف متفرجاً بينما الخطر يقترب أكثر وأكثر". وفي خطاب حفل التخرج بكلية ويست پوينت في الأول من يونيو عام ٢٠٠٢، نقح الرئيس بوش النظرية وأوضح حجة الاستباق. رافضاً مبادئ الحرب الباردة الخاصة بالاحتواء والردع. كما قال: "سوف يقتضى أمننا أن يكون تفكير الأمريكيين جميعاً استشرافياً، وأن يكونوا حازمين وعلى استعداد للعمل الاستباقي حين يستدعي الأمر الدفاع عن حريتنا والدفاع عن أرواحنا".^(٦٦)

كان مبدأ الاستباق مبرراً للإطاحة بصدام أكثر منه سياسة واقعية للبحث عن الإرهاب ومنعه. وفي أوائل مارس كانت الإدارة تجعل العراق مركز اهتمام مبدأها الجديد. وفي مؤتمر صحفي في الثالث عشر من مارس، واصل الرئيس بوش تقديم الحجج ضد صدام حسين والعراق. وتكراراً للاتهامات التي باتت مألوفة فيما يتعلق

بالأسلحة الكيماوية وعدم التعاون مع مفتشى الأمم المتحدة، وصف بوش صدام حسين بـ"المشكلة" قائلاً "سوف نتعامل معه. لكن المرحلة الأولى هي التشاور مع حلفائنا وأصدقائنا، وهذا ما نفعله على وجه الدقة." (٦٧)

عند شرح ضرورة الحرب، ذكرت الإدارة على نحو نمطى تهديد العراق الخاص بأسلحة الدمار الشامل، وعدم الامتثال للمفتشين، والنظام الحاكم القمعى والميال للقتال، وانتهاكات حقوق الإنسان الهائلة ضد الشعب العراقي، وقلل المسئولون الأمريكيون من شأن مخاطر الإطاحة بصدام حسين واحتلال العراق. وفى مارس من عام ٢٠٠٢، أكد السكرتير الصحفى للبيت الأبيض أرى فلايشر أن "الشعب العراق يتوق إلى الحرية والتحرر. وسوف يبتهج ٥٠٠ شخص." كما قال إنه "لا شك" فى أن لدينا أدلة ومعلومات عن أن لدى العراق أسلحة دمار شامل، بيولوجية وكيماوية على وجه التحديد^(٦٨). كما بالغوا بشكل كبير فى الفوائد المحتملة للمصالح الأمريكية فى المنطقة. فعلى سبيل المثال، فى السادس والعشرين من أغسطس من عام ٢٠٠٢، قال نائب الرئيس تشينى، أثناء حديثه فى ناشفيل للمحاربين القدماء فى الحروب الخارجية: "سوف يحقق تغيير النظام فى العراق عدداً من الفوائد للمنطقة. ... وسوف تتحسن قدرتنا على إحداث تقدم فى عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، تماماً كما حدث بعد تحرير الكويت فى عام ١٩٩١... وسوف يكون هدفنا عراقاً يتمتع بسلامة أراضيه، وحكومة ديمقراطية وتعددية، ودولة تكون فيها حقوق الإنسان الخاصة بكل جماعة عرقية أو دينية معترفاً بها ومحمية." (٦٩) وكان هدف رايى بالنسبة للعراق هو أن يصبح دولة تجارة حرة وديمقراطية تحكم نفسها بنفسها، لضمان "توازن القوى المؤيدة للحرية" فى الشرق الأوسط. (٧٠)

واصل الرئيس بوش حملته العامة ضد صدام حسين، حيث كان يستعين بصلة القاعدة المفترضة بانتظام. وقال بوش فى أكتوبر من عام ٢٠٠٢: "نعلم أن العراق والقاعدة بينهما صلوات على مستوى عالٍ تعود إلى عقد مضى. كما نعلم أنه بعد الحادى عشر من سبتمبر احتفل نظام صدام مبتهاجاً بالهجمات الإرهابية على

أمريكا".^(٧١) ومع أن بوش لم يدع بشكل مباشر قط أن العراق كان وراء هجمات القاعدة، فقد تحدث هو ومستشاروه بعناد بالصلات بين الاثنين. وفهم الشعب الأمريكي رسالته، حيث اعتقد ٥٣ بالمائة طوال عام ٢٠٠٣ أن صدام حسين "تورط بشكل شخصي" في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وإن هبط الرقم إلى ٤٤ بالمائة في عام ٢٠٠٤^(٧٢) وقال جنرال سابق ذو أربع نجوم في يوليو من عام ٢٠٠٤: "ظننت كل مجموعة استخبارات في العالم أن لديه أسلحة كيميائية. لكن ليست الأسلحة النووية ولا القاعدة. فهناك مجموعات من القاعدة في فلينت بولاية ميشيجان. ولا يعني هذا أن بوش متواطئ مع بن لادن".^(٧٣)

بحلول خريف عام ٢٠٠٢، كان الرئيس بوش يوشك على اتخاذ قرار للإطاحة بصدام حسين. وطبقاً لما قاله مسئول سابق، فقد كان تشيني "شديد الإصرار على اتخاذ إجراء ما ضد صدام حسين. بدا الأمر وكأنه ليس هناك شيء آخر".^(٧٤)

فلنجرّب الأمم المتحدة

عارض المهيمنون في إدارة بوش عودة مفتشى الأمم المتحدة بشدة، حيث كانوا يرون ذلك المسعى ضعيفاً وغير فعال ويؤخر الحرب. وبينما حاول پاول إقناع الرئيس بإعادة قضية العراق إلى مجلس الأمن، سعى رامسفيلد وتشيني إلى تفويض الحجة،^(٧٥) وقال نائب الرئيس تشيني في السادس والعشرين من أغسطس: "الأمر ببساطة هو أنه ليس هناك شك في أن صدام حسين لديه الآن أسلحة دمار شامل. وليس هناك شك في أنه يجمعها ليستخدمها ضد أصدقائنا، وضد حلفائنا، وضدنا. ... ولم يوقفه شيء في السنوات الاثنتي عشرة الماضية." وبعد ذلك ربط تشيني العراق بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، حيث قال: "هذه الدولة لن تعيش تحت رحمة الإرهابيين أو الأنظمة الحاكمة الإرهابية".^(٧٦)

كانت الغلبة لپاول على المدى القصير ونقل الرئيس القضية إلى الأمم المتحدة - وإن لم يكن ذلك لفترة وجيزة. وفى كلمته التى ألقاها فى الأمم المتحدة فى اليوم التالى لذكرى مرور عام على الحادى عشر من سبتمبر، تحدى الرئيس بوش الأمم المتحدة أن تظل مناسبة لمقتضى الحال بفرض القرارات السابقة التى تصر على نزع سلاح العراق. وبعد أن أعلن أن العراق "تهديد للسلام"، قال بوش إن العالم الآن يواجه اختباراً، بينما الأمم المتحدة "تواجه لحظة صعبة ومتحدية. فهل تُحترم قرارات مجلس الأمن وتطبق، أم تُنحى جانباً دون أية نتيجة؟ هل ستستخدم الأمم المتحدة غرض تأسيسها، أم ستكون غير مناسبة لمقتضى الحال؟" (٧٧)

الحرب الخاطفة الدبلوماسية

كما فعلت الولايات المتحدة فى عام ١٩٩١، سعت للحصول على دعم العالم لاتخاذ إجراء ضد العراق وسعت لاستصدار قرار بشأن العراق يطالب بنزع سلاح صدام. وذهب پاول للعمل على الفور، حيث التقى بأكثر من اثنى عشر من وزراء خارجية الدول الكبرى، وشملت لقاءاته كل أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر، وكذلك وزراء خارجية اليابان وقطر، وهى دولة خليجية سيكون تعاونها أساسياً بالنسبة لأية حملة عسكرية. (٧٨) لكن هذه المرة كان العالم لديه شكوك. فقد بدأ الزعماء الأجانب يدركون الرسالة التى وراء كلمة بوش، وهى أن الولايات المتحدة مستعدة لدخول الحرب للإطاحة بصدام حسين. وبدأوا يصطفون معارضين، يقودهم فى ذلك الفرنسيون.

فى السادس من سبتمبر عارض وزير الخارجية الفرنسية دومينيك دى فيليبان بإصرار دعوة أمريكا إلى الحرب. وقد قال: "تشعر أن أوروبا بحاجة إلى الولايات المتحدة، لكن الولايات المتحدة تحتاج أوروبا كذلك. ولا يمكنكم أن تخرجوا وتفعلوا الأشياء بمفردكم." وفى مؤتمر صحفى بالأمم المتحدة، عارض وزير الخارجية الروسى إيجور إيفانوف، المتواجد فى المناسبة نفسها، رؤية پاول القائلة إن مجلس الأمن

يحتاج إلى قرار جديد بشأن العراق. وفي السابع عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٢ قال إيفانوف: "فيما يتعلق بمسألة عمل المفتشين الدوليين وعمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، فنحن لا نرى أية حاجة خاصة لحدوث ذلك. فكل القرارات الضرورية بخصوص ذلك في متناول اليد." (٧٩)

عارض المستشار الألماني جيرهارد شرودر الحرب بصخب، وكان ذلك في جزء منه لكسب التأييد بين الشعب الألماني خلال حملته الصعبة السابقة للانتخابات. وقال شرودر على نحو لا لبس فيه: "تحت قيادتي، لن تشارك ألمانيا في أى تدخل في العراق." (٨٠) كما قال منتقداً ليس الحرب مع العراق فحسب، بل كذلك معالجة أمريكا للقضية: "في الماضي كان يُقال دوماً: قبل أن نفعل أى شيء، سوف نستشير حلفاءنا الأساسيين - على الأقل هؤلاء الذين يقومون بدور فعال، بل شديد الفاعلية - في الحرب ضد الإرهاب العالمي. لكن التشاور لا يعنى أن ألتقى مكالمات تليفونية قبل ساعتين فقط تقول لى: نحن فى طريقنا للدخول. بل إن التشاور بين الدول الراشدة لا بد أن لا يعنى مجرد التشاور بشأن كيف يحدث الأمر ومتى يحدث، بل كذلك بشأن ما إذا كان سيحدث أم لا." (٨١) ومضت وزيرة العدل الألمانية هيرتا دويلر جملين إلى حد تشبيه تكتيكات الرئيس بوش بشأن العراق بتكتيكات هتلر بقولها: "يريد بوش صرف الانتباه عن مشكلاته الداخلية. وهذا تكتيك تقليدى. إنه ذلك التكتيك الذى استخدمه هتلر." (٨٢)

اتصل الرئيس بوش تليفونياً بالرئيس الفرنسى جاك شيراك فى العاشر من أكتوبر ليقدم عرضه الخاص بالقرار الأمريكى. فقد كانت فرنسا ترغب فى تبطئة الاتجاه نحو الحرب باقتراح عملية من خطوتين، أولاً: يتبنى مجلس الأمن قراراً يعزز عملية التفتيش على الأسلحة دون التهديد بالقوة. ثانياً: إذا منع العراق المفتشين، سوف يصوت المجلس على اتخاذ إجراء آخر. ولم تكن المخاوف الفرنسية مقصورة على العراق. وقال جان دافيد ليقيت المندوب الفرنسى لدى الأمم المتحدة: "حتى بعد العراق، فإننا نتحدث عن مستقبل النظام العالمى." وقد نبه إلى أن العلاقات بين

القوى الرئيسية، الغنية والفقيرة، العربية وغير العربية، تتأثر جميعها بهذا القرار.^(٨٣) ولأن الولايات المتحدة كانت تحذر الغوص في مستنقع بيروقراطي، فقد رفضت العملية ذات الخطوتين.

التفاوض على قرارات الأمم المتحدة واحدة من أكثر العمليات سرية في الدبلوماسية. وبينما كنت في الأمم المتحدة، كثيراً ما كنت أراقب الأمر باستغراب حين كان المسؤولون يمضون الساعات في التفاوض بشأن وضع الفصل، وما إذا كانوا سيستخدمون كلمة or أم and، ثم وجدت نفسي أفعل ذلك على وجه التحديد. وفي النهاية كانت كل دولة تفسر القرار بطريقة مختلفة. ولذلك كان الدبلوماسيون كثيراً ما يتخلون أثناء الصياغة عن بعض الأمور الغامضة من أجل الحصول على تأييد أكبر. ولم يكن هذا القرار مختلفاً. فقد أصرت الولايات المتحدة على أن يشمل المصطلح "انتهاك مادي"، الذي يمكن استخدامه حينذاك كمثير للحرب. كما حضت الولايات المتحدة على وضع جدول زمني صارم، وأشارت على وجه التحديد إلى ضرورة قبول العراق للقرار الجديد خلال سبعة أيام وعمل تقرير كامل عن كل مواد وأسلحة الدمار الشامل خلال ثلاثين يوماً. وما لم يمتثل العراق لهذه القواعد الإرشادية، أو إذا منع المفتشين، فسوف يكون منتهكاً للقرار. وقال مسئول أمريكي: "نحن الأكثر تشدداً فيما يتعلق بهذه القضايا."^(٨٤) واقترح الروس والفرنسيون قرارهم ببؤده الأضعف بكثير.

حدث الإنجاز في السابع من نوفمبر عقب محادثة تليفونية بين الرئيسين بوش وشيراك. فقد اتفقا على تعديلين على قرار الولايات المتحدة. أولاً: كانت مسودة الفقرة الرابعة تقول إن "الانتهاك المادي لالتزامات العراق" سوف يُبلغ لمجلس الأمن "بموجب الفقرة ١١ أو الفقرة ١٢" وبناءً على طلب فرنسا وعدد من المندوبين الآخرين، استعُيُض عن "أو" بـ"و" مما أعطاهم الثقة في أن مجلس الأمن سوف يضطر إلى الاجتماع مرة أخرى في أعقاب أي انتهاك يبلغ عنه لإجازه اتخاذ إجراء آخر.^(٨٥) ثانياً: جرى تغيير عبارة "استعادة السلام والأمن" بـ"ضمان السلام والأمن العالميين".^(٨٦) وفسرت فرنسا

ودول أخرى التغييرات على أنها تعنى أن المفتشين، وليس واشنطن، هم من سيحددون ما إذا كان العراق قد ارتكب مخالفة أم لا. وهذه التغييرات اللغوية خففت من مخاوف فرنسا بشأن "المثيرات الخفية" الأمريكية.

فى اليوم التالى، الثامن من نوفمبر، وافق مجلس الأمن بالإجماع على القرار رقم ١٤٤١. وذكر القرار أن العراق فى حالة انتهاك مبادئ لالتزاماته المادية طبقاً لقرارات مجلس الأمن السابقة. ومع ذلك فقد منح القرار رقم ١٤٤١ العراق "فرصة أخيرة للوفاء بالتزاماته الخاصة بنزع السلاح" بأن يقدم للمجلس "إعلاناً دقيقاً وكاملاً فى الوقت الحالى لكل الجوانب" المتعلقة ببرامجه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل خلال ثلاثين يوماً من اتخاذ القرار.^(٨٧) وكتحذير أخير، أعلن القرار أن عدم التعاون، بالكذب على المجلس أو إعاقه المفتشين، سوف يصبح انتهاكاً مادياً آخر. وأخيراً، "سوف يواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته".^(٨٨) باختصار، طالب القرار بوصول غير مقيّد لمفتشى الأمم المتحدة كى يبحثوا عن أسلحة الدمار الشامل فى أنحاء العراق.^(٨٩) وفى منحنى مفاجئ، صوتت سوريا، الدولة العربية الوحيدة فى المجلس، لمصلحة القرار.

كانت الموافقة بمثابة نصر دبلوماسى رائع لإدارة بوش، وبالأخص وزير الخارجية كولين باول. وبعد ثمانية أسابيع تقريباً من المفاوضات، حصلت الولايات المتحدة على ما تريده، وهو التصويت بالإجماع على قرار يطالب العراق بنزع أسلحته. وكشأن معظم قرارات الأمم المتحدة، تركت اللغة مساحة للتفسيرات المختلفة. وأكد معظم أعضاء المجلس على أن القرار لم يُجْزِ الحرب. وزعم الرئيس الفرنسى شيراك أن القرار أعطى العراق "فرصة لنزع السلاح سلمياً".^(٩٠) ولتوضيح آرائها أكثر، اتخذت الصين وفرنسا وروسيا خطوة غير معتادة بإصدار بيان منفصل يؤكد أن حق تحديد ما إذا كان العراق قد انتهك القرار أم لا مقصور على مفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة ويعود الأمر إلى المجلس فى تقرير ما يجب عمله بعد ذلك.^(٩١) وعقب التصويت

مباشرةً، أرسل الرئيس بوش رسالة معاكسة، معلناً أن العراق سيواجه "أقسى النتائج" إن هو لم يمتثل للقرار.^(٩٣)

عندما خسر المهيمنون، بقيادة نائب الرئيس ديك تشيني، معركة عدم الذهاب إلى الأمم المتحدة، لم يضيعوا وقتاً فيما يتعلق بوضع أساس للحرب. وبما أن تشيني لا يؤمن بقدرة مفتشى الأمم المتحدة على احتواء العراق، فقد عرض المبرر العلني للإطاحة بصادم، حيث كان يربطه دوماً بالقاعدة والحرب على الإرهاب. فعلى سبيل المثال، ألقى تشيني في الثاني من ديسمبر كلمة في مؤتمر كبار قيادات الحرس الوطني الجوى أكد فيها على الصلة بين الإرهاب ومواجهة العراق. كما قال: "هناك كذلك خطر شديد وهو أن القاعدة أو غيرها من الإرهابيين سوف ينضمون إلى الأنظمة الخارجة عن القانون التي لديها تلك الأسلحة لمهاجمة عدوهم المشترك، وهو الولايات المتحدة. وهذا هو السبب في أن مواجهة التهديد الذي يمثله العراق ليس انصرافاً عن الحرب على الإرهاب." وأعلن تشيني أن "صادم حسين يؤوى الإرهابيين وأدوات الإرهاب" وزعم أن "الحرب على الإرهاب لن يتحقق الفوز فيها إلا بعد حرمان العراق بالكامل وعلى نحو يمكن إثباته من أسلحة الدمار الشامل."^(٩٤) وقلل وزير الدفاع رامسفيلد من شأن قرار الأمم المتحدة الذي وافقت عليه الأمم المتحدة للتوقائلاً إنه "في اللحظة التي يشعر فيها صدام حسين وطغمته الحاكمة الصغيرة أن الخطر بعيد عنهم، أشك أن يكون لديهم أى حافز آخر ل[التعاون] وحينئذ سوف تبوء أية جهود تفتيش أو نزع أسلحة تقوم بها الأمم المتحدة بالفشل." وأضاف رامسفيلد أن الولايات المتحدة سوف تواصل الإعداد لإمكانية عراق ما بعد صدام.^(٩٥)

في واشنطن، كانت الإدارة تعد كذلك للحرب. وفي الثاني من أكتوبر عام ٢٠٠٢، وافق الكونجرس بشكل كاسح على قرار مشترك يجيز استخدام القوة ضد العراق. وبينما صوت مجلس النواب بأغلبية ٢٩٦ صوتاً مقابل ١٣٣ ومجلس الشيوخ بأغلبية ٧٧ صوتاً مقابل ٢٣، كانت الرسالة واضحة: فعندما قرر الرئيس أن وقت الحرب حان، كان قد مُنح مسبقاً شيكاً على بياض. وقال أكبر معارض للحرب، وهو السناتور تد

كنيدي: "تتطور مسألة ما إذا كان ينبغي لبلدنا مهاجمة العراق أم لا ينبغي في سياق من الجدل الأكثر جوهرية بشأن كيف ومتى وأين سوف يستخدم بلدنا قوته العسكرية التي لا يفوقها شيء في السنوات المقبلة. ... ومبدأ الإدارة دعوة إلى إمبريالية القرن الحادى والعشرين التي لا يمكن ولا ينبغي لدولة أخرى أن تقبلها." (٩٥) لكن الأغلبية الساحقة في الكونجرس صوتت لمصلحة منح الرئيس السلطة التي سعى إليها، إلى حد كبير بسبب المعلومات الاستخباراتية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل التي ثبت فيما بعد خطأها على نحو مذهل.

عودة مفتشى الأمم المتحدة

عاد مفتشو الأمم المتحدة إلى العراق في الثامن عشر من نوفمبر عام ٢٠٠٢ للمرة الأولى منذ انسحابهم في عام ١٩٩٨. وقد أمضوا الأسبوع الأول في إجراء الاختبارات على المواقع التي سبق لهم زيارتها قبل رحيلهم في عام ١٩٩٨، ثم انتقلوا إلى مواقع أكثر حساسية يرجح أن تواجه بمقاومة عراقية. وعندما أرسل العراق وثيقة مكونة من اثني عشر ألف صفحة تقدم في الظاهر كشفًا عن برامجهم وقدراته تلبيةً لطلب قرار نوفمبر، أسماها المراقبون إعلان "الجبن السويسري" لكونه زاحرةً بالثقوب.

ما زال السبب في عدم تعاون العراق مع المفتشين محيرًا. فكما اتضح منذ الحرب، لم يكن لدى العراق أسلحة دمار شامل، ومع ذلك لم يفسر صدام حسين ما الذي فعله بالأرصدة التي كانت لديه بعد حرب عام ١٩٩١ ولو فعل ذلك في منتصف التسعينيات، لكان من الممكن أن ينجح في ضمان رفع عقوبات الأمم المتحدة. ولو فعل ذلك في أعقاب تصويت الأمم المتحدة في نوفمبر عام ٢٠٠٢، لكان من الممكن أن يتجنب الحرب. فقد كان واضحاً أن العراق لن يفي بالشروط التي طالب بها مجلس الأمن. ويفترض البعض أن صدام ضلله المستشارون المتملقون الذين أبلغوه أن

الأسلحة موجودة. ورأى آخرون أنه كان يعتقد أنه يمكنه في أسابيع إعادة جميع البرامج البائدة التي تحتاج في واقع الأمر إلى سنوات لإعادة بنائها. ويعتقد غيرهم أنه كان يعتزم الإبقاء على هذه القصة الخيالية كرادع لإيران. وربما لا يمكننا فهم هذه الأفعال فهماً كاملاً أبداً.

جاءت نقطة التحول المهمة في التاسع عشر من سبتمبر، عندما أعلن كبير مفتشى الأمم المتحدة هانز بليكس ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي تقديرات شديدة الأهمية للتعاون العراقي مع مجلس الأمن، قائلين إن العراق لم يقدم "الكثير من المعلومات المهمة الجديدة".^(٩٦) ورداً على ذلك، أكد الوزير پاول أن العراق ارتكب انتهاكاً مادياً لقرارات الأمم المتحدة وأن العالم لن ينتظر للأبد كي يمثل العراق لالتزاماته، مما أثار جدلاً مرتجلاً. فقد طالب مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة سيرجي لافروف، وهو يخفي إحباطه بالكاد، أن تقدم إدارة بوش دليلاً ملموساً يثبت أن صدام حسين يخفي أسلحة دمار شامل. كما قال: "مقولة 'نحن نعلم، لكننا لن نخبركم' ليست بالأمر المقتنع. فهذه ليست مباراة بوكير، حين تمسك أوراقك وتكشف خدعة الآخرين".^(٩٧) لكن مع بداية شهر يناير من عام ٢٠٠٤، كانت الولايات المتحدة قد اتخذت قرار خوض الحرب. وفي الرابع عشر من يناير عبّر الرئيس بوش عن نفاذ صبره المتزايد، وقال: "حتى الآن لم أرَ أية أدلة على أنه ينزع سلاحه. الوقت ينفد من صدام حسين. ولا بد أن ينزع سلاحه. لقد ملكت الألعاب والخداع".^(٩٨) لقد أُعد المسرح للمواجهة الحاسمة.

لقد تحول مجلس الأمن الذي يتسم بالكياسة والريانة إلى حرب كلامية مفتوحة. وفي العشرين من يناير حضر پاول جلسة مجلس الأمن التي دعا إليها وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دي فيليبيا والمزعم أن تناقش الإرهاب وتقدم لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن التي شكّلت بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وسرعان ما انحدر الاجتماع إلى جدل مفتوح بشأن احتمال الحرب مع العراق. وخروجاً عن جدول أعمال الاجتماع المعلن، أدان العديد من أعضاء الوفود احتمال الحرب مع العراق.

ولخص دى فيليپان المأزق قائلاً: "إذا كانت الحرب الطريقة الوحيدة لحل هذه المشكلة، فإننا ننحدر إلى طريق مسدود." (٩٩)

حينما فوجئ پاول بالتعليقات، خرج عن ملاحظاته التى أعدها عن الإرهاب وتحدى الأمم المتحدة أن تظل مناسبة لمتقضى الحال. وهذا الانتهاك لإتيكيت الأمم المتحدة لم ينحرف عن الموضوع المعلن فحسب، بل شن هجوماً على دولة زميلة، كان أمراً غير عادى إلى حد بعيد. (١٠٠) وكما أوضح سفير فرنسا السابق فى واشنطن فرانسوا بوجو دى ليستان، فقد كانت الجلسة نقطة تحول مهمة تجاوزت استياء پاول من الكمين. وقد قال: "اعتقد شيراك ومعاونوه المقربون أن بوش اتخذ قرار خوض الحرب. وأصبحت الأمم المتحدة ستار دخان." (١٠١) وقال مسئول فرنسى آخر رفيع المستوى قريب من شيراك: "كان شيراك مشغولاً بنتائج الحرب." (١٠٢) وكان الخلاف بين الولايات المتحدة والعراق قد انفجر. وأعلن دى فيليپان أن فرنسا لن تؤيد أى قرار خاص بالعمل العسكرى ضد العراق فى الأسابيع المقبلة.

Freedom fries

كان واضحاً أن الولايات المتحدة تفقد أية فرص للإبقاء على دعم فرنسا لأى قرار أمريكى لخوض الحرب. وكان ذلك يعنى أن الآخرين سوف يعارضون الولايات المتحدة كذلك. فسوف يحذو الروس حذو الفرنسيين، حيث لا يرغبون فى معارضة الولايات المتحدة بمفردهم. وسوف يحذو الصينيون حذو الروس للسبب نفسه. وكان ذلك يعنى أنه من بين الدول الخمس دائمة العضوية فى المجلس، لا يقف إلى جوار الولايات المتحدة سوى البريطانيين. وبدا أن الموافقة على قرار آخر غير مرجح.

كان الفرنسيون شوكة فى خاصرة أمريكا منذ فترة طويلة بشأن قضايا تتراوح بين رفض الانضمام إلى الناتو والإحباط الأمريكى والبريطانى من الرئيس الفرنسى شارل ديغول إبان الحرب العالمية الثانية. فقد قال تشرشل عام ١٩٤٣: "دعونا لا نتكلم

عنه، نحن نسميه جان دارك ونبحث عن بعض الأساقفة ليحرقوه.^(١٠٣) وبلغت العلاقات حضيضاً تاريخياً أثناء الخلاف بين واشنطن وباريس بشأن الحرب على العراق. وكما أوضح دبلوماسي بريطاني سابق الموقف الفرنسي، فقد كانت هناك رغبة قوية جداً من جانب شيراك في أن لا تتصرف القوة العظمى الوحيدة بشكل منفرد. إذ لا بد من جعلها تعمل في إطار النظام.^{١٠٤} وأضاف أن شيراك شعر بقدر كبير من القوة فيما يتعلق بالعراق، حيث كان مهندس العلاقة الفرنسية العراقية الوثيقة في السبعينيات والثمانينيات.^(١٠٤)

في يناير من عام ٢٠٠٣، رفض وزير الخارجية رامسفيلد صراحةً المعارضة الفرنسية والألمانية للحرب. معلناً أن هذين البلدين يمثلان "أوروبا العجوز".^(١٠٥) وبعد ذلك، في مارس، بلغ الشجار الأمريكي الفرنسي حده حين قرر المندوب الأمر أن يأخذ على عاتقه تهديداً حقيقياً، وهو البطاطس المقلية French fries. وفي شهر فبراير، أعاد مطعم للمأكولات السريعة في نورث كارولينا تسمية البطاطس المقلية من French fries إلى freedom fries في ثورة ضد موقف فرنسا المناوئ للحرب. وأوحت هذه الخطوة للنائب والتر جونز (نائب نورث كارولينا) بأن ينشر الفكرة في الكونجرس. وفي خطوة أوحت بمادة خام لبرامج التوك شو التي تُذاع في ساعات متأخرة من الليل في أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا، أعلن النائب والتر جونز (نائب أوهايو) ورئيس لجنة إدارة المنازل، أنه يغير اسم French fries إلى freedom fries في كافيتيريا مجلس النواب.^(١٠٦)

اقتراب نهاية الطريق الطويل

في خطابه الثاني الخاص بحالة الاتحاد في الثامن والعشرين من يناير عام ٢٠٠٣، أوضح بوش أنه مستعد لاستخدام القوة لإجبار صدام على نزع السلاح، كما قال: "الدكتاتور الوحشي الذي له تاريخ من العدوان الطائش، وله صلات بالإرهاب،

ويمتلك ثروة محتملة كبيرة، ولن يُسمح له بالهيمنة على منطقة حيوية وتهديد الولايات المتحدة.^(١٠٧) ومرة أخرى ربط بوش صدام حسين بالقاعدة، معلناً أنه "ساعد وحمل الإرهابيين، بمن في ذلك أعضاء القاعدة، وهو يقدم، سرّاً، ودون أن يترك وراءه أى أثر، أسلحته السرية للإرهابيين ليساعدهم على تطوير أنفسهم." وقال الرئيس إنه بعد الحادى عشر من سبتمبر لم يعد بإمكان أمريكا الاعتماد على احتواء صدام حسين حيث إن "الأسلحة الكيماوية والفيروسات المميتة والشبكات الإرهابية الغامضة لا يمكن احتواؤها. تخيلوا هؤلاء الخاطفين التسعة عشر مع الأسلحة الأخرى والخطط الأخرى وهذه المرة مسلحون بواسطة صدام حسين. ... والثقة فى سلامة عقل صدام حسين وضبط نفسه ليست استراتيجية وليست خياراً".^(١٠٨) وكان بوش قد أمر للتو بنشر سبعة وثلاثين ألف جندي إضافي فى منطقة الخليج، وهو ما رفع إجمالى عدد الجنود الذين تم نشرهم فى المنطقة إلى حوالى مائة وخمسة وعشرين ألف جندي منذ أعياد الميلاد.^(١٠٩)

فشل إيجاز وزير الخارجية پاول لمجلس الأمن فى الخامس من فبراير الشهرير الآن فى إقناع زملائه بضرورة خوض الحرب. وكان المقصود بالشرائح الفوتوغرافية والتسجيلات التى جرى اعتراضها هو مسرحة الوضع، كما فعل أدلاى ستيفنسون عندما عرض على العالم صور الأقمار الاصطناعية للصواريخ السوفيتية فى كوبا. وكان معظم أعضاء مجلس الأمن يعتقدون أن صدام حسين يمكن احتواؤه. وسوف يثبت فيما بعد أن جزءاً كبيراً من عرض پاول غير دقيق، وتبين أن تحليل وكالة الاستخبارات المركزية خاطئ تماماً.

من النادر بالنسبة لمسئولى الأمم المتحدة وغيرهم من المسئولين الدوليين أن يتحدوا الولايات المتحدة علناً فى مجلس الأمن. ومع ذلك فقد فعل مفتشا الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بليكس والبرادعى ذلك فى الرابع عشر من فبراير عام ٢٠٠٣، خوفاً من وقوع حرب وشيكة، بينما عارضوا بشكل مباشر عدداً من تأكيدات پاول. إذ فند بليكس ما قاله پاول عن أن العراق كان يجرى تنبيهه بزيارات الأمم

المتحدة. كما شكك في التحليل الأمريكي لبعض صور الأقمار الاصطناعية التي عرضها باول باعتبارها دليلاً على أن العراق كان يموه برنامج أسلحته، قائلاً إن النقل المبلغ عنه للأسلحة بعيداً عن المفتشين "يمكن أن يكون بسهولة مجرد نشاط روتيني".^(١١٠) وبالمثل، ذكر البرادعي أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنهت فحص ألفي صفحة من الوثائق التي جرى مصادرتها من منزل أحد العلماء في السادس عشر من يناير وانتهى إلى أنه حتى ذلك الحين ليس لدى وكالته سبب للاعتقاد بأن صدام حسين أعاد تشكيل برنامج نووي.^(١١١) وفي أواخر شهر يناير، تصادف أنى كنت أدير مناقشة بأحد مراكز الأبحاث مع البرادعي أثناء زيارته لنيويورك. وبينما كنا جالسين انتظراً لبدء البرنامج علق قائلاً: "على فكرة، إنهم مخطئون فحسب بشأن القضية النووية."^(١١٢)

ردت فرنسا على المفتشين باقتراح أن يقدموا تقريراً للمجلس مرة أخرى في الرابع عشر من مارس، وهو المسعى الذي تجاهلته واشنطن. وكان تأييد منح المفتشين المزيد من الوقت من القوة بحيث قوبلت ملاحظات وزير الخارجية الفرنسية دى فيليبان ووزير الخارجية الروسى إيفانوف بالتصفيق، وهو أمر نادر الحدوث في المجلس.

على امتداد الشهر التالي، كانت هناك موجة من المقترحات والمقترحات المضادة سعياً للخروج من المأزق. ومع ذلك، وبينما كانت واشنطن عازمة على خوض الحرب، لم تكن هناك أية فرصة حقيقية لجمع كلمة المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، كانت تركيبة المجلس قد تغيرت منذ التصويت بالإجماع في شهر نوفمبر السابق، مع فقدان واشنطن لحلفائها الأساسيين.^(١١٣) وإذا كان بإمكان واشنطن والمملكة المتحدة إقناع الأعضاء الدائمين الثلاثة الآخرين (فرنسا والصين وروسيا) بعدم استخدام حق النقض ضد القرار، فمن الممكن أن تضمن الموافقة على القرار بتصويت تسعة أعضاء. وهكذا شنت واشنطن هجوماً لكسب الأصوات الإضافية السبعة التي سوف تحتاجها من بين الأعضاء الآخرين غير الدائمين بالمجلس الذين يمكن أن يصوتوا مع الولايات المتحدة.

وقد بدا أن تصويت أنجولا وبلغاريا والكاميرون وغينيا وباكستان وإسبانيا محتملاً. بينما لم تكن شيلي وألمانيا والمكسيك وسوريا كذلك. فالأصوات لم تكن موجودة فحسب.

وفى تجاهل للواقع، كانت الولايات المتحدة لا تزال تقوم بضغط دبلوماسى دون كيشوتى فى اتجاه كسب أصوات مجلس الأمن التسعة اللازمة للموافقة على قرار يعلن أن العراق ينتهك قرارات الأمم المتحدة السابقة ويجيز استخدام القوة العسكرية. وكانت الاستراتيجية المؤقتة هى اصطفاف الأصوات التسعة، وهو ما سوف يجبر فرنسا والصين وروسيا على مواجهة الأغلبية فى مجلس الأمن وبذلك ربما تمتنع عن استخدام حق النقض. وأكد بعض المسؤولين الأمريكيين كذلك على أن القرار الذى تتم الموافقة عليه، ولو بأغلبية ضعيفة، سوف يحمل السلطة اللازمة لخوض الحرب.

حان الوقت للتعامل مع المشكلة

بعد ذلك زادت مستشارة الأمن القومى كوندوليزا رايس من أهمية الأمر. فبينما كانت تتحدث أمام لوحة تيودور روزفلت بالبيت الأبيض، اعترفت رايس بأن الطريقة الوحيدة لتحاشى المواجهة بشأن هذه النقطة هى أن يتخلى صدام عن السلطة فى العراق. وقالت رايس: "حان الوقت للتعامل مع المشكلة."^(١١٤) وعندما تحدث السكرتير الصحفى للبيت الأبيض أرى فلايشر عن الموضوع أمام الصحافة اعترف بأن نزع السلاح هدف الأمم المتحدة بينما تغيير النظام الحاكم هدف الرئيس.^(١١٥) وقضت هذه التصريحات على الفرصة الضئيلة الباقية من أجل قرار ثان. وطالب بليكس بمزيد من الوقت قائلاً: "لن يستغرق الأمر سنوات ولا أسابيع، بل شهوراً."^(١١٦)

فى تلك الأثناء واصل الرئيس بوش مناشدة الجمهور الأمريكى تقديم الدعم، حيث ربط العراق بالحادى عشر من سبتمبر. وفى كلمة نقلتها الإذاعة ألقاها فى الثامن من مارس، قال بوش إن العراق "يقدم التمويل والتدريب والملاز الأمن للإرهابيين الذين يوصلون أسلحة الدمار الشامل طواعيةً ضد أمريكا وغيرها من الدول المحبة

للسلام. وقد أظهرت هجمات الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ما فعله أعداء أمريكا بأربع طائرات. ولن ننتظر ما يمكن أن يفعله الإرهابيون والدول الإرهابية بأسلحة الدمار الشامل." (١١٧)

رداً على ضغط واشنطن، دعا الفرنسيون والروس والصينيون إلى إعطاء العراق المزيد من الوقت لبيان الامتثال للقرار ١٤٤١. وفى احتجاج نادر آخر، حذر الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان من أنه إذا هاجمت الولايات المتحدة العراق دون موافقة من مجلس الأمن، فسوف يكون ذلك انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أنان: "إذا لم يتفق [أعضاء مجلس الأمن] على موقف مشترك ويتم اتخاذ إجراء دون إجازة من مجلس الأمن، فسوف يضعف ذلك مشروعية أى إجراء وتأييد على نحو خطير." (١١٨) وانتقدت ملاحظات أنان انتقاداً حاداً من واشنطن. ورد السكرتير الصحفى فليشر بقوله إنه "من وجهة النظر الأخلاقية"، إذا لم تؤيد الأمم المتحدة القرار الجديد فهي "لن تعمل مرة أخرى"، كما فعلت فى كوسوفو ورواندا. (١١٩)

الجهد البريطانى الشجاع

عندما اتضح أن جهد الولايات المتحدة الدبلوماسى فاشل وأن الحرب وشيكة، قام البريطانيون بمحاولة أخيرة للحفاظ على وحدة مجلس الأمن. فقد جمع المندوب البريطانى السير جيريمى جرينستوك بين شبه الاستعداد الأمريكى لطرح معايير لامتثال العراق واقتراح فرنسا وروسيا وبليكس إعطاء المزيد من الوقت لأعمال التفتيش، واقترح مجموعة من الاختبارات المحددة للعراق خلال إطار زمنى ضيق. (١٢٠)

وفى النهاية، وافقت واشنطن على تقديم ستة اختبارات للعراق لكنها ستوافق فقط على مد الموعد النهائى المحدد لنزع سلاح العراق إلى الرابع والعشرين من مارس على

الأكثر. وكما أوضح جرينستوك فيما بعد، فإنه "فى ذلك الحين كان ذلك يتم إجراؤه على عجل بشكل لم يسمح بتحالف أوسع، ومازال هذا الشعور قائماً. ... فالأمر كله كان بالإمكان معالجته على نحو أفضل لو كان لدينا ستة أشهر إضافية." وأوضح جرينستوك أنه فيما يتعلق بمقترحه الخاص بالمعايير "كان بلير يتطلع إلى نهاية أبريل. وعاد الكنديون بثمانية وعشرين يوماً. لكن القلق فى واشنطن كان من أن أى تأخير سوف يؤدى إلى سلسلة لا آخر لها من الأداءات غير المكتملة. وواقع الأمر . أنهم [الأمريكيين] لم يكونوا معنيين بالمعايير. إذ كانوا يرغبون فى المضى قُدماً فحسب." (١٢١)

كما أوضح دبلوماسى فرنسى رفيع المستوى، "كان النجاح ممكناً بلا حرب. فمع ما يزيد قليلاً من الصبر والتماسك بين البلدان الغربية والعرب، كان يمكننا الإطاحة بصدام حسين بلا حرب. فقد كان لدى الولايات المتحدة كل الجنود هناك. وإذا ما أبقيناهم، قائلين إننا نريد إخراج ذلك الشخص. ربما كان ذلك ممكناً. إذ كانت القوة الملاذ الأخير. ولم تستبعد فرنسا استعمال القوة ... فقد كان صدام فى وضع شديد الصعوبة منذ عشر سنوات. ولم يكن يسعه تحريك إصبع. وكنا على استعداد لقبول إجماع على شهرين آخرين، وحتى شهر واحد إذا أوصى المفتشون بذلك." (١٢٢) وعندما سألت السفير بوجو دى ليستان إن كان يمكنه رؤية فرنسا تؤيد الحرب، أجاب: "نعم، ربما إذا ترسخ بشكل واضح اعتقاد سىء تماماً." (١٢٣)

من الصعب الحكم على ما إذا كان الفرنسيون سينضمون إلى الولايات المتحدة فى حرب أخرى ضد صدام حسين أم لا. لكن لو كانت واشنطن على استعداد للموافقة على استمرار عملية تفتيش الأمم المتحدة لمدة ثلاثة إلى ستة أشهر أخرى، فمن المحتمل أن ذلك كان سيحافظ على وحدة المجلس، أو على الأقل كان سيصبح لديه فهم أفضل للتهديد الذى كان صدام يمثلته بالفعل - أو لم يكن يمثلته. ومن المؤكد أنه كان سيصبح لديه تأييد أوسع للحرب. لكن واشنطن تخلت عن الدبلوماسية وخاضت الحرب.

عملية الحرية العراقية

بدأت الحرب الثانية مع العراق فى التاسع عشر من مارس عام ٢٠٠٣. وفى تمهيد للقوات البرية، قصفت القوات الجوية الأمريكية والبريطانية أهدافاً عسكرية محددة وألقت ملايين المنشورات التحذيرية التى حثت المدنيين على تجنب التواجد بالقرب من الأهداف العسكرية وشجعت الجنود على الاستسلام. وفى اليوم التالى قام ثلاثمائة ألف من الجنود بالغزو.^(١٢٤) واستهدفت الضربات الجوية فى البداية المدن الشمالية بغداد وكركوك والموصل، بينما شق الجنود طريقهم من الكويت إلى العاصمة. وفى الجنوب، ركزت قوات التحالف على الاستيلاء على حقول النفط القريبة من البصرة.^(١٢٥) ولأن الإدارة الأمريكية لم تحز على موافقة تركية لنشر القوات الأمريكية فى أراضيها، فقد كان لا بد لها من عبور المثلث السنى، وهى المنطقة التى جرت العادة على أن تكون موالية لصدام حسين وتُكَنّ مشاعر شديدة العداء لأمريكا. وفى البداية كانت المقاومة العراقية ضعيفة مع حالات كثيرة من الاستسلام. فقد كان نظام صدام حسين أوهن مما كان يتوقعه معظم الناس. ودخلت قوات الولايات المتحدة والتحالف بغداد فى الخامس من أبريل عام ٢٠٠٣.

كان الرجل الذى ربما كان مثلاً لانفصال النظام الحاكم عن الواقع هو وزير الإعلام محمد الصحاف. ذلك أنه بينما دخلت القوات الأمريكية بغداد، كان يصر مراراً على عدم وجود جنود أمريكيين داخل العراق. وعندما صورت السى إن إن وغيرها من الشبكات الجنود العراقيين وهم يستسلمون للقوات الأمريكية، ادعى الصحاف أن الرجال المستسلمين ليسوا عراقيين، قائلاً: "من هم هؤلاء الناس؟" و"أين هم؟" وعندما بثت صور قوات التحالف المصطفة فى المدرعات أشار إلى أنها صور التَّقِطت خارج العراق؛ "أين هى هذه الصحراء؟ فى أية صحراء هم؟"^(١٢٦) وفى النهاية عرضت السى إن إن مشاهد له وهو يدلى بتلك الادعاءات والجنود الأمريكيون بشكل واضح داخل بغداد. وأصبح الصحاف موضع سخرية برامج التوك شو الكوميدية المذاعة فى وقت متأخر من الليل.

فى العاشر من أبريل عام ٢٠٠٣، أبلغ الرئيس بوش رسالة مترجمة إلى العربية مباشرة موجهة للشعب العراقى: "إن أهداف تحالفنا واضحة ومحددة. فسوف نقضى على النظام الحاكم الغاشم. ... وسوف تساعد قوات التحالف القانون والنظام، كى يعيش العراقيون فى أمن. وسوف نحترم تقاليدكم الدينية العظيمة. ... وسوف نساعدكم على بناء حكومة مسالمة ونيابية تحمى حقوق المواطنين كافة. وبعد ذلك سوف ترحل قواتنا العسكرية. وسوف يمضى العراق قُدماً كدولة موحدة ومستقلة ذات سيادة استعادت مكانها المحترم فى العالم."

لقد نجحت القوات الأمريكية والبريطانية وغيرها من قوات التحالف فى الإطاحة بالنظام الحاكم العراقى. وعُثر فى النهاية على صدام حسين مختبئاً فى جحر فى الأرض فى الثالث عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٣ وألقى القبض عليه. ومع ذلك فإن الحصول على السلام سيثبت أنه أكثر صعوبة بكثير.

الهوامش

(١) أحد تسجيلات المكالمات التليفونية التي أسمعها باول للمجلس كان بين عقيد ولواء في الحرس الجمهوري العراقي يناقشان الاستعدادات لزيارة مفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. وفي الترجمة الأمريكية يقول مسئول: لدينا هذه المركبة المعدلة. ماذا نقول إذا رأينا أحدهم؟ ويقول المسئول الآخر: "سوف أتى لأراك في الصباح. أنا قلق. لقد تركتم جميعاً شيئاً ما." ويرد المسئول الآخر: "لقد أدخلنا كل شيء. لم نترك شيئاً."

White House, Office of the Press Secretary, "U.S. Secretary of State Addresses the U.N. Security Council," February 5, 2003, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/02/iraq/20030205-l.html>.

(2) Powell, Colin, remarks to the United Nations Security Council, New York City, February 5, 2003. <http://www.state.gov/secretary/rm/2003/17300.htm>.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(5) "Iraq," CIA World Factbook (updated January 1, 2004), <http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/iz.html>. *

(6) Gup, Ted, "History 'A Man You Could Do Business With,'" Time (March 11, 1991).

(7) "Excerpts From Iraqi Document on Meeting with U.S. Envoy," New York Times, September 23, 1990, 19.

أمدت الحكومة العراقية إليه بي نيوز بما يدعون أنه تفريغ للحوار: جلاسيبي: انا معجب بجهودكم غير العادية لإعادة بناء بلدكم. أعلم أنكم بحاجة إلى أموال. ونحن نفهم ذلك ورأينا هو أنه ينبغي لكم الحصول على فرصة إعادة بلدكم. لكن ليس لنا رأي بشأن الصراعات العربية العربية، خلافكم الحدودي مع الكويت. وتقديرى بعد خمسة وعشرين عاماً خدمة في هذه المنطقة هو أن هدفكم لابد أن يكون دعماً قوياً من الإخوة العرب. وأنا الآن أتحدث عن النفط. لكن أنت سيدى الرئيس خضت حرباً رهيبة ومؤلة. وبصراحة، نحن نرى فقط أنكم نشرتم قواتاً هائلة في الجنوب ومن الطبيعى أن هذا لن يكون شائناً. لكن

عندما يحدث هذا في سياق ما قلتموه بشأن عيدكم الوطني، ثم عندما نقرأ التفاصيل في خطابين لوزير الخارجية، ثم عندما نرى وجهة النظر العراقية هي أن الإجراءات التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت هي في التحليل النهائي موازية للعدوان العسكري ضد العراق، حينئذ سيكون من المعقول أن أكون مهموماً. وبالنسبة لهذا السبب، تلقيت توجيهها أن أطلب منك، بروج الصداقة - وليس بروج المواجهة - فيما يتعلق بالنوايا.

- (8) Operation Desert Shield," Global Security.org., http://www.globalsecurity.org/military/ops/desert_shield.htm.
- (9) UNSC Resolution 660, August 2, 1990.
- (10) Op. cit.
- (11) UNSC Resolution 661, August 6, 1990, <http://www.fas.org/news/un/iraq/sres/sres0661.htm>.
- (12) Cheney, Dick, interviewed on "The Gulf War," PBS Frontline, published on Web site in January 1996; last updated July 2002, <http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/gulf/oral/cheney/1.html>.
- (13) McCartney, James, "Oil and Honesty at Stake," Hobart Mercury, October 27, 1990.
- (14) Friedman, Thomas L., "The Iraqi Invasion; Battle for the Saudi Soil," New York Times, August 4, 1990, Al.
- (15) Resolution 661 of August 6, 1990, 662 of August 9, 1990, 664 of August 18, 1990, 665 of August 25, 1990, 666 of September 13, 1990, 667 of September 16, 1990, 669 of September 24, 1990, 670 of September 25, 1990, 674 of October 29, 1990, and 677 of November 28, 1990, <http://www.un.org/Docs/sc/committees/IraqKuwait/IraqResolutionsEng.htm>.
- (16) UN Security Council Resolution 678 passed 12 to 2 (Cuba and Yemen against). China abstained.
- (18) "Oral History: James Baker," interview with Secretary of State James Baker, Frontline: The Gulf War. PBS Online, Accompaniment to broadcast of January 9, 1996, <http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/gulf/oral/baker/1.html>.
- (18) Cheney, Dick, interviewed on "The Gulf War."

- (19) Baker, James, *ibid*.
- (20) "Operation Desert Storm," Global Security.org., http://www.globalsecurity.org/military/ops/desert_storm.htm.
- (21) "Statistical Summary: America's Major Wars," The United States Civil War Center of Department of Veteran Affairs, <http://www.cwc.lsu.edu/cwc/other/stats/warcost.htm>.
- (22) UNSC Resolution 686, March 2, 1991.
- (23) Bush, George H. W., and Brent Scowcroft, *A World Transformed* (Alfred A. Knopf, 1998). Excerpted in: "Why We Didn't Remove Saddam," *Time* (March 2, 1998).
- (24) Baker, James, "James Baker on Foreign Policy," interviewed by David Gergen on *The Newshour*, PBS, October 11, 1995.
- (25) *Ibid*.
- (26) Cheney, Dick, interviewed on "The Gulf War."
- (27) Powell, Colin, *ibid*.
- (28) UNSC Resolution 687, April 3, 1991.
- (29) Pickering, Thomas, Undersecretary of State, testimony before Committee on Foreign Relations, Committee on Energy and Natural Resources, May 21, 1998, http://www.state.gov/www/policy_remarks/1998/980521_pickering_iraq.htm 1.
- ناشد القرار ٦٦١ الذي جرى تبنيه في عام ١٩٩٠ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الدول منع استيراد السلع العراقية وجرم تصدير أية منتجات أو موارد اقتصادية إلى العراق. ما عدا تلك المرسلة لأغراض طبية أو إنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، كلف القرار لجنة العقوبات بمجلس الأمن بمراقبة امتثال الدول بالقرار. وأكد القرار ٦٨٧ العقوبات الموسعة الملخصة في القرار ٦٦١، بينما يطالب على نحو لا لبس فيه بأن يسمح العراق للمفتشين بدخوله والسعى لنزع حقيقي للسلاح.
- (30) "About the Programme," (S/22366, para. 37) and Oil-for Food Programme Official Web site, <http://www.un.org/Depts/oip/background/index.html>.
- (31) "Oil-for-Food Program," US Department of State Fact Sheet. December 20, 2002. <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2002/16176.htm>.

(32) "Former U.N. Humanitarian Coordinator for Iraq Denis Halliday opposes U.N. Sanctions." CNN Online. January 16, 2001.

(٣٣) مول اثنان وسبعون بالمائة من العائدات المساعدات الإنسانية، وذهب ٢٥ بالمائة إلى تعويضات الحرب، و٢٠ بالمائة لتكاليف الأمم المتحدة الإدارية والتشغيلية، و٨٠ بالمائة لبرنامج التفتيش على الأسلحة. وفي عام ١٩٩٨ رُفِعَ سقف صادرات النفط إلى ما يزيد قليلاً على ٥ مليارات دولار كل ستة أشهر. وفي ديسمبر من عام ١٩٩٩ أزال مجلس الأمن السقف بالمرة، وإن ظلت القيود الصارمة على الواردات من الأصناف مزبوجة الاستخدام التي يُحتمل استخدامها لصنع أسلحة الدمار الشامل. انظر:

"About the Programme," Oil-for-Food Programme Official Web site; "Timeline: Saddam's Iraq." BBC News, http://news.bbc.co.uk/1/shared/spl/hi/middle_east/03/v3_iraq_timeline/html/oil_food.stm.

(34) "When Sanctions Don't Work," Economist (April 8-14, 2000).

(35) U.S. Department of State. Saddam Hussein's Iraq (September 13, 1999).

في مثال آخر لما فعله العراقيون بالحساب الإنساني، قدمت الحكومة طلبات بموجب برنامج الغذاء مقابل النفط للحصول على ٢٢ ألف طن من آلات صنع اللبان و١٢ ألف طن من التليفونات المحمولة، ٢٦ ألف غسالة صحون، وما يزيد على ثلاثي أرباع المليون جهاز تليفزيون. انظر:

"Time To Kill the Lie that the West Is

Responsible for the Iraqi People's

Suffering'-Straw," Foreign and Commonwealth Office Press Release, November 24, 2002, <http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1007029391638&a=KArticle&aid=1037987757885>.

(36) "When Sanctions Don't Work." Quoting study by Richard Garfield, a public-health expert at Columbia University, <http://www.globalpolicy.org/security/sanction/iraq1/iraq34.htm>.

(37) NGO letter to Security Council, <http://www.globalpolicy.org/security/sanction/iraq1/ngolettr.htm>.

(٣٨) أهم الحقائق الخاصة بتحمل صدام حسين اللوم فيما يتعلق بمعاناة شعبه هي أنه في المناطق التي لم يكن يسيطر عليها، كالجزء الشمالي من البلاد الذي يسيطر عليه الأكراد، كان الناس يحيون حياة أفضل. وطبقاً لما جاء في تقرير وزارة الخارجية والكونغرس البريطانية، فإنه "في شمال العراق، حيث تدير الأمم المتحدة البرنامج بشكل مباشر، معدل وفيات الأطفال أقل من قبل فرض العقوبات." انظر:

Time To Kill The Lie."

(39) E-mail exchange with the author, July 7, 2004.

(40) Ibid.

(41) Interview with the author, July 9, 2004.

(42) E-mail exchange with the author, July 9, 2004.

(43) Moseley, General T. Michael. Testimony before the United States House of Representatives Committee on Armed Services Subcommittee on Readiness, March 11, 2004.

(٤٤) يجيز قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الذي اتخذ لطرد العراق من الكويت استخدام القوة "لاستعادة السلام والأمن الدوليين في المنطقة". وقال أعضاء وفود أمريكا وبريطانيا كذلك إن القرار ٦٨٨ أجاز استخدام القوة؛ ويتضمن القرار لغة تدبّر اضطهاد المدنيين، وخاصةً الأكراد الشماليين، بواسطة الحكومة القومية. انظر:

Lobel, Jules, and Michael Ratner, "Bypassing the Security Council: Ambiguous Authorizations to Use Force, Cease-Fires and the Iraqi Inspection Regime," The American Journal of International Law 93 (January 1999).

(45) "Operation Southern Watch," Global Security.org, http://www.globalsecurity.org/military/ops/southern_watch.htm.

(٤٦) شكر خاص للقائد ستيف بروك الذي كان حينذاك مستشاراً للبعثة الأمريكية في الأمم المتحدة، الذي رافقني

With special thanks to Commander Steve Brock then-military advisor to the U.S. mission to the UN, who accompanied me

في الرحلة وساعدني في الحصول على تفاصيل القصة بدقة.

(47) Cody, Edward, "Under Iraqi Skies, a Canvas of Death," Washington Post, June 16, 2000, A1.

(48) "In Praise of Weapons Controls: And the Will to Enforce Them," Economist (May 10, 1997): 15.

(49) UN Document S/1996/848, "Report of the Secretary-General on the activities of the Special Commission established by the Secretary-General pursuant to par-

agraph 9 (b) (i) of resolution 687 (1991)." October 11, 1996.

(50) Tyrangiel, Josh. "What Saddam's Got," Time (May 16, 2002). <http://www.time.com/time/covers/1101020513/weapons.html>.

(٥١) تمت الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم ١١٣٧ فى الثانى عشر من نوفمبر عام ١٩٩٧ وقد حظر سفر المسؤولين العراقيين المسؤولين عن إعاقه عمل مفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. وجاء الإعلان العراق بضرورة مغادرة كل الأمريكيين فى اليوم التالى لهذا القرار الأكثر حزماً الذى وافق عليه مجلس الأمن.

(52) UN Document S/1998/166.

(53) "UNSCOM: Chronology of Main Events," United Nations Special Commission Web site, <http://www.un.org/Depts/unscom/Chronology/resolution1137.htm>.

(54) Zinni, Anthony C., commander in chief, U.S. Central Command, Department of Defense press briefing, December 21, 1998.

(55) Albright, Madeleine K., Secretary of State, "Remarks on Air Strikes Against Iraq," U.S. State Department Office of the Spokesman, December 16, 1998.

(٥٦) مقابلة مع المؤلفة فى السابع من يوليو عام ٢٠٠٤.

(57) Zinni press briefing.

(٥٨) مقابلة مع المؤلفة فى السادس عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(59) Suskind, 86.

(60) Clarke, Richard, Against All Enemies: Inside America's War on Terror (New York: Simon & Schuster, 2004), 30.

(٦١) المرجع السابق، ص ٢٣٢.

(٦٢) المرجع السابق، ص ٣١.

(63) Dickey, Christopher, and John Barry, "NextUp: Saddam," Newsweek(December 31, 2001): 24.

(٦٤) مقابلة مع المؤلفة فى الثانى عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(65) Bush, George W.. State of the Union Address, January 29, 2002.

(66) Bush, George W., remarks by the President at 2002 Graduation Exercise of the United States Military Academy at West Point, June 1, 2002.

(67) George W. Bush Press Conference, from Lou Dobbs Moneyline. March 13, 2002, <http://www.cnn.com/TRANSCRIPTS/020313/mild.OO.html>.

(68) Fleischer, Ari, White House press briefing, March 21, 2003.

(69) Warren, David, "Signals of war directed mainly at Saddam: U.S. prepared to send in troops, and Iraqi dictator knows it," Ottawa Citizen, August 28, 2002, A10.

على سبيل المثال، في السادس والعشرين من أغسطس عام ٢٠٠٢، أوضح نائب الرئيس تشيني أثناء حديثه في ناشفيل إلى المحاربين القدماء في الحروب الخارجية، أن تغيير النظام الحاكم في العراق سوف يأتي بعدد من الفوائد للمنطقة. ... وقدرتنا على تعزيز عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية سوف تتحسن تماماً كما حدث في أعقاب تحرير الكويت في عام ١٩٩١. ... وسوف يكون هدفنا عراقاً يتمتع بسلامة أراضي، وحكومة ديمقراطية وتعددية، ودولة معترف فيها بحقوق الإنسان لكل جماعة عرقية ودينية ومحمية.

(70) Rice, Condoleezza, quoted in Harding, James, and Richard Wolffe, Financial Times (London), September 23, 2002.

(71) Bush, George, address at the Cincinnati Museum Center, Cincinnati, Ohio, October 7, 2002.

(72) Gallup poll, July 8-11, 2004.

(73) Interview with former senior military official, July 12, 2004.

(74) Clarke, 265.

(75) Rumsfeld, Donald, secretary of defense, interviewed on The News Hour, PBS, September 18, 2002.

في تجسيد لهذا الموقف، قال الوزير رامسفيلد إن نزع السلاح من خلال التفتيش "ينجح فقط إذا كان لديك شريك متعاون. لا يمكن الاستمرار في أعمال التفتيش في بلد يقاوم أعمال التفتيش وتتوقع العثور على الكثير جداً، لكن الكثير منه متقل، والكثير منه تحت الأرض ... ورأينا الوضع مع العراق حيث انتهكوا حوالي ١٦ قراراً للأمم المتحدة، وأخيراً ألقوا بالمفتشين في الخارج

(76) Cheney, Dick, remarks by the Vice President to the Veterans of Foreign Wars 103rd National Convention, August 26, 2002.

- (77) Bush, George, president's remarks at the United Nations General Assembly, September 12, 2002.
- (78) Woodward, Bob, "A Struggle for the President's Heart and Mind," Washington Post, November 17, 2002, A1.
- (79) Ivanov, Igor S., Russian Foreign Minister, press conference with representatives of the "Quartet" (the United States, the Russian Federation, the European Union, and the United Nations (unofficial transcript), September 17, 2002.
- (80) "Iraq: Schroeder Shuns Blair, U.S.," CNN Online, September 4, 2002.
- (81) "Interview with Gerhard Schroeder," New York Times, September 4, 2002.
- (82) Daeubler-Gmelin, Herta, German Justice Minister, quoted in Schwaebisches Tagblatt, and cited in "US Attacks German Hitler Jibe," BBC News, September 19, 2002.
- (83) Preston, Julie, "Threats and Responses: United Nations; Negotiators Seeking a Deal Retreat Behind Closed Doors," New York Times, October 20, 2002, 13.
- (84) المرجع السابق
- (85) Wurst, Jim, "Iraq: Security Council Unanimously Gives 'Final Opportunity' to Iraq," Global Security Neivswire, November 8, 2002.
- (86) "UN Passes Iraq Resolution on Weapons Inspectors," CNN Online, November 8, 2002.
- (87) SC Resolution 1441, paras. 2-3.

(٨٨) المرجع السابق، الفقرة ١٣ .

(٨٩) المرجع السابق، الفقرة ٥ :

يقرر أن العراق سوف يوفر للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية الوصول الفوري وغير المعاق وغير المشروط وغير المقيد إلى كل المناطق والمنشآت والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي يريدون تفتيشها، وكذلك الوصول الفوري وغير المعاق وغير المقيد والخاص إلى كل المسؤولين وغيرهم من الأشخاص التي ترغب اللجنة والوكالة في إجراء مقابلات معهم بالطريقة وفي الموقع الذي تختاره اللجنة والوكالة أثناء سعيهما للوصول إلى أجانب من تفويضهما. كما يقرر أن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد تجريان حسب

رؤيتهما مقابلات داخل العراق أو خارجه يمكن أن تسهل سفر هؤلاء الذين أجريت معهم المقابلات وأفراد عائلاتهم إلى خارج العراق، وذلك حسب رؤية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية وحدثهما، وهذه المقابلات قد تتم دون حضور مراقبين من الحكومة العراقية".

(90) Neuffer, Elizabeth. "Confronting Iraq: Resolution on Iraq Passes Security Council; Vote Unanimous," Boston Globe, November 9, 2002, A1.

(91) Preston, Julie, "Threats and Responses: United Nations; Security Council Votes, 15-0, For Tough Iraq Resolutions; Bush Calls it a 'Final Test,'" New York Times, November 9, 2002.

(91) "UN passes Iraq resolution on weapons inspectors," CNN Online, November 8, 2002.

طبقاً لما قاله الرئيس بوش، فإنه "إذا لم يمثل العراق امتثالاً تاماً، سوف تنزع الولايات المتحدة وبول أخرى سلاح صدام حسين. ... وإذا كنا سنمنع وقوع الحرب، فيجب على الدول جميعاً الضغط على صدام حسين كي يقبل هذا القرار ويفي بالتزاماته".

(93) Cheney, Dick, remarks by the Vice President at the Air National Guard Senior Leadership Conference, Denver, Colorado, December 2, 2002.

(94) "U.N. passes Iraq resolution," CNN Online.

(95) Kennedy, Ted, quoted in Michael Kelly, "A Doctrine of Armed Evangelism," Washington Post, October 9, 2002, A31.

(96) Blix, Hans, quoted in "In Blix's Words, Unresolved Issues," New York Times December 20, 2002, A16. /"

(97) Preston, Julie, "Threats and Responses: United Nations; Diplomatic Strain on Iraq: Allies See U.S. as Hasty," New York Times, December 22, 2002, A22.

(98) Bush, George W., remarks by President Bush and Polish President Kwasniewski in Photo Opportunity, Washington, D.C. January 14, 2003, <http://www.state.gov/p/eap/rls/rm/2003/16637.htm>.

(99) Kessler, Glenn. and Colum Lynch, "France Vows to Block Resolution on Iraq War; U.S. Schedule Put at Risk By UN Debate," Washington Post, January 21, 2003, A1.

(100) Powell, Colin, remarks at the United Nations Security Council Ministerial Session on Terrorism," January 20, 2003.

في كلمته أمام مجلس الأمن، رد الوزير باول بقوله: "فى المستقبل القريب جداً، سوف يجتمع هذا المجلس مرة أخرى ليقرر ما سيفعله بشأن هذا الوضع. ولا يجب أن يصيبنا العجز لأننا خائفون من الاختيارات الصعبة التي تواجهنا."

(١٠١) مقابلة مع المؤلفة فى التاسع من يوليو عام ٢٠٠٤.

(١٠٢) مقابلة مع المؤلفة فى السابع من يوليو عام ٢٠٠٤.

(103) Meacham, Jon, "D-Day's Real Lessons." Newsweek (May 31, 2004): 46.

(١٠٤) مقابلة مع المؤلفة فى الثالث والعشرين من يوليو عام ورسالة بالبريد الإلكتروني بتاريخ الثامن والعشرين من يوليو

(105) Rumsfeld: France, Germany are 'Problems' in Iraqi Conflict," CNN Online (January 23, 2003).

(106) With special thanks to Jake Bistrong for reminding me of this episode.

(107) Bush, George W. State of the Union Address, January 28, 2003. 108. Ibid.

(109) Kessler, Glenn, and Colum Lynch, "France Vows to Block Resolution on Iraq War; U.S. Schedule Put at Risk By UN Debate," Washington Post, January 21, 2003, A1.

(110) Lynch, Colum, and Peter Slevin, "U.S Faces Deep U.N. Doubts on Iraq War; Support for Expanding Inspections Increases," Washington Post, February 16, 2003, A1.

(١١١) المرجع السابق

(112) Discussion with the author, January 30, 2004.

(١١٣) استعيض عن كولومبيا وأيرلندا وموريشوس والنرويج وسنغافورة فى مناوبة المجلس التى تستمر عامين ببلغاريا والكاميرون وغينيا والمكسيك وسوريا.

(114) Barringer, Felicity, and David E. Sanger, "Threats and Responses: Diplomacy; U.S. and Allies Ask the U.N. to Affirm Iraq Won't Disarm," New York Times, February 25, 2003, A1.

(١١٥) المرجع السابق.

(116) Blix, quoted in "Oral introduction of the 12th quarterly report of UNMOVIC," Security Council, March 7, 2003, <http://www.un.org/Depts/unmovic/SC7astdelievered.htm>.

(117) Bush, George W., President's Radio Address, March 8, 2003.

(118) Barringer, Felicity, and Patrick E. Tyler, "Threats and Responses: United Nations; Annan Says U.S. Will Violate Charter If It Acts Without Approval," New York Times, March 11, 2003, A10.

(١١٩) المرجع السابق.

(١٢٠) سوف تشمل المقاييس ظهوراً على شاشة التلفزيون سوف يعترف فيه صدام أنه أخفى أسلحة دمار شامل ومستعد لتسليم الأسلحة للمفتشين. كما سيوافق على السماح بإجراء مقابلات مع ثلاثين عالماً وعائلاتهم خارج العراق، وعلى تسليم كل المخزونات المتبقية من سلاح الجمرية الخبيثة وغيره من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، والكشف عن كل الطائرات بدون طيار، وتدمير كل الصواريخ التي تتجاوز المدى الذي حددته الأمم المتحدة، وتسليم كل منشآت الأسلحة الكيماوية والبيولوجية المتبقية. انظر كذلك:

Deans, Bob, and Shelly Emling, "Bush off to Iraq talks; U.S., Britain, Spain start last-ditch bid to craft proposal U.N. will approve," The Atlanta Journal-Constitution Metro Ed. March 15, 2003, LexisNexis.

(١٢١) مقابلة مع المؤلفة في الثالث والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٤، ورسالة بالبريد الإلكتروني بتاريخ الثامن والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٤.

(١٢٢) مقابلة مع المؤلفة في السابع من يوليو عام ٢٠٠٤.

(١٢٣) مقابلة مع المؤلفة في التاسع من يوليو عام ٢٠٠٤.

(124) "War Against Iraq," Global Policy Forum Online, <http://www.globalpolicy.org/security/issues/iraq/attackindex.htm>.

(125) "Iraq: the War's First Few Days," Council on Foreign Relations Online, http://www.cfr.org/background/background_iraq_strategy.php.

(126) "Iraqi officials deny soldiers have surrendered," CNN, March 21, 2003.

الفصل العاشر

سلام المهيمنين الفاشل

لا أحد يبدأ الحرب - أو بالأحرى، لا يمكن أن يفعل ذلك أحدٌ
وهو فى كامل وعيه - دون أن يكون واضحاً فى ذهنه ما الذى
يعتزم تحقيقه بتلك الحرب وكيف يعتزم إجراؤه.

كارل فون كلاوسويتز

فى التاسع عشر من أغسطس عام ٢٠٠٣ كان مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى العراق سيرجيو فييرا ميلو وعدد من العاملين معه يجتمعون فى مكتبه ببغداد مع أرثر هيلتون من مجلس العلاقات الخارجية جيل لوشر من معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن.^(١) وكان ميلو نجماً صاعداً فى الولايات المتحدة، وكان يُناقش علناً فى الأروقة باعتباره خليفةً محتملاً للأمين العام كوفى أنان. وكان لوشر شديد الوسامة بشعره الأبيض القصير على الموضة، والرشييق والرياضى، والمبتهج دائماً، والمتدفق حماساً، والواقعى فى وجود الملوك والفلاحين. قد صعد فى صفوف العاملين فى الأمم المتحدة، حيث عمل مشرفاً إنسانياً فى البداية، ليترقى إلى رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية فى عام ١٩٩٨، وكلف أنان دى ميلو بإدارة البعثة فى كوسوفو ثم تيمور الشرقية.

فى الثانى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ عيّن أنان ميلو فى منصب مفوض الأمم المتحدة السامى لحقوق الإنسان ومقره جنيف، وهو منصب يُحسَد عليه. وقد أصبح أحد أكثر معاونى أنان ثقة. وكان الأمين العام يقدّر حكمه السياسى الذى يتسم بالمهارة، وتفاؤله الدائم، والتزامه الذى لا يمل بجعل العمل يتم. كما كان محبوباً إلى حد كبير فى أنحاء المنظمة. وكان دى ميلو سعيدياً على نحو لا حد له بالعيش فى مناطق الحروب وكان يُلام باستمرار لكونه يتأق فى ملبسه باستمرار دون أن تكون شعرة فى غير محلها، وهو وسط معسكرات اللاجئين وبعض أبعد البقاع على الأرض. وقد أصبحت أنا ودى ميل أصدقاء أثناء فترة عملى فى بعثة الولايات المتحدة فى نيويورك. وقد ذهبنا معاً بالقرب إلى تمثال الحرية، حيث كان يحثنى على "التجديف بشكل أقوى" طوال الطريق. وقد طلب منى الانضمام إليه فى تيمور الشرقية نائبةً له. وعلى الرغم من رفضى الفرصة بأدب، فقد بقينا على اتصال.

فى أعقاب الإطاحة بصدام حسين، لجأ كوفى أنان مرة أخرى إلى دى ميلو، حيث طلب منه تولى المهمة الصعبة الخاصة بإدارة عملية الأمم المتحدة فى العراق. وفى ذلك الحين كانت إدارة بوش تسخر علناً من الأمم المتحدة، حيث ترفض إعطاءها دوراً مهماً فى التطوير السياسى لحقبة ما بعد صدام. ومع ذلك فهم أنان أنه سوف يحتاج إلى دبلوماسى ماهر فى بغداد، وعلى الرغم من انتقادات دى ميلو لمعاملة إدارة بوش للمسجونين المحتجزين فى مركز الاعتقال بخليج جوانتانامو بكوبا، فقد سحر الرئيس بوش عندما التقيا لأول مرة بالبيت الأبيض فى مارس من عام ٢٠٠٣.^(٢) ووصل ميلو إلى العراق فى أوائل يونيو، وأتى معه ببعض أفضل وألمع العاملين من المقر الرئيسى للأمم المتحدة فى نيويورك. وكان الدور الرسمى للأمم المتحدة فى العراق مقصوراً على المساعى الإنسانية فى المقام الأول، مع دعم قليل من سلطات التحالف التى همشت الأمم المتحدة. ومع ذلك استطاع دى ميلو صياغة علاقة جيدة مع رئيس سلطة التحالف المؤقتة الأمريكى ل. پول بريمر، وكان فى سبيله لأن يصبح مستشاراً سياسياً مقرباً له. وكان أنان قد وعد دى ميلو بأن يعود إلى منصبه كمفوض سام لحقوق الإنسان فى جنيف بعد أربعة أشهر.

وفى شهر يوليو أرسل دى ميلو إيجازاً إلى مجلس الأمن بشأن الوضع فى العراق. ومع أنه قال إن المجلس الحاكم العراقى "يمكن النظر إليه على أنه يمثل بشكل كبير دوائر مختلفة فى العراق"،^(٢) فقد نبه دى ميلو إلى ضرورة أن يستعيد الأمريكيون والبريطانيون الأمن أولاً، حيث قال: "فى السياق الحالى، لدى التحالف التزام أولى خاص باستعادة الأمن والقانون والنظام والحفاظ عليها. ويجد العراق نفسه الآن فى وضع محير: ما بعد الصراع، لكن مع وجود أعمال عدائية تحدث كل يوم، ويفيض بالأسلحة الموجود كثير منها بطريقة مشروعة، وما هو أكثر بطريقة غير مشروعة، مع وجوده تحت الاحتلال العسكرى".^(٤)

فى التاسع عشر من أغسطس عام ٢٠٠٣، فى الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر يوم سماؤه صافية فى بغداد، اخترقت شاحنة محملة بالمتفجرات سياجاً من الأسلاك يحيط بفندق القناة الذى تم تحويله إلى مقر محلى للأمم المتحدة، واصطدمت بالمبنى، أسفل مكتب سيرچيو فييرا دى ميلو مباشرة. وحطم الانفجار النوافذ وأدى إلى انهيار سقف الطابق الثالث، وسحق معظم الأشخاص الموجودين بالغرفة. ودفعت قوة الانفجار بدى ميلو وآخرين إلى الطابق الأول، ودفنتهم تحت ركام المبنى. وجرح سيرچيو دى ميلو وحُجز تحت الركام لمدة ثلاث ساعات تقريباً.^(٥)

فى ذلك اليوم كنت جالسة فى ستوديو التليفزيون فى جاكسونفيل بولاية فلوريدا حيث ذهبت لكتابة هذا الكتاب وأتعافى من جراحة أجريتها حديثاً فى قدمى. وقد دُعيت لمناقشة موضوع العراق فى عدد من البرامج الإخبارية وكنت قد علقت للتو على كيفية نُصح الولايات المتحدة إلى حد كبير بإشراك الأمم المتحدة على نحو أكثر جدية. وكنت قد انتهيت من المقابلات عندما سألنى مقدم البرنامج إن كان يمكنى البقاء دقيقة، ثم رأيت صورة مجمع الأمم المتحدة وقد صار ركاماً على الشاشة. وشعرت بالحزن.

اتصلت بسرعة بصديق فى الأمم المتحدة بنيويورك فقال إن سيرچيو كان يجرى مكالمات تليفونية بعد الانفجار مباشرةً، لكن أحداً لم يتلق منه شيئاً خلال الخمس

عشرة دقيقة الماضية. وكان صديقي قلقاً. وكنت إلى حد ما أعرف أن دى ميلو سينجو: لم يكن متصوراً أن الرجل ذا الطاقة غير المحدودة سوف يفعل أى شيء إلا الخروج مبتسماً من الركاب وهو يسأل عما يمكنه عمله لمساعدة الآخرين. ثم جاء الخبر. مات سيرجيو قييرا دى ميلو.

سأل المنتج إن كنت سأعلق على وفاته أم لا. ومع أنى كنت أشعر أنى معتلة جسمانياً، فقد أردت أن أرثى أصدقائى. فقد قُتل دى ميلو البالغ من العمر خمسة وخمسين عاماً ومعه واحد وعشرون من العاملين بالأمم المتحدة، بينهم واحد من ألمع العاملين بالأمم المتحدة، هوريك هوير، وهو صديق كذلك. أعدت السماعه إلى أذننى من جديد وجلست على الكرسي فى مواجهة الكاميرا. قلت: "كان هؤلاء هم الأفضل والألمع فى منظومة الأمم المتحدة." كانوا فى العراق بلا أية أجندة سياسية. وكان معظمهم يعارضون الحرب بشكل شخصى. كانوا هناك من أجل مساعدة الشعب العراقي. وروية هذه المجزرة الرهيبة لهؤلاء الموظفين الممتازين صدمة للجميع. "وبعد ذلك ناشدت الولايات المتحدة أن تعود إلى الأمم المتحدة من أجل قرار جديد وقوات إضافية، مشيرة إلى أن الهند عرضت إرسال سبعة عشر ألف جندي.

من الصعب المبالغة فى الأثر على كوفى أنان ومجتمع الأمم المتحدة نتيجة لموت دى ميل وزملائه. وكذلك المائة والخمسون الذين جُرحوا جروحاً بالغة وشُوهوا.^(٦) لقد كان الحادى عشر من سبتمبر الخاص بالأمم المتحدة. واليوم، لا تزال صور دى ميلو وزملائه القتلى معلقة فى أروقة الأمم المتحدة، وكذلك فى أنحاء العالم، بما فى ذلك فى مطعم دى ميلو المفضل فى جنيف. وفى الثلاثين من أكتوبر، سحب أنان كل الأفراد غير العراقيين من البلد ومازال منذ ذلك الحين يقاوم جهود الولايات المتحدة لإعادتهم. وهو لن يفعل ذلك إلى أن تتحسن الظروف الأمنية.

الأمين العام غاضب جداً فى نفسه لإرساله دى ميلو إلى بغداد. وهو يعلم أن الولايات المتحدة أساءت فهم السياسة الخاصة بالوضع إلى حد بعيد. وحتى التاسع عشر من أغسطس عام ٢٠٠٣ كان الأفراد العاملون فى الأمم المتحدة يفكرون فى

حيادهم السياسى على أنه حماية من الهجوم. وبينما كانت الأمم المتحدة تعرف أن الوضع خطير، كان دى ميلو وآخرون يعتقدون أنهم أقل تعرضاً للخطر بسبب علمهم الأزرق ومركباتهم البيضاء التى كانت تمثل "الخير" باستمرار. ومع ذلك فقد كان العراقيون مستائين من الاحتلال الأمريكى على نحو جعلهم لا يميزون بين الأجانب. وكانت الأمم المتحدة هدفاً سهلاً. وفى وقت لاحق اكتشفت لجنة مستقلة تحقق فى التفجير أن "نظام إدارة أمن الأمم المتحدة فشل فى مهمته لتوفير الأمن المناسب لموظفى الأمم المتحدة فى العراق"، حيث وصفت الإجراءات بأنها "غير متقنة" وأن عدم اتباع قواعد الأمن كان شائعاً.^(٧)

بينما كانت الأمم المتحدة، بمن فى ذلك دى ميلو، مهلة بشأن أمنها، كان العنف يحركه إلى حد كبير قرارات المهيمنين الساذجة والأيدولوجية بعد الحرب. فقد ارتكبت الولايات المتحدة خطأً ضخمة بشأن كل قرار تقريباً فى أعقاب الإطاحة بصدام حسين. وكان الرئيس وكبار مستشاريه يؤمنون بخرافة المهيمنين القائلة إن الولايات المتحدة يمكنها العمل بمفردها وتخضع العالم لإرادتها. وكان الثمن مرتفعاً من ناحية دم الأمم المتحدة والأمريكيين والتحالف والعراقيين والخزانة الأمريكية.

المهمة أنجزت

لم يرمز عمل لفشل الإدارة فى فهم خطورة احتلال العراق أكثر من زيارة الرئيس بوش سيئة السمعة الآن لحاملة الطائرات ابراهام لنكولن فى الأول من مايو عام ٢٠٠٣، فبعد أن خرج بوش من قمرة الطائرة مرتدياً بدلة طيار. وقف أمام لافتة مكتوب عليها "المهمة أنجزت" وأعلن انتهاء الحرب قائلاً: "إخوانى الأمريكيين، لقد انتهت العمليات القتالية الأساسية فى العراق. وفى معركة العراق كانت الغلبة للولايات المتحدة وحلفائنا".^(٨)

وبينما كان ١٢٨ جندياً أمريكياً قد ماتوا فى الحرب عند ظهور بوش على حاملة الطائرات، فإنه بحلول نوفمبر من عام ٢٠٠٤ كان حوالى ألف جندي آخرين قد فقدوا حياتهم وجرح ٧٧٠٠ غيرهم. وعلى الرغم من أن البنتاجون لا يتعقب وفيات العراقيين، فإن أحد التقديرات يجعل وفيات المدنيين العراقيين تبلغ المائة ألف،^(٩) بينما يشير آخرون إلى أن ما يقرب من ثلاثين ألفاً قُتلوا أثناء الحرب وبعدها.^(١٠)

يقدم فهم أخطاء إدارة بوش دروساً مهمة بشأن الطريقة التى يجب تغيير السياسة بها فى المستقبل. وأنهى واقع العراق تفوق المهيمنين داخل الإدارة ومهد الطريق لبداية سياسة خارجية أمريكية أكثر توازناً وتعقلاً. فقد انهارت سنوات من اجترار السياسات بشأن الطريقة التى تشكل بها الولايات المتحدة العالم على صورتها بشكل منفرد عندما غلبت الفوضى على شوارع بغداد.

بعد عام من احتلال العراق، ظل القانون والنظام مراوغين، ولم تكن الحكومة المؤقتة التى تم وضعها نيابية ولا تُعتبر مشروعة، كما أن الولايات المتحدة لم تكن لديها خطة عملية لإنهاء الاحتلال. وفشلت إدارة بوش فى توقع أن يشعر العراقيون باستياء شديد من الاحتلال الذى تقوده أمريكا وأنهم سوف يبدأون حملة حرب عصابات ضد الوجود الأجنبى. والمذهل أنه لم يتم فى واقع الأمر تخطيط من أجل التحديات الأساسية التى سوف تواجهها الولايات المتحدة، بما فى ذلك توفير الأمن للعراقيين، وإيجاد حكومة لن ينظر إليها العراقيون على أنها شرعية، وخلق شرطة وجيش عراقيين قادرين يمكنهما تولى مهمة الأمن عن القوات الأمريكية.

كان الرئيس ومستشاروه شديدي الإيمان بخطابهم بشأن كيف أن الأشياء الطيبة وحدها هى التى سوف تزدهر نتيجة للإطاحة بصدام حسين. وبما أن المهيمنين كانوا خارج الحكومة لمدة عقد أو أكثر، فقد أغضبهم فشل الرئيس بوش الأول فى الإطاحة بصدام حسين. ولأن الحكومة كانت رافضة لحفظ السلام وبناء الدولة، فقد كانت تعتقد أنه يمكنها فحسب أن تتمنى للعراقيين ديمقراطية مستقرة. وبعد أن أقنعوا أنفسهم أن هدفهم عادل، سلّم بوش ورايس وتشينى ورامسفيلد وولفويتز وآخرون بأن العراقيين

سوف يرحبون بالإطاحة بصادام حسين ويحيون الجنود الأمريكيين مثلما فعل الأوروبيون فى الحرب العالمية الثانية.

مع أن السياسة الأمريكية غيرت مسارها ببطء، ففى أثناء العام الأول من الاحتلال وقعت الولايات المتحدة فى عدد من الأخطاء غالية الثمن بسبب أيديولوجيا الهيمنة المضلّة الخاصة بالمسؤولين عن سياسة العراق. ومع عدم إشراك كولين پاول إلى حد كبير، كان وزير الدفاع دونالد رامسفلد ونائبه پول وولفويتز ونائب الرئيس تشينى يقودون اتخاذ القرار بشكل كبير. ولم تفعل مستشارة الأمن القومى كوندوليزا رايس الكثير لتنسيق أنشطة البنتاجون مع أنشطة وزارة الخارجية. وكانت النتيجة كارثة بالنسبة للسياسة الأمريكية فى العراق والمنطقة، وهو ما كلف الكثير من ناحية الأرواح والمال والمصالح الأمريكية فى أنحاء العالم. وشملت الأخطاء الأساسية عدم توفير الأمن المناسب، وعدم فهم تعقد الوضع السياسى العراقى وإيجاد حكومة مؤقتة تتمتع بالمشروعية، وعدم إشراك المجتمع الدولى. وبشكل خاص الأمم المتحدة، فى كامل تحديات ما بعد الغزو.

استنفاد كل البدائل المتاحة أولاً

ذات مرة قال ونستون تشرشل: "سوف يفعل الأمريكيون الشئ الصواب دائماً ... بعد أن يكونوا قد استنفدوا كل البدائل." ولا يَصْدُقُ هذا على أى مكان أفضل مما يَصْدُقُ على العراق. فبينما غيرت الولايات المتحدة المسار فى منتصف عام ٢٠٠٤، كانت جهودها المبكرة تتسم بالرعونة وقصيرة النظر على نحو غير مبرر. وللمرة الثانية خلال عامين، أنجزت الإدارة، المعارضة بعناد لحفظ السلام، عمليةً كبيرةً بعد أفغانستان. وبينما أنكرت بصخب المصالح الأمريكية فى الدول الفاشلة أو التى فى سبيلها إلى الفشل، فجأة تحتل اثنتين منها. وسرعان ما اتضح أن أمريكا ليس لديها الجنود ولا الشرعية لإنجاز أهدافها من خلال القوة الأحادية. وكان خطأ الإدارة الأشد سوءاً هو عدم توفير الأمن المناسب.

على الرغم من أن الإطاحة بصادام حسين كانت عملية عسكرية ناجحة، وإن كانت بسيطة نسبياً، فلم تدرك إدارة بوش التحديات الصعبة الخاصة بعراق ما بعد الحرب. إذ ظل وزير الدفاع دونالد رامسفيلد زمناً طويلاً يؤمن بالجيوش الأصغر حجماً ذات التكنولوجيا الأعلى وكان يصر على اختبار نظريته غير المجربة في العراق. ومع رفضه لحفظ السلام وبناء الدولة، أساء رامسفيلد بشكل أساسي الحكم على المهمة الجارية في العراق. ومع رفضه الدروس الصعبة التي جرى تعلمها في التسعينيات والخاصة بالحاجة إلى قوة حفظ سلام قوية ومتينة عقب الحرب مباشرة، فقد أرسل رامسفيلد قوة حجمها غير مناسب إلى حد كبير إلى العراق مكونة من مائة وخمسين ألفاً لحفظ السلام. وعلى الرغم من اختلاف تقديرات الحجم الصحيح، فإنه لو جرى تزويد العراق بكثافة من الجنود تبعاً لنصيب الأفراد بالشكل نفسه الذي جرى في البلقان، لكان هناك مئات الآلاف العديدة من الجنود الأمريكيين على الأرض.^(١١) والواقع أنه قبل الحرب أبلغ رئيس هيئة أركان الجيش إيريك شينسكي الكونجرس أن "مئات الآلاف العديدة من الجنود" ستكون مطلوبة لتأمين العراق في فترة ما بعد الحرب. وبسرعة رفض رامسفيلد ونائب وزير الدفاع پول وولفويتز تقديرات شينسكي باعتبار أنها "تتجاوز الحد بشكل هائل". وعقب ذلك بوقت قصير، سُرّب مسئولو البنتاجون اسم من سيحل محل شينسكي، قبل موعد انتهاء فترته بخمسة عشر شهراً، لإبلاغه في المقام الأول أنه لن يُجدد له.^(١٢)

تم الإحساس فوراً على الأرض بأثر نشر الجنود غير الملائم والتخطيط السيئ. فأحد الدروس الأساسية المستفادة من مهام حفظ السلام في التسعينيات هو ضرورة منع السلب والنهب في المراحل الأولى من نشر القوات. وكما هو متوقع، فقد حدث عقب الإطاحة بصادام حسين أن نزل النهابون إلى الشوارع، وأسفر الخروج على واسع النطاق عن أضرار بملايين الدولارات لحقت بما تبقى من بنية الدولة التحتية، وأحدث دماراً للتحف القومية التي لا تقدر بثمن، وأعاق توصيل الإمدادات الإنسانية.^(١٣) كما دُمّرت المحال التجارية، وسُرقت المنازل، ودُمّرت أصول الدولة القيمة والمؤسسات

الثقافية، وسُرقت القطع الفنية التي لا تقدر بثمن. فعلى سبيل المثال، سُرقت المتحف الوطني العراقي، موئل الألواح المحفور عليها قانون حمورابي والنص الأصلي للحمة جلعامش بواسطة النهابين والمخربين الذين استولوا على القطع الفنية التي تعود إلى سبعة آلاف عام ودمروها.^(١٤) وأغضب عراقيين كثيرين أن القوات الأمريكية لم تتخذ أى إجراء لمنع النهابين أو حماية الآثار والمتاحف الوطنية. وقال أحد الأثريين العراقيين: "إذا نُهبَت حضارة بلد ما، كما حدث لحضارتنا هنا، فإن تاريخه ينتهي. ... أرجوكم أن تذكروا [الرئيس بوش] بأنه وعد بتحرير الشعب العراقي، لكن هذا ليس تحريراً، بل إذلالاً".^(١٥)

هناك بنود فى قوانين الحرب الدولية، وبشكل فى اتفاقيتى لاهى وجنيف، تحمى المواقع ذات الأهمية الثقافية كالأثار القديمة والمتاحف، لكن الوزير رامسفيلد تهرب من المسؤولية قائلاً: "الأشياء السيئة تحدث فى الحياة والناس ينهاون".^(١٦) كما ألقى باللوم على الإعلام للمبالغة فى وصف الوضع. "الصور التى تشاهدونها على شاشات التليفزيون تشاهدونها مراراً وتكراراً، وهى الصورة نفسها للشخص نفسه يخرج من أحد المباني ومعه مزهرية، وتشاهدونها عشرين مرة، وتقولون لأنفسكم 'يا إلهى، هل كان هناك كل هذا العدد من المزهريات؟ هل من الممكن أنه كان هناك ذلك العدد الكبير من المزهريات فى البلد كله؟'"^(١٧) وعلى الرغم من ذلك، فقد شجع المتمردين المحتملين الوجود الأمريكى غير المستجيب بشكل واضح.

كانت وظيفة القيادة المدنية للإدارة هى ضمان أن التخطيط لفترة ما بعد الحرب يتم بالشكل الصحيح. ومن حق قيادة البنتاجون العسكرى عليّ أن أقول إنها كانت مستنفدة بواسطة التخطيط لسيناريو الوضع الأسوأ للحرب. وعلّق جنرال ذو أربع نجوم قائلاً إن الجنرال تومى فرانكس القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية "كان عليه أن يركز على خطة الحرب، وهو ما يشمل احتمال إحراق آبار النفط، والأسلحة الكيماوية ضد الجنود، وصواريخ سكود التى تطلق على إسرائيل. كانت هناك بعض الأشياء القاسية نوعاً ما التى يمكن أن تنفجر. ... تخيل أنكم جالسون حول طاولة

تتحدثون عن هذه السيناريوهات ورفع شخص ما صوته قائلاً: "أنا قلق بشأن نهب المتاحف". كان سيُطلب منه مغادرة الغرفة".^(١٨)

على الرغم من العنف المتزايد، سحب رامسفيلد الجنود من العراق. إذ خُفّض عدد الجنود المنشورين في العراق من مائة وخمسين ألفاً في مايو من عام ٢٠٠٣ إلى مائة وخمسة عشر ألفاً فقط بحلول فبراير من عام ٢٠٠٤.^(١٩) وكما هو متوقع، رفض الحلفاء تعويض الفرق. وأبقى فشل إدارة بوش في كسب التأييد الدولي للحرب القوى الكبرى خارج العراق. والواقع أن التحالف الدولي الذي أشارت إليه إدارة بوش مراراً كان في الغالب جهداً أمريكياً بريطانياً. أما التحالف الذي يضم تسعاً وأربعين دولة، من بينها أفغانستان وجمهورية الدومنيكان وهندوراس وپالاو وجزر مارشال ومنغوليا ورواندا وتونجا، فقد بدا أقرب شبهاً بقائمة الدول التي تتلقى دعماً من الأمم المتحدة منه إلى قائمة بمن يمكنهم تقديم الدعم.^(٢٠) ومن بين ١٦٢ ألف جندي في العراق بعد عام من الحرب، كان ١٢٨ ألفاً منهم أمريكيين و٨٥٠٠ بريطانيين، في حين أسهم ٢٣ فقط من بين بلدان التحالف الثماني والأربعين بحوالي ١٥٥٠٠ جندي، معظمهم من أستراليا وإيطاليا وبولندا وأوكرانيا وهولندا.^(٢١) وبعد عام من الحرب، كان تسعة تقريباً من بين كل عشرة أفراد عسكريين في العراق أمريكيين. وبحلول خريف ٢٠٠٤، كان عدد من هؤلاء قد سحب جنوده من التحالف.^(٢٢)

وفي واحد من أكثر مساعيها سوءاً في تخطيطها، سعت الإدارة في خريف عام ٢٠٠٣ إلى دعوة الجنود الأتراك إلى العراق. فأحد دروس حفظ السلام الأساسية هو أن الجنود المجاورين ليسوا مناسبين بشكل جيد لحفظ السلام، ذلك أنهم باستمرار تقريباً لديهم مشكلات سياسية تمنعهم من أن يكونوا محايدين، وتحول دون تصورهم كذلك. وكان لتركيا علاقة شديدة الصعوبة مع السكان الأكراد، في أعقاب قرون من الجهود الكردية لإقامة دولة مستقلة وتمييز أقليتها الكردية. وينبغي ألا يدهشنا أن القيادة التركية رفضت الطلب الأمريكي لإرسال جنود أترك إلى العراق. وقال جلال طالباني: "لا أحد يريد [جنوداً أترك] هنا. نحن نناشد البلدان المجاورة البقاء بعيداً؛

ليس تركيا فحسب، بل كذلك سوريا وإيران والأردن والكويت والمملكة العربية السعودية.^(٢٣) ووافقه على ذلك عدنان باجه جى، وهو عضو سنى فى المجلس الحاكم العراقى المؤقت، حيث قال: "أرجوكم لا جنود من جيراننا."^(٢٤) ومع ذلك فقد ضغطت الولايات المتحدة على الحكومة التركية الهشة كى توافق على إرسال جنود. وفى العشرين من مارس وافق البرلمان التركى على قانون يسمح لآلاف الجنود الأتراك بدخول الأراضى العراقية.^(٢٥) وعندما بدأ الجنود الأتراك دخول شمال العراق، اعترفت الولايات المتحدة متأخرةً بالمشكلة السياسية، حيث غيرت موقفها، وبدأت تحت تركيا على الامتناع عن القيام بذلك.

بسبب قلة عدد العاملين، أثبت عجز قوات التحالف على الحفاظ على الأمن وحماية الحدود العراقية أنه باهظ الثمن من ناحية وفيات الجنود الأمريكين ومسئولى المساعدات الدوليين والمدنيين العراقيين والأجانب. وبالإضافة إلى وفيات التحالف عقب انتهاء الحرب وموظفى الأمم المتحدة الاثنى والعشرين الذين قُتلوا فى التفجير الذى أودى بحياة دى ميلو، فقد قُتل ٢١٤ مدنياً أجنبياً حتى نوفمبر من عام ٢٠٠٤.^(٢٦) وتقول إحدى الدراسات: "كل خسارة أمريكية أو من الحلفاء أو العراقيين منذ أواخر أبريل [٢٠٠٣] هى إلى حد ما نتيجة لخطأ الإعداد العسكرى غير المناسب للمهام الوشيكة".^(٢٧) وواصل العنف تصاعده.

تمرد قاتل

خلال صيف وخريف عام ٢٠٠٢، زاد المتمردون العراقيون من هجمات حرب العصابات التى يشنونها على قوات التحالف. وفيما يعيد إلى الأذهان التكتيكات المعادية للفرنسيين التى خلدها فيلم بونتيكورفو معركة الجزائر، كان التمرد يتكون فى الأساس من الكماثن المباغثة السريعة، غالباً فى وضخ النهار، باستخدام قذائف الآر بى جى والبنادق الآلية الصغيرة. واغتيل عدد من الجنود الأمريكين فى مناطق عامة

من على مسافة قريبة.^(٢٨) وجاء شتاء عام ٢٠٠٣ بتغيير في تكتيكات المتمردين، وبذلك وسعوا هجماتهم بشكل كبير لتشمل أى عراقيين يُرى أنهم يتعاونون مع الأمريكيين كالصحفيين والمترجمين وضباط الشرطة. وفي بداية فترة ما بعد الحرب، حققت إدارة بوش تقدماً مهماً بشأن توفير الخدمات الأساسية للشعب العراقي، ومع ذلك كان التمرد يهدد ذلك الإنجاز.

كانت الهجمات تُنسب بشكل كبير إلى أبى مصعب الزرقاوى، وهو الإرهابى الذى ربطته الإدارة بالقاعدة فى سعيها لتبرير الحرب. ورداً على العنف المتزايد فى أواخر ربيع عام ٢٠٠٣، بدأت الولايات المتحدة ترد ضربات المتمردين المشتبه بهم. وشنت الضربة الكبيرة الأولى، "عملية عقرب الصحراء"، فى الخامس عشر من يونيو عام ٢٠٠٣ لهزيمة الجيوب المتبقية من المقاومة فى أنحاء البلاد.^(٢٩) وواصل المتمرّدون تكثيف هجماتهم على قوات التحالف، حيث كانوا يقتلون فى المتوسط أكثر من ستمين من جنود التحالف كل شهر. وعلى الرغم من إطاحة الولايات المتحدة بالدكتاتور المكروه، فقد كان العراقيون مستائين بشدة من الوجود الأمريكى وأى وجود أجنبى آخر. ولم يكن لدى الولايات المتحدة خطة لتسليم السلطة للعراقيين. وكما حدث فى الصومال قبل أكثر عقد، ردت الولايات المتحدة عسكرياً بشكل كبير بدلاً من معالجة قضايا التمرد السياسية.

كان هناك خطر بعينه يمثله مقتدى الصدر، ذلك الزعيم الشيعى الذى يسعى لمنافسة الزعيم الشيعى الأكثر شعبية آية الله العظمى البستانى. وكان يقود ميليشيا تضم ما بين ألف وخمسمائة وثلاثة آلاف فرد، وإن كان الصدر قد دعا لبعض الوقت إلى المظاهرات السلمية ضد الاحتلال الذى تقوده الولايات المتحدة. إلا أنه فى الثامن والعشرين من مارس عام ٢٠٠٤ أغلقت القوات الأمريكية صحيفته "الأحواز" متهمَةً إياها (بحق) بنشر الأكاذيب التى ألهمت المشاعر المعادية للأمريكيين. وفى الثالث من أبريل ألقت سلطات التحالف القبض على أحد معاونيه بتهمة قتل رجل دين منافس قبل عام وقالت إنها تعتزم إلقاء القبض على الصدر بالتهمة ذاتها. وبين عشية وضحاها، بالمعنى

الحرفى للكلمة. أصبح خطاب الصدر عنيفاً. إذ طالب بالانسحاب الأمريكي الفوري من العراق، وقال لمؤيديه: "أرهبوا عدوكم، فلا يمكن أن نسكت على انتهاكاته".^(٢٠) ما أعقب ذلك كان أول هجمات كبيرة الحجم يشنها الشيعة ضد القوات الأمريكية والاستيلاء بالقوة على مراكز الشرطة في مدينة الصدر - حتى في بغداد يهيمن عليه الصدر - والعديد من البلدات الجنوبية. وتعارضت الانتفاضة مع الافتراضات القائلة بأن الشيعة لن يثوروا أبداً. وأشارت كذلك إلى تحالف شيعي سني يبعث على الدهشة يعارض الاحتلال الأمريكي.^(٢١) كان الناس يهتفون في الشوارع. "نحن الآن يحكمنا الصدر. وعلى الأمريكي أن يخرجوا".^(٢٢)

وفيما يعيد إلى الأذهان الغارات الفاشلة في الصومال قبل عشر سنوات، حولت القوات الأمريكية اهتمامها في الخامس من مايو إلى "إمساك وقتل" الصدر وإخراج الميليشيا الخاصة به من مدينة النجف المقدسة عند الشيعة والواقعة على بعد تسعين ميلاً جنوب بغداد. وفي النجف كان الهدف هو تجنب العتبات المقدسة في وسط المدينة، والجبانة، وخسائر المدنيين. وفشلت الاستراتيجية الأمريكية. إذ استخدم المسلحون الجبانة لتنظيم الهجمات وشنها، ولذلك هدمت القوات الأمريكية في النهاية مائتي قدم من سورها، مما أغضب المواطنين المحليين. أما معاونو السستاني، الذين كانوا يدعو عموماً إلى التعاون مع الجنود الأمريكيين، ها هم الآن يدعون إلى الانسحاب الفوري للقوات الأمريكية من النجف. وكان واحد وثمانون بالمائة من العراقيين الذين استطلعت آراؤهم لهم رأى محسن في الصدر في شهر مايو مقابل ما كان عليه الحال قبل ثلاثة أشهر.^(٢٣) وقد انهار الأمن، ليس في مدينة الصدر، وهي حتى من أحياء بغداد، فحسب، بل في مدن عديدة في أنحاء العراق.

بحلول أوائل سبتمبر من عام ٢٠٠٤، لم تكن القوات الأمريكية قد فقدت السيطرة على، أو رحلت عن، مدينتي النجف وكربلاء فحسب، بل كذلك مدن الفالوجا وسامراء والرمادي التي أصبحت مدن "غير مناسبة للعمل بشكل ملائم" بالنسبة للقوات الأمريكية؛ وكانت تلك المدن تحت السيطرة الواضحة للمتمردين. وأشار أحد المراقبين

إلى أنه على الرغم من أنه كان من الشائع بالنسبة للعراقيين أن يفضلوا مغادرة الأمريكيين لمدنهم، "فالجديد، مع ذلك، هو أنه يبدو أن الأمريكيين في بعض الحالات يوافقون على أن ثمن إثبات عكس ذلك سيكون مرتفعاً جداً، أو أن هذا هو ما قرروه".^(٣٤) وازداد خطف الأجانب بشكل كبير خلال الثمانية عشر شهراً الأولى من التمرد حيث بلغ عدد الأجانب الذي خُطِفوا ١٥٠ قُتل منهم ٣٢ على الأقل. وبدأ المتمردون ممارسة مخيفة خاصة بقطع رقاب الأجانب، أمام الكاميرا في الغالب. وكان معظم هؤلاء القتلة يُنسبون إلى الزرقاوى.

ازداد العنف ضد الأجانب بصورة كبيرة في أبريل من عام ٢٠٠٤ ليصل إلى أعلى مستوى له من بدء الحرب في عام ٢٠٠٣، حيث قُتل أكثر من ١٣٠ جندياً أمريكياً وحوالي ٧٠٠ مدني عراقي.^(٣٥) وأظهرت دراسة مستقلة أنه بعد شهرين من نقل الولايات المتحدة للسيادة، ظل العراق غارقاً في التمرد، حيث كانت المشكلات الأمنية تغطي على أية جهود أخرى لإعادة بناء مجتمع العراق الهش في مجالات الحكم والمشاركة، والفرصة الاقتصادية، والخدمات، والرفاه الاجتماعي.^(٣٦) وأجبرت الولايات المتحدة على نقل ٤ ٣ مليار دولار من إعادة إعمار العراق إلى الأمن.^(٣٧)

في أبريل من عام ٢٠٠٤، اعترفت الإدارة بأنها لم تتوقع مستوى التمرد. فعلى سبيل المثال، قال وزير الدفاع رامسفيلد إنه "من المؤكد أنني ما كنت لأقدر أنه سيكون لدينا هذا العدد من الأفراد المفقودين الذي خسرنه في الأسبوع الماضي".^(٣٨) وقال وزير الخارجية كولن باول إن الولايات المتحدة "أخطأت في حساب قوة المتمردين في العراق" وأنه "من الواضح أننا لم نتوقع تمرداً بهذه القوة".^(٣٩) كما اعترف الرئيس بوش قائلاً "أخطأت في حساب ما ستكون عليه الأحوال" في عراق ما بعد الحرب.^(٤٠) وهدد انعدام الأمن هدف إدارة بوش الخاص بالعراق الأمن. وكانت الانتخابات المقرر لها أوائل عام ٢٠٠٥ معرضة للخطر.

بحلول ربيع عام ٢٠٠٤ كان من الواضح للجميع ما عدا المهيمنين أن الولايات المتحدة تفشل في العراق. ووصف الرئيس بوش التمرد في أبريل من عام ٢٠٠٤ بأنه أعمال إرهاب منفصلة، زاعماً أن "معظم العراق مستقر نسبياً".^(٤١) كما سعت الإدارة إلى إخفاء صور التوابيت العائدة، وبينما شاركت إيطاليا كلها في تشييع جنازة الجنود الإيطاليين التسعة عشر الذين قُتلوا في الثاني عشر من نوفمبر عام ٢٠٠٣، حظرت إدارة بوش أية تغطية تليفزيونية لجثامين الجنود الأمريكيين العائدة. وامتنع بوش عن السفر إلى دوفر بولاية ديلاوير لتكريم الموتى العائدين.

بريمر يتولى المسؤولية

قبل بضعة أشهر من الحرب، كُلف اللفتنانت جنرال المتقاعد چای جارنر بمسؤولية مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية الذي سوف يدير جهود إعادة الإعمار بعد الحرب (وسوف يصبح فيما بعد سلطة التحالف المؤقتة). وفي أوائل مارس من عام ٢٠٠٣، سافر جارنر إلى الأمم المتحدة التي كانت لا تزال مصدومة والتقى بنائب الأمن العام لويس فريشيت وغيره من كبار المسؤولين لمناقشة مساعدات وإعادة إعمار ما بعد الحرب.^(٤٢) ومع أن جارنر كان ودوداً ومحبباً، فقد أدهش مسئولى الأمم المتحدة عدم إدراكه لحجم المهمة المنتظرة. ووصف أحد مسئولى الأمم المتحدة اللقاء بقوله: "تكوّن لدى انطباع بأن جارنر كان يعتزم الدخول بأسرع ما يمكن، ويصلح الأمور، ثم يخرج، وكل ذلك بتأكد الجنرال الأمريكى وحاسته".^(٤٣)

سعى جارنر بحق إلى تولية العراقيين مسؤولية حكمهم بسرعة. ففي الخامس عشر من أبريل في مدينة أور الجنوبية، مهد الحضارة العراقية، جمع جارنر سبعين من القادة العراقيين المحليين من الفصائل القبّلية والدينية والمدنية العديدة. وقد ناشد المجموعة الإنهاء الفوري للنهب والخروج على القانون واتفقوا على العمل معاً لخلق الديمقراطية في العراق.^(٤٤) وبعد أسبوعين ظلت قوة الدفع قائمة حيث اجتمع ثلاثمائة

من القادة المحليين فى الثامن والعشرين من أبريل واتفقوا على الاجتماع من جديد بعد شهر لعمل شىء كان سيؤدى إلى قتلهم قبل ذلك بشهرين - وهو اختيار حكومة نيابية لشعب العراق. وعند الرجوع بالنظر إلى الوراء بعد عام من ذلك، قال الجنرال جارنر: "كنت أفضل تولية العراقيين المسؤولية بأسرع ما يمكننا. والقيام بذلك من خلال شكل ما من أشكال الانتخابات ... وقد رأيت أنه من الضروري تولية العراقيين بسرعة مسؤولية مصيرهم." (٤٥)

على الرغم من ذلك لم يحظ جارنر بدعم البنتاجون وأُجبر على الخروج فجأة. وقد شاب فترة عمله الجدل والتنافس والنزاع بين البنتاجون ووزارة الخارجية، حيث كان لكل منهما مقاربته شديدة الاختلاف الخاصة بعراق ما بعد الحرب. إذ كان پاول يحض على المزيد من المشاركة الدولية، وكان وولفويتز يصر على تحاشي الأمم المتحدة. كما كان وولفويتز وآخرون فى البنتاجون ينتقدون جهود جارنر فيما يتعلق بإعادة إعمار العراق، وفى المقام الأول فشله فى إعادة عمليات الكهرباء والماء والصرف الصحى الحيوية إلى حالتها على نحو مناسب وسريع. واتهم كثيرون التنافس والنزاع بين الوكالات الأمريكية المختلفة بالإضرار بفرصة نجاح جارنر. وقال مسئول سابق بسلطة التحالف المؤقتة: "لحق أقول إنهم لم يعطوه فرصة قط." (٤٦) وفى السادس من مايو عام ٢٠٠٣ أحل الرئيس بوش ل. پول بريمر الثالث. وهو دبلوماسى مدنى ومحك، محل جارنر، فيما يبدو ظاهرياً لتسريع إعادة الإعمار. وكان بريمر، الذى درس بجامعة ييل وهارفارد، قد التحق بالخدمة الخارجية الأمريكية عام ١٩٦٦، وعمل سفيراً فوق العادة للرئيس ريجان لمكافحة الإرهاب، وعمل فى القطاع الخاص منذ عام ١٩٨٩، بما فى ذلك عمله مديراً إدارياً لشركة كيسنجر أسوشيتس الاستشارية ورئيساً لإحدى الشركات الاستشارية. وتولى مسؤولية سلطة التحالف المؤقتة فى الثانى عشر من مايو عام ٢٠٠٣. (٤٧)

كانت سلطة التحالف المؤقتة الهيئة الحاكمة المؤقتة التى أقامتها الولايات المتحدة وعينتها الأمم المتحدة حكومة شرعية للعراق. وكانت سلطات بريمر فى العراق

مطلقة وإن كانت غامضة بعض الشيء. وقيل إن "عدم وجود بيان واضح ورسمي لا لبس فيه بشأن كيفية إنشاء هذه الهيئة ومكانتها ... يترك الكثير من الأسئلة بلا أجوبة، وخاصةً فيما يتعلق بمجال الإشراف والمساءلة." وظهر أن سلطة التحالف المؤقتة تخضع للمساءلة أمام الرئيس الأمريكي فحسب وترفع تقاريرها لوزير الدفاع. وكان راتب السفير بريمر يدفعه الجيش الأمريكي.^(٤٨)

أضفى بريمر قدراً كبيراً من الطاقة وقوة الدفع والقيادة إلى العمل، حيث كان يعمل ثمانى عشرة ساعة فى اليوم، وكان دائم الحركة. وكان جيريمى جرينستوك قد ترك الأمم المتحدة فى يوليو وذهب إلى العراق فى سبتمبر من عام ٢٠٠٢ ممثلاً خاصاً للمملكة المتحدة فى العراق ونظيراً بريطانياً لبريمر فى سلطة التحالف المؤقتة. وقال السير جيريمى جرينستوك: "حافظت ديناميكية جيرى على استمرارية العرض." وورث بريمر وضعاً صعباً كانت القرارات الأساسية قد اتُخذت بالفعل، مثل دور الأمم المتحدة المحدود، وانعدام تخطيط ما بعد الحرب، وقرار إرسال عدد أقل مما يجب من الجنود إلى العراق. وبالإضافة إلى ذلك، كان لبريمر تأثير قليل على أعمال الجيش الأمريكى، وأوضح جرينستوك أن تلك كانت منطقة رامسفلد وولفويتز. وبصورة عامة، نجح بريمر فى تسليم السلطة للعراقيين فى ظل ظروف بالغة الصعوبة. وهو يستحق قدراً كبيراً من التقدير لهذا الإنجاز المهم.^(٤٩)

مع أن بريمر أضفى قدراً كبيراً من المهارة والجاذبية والقيادة على العمل، فقد وقع كذلك فى خرافة الهيمنة. ولأنه كان قريباً من المهيمنين فى واشنطن، وخاصةً رامسفلد وولفويتز، فقد سعى إلى تحويل الخرافة إلى واقع. وارتكب أثناء ذلك أخطاء خطيرة، وبشكل خاص فيما يتعلق بالأمن وفى إصدار أحكام خاطئة على جزء كبير من الوضع السياسى العراقى.

تسريح الجيش العراقي وإقصاء البعثيين

فى الثالث والعشرين من مايو عام ٢٠٠٣، حل بريمر الجيش العراقى البالغ قوامه أربعمئة ألف فرد، وهو القرار الذى يبدو أنه اتخذته دون حتى التشاور مع هيئة الأركان المشتركة فى البنتاجون.^(٥٠) وبين عشية وضحاها، أطلق بريمر العنان لمئات الآلاف من الشباب الغاضب - والمسلح - فى المشهد العراقى المتقلب. وقضت هذه الخطوة على مؤسسة وطنية مهمة وهمشت الكثيرين من السنة الذين أبدوا استعداداً للمشاركة فى إعادة بناء العراق الجديد. وازداد الشعور المعادى للولايات المتحدة بين الرجال أنفسهم الذين كان يمكن أن يساعدوا فى تخفيف رؤية الشعب العراقى للولايات المتحدة على أنها محتل إمبريالى.

جاء فى أحد التقارير أن "مئات الآلاف من الجنود السابقين، الذين لم يُبدِ معظمهم ولاءً للنظام وكان الكثيرون منهم أصغر من أن يكونوا قد شاركوا فى الفضائع التى كان للجيش دور فيها، وجدوا أنفسهم بلا راتب ولا مستقبل ولا شرف... وأسهم قرار سلطة التحالف المؤقتة بحل هذا الرمز الأخير الباقي للسيادة والوحدة القومية فى تصور المحررين على أنهم فى واقع الأمر محتلون."^(٥١) وقال إباد علاوى، العضو الشيعى فى المجلس الحاكم العراقى الذى سوف يُختار فيما بعد لإدارة الحكومة الانتقالية فى العراق، فى أكتوبر من عام ٢٠٠٣: "أى وجود عسكري بقيادة الولايات المتحدة، حتى وإن أكملته الأمم المتحدة، لن تكون له المصادقية والمشروعية التى للجيش العراقى بين الناس."^(٥٢) واعترفت الولايات المتحدة إلى حد ما بغلطتها عندما وافقت فى يونيو من عام ٢٠٠٣ على أن تدفع معاشاً شهرياً يتراوح بين ٥٠ و ١٥٠ دولاراً، تبعاً للرتبة العسكرية، لحوالى مائتين وخمسين ألف جندي سبق تسريحهم من الخدمة.^(٥٣)

لم يؤدِ تسريح الجيش إلى ابتعاد نسبة كبيرة من سكان العراق فحسب، بل حرم القوات الأمريكية كذلك من مئات الآلاف من التعزيزات المدربة المعترف بها محلياً التى

كان يمكن أن تساعد في قمع العنف المتزايد والقيام بأعمال الدورية على الحدود. ففي غياب مساعدة الجيش العراقي، وقع على عاتق قوات التحالف - الأغلبية الساحقة منها أمريكية - بالكامل عبء الحفاظ على الأمن في أنحاء العراق وحماية حدود البلاد الممتدة لمسافة ٢٢٠٠ ميل، الجزء الأكبر منها تشترك فيه مع إيران وسوريا.

بدأت الولايات المتحدة معالجة الحاجة إلى شرطة وقوة أمن محلية - وهو شرط مهم لرحيل الولايات المتحدة عن العراق. وفي الثامن من أغسطس عام ٢٠٠٣، أنشأت سلطة التحالف المؤقتة الجيش العراقي الجديد الذي سوف يشكل مع الشرطة الجديدة وقوات الدفاع المدني والدوريات الحدودية وفرق حماية المنشآت قوة أمنية عراقية جديدة تماماً.^(٥٤) وعلى الفور ظهرت المشكلات السياسية. فقد أغضب الكثير من العراقيين تجنيد ضباط الأمن والاستخبارات السابقين المعروفين بولائهم لصادم حسين. وعقدت العملية التوترات بين الشيعة والسنة والأكراد. فعلى سبيل المثال، رفض بعض الجنود القيام بأعمال الدورية في المثلث السني - المعروف بولائه لصادم حسين - ورفض المجندون الشيعة الخدمة في أية مناطق عربية على الإطلاق.^(٥٥)

ضاعف من تلك المشكلات فشل سلطة التحالف المؤقتة في توفير الرواتب والتدريب والمعدات المناسبة للجنود الجدد. ومع نهاية شهر مارس من عام ٢٠٠٤، كان ١٩ بالمائة من ضباط الشرطة البالغ عددهم ٨٠ ألفاً - ويمثلون ٦٨ بالمائة من إجمالي قوة الأمن الجديدة البالغ عددها ٢١١ ألفاً - هم فقط من تلقوا أي نوع من التدريب.^(٥٦) وبعد شهرين فقط من تجنيدهم، استقال نصف الكتيبة الأولى من الجيش العراقي الجديد، في الغالب بسبب الإحباطات الناجمة عن تلقيهم رواتب أقل من نظرائهم في الشرطة.^(٥٧) وفي أول اختبار للجيش العراقي الجديد خلال القتال الشديد في أبريل من عام ٢٠٠٤، قال الجنرال جون أبي زيد، الجنرال الأمريكي الأعلى في العراق: "البعض منهم أبلى بلاء حسناً ولم يكن البعض الآخر كذلك ... عدد من الوحدات، في قوة الشرطة وكذلك في [قوات الدفاع المدني العراقي] لم يصمد أمام الإرهابيين ... وكان ذلك مخيباً لآمالنا إلى حد كبير."^(٥٨)

على الرغم من ذلك، فإن إنشاء قوى الأمن العراقية الجديدة هو استراتيجية الخروج الرئيسية من العراق. ومع أن الولايات المتحدة ستنتج في النهاية بلا شك في إقامة هذه القوة، فسوف تحتاج إلى سنوات كي تكون هناك قوة محلية يمكنها الحفاظ على القانون والنظام الأساسيين على أقل تقدير. وإلى أن يحين ذلك الوقت، الجنود الأمريكيون موجودون في العراق ليقوا.

كانت الغلطة الأساسية الثانية هي قرار بريمر منع أعضاء حزب البعث التابع لصدام من المشاركة في الحكومة الجديدة. وبين عشية وضحاها قضى قرار بريمر على تجمع العراقيين المدربين والموهوبين نفسه المتاح لإدارة البلاد. وترجع أصول حزب البعث الذي أنشئ قبل صدام حسين بزمان طويل إلى الحركات الشعبوية التي كانت يحركها ظهور القومية العربية والرغبة في التغيير الاشتراكي.^(٥٩) وفي عهد صدام حسين كانت عضوية الحزب شرطاً أساسياً لتولى معظم الوظائف في نظامه، وبذلك كان بعض العراقيين أعضاء في الحزب منذ زمن بعيد دون حب كبير لصدام حسين. وانضم إليه آخرون لضرورة الحصول على فرصة التوظيف التي توفرها العضوية. وأخيراً، كان هناك الموالون لصدام حسين الذين انضموا طواعيةً للحزب كطريقة لمسايرة الدكتاتور. وكان ينبغي أن تكون سياسة الولايات المتحدة منذ البداية هي منع هؤلاء الممتلكين، وليس كل أعضاء حزب البعث. وبعد مرور عام تقريباً على السياسة، في العشرين من أبريل عام ٢٠٠٤، صحتت الولايات المتحدة المسار وخففت الحظر على دخول البعثيين السابقين الحكومة العراقية.^(٦٠) لكن خلال العام، أضاعت الولايات المتحدة وقتاً مهماً في تطوير الموهبة بالنسبة للحكومة العراقية الجديدة.

أساءت واشنطن كذلك الحكم إلى حد كبير على الوضع السياسي بين العراقيين عند اختيار مجلس الحكم العراقي. ولاعتمادها على نحو مبالغ فيه على العراقيين المنفيين بما لديهم من أجنداث وشكها الشديد في بناء الدولة، عقدت حكومة بوش إلى حد بعيد مهمة إنشاء حكومة شرعية في العراق.^(٦١) وتجاهل مسئولو

البنّاجون على نحو ثابت التخطيط الموسّع لعراق ما بعد الحرب الذي لم يُجرَ في الكثير من المراكز البحثية المحترمة فحسب، بل في حكومته كذلك. وكان برنامج مستقبل العراق، المقصود به وضع استراتيجية للتحوّل السياسي بعد صدام حسين، قد وُضِعَ قبل الحرب بعام وشمل سبع عشرة وكالة فدرالية بقيادة وزارة الخارجية وبتكلفة قدرها ٥ ملايين دولار. وأشرك البرنامج عراقيين يمثلون الجماعات العرقية والدينية المختلفة في البلاد.

ومع ذلك، وكما تذكر ديفيد فيلبس المشارك في المشروع، فإنّ مسؤولي البنّاجون كانوا يرون الجهد أكاديمياً أكثر من اللازم. وقد أوضح أنّ الوزير دونالد رامسفيلد ودائرته الداخلية ترى أنّه يمكنهم تحرير دولة دون حتى الحديث مع من كانوا يصرّونهم. ولم يكن لدى البنّاجون قط سياسة أو برنامج. فكل ما كان لديه هو شخص - أحمد الجلبى (*)^(٦٢) وكان تجاهل اللاعبين السياسيين المهمين في العراق وتجنب الأمم المتحدة خطأين باهظي الثمن إلى حد كبير. وكان جزء كبير من المشكلة في الطريقة التي اختارت بها سلطة التحالف المؤقتة العراقيين المقصود بهم أن يكونوا شركاءها أثناء الاحتلال.

اللعب على المنفيين

توضح قصة أحمد الجلبى، أول رئيس للمجلس الحاكم العراقي، إلى حد كبير فشل المهيمنين في فهم سياسة العراق المعقدة. فالجلبى ابن رجل أعمال ومسئول حكومي بارز لم يكن موجوداً في العراق منذ عام ١٩٥٦، إلا في فترة منتصف التسعينيات، عندما ساعد في تنظيم المقاومة للإطاحة بنظام صدام حسين. وفي عام

(*) يُكتب هذا الاسم هكذا في العربية لكنه يُنطق "التشلبى"، ذلك أنه في اللغة الفارسية التي أتى منها يُكتب "جلبى"، ونطقه فيها كما ذكرت أعلاه. (المترجم)

١٩٩٥، وتمويل وكالة الاستخبارات المركزية وموافقتها، قاد الجلبى انتفاضة فاشلة في المناطق الكردية في شمال العراق كانت تستهدف قوات صدام حسين في ثلاث مدن في الوقت نفسه. وتسربت أخبار الخطة وفشل المخطط.^(٦٣) شعرت الوكالة بالغضب لأنها مولت الكارثة التي أصبحت معروفة باسم 'خليج الماعز'^(٦٤) (فالمسلمون العراقيون ليس لديهم خنازير) وتوقفت عن تمويل الجلبى في عام ١٩٩٦ بعد أن كشف النقاب عن شكاوى بشأن عملية وكالة الاستخبارات المركزية في شمال العراق.^(٦٥) ومع ذلك فقد كان الجلبى أحد أبرز المعارضين لصدام حسين قبل الحرب وشكّل المجلس الوطني العراقي، وهو مجموعة مكرسة للإطاحة بصدام حسين. ومن مقره في لندن، أقام الجلبى علاقات وثيقة بأعضاء الكونجرس المحافظين والكونجرس والجمهوريين المتنفذين مثل پول وولفويتز وريتشارد بيرل.

وضعت الإدارة الجلبى في موقع بارز من استراتيجيتها الخاصة بالعراق - وراء الكواليس وفي العلن. وفي أعقاب الإطاحة بصدام حسين، طار البنتاجون بالجلبى ومائة من قوة أمنه الخاص إلى جنوب العراق. وقد تولى قيادة ميليشيا تضم سبعمائة شخص، وهم المقاتلون العراقيون الأحرار. واعتمد پول بريمر بشكل كبير على الجلبى في المشورة الخاصة بكيفية إقامة حكومة مؤقتة في العراق، وهو ما أدى بواشنطن إلى إنشاء مجلس حكم مؤقت يعتمد بشكل مبالغ فيه على جماعة المنفيين. وكدايل على دعم الجلبى، أعطاه بوش مقعداً شرفياً خلف السيدة الأولى في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في العشرين من يناير عام ٢٠٠٤. وحين ألقى بوش خطابه في الأمم المتحدة في سبتمبر من عام ٢٠٠٣، كان الجلبى يشغل مقعد العراق في الأمم المتحدة.

ذُكر أن الولايات المتحدة كانت تدفع رواتب شهرية مقدارها ٣٣٥ ألف دولار للمؤتمر الوطني العراقي الذي يرأسه. حيث بلغ مجموعها ٢٢ مليون دولار أثناء إدارة بوش. كما أن سلفا بوش دعما الجلبى كذلك، وإن كان على مستوى يساوى ثلثي المستوى.^(٦٦) وفي المقابل كان المؤتمر الوطني العراقي يوفر المعلومات الاستخباراتية

الخاصة بالعراق، بما فى ذلك ما لديه من أسلحة الدمار الشامل والتوصيات الخاصة بالإطاحة بصدام حسين. وبعد الحرب ما يتعلق بالتمردىن المشتبه بهم^(٦٧) وفى انتهاك لإحدى أهم القواعد فى جمع المعلومات الاستخباراتية، تجاهل المسئولون الأمريكيون الحقيقة الواضحة التى تقول إن الجلبى لديه أجدته الخاصة بالعودة إلى العراق للبحث عن منصب، وبالتالي لديه دافع للمبالغة فى الطبيعة الخطيرة للنظام العراقى.

اختار أصدقاء الجلبى فى واشنطن كذلك تجاهل ماضيه المتقلب. فقد فر الجلبى من الأردن فى عام ١٩٨٩ بعد إبلاغه باعتقاله المرتقب لسلوكه الإجرامى باعتباره رئيساً لثانى أكبر بنك فى البلاد، وهو مصرف البتراء. وفى أبريل من عام ١٩٩٢، وجدت محكمة عسكرية فى الأردن أن الجلبى مذنب فى إحدى وثلاثين تهمة، من بينها الاختلاس والسرقة والتزوير والمضاربة بالأموال وإصدار بيانات زائفة والقرروض السيئة. وقد حُكم عليه بالسجن اثنين وعشرين عاماً مع الأشغال الشاقة وعادة ٣٢ مليون دولار من الأموال التى اختُلسَت. ووجدت مراجعة قام بها أرثر أندرسورى أن البنك بالغ فى أصوله بمقدار ٢٠٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، اختفت ١٥٠ مليون دولار من حسابات البنك. ويزعم الجلبى أن التهم ملفقة بسبب نقده العلنى لصدام حسين، الذى ادعى أن الأردن مدين له بالنفط والمساعدات الاقتصادية، وينكر مسئولو البنوك الأردنيين ذلك، موضحين أنه بالإضافة إلى الأنشطة غير المشروعة فى ذلك البلد، فلا قيمة لكل أصول مصرف البتراء الأمريكية المدرجة. وكان "المكتب" الحقيقى الوحيد له فى ضيعة فى ولاية فيرجينيا حيث كانت تعيش أسرة الجلبى.

على الرغم من هذا الماضى، فالأمر غير المعقول هو أن سلطة التحالف المؤقتة جعلت الجلبى مسئولاً عن لجنة المالية فى مجلس الحكم العراقى. وقد غضت واشنطن الطرف عندما استغل الجلبى منصبه لتوفير وظائف وعقود مريحة لأصدقائه وأفراد أسرته. فعلى سبيل المثال، مُنح عقداً قيمته ٣٢٧,٥ مليون دولار لتزويد الجيش

العراقي الجديد بمعدات فى ديسمبر من عام ٢٠٠٣ لنور، وهى شركة على علاقة وثيقة بالسيد الجلبى. وباعتباره رئيساً للجنة المالية بالمجلس الحاكم العراقى، أثبت الجلبى فاعليته فى المحسوبية السياسية كذلك. إذ كان له دور فعّال فى تعيين وزراء النفط والمالية والتجارة، وكذلك محافظ البنك المركزى. وأصبح ابن أخته على علاوى وزير التجارة والدفاع. وعُيّن نبيل الموسوى، المتحدث السابق باسم مجلس الحكم العراقى، نائباً فى المجلس الحاكم.^(٦٨)

مع أن الجلبى كان يتمتع بشعبية فى بعض الدوائر ذات النفوذ فى واشنطن، فلم يكن له أى تأييد داخل العراق. وفى استطلاع أجرى عام ٢٠٠٤ يسأل من هو ضمن قائمة من السياسيين الذى "لا يثق فيه بالمرّة" العراقيون، وجاء الجلبى على رأس القائمة: بل إنه فاق صدام حسين.^(٦٩) وسرعان ما ظهرت المشكلات مع الجلبى. ففى شهر مايو من عام ٢٠٠٤، وبعد تحقيق استمر طويلاً، اتهم مجلس الحكم العراقى بسرقة أملاك وأموال حكومية، وإساءة التمثيل. وإساءة استغلال السلطة. واتهمت شركة على صلة بالمجلس بالتربح من إدخال عملة جديدة بإعادة تداول النقود القديمة كان لزاماً عليها إعدامها. واتهم الجلبى، الذى كان مسئولاً كذلك عن لجنة اجتثاث البعث، بابتزاز العراقيين، حيث كان يهدد بإدراجهم ضمن قوائم أعضاء حزب البعث إذا لم يؤيدوا أعمال المجلس العراقى الحاكم. وفى إحدى الحالات، أدرج مسئول رفيع المستوى بوزارة العلوم والتكنولوجيا وتلقى رسالة تقول "أنت بعثى وسوف يُقضى عليك" بعد أن رفض التوقيع على عقد جاء به المجلس العراقى الحاكم.^(٧٠)

لم يحدث قبل يونيو من عام ٢٠٠٤ أن اختلفت الولايات المتحدة علناً فى آخر الأمر مع الجلبى، فى أعقاب اتهامات بأنه نقل أسرار استخباراتية حساسة إلى إيران. وفى الثلاثين من يونيو عام ٢٠٠٤، أوقفت الولايات المتحدة المدفوعات المقدمة للمجلس العراقى الحاكم ولم تتدخل عندما أصدرت السلطات العراقية أوامر اعتقال ضد بعض قادة المجلس وداهمت بيت الجلبى.^(٧١)

وباعتبار الجلبى العراقى المفضل لدى المهيمنين، فقد كان له دور فعال فى إقناع واشنطن بغزو العراق واتخاذ قرارات ما بعد الحرب السياسية التى بالغت فى محاباة مجتمع المنفيين الذين كانوا، ومنهم الجلبى، خارج العراق منذ أربع عقود. وهذا الاعتماد المفرط على الجلبى أبعد الولايات المتحدة عن عراقيين كثيرين تحملوا نظام صدام حسين، وهو ما زاد من تعقيد تحديات واشنطن السياسية شديدة الصعوبة بالفعل فى العراق. وكان الجلبى مسئولاً كذلك عن الكثير من المعلومات الاستخباراتية الخاطئة التى أدت بوكالة الاستخبارات المركزية إلى استنتاج أن العراق لديه أسلحة دمار شامل. وكما قال أحد المنفيين الذى كان يجمع المعلومات عن العراق من المنشقين، فإن المجلس العراقى الحاكم "كان يعتمد المبالغة فى كل المعلومات كى يجروا الولايات المتحدة إلى الحرب".^(٧٢)

ومع ذلك لا يكمن العيب فى الجلبى وإنما فى المسؤولين فى واشنطن الذين نجح الجلبى فى خداعهم. وفى معرض دفاعه عن نفسه، قال الجلبى: "لم تضلل أحداً. لقد قلنا إن لدينا معلومات. ولم نقل إن المعلومات عظيمة. كنا نظن أنها مفيدة. ... فكيف نلأم على فشل استخبارات العالم بأسره؟"^(٧٣) لقد كان عمل المسؤولين الأمريكين هو التعامل مع معلومات الجلبى بالشك المناسب، باعتبار أن لديه طموحاته وسبب لتضليل واشنطن. ومع ذلك فقد أمد مؤيدى الحرب فى العراق بما يبحثون عنه، وهو تأييد الخرافة باهظة الثمن القائلة إنه سيكون من السهل الإطاحة بصدام حسين وإقامة الديمقراطية فى العراق.

هل هناك تعاون مع القاعدة؟

بحلول ربيع عام ٢٠٠٤، كان العنف فى العراق يعوق الجهود الأمريكية لإعادة الإعمار بشكل حاد، وازداد عدد وفيات الأمريكين بشكل كبير ليصل فى شهر أبريل إلى ١٣٩ وفاة، بينما قُتل ٨٤ آخرون فى مايو. ومع تزايد القتل فى العراق، تزايد

وجود الإرهابيين الأجانب. وعلى الرغم من أن إجمالي عدد الإرهابيين الأجانب في العراق غير معروف، فإنه حتى أواخر شهر أغسطس من عام ٢٠٠٣ كان ٢٥٠ من بين ٩ آلاف معتقل لدى الأمريكيين أجانب.^(٧٤) وفي أبريل من عام ٢٠٠٤، قُدِّر الجيش العدد بأنه "عدة آلاف"، الكثير منهم دخلوا عبر سوريا، بمساعدة من نظام الأسد في الغالب. وكان الجهاديون يكوّنون خلايا وغالباً ما كانوا ينضمون إلى المتمردين المحليين سعياً وراء تحقيق هدفهم المشترك وهو طرد الولايات المتحدة.^(٧٥) ومع أن التفاصيل الخاصة بكل تنظيمات المتمردين كانت غير واضحة، فمن المحتمل أن القوات المعارضة للاحتلال الأمريكي كانت تضم خليطاً من المجرمين العاديين الذين أطلق صدام سراحهم قبل الحرب، والموالين لصادم. ومتشددى حزب البعث، وأبناء القبائل السُّنية الذين كانوا يخشون فقدان هيمنتهم السابقة والقوميين العراقيين.^(٧٦)

ومع أن الكثير قد تم تحقيقه من الصلة بين الإرهاب وضرورة خوض الحرب في العراق، فقبل الحرب كانت هناك أدلة ضئيلة جداً عن أى تهديد إرهابى يصدر من العراق يهدد الولايات المتحدة.^(٧٧) ومع ذلك فإنه ما تواجدت الولايات المتحدة وحلفاؤها في العراق حتى أصبحوا هدفاً، وخاصةً بالنسبة لأبى مصعب الزرقاوى وحركته التوحيد والجهاد. وقد حارب الزرقاوى المولود في الأردن السوفيت في أفغانستان يافعاً، حيث يحتمل أن يكون قد التقى بين لادن. وعاد إلى الأردن في أوائل التسعينيات لكنه فر من جديد إلى أفغانستان في عام ١٩٩٩ عندما اتُّهم بالتآمر للإطاحة بالنظام الملكى وتفجير فندق سياحى. ويقول مسئولو الاستخبارات إنه كان يدير معسكر تدريب للإرهابيين في ذلك البلد وكان يجرى تجارب على الأسلحة الكيماوية. وحتى ربيع وصيف عام ٢٠٠٤ كانت الاستخبارات الأمريكية تعتقد أنه فقد ساقه في هجوم بالصواريخ الأمريكية في أفغانستان وتلقى علاجاً طبياً في بغداد.^(٧٨) ومن المحتمل أن الزرقاوى، وهو سُنّى، أمضى وقتاً كذلك في إيران وشمال العراق يعمل مع أنصار الإسلام في صنع الأسلحة الكيماوية.

الزرقاوى هو المشتبه به الأول فى بعض أسوأ الهجمات فى أنحاء العالم فى السنوات الأخيرة، بما فى ذلك تفجيرات مدريد فى الحادى عشر من مارس عام ٢٠٠٤ التى أودت بحياة ١٩١ شخصاً، وقتل مسئول الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لورانس فولى بالأردن فى أكتوبر من عام ٢٠٠٢.^(٧٩) وفى فبراير من عام ٢٠٠٤، اعترضت السلطات الأمريكية رسالة من الزرقاوى يزعم فيها كاتبها أنه العقل المدبر لخمسة وعشرين هجوماً ناجحاً ضد قوات التحالف فى العراق.^(٨٠) وكان يُنظر إلى الزرقاوى بشكل كبير على أنه القوة التى وراء الهجمات على الشيعة، بما فى ذلك تلك الهجمات التى وقعت فى أبريل من عام ٢٠٠٤ فى البصرة وقتلت ما لا يقل عن خمسين عراقياً، بينهم عشرون طفلاً، وهجمات الثانى من مارس عام ٢٠٠٤ فى بغداد وكربلاء وقتلت ما يزيد على ١٨٠ من الزوار الشيعة فى أقدس يوم على تقويمهم الدينى.^(٨١) ويُعتقد أنه وراء الاستراتيجية المخيفة الخاصة بقطع رقاب ما لا يقل عن ستة من الأسرى الأجانب وربما تلك الحالة التى صدمت العالم بقطع رقبة الأمريكى نيكولاس بيرج أمام آلات التصوير. وفى فيديو قتل بيرج المرعب، أجلسوا الأمريكى أمام خمسة رجال ملثمين، بينما كانت هناك عبارة تدين المعاملة الأمريكية للسجناء العراقيين. وبعد ذلك دفعوه إلى الأرض وهو يصرخ. وبينما كان رجل يضع السكين على رقبة بيرج صرخ "الله أكبر". ثم قطع رقبة بيرج.^(٨٢)

دعا الزرقاوى مراراً إلى إخراج الولايات المتحدة من الوطن العربى، مروجاً لتفوق السُّنة على الشيعة داخل المجتمع الإسلامى، ومستهدفاً إسرائيل باعتبارها أساس الشر. وكذلك محرضاً على الحكم الإسلامى الأصولى فى الشرق الأوسط.^(٨٣) وسعى الزرقاوى كذلك إلى تحريض السُّنة ضد الشيعة لتقويض كل من الاحتلال الأمريكى واحتمال هيمنة الشيعة على العراق فى المستقبل. وعلى الرغم من أنه كان يمثل تهديداً لهدف أمريكا الخاص بإقامة عراق ديمقراطى مستقر بعد الغزو، فإن مقدار تهديده لأمريكا قبل الحرب موضع جدال. فقد أشار مسئولو الإدارة مراراً إليه فى تبرير الحرب، حيث ذكره الرئيس بوش علناً لأول مرة فى أكتوبر من عام ٢٠٠٢ باعتباره

إرهابياً مرتبطاً بالقاعدة يتلقى علاجاً طبياً في بغداد.^(٨٤) وأثناء حضور پاول اجتماع مجلس الأمن في فبراير من عام ٢٠٠٢، زعم أن الزرقاوى يرأس شبكة إرهابية مميتة في العراق ويرتبط بين لادن ويتعاون معه.

من المؤكد أن القاعدة والزرقاء شاركوا في الكراهية المشتركة لأمريكا ووجدوا سبباً مشتركاً لمعارضة الاحتلال الأمريكى للعراق. لكن الأدلة تشير إلى أن الاثنين لم يتعاونوا. على سبيل المثال، استجوبت الاستخبارات الألمانية أفراد خلية مقاتلة يزعمون أن الزرقاوى يرأس جماعتهم التى تكونت "خصيصاً للأردنيين الذين لم يرغبوا فى الانضمام للقاعدة".^(٨٥) ويتعارض استهداف الزرقاوى للشيعه، بمن فى ذلك رجل الدين الشيعى آية الله الحكيم، مع رغبة بن لادن فى توحيد العالم الإسلامى ضد الغرب. ويُعتقد الآن أن الزرقاوى يعمل مستقلاً، بل وفى تنافس مع بن لادن.^(٨٦) وربما كانت هناك اتصالات وطلبات من جانب الزرقاوى لمساعدة القاعدة، لكن ليست هناك أدلة على تعاون كبير. والواقع أن الاستخبارات الأمريكية التقطت دلائل فى أواخر فبراير من عام ٢٠٠٤ على أنه أفراد القاعدة خارج العراق رفضوا طلب الزرقاوى التعاون، مما حدا بالمحليين إلى استنتاج وجود حاجز كبير بين الفاعلين.^(٨٧)

وبخلاف الزرقاوى، سعت إدارة بوش كذلك إلى إقامة صلة بين العراق والقاعدة، مما يوحى للجمهور الأمريكى أن صدام حسين متورط بشكل ما فى هجمات الحادى عشر من سبتمبر، على الرغم من أنها كانت حريصة على عدم إعلان هذا الادعاء المزعوم بشكل مباشر. وقدم بن لادن عروض مساعدة لصدام كما فعل مع زعماء السودان وإيران وأفغانستان وأماكن أخرى سعياً لبناء جيش إسلامى. ويُقال إن صدام أرسل مسئولاً عراقياً رفيع المستوى إلى السودان لمقابلة بن لادن عام ١٩٩٤ لمناقشة أمل بن لادن شراء أسلحة وإنشاء معسكرات تدريب فى العراق. ومن الواضح أن العراق لم يرد قط. وعلى الرغم من أنه من الواضح أن بن لادن والمسئولين العراقيين كانت بينهم اتصالات متكررة خلال التسعينيات، فلم تنشأ قط علاقة تعاون. وأحد "الأدلة القاطعة" لدى الإدارة هو اللقاء المزعوم فى أبريل من عام ٢٠٠١ بين

الاستخبارات العراقية ومحمد عطا فى براغ، المرجح أنه لم يحدث، حيث تشير تسجيلات المكالمات التليفونية أن عطا كان فى فلوريدا فى ذلك الوقت.^(٨٨)

عندما انتهت تحقيقات الكونجرس فى يونيو من عام ٢٠٠٤ إلى أنه "لا دليل معقول" على أن صدام حسين ساعد القاعدة فى استهداف الولايات المتحدة، سارخ مسئولو الإدارة بالانتشار لتوضيح أنها لم تدع هذه الصلة قط. ومع ذلك فقد تعمّدوا خلق ذلك الانطباع على وجه الدقة داخل النسق العقلى الأمريكى. وقد نجح ذلك. فعلى سبيل المثال، فى أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر مباشرة، كان ٧٨ بالمائة من الأمريكيين يشكون فى تورط العراق. وفى السنوات التالية عززت الإدارة هذا الاعتقاد.^(٨٩) وبحلول أغسطس من عام ٢٠٠٢، كان ٨٦ بالمائة يرون أن بغداد تقدم الدعم للجماعات الإرهابية التى تخطط لضرب أمريكا.^(٩٠) وفى مارس من عام ٢٠٠٣، كان ٨٨ بالمائة يعتقدون أن صدام حسين يدعم الجماعات الإرهابية التى تخطط لمهاجمة الولايات المتحدة.^(٩١) وفى أغسطس من عام ٢٠٣٣، كان سبعة من بين كل ثمانية أمريكيين يعتقدون أن لصدام حسين دوراً فى الهجمات.^(٩٢) وفى دليل على قوة منبر الرئيس المدّعى، حتى بعد اتّضح أن العراق ليس لديه أسلحة دمار شامل ولا صلة بالقاعدة أو هجمات الحادى عشر من سبتمبر، تَمَسَّك الأمريكيون بالصلة بين العراق والقاعدة. وفى أواخر شهر أبريل من عام ٢٠٠٤، كان ٤٩ بالمائة من الأمريكيين لا يزالون يعتقدون أنه "تم العثور على دليل واضح على أن العراق كان يدعم القاعدة".^(٩٣) وفى يونيو من عام ٢٠٠٤، حتى بعد إشارة تقرير لجنة الحادى عشر من سبتمبر إلى العكس، كان ٦٢ بالمائة مازالوا يرون أن العراق قدم مساعدات مباشرة للقاعدة.^(٩٤)

كان على الإدارة أن تُبقى على اعتقاد الناس أن الحرب ضرورية وليست اختبارية. وبشكل خاص عندما دخلت الإدارة حملة إعادة انتخابها فى عام ٢٠٠٤، سعت للإبقاء على تلك القصة الخيالية على الرغم من الأدلة المتصاعدة على أن العراق لم تكن لديه أسلحة دمار شامل وأنه لم تكن هناك صلة بالقاعدة. فعلى سبيل المثال،

واصل نائب الرئيس ديك تشيني في يونيو من عام ٢٠٠٤ إدعاء أن الدكتاتور العراقى أقام علاقات مع القاعدة منذ زمن بعيد^(٩٥). واصفاً الأدلة على ذلك بأنها "ساحقة". وكانت ادعاءاته تتناقض تناقضاً واضحاً مع النتائج الأولية للجنة القومية بشأن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة التى تحقق فى هجمات الحادى عشر من سبتمبر. وعندما سُئل مباشرةً إذا كان يعرف أموراً لا يعرفها أعضاء اللجنة، أجاب تشيني: ربما^(٩٦) ورفض تشيني تقديم تلك المعلومات للجنة. وظل متمسكاً بنظرية أن اجتماع العراق - القاعدة فى براغ ربما تم، قائلاً: "نحن لا نعلم فحسب".^(٩٧) وفى يونيو من عام ٢٠٠٤ دافع عن الإدارة ضد الاتهامات بأنها لفقت الصلات بين الحادى عشر والعراق، قائلاً: "لقد قلنا إن هناك صلات عديدة بين صدام حسين والقاعدة".^(٩٨) وقد أصر الرئيس بوش، متحدثاً أمام الجمعية العام للأمم المتحدة فى سبتمبر من عام ٢٠٠٤، على الربط بين القاعدة والعراق قائلاً إن "جماعة إرهابية مرتبطة بالقاعدة هى الآن إحدى الجماعات الأساسية التى تقتل الأبرياء فى العراق".^(٩٩)

بعد أن اختار الرئيس بوش خوض الحرب فى العراق، كان عليه أن يضمن استمرار اعتقاد الشعب الأمريكى أنها حرب ضرورية. وتقوم مصداقيته على خرافة المهيمنين القائلة إن العراق يمثل تهديداً وشيكاً للولايات المتحدة، وأن القوة العظمى الوحيدة يمكنها الاهتمام بالمشكلة بنفسها. ومع فشل العثور على أسلحة دمار شامل، كان مبرر الإدارة الأساسى للحرب هو الإرهاب. وعلى الرغم من الأدلة المتصاعدة على العكس، تمسكت الإدارة بالاتجاه القائل إن الصلات بين صدام حسين والقاعدة كانت من القوة بحيث تشكل تهديداً لأمريكا، مبرراً مبلغ المائة مليون دولار الذى تكلفته الحرب حتى ذلك الحين، وكذلك ما يربو على الألف من الأمريكيين الذين ماتوا أثناء الحرب وبعدها. وقال مدير اتصال البيت الأبيض: "سوف نواصل الكلام عن كيف كان صدام تهديداً، وصلاته بالإرهاب، ولن نغير رأينا بشأن ما قلناه فى الماضى".^(١٠٠) وأوضح مستشار من الخارج للبيت الأبيض أن إيجاد الصلة مهم لـ "مصداقية [الإدارة] طويلة المدى بشأن قضية خوض الحرب... وإذا ما خضمت العلاقة بين

العراق والقاعدة، فإنك تخصص افتراض أنه جزء من الحرب على الإرهاب. وإذا لم يكن جزءاً من الحرب على الإرهاب، فماذا سيكون - مغامرة عبثية من جانب جورج دابليو بوش؟^(١٠١)

على الرغم من نجاح الإدارة في الإبقاء على ارتباط الحادى عشر من سبتمبر بضرورة خوض الحرب في أذهان الشعب الأمريكى، فلم يكن بالإمكان إخفاء حقيقة أنه فقد السلام بسرعة فى العراق. وأدركت واشنطن أنها بحاجة إلى مساعدة الهيئة التى أزدرتها، وهى الأمم المتحدة. فقد انتهت التجربة الطويلة لسياسة المهيمنين الخارجية.

إنقاذ من الأمم المتحدة

فى التاسع عشر من يناير عام ٢٠٠٤، التقى مدير سلطة التحالف المؤقتة پول بريمر مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان للبحث على قيام الأمم المتحدة بدور فى العراق. وبعد ذلك بوقت قصير، وفى اجتماع بالملعب البيضاوى مع الأمين العام كوفى أنان فى الثالث من فبراير عام ٢٠٠٤، تقدم الرئيس بطلب شخصى لمساعدة الأمم المتحدة فى كسر الجمود بين مقترح بريمر الخاص بعقد أكبر اجتماعات لزعماء العشائر الشيعية ودعوة الزعيم على السيستاتى إلى انتخابات مباشرة. وسعى بوش إلى تقديم تفسير لعلاقاته شديدة السوء مع الأمم المتحدة، حيث قال: "قلت باستمرار إنه لا بد للأمم المتحدة من القيام بدور حيوى وهو دور مهم. ... إننى أتطلع إلى العمل مع الأمين العام لتحقيق ذلك."^(١٠٢)

ثبت أن التوقعات الأولية الخاصة بالتحول السريع والسهل والسلمى إلى الديمقراطية فى العراق، التى رُوِّج لها تشينى ورامسفيلد وولفويتز، غير واقعية إلى حد بعيد. فتوقعهم الخاص بحدوث عناق حار من الشعب العراقى للجنود الأمريكين المنتصرين كان خيلاً. وكان الأمل فى أن العراق الديمقراطى سيروج للإصلاح فى

العالم العربي فكرة خيالية مستحيلة. وبدلاً من تعزيز السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، زادت الحرب الحاجز الفاصل بين العالم العربي والولايات المتحدة. ولم يكن الاستياء العربي من أمريكا أعلى من ذلك قط. وبدلاً من النظر إلى جنود الولايات المتحدة والتحالف على أنهم محررون، نظر ٩٢ بالمائة من العراقيين إلى ذلك على أنه قوة محتلة في منتصف يونيو من عام ٢٠٠٤. وقال خمسة وخمسون من العراقيين إنهم سيشعرون بقدر أكبر من الأمان إذا رحل الجنود الأمريكيون على الفور، وهو ضعف النسبة التي كانت تشعر بذلك في شهر يناير وهي ٢٨ بالمائة. ويعتقد أكثر من النصف أن الأمريكيين يتصرفون كهؤلاء المصورين في صور الإساءة لمساجين أبو غريب.

بعد مرور ثلاث سنوات على تولى إدارة بوش السلطة كان انتصار المهيمنين السهل في العراق خرافة على نحو واضح. وبدأت مقارنة أكثر واقعية وتوازناً ودولية تجاه العراق في الظهور. ويعد وصف الأمم المتحدة بأنها غير مناسبة لمقتضى الحال، ها هي إدارة بوش تراها الآن على أنها الطريقة الوحيدة للنجاح في العراق. وفي النهاية لإعادة الجنود إلى الوطن.

في البداية كانت الولايات المتحدة تأمل في أن تتولى الأمم المتحدة أمر مسألة الفوضى في العراق بشكل أساسى عن الولايات المتحدة. وبعد تجاهل الولايات المتحدة في العراق، كان المسئولون الأمريكيون يرجون الأمم المتحدة بالفعل كي تشارك. وفجأة وردت أسماء مسئولى الأمم المتحدة على لسان الرئيس، مما أدهش مراقبى الرئيس الذى يعانى عادةً من فوبيا الأسماء الأجنبية. وقد ذُهل مسئولو الأمم المتحدة عندما أشار الرئيس مراراً بالاسم إلى كارينا بيريللى التى كانت حتى ذلك الحين المدير الغامض لقسم المساعدات الانتخابية. لكن حقيقة أنه يعرف اسمها أبرزت فحسب مقدار اعتماد الولايات المتحدة على الأمم المتحدة فى القيام بعملها الصعب نيابةً عنها.

ومع أنه لم يمكن للأمم المتحدة إصلاح أخطاء الإدارة الأمريكية السابقة، فقد وافق الأمين العام أنان على المساعدة بطريقتين. الأولى: المساعدة فى تخطيط إجماع سياسى على الطريق إلى السيادة العراقية، وهو شيء كانت الولايات المتحدة قد فقدت مصداقية القيام به. ثانياً: المساعدة فى الانتخابات، وهى عنصر مهم لاستراتيجية خروج واشنطن من العراق. وسافر مسئول الأمم المتحدة الأكثر كفاءة، الأخضر الإبراهيمى، لأول مرة إلى العراق باعتباره المستشار الخاص للأمين العام فى فبراير من عام ٢٠٠٤ لكسر الجمود بشأن الانتخابات بين واشنطن والسيستاني. ومع غياب شرعية واشنطن إلى حد كبير، تشاور الإبراهيمى بشكل واسع مع الجهات الفاعلة السياسية الأساسية واقترح آلية لنقل السلطة الذى سيتم فى الثلاثين من يونيو. ومع وجود سبعة من خبراء الانتخابات ضمن الفريق، قدّر الإبراهيمى جدوى الانتخابات قبل موعد الثلاثين من يونيو الذى فرضته الولايات المتحدة لنقل السلطة، وقيّم الإطار الزمنى والظروف المطلوبة، وحدد الخيارات الأخرى لتمثيل إرادة العراقيين داخل الإطار الزمنى المحدد فى اتفاقية تم التوصل إليها فى نوفمبر من عام ٢٠٠٣ وما شجع على ذلك أن السيستاني كان قد أشار إلى أنه سوف يقبل قرار الأمم المتحدة، حتى إذا كان يعنى عدم إجراء انتخابات مباشرة قبل نقل السيادة.^(١٠٣) والتقت المجموعة بأعداد كبيرة من الزعماء السياسيين والزعماء الدينيين والزعماء القبليين والمنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية والجمعيات المهنية وجماعات حقوق الإنسان والصحفيين وقيادة سلطة التحالف المؤقتة. ومع ذلك فقد أدت المخاوف الأمنية من تقييد اتصالاتها خارج بغداد.^(١٠٤)

من خلال المشاورات، قرر فريق الإبراهيمى أن العراقيين يرغبون فى عودة إحساسهم بالكرامة بأسرع ما يمكن، ومن ثم الإبقاء على تاريخ الثلاثين من يونيو الذى حدده بريمر موعداً نهائياً لنقل السلطة. وإن كان الموعد النهائى موعداً مبكراً اعتباطياً اختاره بريمر لمواصلة الضغط على المجلس الحاكم العراقى كى يحرز تقدماً، لتأكيد أن الاحتلال الأمريكى سيكون قصير المدى، وربما لضمان أن

يشير الرئيس بوش إلى بعض التقدم السياسى وهو يخوض معركة إعادة انتخابه فى خريف عام ٢٠٠٤. وقال أحد مسئولى الإدارة: "يمكن أن أقدم كل أنواع الحجج بشأن ضرورة أن نقيم الديمقراطية فى العراق على أساس عاجل، لكن عندما تسمعون من شخص فى السلطة أن هذا ما يجب أن نفعله، وأنه لا شك فيه، فإن الأمر يبدو كالسياسة." (١٠٥)

فى أعقاب تشاوراته، حدد الإبراهيمى طريقة للسير قُدماً أبقت على اللاعبين الأساسيين فى العراق ضمن الفريق وأبقت على موعد الثلاثين من يونيو النهائى. وسوف تستغرق استعدادات الانتخابات ثمانية أشهر بعد وضع الإطار القانون والدستورى. وهكذا ظهر إجماع على أنه يتعين إقامة الحكومة المؤقتة بوسيلة أخرى غير الانتخابات التى ستتطلب وقتاً أطول أو نظام المجمع الانتخابى الذى رفضته نسبة كبيرة من العراقيين. وفى النهاية اقترح الإبراهيمى انتخاب مجلس نيابى وتشريعى واحد. وسوف يشكّل رئيس الوزراء ومجلس وزراء مكون من خمسة وزراء والرئيس الشرفى ونائبان للرئيس الحكومة التى تتولى السلطة فى الثلاثين من يونيو عام ٢٠٠٤. وسوف تكون مهمتها الأساسية الإعداد للانتخابات فى عام ٢٠٠٥.

وكانت الولايات المتحدة وحدها التى يمكنها التوسط من أجل التوصل إلى اتفاق بين الأطراف فى العراق. وقضى المأزق الذى خلقه سوء قراءة واشنطن الشديد للوضع السياسى على الأرض وفشلها فى توفير الأمن المناسب والاستياء العراقى العميق من الاحتلال على فرصة رؤية المسئولين العراقيين على أنهم وسطاء أمناء. ولخص جرينستوك مقاربة بريمر قائلاً إن "جيرى أنتج برنامجاً سياسياً مقبولاً تماماً على خلفية من أمور لا تسير سيراً صحيحاً". (١٠٦) لكن عندما سارت الأمور سيراً شديداً الخطأ، لم يمكن للولايات المتحدة معالجة الوضع بمفردها.

أثبتت مهارة الإبراهيمى العظيمة أهميتها فى التوصل إلى اتفاق بشأن طريقة السير قُدماً. فقد استقر فى النهاية، ومعه المجلس العراقى الحاكم وپول بريمر، على إياد علاوى، وهو شيعى، ليكون رئيساً للوزراء. وهو كمنفى، قيل إن له علاقات مع وكالة

الاستخبارات المركزية وجهاز الاستخبارات البريطانية M16. وقد أيد الغزو الأمريكي وكان يُعتبر أقل ترجيحاً للمطالبة بإخراج قوات التحالف. وفي تحول يتسم بالمفارقة يبين مدى خطأ سياسة بريمر الخاصة بإقصاء البعثيين، إذ كان علاوى عضواً في حزب البعث^(١٠٧) واقترح الإبراهيمي غازي مشعل عجیل الیاور، وهو سني، رئيساً، ونائبين للرئيس هما إبراهيم الجعفری، شيعی، وروش شاویس، كردی.^(١٠٨) وكان تشكيل مجلس الوزراء الجديد خليطاً متوازناً من الناحية العرقية يضم واحداً وثلاثين عضواً، ستة منهم نساء.^(١٠٩) وسرعان ما تعهد الزرقاوى باغتیار علاوى.^(١١٠)

في الثامن من يونيو عام ٢٠٠٤، وافقت الأمم المتحدة على القرار رقم ١٥٤٦ الذي أقر حكومة العراق المؤقتة التي اقترحها الإبراهيمي، وكذلك الجدول الزمني لنقل السيادة والانتخابات. وكان التصويت بالإجماع يمثل نهاية تجاهل حكومة بوش سيء التخطيط للأمم المتحدة وتحولاً مهماً عن عالم المهيمنين غير الواقعي.

يجيز القرار للأمم المتحدة القيام بـ"دور قيادي" في الدعوة إلى عقد مؤتمر قومي في يوليو لـ"نصح ودعم" السلطات العراقية المختلفة بشأن عملية إجراء الانتخابات، وتشجيع الحوار الوطني وبناء إجماع على صياغة دستور وطني. وبالإضافة إلى ذلك، تُكَلَّف الأمم المتحدة بدور في تقديم النصح للعراق بشأن تطوير الخدمات المدنية والاجتماعية، والمساعدات الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية، وتعزيز حكم القانون، والتخطيط من أجل إجراء تعداد شامل.^(١١١)

سوف تمنع الأزمة الأمنية القائمة الأمم المتحدة من تحقيق معظم تلك المسؤوليات. وبإصرار قوى من الأمين العام، ينص القرار كذلك على أن تتولى الأمم المتحدة تلك المهام "عندما تسمح الظروف". وبينما كان الأمين العام يعي وفيات الأمم المتحدة في أغسطس من عام ٢٠٠٣، فهو عازم على أن لا يقع في ذلك الخطأ مرة أخرى، حيث حذر مجلس الأمن من أن "القرارات السيئة تقتل الناس".^(١١٢) وهكذا امتنعت الأمم المتحدة عن العودة إلى العراق بأعداد كبيرة، وبدلاً من ذلك واصلت ممارسة إرسال بعثات قصيرة إلى العراق للقيام بمهام محددة، كتلك التي قام بها الأخضر

الإبراهيمي، وفريق الانتخابات الخاص به بقيادة كارينا بيريللي، وفريق فولكر الذي حقق في فساد برنامج النفط مقابل الغذاء. وكان لدى مبعوث آنان الخاص فريق صغير من العاملين قوامه خمسة وثلاثون شخصاً فحسب، ولن تعود الأمم المتحدة إلى العراق بأعداد كبيرة في عدم وجود تحسن في الوضع الأمني. وجعلت أخطاء واشنطن الأمم المتحدة هدفاً مساوياً للقوات الأمريكية المحتلة. وعن ذلك يقول أحد مسؤولي الأمم المتحدة: "لأن دور الأمم المتحدة غير واضح، فقد بدت لمعظم العراقيين على أنها جزء من الاحتلال."^(١١٣) وأصر الأمين العام على "التماثل بين المخاطر التي طُلب من الأمم المتحدة قبولها وجوهر الدور الذي طُلب منا القيام به."^(١١٤)

على الرغم من الإعلان المشترك للرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير في الثامن من أبريل عام ٢٠٠٣ الذي ينص على أن الأمم المتحدة يمكنها القيام بـ"دور حيوي" في إعادة إعمار ما بعد الحرب،^(١١٥) فلم يُطلب من الأمم المتحدة قط القيام بهذا الدور في العراق حتى أوائل عام ٢٠٠٤ - أي بعد أربعة أشهر من انتهاء الحرب. لكن عندما لجأت الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة طلباً للعون، لم تكن مستعدة قط للتخلي عن السيطرة الضرورية لتمكين الأمم المتحدة من العمل بفاعلية في العراق. وقال مسؤول من الأمم المتحدة في يونيو من عام ٢٠٠٤: "لم تفهم الولايات المتحدة قط أن الأمم المتحدة تستمد مشروعيتها من حقيقة أن الأمم المتحدة تمثل الجميع، وليس الولايات المتحدة فحسب. فالولايات المتحدة تريد منا صب الماء المقدس عليها. لكن ما نريده هو عملية ذات سلطة واستقلال واضحين."^(١١٦) ولو منحت الولايات المتحدة دوراً أكبر في العملية السياسية للولايات المتحدة عقب الحرب مباشرة، لكان من الممكن أن تستطيع الأمم المتحدة إحداث عملية تحول أكثر مشروعية من تلك التي تسببت في التمرد الحالي الخطير.

العودة إلى الواقع

في دليل محير على فشل الولايات المتحدة في ضمان عراق مستقر، جرى تقديم نقل السلطة الرسمي يومين عن مواعده سرّاً وتم أمام بضع عشرات من الأشخاص.

ومع أن هذه الخطوة كانت ضرورية في ظل المخاوف الأمنية، فإن رمز اضطراب الولايات المتحدة إلى تسليم السلطة في السر أبرز المهمة الواسعة المنتظرة. ووصف الإبراهيمي الحكومة الجديدة قائلاً إنها "أفضل ما يمكننا التوصل إليه الآن ... وربما يختار المرء النظر إليها على أنها نصف فارغة أو نصف ممتلئة".^(١١٧)

تواجه الحكومة الجديدة تحديات كبيرة. أولاً: مشروعيها غير مقبولة من الشعب العراقي. وعلى الرغم من أن اختيار الحكومة المؤقتة لم تقم به الولايات المتحدة وحدها كما كان الحال مع المجلس العراقي الحاكم، فقد كانت مع ذلك منتقاة بعناية، وإن كانت بواسطة الأمم المتحدة، وهو ما كان يتسم بقدر أكبر من المشروعية في نظر العراقيين. وطبقاً لاستطلاعات الرأي، كان علاوى لا يتمتع بأى تأييد تقريباً بين العراقيين، حيث عارضه ٦١ بالمائة وعبر ٢٢ بالمائة فقط عن تأييده.^(١١٨) وأوضح الإبراهيمي نفسه في تقريره الصادر في فبراير من عام ٢٠٠٤ أن المشروعية يمكن أن تتحقق فقط من خلال الانتخابات، قائلاً إن العراقيين اعترفوا بأن الانتخابات المباشرة هي بالفعل مصدر المشروعية للهيئة النيابية.^(١١٩)

ثانياً: يهدد الوضع الأمني الجدول الزمني للانتخابات، حيث لم يبدِ التمرد أية علامات تدل على انحساره. ومن المؤكد، أنه كما يقول الأمين العام كوفي أنان، "لا يمكن أن تكون هناك انتخابات موثوق بها إذا كانت الظروف الأمنية بالشكل التي هي عليه الآن".^(١٢٠) ويطالب التمرد بانسحاب القوات الأجنبية، إلا أن عنفه هو الذي يجعل تطور المؤسسات وقوى الأمن التي ستمكّن قوات التحالف من الرحيل في خطر. وبينما تؤمن الأمم المتحدة بأن العملية يمكن أن تنجح، فمن المحتمل أن يجعل العنف القائم في البلاد من الصعب إجراء الانتخابات في الموعد المحدد لها وهو أوائل عام ٢٠٠٥.

ثالثاً: مؤسسات الحكومة تُضعف على نحو يجعل من المستحيل تلبية توقعات الشعب العراقي المرتفعة الخاصة بحياة أفضل في أعقاب الإطاحة بصدام حسين.

ويؤكد الإبراهيمي التحديات قائلاً: "هذه الحكومة سيتعين عليها أن تسرع لتنفيذ عملها ... ولن يكون من السهل إثبات أن المتشككين على خطأ".^(١٢١)

فشلت تجربة المهيمنين في العراق. وسيظل المؤرخون والسياسيون يتجادلون بشأن ما إذا كان الرئيس بوش محقاً في خوض الحرب ضد العراق كي يحمي مصالح الأمريكيين أم لا. فقد كان المبرر الرئيسى للحرب، وهو أسلحة الدمار الشامل العراقية، قصةً خياليةً. وفي السابع من يوليو عام ٢٠٠٤ أصدرت لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ تقريراً شديداً النقد ذكر أن تقدير لجنة الاستخبارات القائل إن العراق لديه أسلحة كيميائية وبيولوجية "لا أساس له وغير معقول" وأن تأكيد وكالة الاستخبارات المركزية أن العراق يعيد بناء برنامجهِ النووي "لا تدعمه المعلومات الاستخباراتية". واستقال ديفيد كاي، الرئيس السابق لمجموعة استطلاع العراق، وهي الجهة التي حددت مهمة العثور على أسلحة الدمار الشامل، في شهر يناير من عام ٢٠٠٤ حيث اعترف قائلاً "أخطأنا جميعاً" بشأن برامج العراق.

كما فند التقرير جهود الإدارة لربط صدام حسين بالحادي عشر من سبتمبر حيث وجد أن الصلات بين العراق والقاعدة "لم تؤدِ إلى إقامة علاقات رسمية" وأنه لم تكن هناك أدلة تثبت تواطؤ العراق أو مساعدته في هجوم القاعدة. وعقب نشر التقرير، غيرَ الرئيس بوش مبرره للحرب، حيث لم يعد يدعى امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل بل إن العراق لديه "قدرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل وكان يمكنه نقل هذه القدرة إلى الإرهابيين الذين يعتزمون الحصول عليها. وفي عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، كان تلك مخاطرة ما كنا لنتمكن من الدخول فيها".^(١٢٢) وقال كثيرون من أعضاء مجلس الشيوخ إنهم ما كانوا ليصوتوا لمصلحة إجازة الحرب لو كانوا على علم بالحقائق التي في تقرير الكونجرس.

وسوف يستغرق الأمر سنوات لتقييم ما إذا كانت فوائد الحرب الأخرى الذي ذكرتها الإدارة، كالترويج للديمقراطية وإصلاح الشرق الأوسط وحل الصراع الإسرائيلي العربي، ستتحقق أم لا. وتشير الأدلة المبكرة إلى أن الحرب أدت إلى

انتكاسة تلك الأهداف وليس تعزيزها. وسوف يوافق المراقبون الموضوعيون على أن التخطيط السيئ والمقاربة الأيديولوجية التي تبناها الرئيس ومستشاروه قوض المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وفي أنحاء العالم بشكل خطير، بثمن كبير من ناحية الأنفس والأموال. ومن المؤكد أن الغضب من الحرب جعل الأمن الأمريكي في خطر كبير. وكان عدد من مات من الأمريكيين في العراق ثلث من ماتوا في الحادي عشر من سبتمبر. وما زال العدد يرتفع. وفي يونيو من عام ٢٠٠٤ كان دافعو الضرائب الأمريكيون قد أنفقوا ما يزيد على ١٠٠ مليار دولار على العمليات العسكرية مع ٥٠ مليار دولار أخرى من المتوقع الموافقة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تعهد بدفع ٢١ مليار دولار لإعادة الإعمار. وسوف تشمل التكاليف المستقبلية الوجود العسكري الأمريكي، وإعادة بناء البنية التحتية للعراق، وتدريب قوات الأمن العراقية ودفع رواتبها، وهذا كله قد يتفاقم إذا واصل المتمردون قطع جهود الإنعاش.^(١٢٣) والأمر الأشد مأساوية هو أن المئات وربما الآلاف من الأمريكيين سوف يموتون قبل انتهاء الحرب.

ستبقى الولايات المتحدة في العراق إلى أن تتم الأعمال. وبعد غزوها العراق، يمكنها أن ترحل فقط بمجرد أن يكون هناك ما يدل على وجود الأمن وقوة للحفاظ عليه. لكن سيكون عليها القيام بذلك بمفردها في الغالب. وبينما نجحت إدارة بوش في الحصول على إجازة مجلس الأمن لأنشطتها في العراق، فإن معظم الدول لا تساعد الولايات المتحدة في مهمتها. فعلى سبيل المثال، في قمة الناتو بجورجيا في العاشر من يونيو عام ٢٠٠٤، أوضح القادة أنهم لن يرسلوا قوات إلى العراق. وكما قال السفير الفرنسي في واشنطن فرانسوا بوجو دي ليستان، فإن "الناتو لن يدخل العراق لإزالة الفوضى. على الرغم من قدرته على تقديم المساعدة".^(١٢٤) وفي الثامن والعشرين من يونيو، يوم نقل السيادة الأمريكية، تعهد الحلفاء فقط بـ"تشجيع" الأعضاء على الإسهام في تدريب قوات الأمن الجديدة، مع إصرار أغلبهم على القيام بذلك خارج العراق، وهو ما يتناقض مع الموقف الأمريكي القائل بضرورة إجراؤه داخل البلاد. وقال الرئيس الفرنسي شيراك إن "أي أثر للناتو على التراب العراقي سيفتقر إلى الحكمة".

ومع أن الأمر سيستغرق سنوات عديدة، فسيكون حال العراقيين أفضل بدون صدام حسين ومؤيداً للاستثمار الأمريكي الواسع في البلاد. وعلق جرينستوك قائلاً: سيكون على الناس إصدار حكمهم على ما إذا كان الأمر يستحق ذلك أم لا. وفيما يتعلق بالسلوك العام للولايات المتحدة في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، قال: "الفرصة التي أتاحت بعد الحادي عشر من سبتمبر من ناحية تعاطف البلدان الأخرى واستعدادها لأن تكون شريكة قد أهدرت إلى حد ما. ... وعلاوة على ذلك، كان هناك توقع خاص بالبيئة في العراق كان سيصبح أقل ضرراً مما ثبت أن الحال عليه في الواقع." وفيما يتعلق بما إذا كانت السياسة الأمريكية في العراق ستنتج أم لا، قال إن العراقيين كمجتمع سيكون عليهم أن يقرروا أنهم ستموا العنف. وسوف يستمر الثمن، من ناحية الأنفس التي فُقدت والعنف الجارى، وستكون الانتخابات في أوائل عام ٢٠٠٥ صعبة في هذا الصدد.^(١٢٤) ولاحظ مستشار الأمن القومي السابق أنتوني ليك أنه ثبت أن غزو العراق هو أكبر تدخل إنساني في التاريخ. كما قال: "لقد أصبح بوش رئيساً إنسانياً، بينما ترك التهديدات التي تحدى بأمنا، كإيران وكوريا الشمالية، تعتمل."^(١٢٥)

مازال علينا أن نرى ما إذا كانت إدارة بوش سوف تستوعب دروس السياسة الخارجية الأمريكية الخاصة بمقاربة المهيمنين الفاشلة في العراق أم لا. وعلى الرغم من أنه أثناء الحملة الانتخابية لعام ٢٠٠٤ تمسك مسئولو الحكومة بخطاب المهيمنين. وبدأت السياسة الأمريكية العودة إلى الواقع بشأن مجموعة من القضايا. ففي البلقان، عمل بوش مع الحلفاء من أجل نقل الأمن بنظام إلى الأوروبيين، متخلياً عن تعهداته السابقة بسحب القوات الأمريكية بسرعة. وقد بدأ البحث عن طرق لتقوية معاهدات الحد من الأسلحة الدولية. وتخلت الإدارة في شهر يونيو من عام ٢٠٠٤ عن إصرارها الشديد في مجلس الأمن على إعفاء الجنود الأمريكيين من المحكمة الجنائية الدولية في كل حل لحفظ السلام.^(١٢٦) بل إن لورا بوش ذهبت إلى باريس لإعادة المياه إلى مجاريها مع الرئيس شيراك، واحتلت صور احتضان الاثنين الصفحات الأولى في أنحاء العالم.

تم التحقق ببطء من أن السياسة الأمريكية المسنولة لابد أن تعود إلى السياسات
المجرية الخاصة بالقيادة الأمريكية والمشاركة الدولية والتشارك في عبء القوة
العظمى الوحيدة - مقرونة بعدم التسامح مع الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية. وسوف
تحمى سياسة المشاركة الصارمة الجديدة وحدها المصلحة الأمريكية في عالم ما بعد
الحادي عشر من سبتمبر. وكان التحول بطيئاً على نحو خطير في التعامل مع الأزمة
في كوريا الشمالية.

الهوامش

- (1) Loescher, Gil, "Sole Survivor: August 19, 2003," Notre Dame (April 2004) <http://www.nd.edu/~ndmag/sp2004/iraq4.html>.
- (2) Lynch, Colum, "Diplomat Will Be 'Acutely Missed,' Says U.N.'s Annan" Washington Post, August 20, 2003, <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn?pagename=article&contentId=A16095-2003Aug19¬Found=true>.
- (3) "Security Council welcomes Iraqi Governing Council, sets up new UN mission." UN News Service. August 14, 2003.
- (4) Ibid.
- (5) Loescher, Gil, "Sole Survivor."
- (6) McMahon, Robert, "Iraq: Report Says UN Ignored Warnings, Basic Procedures Before Attack," Radio Free Europe, October 23, 2003, <http://www.globalsecurity.org/wmd/library/news/iraq/2003/10/iraq-031023-rferl-162401.htm>.
- (7) Brookings Institution. Report of the Independent Panel on the Safety and Security of UN personnel in Iraq, October 20, 2003, 1.
- (8) "Bush makes historic speech aboard warship" CNN, May 1, 2003, <http://www.cnn.com/2003/US/05/01/bush.transcript/index.html>.
- (9) Reaney, Patricia, "Civilian Death toll in Iraq Exceeds 100,000," Reuters, October 28, 2004. The poll was published by the Lancet medical journal.
- (10) O'Hanlon, Michael E., and Adriana Lins de Albuquerque. Iraq Index, Brookings Institution, updated November 3, 2001. Available online at <http://www.brookings.edu/iraqindex>.

- (11) Belts, Richard, speech at Columbia University, April 20, 2004. See also: O'Hanlon, Michael, "Shinseki vs. Wolfowitz," Washington Times, March 4, 2003. <http://www.brookings.edu/views/op-ed/ohanlon/20030304.htm>.
- (12) See: Eric Schmitt, "Pentagon Contradicts General on Iraq Occupation Force's Size," New York Times, February 28, 2003, and Pamela Hess, "Abizaid has requested more forces," United Press International, April 9, 2004.
- (13) "Looting Delays Food Aid Delivery" CBS News, April 15, 2003, <http://www.cbsnews.com/stories/2003/03/31/iraq/main547047.shtml>.
- (14) Gumbel, Andrew, and David Keys, "US Blamed for Failure to Stop Sacking of Museum," The Independent, April 14, 2003.
- (15) Burns, John F., "Pillagers Strip Iraqi Museum of Its Treasure," New York Times, April 12, 2003.
- (16) Gugliotta, Guy, "U.S. Urged to Save Iraq's Historic Artifacts," Washington Post, April 14, 2003.
- (١٩٥٤) انظر اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ للإطلاع على حماية الملكية الثقافية في حالة الصراع المسلح (١٩٥٤) وبروتوكليها الإضافيين: البروتوكول الأول، المادة ٥٣، والبروتوكول الثاني، المادة ١٦. وبينما لم تصدق الولايات المتحدة بعد على هاتين الاتفاقيتين، فقد وقعت على كل من اتفاقيتي لاهاي لعام ١٩٥٤ والبروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف. وفي ظل العدد الكاسح من الدول الأعضاء في هاتين المعاهدتين، فهناك اعتقاد على نطاق واسع بأنهما ملزمتان كقانون عرفي دولي.
- (17) Damage Done: Who's to Blame for Looting of Iraq's Treasures?", ABC News Nightline, April 19, 2003.
- (١٨) مقابلة مع جنرال متقاعد ذي أربع نجوم، في الثاني عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.
- (19) O'Hanlon, and Albuquerque, 10.
- (20) "Who are the Coalition Members?" Policies in Focus: News. The White House Web site, February 4, 2004. www.whitehouse.gov/infocus/iraq/news/20030327-10.html.
- (21) Hoon, Geoff, British Secretary of State for Defence, "Iraq: Adjustments To UK-Forces In Multinational Division (South East)," Ministerial Statement to the House of Commons, May 27, 2004, <http://www.operations.mod.uk/telic/>

- statement_sofs_27may04.htm and "Non-US Forces in Iraq_20 May 2004," Global Security.org., http://www.globalsecurity.org/rmilitary/opsiraq.prbat_coalition.htm.
- (22) Those countries withdrawing troops include the Dominican Republic, Honduras, Nicaragua, Poland, Spain, and Ukraine.
- (23) "Ankara Appeases US by Agreeing to Deploy Troops," Guardian, October 8, 2003, <http://www.guardian.co.uk/Iraq/Story/0,2763,1058204,00.html>.
- (24) "Turkish Troops Would Make Things Worse in Iraq," International Herald Tribune, October 10, 2003, <http://www.ihl.com/articles/113111.html>.
- (25) "IRAQ: U.S.-Turkey Relations," Council on Foreign Relations, March 31, 2003, http://www.cfr.org/background/background_iraq.php.
- (26) O'Hanlon and Albuquerque.
- (27) "The War after the War in Iraq," Center for Strategic and International Studies, August 8, 2003, http://www.csis.org/features/iraq_warafterwar.pdf.
- (28) Piore, Adam, "They Hide in Plain Sight," Newsweek, July 3, 2003.
- (29) Operation Desert Scorpion," Global Security.org, http://www.globalsecurity.org/military/ops/desert_scorpion.htm.
- (30) Gettleman, Jeffrey, "Violent Disturbances Wrack Iraq from Baghdad to Southern Cities," New York Times, April 4, 2004, <http://www.nytimes.com/2004/04/04/international/middleeast/04CND-IRAQ.html?ex=1082520000&en=8a660c2242f9e616&ei=5070>.
- (31) Gettleman, Jeffrey, and James Risen, "The Struggle for Iraq: Alliances; Ex-Rivals Uniting," New York Times, April 9, 2004, <http://query.nytimes.com/gst/abstract.html?res=F60C15FB395COC7A8CDDAD0894DC404482>.
- (٢٢) مرجع سبق ذكره
- (33) Penketh, Anne, "Middle East Turmoil: Blow for Bush as Poll Reveals Hostility to America and Support for Rebel Cleric," The Independent, June 17, 2004, 5.
- (34) Filkins, Dexter, "One by One, Iraqi Cities Become No-Go Zones," New York Times, September 5, 2004

- (35) O'Hanlon and Albuquerque.
- (36) Center for Strategic and International Studies, "Measuring Iraq's Reconstruction Progress," September 2004.
- (37) Weisman, Steven R., "U.S. Envoy to Iraq Urges Shift of Money to Security," *New York Times*, August 31, 2004, A9.
- (38) Rumsfeld, Donald, news conference April 15, 2004.
- (39) Housego. Kim, "French Hostages in Iraq Given to Sunni Group." Associated Press, September 3, 2004.
- (40) Sanger, David E., and Elisabeth Bumiller, "Bush Dismisses Idea That Kerry Lied on Vietnam," *New York Times*, August 27, 2004, A1.
- (41) George Bush televised address, April 13, 2004, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/04/20040413-20.html>.
- (42) Arieff, Irwin, "U.N. draws up plan for postwar Iraq," Reuters, March 5, 2003.
- (43) E-mail exchange with senior UN official and the author, June 22, 2004.
- (44) "Iraq Timeline," Council on Foreign Relations, www.cfr.org/publication.php?id=5351.
- (45) Garner, Jay, BBC interview reported by Guardian, March 18, 2004, <http://www.guardian.co.uk/international/story/0,3604,1171689,00.html>.
- (46) Interview with the author and former CPA senior official, June 23, 2004.
- (47) "Ambassador L. Paul Bremer III," Biographies: March Crisis Academy Web site, http://www.marshcrisisacademy.com/content/40_thought_leadership/_bremer_bio.asp.
- (48) Halchin, L. Elaine, *The Coalition Provisional Authority (CPA): Origin, Characteristics, and Institutional Authorities*, Congressional Research Service, April 29, 2004, 4.
- (49) Interview with the author, June 23, 2004.
- (50) "Joint Chiefs Bypassed in Decision to Disband Iraqi Army: Pace" *Agence France-*

- Presse, February 18, 2004. <http://www.commondreams.org/headlines04/0218-06.htm>.
- (51) "Iraq: Building a New Security Structure," International Crisis Group, December 23, 2003, <http://www.reliefweb.int/library/documents/2003/icg-irq-23dec.pdf>.
- (52) Allawi, Iyad, "Americans must let Iraq rebuild itself: A view from the Governing Council," New York Times, October 19, 2003.
- (53) Peterson, Scott, "US decides to pay Iraqi soldiers and form new Army," Christian Science Monitor, June 24, 2003, <http://www.csmonitor.com/2003/0624/p01s04-woiq.html>, and "Good News for Iraqi Soldiers," Coalition Provisional Authority press release, June 23, 2003, http://www.iraqcoalition.org/pressreleases/23June03PR6_good_news.pdf, and Arraf, Jane, "U.S. dissolves Iraqi army, Defense and Information ministries," CNN Baghdad Bureau, May 23, 2003, <http://www.cnn.com/2003/WORLD/meast/05/23/sprj.nitop.army.dissolve/>.
- (54) CPA Web site, <http://www.cpa-iraq.org/regulations/CPAORD22.pdf>.
- (55) "Iraq: Building a New Security Structure," International Crisis Group, December 23, 2003. 12, <http://www.reliefweb.int/library/documents/2003/icg-irq-23dec.pdf>.
- (56) O'Hanlon and Albuquerque.
- (57) "Iraqi Army's Mass Walkout," The Guardian, December 12, 2003, <http://www.guardian.co.uk/international/story/0,3604,1105204,00.html>.
- (58) "Mehdi Army ordered out of Najaf," CNN, April 12, 2004, <http://www.cnn.com/2004/US/04/12/mehdi.army/index.html>.
- (59) "Iraq Backgrounder: What Lies Beneath," International Crisis Group. Report no. 6, October 2002.
- (60) Wong, Edward, "Policy Barring Ex-Baathists From Key Iraq Posts Is Eased," New York Times, April 23, 2004.
- (61) ii.

من بين الثلاثة عشر شيعياً والخمسة سنيين والخمسة أكراد والتركمانى والآشورى الذين يكونون معاً المجلس الحاكم العراقي، كان ستة من الشيعة وثلاثة من السنة يعيشون فى المنفى. وإجمالاً، تسعة من بين خمسة وعشرين عضواً - أكثر من الثلث - ليست لهم علاقات تاريخية قوية مع الناس الذين عيّنوا لحكمهم. وبالإضافة إلى ذلك، كان الخمسة أكراد يمثلون جماعة عاشت خارج سيطرة صدام حسين منذ عام ١٩٩١ وكانوا يرغبون بشدة فى الحكم الذاتى. وهكذا، كان العراقيون ينظرون إلى أربعة عشر من بين الأعضاء الخمسة والعشرين - أكثر من النصف - على أنهم لا يمثلون ضحايا صدام الحقيقيين. انظر:

national Crisis Group, August 25, 2003. http://www.crisisweb.Org/library/documents/report_archive/A401098_250820_03.pdf.

(62) Phillips, David L., "Pentagon's Postwar Fiasco Coming Full-Circle?" Christian Science Monitor, May 24, 2004.

(63) Mayer, Jane, "The Manipulator," New Yorker, June 7, 2004, http://www.newyorker.com/tact/content/?040607fa_factl_a.

(64) Thomas. Evans, and Mark Hosenball, "The Rise and Fall of Chalabi: Bush's Mr. Wrong," Newsweek (May 31, 2004): 22.

(٦٥) مرجع سبق ذكره.

(66) Tully, Andrew, "US Ends Payments to Chalabi's Iraqi National Congress," Radio Free Europe/Radio Liberty, May 19, 2004, <http://www.globalpolicy.org/security/issues/iraq/election/2004/0519chalabi.htm>. Jane Mayer and ABC. <http://more.abcnews.go.com/sections/world/cia/rendon.htm>.

الدعم الأمريكى الحقيقى للمجلس الحاكم العراقى يصعب تحديده، وخاصة أن المخصصات تشمل جماعات أخرى يدعمها قانون تحرير العراق لعام ١٩٨٨.

(67) Mayer.

(٦٨) المرجع السابق.

(69) Oxford Research International, Ltd, "National Survey of Iraq," February 2004, http://news.bbc.co.uk/nol/shared/bsp/hi/pdfs/15_03_04_iraqsurvey.pdf.

(70) Hirsh, Michael, "Crime and Politics," Newsweek, May 20, 2004, <http://www.msnbc.msn.com/id/5024660/site/newsweek/>.

(71) Hosenball, Mark, "Chalabi And the Questions Keep Coming," Newsweek (June 7, 2004): 9. See also: Richard A. Oppel, "U.S. to Halt Payments to Iraqi Group Headed by Ahmad Chalabi," May 18, 2004, <http://middleeastinfo.org/article/4545.html>.

(72) Dwyer, Jim, "Defectors' Reports on Iraq Arms Were Embellished, Exile Asserts," New York Times, July 9, 2004, <http://www.nytimes.com/2004/07/09/politics/09defe.html>.

(73) Mayer.

(74) "Iraqi Insurgency Groups," GlobalSecurity.org, December 5, 2003, http://www.globalsecurity.org/military/ops/iraq_insurgency.htm.

(75) Scarborough, Rowan, "SeveralThousand' foreign fighters slip into Iraq," Washington Times, April 30, 2004, <http://www.wash-times.com/national/20040429-110506-4564r.htm>.

(76) "Iraqi Insurgency Groups" Global Security.org

(٧٧) الجماعة المحلية النشطة الوحيد، أنصار الإسلام، التي يقدر عددها بحوال سبعمائة، كان يستهدف السياسة الأكراد العراقيين وليس الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى احتمال توفير ملاذ للمحاربين الأجانب الفارين من أفغانستان والصلات مع أبي مصعب الزرقاوي، فإن الأدلة الملموسة على التعاون مع القاعدة غير مؤكدة، لكنها ممكنة. وتنكر قيادة أنصار الإسلام علاقتها بأسامة بن لادن. انظر

"Ansar al Islam," GlobalSecurity.org, http://www.globalsecurity.org/military/world/para/ansar_al_islam.htm.

(78) Gettleman, Jeffrey, and Terence Neilan, "New Clashes Erupt in Falluja and Baghdad Bomb Kills Iraqi," New York Times, June 25, 2004.

(79) Jehl, Douglas. "C.I.A. Says Qaeda Militant Decapitated American," New York Times, May 13, 2004, <http://www.nytimes.com/2004/05/13/international/middleeast/13CND-TERRhtml?ex=1087963200&en=59044ef7cf7a087f&ei=5070>.

(80) "Profile: Abu Musab al-Karqawi," BBC, July 1, 2004.

(81) Schmitt, Eric, "Allies Suspect Al Qaeda Link to Bombings in Basra; Death Toll Is Reduced," New York Times, April 23, 2004, A10; and Rajiv Chandrasekaran

and Karl Vick, "Iraq-Iran Border to be Tightened in Bid to Stem Attacks," Washington Post, March 14, 2004, A26.

(82) Jehl, "C.I.A. Says."

(83) Pincus, Walter, "Terror Suspect's Ambitions Worry U.S. Officials: Zarqawi May be Looking Beyond Iraq," Washington Post, March 3, 2004, <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A24354-2004Mar2?language=printer>.

(٨٤) المرجع السابق

(85) Burke, Jason, "Terror Cell's UK Poison Plot," The Observer (UK), May 25, 2003, http://observer.guardian.co.uk/uk_news/story/0,6903,963314.00.html.

(86). Profile: Abu Musab al-Zarqawi," BBC, May 12, 2004, http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/34_83089.stm.

(87) Jehl, Douglas, "Al Qaeda Rebuffs Iraqi Terror Group, U.S. Officials Say," New York Times, February 21, 2004, <http://www.nytimes.com/2004/02/21/international/middleeast/21INTE.html?ex=1078383407&ei=l&en=baca3c98500f42cd>.

(88) Shenon, Philip, and Christopher Marquis, "Panel Finds No Qaeda-Iraq Tie; Describes a Wider Plot for 9/11," New York Times, June 17, 2004, A1.

(89) <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A32862-2003Sep5?language=printer>.

(90) <http://www.cnn.com/2002/ALLPOLITICS/08/26/time.iraq/>.

(91) "Panel's Finding Suggest Flawed Justifications for Iraq War," USA Today, June 17, 2004, http://www.usatoday.com/news/opinion/editorials/2004-06-17-our-view_x.htm.

(92) Milbank, Dana, and Claudia Deane, "Hussein Link to 9/11 Lingers in Many Minds," Washington Post, September 6, 2003, <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A32862-2003Sep5?language=printer>.

(93) Milbank, Dana, and Walter Pincus, "Al Qaeda-Hussein Link is Dismissed," Washington Post, June 17, 2004.

(94) Langer, Gary, "Iraq and the Election: Poll Shows Bush Losing Ground on Anti-terrorism Policy," ABC News, June 21 2004, http://www.abcnews.go.com/sections/us/Polls/iraq_election_040621.html.

- (95) Milbank and Pincus, "Al Qaeda-Hussein Link is Dismissed."
- (96) Shenon, Philip, and Richard W. Stevenson, "Leaders of 9/11 Panel Ask Cheney for Reports That Would Support Iraq-Qaeda Ties." New York Times, June 18, 2004, A8.
- (97) Ibid.
- (98) Milbank, Dana, "Bush Defends Assertions of Iraq-Al Qaeda Relationship," Washington Post, June 18, 2004, A9.
- (99) Bush, George W, "President Speaks to the United Nations General Assembly," United Nations, September 21, 2004, <http://www.whitehouse.gov/newsreleases/2004/09/print/20040912-3/html>.
- (100) Shenon and Stevenson. The official is White House communications director Dan Bartlett.

(١٠١) المرجع السابق

- (102) Remarks by the President and U.N. Secretary-General Kofi Annan in Photo Opportunity, The Oval Office," Office of the Press Secretary, White House, February 3, 2004, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/02/20040203-1.html>.
- (103) Younge, Gary, "Annan Considers Sending UN Mission to Iraq," Guardian, January 20, 2004, 2.
- (104) "The political transition in Iraq: report of the fact-finding mission," United Nations, S/2004/140. February 23, 2004, 3.
- (105) Weisman, Steven R., "Many Wonder if June 30 Date for Self-Rule in Iraq Is Too Risky," International Herald Tribune, February 20, 2004.

(١٠٦) مقابلة مع المؤلفة في الثالث والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٤

- (107) Chandrasekaran, Rajiv, "Envoy Bowed to Pressure in Choosing Leaders," Washington Post, June 3, 2004, A10.
- (108) Global Policy Forum, "Interim Iraqi Government," <http://www.globalpolicy.org/security/issues/iraq/election/2004/0601government.htm>.

- (109) "Al-Yawer Named Iraqi President," The Washington Times, June 2, 2004.
- (110) Chandrasekaran.
- (111) "Public Opinion in Iraq: First Poll Following Abu Ghraib Revelations," Newsweek (May 14-23, 2004). Available online at <http://msnbc.msn.com/id/5217741/site/newsweek>.
- (112) United Nations Security Council, S/2004/140, 19.
- (113) Recknagel, Charles, "Iraq: Debate Grows Over Whether to Hold Iraqi Poll Amid Security Problems," Radio Free Europe, September 17, 2004. Accessed online at <http://www.globalsecurity.org/wmd/library/news/iraq/2004/09/iraq-040917-rferl01.htm>.
- (114) Wong, Edward. "Violence Breaks Out Days Before Shift of Sovereignty to Iraqis," New York Times, June 24, 2004, <http://www.nytimes.com/2004/06/24/international/middleeast/24CND-IRAQ.html?ex=1089082515&oi=18cen=bc26d8adf62b74b4>
- (115) Chandrasekaran.
- (116) United Nations, S/RES/1546, June 8, 2004.
- (117) "UN's Return to Iraq is Stalled' by Friction," International Herald Tribune, December 30, 2003. See also: New York Times, April 17, 2004, <http://www.nytimes.com/2004/04/17/international/middleeast/17REAX.html>.
- (١١٨) مقابلة للمؤلفة مع مسئول رفيع المستوى بالأمم المتحدة في السابع عشر من يوليو عام ٢٠٠٤
- (119) Statement by Secretary-General Annan to the Security Council, June 7, 2004.
- (120) Council on Foreign Relations, "Iraq Timeline," <http://www.cfr.org/publication.php?id=5351>
- (121) Inter view by the author and a senior UN official, June 17, 2004.
- (122) Jehl, Douglas, "Senators Assail C.I.A. Judgments on Iraq's Arms as Deeply Flawed," New York Times, June 10, 2004, A1; and Eric Schmitt and Richard W. Stevenson, "Admitting Intelligence Flaws, Bush Stands by Need for War," New York Times, June 10, 2004, A7.

(123) Adams, Gordon, "The Price of War," New York Times, June 28, 2004, A15.

(١٢٤) .مقابلة مع المؤلفة فى التاسع من يوليو عام ٢٠٠٤.

(١٢٥) .مقابلة مع المؤلفة فى الثالث والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٤.

(١٢٦) .مقابلة مع المؤلفة فى السادس عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(١٢٧) تفكر الولايات المتحدة فى سحب كل عمليات حفظ السلام فى أعقاب فشل تأمين تجديد إعفائها . وقد رفض السفير كنجهايم قول ما ستفعله الولايات المتحدة عند طرح عملية حفظ السلام المقبلة للمناقشة فى مجلس الأمن. وقال فى تصريحه: "فى غياب حل جديد، سوف تضطر الولايات المتحدة إلى أن تأخذ فى اعتبارها مخاطرة مراجعة المحكمة الجنائية الدولية عند تحديد الإسهامات فى عمليات الأمم المتحدة المجازة أو الراسخة".

"US Drops Resolution Seeking War Crimes Exemption," CNN, June 23, 2004.

الفصل الحادى عشر

هل نحن سنخوض الحرب بالفعل؟

أكاد أسمع تكأت عقرب الثوانى، الخاص بالمصير. لا بد أن نعمل الآن.

- الجنرال بوجلاس ماكارثر، ٢٣ أغسطس ١٩٥٠

كانت الأزمة التى وقعت فى يناير من عام ٢٠٠٣ مألوفة جداً. فقد أعلنت كوريا الشمالية أنها سوف تنسحب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. وتطرد المفتشين الدوليين، وتبدأ من جديد برنامجها للأسلحة النووية الذى كانت قد وافقت على تجميده ضمن صفقة الإطار المتفق عليه التى تفاوضت عليها إدارة كلينتون. وأكدت وكالة الاستخبارات المركزية اعتقادها أن كوريا الشمالية لديها بالفعل سلاح نووى أو سلاحان وقدرت أنها يمكن أن تنتج خمسة أو ستة أخرى خلال أشهر. ومرة أخرى هددت كوريا الشمالية بتحويل سول إلى "بحر من نار" ووجهت السباب إلى الولايات المتحدة واصفةً الأمريكيين بأنهم "جشعون وغلاظ القلب".^(١)

اتخذت كوريا الشمالية الإجراءات نفسها فى واقع الأمر فى عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤، حيث أوصلت المجتمع الدولى إلى حافة ما كان يمكن أن يصبح حرباً دموية. ومع تصاعد أزمة ٢٠٠٣، تذكرت الإيجاز المرعب الذى أدلى به أثناء الأزمة السابقة رئيس هيئة الأركان المشتركة چون شاليكاشفيلى. وكانت تكاليف الحرب مع كوريا الشمالية مذهلة. وكان البنтажون قد "حسب حساباته" بشأن خسائر القوات. ثلاثون

ألف أمريكي وأربعمئة وخمسون ألف كورى جنوبى فى التسعين يوماً الأولى. وكان يمكن قتل مئات الآلاف من سكان سول البالغ عددهم عشرة ملايين الذين يعيشون على بعد خمسة وعشرين ميلاً فحسب من المنطقة منزوعة السلاح بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.^(٢) وعلمتُ أن هذه الأرقام سوف تزعزع استقرار آسيا، وتخلق أزمة لاجئين. ومرة أخرى واجهت الولايات المتحدة اختياراً صعباً، وهو محاولة التفاوض على صفقة أخرى لوقف البرنامج النووى لكوريا الشمالية، مع علمها أنها يمكن أن تغش مرة أخرى أو تخاطر بالحرب مع جيش قوامه مليون شخص وزعيم مستعد لاستخدام الأسلحة النووية، مما يمكن أن يسبب حرباً عالمية ثالثة.

لم يقبل الجناح المحافظ بالحزب الجمهورى قط اتفاق كلينتون مع كوريا الشمالية عام ١٩٩٤، على الرغم من أنه منع كوريا الشمالية من صنع ما يكفى من البلوتونيوم لإنتاج القنابل النووية بشكل ضخم. ويقدر الخبراء أنه بدون الاتفاق كان سيتمكن للكوريين الشماليين إنتاج ما يكفى من البلوتونيوم لصنع ما يزيد على خمسين قنبلة بحلول عام ٢٠٠٣.^(٣) أما المعارضون للاتفاق، ممن أسموه ابتزازاً، فقد اعترضوا على المساعدات المقدرة بأربعة ملايين ونصف المليون دولار التى سيقدمها المجتمع الدولى كجزء من الاتفاق، بما فى ذلك خمسمائة ألف طن من المازوت وتوفير مفاعلين يعملان بالماء الخفيف وينتجان، على الرغم من ثمنهما المرتفع، مواد أقل صلاحية لصنع الأسلحة، وبذلك يقل احتمال التحول إلى البرنامج النووى.

عندما تولى الرئيس بوش منصبه فى عام ٢٠٠١ لم يؤيد الاتفاق، حيث قبل رأى مستشارته للأمن القومى كوندوليزا رايس القائل إن كلينتون فشل فى التعامل مع كوريا الشمالية "بحزم وحسم" وهدد باستخدام القوة فقط ليتراجع عن رأيه. ومع ذلك لم تقدم إدارة بوش أى بديل قابل للتطبيق، خاصةً البديل الذى يحظى بدعم كبير من الحلفاء فى المنطقة وكان ضرورياً لأى تهديد موثوق بها باستخدام القوة. وبدلاً من ذلك قارب بوش القضية بالطريقة التى قاربت بها الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتى إبان الحرب الباردة، قائلاً إن "خط الدفاع الأول ينبغى أن يكون بيان ردع واضح وتقليدى -

إن هم امتلكوا أسلحة الدمار الشامل فلن تكون أسلحتهم قابلة للاستعمال، لأن أية محاولة لاستعمالها سوف تجلب الدمار للبلاذ".^(٤) ومع أن هذه المقاربة التى عفى عليها الزمن الخاصة بالتدمير المؤكد المتبادل قد أفلحت مع الزعماء السوفيت العقلاء، فقد أساءت الحكم بشكل كبير على الطريقة الواقعية الوحيدة للتعامل مع كوريا الشمالية، وهو التوازن المعقد بين التهديد باستعمال القوة والاستعداد للتفاوض. فالأمر ببساطة هو أنه ليس هناك ضمان أن يتمتع القادة الكوريون الشماليون عن خوض الحرب إذا هددوا أو أن يثنى الردع كوريا الشمالية عن تصدير المواد النووية.

بالنسبة لإدارة كانت تعتقد أن وضعها كدولة عظمى يمكنها من إخضاع البلدان الأخرى بالتهديد، كانت كوريا الشمالية تمثل تحدياً صعباً. وبينما كان مسئولو الإدارة لا يزالون غارقين فى المنافسة التقليدية التى تقوم بها دولة لدولة أخرى، فقد تمسكوا بسياسة الهيمنة التى كانت تعتمد فى المقام الأول على القوة لحماية المصالح الأمريكية. ولم تترك هذه الخرافة مساحة للدولة النووية الفاشلة التى لا يردعها التهديد بالفناء من الدولة العظمى. فقدرة كوريا الشمالية على استخدام "الابتزاز" النووى ضد الولايات المتحدة تتضارب مع الخرافات الخاصة بالقوة الأمريكية، وكذلك معقولة عدم مكافأة الأنظمة الحاكمة المارقة على سلوكها السيئ. ومع ذلك فإنه على الرغم من الكراهية التى قد يبدو عليها هذا الاحتمال، فإن الطريقة الوحيدة للقضاء على البرنامج الكورى الشمالى هى من خلال التفاوض والتفتيش والعمل مع حلفاء الولايات المتحدة فى المنطقة. وكما هو الحال مع العراق، فإن تحدى المواجهة مع الفرع الخاص بكوريا الشمالية من محور الشر سيصبح أكثر تعقيداً مما توقعته إدارة بوش.

ومع أن بوش تبنى مقاربة خاطئة لكوريا الشمالية، فهى المشكلة الوحيدة التى عرّفها بشكل صحيح فى البداية على أنها أولوية. فهى آخر نوع من مشكلات الحرب الباردة الخاصة بدولة ضد دولة. ومع ذلك فإن وضعها مع مشكلتى العراق وإيران شديدتى الصعوبة أبرز فحسب الطريقة التى فهم بها بوش الصغير وقرينه التحدى. إذ جعلت خرافة القوة العظمى بوش يشخص المشكلة على أنها تحدٍّ شرير لأمريكا، وكان

رده هو الدعوة إلى تغيير النظام الحاكم والدفاعات الصاروخية. أما مقاربة كلينتون فقد جعلته يُعرّف المشكلة بشكلها الصحيح باعتبارها دولة غير مستقرة وفاشلة يمكنها أن تقوّض مصالح أمريكا. ولهذا السبب ألح على دخول كوريا الشمالية المجتمع العالمى ذى القواعد والتنظيمات الذى سيستوعب النظام الحاكم غير المستقر، وجعل حلفاء أمريكا يساعدون فى تحمل العبء.

لدى إحساس غريزى بشأن هذا الأمر

وصلت مستشارة الأمن القومى كوندوليزا رايس إلى البيت الأبيض وهى مصممة على تبنى مقاربة أشد صرامة تجاه كوريا الشمالية واتفاق كلينتون فى عام ١٩٩٤ لكنها لم تبْلغ وزير الخارجية الجديد كولن پاول بالتغيير. واعترف پاول بمزايا مقاربة الإدارة السابقة وواصل العمل بها، بما فى ذلك المفاوضات مع الكوريين الشماليين. وعشية أول زيارة للبيت الأبيض يقوم بها الرئيس الكورى الجنوبي كيم داي چونج فى مارس من عام ٢٠٠١، قال پاول إن الإدارة خططت "للمشاركة مع كوريا الشمالية لمواصلة العمل من النقطة التى توقف عندها الرئيس كلينتون وإدارته".^(٥)

على الرغم من ذلك لم يكن البيت الأبيض على وشك اتباع أى سبيل سلكه كلينتون. ففى اليوم التالى لكلام پاول، اضطر للرجوع عما قاله والاعتراف بأنه كان قد "حقق قدراً قليلاً من التقدم على زلاقتيه".^(٦) وأعلن الرئيس بوش فى وجود الرئيس كيم أنه "يرتاب" فى الزعيم الكورى الشمالى كيم چونج إل، قائلاً إنه لا يمكن الوثوق فى وفائه بالاتفاقات.^(٧) وأوضحت الإدارة أنها لا تعتزم دعم الاتفاقية الإطارية لعام ١٩٩٤ وأنها سوف تقوم بـ"مراجعة كاملة" للسياسة المتبعة تجاه كوريا الشمالية. ولم يكن ذلك تنصلاً من پاول فحسب، بل كذلك من الرئيس كيم الذى كان قد فاز فى عام ٢٠٠٠ بجائزة نوبل للسلام عن سياسته "سطوع الشمس" الخاصة بالمشاركة مع كوريا الشمالية وزيادة المساعدة لها.

قاوم الرئيس بوش ومستشاروه واقع أن الاتفاقية الإطارية لعام ١٩٩٤ كانت الطريقة الأكثر عملية لكبح جماح طموحات الأسلحة النووية الخاصة بكوريا الشمالية. ولأن الإدارة كانت تفتقر إلى بديل قابل للتطبيق، فقد اتبعت سياستين غير متسقتين في وقت واحد على مدى العامين التاليين، حيث واصلت وزارة الخارجية سياسة كلينتون الخاصة بالمشاركة، بينما كان البنتاجون والبيت الأبيض يحضنان على سياسة العزل، وكان الرئيس بوش يتأرجح بين الاثنين.

انتهى باول من مراجعة السياسة بعد ثلاثة أشهر وبدأ أن الرئيس يقر مسار المشاركة مع الكوريين الشماليين الذي أوصى به باول. ولم يمكن للمسؤولين في العملية الوكالاتية الموافقة على السياسية؛ وهكذا، وكما وصف مشاركتنا الأمر، فقد أسفرت الجهود المتعجلة لمسئولي الخارجية ومجلس الأمن القومي عن مقترح يفتقر إلى الوضوح كان المقصود به في المقام الأول تحصين الحكومة ضد النقد بشأن افتقارها إلى سياسة.^(٨) وفي السادس من يونيو عام ٢٠٠١، أعلن بوش أن الإدارة سوف "تجرى مناقشات جادة مع كوريا الشمالية بشأن أجندة عريضة" داعياً إلى "مقاربة شاملة".^(٩) وأكدت الإدارة أن المقاربة تختلف عن مقاربة كلينتون لأنها تطالب بتخفيض قوات كوريا الشمالية التقليدية وتحض على إحداث تقدم بشأن القضايا الإنسانية. وسرعان ما بات واضحاً أنها لم تتضمن كذلك التفاوض مع كوريا الشمالية.

واصلت المقاربة الشاملة سياسة كلينتون الخاصة بشحنات الغذاء والوقود إلى النظام الحاكم، وإنهاء الدعوة إلى وقف بناء المفاعلات الذي وُعد به بناءً على الإطار المتفق عليه لعام ١٩٩٤ - استجابةً لاعتراضات.^(١٠) وفي السادس عشر من فبراير عام ٢٠٠٢، تخلى الرئيس بوش عن معارضته السابقة وأقر سياسة "سقوط الشمس" أثناء زيارة لسول، مؤكداً على أن الولايات المتحدة لا تعتزم مهاجمة كوريا الشمالية. إلا أنه في أوائل أبريل، عندما أبدى الكوريون الشماليون استعدادهم للدخول في محادثات، رفض الرئيس بوش المقاربة الشاملة قائلاً: "لا أريد التورط في مفاوضات

طويلة المدى. قلدى إحساس فطرى بشأن هذا الأمر.^(١١) وأمر بوش بمراجعة ثانية للسياسة، وهو ما أسفر عما يسمى "المبادرة الشجاعة". وعلى الرغم من عدم تسرب التفاصيل، يُعتقد أنها تشبه المقاربة الشاملة الأقدم.

وأخيراً تم أول اجتماع رفيع المستوى، وإن كان قصيراً، فى الحادى والثلاثين من يوليو عام ٢٠٠٢ على هامش مؤتمر رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)^(١٢) فى برونائى بين وزير الخارجية پاول ووزير خارجية كوريا الشمالية پاك نام صن. وبحلول سبتمبر من عام ٢٠٠٢، لم يكن قد تحقق أى تقدم جوهرى بشأن أجندة الولايات المتحدة - كوريا. وهكذا، وبعد سبعة عشر شهراً من عمر الإدارة، ظلت سياسة كوريا الشمالية تسير على غير هدى، مع أن الإدارة ظلت تحض على إجراء المحادثات. وفى التاسع عشر من سبتمبر، أكد المتحدث باسم البيت الأبيض أرى فلايشر الدعم لمقاربة الإدارة الشاملة قانلاً: "هناك الكثير لتحدث بشأنه مع كوريا الشمالية".^(١٣)

لدى رد فعل غريزى تجاه هذا الشخص

بينما كانت سياسة المشاركة المتعثرة تلك تمضى، صعدت الإدارة من حدة خطابها المعادى لكوريا الشمالية وهددتها بشن هجوم استباقى. وفى أعقاب الهجمات الإرهابية فى الحادى عشر من سبتمبر، سعت الإدارة إلى إظهار تشدها تجاه الأنظمة الحاكمة المارقة، حيث نقلت التأكيد بشكل شامل من استراتيجية المفاوضات إلى استخدام القوة. وجاء أقسى هجوم فى خطاب حالة الاتحاد الثانى الذى ألقاه الرئيس بوش فى التاسع والعشرين من يناير عام ٢٠٠٢، عندما أشار إلى العراق وإيران وكوريا الشمالية باعتبارها "محور الشر". ومن الواضح أن هذا الاتجاه أدخله مستشارو البيت الأبيض فى الدققة الأخيرة، دون التشاور مع وزارة الخارجية أو بحث الأثر الدبلوماسى للتصريح. ورأى كولين پاول البيان متأخراً جداً ولم يكن

أحد أدنى منه لديه فكرة عن مجيئه".^(١٤) وأحدثت العبارة ضجة في واشنطن وفي أنحاء العالم. ولم يكن الأمر هو عدم وجود "محور" لجهود دعم الإرهابيين بين البلدان الثلاثة فحسب، بل كان الربط، مقروناً بتصريحات سياسية أخرى صادرة عن الإدارة، يوحي بأن الإدارة كانت مستعدة لمهاجمة كل من البلدان الثلاثة. وكما أطاحت الإدارة بنظام طالبان في أفغانستان في أكتوبر السابق، فقد بدا الاحتمال أكثر من كونه بلاغياً.

أشاعت ملاحظة "محور الشر" موجة من القلق في آسيا، حيث عارض الزعماء أى إجراء عسكري فى شبه الجزيرة الكورية. وسعى وزير خارجية كوريا الجنوبية هان سونج سو إلى طمأنة المنطقة بإبلاغه إذاعة إم بي سى سول أن "ملاحظات الرئيس بوش لا تعنى بالضرورة أن الولايات المتحدة سوف تقوم بعمل عسكري ضد كوريا الشمالية".^(١٥) كما سعى الرئيس بوش نفسه لتهدئة المخاوف بشأن الضربة العسكرية المحتملة ضد كوريا الشمالية، حيث قال فى مؤتمر صحفى مع الرئيس الكورى كيم داي چونج: "نحن أناس مسالمون. ولا نعتزم غزو كوريا الشمالية. ولا نعتزم كوريا الجنوبية مهاجمة كوريا الشمالية. وكذلك أمريكا. نحن فى وضع دفاعى محض".^(١٦)

سوف يُنظر إلى خط محور الشر فى عزلته على مر الزمن فى هذا السياق على أنه زخرفة بلاغية، إن لم يفتقر إلى الحكمة. ومع ذلك فقد أعقب التصريح سلسلة من الملاحظات المهينة من الرئيس ضد زعيم كوريا الشمالية، وخطاب عدوانى، ومبدأ حربى جديد يدعو إلى ضربات عسكرية استباقية ضد كوريا الشمالية. وفى الثالث والعشرين من مايو عام ٢٠٠٢، وأثناء اجتماع مع أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين، أشار الرئيس بوش إلى كيم چونج إل باعتباره "قزماً"، وشبهه بـ "طفل مدلل على مائدة العشاء".^(١٧) وبعد ثلاثة أشهر أبلغ صحفى فى مقابلة مسجلة أنه "يمقت" الزعيم الكورى الشمالى، قائلاً: لدى رد فعل غريزى تجاه هذا الشخص.^(١٨) وليس مستغرباً أن الملاحظتين ذاعتا.

فى العاشر من مارس عام ٢٠٠٢، نشرت الإدارة "مراجعة الوضع النووى" التى أوردت كوريا الشمالية باعتبارها هدفاً محتملاً لضربة نووية مقصود بها تدمير مجمعات الأسلحة الكيماوية والبيولوجية الموجودة تحت الأرض.^(١٩) وبالإشتراك مع جهود البنتاجون الأخرى لاستئناف التجارب النووية وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية التكتيكية، جعل هذا الخطاب أى حل سلمى للأزمة أكثر صعوبة. وكان من يسمون "مقاومو السرقات" "مقصوداً استخدامهم" حسب كلمات أحد أعضاء مجلس سياسات الدفاع ذى النفوذ.^(٢٠) وقد غدت حقيقة أن سياسة واشنطن الرسمية تؤكد على الضربة النووية المحتملة ضد كوريا الشمالية القلق فى النظام الذى يعانى بالفعل من البارانونيا. وكانت بيونج يانج كذلك هدفاً فى استراتيجية الأمن القومى التى صدرت فى سبتمبر من عام ٢٠٠٢ وعرفت كوريا الشمالية بأنها "نظام مارق" وأعلنت أنه لا بد أن تستعد الولايات المتحدة لوقف تلك الدول "قبل أن تتمكن من التلويح بأسلحة الدمار الشامل أو استخدامها".^(٢١)

وهكذا، وبعد مرور عشرين شهراً على وجود الرئيس بوش فى منصبه، تضمنت سياسة كوريا الشمالية فجوة متسعة بين مقاربتى وزارة الخارجية والبنتاجون لكوريا الشمالية. فقد كانت وزارة الخارجية تسعى إلى إجراء محادثات مهمة لمواصلة الإطار المتفق عليه وتوسيع المحادثات لتشمل تخفيض الأسلحة التقليدية وحقوق الإنسان، بينما كان البنتاجون يسعى لوقف تهديد الإرهاب المحتمل من كوريا الشمالية من خلال إجراء عسكري غير محدد وإن أُشير إليه بقوة. ولا يبدو أنه كان هناك جهد للترامن بين السياستين، ناهيك عن التوصل إلى حل وسط قابل للتطبيق. ومع أنه من الواضح أن هذا العمل مسئولية مستشارة الأمن القومى، فقد فشلت كوندوليزا رايس فى تنفيذه. وهكذا، وكما قال أحد المشاركين، فبدلاً من أن تجتهد رايس فى صياغة سياسة ما، ستقول لمسئولى الخارجية والدفاع: "أنتم يا شباب تسوون المسألة بالقتال وتخبرونا بما هو الحل".^(٢٢) واشتكى مسئول آخر رفيع المستوى قائلاً: "انتهى بنا الحال بسياسة أفضل ما توصف به أنها الإهمال العدوانى".^(٢٣)

وأخيراً، وعلى مدى صيف عام ٢٠٠٢، ظهرت المعلومات التي ستضع هذه السياسة المشوشة والمنقسمة والفاشلة موضع الاختبار الجاد. وأكدت إدارة بوش ما شكّت فيه وكالات الاستخبارات لبعض الوقت، وهو أن كوريا الشمالية تطور برنامجاً نووياً سرياً ثانياً. وعلى الرغم من تجميدهم لعمل معالجة البلوتونيوم طبقاً لما اقتضاه الإطار المتفق عليه، فقد بدأت كوريا الشمالية برنامجاً نووياً آخر فى السر، وهو البرنامج القائم على اليورانيوم عالى التخصيب.^(٢٤) وتحملت الإدارة عبء أزمة كبيرة.

فى أواخر التسعينيات، كان من الواضح أن كوريا الشمالية وباكستان قد عقدتا صفقة تلبى احتياجاتهما المتصورة. فقد زودت باكستان بمخططاتها الخاصة بصواريخها نودونج وفى المقابل أمدتها باكستان كوريا الشمالية بتصميمات وتكنولوجيا تخصيب اليورانيوم. وفى صيف عام ٢٠٠٢ شاهدت الأقمار الاصطناعية الأمريكية طائرة باكستانية وهى تحمل شحنتها فى كوريا الشمالية، لكن المسؤولين الأمريكيين لم يتمكنوا من تحديد الطريقة التى دفعت بها باكستان التى تفتقر إلى المال ثمن تلك الصواريخ. وحل اكتشاف المقيضة النووية هذا اللغز. ومن المحتمل أن الصفقة بدأتها باكستان عندما لم تستطع دفع ثمن الصواريخ لكوريا الشمالية.^(٢٥)

اللعب بالورقة النووية

مع أن خبر البرنامج الجديد احتل عناوين الصفحات الأولى فى أنحاء العالم، فقد شك مراقبو كوريا داخل الإدارة وخارجها طويلاً فى أن بيونج يانج نقضت التزاماتها الدولية. ذلك أن لكوريا الشمالية تاريخاً من الغش بشأن صفقاتها النووية منذ أن بدأت لأول مرة التفاوض مع المجتمع الدولى فى أواخر السبعينيات. فقد تعلمت مبكراً أنه يمكنها كسب الفوائد الدولية فى مقابل كبح جماح برنامجها النووى. وعندما كان تنفيذ المساعدات الموعودة يتأخر عن موعده كانت كوريا الشمالية تستأنف برامجها النووية وتطالب بالمزيد من المساعدات الدولية لتوقفها من جديد.

كانت كوريا الجنوبية تسعى لتحقيق برنامج نووى منذ نهاية الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) عندما وقَّعت اتفاقية تعاون فى الأبحاث النووية مع الاتحاد السوفيتى. وفى ظل هذه الاتفاقية، زار العلماء الكوريون الشماليون مراكز الأبحاث النووية السوفيتية وأعطى الاتحاد السوفيتى كوريا الشمالية مفاعل نووى تجريبى ووضعه فى موقع يونجبويون الشهير، على بعد ستين ميلاً من بيونج يانج. ولأن الاتحاد السوفيتى كان قلقاً، حتى فى ذلك الحين، من إمكانية استخدام كوريا الشمالية المفاعل فى صنع أسلحة نووية، فقد طلب من مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهى منظمة مستقلة تابعة للأمم المتحدة مقرها فيينا،^(٢٦) مراقبة البرنامج. على الرغم من أن كوريا لم تكن قد وقَّعت بعد على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. وتلزم المعاهدة "كل دولة طرف [فى المعاهدة] لا تملك أسلحة نووية ... بعدم تصنيع أو امتلاك أسلحة نووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي". فهى مقصورة على خمس دول - الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - وهى الدول المسموح لها قانوناً بامتلاك الأسلحة النووية. كما تحظر نقل الأسلحة أو المواد أو التكنولوجيا النووية.^(٢٧) وأخيراً وقَّعت كوريا الشمالية على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية فى عام ١٩٨٥.

لا يعرف أحد خارج كوريا الشمالية على وجه الدقة متى انتقل هذا البلد من برنامج الطاقة النووية إلى برنامج الأسلحة النووية. ربما كان ذلك رداً على البرنامج السرى لكوريا الجنوبية الذى بدأ فى السبعينيات لتطوير القدرة على صنع أسلحة نووية. وبغض النظر عن متى بدأت كوريا الشمالية لأول مرة رحلتها الخاصة بالأسلحة النووية، فبحلول منتصف الثمانينيات بدأت كوريا الشمالية تلج فى طلب محطات توليد الطاقة النووية من الاتحاد السوفيتى، وكانت أغراضه النووية واضحة. واعتباراً من ذلك التاريخ، سعت كوريا الشمالية لتحقيق استراتيجية مزدوجة للتحرك قُدماً فى اتجاه قيود منع انتشار الأسلحة النووية، فقط لكى تعود وتبرز المجتمع الدولى للحصول على مكافآت مقابل الامتثال المستمر لاتفاقيات منع انتشار الأسلحة النووية تلك.

لم يكن سؤال واضع السياسات في يوم من الأيام هو "هل سيغشون؟" بل ما إذا كان بالإمكان التوصل إلى اتفاق يعالج التهديد الآتى أم لا، بينما يجرى العمل على احتواء أى تهديد طويل الأجل إلى أن ينهار النظام. ولا بد أن واضع السياسات يفترضون باستمرار أن النظام الكورى الشمالى المنعزل ويعانى من البارانويا سوف يسعى إلى الغش فى اتفاقياته. ومع ذلك، وبناءً على وضعه النووى واعتزامه البقاء فى السلطة بكل ثمن، بغض النظر عن الخسائر البشرية، فمن الممكن أن تختار كوريا الشمالية الحرب إذا شعرت أنها مهددة. وبذلك يواجه المجتمع الدولى احتمالاً حقيقياً للحرب باهظة الثمن والدموية فى حال فشل الدبلوماسية.

صفقة الرئيس بوش النووية

عندما أصبح جورج دابليو اتش بوش رئيساً، كان لدى كوريا الشمالية معامل لإنتاج البلوتونيوم الخطير، ولم يكن لديها مفاعلات تعمل بالماء الخفيف، ولم يكن هناك مفتشون. وفى النهاية بدأت الولايات المتحدة تلح على اتفاقية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونجحت حكومة بوش فى ضمان توقيع كوريا الشمالية على اتفاق الإجراءات الوقائية النووية فى الثلاثين من يناير عام ١٩٩٢ غير أنه فى ذلك الحين كانت كوريا الشمالية قد رفعت السعر؛ فمقابل التوقيع على اتفاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية كان رئيس كوريا الشمالية كيم إل سونج يريد من الولايات المتحدة أن تزيل الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، وإلغاء التدريبات العسكرية المشتركة "روح الفريق" بين الولايات المتحدة وكوريا، والتوقيع على معاهدة عدم اعتداء، والموافقة على المحادثات المباشرة.^(٢٨) ومع أن الرئيس بوش لم يسمها قط صفقة مقايضة، خلال خريف عام ١٩٩١، فقد اتخذ معظم تلك الخطوات. وأطلقت الخطوات شرارة نقاشات حامية داخل الإدارة. ومع ذلك تفهّم الرئيس بوش الحاجة إلى جعل كوريا الشمالية تشعر بقدر أكبر من الأمان، لإقناعها بكبح جماح برنامجها النووى. وقد نجح ذلك. إذ وقعت كوريا الشمالية على اتفاق التفتيش النووى للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أُلزم اتفاق الوكالة كوريا الشمالية بالسماح للوكالة بالتفتيش على المعمل النووى وإعادة معالجة المنشأة الموجودة فى يونجبين، وظهرت كوريا الشمالية فى البداية وكأنها تتعاون، لكن سرعان ما ظهرت مشكلات خطيرة. والأمر الأكثر أهمية هو أن الوكالة قررت أن كوريا الشمالية أنتجت بلوتونيوم أكثر مما اعترفت به عندما أغلقت منشأة مفاعلها النووى فى يونجبين لمدة مائة يوم فى عام ١٩٨٩. (٢٩) وبينما كان مركز اهتمام المناقشات هو الخداع الكورى، فقد بدأ الكوريون الشماليون كذلك عرض الثمن الذى يريدونه مقابل جهودهم لإعادة معالجة البلوتونيوم، وهو مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى الحصول على مفاعلات الماء الخفيف والوقود النووى.

وفى مسعى لحض كوريا الشمالية على الامتثال للالتزامات الوكالة، هددت إدارة بوش بسحب بعض "الجَزَر" الذى عرضته. وفى الثامن من أكتوبر عام ١٩٩٢، أعلن وزيراً دفاع كوريا الجنوبية والولايات المتحدة عن الاستعدادات لاستئناف تدريبات روح الفريق فى مارس من عام ١٩٩٣. وكما هو متوقع، ردت بيونج يانج بغضب على القرار، حيث حذرت من أن الحوار مع كوريا الجنوبية لا يمكن أن يستمر "بينما تجرى حرب نووية حارية". وفى شهر نوفمبر، حذرت من أنها قد تعطل تفتيش الوكالة الدولية للطاقة النووية إذا أُجريت تدريبات روح الفريق. (٣٠) وبدون مفتشين، كان من المرجح فى الغالب أن تسعى كوريا الشمالية إلى إنتاج الأسلحة النووية.

احتمال أن لديهم أسلحة أكبر من أى وقت مضى

عندما وُجِهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى عام ١٩٩٣ باعتراض كوريا الشمالية المستمر على مفتشيها، أبلغت الوكالة كوريا الشمالية أنها ستنتقل القضية إلى مجلس الأمن، محذرةً من "المزيد من الإجراءات"، وهو ما يعنى العقوبات بلغة الأمم المتحدة. وكان رئيسان جديداً قد توليا السلطة لتوهما فى كل من واشنطن وسول.

وحذا كلينتون وكيرن يانج سام حذو سلفيهما ووافقا على المضي قُدماً بالنسبة لروح الفريق التي بدأت في الثامن من مارس. وبالإضافة إلى ذلك، أبدى الرئيس الكورى الجنوبي الجديد اتجاهأ أكثر صرامة بصورة عامة من اتجاه سلفه.^(٣١)

بعد أربعة أيام، أعلنت كوريا الشمالية عن عزمها الانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. وهو ما يعنى أن كوريا الشمالية يمكن أن ترفض مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتبدأ إنتاج الأسلحة النووية من جديد. وكانت لهذا التطور آثاره الخطيرة بالنسبة لقوات كوريا الجنوبية والولايات المتحدة المتمركزين هناك، وكذلك إمكانية نقل المواد والمعرفة للإرهابيين. وعلى الرغم من أن كوريا الشمالية قررت فى النهاية تعليق انسحابها من المعاهدة، فقد ميزت هذه الدورة من الأحداث نمطاً سيستمر طوال العام ونصف العام التاليين وسيكرر اعتباراً من عام ٢٠٠٢. ورداً على ما تصورت أنه التزامات متأخرة من جانب كوريا الجنوبية أو الولايات المتحدة، سوف تنقض التزاماتها الخاصة بالتفتيش، وسوف ترد الولايات المتحدة بزيادة الضغوط بتعليق المحادثات الثنائية، وتغيير موعد روح الفريق، ودعم مناقشة فرض عقوبات الأمم المتحدة. وسوف تهدد كوريا الشمالية من جديد بالانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وطردها المفتشين والحديث عن الحرب. وأثناء عملية المساومة، سوف تكرر كذلك طلبها الخاص بمفاعلات الماء الخفيف، ومعاهدة عدم الاعتداء، والمزيد من مساعدات الغذاء والوقود.

بحلول نوفمبر من عام ١٩٩٣، كان من الواضح أن كوريا الشمالية لن تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة النووية. وألغت واشنطن جولة المحادثات التالية المزمعة مع كوريا الشمالية وبدأت مناقشة السعى لفرض عقوبات للضغط على كوريا الشمالية كي تعود إلى الامتثال. وكان كلينتون ومستشاروه يأملون فى إمكانية العثور على حل دبلوماسى، وعلى الرغم من ذلك، وكإجراء احترازى، عاد البنتاجون إلى خطته العسكرية الخاصة بشبه الجزيرة. وفى ديسمبر من عام ١٩٩٣، وزعت وكالة

الاستخبارات المركزية بعض المعلومات المفزعة التي كانت تعنى أن الوضع على شبه الجزيرة الكورية قد يكون أكثر خطورة.

وزعت وكالة الاستخبارات المركزية "تقييم المعلومات الاستخباراتية القومي" الذي سرعان ما تسرب إلى الصحافة في منتصف ديسمبر، حيث قدر أن كوريا الشمالية ربما صنعت قنبلة نووية أو قنبلتين. وذكرت الوثيقة الحساسة أن هناك احتمالاً "أقوى من أى وقت مضى" لأن تكون لدى كوريا الشمالية قنبلة نووية. وبما أن كوريا الشمالية هي أكثر دول العالم سريةً، فقد كان لدى المسؤولين الأمريكيين معلومات قليلة عن أنشطتها مستقاة من مصدرها الأصلي. وعلى عكس المناطق التي للولايات المتحدة فيها جواسيس وإخباريين وقدرات تنصت، فإن الكثير من المعلومات الاستخباراتية في كوريا الشمالية يقوم على التخمين. وبذلك لم يكن تقييم المعلومات الاستخباراتية القومي هذا يقوم على أية أدلة متينة، بل على استقراء المسؤولين لعدد الأسلحة التي يمكن أن تكون كوريا الشمالية قد صنعتها بما يقدر باثني عشر كيلو جراماً من البلوتونيوم التي حصلت عليها من مفاعلها خلال إغلاق ١٩٨٩. كما قال إنه من غير المرجح أن تنجح الجهود الدبلوماسية أو العقوبات الاقتصادية، مشيراً إلى أن العقوبات يمكن أن تجعل كوريا الشمالية تهاجم كوريا الجنوبية. وكان هناك كذلك خوف من إمكانية أن مقايضة كوريا الشمالية القنابل النفط مع بلدان كإيران. واتفق معظم معلومات مجتمع الاستخبارات مع تقييم المعلومات الاستخباراتية القومي، على الرغم من اختلاف مكتب الاستخبارات والأبحاث بوزارة الخارجية مع النتيجة، واصفاً التقييم بأنه "أسوأ" تحليل "حالة".^(٢٢) وعلى أية حال، لن يمكن للولايات المتحدة رفض احتمال أنها يمكن أن تواجه الآن حرباً مع قوة نووية محتملة.

سنكون في وضع صعب إذا دق جرس الوكالة الدولية للطاقة الذرية

في السادس من ديسمبر عام ١٩٩٣، ومع تدهور الوضع بشكل يومي، كان كليتون جالساً على رأس الطاولة في غرفة مناقشة الأزمات محاطاً بكبار مستشارية

للأمن القومي. وكان روبرت جالوتشى، كبير المفاوضين الأمريكيين مع كوريا الشمالية والسفير فوق العادة، يناقش أحدث تقرير من مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى يذكر أن الكوريين الشماليين يمنعون المفتشين، أى أن "الإجراءات الوقائية بطلت أثرها" بلغة الوكالة. وكان رئيس الوكالة هانز بليكس يعالج الوضع بحرص شديد، محاولاً — — — كسب الوقت. وأوضح جالوتشى بطريقته الموجزة الدقيقة النمطية أن "بليكس قصد أن لا يقول ما يعنيه بوضوح" مبيناً أن بليكس "قال إنهم عند نقطة كسر استمرار الإجراءات الوقائية، أى أنها لم تُكسر بعد".

تدخل كلينتون قائلاً: "يبحث بليكس عن كل طريقة ممكنة كى لا يجد طريقة لقول إن الإجراءات الوقائية كُسرت. سنكون فى وضع صعب إذا دق جرس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فسيكون علينا الاتجاه نحو العقوبات." فالمبادئ جميعها متفق عليها. وقال كلينتون، حاضاً على قدر أكبر من الجهد الدبلوماسى، "لا بد أن يبدو الأمر وكأننا لم نترك حجراً [rock] إلا وقلبناه. نعم لا بد أن نقلب كل حجر"، مستخدماً الحروف الأولى لكوريا الجنوبية ROK جمهورية كوريا^(*).

سأل كلينتون الذى يحاول باستمرار فهم دافع خصومه: "ما الذى يعنى كوريا الشمالية فى هذا الأمر؟" ورد جالوتشى قائلاً: "يمكنهم تجنب العقوبات. وسيوصلهم هذا إلى مفاوضات عريضة ودقيقة"، وهو ما يعنى تغييراً شاملاً فى العلاقات مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. وفى النهاية يعنى هذا إمكانية تطبيع العلاقات.

لكن بحلول أوائل يناير من عام ١٩٩٤ كان واضحاً بشدة أن الكوريين الشماليين غير مستعدين للتفاوض. وبحلول فبراير كانت القوات المسلحة الأمريكية فى درجة عالية

(*) هذه ترجمة حرفية اقتضتها طبيعة الجملة التى تعنى "لا بد أن يبدو وكأننا لم نترك شيئاً إلا وفعلناه". لكن كلينتون هنا لعب على كلمتى rock (حجر) و ROK اختصار جمهورية كوريا بالإنجليزية) فكان لا بد من ترجمتها على هذا النحو للحفاظ على الصورة التى أرادها المتكلم. (المترجم)

من الاستنفار - لأول مرة منذ عاصفة الصحراء. وكان كلينتون قد طلب في ديسمبر السابق مراجعة خطط البنتاجون للدفاع عن كوريا الجنوبية.^(٣٣) وكان البنتاجون قد وضع خطط حرب جديدة، واضعاً في اعتباره الدروس المستفادة أثناء حرب الخليج الفارسي. وفي حالة الهجوم الكورى الشمالى، دعت الخطة القوات الأمريكية والكورية الجنوبية إلى تبثئة الهجوم، والسماح بوصول التعزيزات، ثم صد الغزاة. وانطوت الخطوات التالية على غزو كوريا الشمالية واحتلال بيونج يانج.^(٣٤) ومن الممكن أن يموت عشرات الآلاف من الجنود الأمريكين ومئات الآلاف من الجنود والمدنيين الكوريين. ووضع البنتاجون كذلك خطة لمهاجمة منشآت يونجبيون بالقنابل دقيقة التوجيه. ولخص وزير الدفاع بيرى المقاربة قائلاً إن "أفضل طريقة لتجنب الحرب هى التأكد من أنهم يرون تصميمنا [على خوضها]."

فى أوائل عام ١٩٩٤، كانت الحرب مع كوريا الشمالية احتمالاً حقيقياً. فقد أوضحت كل المؤشرات - حفر الخنادق فى المنطقة منزوعة السلاح بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، ومراكب الصيد التى تزرع الألغام - أن الكوريين الشماليين يريدون أن تعرف الولايات المتحدة أنهم مستعدون لخوض الحرب. ورأى محللو الولايات المتحدة أنهم ربما استأنفوا إعادة معالجة المواد النووية كذلك. وبحلول شهر مارس كانت كوريا الشمالية تهدد قائلة: "نحن مستعدون لرد العين بالعين والحرب بالحرب. وليست سول ببعيدة عن هنا. وإذا اندلعت الحرب فسوف تتحول سول إلى بحر من النار."^(٣٥)

فى التاسع عشر من مارس، زادت حدة التوترات فى غرفة مناقشة الأزمات. وقصر ليك الحضور على "المدراء فقط"، شاكياً من أن هناك تسريبات "خلال ساعتين" من آخر اجتماع. ووافق المدراء على مواصلة التدريبات العسكرية المشتركة مع كوريا الجنوبية وعلى "اتخاذ خطوات حكيمة" على المستوى التالى من التركيز عندما تتجه الأمم المتحدة إلى العقوبات. وبعد بضعة أيام وافقوا على إرسال صواريخ باتريوت إلى كوريا الجنوبية وبدء العمل بشأن قرار للأمم المتحدة لتطبيق العقوبات الاقتصادية ضد

كوريا الشمالية. وكما أوضح مساعد مجلس الأمن القومي دان بونمان الأمر، فقد كان شالى يعلم أن كوريا الشمالية يمكنها إلى حد كبير القيام بشيء عنيف وكبير، لكنها تعلم كذلك أنه لن يبقى لها نظام حاكم.^(٣٦) وأكد بيرى أن الولايات المتحدة لا يمكنها رفض احتمال الحرب.

على الرغم من ذلك، فقد أوضح الرئيس كلينتون خلال الأزمة مع كوريا الشمالية أن الكوريين الشماليين يمكنهم تجنب العقوبات والمزيد من المواجهات إن هم التزموا بتعهداتهم. وقد أعلن في الرابع من يونيو أثناء اجتماع في بريطانيا مع رئيس الوزراء جون ميچور: "ما زال هناك وقت كى تتجنب كوريا الشمالية العقوبات التى يمكن أن تسرى بالفعل إذا توصلنا إلى شيء بشأن التفتيش النووى. فهذا أمر بيدهم هم.^(٣٧) وأثناء الاستعداد لاستخدام القوة، أبقى الباب مفتوحاً للدبلوماسية.

على الحافة

ذات مساء صيف رائع فى الثالث عشر من يونيو عام ١٩٩٤، استضاف الرئيس إمبراطور اليابان أكيهيتو والإمبراطورة ميتشيكو فى أول زيارة لهما إلى الولاية المتحدة منذ تولى المنصب كثير الطقوس والمناسب المسمى "عرش الكريزانتيم". وكان أول حدث بالملابس الرسمية منذ إدارة ريجان، ومع أن حياة البيت الأبيض فى الغالب عمل شاق غير صاخب، فإن حفلات العشاء الرسمية استثناء نادر، حيث أمسيات الاسترخاء والأناقة الإجبارية. ويختلط نجوم السينما والمؤلفون والفنانون بالمسؤولين الحكوميين، وكل منهم يحسد الآخر على مهنته.

اتسمت تلك الليلة بالترف إلى حد كبير، خاصة وأن ترفيهه الليلة كان حفلاً موسيقياً فى القاعة الشرقية لواحد من عازفى التشيللو العظام وهو مستسلاف روستروپوڤيتش. وكان قد عزف أمام الرئيس كنىدى وزوجته فى ذروة فترة

رناستهما الساحرة. وقد ارتدبت قفازين طويلين للمرة الأولى والوحيدة فى حياتى، وبينما كنت آقف فى صف المستقبلين، ذكرت لأحد الأصدقاء أنه ليس لدى فكرة عما إذا كان يجب الإبقاء عليهما أم خلعهما أثناء الكوكتيل وحفل العشاء. ومن حسن الحظ أن امرأة خلفى ربت على كتفى قائلة: "لدى إيجاز عن القفازين." استدرت لأرى أوبراه وينفرى التى طلبت منى الإبقاء على القفازين أثناء الكوكتيل فى حين أخلعهما أثناء العشاء.

بينما تظاهر الرئيس وفريق سياسته الخارجى بالمرح الذى تقتضيه الأمسية، فقد كانوا متوترين. فقبل ذلك بساعات قليلة كانت كوريا الشمالية قد أعلنت عزمها إغلاق مفاعلها وإزالة الوقود المستنفد، والانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، مما يعمق الأزمة. وكانت تلك الخطوة تعنى أن كوريا الشمالية سوف تبدأ فى صنع أسلحة نووية وتستعد للحرب. ورداً على ذلك، استدعت كوريا الجنوبية ٦,٦ مليون من جنود الاحتياط فى وقت سابق من ذلك اليوم. ومرة أخرى حذرت من أن كوريا الشمالية ربما تملك بالفعل سلاحين نوويين.

كانت الولايات المتحدة تستعد للحرب. بينما كانت لا تزال تأمل فى نجاح الإجراءات الأقل فى إقناع كوريا الشمالية بالتراجع، بما فى ذلك المفاوضات وربما العقوبات. وقبل ذلك ببضعة أيام، كان المدراء قد اتفقوا على مقاربة الأزمة بالعقوبات المرحلية، بدءاً بخفض العلاقات الثقافية والدبلوماسية وبرنامج المساعدات الصغير الخاصة بالأمم المتحدة، والانتقال إلى حظر على كل التعاملات المالية. وفى النهاية تعزيز الحظر على الأسلحة إذا لم يستجب الكوريون الجنوبيون. وكان الوضع النهائى هو فرض العقوبات. وكما أبلغ الوزير بيرى زملاءه أثناء اجتماع المدراء فى العاشر من يونيو عام ١٩٩٤، فإنهم إذا كانوا سيوقفون السفينية الكورية الشمالية بقوة فذلك عمل من أعمال الحرب".

كان لليابانيين دور رئيسى يقومون به فى الاستراتيجية. فأحد أكبر مصادر التمويل فى كوريا الشمالية يأتى من منظمة للكوريين المقيمين فى اليابان تسمى "السورن الأخيار"^(٣٨) التى ترسل أموالاً هائلة مباشرة إلى كوريا الشمالية. وسوف تحتاج أية استراتيجية عقوبات إلى تعاون تام من اليابان. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تحتاج الولايات المتحدة إلى دعم اليابان فى الحرب المحتملة مع كوريا.

كان وجود الكثير من المسؤولين اليابانيين رفيعى المستوى فى تلك الأمسية بالبيت الأبيض حدثاً سعيداً. وكان رئيس الوزراء اليابانى هاتا مذبذباً بشأن قرار كلينتون إبقاء العقوبات ضد كوريا الشمالية مطروحة للبحث. وقد تسرب أمر الشجار إلى الصحافة ونُقل عن المسؤولين اليابانيين قولهم إن طوكيو لن تدعم القرار الذى ستتخذه الولايات المتحدة لإحالة القضية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأثناء العشاء الرسمى، تنقل لك بين الدبلوماسيين سعياً لضمان موافقة اليابان على استراتيجية العقوبات. وقد سحب كلينتون للخارج كى يدعو هاتا، مؤكداً ضرورة أن يكونوا موحدين وثابتين فى مواجهة كوريا الشمالية.^(٣٩)

وفى الرابع عشر من يونيو تعهدت الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بفرض عقوبات ضد كوريا الشمالية. فقد أُعد المسرح للحرب.

مناورة كارتر

كانت الدعوات لتوجيه ضربة عسكرية ضد معمل إعادة المعالجة تتزايد، بما فى ذلك تلك الدعوة من مستشار الأمن القومى السابق المحترم برنت سكوكروفت الذى ناشد الولايات المتحدة فى شهر يونيو التلويح بضربة عسكرية لإزالة قدرتها على إعادة المعالجة إذا لم تتعاون بيونج يانج المفتشين.^(٤٠) وكان كلينتون يعلم أن أية ضربة كهذه قد لا تقضى على المواد أو الأسلحة النووية المبعثرة التى بحوزة كوريا الشمالية بالفعل، ويمكن كذلك أن تشعل حرباً أوسع نطاقاً. وبينما راجع الرئيس الخيارات العديدة، واصل كذلك البحث عن حل دبلوماسى.

عندما بحث كلينتون عن بدائل درس جدياً الاستفادة من الرئيس السابق جيمي كارتر. وعلّق كلينتون لفريقه الخاص بالسياسة الخارجية فى العاشر من يونيو عام ١٩٩٤ قائلاً: "كما تعلمون فهو لم ينتهك أى تفاهم كان لى معه." ومع أن العلاقة بين رئيسين سابقين تتسم بالتوتر إلى حد ما، فقد احترم كلينتون موطنه الجنوبي ووجد دبلوماسيته مفيدة فى هايتى. وكان كلينتون يعلم أن كارتر حريص على الذهاب إلى كوريا الشمالية وكان قد أمّن دعوة للزيارة باسم مركزه فى أطلانطا. وأرسل كلينتون فى السر خطاباً إلى الرئيس الكورى الشمالى كيم إل سونج عن طريق صديقه القس بيلى جراهام، لكن كارتر باعتباره رئيساً سابقاً كان محاوراً أكثر مصداقية بشأن هذه القضية. ومع معتقداته القوية الخاصة به وشكه الشديد فى استخدام القوة، قد يكون كارتر إلى حد ما كذلك شخصاً يُتوقع منه أداء المهمة لكن قد لا يمكن السيطرة عليه، حيث يضع السياسة الخاصة به.^(٤١) وباعتبار كلينتون القائد العام، فقد تحمل مسؤولية الدفاع عن الولايات المتحدة، على أن تكون الحرب هى الملاذ الأخير. كما وافق على ضرورة ذهاب كارتر إلى بيونج يانج.

فى الخامس عشر من يونيو عام ١٩٩٤، وصل كارتر وزوجته روزالين ووفد صغير إلى بيونج يانج، فى اليوم نفسه الذى بدأت فيه الولايات المتحدة توزيع مسودة قرار يدعو إلى عقوبات مرحلية فى الأمم المتحدة. ويظل هناك اختلاف بشأن ما الذى كان مصرحاً لكارتر بمناقشته على وجه الدقة مع الكوريين الشماليين. وكانت رواية كارتر هى أنه ترك فى واقع الأمر بلا أية توجيهات. وهو يقول: "دونت النقاط التى سأحدث فيها ... وقرأتها على جالوتشى. ولم تكن له مقترحات لعمل تعديلات. وغادرنا البلاد ... وقد زُودنا بأكبر قدر ممكن من المعلومات، لكن بلا توجيهات واضحة أو إقرار رسمى. فحقيقة الأمر أننا كنا نتصرف على مسئوليتنا."^(٤٢)

الواقع أن ليك التقى بكارتر فى المطار القومى خارج واشنطن العاصمة، حين كان كارتر مغادراً. وكان كلينتون قد قرر أن ينصت كارتر بانتباه للكوريين الشماليين ويعيد

صياغة السياسة القائمة، وأوضح ليك أن الرئيس قرر أن لا يكون لكارتر سلطة تفاوضية. ويقول ليك: "حددت له بوضوح وحرص سياستنا وأين وصلت الأمور. وكان عليه توضيح أنه يعمل كمواطن خاص، لكننا كنا نتوقع منه أن يعمل على نحو يتسق مع سياستنا." ^(٤٣) وقال دان پونمان فى وقت لاحق: "لم يكن مخوًلاً لأن يقول أى شىء يتجاوز السياسة الأمريكية الحالية." ^(٤٤) ويزعم بوب جالوتشى أن كارتر كان مخوًلاً لأن يصف "الحزم الخاص بالقضايا" الخاص بكلينتون، بما فى ذلك العقوبات، وكذلك أن الرئيس كلينتون مهتم بتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية وهو يحل القضايا النووية. ومع ذلك فقد شعر كارتر، باعتباره رئيساً سابقاً، بأنه مفوًض باتباع غرائزه وليس قواعد إرشادية بعينها.

وطبقاً لما تذكره كارتر فيما بعد، فإنه فى لقائه يوم السادس عشر من يونيو مع الرئيس كيم إل سونج وفريق وزارة خارجيته، فقد "عرض الخطوط العامة للوضع برمته" وفى النهاية جعل كيم يقبل مقترحاته لوقف البرنامج النووى الكورى الشمالى. وكان لكيم طلبان أساسيان، هما دعم الولايات المتحدة لحصول كوريا الشمالية على تكنولوجيا مفاعلات الماء الخفيف، وهو يدرك أن التمويل والمعدات لا يمكن أن تأتى مباشرة من أمريكا، وأن تضمن الولايات المتحدة عدم وقوع هجوم نووى ضد بلده. وأراد كيم كذلك استئناف الجولة التالية من المحادثات مع الولايات المتحدة لحل كل القضايا النووية البارزة. كما زعم كارتر أن كيم كان مستعداً لتجميد البرنامج النووى لكوريا الشمالية أثناء المحادثات وبحث التجميد الدائم إذا أمكن إبدال مفاعلاتهم القديمة بمفاعلات حديثة وأكثر أماناً. وإذا كان ذلك التجميد يعنى كذلك أن الكوريين الشماليين لن يلتزموا بإعادة معالجة الوقود المستنفد أو تشغيل مفاعلهم الإشكالى، فإنه يمثل إنجازاً كبيراً. وكانت المشكلة هى أن واشنطن ليست لديها تفاصيل ولا إحساس بمدى واقعية الاتفاق.

فى وقت لاحق من ذلك المساء، اتصل كارتر بجالوتشى على خط مفتوح لإبلاغه بالاتفاق الواضح مع الرئيس كيم إل سونج وأخبر جالوتشى أنه يعترف بإعلان الاتفاق

على السى إن إن. وكان الوقت صباحاً في واشنطن وكان المدراء مجتمعين في غرفة مناقشة الأزمات. وأوجز جالوتشى ما أبلغه به كارتر للمدراء. وبسرعة سأل ليك جالوتشى عما إذا كان قد طلب من كارتر عدم الإعلان عن أى اتفاق قبل أن تتاح الفرصة للمدراء كي يراجعوه. ولسوء الحظ أن جالوتشى لم يفعل ذلك، حيث شعر أنه من الصعب عليه أن يقول لرئيس سابق ما يمكن وما لا يمكن أن يقوله للصحافة. واندفع ليك في محاولة للوصول إلى كارتر لكنه لم يستطع.

وهكذا تجمع المدراء حول التلفزيون في الغرفة الخلفية الصغيرة الواقعة بين غرفة مجلس الوزراء والمكتب البيضاوى لسماع ما اضطر كارتر لقوله. وحوالى الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً، أوضح وولف بليتزير على السى إن إن كارتر حقق إنجازاً عظيماً. وبعد ذلك أبلغ كارتر العالم بالتليفون من بيونج يانج أن "الرئيس كيم إل سونج ألزم نفسه بالإبقاء على المفتشين في الموقع ... وكذلك بضمان بقاء معدات المراقبة في حالة تشغيل جيدة. والنقطة الأخرى ... هي إخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية." ولم يذكر الطلب المهم الخاص بتجميد كوريا الشمالية لبرنامجها النووي - وهي المهمة الأساسية. وفي تصريح أغضب هؤلاء الذين كانوا يشاهدون في واشنطن، قال كارتر إنه يأمل أن تتراجع الولايات المتحدة عن جهودها الخاصة بالعقوبات، مضيفاً أنه يحاول منع "الغلطة التي لا يمكن إصلاحها" الخاصة بفرض العقوبات، وهي صفقة مباشرة لسياسة كلينتون.

بعد ذلك تحدث كارتر عن إمكانية تطبيع العلاقات بين البلدين واقترح عقد اجتماع على مستوى وزيرى الخارجية، بل والحديث المباشر بين الرئيس كلينتون وكيم إل سونج.^(٤٥) وجَفَلَ مستشارو كلينتون جميعاً. فقد كانت تلك المقترحات مستحيلة في عام ١٩٩٤، حيث كان سيُنظر إليها على أنه ترضية. وزاد كارتر الطين بلة في اليوم التالي على مسمع من الصحفيين عندما قال لكيم إل سونج إن الإدارة "أوقفت نشاط العقوبات في الأمم المتحدة".^(٤٦) بينما كانت أولبرايت لا تزال في واقع الأمر تثير القضية في نيويورك. ومع أن كارتر اتبع فعلياً قاعدة ET الخاصة بالدبلوماسية -

اتصل بالوطن - فإن حقيقة إعلانه تعليق العقوبات مذهلة. ولم تكن تلك خطوة تتعارض تعارضاً مباشراً مع سياسة كلينتون الخاصة بمواصلة ضغط العقوبات فحسب، بل قيل لكارتر صراحةً إنه غير مصرح له بإلقاء مثل هذه التصريحات، خاصةً نون مناقشة الأمر مع البيت الأبيض أولاً. ويتذكر لك أنه لم يكن مصرحاً لكارتر بمناقشة التطبيق: "لم نستخدم كلمة التطبيق قط." ويضيف لك: "بل إنه بمرور الوقت عندما يفعل الكوريون الشماليون أشياء معينة، سوف تتخذ الولايات المتحدة إجراءات ستؤدي إلى علاقات طبيعية." (٤٧) وقد أظهر التناقض مع رئيس موجود في السلطة تجرؤاً، حتى وإن كان كارتر يشغل المكتب البيضاوى فى يوم من الأيام. وكانت المشكلة الأساسية هى أن كارتر لم يكن يؤيد سياسة كلينتون الخاصة بفرض عقوبات على كوريا الشمالية إن هى انتهكت التزاماتها الخاصة بحظر انتشار الأسلحة النووية. وعلق كارتر لاحقاً بأنه كان دائماً "يعتقد أن الكوريين الشماليين عاجزون عن قبول إهانة العقوبات الدولية بهدوء." (٤٨)

حض نائب الرئيس جور المدراء كى "يجعلوا الوضع السيئ يبدو أفضل." (٤٩) ولم تتحقق الإدارة من البيان الكورى الشمالى وكانت تأمل فى ضمان أكثر مما أعلنه كارتر. كاللتزام بأن لا تعيد كوريا الشمالية تشغيل المفاعل فى يونجبيون أو تعيد معالجة الوقود المستنفد. وفهم كلينتون الفرصة التى أتاحها إنجاز كارتر المحتمل، لكنه لم يعرف ما إذا كان الكوريون الشماليون سيحققون تقدماً ويشعرون أن الخطوة ليست كافية لإنهاء السعى لفرض العقوبات أم لا. وكما أوضح دان پونمان فى وقت لاحق، فلم يمكن لكلينتون أن يتراجع إلى الوضع الذى كان قائماً من قبل من أجل استئناف المفاوضات. ذلك أن الكوريين الشماليين عبروا الخط الأحمر. وقال پونمان: "كان الالتزام الصارم الوحيد الذى حصل عليه كارتر هو سماح الكوريين الشماليين للمفتشين بالبقاء." وأوضح لك أن كارتر لم يعالج جانبيين أساسيين كانت الولايات المتحدة تسعى إليهما، وهما التزام من كوريا الشمالية بأن لا تعالج الوقود المستنفد أو تعيد تشغيل المفاعل قوة هـ ميجاوات. (٥٠)

فى الساعة ٤,٤٥ مساءً، دخل كلينتون غرفة المؤتمرات الصحفية، وأوضح كلينتون الوضع قائلاً: "هناك تقارير اليوم تفيد بأن الكوريين الشماليين ربما يكونون قد قدموا، فى مناقشتهم مع الرئيس كارتر، خطوات جديدة لتخفيف مخاوف المجتمع الدولى. ... إذا كانت كوريا الشمالية تعنى بهذا كذلك أنها راغبة كذلك فى تجميد برنامجها النووى بينما تجرى المحادثات، فإن هذا تطور يبشر بالخير." وتحاشى كلينتون أن يقول على وجه التحديد إن هذا فى واقع الأمر تطور يبشر بالخير. وأرسلت الإدارة بسرعة خطاباً إلى الكوريين الشماليين طالب فيه بهذه الخطوات الإضافية.

وبعد أسبوع، فى الثانى والعشرين من يونيو، تلقت الإدارة تأكيداً من نظير جالوتشى، كانج سوك چو، بأن كوريا الشمالية ستجمد برنامجها النووى أثناء المحادثات، كما أكدت أن العقوبات والحوار أمران "غير متوافقين مطلقاً".^(٥١) وأعلن الرئيس أنه سيعلق مسعى العقوبات فى الأمم المتحدة أثناء المناقشات، مؤكداً أن التطورات ليست حلاً للمشكلة، بل هى "فرصة جديدة للعثور على حل".^(٥٢) وفى الوقت نفسه واصل الاستعدادات العسكرية، وظل شاليكاشفيلى يراجع إرسال خمسة وعشرين ألف جندي آخرين إلى كوريا، متسانلاً عما إذا كان البنتاجون يمكنه الحفاظ على نشر ما يقدر عددهم بأربعمئة ألف جندي لازمين للاستعداد الكامل للحرب أم لا.

بلوغ الموافقة

بعد ذلك، توفى "القائد العظيم" كيم إل سونج فجأة فى الثامن من يوليو، فى اليوم الذى بدأت فيها المحادثات بشأن الاتفاقية فى جنيف. وبما أن كيم كان الرجل الوحيد المخوّل باتخاذ القرارات الأساسية فى كوريا الشمالية، فلم يعرف أحد ماذا كانت وفاته تعنى بالنسبة للاتفاقية التى كان قد توصل إليها مع الولايات المتحدة للتو. ولم تتمكن

الاستخبارات الأمريكية قط من اختراق المجتمع المغلق. ولذلك كان لواضعى السياسات الأمريكيين فكرة بسيطة عما إذا كان ابنه كيم چونج إل سيواصل سياسته، بما أنه خلفه فى السلطة، أم لا. ولم يكن لدى الولايات المتحدة فى الواقع معلومات عن ابنه وتكاد لا تعرف شيئاً عن سبب موت الأب المفاجئ، وكانت الولايات المتحدة تعلم أن ابن كيم مسئول عن البرامج النووية، وأنه يعانى نوعاً ما من المشكلات الصحية. فقد كان فمه يتدلى ويعانى من زوغان البصر، مما دفع مراقبى كوريا إلى توقع أن الابن يعانى من مشكلة عصبية، ربما تكون الصرع. كما أُشيع أنه يعانى من السكر واضطراب فى القلب(*).

ومع ذلك فقد واصل الزعيم الكورى الشمالى الجديد فى النهاية ما توقف عنده أبوه، وأخيراً خُتِمت المفاوضات مع كوريا الشمالية فى السابع عشر من أكتوبر من عام ١٩٩٤. وبعد أربعة أيام أعلن الرئيس عن توقيع الإطار المتفق عليه الأمريكى الكورى فى مؤتمر صحفى فى الغرفة الشرقية من البيت الأبيض المخصصة للمناسبات شديدة الأهمية. وقد قال: "هذا اتفاق جيد للولايات المتحدة. فسوف تجمد كوريا الشمالية برنامجها النووى ثم تفككه. ... وسيكون العالم بأسره أكثر أماناً ونحن نحد من انتشار الأسلحة النووية." كما أشار كلينتون إلى أن كوريا الجنوبية واليابان ودولاً أخرى سوف تتحمل معظم تكلفة تزويد كوريا الشمالية بالوقود.(٥٢)

تضمن الإطار المتفق عليه ثلاث مراحل موزعة على عشر سنوات، ستمول فيها الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية ودول أخرى كوريا الشمالية وتساعدها -

(*) أعلن التلفزيون الرسمى فى كوريا الشمالية يوم الاثنين التاسع عشر من ديسمبر عام ٢٠١١ عن وفاة كيم چونج إن عن ٦٩ عاماً، وقال التلفزيون إن كيم چونج إل توفى يوم السابع عشر من ديسمبر "بسبب الإنهاك جراء عمله من أجل الوطن". وذكرت وسائل الاعلام الكورية الجنوبية إن كيم چونج أون النجل الأصغر للزعيم الراحل، نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية لحزب العمل الكورى تولى السلطة خلفاً لأبيه. وقد توفى كيم چونج إل أثناء رحلة على متن قطاره الخاص فى الساعة الثامنة والنصف صباح السبت بالتوقيت المحلى، وأكدت مصادر طبية فى كوريا الشمالية بعد إجراء التشريح يوم الأحد أن سبب الوفاة هو نوبة قلبية شديدة. (المترجم)

وقود وغذاء ومفاعلات يعملان بالماء الخفيف - فى مقابل الخطوات التى سوف تتخذها كوريا الشمالية لتجميد برنامجها النووى فى ظل نظام تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصارم. ولن تتلقى كوريا الشمالية مكونات نووية مهمة حتى تتمثل بالكامل لشروط الوكالة، وبالأخص التفتيش. وكان على اليابان وكوريا الجنوبية تحمل جل تكلفة المفاعلات المستهدف استكمالها فى عام ٢٠٠٣ وتتراوح بين ٤ و٥ مليارات دولار. وسوف تقدم الولايات المتحدة وحلفاؤها كذلك خمسمائة ألف طن من المازوت سنوياً لكوريا الشمالية لتعويض الطاقة المقابلة لذلك التى تنتجها المفاعلات المجمدة.

تعهدت الولايات المتحدة كذلك بتوفير الضمانات الرسمية لكوريا الشمالية ضد الولايات المتحدة بالأسلحة النووية أو استعمالها لها. وتعهدت الولايات المتحدة وكوريا الشمالية كذلك بـ "التحرك فى اتجاه التطبيع الكامل للعلاقات السياسية والاقتصادية. وبينما بات الكثيرون منذ ذلك الحين يصدقون أن الاتفاق يقتضى من كوريا الشمالية إرسال قضبان الوقود المستنفد إلى خارج البلاد، فقد تركت القضية لمناقشات لاحقة.^(٥٤)

لم يهدر الجمهوريون الوقت فى انتقاد الاتفاق. فقد قال پول وولفويتز، الذى سيصبح المسئول رقم اثنين فى البيتاجون فى عهد الرئيس بوش الثانى: "يبدو لى أننا فى وضع ندفع فيه أكثر وأكثر مقابل ما هو أقل وأقل".^(٥٥) واحتوى "عقد مع أمريكا" للجمهورى پارى منبراً استخدمه للسيطرة على مجلس النواب - مما يمنح الحزب الجمهورى السيطرة على كل من مجلسى الكونجرس لأول مرة منذ أربعين عاماً - نقداً حاداً لصفقة الإطار المتفق عليه، وزعم جمهوريون كثيرون، مثل عضو مجلس الشيوخ عن مين ويليام كوين الذى اختاره كلينتون وزيراً للدفاع فى عهده فى عام ١٩٩٧، أن اتفاق الإطار المتفق عليه لديه "قليل من الأمل فى معالجة التهديد الكورى الشمالى بنجاح".^(٥٦) وأعلن سناتور آخر من ألاسكا، وهو فرانك مركوئسكى، أنه لم يفعل شيئاً

أكثر من إطالة "عمر النظام الكورى الشمالى بتوفير كميات هائلة من النفط المجانى وتكنولوجيا المفاعلات النووية".^(٥٧)

قال مدير وكالة الاستخبارات المركزية فى إدارة كلينتون معلقاً لزملائه إنه بينما يجرى التفاوض على الاتفاق إن هذه سياسة يكتنفها الخطر بسبب الريبة. وأظن أنه ينبغى علينا مواجهة حقيقة أنهم لن يتوقفوا عن معالجة المواد النووية"، وقال إنه ينبغى على الإدارة دعم العقوبات. وكان لولزى وكلينتون باستمرار علاقة صعبة. ليس لأن كلينتون لم يكن مهتماً بقضايا الاستخبارات، كما حسب اتهام ولزى. بل لأن كلينتون بات لا يثق فى موضوعية المسئول الذكى لكنه متشبث برأيه إلى حد كبير. كما شعر أن ولزى لا يدرك تعقد التحديات التى يواجهها كلينتون بشكل تام. وعندما اصطدمت الطائرة الصغيرة من طراز سيسانا بالبيت الأبيض فى عام ١٩٩٤، تناقل الناس فى واشنطن نكاتاً تقول إن الطيار هو ولزى الذى كان يحاول الدخول لرؤية الرئيس. وقد استقال فى عام ١٩٩٥ وأيد المرشح الجمهورى فى سباق الانتخابات الرئاسية بوب دول فى عام ١٩٩٦.

ما يدعوى الرئيس السابق بوش للفخر أنه لم ينتقد الصفقة، على الرغم من أنه قال فى السر لجالوتشي: "يشبه الأمر كأننا ندفع لهم كى يفعلوا ما كان ينبغى عليهم فعله بأية حال من الأحوال". وأضاف أن القضية يمكن أن تكون قضية "أشبه بفاندنبرج"، حيث سيكون دعم الحزبين مناسباً، فى إشارة إلى عضو مجلس الشيوخ السابق عن ميشيجان أرثر هندريك فاندنبرج الذى قال إن السياسة ينبغى أن تقف عند حافة المياه. لكن بوش كان يشك أن الكوريين الشماليين سوف يرجعون فى كلامهم، حيث أعرب عن عدم ثقته بهم: "أنا لا أثق بهم فعلاً. لا أظن أن الرجل العجوز أضحى لطيفاً فى النهاية. وينبغى أن يبقى ابنه خارج الصورة".^(٥٨)

أحسن الخيارات السينة

فى أعقاب الإطار المتفق عليه، تحقق تقدم بشأن مجموعة من القضايا التى تهم الولايات المتحدة، وبدأ الرئيس كلينتون والرئيس الكورى الجنوبى كيم يانج سام محادثات السلام الكورية رباعية الأطراف، بين الكوريتين والصين والولايات المتحدة فى أبريل من عام ١٩٩٦ للحد من التوترات على شبه الجزيرة. وفى أكتوبر من عام ٢٠٠٠، أرسل كلينتون وزيرة خارجيته مادلين أولبرايت إلى كوريا الشمالية؛ وهى لا تزال المسئول الأمريكى الأرفع مستوى الذى زار البلد شديد التحفظ والكتمان. وأثناء زيارتها لبيونج يانج، التقت أولبرايت بكيم چونج إل لمدة ست ساعات. وفى أكتوبر من عام ٢٠٠٠ التقى كلينتون مع المبعوث الكورى الشمالى الخاص بالمكتب البيضاوى، حيث وقع البلدان بعد ذلك بياناً مشتركاً يعلن أن كلا منهما ليست لديه نوايا عدائية تجاه الآخر.^(٥٩) وفكر كلينتون جدياً فى زيارة كوريا الشمالية، لكنه قرر فى النهاية أن لا يفعل هذا، داعياً بدلاً من ذلك كيم چونج إلى البيت الأبيض. ورفض كيم الدعوة بأدب.

تحقق تقدم هائل من خلال تلك المقابلات بشأن وقف برنامج صواريخ كوريا الشمالية. وفى سبتمبر من عام ١٩٩٩، تعهدت كوريا الشمالية بالامتناع عن اختبار الصواريخ طويلة المدى. وقد أكدت احترامها لهذا التعليق فى يونيو من عام ٢٠٠٠، ورداً على ذلك خفف كلينتون العقوبات ضد كوريا الشمالية التى كانت قائمة منذ عام ١٩٤٨. واستجابت التجارة، وكذلك التعاملات الشخصية والمالية التجارية والاستثمارات وشحن البضائع والرحلات الجوية التجارية. ومع ذلك ظلت التجارة فى السلع العسكرية والتكنولوجيا الحساسة محظورة.^(٦٠) وتحقق كذلك تقدم بشأن استعادة رفات الجنود المفقودين من الحرب الكورية. وعقد رئيسا الكوريتين الشمالية والجنوبية أول قمة لهما فى يونيو من عام ٢٠٠٠ فى بيونج يانج.

فى النهاية، نجحت صفقة الإطار المتفق عليه فى منع كوريا الشمالية من استخدام ما لديها من بلوتونيوم لصنع قنابل نووية بكميات كبيرة، وكان ذلك إنجازاً

مهماً. لكن كانت هناك مشكلات فى تنفيذ الاتفاق ويقول لى سيجال، وهو مراقب لكوريا منذ فترة طويلة، إن الولايات المتحدة "لم تفِ بالكامل بأى من التزاماتها طبقاً للاتفاق فى فترة ١٩٩٤-١٩٩٧ الحرجة".^(٦١) وكما وصف دان پونمان الأمر، فقد "ظنت كوريا الشمالية أنها تشتترى نوعاً مختلفاً من العلاقة. ومع أنها كانت تبحث باستمرار عن طرق للخروج، فهي عندما لم تكن تجد تلك العلاقة كانت جهودها تأخذ معنى جديداً".^(٦٢) وكانت كوريا الجنوبية واليابان بطيئتين كذلك فى الإسهام بالمال من أجل المفاعلين الجديدين ' وفى عام ١٩٩٧ حذرت كوريا الشمالية المسؤولين الأمريكين مراراً من أنه إذا لم تتمسك واشنطن بالاتفاق فلن تكون هى ملزمة. وفى عام ١٩٩٨ بدأت كوريا الشمالية الحصول على وسائل لتخصيب اليورانيوم من باكستان.

وبينما لا يبرر تنفيذ الولايات المتحدة والطفاء أعمال كوريا الشمالية بحال من الأحوال، فهو يلقي بعض الضوء على منطق النظام المتحفظ والكتوم. وبحلول عام ٢٠٠٢، كان مفاعلا الماء الخفيف الموعودان لم يسلماً بعد لكوريا الشمالية، على الرغم من أنه أعدت العدة استعداداً لبنائهما. وخلقت الصعوبات فى تمويل المفاعلات والتحدى اللوجيستى الكبير فى بناء تلك المنشآت المعقدة فى تلك الدولة المتخلفة عقبات كبيرة. وبحلول مايو من عام ٢٠٠٢، جرى تغيير التاريخ المستهدف للمفاعلين وهو ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ للمفاعل الأول و٢٠٠٩ للمفاعل الثانى.^(٦٣) وبينما أوفى المجتمع الدولى بتعهداته بتسليم خمسمائة ألف طن من المازوت لكوريا الشمالية سنوياً، فقد كانت الشحنات متأخرة عن موعدها بشكل مزمن.^(٦٤)

من جانبها، امتثلت كوريا الجنوبية للاتفاقية فى بعض المجالات وانتهكتها فى مجالات أخرى. فقد أبقت على تجميد برنامج البلوتونيوم الخاص بها، وأوقفت بناء مفاعلات جديدة، وسمحت لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول بعض المنشآت، بما فى ذلك معمل إنتاج النظائر والبلوتونيوم المخزن. كما أنها لم تنفذ الإعلان عن تخلصها من الأسلحة النووية ولم تحسّن علاقاتها مع كوريا الجنوبية، على الرغم من

زيارة رئيس كوريا الجنوبية كى داي چونج لبيونج يانج.^(٦٥) وبالإضافة إلى ذلك لم يتم بلوغ المرحلة الثانية، التى يُلزم فيها الكوريون الشماليون بالتخلص من قصبان الوقود بطريقة آمنة لا تشمل إعادة المعالجة فى كوريا الشمالية. والأمر الأكثر أهمية هو أنها بدأت على نحو واضح برنامجها الخاص باليورانيوم عالى التخصيب فى أواخر عام ١٩٩٧ أو ١٩٩٨، وهو البرنامج الذى يُعتقد أن الكوريين الشماليين سرعوه فى أواخر عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٢. وفى أواخر عام ٢٠٠٢ صرح وزير الخارجية پاول بأنه يعتقد أن لديهم أسلحة نووية منذ سنوات.^(٦٦) وربما كانت كوريا الشمالية قادرة على إنتاج ما يكفى لصنع قنبلة أو أكثر من اليورانيوم عالى التخصيب بحلول منتصف العقد، بالإضافة إلى برنامجها القائم على البلوتونيوم الجارى تنفيذه بالفعل، مع احتمال وجود من ستة إلى ثمانية أسلحة نووية بحلول عام ٢٠٠٤.

رداً على خبر برنامج اليورانيوم عالى التخصيب، علقت الولايات المتحدة واليابان وكوريا الشمالية إرسال المزيد من شحنات المازوت فى ديسمبر من عام ٢٠٠٢، وسوف تتوقف شحنات الوقود فى المستقبل على ما تقوم بها كوريا الشمالية من "أعمال ملموسة وموثوق بها لتفكيك برنامجها الخاص باليورانيوم عالى التخصيب بشكل كامل" وكذلك إلغاؤها الفورى لبرنامج الأسلحة النووية على نحو مرئى وقابل للتحقق من صحته". وسوف تعتمد العلاقة مع تلك البلدان فى المستقبل على "الإلغاء التام والدائم لبرنامج أسلحتها النووية".^(٦٧)

بينما تفصل الولايات المتحدة باستمرار بين قضية مساعداتها الغذائية والقضية النووية، فقد خفضت إدارة بوش المساعدات الغذائية بشكل كبير، على الرغم من الحاجة المستمرة فى كوريا الشمالية - فعلى وجه التقريب ٤١ بالمائة من الأطفال تحت سن السابعة كوريا الشمالية يعانون من سوء التغذية الشديد، وأشار برنامج الغذاء العالمى إلى أن تقييد المساعدات الغذائية الذى تسببت فيه التوترات بين كوريا الشمالية وأكبر ثلاث دول مانحة لها (الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية) أدى إلى انخفاض المساعدات الغذائية المقدمة لهذه الدولة بنسبة ٥٠ بالمائة

تقريباً، وفيما بين سبتمبر وديسمبر من عام ٢٠٠٢، اضطر برنامج الغذاء الدولي إلى إسقاط حوالي ٣ ملايين من بين ٦,٤ مليون مستفيد كورى شمالي من برامج غذائه.^(٦٨)

فى العاشر من يناير عام ٢٠٠٣، أعلنت كوريا الشمالى أنها ستسحب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ويكرر التاريخ نفسه. لكن الرد الأمريكى هذه المرة كان مختلفاً، إذ كان ما يحركه إلى حد كبير هو خرافة المهيمنين وليس الواقع.

لن نلعب

عندما واجهت إدارة بوش أزمة مطابقة تقريباً للوضع فى عام ١٩٩٤. عقدت العزم على عدم التفاوض مع كوريا الشمالية أو تقديم أية حوافز. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض أرى فلايشر فى الثالث عشر من يناير عام ٢٠٠٣: "ترغب كوريا الشمالية فى جر العالم إلى اللعب بطريقتها، لكننا لن نلعب. فالأمر يعود إلى كوريا الشمالية فيما يتعلق بعودتها إلى الوفاء الدولى بالتزاماتها."^(٦٩) وطوال العام ونصف العام التالىين كافحت الإدارة لتجنب التفاوض مع كوريا الشمالية. حيث كانت تتوقع على نحو ساذج أن تتراجع كوريا الشمالية عن رأيها فى مواجهة لغة واشنطن المتشددة.

ومع ذلك فإنه بدلاً من التراجع، صعدت كوريا الشمالية من تهديداتها. ففى منتصف أبريل أبلغ المسئولون الكوريون الشماليون نظراءهم الأمريكىين أن بلادهم يمتلك بالفعل قنبلتين نوويتين، وأعاد معالجة الوقود المستنفذ الذى سبق تخزينه، وألحوا إلى أنه يمكن أن يختبر سلاحاً نووياً ليثبت قدراته. ولوقف هذا المسار، طالبت كوريا الشمالية أن تقدم الولايات المتحدة أربعة أنواع من الفوائد شبيهة بتلك التى طلبتها وأدت إلى اتفاق الإطار المتفق عليه فى عام ١٩٩٤، وهى الضمانات الأمنية، والتعهد

بعدم السعى لتغيير النظام الحاكم، والمساعدات الاقتصادية، ومساعدات الطاقة.^(٧٠) وعندما لم تتلق كوريا الشمالية أى رد من الإدارة، صعدت تهديدها، مدعية فى أغسطس من عام ٢٠٠٣ أنها قادرة ومستعدة لإجراء اختبار نووى لإثبات قدرتها.^(٧١) وفى يوليو من عام ٢٠٠٣ هددت كذلك بجعل وارداتها من البلوتونيوم متاحة لمن يتقدم بأعلى سعر.^(٧٢)

لم يكن التهديد الموجّه للولايات المتحدة خطائياً فحسب، ففي فبراير من عام ٢٠٠٣، شهد مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينت فى الكونجرس بأن كوريا الشمالية لديها صواريخ يمكن أن تضرب الساحل الغربى للولايات المتحدة برأس نووى.^(٧٣) وفى يوليو قدرت مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى أنه بحلول عام ٢٠١٠ يمكن لكوريا الشمالية التى لا يقيدتها شيء إنتاج ما يكفى من المواد الصالحة للأسلحة لصنع ما يصل عدده إلى ٢٣٥ سلاحاً يقوم على البلوتونيوم وحوالى ١٨ سلاحاً من أسلحة اليورانيوم عالى التخصيب.^(٧٤) ومن خلال تشغيل كوريا الشمالية المستمر لمفاعله بقوة ٥ ميجاوات، كان يمكنها إضافة قنبلة نووية أخرى إلى مخزونها كل عام. وإذا استطاعت بيونج يانج استكمال بناء مفاعليها المتوسط (٥٠ ميجاوات) والكبير (٢٠٠ ميجاوات)، فسوف تتمكن فى نهاية الأمر من إنتاج ما يكفى من البلوتونيوم لإضافة ٥٥ سلاحاً نووياً إلى ترسانتها سنوياً. ولا يعرف أحد المدى والقدرة الكاملين لبرنامج يورانيوم كوريا الشمالية.^(٧٥)

مع تصاعد الأزمة خلال ربيع وصيف عام ٢٠٠٣، أرسل مسئولو إدارة بوش إشارات محيرة بشأن ما إذا كانوا سيتفاوضون مع كوريا الشمالية أم لا. وأعلن المتحدث باسم البيت الأبيض فى الثامن من يناير أن الإدارة سوف تتحدث لكنها "لا تعتزم الدخول فى مفاوضات أو تعرض أية حوافز".^(٧٦) إلا أنه فى الثالث عشر من يناير، وهو اليوم نفسه الذى صرح فيه المتحدث الرسمى بأن الولايات المتحدة "لن تلعب"، عرض بوش بالفعل أن يتفاوض، قائلاً إنه سوف يبحث استئناف

المبادرة الشجاعة" التي بدأها كولين پاول، إذا وافقت كوريا الشمالية على وقف برنامجها النووي،^(٧٧)

بينما كان مساعد الوزير جيمس كيلي فى سول فى شهر يناير هذا، تحدث بالتفصيل عن الحوافز الاقتصادية التى ستبحثها الإدارة إذا أوقفت كوريا الشمالية برامجها النووية. وقال كيلي موضحاً: "نحن بطبيعة الحال على استعداد للحديث، وما إن نتجاوز الأسلحة النووية فمن المحتمل أن تكون هناك فرص متاحة للولايات المتحدة وللمستثمرين الخاصين ولبلدان أخرى كى تساعد كوريا الشمالية فى مجال الطاقة".^(٧٨) وقيل كذلك إن كيلي أبلغ نظراءه الكوريين الجنوبيين أنه ليس هناك تفكير حالياً فى عقوبات ضد كوريا الشمالية أو هجوم عسكرى.^(٧٩)

واجهت الإدارة ضغطاً سياسياً قوياً كى لا تتفاوض. فقد عارض الكثيرون من الجمهوريين البارزين أية مفاوضات أو حوافز. وعلق السناتور چون ماكين فى يناير من عام ٢٠٠٣ قائلاً: "بعد الرد أولاً بشكل مناسب على انتهاكات كوريا الشمالية للاتفاقية ورفض حتى مناقشة كوريا الشمالية مطالبها التى تتسم بالابتزاز، يبدو الآن أن الإدارة تبنت أسلوب وجوه دبلوماسية كلينتون، بل وتجاوزتهما".^(٨٠) كما سعى البعض فى إدارة بوش كذلك إلى منع أية مفاوضات، بمن فى ذلك وكيل الوزارة چون بولتون الذى وبَّغ كيم إل سونج علناً باعتباره "دكتاتوراً طاغية".^(٨١) ومع ذلك لم يكن لدى الإدارة خيارات معقولة أخرى. ولم تكن الضربة العسكرية ضد المنشأة خياراً مجدياً، حيث إن هذا الإجراء لن يقضى على برنامج كوريا الشمالية المتناثر والمخفى بشكل جيد.

أليست هذه أزمة؟

مع تصاعد الأزمة الكورية، سعت الإدارة إلى تجنب الاهتمام بالقضية، حيث فضلت بدلاً من ذلك التركيز على جهودها الخاص بالحرب على الإرهاب وعلى بناء حجة

للحرب ضد العراق. وبينما لا يزال مبدأ الدفاع الأمريكي هو أن يكون مستوى القوة الأمريكية كافٍ لخوض حربين في وقت واحد، فقد بذل كبار مسئولى إدارة بوش جهداً متسقاً لتهدئة الأزمة الكورية. بل أنكر أنها أزمة بحال من الأحوال. وفي العشرين من يناير عام ٢٠٠٢، وصف وزير الدفاع رامسفيلد الوضع على شبه الجزيرة الكورية بأنه "مستقر نوعاً ما"، لكن الغريب أنه قال عنه كذلك إنه "متأرجح وعلى شفا الانهيار".^(٨٢) وفي فبراير من عام ٢٠٠٢، عندما طردت كوريا الشمالية المفتشين، واستأنفت إنتاج طاقتها النووية، وهددت بالحرب، صرح وزير الخارجية پاول بأن كوريا الشمالية ليست "وضعاً مأزوماً".^(٨٣)

بينما سمح العراق من جديد بدخول المفتشين الدوليين وصرح مراراً بأنه لا يمتلك أسلحة نووية، انتهجت كوريا الشمالية منهجاً معاكساً، وكانت الإدارة مضطرة لأن تشرح للشعب الأمريكي السبب في أن العراق يمثل أزمة بينما كوريا الشمالية لا تمثل أية أزمة. وحاولت راييس تمييز العراق مشيرةً إلى تاريخ العراق البالغ اثني عشر عاماً من تحدى المجتمع الدولي وسبعة عشر قراراً للأمم المتحدة. وأوضح راييس أن امتلاك صدام لأسلحة الدمار الشامل واستخدامه لها "يمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة والعالم"، وهو ما جعل مواجهة نظامه "ضرورياً".^(٨٤)

في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه بوش في الثامن والعشرين من يناير، بعد عام من إشارته إلى "محور الشر"، ذكر كوريا الشمالية صراحةً، قائلاً: "أعمل مع بلدان المنطقة ... للعثور على حل سلمي. وأبين لحكومة كوريا الشمالية أن الأسلحة النووية لن تجلب سوى العزلة والركود الاقتصادي والضائقة المستمرة." وفي المقابل، فيما يتعلق بالعراق، أعلن بوش أن صدام حسين "سعى للحصول على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية. حتى حين كان المفتشون في بلده. ... وإذا لم ينزع صدام حسين سلاحه بالكامل، من أجل سلامة شعبنا ومن أجل سلام العالم، فسوف نوقد تحالفاً لنزع سلاحه".^(٨٥)

لم تنجح الإدارة فى محاولتها موازنة المعارضة السياسية للمحادثات داخل حزبها والحكومة والضرورة المتزايدة الواضحة لمشاركة الكوريين الشماليين. وكانت النتيجة مقارنة غير متماسكة للموافقة على اللقاء، غير أن هناك رفضاً للتفاوض على الجوهر. فعلى سبيل المثال، فى أوائل عام ٢٠٠٣ عرضت الإدارة مقابلة المسؤولين الكوريين الشماليين للتحدث عن العودة إلى الامتثال بالتزاماتهم الدولية، غير أنها أكدت أن المفاوضات سوف تبدأ بمجرد تفكيك كوريا الشمالية لبرامجها النووية. وأكد الرئيس بوش المقاربة فى مايو من عام ٢٠٠٣، حيث صرح بأنه قبل أن تبحث الولايات المتحدة أية خطوات، لا بد أن تحقق كوريا الشمالية التفكيك "التام الذى لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه" لأسلحتها النووية.

أطلقت السياسة غير المتماسكة نكاتاً ساخرة حتمية. وشبَّه أحد الصحفيين سعى الإدارة للتمييز بين المحادثات والمفاوضات بأنه "فى المقام الأول الفرق بين المداعبة والجنس".^(٨٦) وبينما كانت الإدارة تكافح لوضع سياسة قابلة للتطبيق لا تشبه تلك الخاصة بسلفه، قال النقاد السياسيون مازحين إنه اتضح أن سياسات كلينتون هى الساق الرابعة لـ "محور الشر".

الولايات المتحدة هى العقبة الرئيسية

على الرغم من رفض بوش المفاوضات المباشرة، فقد حث الصين على تولى القيادة فى المفاوضات متعددة الأطراف. لكن حض الصين جعل الإدارة تواجه مشكلة كبيرة، وهى أنه لا الصين ولا سائر الزعماء الآسيويين يؤيدون مقارنة الإدارة التى تقوم على المواجهة. وكانت الصين وكوريا الجنوبية واليابان وروسيا تحضر جميعها على المفاوضات حين تصاعدت الأزمة خلال ربيع وصيف عام ٢٠٠٣.

نجحت الولايات المتحدة فى تأمين سلسلة من المحادثات الإقليمية تشمل الصين وروسيا وكوريا الجنوبية واليابان، حيث استضافتهما بيجين فى البداية فى الفترة فى

الفترة من السابع والعشرين إلى التاسع والعشرين من أغسطس عام ٢٠٠٣. وفى ذلك الاجتماع صاغت المجموعة رسالة موحدة كى تدع كوريا الشمالية تعرف أنه ليس لها خيار سوى التخلي عن البرنامج النووى. وبينما كانت إدارة بوش محقة فى حضنها على المزيد من القيادة من البلدان الآسيوية، وخاصة الصين، فإنه فى غياب السياسة الأمريكية الواقعية لم تحرز المحادثات أى تقدم. وبالإضافة إلى ذلك، لن تعقد كوريا الشمالية أية صفقة حتى تعرف ما هو موقف الولايات المتحدة. وأصرت الولايات المتحدة على عدم مناقشتها لأية فوائد اقتصادية أو سياسية حتى تفكك كوريا الشمالية من جانب واحد برنامجها النووى. ومن جانبها، طالبت كوريا الشمالية الولايات المتحدة بالموافقة أولاً على معاهدة عدم اعتداء وهددت بتجربة سلاح نووى. وبينما أكدت اليابان على الحاجة إلى التفكيك الفورى للأسلحة النووية، فقد حاولت تمهيد الطريق للمفاوضات بإصرارها على أنه "ليس هناك أى بلد لديه سياسة معادية لكوريا الشمالية. بما فى ذلك الولايات المتحدة".^(٨٧)

أشارت اليابان وكوريا الجنوبية كذلك إلى استعدادهما لمساعدة كوريا الشمالية فى الحصول على سبيل بديل للوقود بمجرد تفكيك برنامجها النووى. وأكدت الصين وروسيا على ضرورة التعاون الاقتصادى مع كوريا الشمالية. ومع أن كيم داي چونج ترك منصبه فى فبراير من عام ٢٠٠٣،^(٨٨) فقد واصل خلفه روه مو هيون إلى حد كبير سياسة المشاركة، إذ حث على الاعتدال والحوار بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، فى حين عارض أى مسعى لفرض عقوبات ضد كوريا الشمالية. وعززت الانتخابات البرلمانية فى عام ٢٠٠٤ معسكر السلام فى كوريا الجنوبية أكثر وأكثر.

فى بيان صريح على نحو غير معتاد بالنسبة للمسئولين الصينيين المتحفظين فى العادة، أعلن نائب وزير خارجية الصين وانج يى فى أغسطس من عام ٢٠٠٣ أن الولايات المتحدة هى "العقبة الرئيسية" فى سبيل تسوية القضية النووية سلمياً. واشتكى المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية كونج قوان من أن الولايات المتحدة تهدد كوريا الشمالية وأشار إلى "السياسة السلبية" لواشنطن تجاه كوريا

الشمالية.^(٨٩) وحذرت كوريا الجنوبية ومسئولو الخارجية الأمريكية البيت الأبيض من أن المحادثات قد تتوقف إذا لم تستطع وصف الرؤية الخاصة بكيفية تحسين العلاقات في المستقبل.^(٩٠)

تشارلز پريتشارد هو المبعوث الخاص السابق للمحادثات مع كوريا الشمالية الذي عالج القضايا الكورية للبيت الأبيض ووزارة الخارجية في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٣. وكان كولونيل بالجيش حتى عام ٢٠٠٠. وقد وصف السياسة قائلًا: "ما إن أدركت الطريقة التي يعمل بها فريق بوش، حتى كان الأمر مذهلاً. فقد كانوا يعطون انطباعاً بأنهم متعصبون دينيون. ولم تكن هناك عملية تتم فيما بين الوكالات، ولم يكن هناك أى جهد للتوصل إلى حل وسط لوضع سياسة قابلة للتطبيق. وفي أى وقت كان يتحقق فيه تقدم تجاه المحادثات كان الرئيس وكبار مستشاريه يسعون لقتله. لقد كان الأمر مخيفاً."^(٩١)

التوصل إلى موافقة (من جديد)

بحلول خريف عام ٢٠٠٣، بدأت إدارة بوش مواجهة الواقع القاسى وهو أنها ستضطر للتفاوض مع كوريا الشمالية لإنهاء الأزمة وتخفيف حدة موقفها غير المستدام بشأن عدم إجراء مفاوضات حتى يتخلى الكوريون الشماليون عن حملتهم النووية. وبما أنه لم تكن لديها خيارات عسكرية واقعية، فقد احتلت الدبلوماسية موضع الصدارة مرة أخرى، على الرغم من أن الإدارة لم تقدم ما يشبه السياسة حتى يونيو من عام ٢٠٠٤.

على الرغم من أنه كانت هناك تقارير غير مكتملة تشير إلى أن بوش أجاز لمفاوضيه قول إن الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ مجموعة من الخطوات لمساعدة كوريا الشمالية، فقد تراجعت الإدارة شيئاً فشيئاً عن سياستها الخاصة بالإصرار على تخلى الكوريين الشماليين عن أسلحتهم قبل اتخاذ الولايات المتحدة لأية خطوات

بحال من الأحوال. وبدأت الإدارة الحديث عن الفوائد التي ستتحقق لكوريا الشمالية، بينما تؤكد على أن المساعدة ستأتى فقط بعد سماح كوريا الشمالية بـ"تفتيش التحدي" غير المخطط للمواقع النووية المشتبه بها ونقل المواد والمعدات التي تدخل فى صنع الأسلحة إلى خارج البلاد.^(٩٢)

كان التغير الرئيسى فى الاستراتيجية بدافع من وزير الخارجية كولين باول ونائبه ريتشارد أرميتاج بينما كانا فى مزرعة الرئيس فى تكساس فى أغسطس من عام ٢٠٠٣. وكان أرميتاج قد رأس دراسة جامعة الدفاع القومى فى عام ١٩٩٩ التى أقرت مقارنة "الأكثر مقابل الأكثر".^(٩٣) وقام هو وباول بمزيد من تطوير المقاربة دون إشراك رامسفيلد والعاملين معه فى البنتاجون. وعلق مسنول آخر رفيع المستوى بقوله: "الجميع واقعيون بما يكفى لمعرفة أنه لا يمكن أن يكون هناك تفاوض حين يفعل طرف كل شيء قبل أن لا يفعل الطرف الآخر شيئاً".^(٩٤)

ليست المعالجة الأيديولوجية غير المناسبة للأزمة مع كوريا الشمالية بلا ثمن تدفعه المصالح الأمريكية. وكما أشارت دورية محترمة، فإن هناك "قلقاً متزايداً بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة شريكاً قادراً على أداء الأدوار المتعددة التى تتطلبها العلاقات الدولية فى شمال شرق آسيا أم لا". ومضت الصحيفة قائلة إن إجراءات بوش بدأت بالفعل تغيير أنماط التحالف فى آسيا. فالصين وروسيا قريبتان من بعضهما تقريباً بالقدر الذى كانتا عليه من قبل... ومازالت كوريا الجنوبية تتغير سياسياً فى اتجاه تحالف مصالح مع كل من روسيا والصين.^(٩٥) وتتزايد النزعة المعادية لأمريكا فى كوريا الجنوبية، حيث أجاب ٥٨ بالمائة فى استطلاع أجرى فى مايو من عام ٢٠٠٣ بأنهم أحبطوا لأن القوات المسلحة العراقية لم تعط فرصة أكبر لمحاربة القوات الأمريكية وقوات التحالف. وقال ثلاثة من بين كل عشرة إنهم يفكرون فى مقاطعة المنتجات الأمريكية احتجاجاً على السياسة الخارجية الأمريكية.^(٩٦) وأطلق الكشف فى أغسطس من عام ٢٠٠٤ عن أن كوريا الشمالية أجرت تجارب سرية على تخصيب اليورانيوم فى عام ٢٠٠٠ وكذلك فى عام ١٩٨٢، على الرغم من وقفها

النشاط، شرارة تهديدات سباق أسلحة نووية في كوريا الشمالية. وبينما ركزت الإدارة على العراق، الذي لم يكن لديه أسلحة دمار شامل، كان الأرجح أن تعالج كوريا الشمالية البلوتونيوم لصنع قنابل عديدة أخرى، ويُعتقد الآن أن لديها ما بين ست وثمان قنابل.

كان يجري بحث صفقة ما لبعض الوقت. وقد كشف عنها دبلوماسي كوري شمالي رفيع المستوى في اجتماع حضرته في مايو من عام ٢٠٠٣، وكذلك على الموقع الإلكتروني الخاص بوكالة الأنباء الكورية الشمالية. ذلك أن كوريا الشمال ترغب في ضمانات لعدم تدخل الولايات المتحدة في شئونها الداخلية أو سعيها لتغيير النظام، وسوف تقدم ضمانات بعدم الاعتداء، ولن تعوق تطورها الاقتصادي، على سبيل المثال، من خلال منعها من الوصول إلى المؤسسات المالية الدولية. وإذا قدمت واشنطن هذه الضمانات، فإن كوريا الشمالية مستعدة للتخلي عن برامج أسلحتها النووية، وتقييد برامجها الخاصة بالأسلحة التقليدية والصواريخ، والموافقة على المزيد من نظام تفتيش أكثر جرأة، بما في ذلك وجود مفتشين من الولايات المتحدة.^(٩٧) ومن المرجح أن شكلاً ما من المساعدات الاقتصادية تدفعها كوريا الجنوبية والصين ستكون كذلك جزءاً من الصفقة.

على الرغم من صعوبات التفاوض مع كوريا الشمالية، ظلت البدائل أقل جاذبية. وكما اكتشف كليتتون في عام ١٩٩٤، فسوف يضطر في نهاية الأمر إلى قبول الواقع القاسي وهو أن أفضل طريقة لاحتواء طموحات كوريا الشمالية النووية هي العمل معها لمعالجة مخاوف قادتها البارانونية، مع التفاوض عن أنشطتها النووية والخاصة بانتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن الكلام القاسي الخاص بالإجراء الاستباقي والعقوبات والانهيال المحتمل للنظام قد أفلح مع مؤيدي الإدارة المتشددين، فلم يكن أي من تلك الخيارات أكثر واقعية في عام ٢٠٠٤ مما كان عليه في عام ١٩٩٤. وبشكل خاص عقب الصعوبات التي في العراق، أدركت الإدارة أن المفاوضات أكثر تفضيلاً من الحرب.

وفى النهاية لم يكن أمام الإدارة من خيار سوى التفاوض على الصفقة الجديدة مع كوريا الشمالية، ودعت خطة بوش التى عُرضت فى يونيو من عام ٢٠٠٤ على مسعى من مرحلتين. فى المرحلة الأولى تكشف كوريا الشمالية النقاب بالكامل عن أنشطتها النووية، وتستسلم للتفتيش، وتتعهد ببدء التخلص من البرامج النووية بعد فترة ثلاثة أشهر. وفى المقابل، سوف تتلقى كوريا الشمالية شحنات من المازوت وترفع عنها بعض العقوبات. وبالإضافة إلى ذلك سوف تقدم الولايات المتحدة ضماناً أمنياً مشروطاً. وإذا امتثلت كوريا الشمالية خلال مرحلة الثلاثة أشهر، فمن الممكن أن تكون هناك مرحلة أعرض تشمل رفع بعض العقوبات وتحسين العلاقات الدبلوماسية والرفع من القائمة الأمريكية للدول الراحية للإرهاب، وزيادة المساعدات الاقتصادية.^(٩٨) إلا أن الإدارة تراجعت من جديد عن المفاوضات ولم تشارك الكوريين الشماليين. ولم يتخذ أى إجراء بشأن الخطة، حيث دخل بوش فى حملة الانتخابات الرئاسية فى الخريف. واستمر برنامج كوريا الشمالية النووية دون قيد.

تخطت خرافة المهيمنين فى العراق وها هى تتحطم فى كوريا الشمالية. وكما أوضحت الحالتان، يمكن لأمريكا أن تحمى مصالحها من خلال غرس سياساتها وإجراءاتها فى مبادئ المجتمع الدولى وقواعده وقدراته فحسب. ولا بد لأمريكا باعتبارها قوة عظمى أن تقود، لكن يجب عليها كذلك أن تشارك فى عبء تلك القيادة. وينطبق هذا المبدأ بشكل خاص على التحديات الكثيرة التى واجهتها فى إفريقيا.

الهوامش

- (1) French, Howard W., "The World: Korean Word Games: Carefully Chosen Inevective," New York Times, January 19, 2003, sec. 4, 3.
- (2) O'Hanlon, Michael, and Mike Mochizuki, Crisis on the North Korean Peninsula. How to Deal with a Nuclear North Korea, a Brookings Institute Book (New York: McGraw-Hill, 2003), 63.
- يقول المؤلفان: "مليون جندي، و٢٠ ألف مركبة ... وأكثر من مليون لغم أرضي، وعدد وفير من الأسلحة الكيماوية والمواقع الدفاعية المحصنة غير عليها فيما بين بيونج يانج وسول." والمسافة بين المدينتين حوالي ١٠٥ أميال.
- (3) Carter, Ashton B., and William J. Perry, Washington Post, October 20, 2002, B1.
- قدّر آخرون أن الكوريين الشماليين لديهم القدرة على إنتاج عشرات الأسلحة النووية سنوياً، وهو ما يعني أنها يمكن أن تكون قد أنتجت ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ سلاحاً نووياً ما لم تكن جمعت برنامج البلوتونيوم الخاص بها منذ عام ١٩٩٠. انظر:
- Philip C. Sanders, "Confronting Ambiguity: How to Handle North Korea's Nuclear Programs, March 2003, http://www.arsonctrol.org/act/2003_03/Saunders_mar03; and Robert L. Gallucci, Congressional testimony, "The US-DPRK Agreed Framework," House of Representatives, International Relations Committee, February 23, 1995.
- (4) Rice, Condoleezza, "Promoting the National Interest," Foreign Affairs (January/February, 2000): 45.
- (5) Excerpts: Powell March 6 Remarks on S. Korea, N. Korea, China. Washington File, Office of International Information Programs, U.S. Department of State, March 7, 2001, <http://usembassy-australia.state.gov/hyper/2001/0307/epL309.htm> (accessed October 12, 2003).

(6) CNN Live Special Event, 09:45, transcript no. 01051401V54, May 14, 2001.

(٧) كانت كلمات بوش على وجه الدقة هي: كنت صريحاً في وصف دعوى لرؤية إكيم، وكذلك شكى بشأن ما إذا كان يمكننا أم لا التحقق من اتفاقية في بلد لا يتمتع بالحريات التي يفهمها بلدانا.

<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/02/20010301-6.html>.

(٨) وصف العملية الفاشلة فيما بين الوكالات من مقابلة أجريت في السابع عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٢ مع مسئول سابق رفيع المستوى شارك فيها. وتم وضع السياسة التي أعلنها بوش "في آخر لحظة" بواسطة مساعد وزير الخارجية جيمس كلي وكبير مديري مجلس الأمن القومي لمكافحة انتشار الأسلحة النووية روبرت جوزيف، في أعقاب فشل السعي فيما بين الوكالات للاتفاق على سياسة.

(9) Bush: Broad Agenda for North Korea Talks." CNN.com, June 6, 2001, <http://us.cnn.com/2001/US/06/06/bush.nkorea/>, (accessed October 10, 2003).

(١٠) على سبيل المثال، في مارس من عام ٢٠٠١، أعلنت الإدارة عن مواصلة شحناتها من المازوت إلى كوريا الشمالية وتعهدت بـ ١٠٥ آلاف طن متري من الأغذية في ديسمبر التالي. وفي فبراير من عام ٢٠٠٢، صرح بوش بأن الولايات المتحدة ستواصل تقديم المساعدات الإنسانية لكوريا الشمالية بغض النظر عن استئناف الحوار مع حكومة كوريا الشمالية أو عدمه.

"Humanitarian Aid and Engagement with North Korea," The Friends Committee on National Legislation, April 2002, http://www.fcnl.org/issues/int/sup/nkor_humanitarian.htm (accessed October 10, 2003).

(١١) مقابلة أجريت في السابع عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٢ مع مسئول رفيع المستوى سابق. وتقتبس التعليقات كلام مستشارة الأمن القومي رايس، وهي تتنقل تعليقات بوش إلى الزملاء.

(١٢) أنشئت الآسيان في عام ١٩٧٦ لتعزيز التنمية الاقتصادية والاقتصادية والثقافية في المنطقة وتحسين الاستقرار الإقليمي. والدول الأعضاء في الاتحاد هي بروناي دار السلام وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام.

ASEAN Member States, October 16, 2003, <http://www.aseansec.org/home.htm>.

(13) White House press briefing by Ari Fleisher, September 19, 2001, http://www.white-house.gov/news/releases/2002/09/2002_0919-4.html.

(14) E-mail exchange with the author and a former senior state department official. December 15, 2003.

(15) Lederer, Edith M., Associated Press, February 8, 2002, http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A44271-2002_Feb8?language=printer.

- (16) Wolffe, Richard, and Andrew Ward, "Bush to press China over missile sales," Financial Times, February 21, 2002, 11.
- (17) Fineman, Howard, "I Sniff Some Politics" Newsweek (May 27, 2002): 37.
- (18) Woodward, Bob, "A Course of Confident Action"; Bush Says Other Countries Will M Follow Assertive U.S. in Combating Terror," Washington Post, A1, November 19, 2002.
- (19) GlobalSecurity.Org, Nuclear Posture Review (NPR), excerpts from the NPR submitted to Congress on December 31, 2001, Posted January 8, 2002, <http://www.globalsecurity.org/wmd/library/policy/dod/npr.htm> (accessed October 17, 2003).
- (20) Blinken, Antony J., "From Preemption to Engagement," Survival vol. 45, no. 4 (Winter 2003/4): 42. Newt Gingrich is the identified official.
- (21) White House publications, September 20, 2002, <http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf>, 14.
- (22) Interview with a former senior official, December 17, 2003.
- (23) Sanger, David E., "Nuclear Mediators Resort to Political Mind Reading," New York Times, January 12, 2002, A14. For an excellent summary and analysis of the North Korean crisis, see the International Crisis Group's report, North Korea: A Phased Negotiation Strategy, August 1, 2003, http://www.crisisweb.Org/library/documents/report_archive/A401073_01082003.pdf.
- (٢٤) يتم إيجاد اليورانيوم عالي التخصيب بتقنية اليورانيوم الذي يُعثر عليه بشكل طبيعي في البيئة. ويُعتبر اليورانيوم النقي بنسبة ٩٠ بالمائة عالي التخصيب. واليورانيوم درجة الأسلحة يكون مخصباً حتى مستوى نقاء ٢٠ بالمائة. وبينما يحتاج الأمر إلى يورانيوم عالي التخصيب مقداره ثلاثة أضعاف (٢٥ كج) البلوتونيوم (٨ كج) لخلق التفاعل النووي، فإن الطريقة الأساسية لإحداث تفجير نووي تتطلب يورانيوم عالي التخصيب مقابل البلوتونيوم.
- Joseph Cirincione, Jon B. Wolfsthal, and Miriam Rajkumar, "Deadly Arsenal," Carnegie Endowment for International Peace Publication, June 2002, chapter 3, 3, [http://www.ceip.org/files/projects/npp/resources/DeadlyArsenal/chapters%20\(pdf\)/14-NoKorea.pdf](http://www.ceip.org/files/projects/npp/resources/DeadlyArsenal/chapters%20(pdf)/14-NoKorea.pdf) (accessed October 17, 2003).
- (25) Sanger, David E., New York Times, November 24, 2002, A1.

ملاحظة: علّق مسئول أمريكي سابق في السابع عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٣ بقوله إن الصفقة ربما بدأتها باكستان عندما لم يمكنها دفع ثمن الصواريخ لكوريا الشمالية. وبينما أنه من المحتمل أن تكون اللغة العدوانية للإدارة أسهمت سرعة تطوير كوريا الشمالية لبرنامج اليورانيوم على التخصيب، يتفق معظم المحللين على أن كوريا الشمالية بدأت برنامج اليورانيوم على التخصيب قبل تولي الرئيس بوش لمنصبه، على الأرجح في عام ١٩٩٧ أو ١٩٩٨. وبذلك فمن المرجح أنه بدأ رداً على تعطيل تنفيذ اتفاقية الإطار المشترك في عهد كلينتون، وليس لغة بوش المكثفة. ومع ذلك فما زال المسنون الكوريون الشماليون يسعون لإلقاء اللوم على إدارة بوش. ويذكر موقع كوريا الشمالية الرسمي أنها قررت بناء قوة رادعة للتعامل مع إدارة بوش العدوانية.

(٢٦) الوكالة الدولية للطاقة الذرية هيئة مستقلة أنشئت وُجِدَتْ في ظل الأمم المتحدة. فقد أنشئت في عام ١٩٥٧ كهيئة حكومية تقوم على العلم والتكنولوجيا. وهي مسؤولة عن مساعدة الدول الأعضاء في الاستفادة من التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بوضعها للإجراءات الاحترازية النووية وبالتحقق من أن الدول تفي بالالتزامات بموجب اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية.

<http://www.iaea.org/worldatom/about/pronle/mission.html>.

(٢٧) دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في الخامس من مارس عام ١٩٧٠. وبالإضافة إلى إلزام الدول بالامتناع عن امتلاك الأسلحة النووية، تطالب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كل طرف بالالتزام بعدم "نقل الأسلحة النووية أو أية أجهزة تفجير نووية أخرى إلى أي متلقٍ مهما كان ... وأن لا تساعد بأي طريقة أية دولة لا تمتلك الأسلحة النووية أو تشجعها أو تحثها على تصنيع الأسلحة النووية أو امتلاكها". كما نصت على أنه لا ينبغي لكل دولة طرف في المعاهدة تلقي أي نقل أيّاً ما كان من الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة ... إلا لتصنيع الأسلحة النووية أو الاستحواذ عليها. كما تعهدت كل دولة عضو غير حائزة على الأسلحة النووية بقبول الإجراءات الاحترازية كما هي مطروحة في الاتفاقية التي سيتم التفاوض عليها وإبرامها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ... للغرض الحصري الخاص التحقق من الوفاء بالتزاماتها المفترضة بموجب هذه المعاهدة. وألزمت المعاهدة الأطراف كذلك بالسعي للدخول في مفاوضات بحسن نية بشأن الإجراءات الفعالة المتصلة بوقف سباق الأسلحة النووية في أي وقت مبكر و ... نزع السلاح النووي: انظر

www.unog.ch/disarm/distreat/npt.pdf.

(28) Moffett III, George D., Christian Science Monitor, July 27, 1992, 1.

(29) Gorden, Michael R, New York Times, June 18, 1994, A1.

بدلاً من التسعين جراماً التي ادعت كوريا أنها أنتجتها، شك المحللون في أن كوريا الشمالية أعادت معالجة ٧-٥ كيلوجرامات من البلوتونيوم. وتكفي ٥ كيلوجرامات من البلوتونيوم لصنع قنبلة نووية بدائية. انظر:

www.isis-online.org/publications/dprk/currentandfutureweaponsstocks.html)

اعترف الكوريين الشماليون كذلك بأنهم بدأوا إجراء التجارب بإعادة معالجة البلوتونيوم في أواخر السبعينيات. انظر:

The North Koreans also admitted they had started experimenting with plutonium re-processing in the late 1970s. See: Statement of the IAEA Director General regarding DPRK at informal briefing of UN Security Council, April 6, 1993, <http://www.fas.org/news/un/dprk/dgsp1993nl0.html>.

(30) Sigal, *Disarming Strategies*, 46, 47.

(٣١) للاطلاع على تفاصيل عن الاتجاه الأكثر تشدداً في كوريا الشمالية، انظر:

Sigal, 84-89.

(32) Bill Gertz, "North Korean Nuclear Threat Grows, Intelligence Chiefs Warn Senators," *Washington Times*, January 26, 1994. Burton, John, "U.S. Fingers Crossed Over North Korea," *Financial Times*, January 21, 1994, 5.

(33) Gordon, Michael R., "Pentagon Studies Plans to Bolster U.S.-Korea Forces," *New York Times*, December 2, 1993, A1.

(34) Gordon, Michael R., and David Sanger, "North Korea's Huge Military Spurs New Strategy in South," *New York Times*, February 6, 1994, A1.

(35) Burton, John. "N. Korea's 'Sea of Fire' Threat Shakes Seoul," *Financial Times*, March 22, 1994. 6. North Korea later retracted the statement.

(36) Interview with the author, February 4, 2004.

(37) *Public Papers of the Presidents, William J. Clinton*, vol. 1 (1994), 1026-1027.

(38) "The General Federation of Korean Residents in Japan" (Chosen Soren in Japanese) is an organization of Korean nationals in Japan that sends an estimated between \$600 million and \$1.9 billion a year to North Koreans. See: http://www.fas.org/irp/world/dprk/chosen_soren.

(39) Interview with Dan Poneman by author, February 4, 2004.

(40) Scowcroft, Brent, and Arnold Ranter, *Washington Post*, June 15, 1994. A25.

(٤١) سوف يعلّق كلينتون فيما بعد على كولين باول عندما يقترح باول الانضمام إلى الرئيس السابق جيمي كارتر في مهمة ١٩٩٤ للسعي إلى الإطاحة بالطغمة الحاكمة في هايتي، بقوله: لقد انتهزت فرصة وجوده في كوريا الشمالية، ولم يتضح أن هذا على قدر شديد من السوء. وأبلغ الرئيس باول أنه قلق من أنه إذا ذهب كارتر إلى هايتي، "فالمتوقع مني هو إلغاء الغزو لأنه يتفاوض على اتفاق." انظر

Colin Powell, *An American Journey*, 598.

(42) Trip report by Carter on his North Korea trip, July 21, 1994.

(٤٣) مقابلة مع المؤلفة في الثالث عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(٤٤) مقابلة مع بونمان في الرابع من فبراير عام ٢٠٠٤.

(45) CNN transcript, June 16, 1994, 11:27 A.M. ET.

(46) CNN transcript, June 17, 1994, 5:46 A.M. ET.

(٤٧) حديث مع المؤلفة في السادس عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(٤٨) رسالة من الرئيس السابق كارتر إلى الرئيس كلينتون في الثلاثين من مارس عام ١٩٩٥.

(49) Sigal, *Disarming Strategies*, 159-160.

(٥٠) مقابلة مع بونمان في الرابع من فبراير عام ٢٠٠٤ ومع أنتوني ليك في السادس عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(51) Translation of June 22, 1994, letter from

Kang Sok Ju, Head of the DPRK Delegation to the DPRK-USA Talks and First Vice-Minister of Foreign Affairs.

(52) *Public Papers of the Presidents*, William J. Clinton, vol. 1 (1994), 1117.

(53) المرجع السابق, vol. 2 (1994), 1819.

(54) *Agreed Framework of the United States of*

America and the Democratic People's Republic of Korea, Geneva, October 21, 1994, Part II, Part III, 1, <http://www.kedo.org/pdfs/AgreedFramework.pdf>.

في المرحلة الأولى، كان على كوريا الشمالية أن تخلق مفاعلها النووي بقدرة خمسة جيجا في يانجبيون، وتوقف بناء مفاعلات أخرى. وكان لا بد من وضع قضبان الوقود المحتوية على البلوتونيوم التي نُقلت في حاويات خاصة وتخضع للتفتيش المنتظم. باختصار، وافق الشماليون على إغلاق المنشآت التي يمكن

خلال بضع سنوات أن تنتج ما يساوي ثلاثين قنبلة من البلوتونيوم في العام. وفي المقابل، سوف يبني المجتمع الدولي مفاعل ما. خفيف بتكلفة قدرها ٤ مليار إلى ٥ مليارات دولار، على أن يكون التاريخ المستهدف للانتهاء من بنائهما هو عام ٢٠٠٣. وسوف ينتج كل منهما ألف ميجاوات، وهو ما يكفي تقريباً للمليون أسرة أمريكية نمطية. وهذا مصدر مهم للطاقة لبلد يضم ٢٢ مليوناً من السكان الفقراء جداً. وسوف تقدم الولايات المتحدة وحلفاؤها كذلك ٦٠٠ ألف طن من المازوت المجاني سنوياً لكوريا الشمالية لحين استكمال المفاعلين.

سوف تبدأ المرحلة الثانية من الخطة عندما تقدم الولايات المتحدة لكوريا "تأكيدات بتوفير إمداد على الماء الخفيف لإحتياجات بدائل الطاقة المؤقتة". وحينذاك سوف تجمد كوريا الشمالية مفاعلاتها المهددة بالجرافيت والمنشآت ذات الصلة وسوف تفك في النهاية هذه المفاعلات والمنشآت المتصلة بها. وكان تجميد المفاعلات والمنشآت المتصلة بها لا بد من تنفيذه بالكامل خلال شهر من توقيع الإطار المتفق عليه. وخلال ذلك الشهر أثناء التجميد، سوف يُسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة التجميد، وسوف تقدم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التعاون التام للوكالة لتحقيق هذا الغرض.

في المرحلة الثالثة، سوف تفك كوريا الشمالية مفاعلاتها القديمة المهددة بالجرافيت ومعمل إعادة المعالجة الذي سوف يحول الوقود النووي المستنفد إلى بلوتونيوم من درجة السلاح. ومن المقرر أن يقابل تفكيك مفاعلات كوريا الشمالية المهددة بالجرافيت والمنشآت المتصلة بها باستكمال مشروع مفاعلات الماء الخفيف. كما أن الولايات المتحدة وكوريا الشمالية سوف تتعاونان في العثور على طريقة لتخزين الوقود المستنفد من المفاعل التجريبي - جيجاوات أثناء بناء مشروع مفاعلات الماء الخفيف، والتخلص من الوقود بطريقة آمنة لا تنطوي على إعادة المعالجة داخل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

(55) Gordon, Michael R., New York Times, October 6, 1994, A7.

(56) U.S. Congress, Senate, February 22, 1995, "Peace and Freedom" Senator William Cohen (R-Maine), 104th Congress 1st Session, 141 CongRecS 3320, vol. 141, no. 39.

(57) Murkowski, Frank, (R-Alaska), Remarks of U.S. Congress, Senate, June 4, 1996. "Defend America Act of 1996-Motion to Proceed" 104th Congress 2nd Session, 142 Cong Rec S 5715, vol. 142, no. 80.

(٥٨) ملاحظات للمؤلفة رُفعت عنها السرية خاصة بمذكرة مجلس الأمن القومي عن اجتماع بوش.

(٥٩) في العاشر من أكتوبر عام ٢٠٠٠، التقى الرئيس كلينتون بالمبعوث الخاص نائب المارشال تشو ميونج نوك النائب الأول لرئيس لجنة الدفاع الوطني بكوريا الشمالية في المكتب البيضاوي. وصدر البيان المشترك في الثاني عشر من أكتوبر عام ٢٠٠٠.

(60) "North Korea Can Ensed," New York Times, June 20, 1999, A8. Reprinted from Reuters.

(٦١) مقابلة مع المؤلفة في التاسع من ديسمبر عام ٢٠٠٣، يشغل لي سيجال حالياً منصب مدير المشروع الأعمى التعاوني لشمال شرق آسيا في نيويورك.

(٦٢) مقابلة مع دان بونمان في الرابع من فبراير عام ٢٠٠٤.

(٦٣) مقابلة مع مسئول رفيع في هيئة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية في اثنائي عشر من مارس عام ٢٠٠٣.

(64) International Crisis Group, North Korea: A Phased Negotiation Strategy (August 1, 2003).

كان الثمن الذي سدد دافعو الضرائب الأمريكيون للبرنامج هو مليار دولار. وفي سنوات البرنامج الثمانية، أنفقت الولايات المتحدة ٤٠١ مليون دولار على الوقود وأسهمت بحوالي ٤ مليارات دولار في العام الكونسورتيوم الذي كُلف بمهمة بناء مفاعل الماء الخفيف. ولو بُنى المفاعلين كانت اليابان وكوريا الجنوبية ستسهمان بمعظم صفقة المفاعلين التي تقدر قيمتها بحوالي ٤.٤ مليار دولار. وقدمت الولايات المتحدة كذلك بـ ٥٩١ مليون دولار للمساعدات الغذائية، مع أن المساعدات لم ترتبط مباشرة بالصفقة. وواصلت واشنطن الوفاء بتعهداتها لرفع العقوبات الاقتصادية والتجارية لكنها لم تطبع العلاقات أو تقدم ضمانات رسمية لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها.

http://www.crisisweb.Org//library/documents/report_archive/A401073_01082003.pdf.
From 1995-2002, Japan contributed \$386 million and South Korea \$940 million to KEDO.

(٦٤) المرجع السابق، ص ١٠

(66) Secretary Colin Powell discusses North Korea," Meet the Press, NEC News, December 29, 2002.

(٦٧) أصدر المجلس التنفيذي لهيئة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية

Peninsula Energy Development Organization (KEDO), led by the United States, South Korea, and Japan issued this statement following a board meeting in New York on November 14, 2002 See the press release issued following KEDO negotiations on November 14, 2002, http://www.kedo.org/news_detail.asp?NewsID=10.

(٦٨) في عام ١٩٩٨ تبرعت الولايات المتحدة بـ ٣٠٠ ألف طن من الأغذية لكوريا الشمالية. وتبرعت بـ ٤٠٠ ألف طن أخرى في عام ١٩٩٩. وفي عام ٢٠٠٢، خفضت إدارة بوش البرنامج إلى حوالي ١٥٥ ألف

طن في العام، أي حوالى نصف ما تبرعت به في عام ٢٠٠١ وفي عام ٢٠٠٢، خُفِّضَت المساعدات إلى ٤٠ طناً في العام، حيث لم تقل الإدارة سوى أنها سوف تبحث تقديم ٦٠ ألف طن أخرى. ولم تربط إدارة بوش خفض المساعدات ببرنامج كوريا الشمالية فحسب، بل كذلك عدم موافقة كوريا على وجود مراقبين دوليين لتوزيع الغذاء.

"World in Brief; New U.S. Food Aid to N. Korea," Atlanta. Journal and Constitution, September 22, 1998, A9; Associated Press, "U.S. Agrees to Ship 400,000 Tons of Food to North Korea," St. Louis Post-Dispatch (Missouri), May 18, 1999; Mohammed, Arshad, "U.S. Offer Food Aid to North Korea but Cuts Amount," Reuters, February 5, 2003; Struck, Doug, "Aid Used as Lever With Pyongyang; Foreign Food Donations Drop Sharply As North Korea Again Faces Severe Crisis," Washington Post, December 5, 2002, A18.

(69) French, Howard, "Aides Declare the U.S. 'Willing to Talk' in Korea Dispute," New York Times, January 14, 2003, A1.

(70) International Crisis Group, North Korea: A Phased Negotiation Strategy. 13.

(71) Kahn, Joseph, "Korea Arms Talks Close With Plans For a New Round," New York Times, August 30, 2003, A1.

(72) Woo, James R., and Thomas McInerney, "The Next Korean War," New York Times, August 4, 2003, A8.

(73) U.S. Congress, Senate Armed Services Committee, Committee Hearing on Worldwide Threats to US Security, George Tenet: director, Central Intelligence Agency; February 12, 2003.

(٧٤) الأرقام تقديرات مرتفعة وتفترض أن كوريا الشمالية تمتلك قدرة إنتاجية كاملة، وبناء/توسيع قدرة إعادة معالجة إضافية، وتشغيل مبكر للمنشآت. وتتضمن أقل التقديرات لقدرة الأسلحة بحلول عام ٢٠١٠، ٩٧ سلاحاً يقوم على البلوتونيوم و١٥ سلاح يورانيوم عالي التخصيب. وتفترض أقل التقديرات أن الاستكمال المتأخر للمفاعلات، وعدم زيادة منشآت إعادة المعالجة واستكمال متأخر لقدرة اليورانيوم عالي التخصيب.

Jon B. Wolfsthal, "Estimates of North Korea's Unchecked

Nuclear Weapons Production Potential," July 28, 2003, <http://www.ccip.org/files/projects/npp/pdf/JBW/nknuclearweaponproductionpotential.pdf>.

(٧٥) يذكر تقرير لمؤسسة كارنيجي صادر في يونيو من عام ٢٠٠٢ أن الكميات الدنيا من اليورانيوم عالي التخصيب ربما جرت معالجتها لأول مرة في عام ٢٠٠١. ومع أن المصادر الأمريكية لا تعرف على وجه الدقة أين تتم المعالجة، فهي تعتقد أنه من المحتمل أن كوريا الشمالية لديها ثلاثة مواقع. انظر.

Carnegie International Endowment for Peace and Nautilus Institute for Security and Sustainability, Verifying North Korean Nuclear Disarmament: A Technical Analysis (June 2003), <http://www.ceip.org/files/pdf/wp38.pdf>, HEU: 20-21; pluto-nium: Table 1,11.

يشير التقرير إلى أن بناء كوريا الشمالية للمفاعلين بقدرة ٥٠ ميجاوات و ٢٠٠ ميجاوات سوف يكتمل خلال عدة سنوات من تاريخ النشر (يونيو ٢٠٠٢)

(67) "North Korea Holds Hard Line," CBSNews.Com, January 8, 2003, <http://www.cbsnews.com/stories/2003/01/09/world/main535804.shtml> (accessed October 17,2003)

(77) "US Dangles Energy Aid to North Korea," CBSNews.Com, January 13. 2003, <http://www.cbsnews.com/stories/2003/01/14/world/main536385.shtml> (accessed October 17, 2003). See also: David E. Sanger, "Threats and Responses: East Asia; Bush Says Shift By North Korea Could Bring Aid," New York Times, January 15, 2003, A1.

(78) "Kelly Says Talks with North Korea, Energy Aid Possible," press statement by James A. Kelly, assistant secretary of state for East Asian and Pacific Affairs, January 13, 2003 (Washington File), <http://usembassy-australia.state.gov/hyper/2003/0113/epfIO7.htm> (accessed October 15, 2003).

(79) French, Howard W., "Threats and Responses: Asia; Aides Declare US 'Willing to Talk' In Korea Dispute," New York Times, January 14, 2003, A1.

(80) McCain, Senator John, "Rogue State Rollback," Weekly Standard, January 20, 2003.

(81) Smith, Hazel, "Northeast Asia frustrated by US Pyongyang policy," Jane's Intelligence Review, November 2003, 34.

(82) United States Department of Defense, news release, "Rumsfeld Says Iraq, North Korea Require Different Approaches," January 20, 2003.

(83) Meet the Press, NBC News, February 9, 2003. Secretary Colin L. Powell interview with Tim Russert. Powell says "U.S. Still Hopes to Avoid War with Iraq."

(84) Remarks by National Security Advisor Condoleezza Rice at 28th Annual

Convention of the National Association of Black Journalists, Office of the Press Secretary, August 7, 2003, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/08/20030807-1.html> (accessed October 15, 2003).

(85) Bush, President George W., "State of the Union Address," US Capital, January 28, 2003, Office of the Press Secretary, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/01/20030128-19.html>.

(86) Keller, Bill, "At the Short End of the Axis of Evil: Some F.A.Q's," New York Times Op-Ed, January 11, 2003.

(87) The Ministry of Foreign Affairs of Japan, "Six-Party Talks on North Korean Issues," Overview and Evaluation, September 2003, http://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/n_korea/6party0308.html (accessed October 16, 2003).

(٨٨) ترك كيم داي جونج مهندس سياسة الشروق منصبه في الخامس والعشرين من فبراير وسط تقارير عن إقراره لدفعات سرية قيمتها حوالي ٢٠٠ مليون دولار لكوريا الشمالية قبل القمة التي عقدها مع نظيره في يونيو من عام ٢٠٠٠.

South Korean Sorry for Payments to North," Washington Post, February 14, 2003, A32.

(89) Kahn, Joseph, "U.S. Stand Could Stall Korea Talks, Chinese Say," New York Times, September 3, 2003, A7.

(90) Sanger, David E., "U.S. said to Shift Approach in Talks with North Korea," New York Times, September 5, 2003, A1.

(٩١) مقابلة مع تشارلز بريتشارد في السابع عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٢ وعمل بريتشارد كذلك ممثلاً للولايات المتحدة في منظمة تطوير الطاقة في شبه القارة الكورية بدرجة سفير، ومساعداً خاصاً للرئيس وكبير مديري الشؤون الآسيوية، وكولونيلاً بالجيش قبل تقاعده من الخدمة العسكرية النشطة في يونيو من عام ٢٠٠٠ وهو يعمل حالياً في معهد بروكجز بواشنطن العاصمة.

(92) Sanger, David E., "U.S. Said to Shift Approach in Talks with North Korea," New York Times, September 5, 2003, A1.

(93) Sanger, David E., "U.S. Sees Quick Start of North Korea Nuclear Site," New York Times, March 1, 2003, A1.

(94) Weisman, Steven R.. "Bush Foreign Policy and Harsh Reality," New York Times, A1.

(95) Smith, Hazel, 32-35.

(96) Pew Global Attitudes Project, "Views of a Changing World," June 2003, <http://people-press.org/reports/pdf/185.pdf>.

(٩٧) مقابلة من أجل تقرير مجموعة الأزمات العالمية مع زميل آخر من المجموعة ولي سيجال، مع دبلوماسي كوري شمالي رفيع المستوى في الرابع عشر من مايو عام ٢٠٠٣

(98) Kahn, Joseph, "North Korea Is Studying Softer Stance from the U.S.," New York Times, June 24, 2004, A12. See also: editorial on same day, "Movement on North Korea, Finally." A22.

الفصل الثانى عشر

فجوة التدخل الإفريقى

لا ينبغي لأحد أن يشعر بأن لديه ضميراً حياً فى هذا العمل.
فإذا كانت صور عشرات الآلاف من الجثث البشرية المتعفنة التى
تنهشها الكلاب لا توقظنا مما نحن فيه من لا مبالاة، فلا أعرف
ما الذى سيوقظنا منها

- كوفى أنان، نائب السكرتير العام للأمم المتحدة معلقاً على ما
يجرى فى رواندا، مايو ١٩٩٤

كان من الواضح أن حل المشكلة القائمة مع كوريا يقع ضمن "المصلحة
الاستراتيجية" للولايات المتحدة الأمريكية. ولم يكن هناك شك قط فى أننا سوف
نتدخل، وأننا سنخاطر بدخول الحرب لحماية مصالحنا. وتتناقض الإجراءات
التي اتخذت لحل تلك الأزمة بشكل واضح مع المسارات المرتعدة التي تتبناها الولايات
المتحدة مع الأزمات فى إفريقيا. وهناك اتفاق بين الشعب الأمريكى وقادته
بشأن ضرورة استخدام القوة للدفاع عن المصالح الأمريكية فى الحرب على الإرهاب
وفى المناطق الاستراتيجية ككوريا والشرق الأوسط وأوروبا، لكن إفريقيا مازالت خارج
منطقة التدخل، ليس بسبب المهيمنين فحسب، بل كذلك بسبب كل رئيس أمريكى
حتى الآن.

يتطلع جزء كبير من العالم إلى الولايات المتحدة، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، كي تعمل في كل مكان. فما زالت خرافة كون أمريكا شرطى العالم قائمة. وبينما لا يمكن للولايات المتحدة حل كل مشكلات القارات، تتطلب الأزمات في إفريقيا مشاركة واشنطن المترددة وقيادتها، حيث تتدخل أحياناً وتساعد الآخرين في القيام بذلك عندما لا تقوم هي به. وقد سعى الرئيسان اللذان أعقبا الحرب الباردة، وهما كلينتون وچورج دابليو بوش، للتوصل إلى طرق مبتكرة وحيوية لتخفيف المعاناة الإفريقية. لكن كليهما كان حريصاً بشأن إرسال قوات الأمم المتحدة لمعالجة علل إفريقيا وعارض إرسال قوات أمريكية للمشاركة في احتواء صراعات المنطقة الكثيرة.

ليس هناك صراع ما يعد رمزاً للتردد الأمريكي في المشاركة في أزمات إفريقيا أكثر من رواندا. ومع ذلك، وعلى الرغم من نقد الأمم المتحدة وإدارة كلينتون أثناء تلك الشهور الرهيبة من عام ١٩٩٤ والذنب العالمى الجماعى الخاص بعدم اتخاذ أى إجراء، ما زالت أمريكا مترددة في الوقت الراهن في التدخل في إفريقيا. وبينما تواصل إدارة بوش جعل إفريقيا أولوية سياسية، فهي أكثر رفضاً للمشاركة عسكرياً في إفريقيا، وهو ما يعبر عنه رفض بوش لوضع أى وجود مهم للجنود الأمريكيين على الأرض في أعقاب رحيل تشارلز تايلور في ليبيريا في خريف عام ٢٠٠٢ والرد المتلثم على الإبادة الجماعية التي وقعت في دارفور بالسودان في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وذلك على الرغم من التعهدات الخاصة بأنه "لن يحدث مرة أخرى" أن تظل إفريقيا خارج رؤية الولايات المتحدة الخاصة بالأهمية الاستراتيجية.

لا تسمح رؤية المهيمنين لأولويات أمريكا بوجود أى دور عسكري أمريكي في تحديات إفريقيا الكثيرة. ولا تجعل المطالب الخاصة بالحرب على الإرهاب والأزمة في العراق هذا التدخل أكثر احتمالاً. ومع ذلك، وبينما لا تزال القارة تصارع وباء مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز والأزمات الإنسانية والحروب الأهلية والصروب بين الدول، تزداد مناشدة الولايات المتحدة كي ترد. ومن المؤكد أنه لا بد لها الآن من إدراك خطر

السماح للدول بأن تفشل وربما تصبح ملاذاً آخر على غرار أفغانستان للإرهابيين. وتمثل حروب القارة الكثيرة تهديداً للولايات المتحدة - فكل منها يُحتمل أن يخلق المزيد من الدول الفاشلة. وعلى أية حال، فالسودان هو الذي استطاع فيه بن لادن تكوين شبكة القاعدة الخاصة به لأول مرة. وفي إفريقيا جرى تفجير سفارتين أمريكيتين، وفي الصومال وفرت الدولة الفاشلة فرصاً مستمرة للإرهابيين الحاليين.

يُصاغ جزء كبير من سياسة جورج بوش الخارجية بلغة محاربة الشر؛ ومع ذلك فهو كإسلافه على قدر كبير من الاستعداد للبقاء خارج الملعب بينما يهاجم الشر جزءاً كبيراً من إفريقيا. وفي ظل رفض أمريكا وضع جنود على الأرض في إفريقيا، بشكل خاص، لا بد لأمريكا من استخدام وضعها كدولة عظمى لقيادة العالم في معالجة التحديات التي تواجهها إفريقيا من أمراض معدية وحروب مستمرة ودول فاشلة. ويمكن تحقيق الكثير دون المطالبة بالتدخل العسكري إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للقيادة والاستثمار في تطوير المؤسسات والتجارة والأمن في إفريقيا.

ولا بد أن يُنظر إلى المشاركة في التحديات الكثيرة في إفريقيا على أنها مهمة لحماية المصالح الأمريكية. وما يؤسف له أن الولايات المتحدة لا ترقى إلى مستوى ذلك التحدي. فالمذابح التي يبدو أنه لا نهاية لها وتنقلها شاشات التلفزيون - وما يبدو كالامبالاة من جانب الدول المتقدمة تجاهها - يُحتمل أن يخلق تشاؤماً في العالم النامي بشأن ما إذا كان وعد أمريكا الكبير يعنى أى شيء في واقع الأمر أم لا. ويتمثل جزء كبير من المشكلة في فشل العالم في الرد على الإبادة الجماعية الرواندية في عام ١٩٩٤.

كيف يمكننا جعل ذلك يحدث؟

ذات يوم مشمس مشرق من أيام شهر ديسمبر عام ١٩٩٤، نزلت من طائرة الأمم المتحدة المروحية بيضاء اللون في ساحة إحدى الكنائس التي تغطيها الحشائش.

وكانت تحيط بها أشجار كثيفة الأوراق تتميز بها تلال رواندا المعروفة بـ أرض الألف تل^(١)، وصلت إلى قرية نياربيو الغربية ضمن وفد بقيادة مستشار الأمن القومى تونى ليك الذى كان يقوم بجولة إفريقية تشمل ثمانى دول^(٢)، وبينما كانت مراوح الطائرة لا تزال تدور، سرت مبتعدة وقد أحنيت رأسى لتفادى ريش المروحة. وعندما اعتدلت نظرت إلى المشهد.

زحفت النباتات الغربية على المباني التى أقامها الناس وكانت تحيط بها بالكامل تقريباً. وكانت مجموعة مختلفة من الطيور تغرد على الأشجار. وكانت القردة تصرخ على البعد. ونحن فى طريقنا لرؤية الكنيسة التى جئنا لزيارتها، لم يبدُ اليوم مختلفاً عن أى يوم آخر فى هذا الجزء من إفريقيا. وبينما كنا نعبر الساحة التى تغطيها الحشائش، خطوت فوق عظمة كبيرة مفترضة فى البداية أنها عظمة بقرة تركها أحد الكلاب. وفجأة أدركت أنها عظمة فخذ آدمية تركت فى الساحة بعد الإبادة الجماعية الرهيبة التى قُطِعَ فيها مئات الآلاف من الأشخاص حتى الموت على أيدي أبناء وطنهم الروانديين حاملي المناجل. وفجأة بدا المكان الذى كان يعج بالحياة قبل دقيقة صامتاً على نحو مخيف.

داخل الكنيسة، كانت هناك فى كل مكان جثث رجال ونساء وأطفال متناثرة على الأرض - فتيات صغيرات ترتدين فساتين جميلة، ورجال يرتدون بدلاً، ما زالوا راقدين حيثما أوقعهم القتل. وكانت رؤوسهم منفصلة عن أجسادهم، وأذرعهم ممزقة، وأجسادهم مشوهة. وكانوا موجودين هنا، فى دار السلام هذه، لأنهم كانوا يبحثون عن ملجأ يلونون به من القتل. وكان المسئولون المحليون الذين تجولوا بنا فى المذبحة يعرفون على وجه الدقة من المسئول عن العنف، بمن فى ذلك عمدة بلدتهم والكثير من جيرانهم السابقين، الذين قتلوا ما يقدر عددهم بخمسة عشر ألف شخص فى هذا الموقع وحده. وفى هذا المكان والزمان تعهدنا جميعاً فيما بيننا أن نستخدم نفوذ حكومة الولايات المتحدة للمساعدة فى تقديم المسئولين عن ذلك للعدالة. وقُدِّمَ بعض القتلة للمحاكمة، إلا أنه حتى الآن ليس واضحاً أن العالم مستعد لمنع الإبادة الجماعية التالية.

أثناء ذلك الإسراف فى القتل، لم تفعل الولايات المتحدة شيئاً لوقف المذابح؛ بل إنها حضت على سحب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وأصبحت الإبادة الجماعية فى رواندا رمزاً لعدم استعداد الغرب للتدخل فى صراعات إفريقيا. وهؤلاء منا الذين شاركوا فى الأحداث فى ذلك الحين لا يزالون يكافحون كي يفهموا ما قمنا به. لكن حتى الآن كانت الروايات الخاصة باتخاذ القرار روتها فى الغالب أطراف خارج السلطة لديها فهم قليل للاختيارات الحقيقية التى واجهت واضعى السياسات فى ذلك الحين. ويوفر ما حدث وصفات سياسية مهمة - وواقعية - لسياسة الولايات المتحدة فى إفريقيا.

هل هم الهوتو أم التوتسى؟

حصلت رواندا البالغ عدد سكانها ٧,٤ مليون نسمة على استقلالها من بلجيكا فى عام ١٩٦٢، وخلال أربعة عقود منذ ذلك الحين كانت علاقة اتسمت بالعنف بين جماعتيها العرقيتين الأساسيتين، الهوتو والتوتسى. ومع أن التقسيمات المستخدمة ليست دقيقة، فإن حوالى ٨٥ بالمائة من سكان رواندا يُعتبرون بانتنو توتو، و١٥ بالمائة يُعتبرون توتسى. وكما هو حال جزء كبير من إفريقيا، فقد استغل الاستعمارىون الأوروبيون الخلافات العرقية التى لا تزال تذكى نار الصراع فى الوقت الراهن. وفى حالة رواندا، حابى البلجيك التوتسى واختاروهم لإدارة الحكم المحلى وإدارة المستعمرة نيابة عنهم. ومازال الهوتو مستائين مما يرونه عجرفة التوتسى ووضعهم المميز.

اندلعت صراعات القوة الدورية بين الجماعتين العرقيتين، وهو ما كان ثمنه آلاف الأرواح. وفى عام ١٩٥٩ استولى الهوتو على السلطة، حيث نفوا الكثيرين من التوتسى. وسوف يشكل ذرية هؤلاء المنفيين جيش الجبهة الوطنية الرواندية الذى يقود البلاد الآن. وأقرب مرة اندلع فيها القتال كانت فى فبراير من عام ١٩٩٣، مما أطلق

شرارة قتل أكثر من أربعين ألف مدنى وتسبب فى خروج حوالى مليون شخص عن البلاد. وفى أغسطس من عام ١٩٩٢، وبدعم من الولايات المتحدة وناشطين مثل جيسى چاكسون، توصل الطرفان إلى اتفاق سلام أروشا.

وقع الرئيس الهوتو چوفينال هابياريمانا وزعماء الجبهة الوطنية الرواندية التوتسى، پول كاجامى وألكسى كينيارينجوى، على الاتفاق فى أروشا بتنزانيا. ودعا الاتفاق، الذى تضمن فى البداية تفويضاً طموحاً بدرجة مبالغ فيها للأمم المتحدة كى "تضمن أمن البلاد الشامل"، إلى دعم قوة حفظ سلام قوامها أربعة آلاف وخمسمائة جندى لوقف إطلاق نار أروشا.^(٣) وفيما سيثبت أنها ربما تكون أكبر غلطة ترتكبها، نجحت الولايات المتحدة فى الحض على ما اعتبرته تفويضاً أكثر واقعية مقصوراً على مراقبة الوضع والتحقيق فى عدم الالتزام باتفاق السلام وتقييد عدد أفراد القوة بالآف وخمسمائة، متعلقة فى ذلك بالتكلفة والخطر على الجنود. وسيثبت أن هذه المهمة الأصغر غير مناسبة بالمرة فى مواجهة الإبادة الجماعية. وعلى مدى بضعة أشهر، بدا أن الاتفاق معمول به وأن قوة الأمم المتحدة والتفويض كافيان.

وفى السادس من أبريل عام ١٩٩٤، أسقطت الطائرة التى تقل الرئيس هابياريمانا ورئيس بوروندى المنتخب حديثاً سيبيريان نتارياميرا عند اقترابها من المطار فى العاصمة الرواندية كيجالى. وقُتل الرئيسان - وهما من الهوتو - فى الحال. ومن الأرجح أن الهجوم قام بها مسلحو الهوتو المتطرفين المعارضين لاتفاق السلام. وكانت تلك إشارة البدء للقتلة كى يشرعوا فى الإبادة الجماعية التى خططوا لها بدقة فى أواخر عام ١٩٩٢ وأوائل عام ١٩٩٤، ومع ذلك لم يتوقع أحد فى واشنطن حينذاك اندلاع الإبادة الجماعية.

فى صباح اليوم التالى لموت الرئيسين، سألت الشخص الذى يقدم لى موجز وكالة الاستخبارات المركزية عما يرجح أن يحدث، فرد قائلاً: "موجة أخرى من العنف".

سألت: "هل هو قتل الهوتو للتوتسى؟ أم العكس؟"

فقال: "من المرجح أن يحدث الأمران معاً."

"فما عدد المرجح أن يموتوا؟"

قيل لي: "ربما عشرات الآلاف". وكان تقدير وزارة الخارجية حينذاك هو أن "هناك احتمالاً قوياً لأن يندلع عنف واسع الانتشار."^(٤) وفي مذبحه لم تحظ في واقع الأمر باهتمام دولي، كان مائة ألف شخص قد ماتوا في أكتوبر السابق في بوروندي المجاورة. ونُظر إلى ذلك على أنه حد الخسائر المحتملة.

كان هناك قدر كبير من النقاش في المجتمع الدولي بشأن ما كان البيت الأبيض يعرفه عن الإبادة الجماعية الوشيكة ومتى علم بها. والإجابة باختصار هي أننا علمنا أن عشرات الآلاف قد يموتون في أعقاب موت الرئيسين. ولم تكن نعلم أن ما يقرب من مليون شخص سوف يُقتلون على مدى مائة يوم في إبادة جماعية مبيتة فاقت حتى محاولة النازي لإبادة اليهود في السرعة والكفاءة المرعبة. وحتى منتصف أبريل، عندما كان ماتنا ألف شخص قد قُتلوا، ظن معظم واضعي السياسات أن عملية السلام يمكن إعادتها إلى مسارها.

خلال عشرين دقيقة، يمكن لرجالي قتل ألف من التوتسي

على الرغم من المرات الكثيرة التي لم يتم فيها إدراك الأدلة بعد توقيع اتفاق سلام أروشا، فإن إحدى المرات الأشد سوءاً هي عدم أخذ تقارير الإبادة الجماعية المحتملة في خريف عام ١٩٩٣ وأوائل عام ١٩٩٤ مأخذ الجد. إذ لم يفكر أحد بجدية في احتمال حدوث إبادة جماعية. بل إن واضعي السياسات ركزوا على إبقاء عملية حفظ السلام في مسارها. ولا تتضح هذه الرؤية قصيرة النظر في موضع أفضل مما في Genocide Fax في أوائل عام ١٩٩٤.^(٥)

في الحادي عشر من يناير عام ١٩٩٤، أرسل قائد قوة الأمم المتحدة في رواندا اللفتنان جرنال الكندي روميو دالير برقية إلى المستشار العسكري بالأمم المتحدة

فى نيويورك بعنوان "طلب حماية للإخبارى". وكان رئيس الوزراء المعين السيد فوستين تواجيرامونجو قد أوصل اللفتانت دالير بإخبارى كان مدرباً رفيع المستوى فى ميليشيا الهوتو يسمى انتراهاموى، ومعناه "الذين يحاربون معاً". وأبلغ الإخبارى دالير بثلاثة أشياء أساسية - وسوف يتحقق جميعاً عما قريب، أولاً: تخطط ميليشيا الهوتو لاستهداف واغتيال نواب المعارضة وقتل الجنود البلجيك الذى يخدمون ضمن مهمة الأمم المتحدة، أملى فى انسحابهم بعد ذلك. ثانياً: قال الإخبارى إن الميليشيا دربت ألفاً وسبعمائة من الرجال المتناثرين فى مجموعات تضم كل منها أربعين رجلاً فى أنحاء كيجالى. وكان هدفهم هو تسجيل كل التوتسى الذين تكون إبادتهم أرجح. وبعد أن قدم الإخبارى تفاصيل مرعبة، قال إن الميليشيا التى يعمل بها يمكن أن تقتل ما يصل عددهم إلى ألف من التوتسى خلال عشرين دقيقة. ثالثاً: أرشد الإخبارى الأمم المتحدة عن مخابى الأسلحة الرئيسية التى بها ما لا يقل عن ١٣٥ سلاحاً. وقد طلب الحماية لأسرته إن هو أطلع الأمم المتحدة على الخبيثة.^(٦)

ومع أن برقية دالير باتت معروفة باسم genocide fax عندما تحدث عنها فيليب جورقيتش لأول مرة بعد أربع سنوات فى صحيفة "ذا نيويوركركر" فى الحادى عشر من مايو عام ١٩٩٨، فى الوقت الذى لم يركز فيه مسئولو الأمم المتحدة والحكومة، الذى يعرفون هذه المعلومات، على التهديد بإبادة التوتسى، بل على طلب دالير الاستيلاء على خبيثة الأسلحة. وفى مقر الأمم المتحدة، رفضت إدارة حفظ السلام، وكان على رأسها حينذاك كوفى أنان، طلبه الخاص بالاستيلاء على السلاح ووجهت دالير بدلاً من ذلك إلى إثارة قضية مع الحكومات الأجنبية الرئيسية وكذلك حكومة رواندا المؤقتة - التى كانت تخطط فى ذلك الحين للإبادة الجماعية. والتقى مبعوث الأمم المتحدة چاك روجيه بوه بوه ودالير فى كيجالى مع رؤساء البعثان البلجيكية والفرنسية والأمريكية فى الثانى عشر من يناير عام ١٩٩٤ لمناقشة رد منسق على معلومات الإخبارى.

أوضح بوه بوه ودالير أنهما سعيًا للحصول على النصح من مقر الأمم المتحدة لأنهما شعرا أن هناك "فخًا" دبلوماسياً أو عسكرياً وشيكاً. بل الواقع أنهما شكاً في دوافع الإخبارى. وأثناء المحادثة كان محور المناقشة هو خبيئة السلاح وليس تهديد الإبادة الجماعية. وكانت برقية السفارة السرية المرسلة إلى واشنطن والمتضمنة لتقرير عن الاجتماع تحمل العنوان "الممثل الخاص للأمم المتحدة يطلب الدعم بشأن مناورة أمنية". وما كان يجب أن يُقال لو عدنا بالنظر إلى الوراء هو: "إنذار خطيراً! يجرى التخطيط للإبادة الجماعية! عبثوا الجنود!"^(٧)

بل إنها لم تذكر تدريب الميليشيا أو خطط إبادة التوتسى. وأثناء الشهور التي كان يجرى فيها التخطيط للإبادة الجماعية، كان المجتمع الدولي يركز بشكل مبالغ فيه على إقامة حكومة داخلية والحفاظ على عملية سلام أروشا. فعلى سبيل المثال، فى الثالث من فبراير، أبلغ دالير مسئولاً أمريكياً زائراً أن رواندا لا تزال "فائزة". وقال دالير إن الروانديين مازال لديهم الإرادة لتنفيذ اتفاقات السلام وإنهم مازالوا مؤيدين لمهمة مساعدة رواندا التابعة للأمم المتحدة، على الرغم من أنه حض على وجود احتياطى تابع للأمم المتحدة من أجل قوات سريعة الانتشار لتعظيم النوايا الحسنة".^(٨) وتكشف مراجعة البرقيات الواردة من السفارة الأمريكية فى كيجالى أن مركز الاهتمام الأول للمسؤولين الأمريكيين فى ذلك الحين كان على عملية السلام كذلك. ولفت المسؤولون اهتمام واشنطن إلى تهديدات العنف إلا أنهم كانوا يعتقدون أن أفضل طريقة للتعامل مع تلك التهديدات هى دعم عملية السلام.

لم يركز أحد على الإبادة الجماعية الوشيكة، وكما هو الحال مع البوسنة وغيرها من الصراعات، وضع المجتمع الدولي طاقته فى التفاوض على السلام، لتضيق منه الصورة الأعرض لانهايار شامل وشيك. وكان الضغط لجعل السلام يتحقق يعنى أن المجتمع الدولي ليس متناغماً مع دلائل الإبادة الاجتماعية الوشيكة. والمؤسف أن الولايات المتحدة احتاجت إلى ثلاث سنوات كى تتدخل فى البوسنة. ولم تكن هناك أية فرصة للتعبئة بسرعة فى رواندا.

انسحاب مميت

بحلول العاشر من أبريل، قدّرت المنظمة غير الحكومية أطباء بلا حدود أن ثمانية آلاف شخص قُتلوا في كيجالي وحدها. وسرعان ما أصبح واضحاً أن الهوتو الذين تدعمهم الحكومة يستهدفون التوتسى والهوتو المعتدلين. وكانوا يفتالون على نحو منتظم المسؤولين الحكوميين ورجال الدين الكاثوليك والموظفين الروانديين في وكالات المساعدات الأجنبية. وخطف الهوتو رئيسة الوزراء أجاثا أولينجيماينا بينما كانت تحت الحماية المفترضة للقوات البلجيكية وأعدموها. كما أخذوا عشرة من الجنود البلجيكي في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى الثكنات الرواندية وأعدموهم. وفي الحادى والعشرين من أبريل، قدّر مسنولو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن أكثر من مائة ألف رواندى قُتلوا خلال الأسبوعين السابقين ووصفوا ذلك بأنه "مأساة إنسانية على نطاق نادراً ما شاهدها".^(٩)

على الرغم من تلك الوفيات الكثيرة التى أُبلغ عنها، فقد جاء الرد الدولى واستخدام كلمة إبادة جماعية متأخراً. إذ استخدم متمردو الجبهة الوطنية الرواندية مصطلح الإبادة الجماعية لأول مرة فى الثالث عشر من أبريل متهمين الحرس الرئاسى بقيادة الهوتو بشن حملة "لإبادة الأقلية التوتسى وتصفية الساسة الذين ليسوا ضمن الحركة الرئاسية".^(١٠) ولم يصف الأمين العام للأمم المتحدة القتل بالإبادة الجماعية حتى الرابع من مايو؛^(١١) ولم تصفها إدارة كلينتون بذلك، دون أن يكون لها أى عذر، حتى الحادى والعشرين من مايو، حيث كانت تخشى من أن يجبرها ذلك على العمل للقضاء على العنف طبقاً لاتفاقية الإبادة الجماعية.^(١٢) وتوقعت الولايات المتحدة من الأمم المتحدة والروانديين أن يستعيدوا السلام، ولم تتوقع من البنتاجون أن يوقف القتل. وفى الثانى والعشرين من أبريل، ناشد مستشار الأمن القومى ليك القادة العسكريين الروانديين "عمل كل ما فى استطاعتهم لإنهاء العنف فوراً".^(١٣)

فى الأيام التالية لوفاة الرئيسين، طالب اللفئتان جنرال دالير بتعزيزات للقوات. ومع ذلك فقد كشفت رسالته من الميدان بتاريخ العاشر من أبريل عن تناقضه الظاهرى بشأن فاعليتها، حيث يقول : "إذا شهدنا ثلاثة أسابيع أخرى من الحبس ونحن نشاهدهم وهم يضربون بعضهم بعضاً، فحينئذ يكون علينا أن نقيم بجدية مخاطر بقاء هؤلاء الجنود هنا". وكان يدرك إلى حد بعيد أن اللاجئين فى مواقع كالصليب الأحمر والكنائس معرضين لخطر المذبحة إذا رحلت الأمم المتحدة، لكنه أضاف أنهم "فى هذا الخطر دون نتيجة حتى الآن طوال الأسبوع المنصرم حتى مع وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لرواندا على الأرض".^(١٤) لم تشجع تلك التعليقات واشنطن على السعى لتعزيز القوة التابعة للأمم المتحدة. وفى ظل العنف القائم ووفاة جنود حفظ السلام البلجيك، لم تعر الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء مجلس الأمن اهتماماً جاداً لتعزيز قوات الأمم المتحدة؛ فقد رأوا أن يكون تخفيض القوة خياراً حكيماً، بينما كانوا يسعون إلى التفاوض على تجديد السلام.

فى ذلك الحين، اتفق المدراء جميعاً على أن قوة الأمم المتحدة بتركيباتها الحالية فاشلة، على الرغم من أنه لم يكن هناك اجتماع رسمى للمدراء بشأن هذه القضية. والواقع أنه لم يُعط أى اهتمام رفيع المستوى لقرار تخفيض قوة الأمم المتحدة. ومع أن ليك وزملاءه كانوا مشغولين بالبوسنة وكوريا حينذاك، فقد كان عدم اهتمامهم برواندا يرجع فى المقام الأول إلى أنه لم يكن هناك اختلاف رفيع المستوى وقتها بشأن مسار العمل المقترح. فقد أوصى المسئولون على المستوى المتوسط بوزارة الخارجية وريتشارد كلارك مستشار الأمن القومى، الذى كان فى ذلك الحين ممثلاً للبيت الأبيض فى قضايا حفظ السلام، رؤساءهم بتخفيض البعثة لحين التوصل إلى وقف إطلاق النار. ولم يقترح متخذ قرار فى الحكومة الأمريكية إرسال جنود أمريكيين أو غيرهم أثناء الإبادة الجماعية. وهكذا، وفيما يشبه إلى حد كبير ما أدى إلى فقدان الجنود الأمريكيين فى مقديشو، لم ير أحد أن هناك ضرورة لمناقشة القضية على مستوى عالٍ، بل إن مونیکا مويواوماريا، ناشطة حقوق الإنسان الرواندية التى نجت

بصعوبة من الموت أثناء الإبادة الجماعية. لم تُشر قضية القوات البرية الأمريكية عندما التقت بليك فى الثانى والعشرين من أبريل. بل إنها طلبت من ليك تسمية المسؤولين بشكل علنى، وهو ما فعله بسرعة.^(١٥)

قدم الأمين العام بطرس غالى ثلاثة خيارات ليدرسها المجلس تتضمن بعثة يتم تعزيزها وتقويتها وتخفيض ضخم للقوة والانسحاب الكامل. ومع ذلك فقد فشل فى الحض على أى منها. إذ لم تحض الوفود الإفريقية فى الأمم المتحدة، ومن بينها نيجيريا التى كانت تشغل مقعداً غير دائم فى مجلس الأمن. على أى تدخل وعارضت إلى حد ما الانسحاب الكامل. وكان مقعدا إفريقيا غير الدائمين الآخران تشغلهما عُمان^(*) وعلى نحو يتسم بالمفارقة رواندا. وكانت الدول الإفريقية بصورة عامة فى ريب من تدخل غير الأمم المتحدة بسبب استيائها الذى لا يزال باقياً من فترتها الاستعمارية. وأوضح مندوب نيجيريا فى الأمم المتحدة إبراهيم جُمبارى أن نيجيريا بطيئة فى إدراك الإبادة الجماعية وأن "الأحداث كانت تتحرك بسرعة ... ولم تتح الفرصة لمنظمة الوحدة الإفريقية كى تنظم جهود الحشد الدبلوماسية". ويعتقد جُمبارى الآن أنه كان ينبغى على نيجيريا الامتناع عن التصويت على القرار، كما فعلت بالنسبة للقرار اللاحق الذى يجيز التدخل الفرنسى.^(١٦) وفى الحادى والعشرين من أبريل. صوّت مجلس الأمن بالإجماع، بدعم قوى من الولايات المتحدة، لمصلحة تخفيض بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لرواندا إلى ٢٧٠ جندياً فقط، تاركَةً وجوداً رمزياً فحسب ليدل ظاهرياً على استعدادها للعودة بمجرد استعادة السلام.

لخص ليك مقارنة الإدارة للأزمة فى السادس والعشرين من أبريل عام ١٩٩٤ فى مؤتمر البيت الأبيض عن إفريقيا، ومن المفارقة أنها كانت جلسة مخصصة لتأكيد

(*) هكذا وردت فى الأصل الإنجليزى. والمعروف أن عُمان تقع فى الجزيرة العربية بأسيا وليس إفريقيا. (المترجم).

التزام الإدارة تجاه القارة. ووصف ليك، وهو أول مستشار أمن قومي يزور إفريقيا وهو مازال في منصبه، وأول من يتعهد بشكل جاد بمساعدة القارة، رواندا بأنها "حالة اختبار" لواحدة من تحديات الأمن الكبيرة في حقبة ما بعد الحرب الباردة؛ وهي الصراعات داخل الدول وليس فيما بينها. كما قال: "إنها تحذير مما يمكن أن يحدث إذا لم تفعل الدول الإفريقية ونحن جميعاً الكثير لوقف الصراعات المحتدمة قبل وصولها إلى حد الغليان".^(١٧) وكان ليك يقول في الأساس إن اختيار المجتمع الدولي الواقعي الحقيقي الوحيد هو العمل قبل الإبادة الجماعية. إلا أنه عندما اتضح حجم القتل الهائل في منتصف أبريل عمل ليك وزملاؤه لإنقاذ حياة الناس، على الرغم من عدم التدخل لوقف القتل باستخدام القوة.

ليس هناك من هو على استعداد لخوض حرب لوقف الإبادة الجماعية

بعد أسبوع من القرار المصيري الخاص بسحب جنود الأمم المتحدة، انضخ حجم المذبحة الهائل وبدأت الإدارة تدرك أنه ينبغي عليها العمل لإنقاذ حياة الناس حيثما استطاعت، على الرغم من أنها كانت لا تزال تعارض إرسال جنود لوقف الإبادة الجماعية. وفي الثامن عشر من مايو عام ١٩٩٤، وفي لقاء مع دبلوماسي أمريكي، وصف المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أيا لاسو الوضع في رواندا بأنه "درامي ورهيب"، وقال إنه يهيئ له أن حجم المأساة أسوأ بكثير من الرقم الذي ذُكر وهو مائتا ألف قتيل.^(١٨) وكانت آلاف الجثث تطفو على نهر كاجيرا وصولاً إلى تنزانيا بمعدل خمس وعشرين جثة في الساعة.^(١٩) وقد نرى جميعاً الآن أن المذبحة كانت أسوأ مما تخيله أى منا أنه ممكن. وفر أكثر من مائتى وخمسين ألف لاجئ إلى تنزانيا خلال أربع وعشرين ساعة، فيما أسماه المفوض السامي للاجئين "أكبر وأسرع خروج" أمكن رؤيته.^(٢٠) وبينما كان المجتمع الدولي يأمل في انتهاء فورة القتل، حذر بطرس غالى من "أدلة قوية على الاستعداد لمزيد من مذابح المدنيين... [وأشار إلى أن المذابح مستمرة على نطاق كبير في الريف، وخاصة في الجنوب]."^(٢١)

كانت الإدارة تشك في كون بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الحل الصحيح. وكانت قد أصدرت للتو ورقة سياسات جديدة بشأن حفظ السلام تسمى توجيه القرارات الرئاسية ٢٥. وفي أعقاب العملية الفاشلة في الصومال ورداً على الكونجرس المعادى لأية عملية حفظ سلام، حددت السياسة مجموعة من الشروط لدعم الولايات المتحدة لأية عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة أو المشاركة فيها. وشملت تلك الشروط، بالنسبة للمهام التي في بيئة متسامحة بموجب الفصل السادس ويتوقع أن يكون فيها سلام.^(٢٢) وجود وقف لإطلاق النار وموافقة الأطراف. وبشكل أكثر عمومية اشتراط "ربط فترة العملية المتوقعة بأهداف واضحة ومعايير واقعية لإنهاء العملية".^(٢٣)

في السابع عشر من مايو، وافقت الولايات المتحدة على دعم تفويض جديد لقوة قوامها خمسة آلاف وخمسمائة جندي ليس لوقف العنف، بل لتوزيع الإمدادات الغذائية، وتنفيذ حظر السلاح. وكان التفويض بموجب الفصل السادس وليس الفصل السابع الأشد قوة الذي يجوز بموجبه لقوات الأمم المتحدة القيام بإجراءات عسكرية. ولهذا السبب فهي لن تتدخل لوقف الإبادة الجماعية، بل ستحاول تقديم الرعاية لكل من سينجون منها. وصوتت رواندا، التي كانت تعيش منعطفاً تاريخياً غريباً وتشغل أحد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن، ضد القرار.^(٢٤)

في ظل العنف الدائر وعدم مشاركة جنود غربيين في المهمة الجديدة، ليس مستغرباً أنه في واقع الأمر لم تتوقع دول إفريقية إرسال جنود للبعثة. وبحلول أواخر مايو، كان الأمين العام بطرس غالي قد اتصل بأكثر من رئيس دولة إفريقي طالباً منهم إرسال جنود. وقد قال إنها "فضيحة" أن العالم لم يتصرف، وما زال لا يتصرف: وألقى باللوم على المجتمع الدولي كله فيما يتعلق بهذا الفشل.^(٢٥) وفي الخامس والعشرين من يوليو، بعد أكثر من شهرين من الموافقة على القرار الجديد، كانت قوة الأمم المتحدة في رواندا تتكون فقط من خمسمائة وخمسين جندياً فحسب. ولم تصل البعثة إلى قوتها الكاملة المصرح بها وهي خمسة آلاف وخمسمائة حتى أكتوبر من

عام ١٩٩٤. (٢٦) وفى أوائل يوليو، سيطرت الجبهة الوطنية الرواندية على كيجالى، وأنهت الحرب بشكل فعال. وفى التاسع عشر من يوليو، شكلت الجبهة حكومة وحدة وطنية تتكون من الهوتو والتوتسى. وكان الكابوس يتلاشى، ليس بفضل المجتمع الدولى وإنما الجبهة الوطنية الرواندية.

فى خطاب حفل التخرج بالأكاديمية البحرية فى نهاية شهر مايو، أوضح الرئيس كلينتون صراحةً السبب فى أن الولايات المتحدة لن تتدخل عسكرياً فى رواندا. وفى مناقشة لصراعات العالم "من رواندا إلى جورجيا"، قال كلينتون: "لا يمكن أن نحل كل هذا الانفجار للصراع الأهلى أو النزعة القومية المحاربة بمجرد إرسال قواتنا. ولا يمكننا أن ندير لهم ظهورنا، لكن مصالحنا ليست فى خطر فى كثير منها بالقدر الكافى لتبرير التزام من رجالنا. وبالرغم من ذلك، فإننا كأكبر قوة فى العالم علينا واجب القيادة، والعمل فى الأوقات التى تكون فيها مصالحتنا وقيمنا فى خطر بشكل كافٍ". وبعد ذلك تحدث كلينتون، ليس عن رواندا، بل عن السعى لإنهاء الحرب فى البوسنة. (٢٧)

لم تكن الولايات المتحدة مستعدة بعد للتصرف فقط بشأن "القيم" المعرضة للخطر فى رواندا، كاحترام الشديء للحرية والحياة الإنسانية. بل كان عدم وجود "مصالح كافية معرضة للخطر" هو ما يحتل قلب سبب استعداد القوة العظمى. وفى عام ١٩٩٤ كان كلينتون لا يزال يكافح لتحديد دور أمريكا فى العالم ويقاوم ضغط ما بعد الحرب الباردة لجعل الولايات المتحدة تقوم بوظيفة شرطى العالم.

العاقبة

خلال شهرى يوليو وأغسطس، لم تعد الأزمة تتعلق بنسب الإبادة الجماعية بل بأن ملايين اللاجئين والمشردين لديهم احتياجات ضخمة. وبحلول شهر يوليو، كان هناك ما يقدر عددهم بـ ٢.٢ مليون لاجئ رواندى فى البلدان المجاورة. وكان الآلاف قد ماتوا

بالفعل بسبب المرض والجوع والإجهاد والجفاف. وكان يموت ثلاثة آلاف شخص يومياً بسبب الكوليرا.^(٢٨) ووصف الصحفيون الذين زاروا المنطقة معسكرات اللاجئين بأنها "معسكرات اعتقال" بسبب ظروف المعيشة التي يُرثى لها.^(٢٩) وأدار ليك اجتماعاً عشوائياً بين الوكالات ضم مسؤولين من الفئة الثالثة لتأكيد أنه على الرغم من عدم رغبة الولايات المتحدة في إرسال جنود لإنقاذ الروانديين من الإبادة الجماعية، فهي ستفعل كل ما في استطاعتها لإنقاذ الأرواح في أعقاب ذلك، حيث تقوم في واقع الأمر بتنسيق مجهود الإغاثة. وشملت "العملية ادموا الأمل"، المقصود بها ضمان حصول الأمم المتحدة على الدعم اللوجيستي الدولي الذي تحتاجه في الوقت المناسب، وهو ما يشمل أربعة آلاف فرد عسكري أمريكي. وفي تناقض صارخ مع التردد السابق، بدأت القوات الأمريكية الانتشار في الثاني والعشرين من يوليو في كيجالي وزانير وأوغندا المجاورتين لمساعدة من فروا من الإبادة الجماعية، وإن ساعدت مرتكبي الإبادة الجماعية كذلك. وقد فعلت ذلك أيضاً لأنها كانت تعرف كيفية توفير الخدمات الأساسية بسرعة، بينما لم تكن هناك خطط جاهزة للتنفيذ لوقف الإبادة الجماعية. وتولت الولايات المتحدة مسؤولية أربعة من ثمانية "حزم خدمات" طلبها المفوض السامي لشئون اللاجئين التابع للأمم المتحدة وتشمل خدمات المطار وخدمات القاعدة اللوجيستية وإدارة المياه وتخطيط الموقع. وسلمت الولايات المتحدة آلاف الأطنان من المعدات والأغذية والماء والأدوية وزيادة إنتاج الماء الآمن وتوزيعه من لا شيء إلى مائة جالون في اليوم مع نهاية يوليو.

كانت الدولة الوحيدة التي اتخذت إجراءً شجاعاً، وإن كان متأخراً، هي فرنسا. فقد أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في الثامن عشر من يونيو أنه سوف يرسل ألفي جندي إلى رواندا لتقديم المساعدات الإنسانية إلى حين بلوغ قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المجازة حديثاً كامل قوتها. وجلبت "العملية فيروز" الفرنسية جنوداً موجودين بالفعل في زانير المجاورة لإنشاء المنطقة الإنسانية الآمنة في رواندا لمساعدة ضحايا الإبادة الجماعية. ومع أن العملية أقرها مجلس الأمن في

الثامن والعشرين من يونيو. فقد امتنعت خمس دول أعضاء في مجلس الأمن، هي نيجيريا والبرازيل والصين ونيوزيلندا وباكستان، عن التصويت، حيث كان لديها تخوف من تاريخ فرنسا من دعم أنظمة الهوتو الحاكمة وحذرة من التدخل الأوروبي في القارة.

بينما قصد الفرنسيون في أول الأمر مساعدة التوتسي على الفرار من الإبادة الجماعية، فقد انتهى الأمر بالفرنسيين بمساعد ما يزيد عددهم على ١,٥ من اللاجئين الهوتو الفارين من التوتسي الذي استولوا على السلطة للتو، وكان الكثير منهم يُعتبرون مرتكبي الإبادة الجماعية. وانتهت العملية فيروز في أغسطس من عام ١٩٩٤ في أعقاب غضب عالمي بشأن دعم المجهود لآلاف من مرتكبي الإبادة الجماعية، حيث أنشأت بفاعلية منطقة آمنة لهم. ومع أن الحال انتهى بالجهد الذي تمت معالجته بطريقة سيئة وقد أنقذ ما يُقدَّر عددها بعشرين ألف نفس، فقد جعل فرنسا مترددة في التدخل في صراعات البحيرات العظمى في المستقبل. فعلى سبيل المثال، أوضح لى دبلوماسي فرنسي رفيع المستوى في يونيو من عام ٢٠٠٤ أن الجنود الفرنسيين لم يتدخلوا في الوضع المتدهور في شرق الكونغو بسبب تاريخ فرنسا في رواندا.^(٢٠) وفي مايو من عام ٢٠٠١ قال لى المسئول نفسه إن فرنسا تعلمت درس "آخر مرة"، وسألته عما إذا كانت فرنسا ستستجيب لدعوة الأمم المتحدة إلى نشر قوات في بوروندي، التي كانت معرضة لخطر الإبادة الجماعية، فقال: "كانت تلك آخر مرة تتدخل فيها فرنسا في إفريقيا."^(٢١) ومع ذلك فقد علّق الجنرال دالير في وقت لاحق بأنه لا يملك سوى الإطراء الشديد على العملية الفرنسية وأنها في تقديره حققت أهدافها وأنقذت الأنفس.^(٢٢)

في النهاية جرى تعبئة الموارد الأمريكية والفرنسية فحسب لمساعدة الناجين في أعقاب الإبادة الجماعية. وأوضح لى فيما بعد أنه في ذلك الحين "لم يكن وارداً" أن الولايات المتحدة ستكون قد أرسلت قوات للتدخل.^(٢٣) ولم تكن هناك إمكانية حقيقية قط لأن تكون الولايات المتحدة وحلفاءها سيكونون مستعدين لنشر القوات خلال الأسابيع الأولى من الإبادة الجماعية، حين كان القتل يجري وكان أمام المجتمع الدولي فرصة لوقفه. وهم ليسوا كذلك الآن.

فشل تفويض حفظ السلام

كانت الأخطاء الأساسية في رواندا هي تصميم بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة سيئة الإعداد للتعامل مع سيناريو أسوأ الحالات، والتفاؤل الشديد بشأن عملية السلام، وعدم تعزيز قوة الأمم المتحدة لإنقاذ هؤلاء الذين تحت رعايتها. وقال الأمين العام آنان: "لا بد أن نعترف جميعاً بمرارة بأننا لم نفعل المزيد لمنعها. وبالنيابة عن الأمم المتحدة، أعتز بهذا الفشل وأعبر عن عميق أسفى." (٢٤)

كما اكتشف تحقيق^{٢٥} للأمم المتحدة المستقل بشأن رواندا، فقد "كان تفويض البعثة يقوم على تحليل عملية السلام التي ثبت خطؤها، ولم يتم تصحيحها قط على الرغم من علامات التحذير المهمة من أن التفويض الأصلي أصبح غير مناسب. ... وكانت بعثة الأمم المتحدة تقوم على نجاح عملية السلام. ... والفشل الذريع في إنشاء قوة ذات قدرة وموارد وتفويض للتعامل مع العنف المتزايد والإبادة الجماعية اللاحقة في رواندا تعود جذورها إلى التخطيط المبكر للبعثة." (٢٥)

ذكرت دراسة أجرتها لجنة كارنيجي أنه كانت هناك "فرصة سانحة ... في الفترة من حوالى السابع من أبريل إلى الحادى والعشرين من أبريل" حين كان إدخال قوة مقاتلة "يمكنه القضاء على العنف في العاصمة وما حولها، ويمنع الانتشار إلى الريف، ويخلق ظروفاً تؤدي إلى وقف الحرب الأهلية." (٢٦) فقد مات نصف الضحايا أثناء تلك الفترة. ومع ذلك لم تكن الولايات المتحدة، وهى البلد الوحيد ذو القدرات الكافية لأداء هذه الوظيفة، مستعدة للعمل، خاصةً خلال فترة الأسبوعين هذين. وكان الوضع المتسم بالفوضى والتأكيد على عملية السلام ومعارضة وضع قوات وسط الإبادة الجماعية هو ما قضى بذلك.

الذين يقولون إنه كان ينبغي على الولايات المتحدة تعبئة قواتها لوقف الإبادة الجماعية خلال أيام بعد أن بدأت لا يفهمون إلى حد بعيد ما هو المطلوب في تلك القرارات. وحتى إذا افترضنا أن الرئيس كلينتون أدرك خلال أيام قليلة أن أسرع

إبادة جماعية فى التاريخ تحدث وأمر بنشر الجنود على الرغم من المعارضة الشديدة للبنتاجون والكونجرس. فإن وضع الخطط ونشر الجنود فى رواندا لوقف القتل كان سيستغرق أسابيع فى أحسن الظروف. وبحث دراسة قام بها آلان كوبرمان من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا التدخلات المحتملة ولم تجد ما كان يمكنه وقف الإبادة الجماعية فى وقت مبكر، مع أنه كان يمكنهم إنقاذ ما بين خمس وسبعين ومائة ألف نفس رواندية فى شهرى مايو ويونيو.^(٢٧) وفى الماضى، عندما كانت الولايات المتحدة تتدخل. كانت تنشر حوالى عشرين ألف جندى. كما فعلت فى عام ١٩٦٥ فى جمهورية الدومنيكان وفى عام ١٩٨٩ فى بنما وفى عام ١٩٩٤ فى هايتى.^(٢٨) وكان البنتاجون سيعصر على أعداد مشابهة على الأقل لرواندا أثناء الإبادة الجماعية، وكان سيحتاج إلى أسابيع لوضع خطة للتدخل فى مثل هذا العنف. وفى الوقت الذى بدأ فيه القتل. كان قد فات أوان التدخل المبكر بهذا الحجم. ولم تكن هناك خطة جاهزة لهذا التدخل.

لم يكن بالإمكان كذلك نشر قوات الأمم المتحدة فى الوقت المناسب لوقف القتل. فى غياب استعداد من الولايات المتحدة أو فرنسا أو بريطانيا لنقل الجنود جواً إلى قلب الإبادة الجماعية، وفى غياب متطوعين بالجنود الذين يتم نشرهم. وحتى لو وافق مجلس الأمن على طلب دالير إرسال المزيد من الجنود، فلم يكن من المرجح وصول الجنود إلى رواندا فى الوقت المناسب لوقف الإبادة الجماعية. وفى الوقت الذى كانت ستتخذ فيه الأمم المتحدة قراراً بنشر الجنود، ويتم نشر وتجنيد قوات التعزيز - بعد شهر فى أفضل الأحوال - سيكون معظم الآخرين قد هلكوا كذلك. وحتى حين أدرك العالم مدى الإبادة الجماعية فى أواخر أبريل، استغرق الأمر حتى ١٣ مايو لاتخاذ قرار بشأن القوة وحتى أكتوبر لنشر الخمسة آلاف وخمسمائة جندى بالكامل.

لا يعنى هذا تبريراً لتراخى الولايات المتحدة. إذ كان لا بد من بحث تدخلات أصغر حجماً وأسرع. ففي أواخر أبريل كان حوالى ثلاثمائة ألف من سكان التوتسى السابقين البالغ عددهم ١.١ مليون نسمة لا يزالون أحياء وكان يمكن إنقاذ

نصفهم^(٣٩) وكان ينبغي استعمال مقاربات مبتكرة، كالمساعدة المحمولة جواً إلى اللاجئين الفارين^(٤٠) ومن المؤكد أن الألفين وخمسمائة من جنود الأمم المتحدة الموجودين بالفعل في البلاد كانت عليهم مسئولية حماية الخمسة وعشرين ألفاً من الروانديين الذين سعوا للجوء إلى مواقع الأمم المتحدة حول البلاد. وكان يمكن إقامة مناطق آمنة تابعة للأمم المتحدة، ولو بقيت القوة داخل البلاد وجرى تعزيزها بقوة في حالة استعداد بالفعل، لكان من المحتمل أن يبقى هؤلاء الروانديين على قيد الحياة.

كانت الطريقة الواقعية الوحيد لوقف الإبادة الجماعية على مجال واسع هي تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لرواندا قبل أشهر عديدة من الإبادة الجماعية ووجود جنود إضافيين في حالة استعداد لزيادة القوة إذا دعت الضرورة. والواقع أنه كان ينبغي على المجتمع الدولي الاستعداد لسيناريو أسوأ حالة ووضع الخطط لمعالجته في وقت مبكر. وفي أوائل عام ١٩٩٤، حثت بلجيكا على التعزيزات وتفويض جديد للمهمة، قائلةً إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لرواندا لا يمكنها حفظ النظام. وفيما يمكن أن يكون أكبر غلطة في تلك الفترة كلها، اعترضت الولايات المتحدة وبريطانيا على الطلب البلجيكي، وذلك بحجة تكلفة المزيد من الجنود والخطر الذي تتعرض له قوات حفظ السلام. وربما كان ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي آخرين من النوعية الجيدة في كيجالي، مع حاملات الجنود المسلحة وطائرات الهليكوبتر واللوجستيات المناسبة والتصريح لها باستخدام القوة لضمان الأمن، سيوقفون الإبادة الجماعية. وكما يشير كوبرمان، كانت هذه ستصبح القوة المكونة من خمسة آلاف رجل التي كان دالير قد تصورها، لكنها القوة التي كان يجب نشرها قبل الإبادة الجماعية^(٤١).

بالإضافة إلى ضمان أن تكون مهمة حفظ السلام في كيجالي أكبر وأشد صرامة، كان يمكن للمجتمع الدولي كذلك اتخاذ خطوات مهمة أخرى لتبطئة الإبادة الجماعية. وكان يجب تسمية الجرائم بالإبادة الجماعية قبل ذلك بكثير واستنكار القتل بشكل

علني ومتكرر، مع توضيح أن مرتكبيه سيحاكمون. ومن المؤكد أنه كان ينبغي إلغاء تمثيل رواندا في مجلس الأمن.

تعليقاً على فشل العالم في الرد على الإبادة الجماعية في ذكراها العاشرة، أكد الرئيس كلينتون أن الولايات المتحدة لم تتصرف بالسرعة الكافية بعد بدء أعمال القتل. كما قال إنه ما كان ينبغي للولايات المتحدة السماح بجعل معسكرات اللاجئين ملاذات آمنة للقتلة، والانتظار كل هذا الوقت كي تستخدم مصطلح الإبادة الجماعية. وناشد العالم تحسين ما لديه من "قدرات جمع المعلومات الاستخباراتية؛ وزيادة السرعة التي يمكن أن يتم بها التدخل الدولي وحشد الإرادة السياسية العالمية اللازمة للرد على تهديد الإبادة الجماعية حيثما يمكن أن يحدث." (٤٢) فهل العالم مستعد لعمل ذلك؟

أهى المرة الأخيرة؟

بينما كان يكتب في عام ١٩٩٨، تأسف اللفتنان جرنال الحزين دالير على تردد العالم المتواصل في التدخل لوقف المذابح كبيرة الحجم. "مازلت مندهشاً من أن الحياة البشرية وأمن غير المقاتلين ومنع تلك الفظائع كإبادة الجماعية في رواندا ليست كافية، للأسف، لأن تصبح محفزاً لرد سريع وحازم من المجتمع الدولي." (٤٣) ونحن جميعاً المشاركين في ذلك الوقت نشارك الجنرال شكواه. ومع ذلك تظل كلماته وصفاً دقيقاً للنظام العالمى في الوقت الراهن. فالحقيقة المحزنة لكنها صحيحة هي أنه في فجر القرن الحادى والعشرين ليس معظم الدول، إن لم تكن كلها، مستعدة لوضع جنودها في خطر خارج مجال نفوذها. وكانت رواندا في عام ١٩٩٤ - أو حتى الآن - خارج مجال نفوذ الولايات المتحدة إلى حد بعيد. ومازلت واشتظن تعتقد أن وقف القتل ليس مسئوليتنا.

ما زالت صدمة الإبادة الجماعية تراود المسؤولين الذين شاركوا فى أحداث شهرى أبريل ومايو من عام ١٩٩٤، كما ستظل كذلك بقية حياتنا. وما زال كل منا يكافح لفهم تراخيها؛ وصور الجثث المشوهة محفورة فى ذاكرتنا. وفى عام ١٩٩٤ افترض العالم أن المأساة فى الصومال جعلت الولايات المتحدة شديدة الحذر فيما يتعلق بالآزمات الإفريقية. صحيح أنها فعلت ذلك، لكن حتى لو لم تحدث المأساة فى الصومال قط، فمن غير المرجح أن الرئيس كلينتون كان سيأمر الجنود الأمريكين بالانتشار فى رواندا أو يدعم قوة الأمم المتحدة التى أُجيز دخولها البلاد كى تحاول وقف القتل بمجرد أن يبدأ. وعلى الرغم من الاعتذارات والتعهدات الكثيرة اللاحقة لوقف الإبادة الجماعية التالية، فالعالم ليس ملتزماً بعد بعمل ذلك. والحقيقة المرة هى أن أصل عدم اتخاذ أى إجراء هو الاعتقاد - الذى ربما يقل انتشاره بشكل طفيف الآن عما كان عليه فى عام ١٩٩٤ - بأن الولايات المتحدة عليها مسؤولية قليلة لحماية حياة ضحايا الإبادة الجماعية الحالية. وقال ليك، وهو مستشار الأمن القومى الأكثر حبا للعمل الإنسانى فى التاريخ، فى عام ٢٠٠٠: "مع الفهم المعمق لقوة الولايات المتحدة كلية القدرة، ربما يأتى كذلك إحساس بالمسؤولية الكلية الارتجاعية. ... لكن امتلاك هذه القوة لا يأتى معه بمسؤولية آلية لاستخدامها. ... وقد أدى إدراك القوة الأمريكية إلى رؤيتنا على أننا أطلس الذى هز كتفها فى لا مبالاة عندما اخترنا عدم استخدامها".^(٤٤) فأمريكا القوة العظمى يمكنها أن تتدخل فى أى مكان، والمطلوب هو تحديد أين ومتى يجب أن تتدخل.

ومع أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون شرطى العالم، فإنه يمكنها ويجب عليها أن تقود العالم ليس فى حل الصراعات الاستراتيجية فحسب، بل كذلك الآزمات الإنسانية. ومع استمرار خرافة أنها لا تؤثر على مصالح أمريكا، فلا بد أن تبدأ واشنطن فهم أن الحروب تخلق التدهور الاقتصادى وتدفقات اللاجئين والمشردين الضخمة. وأن عدم الاستقرار الإقليمى يؤثر علينا بشكل مباشر. وهى لا تخلق ملاذات آمنة للمجرمين والإرهابيين فحسب، بل إنهم يناشدون الولايات المتحدة فى النهاية تقديم المساعدة فى أعقاب ذلك.

بعد عقد من الإبادة الجماعية الرواندية، ليس واضحاً أن العالم قبل مسؤوليته كى يعمل.

مسئولية الحماية

حطم الأمين العام كوفى أنان، الرجل الذى كان مسئولاً عن إدارة حفظ السلام بالأمم المتحدة أثناء إخفاقات منتصف التسعينيات، الكثير من حواجز الأمم المتحدة عندما ناشد المجتمع الدولى أن يتوحد كى يوقف انتهاكات حقوق الإنسان الشنيعة. كما أبلغ مجلس الأمن فى العشرين من سبتمبر عام ١٩٩٩ أن الدولة ذات السيادة "تُعاد تعريفها بواسطة قوى العولة والتعاون الدولى. وتُفهم الدولة الآن على نطاق واسع على أنها خادمة شعبها، وليس العكس". وتحدث عن "معيار دولى متطور مؤيد للتدخل لحماية المواطنين من الذبح" باعتباره تحدياً شديداً.^(٤٥)

بعد عام، وفى تقرير الألفية الذى بعث به إلى الجمعية العامة، تحرك أنان بالقضية خطوة أبعد بقوله: "إذا كان التدخل الإنسانى بالفعل اعتداءً غير مقبول على السيادة، فكيف ينبغى لنا الرد على رواندا وعلى سربرينتسا - وعلى انتهاكات حقوق الإنسان الضخمة والمنظمة التى تؤثر على كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة؟ ... ومن المؤكد أنه لا يمكن لمبدأ قانونى - ولا حتى السيادة - أن تحمى جرائم ضد الإنسانية؟"^(٤٦) وفى حديثه إلى أعضاء الوفود بالأمم المتحدة فى العشرين من سبتمبر، أعلن عنان خطته لتكوين لجنة مميزة لتحديد "مسئولية حماية" المبدأ على نحو أكبر واختبار الرأى العالمى وتشكيله.

فى عام ٢٠٠١، أصدرت لجنة الأمم المتحدة للتدخل الإنسانى، التى اشترك فى رئاستها وزير خارجية أستراليا السابق جاريث إيثانز^(٤٧) والدبلوماسى الجزائرى والمستشار المقرب من أنان محمد سحنون، النتائج التى توصلت إليها. وناشدت الدراسة المبتكرة العالم قبول مسؤوليته عن حماية الأنفس التى فى خطر. ورأت اللجنة

أنه "حيثما يعاني شعب ما من ضرر خطير، نتيجة لحرب داخلية أو تمرد أو قمع أو فشل دولة، بينما الدولة موضع النقاش غير مستعدة أو غير قادرة على وقفه أو منعه. فإن مبدأ عدم التدخل يفسح المجال للمسئولية الدولية عن الحماية".^(٤٨) وأصدرت اللجنة تحدياً للمجتمع العالمى بأنه لم يعد بإمكانه تجاهل الإساءة إلى حقوق الإنسان تحت غطاء حقوق السيادة. كما أنه لا يمكنه الوقوف مكتوف اليدين مدعياً أنه لا يملك مسؤولية التدخل فى مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة. ومع ذلك، وكما أظهرت بوحشية الأحداث التى وقعت فى ليبيريا والسودان، فإنه على الولايات المتحدة والعالم الاستجابة لهذه الدعوة.

ليبيريا تايلور

من بين كل دول إفريقيا، تتجه ليبيريا أكثر من غيرها إلى الولايات المتحدة للحصول على الدعم. وقد أصبحت ليبيريا التى تأسست عام ١٨٢٢ كملاذ للعبيد الأمريكيين المحررين أول جمهورية يديرها السود فى إفريقيا فى عام ١٨٤٧ وكانت حتى سبعينيات القرن العشرين بلداً مسالماً، إلا أنه منذ ذلك الحين تدهورت ليبيريا لتصبح دولة فاشلة تديرها سلسلة من الحكام القمعيين. وكان آخر هؤلاء هو تشارلز تايلور الذى تورط فى حروب ليبيريا الأهلية الدموية منذ عام ١٩٨٩ وأصبح رئيس البلاد فى عام ١٩٩٧.

نجم تايلور، الذى أسماه السفير ريتشارد هولبروك بحق "ميلوشيفتش غرب إفريقيا"، فى زعزعة استقرار منطقة غرب إفريقيا بالكامل عند محاولته البقاء فى السلطة. وفى شبكة معقدة من الدعم للميليشيات المجاورة، حرّض تايلور على الحرب فى سيراليون وساحل العاج وغينيا المجاورة، كى يمنع جيرانه من دعم معارضيه ويضمن الوصول إلى موارد الماس المربحة المجاورة. وكان تايلور مسئولاً إلى حد كبير عن بعض أسوأ الفظائع فى سيراليون، حيث قام المتمردون المدعومون من تايلور بممارسة قطع أطراف آلاف الضحايا، بما فى ذلك ذراعاً طفلة عمرها عامان شاهدها فى زيارة لسيراليون عام ١٩٩٩.

فى حين استُبعدت قضية التدخل العسكرى من على طاولة البحث، سعى المجتمع الدولى إلى عزل تاييلور حيث بات تهديده للمنطقة واضحاً. وبينما حُفرت صورة الفتاة بنت العامين فى عقلى، عملت بالأمم المتحدة على ضمان فرض عقوبات ضد ليبيريا، فى الغالب مع اعتراض قوى لندوبى حلفاء تاييلور الأفارقة فى مجلس الأمن. مثل مالى. وفرض مجلس الأمن حظر تصدير السلاح على ليبيريا فى عام ١٩٩٢ وعززه لاحقاً فى عام ٢٠٠١ حيث أضاف حظراً على الماس والسفر. وفيما بين عامى ١٩٩٧ و٢٠٠٠، سعى المجلس كذلك إلى تقييد تحريض تاييلور على العنف والسرقة فى سيراليون القريبة بالموافقة على الحظر على البترول والسلاح والماس هناك. ولم تفعل العقوبات غير المنفذة بقوة الكثير لوقف تدفق السلاح والأموال إلى تاييلور. وعند التفاوض على إنشاء محكمة جرائم حرب لسيراليون فى أغسطس من عام ٢٠٠٠، عملت مع محامى وزارة الخارجية اللامع پيير پروسبر لوضع الصياغة التى تجعل تاييلور على وجه الخصوص أهلاً لأن توجه له المحكمة الاتهام.^(٤٩)

لم يحدث حتى صيف عام ٢٠٠٣ أن بدأ المجتمع الدولى يدرك أنه لا بد من رحيل تاييلور. وفى النهاية تم توجيه الاتهام له فى الرابع من يونيو عام ٢٠٠٣ لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وانضمت الولايات المتحدة إلى جهود ضمان رحيله فى السادس والعشرين من يونيو عام ٢٠٠٣. وعشية رحلة الرئيس بوش الأولى إلى إفريقيا، أعلن أنه "لا بد من تنحى الرئيس تاييلور كى يجنب بلده المزيد من إراقة الدماء."^(٥٠) وغير هذا الإجراء الديناميكيات فى ليبيريا بين عشية وضحاها. فحتى تصريح بوش، كان المجتمع الدولى مازال مشاركاً فى مفاوضات تكتيكية مع تاييلور، حيث كان هناك أمل وهمى فى أن السلام ممكن مع وجود تاييلور فى منصبه. وفى مثال آخر فقد فيه المجتمع الدولى رؤية الحاجة إلى استراتيجية المرحلة النهائية، فشل المفاوضون فى إدراك حقيقة أن تاييلور نفسه كان العقبة الأساسية أمام السلام وفى النهاية سوف يبرمون على عجل أياً من اتفاقياتهم التكتيكية قصيرة الأجل الخاصة بوقف إطلاق النار أو غيرها من الاتفاقيات الضعيفة. لكن الاتهام ودعوة بوش غيرت

الديناميكيات. فقد عرض الرئيس النيجيرى أولوسيجون أوباسانجو منح حق اللجوء السياسى لتايلور الذى فر إلى جنوب نيجيريا فى الحادى عشر من أغسطس.^(٥١)

معيار مزدوج

تعهد الرئيس بوش بالعمل مع الحكومات الإقليمية للتوصل إلى اتفاقية سلام شاملة ووضع خطة للانتقال الأمن إلى الانتخابات. وأضاف أن الولايات المتحدة "مصممة على مساعدة شعب ليبيريا فى العثور على سبيل إلى السلام".^(٥٢) وظل نوع المساعدة التى ستقدمها الولايات المتحدة غير واضح. وبدأ على الفور الضغط من أجل وضع أساس لتولى الولايات المتحدة قيادة قوة حفظ سلام لضمان الاستقرار فى ليبيريا ودعم الانتقال من تايلور إلى حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية. ومع استمرار العمليتين الكبيرتين فى العراق وأفغانستان. سرعان ما ظهر معيار مزدوج. فقد قالت عضو الكونجرس عن تكساس شيليا چاكسون لي: "أعتقد أن هناك سؤالاً خاصاً بما إذا كنا نعامل إفريقيا بطريقة مختلفة أم لا بسبب جنس أهلها مقابل المناطق الأخرى. ولا بد للرئيس والوزير باول [من النظر إلى هذا بحرص شديد جداً]."^(٥٣)

تعرضت الولايات المتحدة لضغط كبير كى ترسل قوة حفظ سلام إلى ليبيريا. ليس بسبب علاقاتها التاريخية مع ليبيريا فحسب، بل كذلك لأن الحلفاء الأوروبيين أدوا ما عليهم فى المنطقة. ففي مايو من عام ٢٠٠٠ أرسلت بريطانيا ألف جندى لدعم مهمة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المتعثرة فى سيراليون المجاورة. وفى أكتوبر من عام ٢٠٠٢ فعل الفرنسيون الشيء نفسه لوقف الحرب فى ساحل العاج، حيث أرسلوا فى البداية ألفين وخمسمائة جندى، ثم بلغ إجمالى عدد الجنود أربعة آلاف. وفى الحالتين كان السلام هشاً، حيث واصل تايلور دعم المتمردين المعارضين للحكومات التى كان الجنود الفرنسيون والبريطانيون يدعمونها. وبالإضافة إلى ذلك، أرسل تحالف يقوده الفرنسيون ويضم جنوداً من بريطانيا والسويد والنرويج وجنوب إفريقيا وكندا

والبرازيل، مع توفير بلجيكا وألمانيا جنوداً غير مقاتلين فحسب، ألفاً وثمانمائة جندي إلى بونيا في المنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية في محاولة للقضاء على العنف المتزايد.^(٥٤) وكانت الولايات المتحدة الاختيار الأول الطبيعي للمساعدة في ليبيريا.

على الرغم من قيادة الرئيس بوش في الدعوة إلى رحيل تايلور، فسرعان ما أرسل المسؤولون الأمريكيون إشارات تعارض المشاركة الأمريكية في أية مهمة حفظ سلام ليبيرية، حيث حضوا بدلاً من ذلك على أن تكون قوات إفريقية في المقدمة. وقال نائب وزير الدفاع بول وولفويتز في يوليو إن الولايات المتحدة تسعى إلى "مساعدة الأمم المتحدة وبلدان غرب إفريقيا على استقرار الوضع لمنع وقوع كارثة إنسانية ... فوظيفتنا هي تهيئة الظروف لأشخاص آخرين كي يتحملوا مسئولياتهم".^(٥٥)

استمرت الدعوات إلى مساعدة الولايات المتحدة للجهد الذي تقوده إفريقيا بينما يتصاعد العنف، على الرغم من توقيع اتفاقية سلام في الثامن عشر من أغسطس. وفي الخامس والعشرين من يوليو، أرسلت الولايات المتحدة ألفين وثلاثمائة من المارينز كي يرسو قبالة الشاطئ، حيث رفضت وضع جنود أمريكيين على التراب الليبيري بأية أعداد كبيرة. ودخل مونروفييا مائتا جندي أمريكي، في المقام الأول لحماية السفارة الأمريكية والمطار، وللعمل كضباط اتصال مع قوات حفظ السلام الإفريقية. وبقيت القوات البرية أحد عشر يوماً فحسب.^(٥٦) وتوسلت الأمم المتحدة والمسؤولون الليبيريون والمنظمات غير الحكومية إلى الولايات المتحدة كي تزيد من وجودها، وأن تقدم المزيد من المساعدات لجنود حفظ السلام الأفارقة البالغ عددهم ثلاثة آلاف وخمسمائة، وأن تبقى في البلاد إلى أن تتولى الأمر قوة الأمم المتحدة البالغ قوامها خمسة عشر ألفاً. وقال رئيس إحدى وكالات الإغاثة في ليبيريا: "بينما يجلس الأمريكيون قبالة الشاطئ ويزعم السفير الأمريكي أن الصراع قد انتهى، يتدفق عشرات الآلاف من الأشخاص اليائسين صوب العاصمة بحثاً عن الأمان".^(٥٧)

فى النهاية، ربما يثبت تدخل الولايات المتحدة الضئيل أنه مناسب لتأمين رحيل تالور وضمان إدخال مهمة حفظ السلام التى سوف "تساعد الحكومة الانتقالية، بالاشتراك مع جماعة دول غرب إفريقيا وغيرها من الشركاء الدوليين، استعداداً للانتخابات القومية المقرر لها أن لا تتأخر عن نهاية عام ٢٠٠٥" (٥٨) لكن من المؤكد أنه كان يمكن إنقاذ آلاف الأنفس خارج مونروڤيا لو نشرت الولايات المتحدة جنوداً بأعداد أكبر، وأمدت القوات الإفريقية بالمعدات، وساعدت فى نشرها. وكان الرد على أزمة ٢٠٠٤ فى السودان أكثر تشجيعاً على نحو طفيف فى الحكم بما إذا كانت الولايات المتحدة والمجتمع الدولى يعترفان بمسئوليتهما عن الحماية أم لا.

دارفور

فى الحادى عشر من مايو عام ٢٠٠٤ جلست قبالة مندوب فرنسا فى الأمم المتحدة جان مارك دى سابلييه فى قاعة الاجتماعات الحديثة بمقر البعثة الفرنسية فى الطابق الرابع والأربعين من المبنى المطل على مانهاتن. وحول الطاولة جلس مندوبون من معظم أعضاء مجلس الأمنس جاءوا لسماع إيجاز من أحد زملائى فى مجموعة الأزمات الدولية بشأن أزمة التطهير العرقى فى دارفور بالسودان.

على مدى العقدين الأخيرين، قليل من لاحظ أن حرباً أهلية اندلعت فى السودان بين الحكومة المسلمة فى الشمال وبين الجنوب المسيحى والأرواحى، حيث مات مليونان ويعانى مليون آخر تقريباً من المجاعة. (٥٩) إنها أطول حروب إفريقيا زمناً. ويضغط من المجتمع المسيحى فى الولايات المتحدة المهوم بشأن اضطهاد المسيحيين فى جنوب السودان، جعل الرئيس بوش السعى لإبرام اتفاقية سلام فى السودان إحدى الأولويات. وفى عام ٢٠٠١، وقبل خمسة أيام من الحادى عشر من سبتمبر، عيّن مبعوث سلام فى السودان هو السناتور السابق والكاهن الأسقفى جون دانفورث. وجاءت الخطوة الأولى فى اتجاه السلام الدائم فى شهر يوليو من عام ٢٠٠٢ تقريباً مع بروتوكول ماتشاكوس الذى يضمن لسكان جنوب السودان الحق فى إجراء استفتاء

على علاقتهم المستقبلية مع شمال السودان بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات. وتم الاتفاق على أن يتم حكم شمال السودان بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويكون لجنوب السودان نظام قضائي علماني. وبناءً على هذه الوثيقة الأولية، جرى تبني بروتوكول أمّنى فى سبتمبر من عام ٢٠٠٣ ضَمَّنَ أن يكون لجنوب السودان جيشه الخاص به خلال الفترة الانتقالية. وأسفرت المفاوضات التى نظمتها وسهلتها منظمة التنمية الحكومية فى شرق أفريقيا (إيجاد) بقيادة كينيا،^(٦٠) عن التوقيع على بروتوكولات السلام لكل من المناطق الثلاث المتنازع عليها من البلاد التى شاركت فى حرب الشمال والجنوب فى السادس والعشرين من مايو عام ٢٠٠٤ فى نيفاشا بكينيا.^(٦١)

عندما تحركت عملية السلام الهشة هذه قُدُماً، رأى المتمرّدون فى منطقة دارفور الغربية أن هناك فرصة للتقدم بمطالبهم، وفى فبراير من عام ٢٠٠٣ استولى المتمرّدون على عاصمة الإقليم مطالبين بالمزيد من مشروعات التنمية للمنطقة المتخلّفة.^(٦٢) ومع أن سكان دارفور جميعهم من المسلمين فهم، عرباً وغير عرب، يتكونون من عدة جماعات قبلية، ويُعرف غير العرب على نحو فيه انتقاص بـ"الزُرَقا" أو "السود". ومنذ الثمانينيات وحكومة الخرطوم تسعى لمحاباة الجماعات ذات الخلفية العربية، مما تسبب فى الاستياء بين من يعرفون بأنهم غير عرب.^(٦٣) وبينما كانت الحكومة تحقق السلام مع سائر البلاد، رأوا أن هناك فرصة لتصحيح أخطاء العقدين الماضيين. ودعت الجماعتان المتمرّدتان فى دارفور، وهما حركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، إلى إنهاء تهيميش المنطقة، وتمثيل أفضل، والمزيد من المشاركة فى السلطة مع حكومة الخرطوم المركزية.^(٦٤)

اعتبرت الخرطوم التمرد تهديداً خطيراً لكفاحها الطويل للحفاظ على السلطة وتعزيزها. وأطلقت الحكومة السودانية حملة وحشية من التطهير العرقى، مفترضة أن العالم سوف يعرض بوجهه عما يجرى، كما فعل معظم الوقت طوال الحرب التى دامت عشرين عاماً مع الجنوب. وجندت الحكومة وسلحت أكثر من عشرين ألفاً من أفراد

الميليشيا المسلمين الذين يسمون "الجنجويد" أو "الأشرار على ظهور الخيل" لتنفيذ الهجمات على السكان المدنيين المسلمين. وفي حملة سريعة، ثم اقتلعت حوالي مليون شخص في الأربعة عشر شهراً الأولى وشرّدوا داخل السودان، بينما فر حوالي مائتي ألف عبر الحدود إلى تشاد المجاورة، وهي أحد أفقر بلدان العالم.

على الرغم من كل التعهدات بتعلم درس رواندا، فقد فشل المجتمع الدولي في الرد بشكل مناسب على حملة الخرطوم الوحشية لسحق التمرد. وبحلول سبتمبر من عام ٢٠٠٣، كان هناك خمسة وستون ألف لاجئ في تشاد ونصف مليون شخص على الأقل في دارفور بحاجة إلى المساعدة. ومع ذلك فقد فضلت الجهات الفاعلة الرئيسية - بما في ذلك الحكومات المجاورة والدول الغربية الأكثر تورطاً (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج وإيطاليا) - الدبلوماسية الهادئة على أي ضغط مهم.^(٦٥) وبدأت أنا وزملائي الضغط على الأمم المتحدة والأعضاء الرئيسيين في مجلس الأمن كي يعملوا في أوائل عام ٢٠٠٤. والمجموعة التي انضمت إليها بعد إدارة كينتون، وهي مجموعة الأزمات الدولية، منظمة غير حكومية لا تستهدف الربح ومركزها بروكسل، تسعى إلى منع الصراع المميت واحتوائه. وفي منتصف فبراير من عام ٢٠٠٤، قدمت أنا ومستشار المجموعة الخاص بشأن إفريقيا جون برندنجاست لمسئولي الأمم المتحدة وعدد من المندوبين تقريراً عن رحلته الأخيرة التي شهد خلالها التطهير العرقي. وأمضى النابه والمتعاطف برندنجاست معظم عام ٢٠٠٤ في حث العالم على العمل. وهو يستحق ثناءً بالغاً على إسهامه الكبير في إثارة وعي العالم بشأن دارفور، فاعتباراً من أوائل عام ٢٠٠٤ أبلغ برندنجاست كذلك هيئات تحرير الصحف والكونجرس والمنظمات الإنسانية بما رآه وحذر من أن ثلاثمائة ألف شخص معرضون للموت بنهاية عام ٢٠٠٤. وفي أبريل، أبلغ مسئولو الأمم المتحدة مجلس الأمن أن سبعمائة ألف مشرد في الداخل وما يقدر عددهم بمائة وعشرة آلاف لاجئ في البلدان المجاورة في خطر، لأن الميليشيات التي ترعاها الحكومة مازالت تحرق وتنهب وتسيء للمدنيين. ومع ذلك لم يتخذ المجلس أي إجراء معتبراً القضية "شأنًا داخلياً"، وبذلك غير مسموح بحثها.

بحلول شهر مايو كانت الأزمة قد ازدادت سوءاً بينما المجتمع الدولي لا يزال مكتوف اليدين. وكان الهدف من اللقاء فى مقر البعثة الفرنسية هو تغيير ذلك النسق العقلى والحث على اتخاذ إجراء ما. وقلنا حينذاك، أنا وزميلي ستيفن إيليس الذى كان وقتها مدير برنامج إفريقيا فى مجموعة الأزمات العالمية، إن الأزمة فى دارفور تمثل تحدياً للمجتمع الدولي. وسألنا: "هل كانت التعهدات الخاصة بلن يحدث مرة أخرى ذات أهمية؟" ومن المفارقة أن العالم كان قد انتهى للتو من الاحتفال بالذكرى العاشرة للإبادة الجماعية الرواندية. وهنا كانت الفرصة لإثبات أن العالم مستعد للعمل. ومع ذلك أشارت المناقشة حول الطاولة بوضوح إلى أن الإجابة هى لا، ذلك أن العالم لم يحرز تقدماً كبيراً بشأن ضرورة حماية من هم فى خطر.

كانت الأسباب التى سمعناها حول الطاولة مختلفة. فقد قال المندوب الباكستانى إن على المجتمع الدولي أن يلتزم الحذر. وأضاف: "لا يمكننا الضغط على السودان أكثر من اللازم. فهذا قد يزعزع استقرار الحكم على نحو له نتائج غير المنظورة." وحذر المندوب الفرنسى من أنه بينما لا تزال أزمة دارفور تستعر، لا يمكن للأمم المتحدة أن تضمن بشكل رسمى أو معقول الالتزام باتفاقية سلام بين الشمال والجنوب. وعارض المندوب الصينى أية صيغة يمكن أن "تزيد تعقيد الوضع". وحثنا المندوب الجزائرى على السماح للأفارقة بتولى القيادة، وقال المندوب البريطانى إننا بحاجة إلى مقاربة شاملة للسودان كى نعالج كلاً من عملية نيقاشا ودارفور. وكان المندوب الأمريكى، ستيوارت هوليداي، الشخص الوحيد على الطاولة الذى دلل على ضرورة العمل من خلال الدبلوماسية والعقوبات الممكنة، على الرغم من أن التدخل الفعلي ظل خارج المناقشة.

وبعد أن عمل المجتمع العالمى لسنوات من أجل إنهاء الحرب الأهلية فى الجنوب، كان يخشى من أن الإجراء القوى المنسق بشأن دارفور يمكن أن يربك تلك المفاوضات. ومع ذلك سيثبت أن السلام فى الجنوب مستحيل إذا استعر العنف فى مكان آخر من البلاد. وواقع الأمر أن السودانين كانوا يلعبون لعبة معقدة جداً خاصة بالحديث عن

توقيع اتفاق سلام مع الجنوب - وهو ما يكفي لتعطيل اتخاذ المجلس لإجراء جاد - بينما يجرى "حل" مشكلة دارفور عسكرياً. وفى هذه الحالة، كان مجلس الأمن يقف موقف المتفرج عن قصد بينما يظهر السودانيون المنطقة عرقياً دون عقوبات على الحكومة من المجتمع الدولي، مع تهديدات ودعوات باتخاذ إجراء ما فحسب.

فى الثالث عشر من مايو، ناشد الأمين العام كوفى أنان رئيس السودان العمل فوراً لإنهاء الأزمة فى دارفور. وفى أواخر شهر مايو، وصف منسق الإغاثة الطارئة الوضع فى دارفور بأنه "أكبر دراما إنسانية فى عصرنا".^(٦٦) وفى شهر يونيو، قال السفير المفوض الأمريكى لجرائم الحرب بيير پروسپر إنه رأى "مؤشرات تدل على الإبادة الجماعية" فى دارفور وانتقد الحكومة السودانية لمواصلتها خلق "العوائق المصطنعة" أمام توصيل الإغاثة الإنسانية. كما قال: "تعتقد حكومة بوش أن علينا مسئولية المساعدة فى منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة والعقاب عليها التى تحدث فى إفريقيا وفى أنحاء العالم والمعاقبة عليها".^(٦٧) وفى التاسع من سبتمبر عام ٢٠٠٤، أعلن وزير الخارجية كولن باول أن الإدارة تعتبر الوضع وضع إبادة جماعية. وألقى باللائمة على حكومة السودان وميليشيات الجنجويد، واستحضاراً للغة اتفاقية الإبادة الجماعية، حث الرئيس بوش المجتمع الدولي على العمل معنا لمنع أعمال الإبادة الجماعية وقمعها.^(٦٨)

استشهد إعلان الإبادة الجماعية فى السودان الذى أصدرته الإدارة بالمادة ٨ من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التى تناشد الدول منع الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها.^(٦٩) ومع ذلك فليس واضحاً ما هو على وجه الدقة المطلوب من الدول عمله عند تفعيل القانون. وحقيقة الأمر أن الوزير باول قال إن "هذا التصميم لا يملى القيام بإجراء جديد"، زاعماً أن الإدارة كانت تقوم بالفعل بما يمكنها، وقال: "سموها حرباً أهلية، سموها تطهيراً عرقياً، سموها إبادة جماعية، سموها 'لا شيء مما سبق'. الواقع واحد. وهو أن هناك أناساً فى دارفور فى حاجة ملحة إلى مساعدة المجتمع الدولي".^(٧٠)

الواقع أن الولايات المتحدة كانت البلد الأكثر نشاطاً في معارضة الإبادة الجماعية في دارفور. وكان پاول ومعه الأمين العام آنان قد زارا المنطقة في يونيو، ونجحت الولايات المتحدة في الضغط على مجلس الأمن لإصدار بيانات صحفية والموافقة على قرارات في مجلس الأمن وهددت بعقوبات. وناشد مجلس الأمن الحكومة السودانية وقف حملة العنف ونزع سلاح ميليشيا الجنجويد، ووقف إعاقتها للمسؤولين الإنسانيين، خاصةً وقد اقترب موسم الصيف المطير. وفي يوليو من عام ٢٠٠٤، وافق المجلس على حظر غير فعال على السلاح ضد الجنجويد الذين تساندتهم الحكومة وليس على حكومة السودان.

بحلول خريف عام ٢٠٠٤، هدد مجلس الأمن بمعاينة حكومة السودان إن هي لم توف بتعهداتها بوقف العنف ونزع سلاح الجنجويد والسماح بدخول المساعدات الإنسانية. ومع ذلك رفض مجلس الأمن فرض عقوبات على الحكومة أو إرسال قوة تابعة للأمم المتحدة إلى دارفور. وبدلاً من ذلك أشار في كل شهر إلى فشل الحكومة السودانية في الامتثال الكامل لمطالب المجلس وظل يهدد فحسب بالعقوبات. وأعلنت روسيا أنها لن تؤيد العقوبات. بل هدد الصينيون باستخدام حق النقض على أى قرار خاص بالعقوبات. ومن المفترض أن الدولتين كانتا تخشيان التدخل الدولي المحتمل في مشكلاتهما الداخلية. كما كانتا تحميان مصالحهما المالية في السودان. وظل أعضاء آخرون في المجلس يدعون إلى الانتباه، خشية أن يتوقف السودانيون عن أى تعاون. والواقع أن الضغط الدولي وحده هو الذى ضمن العمل الإيجابى من الخرطوم.

من غير المرجح أن مجلس الأمن سوف يتخذ في يوم من الأيام إجراء قوياً ضد الإبادة الجماعية السودانية، كفرض عقوبات صارمة أو إجازة قوة تدخل لحماية الناس في دارفور. فقد كانت غالبية البلدان الممثلة في المجلس تعارض هذا الإجراء، بل كانت تعتقد أن مشاركة الخرطوم سوف تضمن نتائج أفضل. والسبب الأكثر تشاؤماً هو أنها لا ترغب في خلق سابقة لتدخل الأمم المتحدة في انتهاكاتها أو المخاطرة بمصالحها المالية في السودان.

السبب الآخر للرد الضعيف من المجلس هو أنه لم يكن هناك عضو على استعداد لإرسال جنوده إلى دارفور، وخاصةً مع الاعتراضات المستمرة من السودانيين. وقال لى أحد الدبلوماسيين:

"كيف نجزئ التدخل بينما لا أحد على استعداد للتدخل؟ فالأمريكيون والبريطانيون متورطون في العراق، والفرنسيون سوف يذهبون إلى ساحل العاج، والأفارقة لا يمكنهم القيام بذلك."^(٧١) وفي النهاية اتخذ السودان خطوات غير مهمة لوقف دعمه للميليشيات ونزع سلاحها وإنهاء اعتراضه على دخول المساعدات الإنسانية. وبحلول خريف عام ٢٠٠٤، كان خمسون ألف شخص قد قُتلوا، بينما كان هناك مائتا ألف آخرون لاجئين في تشاد، و١,٥ مليون مشرد في دارفور معرضين للخطر.^(٧٢)

في سبتمبر من عام ٢٠٠٤، أقر مجلس الأمن إرسال بعثة مراقبة إفريقية قوامها ٣٣٢٠ فرداً إلى دارفور - بعد عام ونصف من بدء الإبادة الجماعية. ومع ذلك فقد ظلت هناك شكوك بشأن ما إذا كان المجتمع الدولي سيوفر الدعم اللازم لجعل المهمة قابلة للتحقيق أم لا، وما إذا كان السودانيون سيتعاونون معها أم لا. وحذر مسئول رفيع المستوى في الأمم المتحدة في سبتمبر من عام ٢٠٠٤ من أنه "يحتمل أن تتحول المهمة الإفريقية إلى نكتة ساخرة إذا لم تؤيدها الولايات المتحدة والدول الأخرى."^(٧٣) وفي النهاية فإنه من المرجح أن يكون رد العالم على الإبادة الجماعية في دارفور بضعة آلاف من المراقبين الأفارقة الذين على قدر سيئ من التدريب والتجهيز وتهديدات بالعقوبات، بينما لا يوجد فرض فعلى أو إجراء قوى لمنع الإبادة الجماعية أو قمعها كما تقضى الاتفاقية. وسوف يكون لدى حكومة السودان إلى حد كبير الحرية منذ فبراير من عام ٢٠٠٣ لممارسة الإبادة الجماعية. وسوف تضغط مطالب مجلس الأمن وتهديداته على السودانيين كي يحدوا من العنف وليس وقفه. وكما حدث في نوفمبر من عام ٢٠٠٤، كان الإجراء الملموس الوحيد الذى حدث هو نشر ثمانين مراقباً إفريقياً (يحميهم ستمائة من جنود الاتحاد الإفريقى) في دارفور، وهى بلد فى حجم فرنسا.

هل تعلمُ العالم من الأزمة الرواندية؟ بعض الشيء. توضح الأزمة في دارفور أن الإبادة الجماعية يمكن أن تدفع إلى النقد والتهديدات، لكن العالم مازال بعيداً عن اتخاذ إجراء قوى في مواجهة الإبادة الجماعية. وكما قال إيفانز، المفكر صاحب مفهوم مبدأ "المسئولية للحماية" في يوليو من عام ٢٠٠٤، "يزداد الأمر صعوبةً بعض الشيء عما كان عليه الحال بالنسبة لتجنب الحكومات اتخاذ إجراء فعال عندما تنفجر الأوضاع الصادمة للضمير". وهو يعتقد أن مسؤولية حماية المبدأ تكتسب "موطئ قدم مفاهيمياً حقيقياً"، لكنه أضاف أن "الغريزة والقدرة على تجنب عمل الشيء الصحيح مازالا على قيد الحياة وبحالة جيدة على نحو يبعث على الاكتئاب. إن أمامنا طريقاً طويلاً لا بد من السير فيه." (٧٤)

فجوة التدخل

كما اعترف الأمين العام أنان في عام ١٩٩٩، فإن استعداد المجتمع الدولي للتدخل "يتفاوت تفاوتاً كبيراً من إقليم لآخر ومن أزمة لأخرى". (٧٥) وعندما سُئل أنان في الذكرى العاشرة للإبادة الجماعية في رواندا عما إذا كان العالم قد وعى الدروس من رواندا، أجاب: "لا أعرف في الواقع ... فأنا لست مقتنعاً بأننا سوف نرى نوعاً من الإرادة السياسية والعمل المطلوب لوقف ذلك". (٧٦) وعند مناقشة ما إذا كان العالم سيتدخل في الأزمة التالية التي على غرار رواندا أم لا، قال لى دبلوماسي رفيع المستوى في الأمم المتحدة في ربيع عام ٢٠٠٤: "أشك بجدية في ذلك، ربما إذا كانت مستعمرة فرنسية سابقة، فسوف يتخذ الفرنسيون إجراءً ما، فهم أكثر ميلاً للتدخل". (٧٧) ويبرز تردد إدارة بوش الشديد في نشر قوات في إفريقيا - وبدرجة أقل كينتون من قبله - الواقع القاسي الخاص بكون الولايات المتحدة والقوى القادرة الكبيرة غير مستعدة، في الغالب، لإرسال جنود إلى مكان خطير للقيام بمهام إنسانية خارج مجال نفوذهم، ولو بعد عشر سنوات من رواندا. والتزم جورج بوش بالتصريح الذي أدلى به في حملته الانتخابية عام ٢٠٠٠، وهو أنه لن يتصرف لمنع الإبادة

الجماعية، قائلاً: "أنا لا تعجبني الإبادة الجماعية. لكنى لن أكلّف جنودنا" (٧٨) ويمرور الوقت، ومع القيادة الأمريكية القوية، قد تتغير هذه الحقيقة، وربما تكون الدول القادرة في النهاية على استعداد لإرسال جنودها إلى الخارج فيما وراء مناطق مصالحها المتصورة حالياً. إلا أنه في الوقت نفسه التحدى المباشر الذى يواجه واضعى السياسات هو إيجاد بدائل لحماية من هم فى خطر.

الحاجة ملحة إلى خلق المزيد من القدرة لحفظ سلام الأمم المتحدة، ذلك أن الولايات المتحدة تنصلت من هذه الوظيفة المهمة. وفى عام ٢٠٠٤ واجهت الأمم المتحدة عمليات جديدة ومحتملة فى بوروندى وهايتى وساحل العاج وليبيريا والسودان، ومضاعفة البعثة الموجودة فى الكونغو. إلا أن الدول المتقدمة تنصلت إلى حد كبير من حفظ سلام الأمم المتحدة. وقد انتهت مشاركة الجنود الأمريكين فى حفظ سلام الأمم المتحدة بشكل أساسى فى عام ١٩٩٩ عندما أُنتهت مهمة الأمم المتحدة فى مقدونيا. ويسهم الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن، بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة، بنسبة ضئيلة هى ٢.٧ بالمائة من جنود حفظ السلام المنشورين فى الخارج. (٧٩) ومن بين جنود حفظ السلام والمراقبين العسكريين هؤلاء، تسهم الولايات المتحدة بعدد ضئيل هو خمسة وعشرون جندياً، يعمل معظمهم مستشارين عسكريين وليسوا جنوداً يقومون بأعمال الدورية. (٨٠) وتتكون أغلبية قوات حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة فى الوقت الحالى من جنود من العالم النامى. وإلى حد كبير، يدفع الأغنياء وينتشر الفقراء.

عمليات فرض القوانين يتم تنفيذها على نحو متباين كذلك. وعلى الرغم من بضعة استثناءات ملحوظة، كالتدخلات الأخيرة بواسطة القوتين الاستعمارييتين بريطانيا وفرنسا فى إفريقيا ونشر قوات الناتو فى أفغانستان، يشارك القادة الأمريكين والأوروبيون فى مبدأ جوهرى خاص بإرسال الجنود إلى الأماكن الخطرة، كل فى مجال اهتمامها الإقليمى. على سبيل المثال، تدخلت الولايات المتحدة فى هايتى فى عامى ١٩٩٤ و٢٠٠٤ وفى البلقان فى عامى ١٩٩٥ و١٩٩٩، وقادت أستراليا التدخل

فى تيمور الشرقية فى عام ١٩٩٩، وتدخلت نيجيريا فى سيراليون عام ١٩٩٨. ولبت جنوب إفريقيا وحدها نداء الأمين العام فى عام ١٩٩٩ لإرسال جنود إلى بوروندى. ومع ذلك، وكما يبين النشر المقترح للقوات الإفريقية فى السودان، تفتقر إفريقيا فى الأغلب إلى الجنود المدربين والمجهزين بشكل جيد لنشرهم بسرعة للقضاء على العنف فى مجال نفوذها. وبذلك تكون هناك فجوة تدخل فى إفريقيا. وهى الفجوة التى تحركها إلى حد كبير فجوة القدرات.

لمعالجة تلك الفجوة، ينبغى على الدول المتقدمة، وخاصة قوى الناتو والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، بناء هذه القدرة فى إفريقيا التى يمكن أن تمنع الإبادة الجماعية فى المستقبل. وبعد الإبادة الجماعية فى رواندا، ونتيجة للخوف من إبادة جماعية فى بوروندى، سعى الرئيس كلينتون ومستشاروه لمعالجة الواقع الذى يقول إنه ليس من المرجح أن تنتشر الولايات المتحدة أو أية قوة قادرة أخرى جنوداً للقضاء على الأزمات فى إفريقيا. وبدأت الإدارة فى تحسين قدرة الجنود الأفارقة لنشرهم عندما تنفجر أزمة فى القارة. وفى أكتوبر من عام ١٩٩٦، طرحت الإدارة مبادرة معالجة الأزمات الإفريقية المقصود بها توفير التدريب والمعدات للدول الإفريقية التى تسعى لتحسين قدراتها الخاصة بحفظ السلام والملتزمة بالتقدم الديمقراطى والمبادئ والحكم المدنى.^(٨١) وفى النهاية وضع الفرنسيون، الذين كانوا فى البداية متحفزين على الجهد الأمريكى، برنامجاً موازياً فى عام ١٩٩٧ يسمى "تعزيز قدرات حفظ السلام الإفريقية" ويضم البلدان الفرنكفونية، وإن لم يقتصر عليها. والتزمت بريطانيا كذلك بوضع برنامج مشابه.

فى درس آخر مستفاد من مأساة رواندا، أنشئ "الفيلق متعدد الجنسيات شديد الجاهزية والاستعداد لعمليات الأمم المتحدة". وقد استُدعيت هذه القوة، التى كان مقرها فى الدنمارك، لمساعدة قوة الأمم المتحدة فى إثيوبيا وإريتريا (٢٠٠٠ و ٢٠٠١)، ولمساعدة قوة غرب إفريقيا الإقليمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وفى كوت ديفوار (٢٠٠٣)، ومهمة الأمم المتحدة فى ليبيريا (٢٠٠٣).^(٨٢) ومع أنه من المبكر جداً

تقييم نجاح هذه القوة، فهي بلا شك خطوة في الاتجاه الصحيح من ناحية الاعتراف بالحاجة إلى قوة معدة إعداداً جيداً وقابلة للنشر بسهولة.

تتضمن مبادرة حل الأزمات الإفريقية ثلاثة مكونات: تدريب حفظ السلام للجنود الأفارقة، والتدريبات دون الإقليمية التي تجمع بين الجنود الأفارقة، وتجهيز الجنود. وحتى الآن مازالت برامج التدريب المختلفة هذه سارية المفعول. ومع أنها ليست قوة تدخل بعد، فإن الدول الإفريقية تخلق قدرات مهمة. وتولت مهمة حل الأزمات الإفريقية تدريب ثمانية آلاف وستمئة من جنود حفظ السلام من ست بلدان.^(٨٣) ونشرت السنغال وغانا وبنين ومالي الجنود لدعم مهام حفظ السلام الإقليمية والتابعة للأمم المتحدة. وأرسلت السنغال ومالاوي وأوغندا جميعاً جنوداً للمشاركة في تدريبات حفظ السلام. وعزز البرنامج التوافق العملياتي وتكنولوجيا الاتصال القياسية والمبدأ المشترك بين القوات الإفريقية المستعدة للانتشار السريع إلى الأزمات في المنطقة.

واصل الرئيس بوش البرنامج منذ توليه منصبه، حيث ساعد في البداية مبادرة حل الأزمات الإفريقية على مستوى ٢٠ مليون دولار، حيث أبقاها على المستوى الأساسي لسلفه. وفي ربيع عام ٢٠٠٢ أعادت إدارة بوش تسمية هذا البرنامج ليصبح "مساعدة التدريب على عمليات الطوارئ في إفريقيا"، حيث أضاف التدريب على العمليات العسكرية الهجومية، بما في ذلك تكتيكات المشاة الخفيفة لتعزيز قدرة الجنود الأفارقة على إدارة عمليات حفظ السلام في البيئات المعادية.^(٨٤)

ما يؤسف له أن بوش خفّض البرنامج في عام ٢٠٠٣ إلى النصف حيث كانت الأولوية للحرب على الإرهاب، وهو إجراء قصير النظر جرى تصحيحه عندما بدأت الإدارة ببطء فهم الدور الجوهري لحفظ السلام. وفي يونيو من عام ٢٠٠٤، أشارت الإدارة إلى أنها تسعى لتخصيص ٦٦٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات للتدريب قوات حفظ السلام الإفريقية واللقاء على نحو أكثر انتظاماً مع بلدان مجموعة الثمانية لتنسيق دعم حفظ السلام.^(٨٥)

بينما القوات الأمريكية غارقة في مستنقع العراق وأفغانستان، فمن مصلحة الولايات المتحدة مساعدة الأفارقة في علاج مشكلاتهم. وإلى أن تفي الولايات المتحدة وغيرها من البلدان القادرة بـ "مسئولية الحماية" الخاصة بها، يمكن أن يكون هذا النوع من التعاون إلى حد كبير أفضل أمل للحيلولة دون وجود الإبادة الجماعية والدول الفاشلة في المستقبل.

تبين تلك الإجراءات أن العالم لم يتعلم الكثير من الإبادة الجماعية في رواندا. وبينما لا يزال الأوروبيون مترددين في إرسال الجنود إلى وسط العنف، فقد أبدوا استعداداً لنشر الجنود في مستعمراتهم السابقة في إفريقيا أثناء الأزمة. ولولا رواندا لكان من المحتمل أن لا يُنشر الجنود البريطانيون في ساحل العاج في عام ٢٠٠٣. ومع ذلك فإن كل نشر من تلك المرات، ونشر الحد الأدنى الأمريكي في ليبيريا عام ٢٠٠٣، كان قليلاً جداً، ومتأخراً جداً، ولو تصرف المجتمع الدولي مبكراً عن ذلك لمواجهة تشارلز تاييلور، أو تحرك بشكل أسرع للقضاء على التطهير العرقي في دارفور، لأُنقذ عدد أكبر من الأنفس.

مواجهة تحديات المستقبل

كما أن إفريقيا لا تزال في خطر، فلكذلك الولايات المتحدة عندما يكون واضعو السياسات محصورين بين خرافة أن الولايات المتحدة يمكنها تجاهل إفريقيا وخرافة إمكانية حلها لكل مشكلات إفريقيا. وفي الوقت الراهن توجد في إفريقيا دول فاشلة أكثر من أية منطقة أخرى. ومعالجة المخاوف الأساسية في بيئة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ضروري لمنع الإرهابيين من العثور على ملاذات آمنة. وأمريكا تهددها الحروب الدائرة، والخسائر البشرية بسبب مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإهدار قدرة القارة البشرية والاقتصادية. وستظل القيادة الأمريكية تعالج تلك المخاوف شديدة الأهمية، بما في ذلك تحمل مسؤوليتها لحماية المحتاجين في إفريقيا.

على أمريكا باعتبارها قوة عظمى تولى القيادة فى معالجة صراعات إفريقيا. ولا بد للولايات المتحدة من إدراك أن إفريقيا يمكن أن تصبح تهديداً، حتى وإن لم تكن دولها عدواً مباشراً للولايات المتحدة. ولا بد من اعتبار تلك الدول الضعيفة والفاشلة وتلك التى فى سبيلها إلى الفشل تهديدات، خاصة فى ظل التدفق الحر للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وغالباً ما تكون الجهات الفاعلة دون الدولة التهديد الأول. ويمكن أن يساعد التدخل العسكرى أحياناً فى إنقاذ الأنفس، غير أن بناء نظام من الشرعية والاستقرار سوف يحى بحق المصالح الأمريكية ويلغى الحاجة إلى التدخل.

تضع الحرب على الإرهاب قيوداً جديدة على السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا. فالاهتمام نابع من مفاوضات السلام، والإدارة أكثر تردداً من أى وقت مضى بالنسبة لنشر جنود أمريكيين فى المنطقة، وموارد المساعدات النادرة الواردة إلى المنطقة فى خطر. ومع ذلك فإن الرهان كبير جداً على تجاهل إفريقيا. ومع أن التعهدات الخاصة بـ"لن يحدث مرة أخرى" قد لا يمكن الوفاء بها فى المستقبل القريب، فلا بد للولايات المتحدة أن تقود المجتمع العالمى فى منع صراعات المنطقة الكثيرة واحتوائها. ولا بد أن تبدأ واشنطن رؤية معالجة تلك الصراعات ليس باعتبارها غيرية إنسانية فحسب، بل لكونها مهمة للأمن القومى الأمريكى. ويعنى هذا التغلب على خرافة كون إفريقيا لا تهم، والعمل مع قادة القارة لتحسين الأمن والحيلولة دون استفحال المشكلات. ولن تحل الحلول العسكرية الصومال أو رواندا التاليتين. لكن من الممكن أن تحقق المشاركة طويلة المدى ذلك.

الهوامش

- (١) كانت إذاعة الكراهية التي غذت الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ يُسمى من باب السخرية. "A Thousand Hills" أو "Milles Collines".
- (٢) شملت الرحلة زيارات لرواند وإثيوبيا وبوروندي وموزمبيق وأنجولا وزامبيا وبنين والسنغال.
- (3) Report of the Independent Inquiry into the Actions of the United Nations during the 1994 Genocide in Rwanda, s/1999/1257, 3 (hereafter United Nations Rwanda Report).
- (4) Powers, Samantha, "Bystanders to Genocide," Atlantic Monthly (September 2001): 8.
- (5) The "genocide fax" can be viewed at <http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB53/rwO11194.pdf>.
- (6) United Nations Reports, 7.
- (7) State Department confidential cable (1994 KIGALI 000157), UN Special representative asks for support on Security Demarche, declassified January 23, 2004.
- (8) State Department confidential cable (1994 KIGALI 00475), General Dallaire's comments on UNAMIR operations to A/S Bennet, declassified January 23, 2004.
- (9) Preston, Julia, Washington Post, April 22, 1994, A1.
- (10) Richburg, Keith B., Washington Post, April 10, 1994, A1.
- (١١) قرر المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خوسيه أيالا لاسو، الذي زار رواندا في الفترة من ١ إلى ١٢ مايو، عدم وصف الوضع بأنه إبادة جماعية، مشيراً إلى مقتل أكثر من مائتي ألف مدني. وقال إن ذلك وضع فيه تمت فيه انتهاكات شديدة لخطورة لحقوق الإنسان وإنها مستمرة.
- (١٢) تقول المادة ٨ من اتفاقية الإبادة الجماعية:

الأمم المتحدة، ما تراه مناسباً من التدابير لمنع وقوع أفعال الإبادة الجماعية أو أى من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة".

[http://www.prevent-genocide.org/law/convention/text.htm# VIII](http://www.prevent-genocide.org/law/convention/text.htm#VIII).

(١٣) تصريح للسكرتير الصحفي بالبيت الأبيض في الثاني والعشرين من أبريل عام ١٩٩٤.

(14) United Nations Rwanda report, 18.

(15) Frontline interview with Anthony Lake, December 15, 2003, <http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/ghosts/interviews/lake.html>:

"اسمحوا لي بتذكر زيارة أمونيك موجاواماريا. [التقيت بهم وتأثرت ورُعبت من أجلها بسبب قصتها الخاصة بالهروب بالكاد - الاختبار في العلية لبعض الوقت، ثم الخروج. وأتذكر في النهاية قول نريد أن نفعل ما يمكننا لحماية هؤلاء في ظل حماية الأمم المتحدة، وما يمكننا عمله بشكل أكثر عمومية. فما الذي يمكننا عمله؟ وكما أتذكر، لم يقولوا 'لا بد لك من إحضار قوات الأمم المتحدة إلى هنا، وبالطبع، في تلك الأيام لم يفكر ناشطو حقوق الإنسان على نحو ألي بالضرورة فيما يتعلق بالتدخلات العسكرية. لكنني أتذكر بوضوح أن ما قالوه هو 'انشر الأسماء، أو ذع أسماء: الأشخاص المسؤولين عن هذا، وربما يردعهم ذلك'. طلبت الأسماء. وسرعان ما كانت على موجات الأثير."

(16) Gumbari, Ibrahim A., "The Security Council and the (mis)handling of the tragic situation in Rwanda (1994-95): an African perspective," paper presented for forthcoming book, February 24, 2003.

(17) U.S. Department of State Dispatch, vol. 5, no. 27 (Bureau of Public Affairs, July 4, 1994), <http://dosfan.lib.uic.edu/ERC/briefing/dispatch/1994/html/Dispatchv5no27.html>.

(18) State Department Confidential Cable (1994GENEVA04608, May 18, 1994). "High Commissioner for Human Rights Reports on Visit to Rwanda, Intentions for UNHRC's Special Session," declassified January 22, 2004.

(19) Richbujg, Keith B., Washington Post, May 1, 1994, A34.

(20) <http://www.dispatchesfromthevanishing-world.com/pastdispatches/rwanda/rwanda3.html>.

(21) Preston, Julia, Washington Post, April 29, 1994, A1.

(٢٢) يشجع الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة "التسوية السلمية للنزاعات" الدول على تسوية النزاعات العابرة للحدود سلمياً من خلال المفاوضات أو الوساطة أو التحكيم أو بآية وسيلة "سلمية" تبدو قابلة للتطبيق. وبموجب الفصل السادس يمكن للأمم المتحدة تيسير إنهاء الأعمال العدائية من خلال الدبلوماسية، لكن لا يمكنها إجبار الأطراف المعادية على التوصل إلى سلام. وفي المقابل يتصور الفصل السابع "فيما يتخذ من أعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان" مجموعة من إجراءات مجلس الأمن التي تتسم بكونها قسرية - وتتراوح بين فرض العقوبات الاقتصادية وإرسال الجنود والديابات - إذا كان هناك تهديد للسلم أو انتهاك للسلم أو أى عمل عدواني. ومن الناحية النظرية يمكن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة شن الحرب لإنهاء الحرب، على الرغم من أنه من الناحية العملية فشل في عمليات فرض القانون.

مقتطف من:

<http://www.thebulletin.org/issucs/1995/ma95/ma95.peacekeeping.html>.

(23) <http://www.mikenew.com/pdd25.html>، انظر:

(٢٤) حتى الثالث من يونيو لم تكن الجبهة الوطنية الرواندية قد كتبت للأمن العام مطالبة مجلس الأمن بإعلان كون الفظائع إبادة جماعية وتدمير إذاعة Milles Collines أو التشويش عليها وتعليق عضوية رواندا في المجلس.

(25) http://news.bbc.co.Uk/1/hi/programmes/from_our_own_correspondent/3757211.stm.

(26) http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/co_mission/unamirS.htm.

(27) Public Papers of the Presidents, William J. Clinton, vol. 1 (1994), 986.

(28) State Department Cable (1994STATE 201161, July 27, 1994), press guidance released January 23, 2004.

(29) State Department Confidential Cable (1994STATE144915, May 31, 1994), official-informal declassified January 22, 2004.

(٣٠) مقابلة مع المؤلفة في الحادى والعشرين من يونيو عام ٢٠٠٤.

(٣١) مقابلة المؤلفة مع مسئول فرنسى رفيع المستوى فى الحادى والثلاثين من مايو عام ٢٠٠١.

(32) State Department confidential cable (1994USUNN03783, September 12, 1994), "Rwanda: General Dailaire Address Troop Contributors" declassified January 23, 2004.

(٣٢) مقابلة مع ليك فى السادس عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(34) http://www.un.org/News/oss/sgsm_rwanda.htm.

(35) United Nations Rwanda Report, 26-27.

(36) Feil, Scott R., Preventing Genocide (Carnegie Corporation of New York, April 1998), 3.

(37) Kuperman, Alan J., "Rwanda in Perspective," Foreign Affairs (January/ February 2000), 508.

(٣٨) المرجع السابق، ص ٩.

(٣٩) تشير التقديرات إلى أن ربع السكان التوتسى فقط هم من بقوا على قيد الحياة، وذلك طبقاً لما ذكرته مصادر الاتحاد الدولى لروابط حقوق الإنسان فى باريس وهيومان رايتس ووتش فى الولايات المتحدة. انظر:

<http://cnnstudent news.cnn.com/WORLD/africa/9903/31/rwanda.OI/>.

(40) Kuperman.

(٤١) المرجع السابق، ص ١٠.

(42) Clinton, Bill, "Learn from Rwanda," Washington Post, April 6, 2004, A21.

أثناء زيارة لكيجالى فى عام ١٩٩٨، قال كلينتون: "لم نتصرف بالسرعة الكافية بعد بدء القتل. ما كان ينبغى لنا السماح بأن تصبح معسكرات اللاجئ ملاذات أمنة للقتلة. ولم نسم تلك الجرائم على الفور باسمها الحقيقى: إبادة جماعية. ... لنعمل معاً كمجتمع دول متحضرة لتقوية قدرتنا على منع الإبادة الجماعية ووقفها إذا دعت الضرورة. ... لا يجب أن نخجل مرة أخرى فى مواجهة الأدلة. انظر كذلك:

Public Papers of the Presidents, William J. Clinton, vol. 1 (1998), 432.

(43) Fell, Preventing Genocide, vi.

(44) Lake, Anthony, 6 Nightmares, 93.

(45) United Nations General Assembly, 54th Session, A/54/PV.4.

(46) We the Peoples: The role of the United Nations in the Twenty-First Century, (United Nations General Assembly, 54th Session), A/54/2000, 34.

(47) Gareth Evans is president of the International Crisis Group and the author's boss.

(48) The Responsibility to Protect, report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty (December 2001), <http://www.dfaic-maeci.gc.ca/iciiss-ciise/report-en.asp>.

(٤٩) يؤكد قرار مجلس الأمن رقم ١٢١٥ أن الأشخاص الذين يرتكبون أو يجيزون الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي مسئولون مسئولية شخصية عن تلك الانتهاكات وحاسبون عليها". ويوصى القرار كذلك بأن المحكمة الخاصة ينبغي أن تكون لها سلطات قضائية شخصية على الأشخاص الذين يتحملون أكبر مسئولية عن ارتكاب الجرائم المشار إليها في الفقرة الثانية، بما في ذلك هؤلاء القادة الذين هددوا أثناء ارتكاب تلك الجرائم ترسيخ وتنفيذ عملية السلام في سيرا ليون". القرار بالكامل موجود في:

<http://ods-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/NOO/605/32/PDF/NO 0605 32.pdf?OpenElement>.

(50) Hutcheson, Ron, "Ahead of a Visit Bush Shares Ideas for Africa," Philadelphia Inquirer, June 26, 2003, <http://www.philly.com/mid/inquirer/news/nation/6180223.htm>.

(٥١) بينما كان أوباسانجو محققاً في عمل ما يؤدي إلى إخراج تاييلور من ليبيريا وتحاشي المزيد من إراقة الدماء، فإن الضغط يتصاعد بحق على نيجيريا لتسليم تاييلور إلى المحكمة، مع تخصيص الكونجرس الأمريكي مكافأة قدرها مليوني دولار للقبض على تاييلور.

(٥٢) ملاحظات أباها الرئيس بوش لمجلس الشركات في قمة الأعمال الأمريكية الإفريقية في السادس والعشرين من يونيو عام ٢٠٠٣.

(53) Robinson, Dan, "African-American Lawmakers Look Carefully at US Involvement in Liberia," July 10, 2003, Capitol Hill, taken from VOAnews.com, www.globalsecurity.org/military/library/news/2003/07/mil-030711-voaOS.htm.

(٥٤) كانت العملية أرتemis في جمهورية الكونغو الديمقراطية قوة تقودها الولايات المتحدة قوامها ألف وثمانمائة جندي وتشمل فرنسا وبريطانيا والسويد والنرويج وجنوب إفريقيا وكندا والبرازيل بينما تقدم بلجيكا وألمانيا أفراداً غير مقاتلين. وقدمت المجر وهولندا دعم المقر في باريس. وانتهت المهمة في سبتمبر من عام ٢٠٠٣.

(55) Fox News, July 27, 2003. <http://japan.usembassy.gov/e/p/+p-2Q030729a8.html>.

(56) <http://www.news24.com/News24/Africa/News/0,6119,2-11-1447-1406489,00.html>.

(57) "Thousands of Civilians Flee Rebel Attacks One Day After US Declares Nightmare Over," Oxfam International (Boston), September 4, 2004, http://www.oxfam.org/eng/pr030904_liberia_civilians_stmt.html.

(85) <http://www.un.org/Depts/dpko/missions/unmil/mandate.html>.

(59) The "first" Sudan civil war ended in 1972; the "second" began in 1983.

(٦٠) الدول الأعضاء في ايجاد هي جيبوتي وإرتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا. ويشمل أصدقاء ايجاد ١٦ بلداً معظمهما أوروبي (كالولايات المتحدة والنرويج والولايات المتحدة وكندا)، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والجماعة الأوروبية والبنك الدولي.

(٦١) المناطق الثلاث هي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وأبيي. وقد أعطيت نسبة مئوية من حكومة المستقبل لكل طرف. ومن المتوقع أن تكون هناك فترة "ما قبل المؤقتة" مدتها ستة أشهر قبل إقامة الحكومة المؤقتة في السودان.

(62) <http://www.unsudanig.org/News/Data/Press/2003/February/DPR0227.pdf>.

(63) "Darfur Rising: Sudan's New Crisis," ICG Africa Report #76, March 25, 2004, 4-5.

(64) "Sudan: Darfur Destroyed," Human Rights Watch Report. <http://www.hrw.org/cam/paigns/darfur/>.

(65) "Darfur Rising," i.

(66) "WHO Seeks Urgent Action to Avert Sudan Crisis" (June 2, 2004), <http://www.cnn.com/2004/WORLD/africa/06/02/sudan.who/index.html>.

(67) U.S. Department of State, "Prosper Reports 'Indicators of Genocide' in Darfur," June 24, 2004.

(68) Weisman, Steven R., "Powell Says Rapes and Killings in Sudan Are Genocide," New York Times, September 10, 2004, A3.

(69) Text of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide, December 9, 1948, http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/p_genoci.htm.

(٧٠) المرجع السابق.

(71) Interview with senior European diplomat, June 22, 2004.

(72) Abramowitz, Morton, and Samantha Power, "A Broken System," Washington Post, September 13, 2004, A21.

(٧٣) مقابلة مع المؤلفة فى التاسع من سبتمبر عام ٢٠٠٤.

(74) Evan, Gareth, e-mail exchange with the author, July 12, 2004.

(75) Annan, Kofi, speech to United Nations General Assembly, September 20, 1999.

(76) "Ghosts of Rwanda," PBS Frontline, April 1, 2004. <http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/ghosts/>.

(٧٧) مقابلة أجرتها المؤلفة مع مسئول رفيع المستوى بالأمم المتحدة فى الثامن عشر من فبراير عام ٢٠٠٤.

(78) This Week, ABC, January 23, 2000.

(79) <http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/contributors/CountriesSummaryApril2004.pdf>.

(٨٠) هددت الولايات المتحدة بسحب هؤلاء الجنود بعد أن أجبرت فى يوليو من عام ٢٠٠٤ على سحب سعيها للحصول على إعفاء من المحكمة الجنائية الدولية للقوات الأمريكية فى كل قرار لحفظ السلام.

(٨١) كان البرنامج يُسمى فى البداية القوة الخاصة بمواجهة الأزمات فى إفريقيا، لكن كلمة "قوة" أُسقطت لمصلحة كلمة "مبادرة" بعد عام بسبب الحساسية فى إفريقيا بشأن التدخل العسكرى الذى توحى به. وجعلت كبيرة مديرى مجلس الأمن القومى للشئون الإفريقية سوزان رايس الوفد يتشاور مع القادة الأفارقة. والاسم الحال للبرنامج هو برنامج عمليات التدريب والمساعدة للطوارئ فى إفريقيا.

(82) <http://www.shirbrig.dk/>.

(83) http://www.defenselink.mil/news/Apr2002A04022002_t0402dasdaa.html.

(84) <http://www.prairienet.org/acas/military/miloverview.html#acota>.

(85) <http://www.africafocus.org/docs04/us0406a.php>

الفصل الثالث عشر

كسبب الحرب على الإرهاب

هذه هي معركة العالم. هذه هي معركة الحضارة. هذه هي معركة كل من يؤمن بالتقدم والتعددية والتسامح والحرية.
- الرئيس بوش، خطاب أمام جلسة الكونجرس المشتركة،
العشرون من سبتمبر عام ٢٠٠١

بعد ثلاثة أعوام ونصف من الحادي عشر من سبتمبر، مازالت أمريكا في خطر. فالتهديد من القاعدة يزداد انتشاراً ومن المحتمل أن يكون أكثر خطورة. وأمريكا وحلفاؤها في الحرب في العراق هدف خاص، وأصبح العراق جاذباً للإرهابيين. ومازالت أفغانستان معرضة لخطر الحرب وطالبان. ومازالت كوريا الشمالية غير المقيدة تنتج الأسلحة النووية، وتتزايد المخاوف بشأن نويا إيران النووية، ومازالت إفريقيا في خطر. ويتعثر مسعى خلق جهد عالمي لتجفيف مستنقع الإرهابيين وشبكات دعمهم، ومازال أسامة بن لادن طليقاً.

لكن كان هناك نجاح. فقد أظهرت الإدارة أنه يمكنها القتال والفوز في حربين، ويمكن للاستخبارات والجيش ووكالات تنفيذ القانون العمل معاً لكشف الهجمات المزمعة وإبطالها. إلا أنه في الخارج والداخل مازال على الإدارة أن تبين أنها تتقن - أو حتى تتفهم بالكامل - الحاجة إلى بناء تحالف والتعاون وعمليات التغيير طويلة المدى

التي يتطلبها التحدى. وما زالت أفكار المهيمنين الجامدة تعميهم عن السعى للوصول إلى أكثر الطرق فاعلية لحماية الأمريكيين. وبناء عالم غير معادٍ على المدى الطويل للمصالح الأمريكية.

ما زالت مصالح أمريكا في الخارج في خطر نتيجة لرد الفعل العنيف بشأن الحرب في العراق، وتصاعد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. والعداء الأصولي المسلم المتزايد تجاه الولايات المتحدة. وقد انقسمت القاعدة التي لا تُهزَم وأعدت تنظيم نفسها؛ فالقاعدة وحلفاؤها تنظيمات عالمية مشبَّكة تنتمي إلى القرن الحادى والعشرين. وأثبتت الرؤية العسكرية للإدارة أنها غير مناسبة لمحاربة الجانب السياسى والمالى للإرهاب، وولدت جهود الإدارة لإعادة تشكيل الإطار القانونى وجهاز الأمن المحليين نجاحاً مختلطاً وظلماً بالغاً، بينما تسبب سوء معاملة السجناء في الخارج حرجاً شديداً وغذى الشعور المعادى لأمريكا.

كما هو الحال في العراق، يهدد نقص الأمن في أفغانستان المكاسب التي تحققت هناك منذ الإطاحة بطالبان في عام ٢٠٠١. ومرة أخرى ركزت خرافة القوة العظمى الخاصة بالمهيمنين بشكل كبير جداً على الحلول العسكرية؛ ولم يبرر باقى المشكلة، بما في ذلك مسببات الدولة الفاشلة الأساسية، المشاركة الأمريكية المستمرة. وما إن أطاح الجيش الأمريكى بطالبان وأخرجها من كابول، اعتقدت الإدارة أنها كسبت الحرب ويمكنها تجاهل تحدى السلام. ومرة أخرى، رُفِض تحدى كسب السلام الأكثر تمييزاً لكونه لا يستحق تركيز القوة العظمى الوحيدة. الخرافة خطيرة. واليوم، وعلى الرغم من الانتخابات الرئاسية الناجحة في أكتوبر من عام ٢٠٠٤، فمن المحتمل أن تصبح أفغانستان من جديد دولة فاشلة يمكن أن تهدد من جديد المنطقة والولايات المتحدة. والمشكلة واضحة لأى شخص يتجول في هذا البلد خارج كابول.

كفانا برقع، أريد عملاً

جلست فى غرفة صغيرة يحيط بها عشرون امرأة أفغانية فى أكتوبر من عام ٢٠٠٢، ضمن زيارة باسم مجموعة الأزمات الدولية إلى بلدة هيرات على حدود أفغانستان الغربية مع إيران. وكانت براقعهن جميعاً مصنوعة من قماش البولستر الرخيص الأزرق نفسه، وكانت معلقة على مشجب فى الركن. وقد جلسن على الأرض وأعطيتنى الكرسي الوحيد فى الغرفة. وكانت كل منهن تقوم بتطريز ملاءات وأكياس مخدات ومناديل بيضاء، كجزء من مشروع للمساعدات ممولّ دولياً يسعى إلى تعليم أرامل الحرب مهارات يمكن توظيفها. وكانت النساء فى غرفة مجاورة ينسجن سجاداً تكثر فيه الألوان، وسألتهن، من خلال مترجمة، كيف يتحملن ارتداء البراقع، بينما أخبرتهن بحياتى وعملى جنباً إلى جنب مع الرجال كل يوم. وقد ضحكن بصوت مرتفع عندما جربت أحد البراقع، حيث وجدن أن رؤية امرأة غربية ترتدى برقعاً أمراً يبعث على الضحك.

عندما جلست مرة أخرى سألت النساء عن حياتهن. لم تتردد أى منهن فى أن تخبرنى بالتحديات التى تواجهها. قالت إحداهن: "دعك من البرقع. ليست مشكلتى هى ارتداء البرقع، بل هى أنه ليس لى زوج، ولدى أربعة أطفال، ولا يمكن أن أعيش مع حمايتى". وكان أزواج هؤلاء النسوة قد ماتوا فى الحروب الأفغانية الكثيرة دون أن يتركوا لهن أية وسيلة تعينهن على الحياة. وغالباً ما تضربهن أسر أزواجهن أو تستغلن فى المقام الأول كالجوارى. وكان هذا المشروع أملهن الوحيد لإمدادهن هن وأسرهن باحتياجاتهن شديدة الأساسية. وكن جميعاً يخشين أن ينتهى المشروع ويتركهن أكثر عزلاً^(١).

الواقع أنه منذ الإطاحة بطالبان فى عام ٢٠٠١، لم تشهد حياة هؤلاء النسوة تحسناً كبيراً، على الرغم من الجهود التى تمت. وقد أنشئت وزارة لشئون النساء وأعقب ذلك ورود أموال كثيرة من المانحين الدوليين للنساء والفتيات، بما فى ذلك

تمويل لبرامج المدارس والجامعات للفتيات والشابات. وبذلت الحكومة جهداً لتعزيز الوجود النسائي الملحوظ في المناصب الحكومية وغيرها من الفضاءات العامة. وأعقب تلك الجهود المبكرة تحديات ضخمة تهدد التقدم الحقيقي لوضع النساء الأفغانيات. وكانت هناك خطوات واسعة مهمة في بعض المناطق، كما في المرتفعات الوسطى. وفي حالات أخرى، تطبّق السياسات القاسية للمتطرفين الدينيين على كل من الرجال والنساء.

ومع ذلك فما زالت نساء كثيرات يخشين انتقام المتطرفين الدينيين إن هن تحركن بحرية في العزل. ويقال إن النساء والفتيات مستهدفات من الجنود كذلك، وخاصة في المناطق الريفية، مما يقيد الالتحاق بالمدارس والمشاركة المهمة في المجتمع المدني.^(٢) وتستجوب الشرطة النساء اللاتي يسافرن بمفردهن وتعتقلهن. وتفرض قيوداً على قدرة النساء على العمل خارج البيت، بل والاستماع إلى الموسيقى. وقد أضربت النار في مدارس الفتيات.^(٣) وفي نموذج صارخ ليأس النساء، وثقت جماعات حقوق الإنسان والمنظمات الإعلامية النمط السائد لحرق النفس وغيره من أشكال الانتحار بين النساء اللاتي وقعن في زواج بالإكراه أو أسر معيشية تسيء معاملتهن أو تهملهن.^(٤)

الخطر الذي تتعرض له النساء مؤثر على احتمال العودة إلى الحكم على طريقة طالبان في أنحاء أفغانستان. فقد عرّضت الأخطاء الكثيرة التي ارتكبتها إدارة بوش الفرصة التي خلقتها الإطاحة بطالبان عام ٢٠٠١ للخطر. فقد اقتضت المهمة الزمنية القصيرة التي عرضتها الولايات المتحدة لتكوين حكومة أفغانية الإفراط في الاعتماد على هياكل السلطة القائمة، قبل أن يكون لدى حكومة كرزاي المركزية قوات الأمن القادرة على فرض حكمها على سائر البلاد. وكان يمكن تحسين هذا القرار بمهمة حفظ سلام قوية في أنحاء البلاد، بينما تؤسس السلطة المركزية قوتها الجديدة من الجيش والشرطة. لكن الولايات المتحدة عارضت على نحو خاطئ على توسيع حفظ السلام إلى خارج العاصمة كابول، والزعماء المحليون أحرار تطبيق القوانين القومية أو عدم تطبيقها كما يريدون.

الأمّن، الأمن، الأمن

يهدد رفض أمراء الحرب الخضوع لسلطة الحكومة المركزية، ناهيك عن إرسال الموارد إلى العاصمة، قدرة أفغانستان وتحولها إلى الديمقراطية الكاملة. وكانت المشكلات واضحة عندما سافرتُ إلى هيرات، حيث تتناقض الظروف تناقضاً صارخاً مع الفقر والفوضى في كابول. فالعاصمة في أكتوبر من عام ٢٠٠٢ لم تكن بها خدمات أساسية، وبها تلوث شديد، والقليل من الكهرباء، ورجال عاطلون يتسكعون في الشوارع. وكانت أجزاء كبيرة من المدينة لا تزال ترقد تحت الركام الناتج عن قتال ١٩٩٢-١٩٩٣ بين المجاهدين. وكانت الشوارع خالية من إشارات المرور، وكانت أسلاك الكهرباء ممتدة بطريقة عشوائية في أنحاء المدينة، وكان الزحام المروري أسطورياً.

ومع ذلك كان السفر إلى بلدة هيرات الغربية على الحدود الإيرانية كالذهاب إلى بلد آخر. إذ تدفقت الكهرباء، وتم إصلاح المباني، وكانت الطرق تُبنى من جديد. وكان التشييد يجري في كل مكان. إذ كان يُعاد بناء المباني والجسور، وكانت تاكسيات المدينة الشهيرة، التي تجرها الخيل والمزينة بالكرات الحمراء، تجلجل في أنحاء المدينة. ولكي يحدث هذا كله، يقدم أمير الحرب المحلي إسماعيل خان مدفوعات متفرقة لكابول. بينما يحتفظ بالعائدات الوفيرة من التجارة مع إيران المجاورة لمدينته. وحيث لا يوجد جيش، فلا يمكن للرئيس كرزاي عمل الكثير بشأن هذا الأمر.

لتحقيق الأمن خارج كابول، رفضت إدارة بوش بإصرار على دعم جهد حفظ السلام في أنحاء البلاد، مما جعل حامد كرزاي لا يزيد في الأساس عن كونه عمدة كابول وليس رئيس أفغانستان. وكشأن شعار العقارات "الموقع، الموقع، الموقع"، يتوقف النجاح في أفغانستان على الأمن، الأمن، الأمن. ففي أعقاب الإطاحة بطالبان، أيدت الولايات المتحدة إنشاء "قوة مساعدة الأمن الدولية" (إيساف) - التي أقرها مجلس الأمن في ديسمبر من عام ٢٠٠١ - لحفظ السلام وبناء الجيش والشرطة القوميين الأفغانين.^(٥)

اختارت الولايات المتحدة عدم المشاركة فى إيساف، حيث كانت تريد ترك الجيش الأمريكى حراً فى التركيز على الإيقاع بين لادن، ودعت اتفاقية بون فى ديسمبر من عام ٢٠٠١ إلى التوسع التدريجى لإيساف خارج كابول إلى "مراكز حضرية أخرى وغيرها من المناطق".^(٦) لكن الولايات المتحدة عارضت أى توسع لإيساف، وكما هو الحال فى العراق، فشلت الولايات المتحدة إلى حد كبير فى توقع السلام والإعداد له فى أعقاب العمل العسكرى الأمريكى. وكان للأيديولوجيا الغلبة على الحاجة العملية إلى الأمن خارج العاصمة، ولم يحدث قبل أغسطس من عام ٢٠٠٣ أن لانت الولايات المتحدة فى النهاية ووافقت على التخلي عن اعتراضاتها بعد تقويض إعادة البناء الاقتصادى واستعدادات التحول الديمقراطى. وركزت قوات التحالف التى تقودها الولايات المتحدة على السعى لتحديد أماكن الإرهابيين على حساب جهود الاستقرار والتحول الديمقراطى الأوسع فى أنحاء البلاد، فى حين أنه كان ينبغى عليها القيام بالأمرين معاً، من خلال قوة حفظ سلام موسعة تضم جنوداً من دول أخرى. وكانت النتيجة هى التخلي عن السيطرة على البلاد لأمراء الحرب، وهو ما أعاد أفغانستان من جديد إلى الخطر.

فرق إعادة الإعمار المؤقتة

على الرغم من المعارضة فى واشنطن لتوسيع مهمة حفظ السلام، فقد فهم القادة الأمريكيون على الأرض فى أفغانستان بوضوح الحاجة إليه، وأوجد المسؤولون العسكريون الأمريكيون طريقة مبتكرة لتوسيع مهمة حفظ السلام على نحو صغير دون تسمية ذلك توسعاً، وأوضح قائد القوات الأمريكية فى أفغانستان اللفتنانت جنرال دان ماكنيل هذا الأمر لى فى خريف ٢٠٠٢ بقوله: "يمكننى إرسال ثمانين فرداً للقيام بإنشاءات خارج منطقة نفوذ أحد أمراء الحرب، وهو لا يعرف أن ألفين آخرين على مقربة". واعتباراً من أوائل عام ٢٠٠٣، كانت تُنشر فرق أمريكية من أربعين إلى ثمانين جندي فى أماكن عدم الاستقرار الأساسية خارج كابول كى تكون بمثابة تواجد. وكان

الجنود الذين يُسمَّونَ فرق إعادة الإعمار المؤقتة ينفذون عمليات مدنية عسكرية، حيث يدعمون برامج التنمية، ويوفرون الحماية لوكالات المساعدات إلى جانب وظائف الأمن. وبحلول عام ٢٠٠٤، كانت الولايات المتحدة قد أنشأت سبعة فرق إعادة إعمار مؤقتة. وبحلول شهر يوليو كان الناتو قد تولى السيطرة على فرق إعادة الإعمار المؤقتة في أربع بلدات شمالية، مع وجود التخطيط لفرقة إضافية في الشمال الشرقي. ومع ذلك، لم تكن فرق إعادة الإعمار المؤقتة مثالية، ذلك أن منظمات إنسانية كثيرة شعرت أنها في خطر أكثر حيث جعلت الفرق الحد الفاصل بين المنظمات العسكرية والإنسانية غير واضح.

مع أن فرق إعادة الإعمار المؤقتة ساعدت الوضع الأمني، فهي لم تكن بديلاً لمهمة حفظ السلام الموسعة. وكان المتوقع أن يتواصل تدهور الظروف الأمنية في جزء كبير من البلاد، خاصة في الجنوب والشرق. وفي عام ٢٠٠٣ ازدادت الهجمات على مسئولى الإغاثة من هجوم واحد في الشهر إلى هجوم كل يومين. وفي الفترة من يناير إلى يونيو عام ٢٠٠٤، قُتل خمسة وثلاثون من مسئولى الإغاثة أو جرحوا. وفي حادث وحشي، قطع مقاتلو طالبان رأس مترجم للقوات الأمريكية في أفغانستان ورأس جندي أفغانى^(٧). وقد قطع الجنود الأفغان رؤوس أربعة من مقاتلى طالبان انتقاماً منهم. وأدى العنف إلى سحب العاملين في مجال المساعدات الإنسانية من مواقع المشروع في المزيد والمزيد من أنحاء البلاد^(٨).

استجابةً للحاجة إلى الأمن الموسع ومع اهتمامه باسترداد وثاقة صلته العسكرية في الحرب على الإرهاب، تولى الناتو السيطرة والتنسيق الكاملين لإيساف في أغسطس من عام ٢٠٠٣ بتفويض من الأمم المتحدة. وفي أكتوبر من عام ٢٠٠٣ طالب مجلس الأمن بتوسيع إيساف لتشمل مناطق خارج كابول. لكن خمسة أشهر مرت قبل أن ينتقل الخمسة آلاف وسبعمئة جندي التابعين للناتو إلى خارج كابول. بل ذهب الجنود حينذاك إلى قندوز، وهي مرتع الاستقرار والأمن. ويتعثر التوسع لأن الدول

الأعضاء في الناتو لا تزال مترددة في الالتزام بتقديم جنود، خاصة في مناطق عدم الاستقرار دون التأكد من التعزيز المتواصل خشية اندلاع صراع كامل.^(٨)

عندما كانت هناك حاجة إلى الجنود الأمريكيين لضمان القبض على أفراد القاعدة الرئيسيين، نقلت إدارة بوش مركز اهتمامها إلى العراق. وعانت جهود الأمن وإعادة الإعمار من النتائج. وفي مايو من عام ٢٠٠٤، وفي تناقض مع حوالي ١٥٠ ألف جندي أمريكي تم نشرهم في أنحاء العراق، كان هناك ١٠ آلاف جندي أمريكي فقط و٥٧٠٠ جندي آخر تابعين للناتو قد تمركزوا في كل أفغانستان. وهي أكبر البلدين حجماً.^(٩) وبحلول شهر مارس من عام ٢٠٠٤، كان قد تم تدريب ٩ آلاف شرطي أفغانى جديد و٧ آلاف جندي فحسب. على الرغم من أن الهدف الأصلي كان ٢٠ ألفاً و١٠ آلاف على الترتيب بحلول يونيو من عام ٢٠٠٤^(١٠) وعلى القدر نفسه من الأهمية. فإنه بحلول يونيو من عام ٢٠٠٤ كان قد تم نزع سلاح ٩ آلاف فقط من أعضاء الميليشيات البالغ عددهم ١٠٠ ألف: وكان الهدف هو ٤٠ ألفاً أو ٤٠ بالمائة بنهاية شهر يونيو.^(١١) ومع انتخابات الرئاسة في أكتوبر من عام ٢٠٠٤ كان قد تم نزع سلاح ستين ألفاً.

عبر السفير الأخضر الإبراهيمي، مبعوث الأمم المتحدة إلى أفغانستان حتى يناير من عام ٢٠٠٤، عن إحباطه بعد أربعة أشهر من موت زميله سيرجيو فييرا دي ميلو في العراق. حيث قال: "البلدان الملتزمة بدعم أفغانستان لا يمكن أن تخذع نفسها ولا يمكن أن تواصل توقعها أن تعمل في ظروف أمنية غير مقبولة. ويبدو أنها ترى أن وجودنا مهم هنا. إذا كان هذا ما تراه فلا بد أن تتأكد من وجود الظروف التي تجعلنا هنا. وإلا فسوف نرحل."^(١٢) وعكست مخاوف الأمان الخاصة بالعاملين الدوليين الإحباط القائم والخوف بين المواطنين الأفغان من أن حياتهم في خطر نتيجة لأمراء الحرب الذين لا يسيطر عليهم أحد والشرطة غير المراقبة وجهود طالبان لإقامة حكمهم القاسي من جديد.

اتخذ حامد كرزاي خطوات عديدة للإطاحة ببعض أمراء الحرب، كالتفاوض معهم بشأن المناصب الحكومية والمساعدات الاقتصادية في مقابل سحب الدبابات

والجنود.^(١٤) ومع ذلك يظل عدم نزع سلاح هؤلاء الجنود مشكلة خطيرة. ويوضح القتال الذي وقع في هيرات في مارس من عام ٢٠٠٤ هذا البرنامج. عندما أدى اغتيال وزير الطيران المدني، وهو ابن أمير الحرب إسماعيل خان، إلى صدام بين القوات الموالية لإسماعيل وقائد مليشيا الفيلق الرابع، نشر كرزاي كتيبة من الجيش الأفغاني القومى الذى تدرب حديثاً لمنع خروج العنف عن السيطرة، على الرغم من أن إسماعيل استعاد السيطرة بسرعة. وأشار هذا العمل إلى أن الجيش الأفغاني الجديد يحرز تقدماً، حيث نجح في نزع فتيل الوضع بمساعدة من المستشارين العسكريين الأمريكيين فحسب، لكن التهديد يظل قائماً في أنحاء البلاد حيث تعجز القوات الحكومية عن الحفاظ على الأمن في أنحاء البلاد.

وكما هو الحال في العراق، مازال الأمن هو التحدى الرئيسى بالنسبة لأفغانستان. وقد جعلت نتائج نقص الجنود والتمويل أفغانستان في خطر بشكل واضح. وعلى الرغم من تأكيد وزير الدفاع رامسفيلد الوردى في الثانى والعشرين من مارس عام ٢٠٠٤ الخاص بكون أفغانستان "قصة نجاح"،^(١٥) يشير الواقع على الأرض إلى وضع مزعزع. وجاء الوصف الأكثر دقة في يونيو عام ٢٠٠٤ من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان جان أرنو الذى انتهى إلى أنها "أصبحت بالفعل أكثر تقلباً".^(١٦)

فى التاسع من يونيو، وسط هذا العنف القائم، أجل كرزاي الانتخابات البرلمانية حتى أبريل من عام ٢٠٠٥ بسبب التهديد الأمنى، بينما أبقي الانتخابات الرئاسية فى موعدها المحدد وهو أكتوبر من عام ٢٠٠٤.^(١٧)

أهى عودة طالبان؟

مع أن التفكير فى هذا الأمر قد يبدو غير معقول، فليس من المستحيل أن يتمكن طالبان أو غيرهم من المتشددین الإسلاميين من استعادة السلطة فى أفغانستان.

وبينما تحول الاهتمام الأمريكي من أفغانستان إلى العراق فى خريف عام ٢٠٠٢، فقد بدأ خطر عدم الاستقرار، الناتج عن أمراء الحرب وعدم وجود بعثة حفظ سلام خارج كابول والتحديات الواسعة للفقر، يهدد الهدف الأمريكى الخاص بأفغانستان الديمقراطية المستقرة. ولا تزال أجزاء من البلاد تشبه البيئة التى وصل فيها طالبان إلى السلطة.

ظهر كبار مسئولى طالبان، الذى يرون الطريق إلى السلطة من خلال إبقاء البلاد فى حالة فوضى، بالقرب من الحدود الباكستانية، حيث أعادوا الاتصال بالزعماء الأصوليين الذين كان يؤيدونهم فى العادة، وهم الآن فى مناصب بالسلطة فى المقاطعات الباكستانية الواقعة على الحدود الأفغانية.^(١٨) وهم ينضمون إلى أمراء حرب معارضون لعملية بون مثل غلبدين حكمتيار زعيم المجاهدين المتشدد. وهدفهم هو الاستيلاء على السلطة من حكومة كرزى.^(١٩) وقد جعلت محاولاتهم تأييد عدم الاستقرار وزرع الخوف فى نفوس الأفغان من الصعب على الناس العودة إلى الأنشطة اليومية كالزراعة وبيع المحاصيل. وهم يوزعون منشورات تدعو السكان المحليين إلى معارضة الأمريكيين وحكومة حامد كرزى.

أقسم طالبان أن يبطلوا أية عملية انتخابية، حيث يرونها إضفاءً للشرعية على الحكومة التى تساندها الولايات المتحدة. وأصدر زعماء طالبان فى باكستان الأوامر ووفروا التمويل للهجمات على فرق إعادة الإعمار والمساعدات وكذلك على مسئولى الحكومة والانتخابات. وقال مسئول استخبارات رفيع المستوى إن قائد طالبان رفيع المستوى الملا مجاهد اعترف بتوزيع مليون دولار على المؤيدين.^(٢٠) وقد ثبتت فاعلية طالبان فى تنفيذ خططهم؛ إذ مات ١٨٠ فى هجمات ذات صلة بطالبان فى النصف الأول من عام ٢٠٠٤، بما فى ذلك تفجير حافلة تحمل ١٥ من العاملات فى الانتخابات،^(٢١) وقتل ١٦ أفغانياً فى يونيو لحملهم بطاقات تسجيل ناخبين.

ومع ذلك فإنه تحدياً لتلك التهديدات، ذهب ما يربو على عشرة ملايين أفغانى فى التاسع من أكتوبر عام ٢٠٠٤، بعد عقدين من الحرب، إلى مراكز الاقتراع للتصويت

على الرغم من التخويف والتحديات اللوجستية. ومضى اليوم مع القليل من البلاغات عن عنف خطير. ومع أنه كانت هناك بعض المشكلات، بما في ذلك التسجيل المتعدد، والحبر الفوسفوري الذي يُغسل بسهولة، والعديد من التحديات القانونية العديدة للعملية، فقد أعلن حامد كرزاي رئيساً بشكل رسمي في الثالث من نوفمبر عام ٢٠٠٤. وقد أتى العمل الشاق للحكومة الأفغانية والمجتمع الدولة أكله. وانتصرت رغبة الشعب الأفغاني في الحرية.

كانت جهود جعل النساء يصوتن في الانتخابات ناجحة على نحو مدهش. فقد كان واحد وأربعون بالمائة من الناخبين المسجلين نساء استجبن لبرامج التثقيف المدنية وعاملات الانتخابات والجهود الخاصة كالسماح للنساء بالحصول على بطاقات تسجيل ناخبين بلا صور فوتوغرافية. وذهبت النساء اللاتي يلفهن البرقع، واندمجن لأول مرة في سياسة التيار العام بشأن اعتراضات طالبان، بشجاعة إلى مراكز الاقتراع. وبينما أبعدت التهديدات الأمنية والمراقبة غير المناسبة ومشكلات اختيار العاملين بعض النساء، خاصة في الجنوب، فقد خرجت النساء بصورة عامة بأعداد أكبر من المتوقع. (٣٢)

سوف يكون تحقيق تلك الديمقراطية لتوقعات الأفغان أن تحسن تلك الديمقراطية حياتهم أمراً صعباً. وسوف يكون الاختبار التالي لقوة ديمقراطيتهم الانتخابات البرلمانية المزمع عقدها في أبريل من عام ٢٠٠٥. فهذه الانتخابات شديدة الأهمية لمستقبل الأفغان لأن المجلس التشريعي وحده يمكنه إضفاء الشرعية على تحديد الرئيس لسياسات الدولة في المستقبل. والمهمة العاجلة بشكل كبير هي إعادة بناء المحكمة العليا المكتظة حالياً بالمتطرفين الإسلاميين. وسوف تواجه النساء تحديات كبيرة في الانتخابات التالية. فعلى الرغم من ضمان الدستور الأفغاني لأن يكون ربع عدد المقاعد في البرلمان للنساء، فإن التهديدات المستمرة من أمراء الحرب وطالبان والضغط الاجتماعي قد تمنع نساءً كثيرات من الترشح. ومعالجة البيئة الأمنية الشاملة ونزع سلاح الفصائل المسلحة أمر يعرفه الكثيرون من ناشطي حقوق النساء

باعتباره أهم خطوة يمكن أن تتخذها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي لضمان مشاركة النساء في الديمقراطية الجديدة. (٢٣).

سوف تتطلب مواجهة هذا التحدي القائم المشاركة والقيادة من الولايات المتحدة. فقد سحبت الحرب في العراق تركيز إدارة بوش من أفغانستان خلال العامين التاليين للإطاحة بطالبان، مما جعل المهمة هناك أكثر صعوبة على نحو لا حد له. وأثبتت انتخابات أكتوبر من عام ٢٠٠٤ أن الوقت لم يفت لاتخاذ خطوات لضمان أن تصبح أفغانستان ديمقراطية مستقرة. وسوف يكون المفتاح إلى ذلك هو التركيز المستمر على التهديدات التي تمثلها الدول الضعيفة والاقتصادات الضعيفة والمؤسسات الضعيفة. ولا يمكن لتركيز المهيمنين على القوة العسكرية أن يعالج تلك التهديدات. لكن المشاركة والمساعدة الدولية الدائمتين يمكنهما ذلك.

التحديات المستقبلية

لم يفت الوقت لنجاح التحول ما بعد الطالباني. إلا أنه لكي ينجح، سيتعين على الولايات المتحدة إعادة تركيز جهودها على القضايا الأساسية. أولاً: لا بد أن تضع كل ثقلها وراء توسيع إيساف إلى ما وراء كابول. وبينما لا يوجد ما يوجب مشاركة الولايات المتحدة نفسها بنشاط في تجنيد جنود من الطراز الأول قادرين على القتال وضمان نشر إيساف في مناطق عدم الاستقرار وليس الاستقرار فحسب. ولا يهدد الصراع الطائفي بين أمراء الحرب، بمن في ذلك هؤلاء الممثلون في مجلس وزراء كرزاي، استقرار الحكومة المركزية فحسب، بل يعوق توصيل الواردات الإنسانية المطلوبة بشدة إلى الشعب الأفغاني ويخلق بيئة غير آمنة للأفغان ومسئولي المساعدات الأجانب. وعلى عكس العراق، يمكن المشاركة في هذا الجهد وغيره مع أصدقاء أمريكا وحلفائها.

ثانياً: لا بد للولايات المتحدة من عمل المزيد لضمان التمويل المناسب لتنمية أفغانستان. وحتى الآن، يبدو الالتزام الأمريكي بتقديم ٢ مليارات دولار باهتاً مقارنةً بما يزيد على ٢١ مليار دولار في تعهد المساعدات الأمريكية لإعادة إعمار العراق.^(٢٤) وفى دليل مذهل على تغير اهتمام الإدارة، نسبت النص على المساعدات الإنسانية أو إعادة التعمير بالنسبة لأفغانستان فى ميزانية عام ٢٠٠٣، وسرعان ما أضاف الكونجرس تخصيص الثلاثمائة مليون دولار اللازمة. وحتى إذا كان هناك من يقبل ضرورة استثمار الولايات المتحدة فى العراق بشكل أكبر مما فى أفغانستان، تظل بنود المساعدات أقل بكثير من الجهود فى أى مكان آخر. فعلى سبيل المثال، بدأت الإدارة برنامجاً فى أفغانستان بعنوان "تسريع النجاح" حيث اقترح ١.٧٦ مليار دولار. ومع ذلك كانت قيمة مساعدات أفغانستان بعد ستة أشهر ٦٧ دولاراً للفرد وهو ما يقل كثيراً عن المساعدات المقدمة لكوسوفو (٨١٤ دولاراً) والبوسنة (٢٤٩ دولاراً) ورواندا (١١٤ دولاراً) وهايتى (٧٤ دولاراً) أثناء فترات إعادة إعمارها فيما بعد الصراع.^(٢٥) وفى المقابل يتلقى العراق، البلد المنتج للنفط، ١٣٠٠ دولار للفرد.^(٢٦)

على الرغم من التعهدات العلنية الكبيرة، وجدت مراجعات الكونجرس أن يواس إيد تلقت "تمويلاً قليلاً جداً" حتى النصف الثانى من العام المالى ٢٠٠٣ - بعد عامين تقريباً من غزو أفغانستان. ولهذا السبب كان المسئولون "عاجزين عن وضع وتخطيط مشروعات إعادة إعمار مكثفة الموارد وطويلة الأجل، وقد ركزوا بدلاً من ذلك على المشروعات قصيرة المدى التى تتطلب أموالاً أقل".^(٢٧) واتجه الكثير من السكان المحليين إلى تجارة المخدرات.

ثالثاً: لا تزال أفغانستان تنتج ٧٠ بالمائة من أفيون العالم - وهو رقم يدعمه المحصول الوفير فى عام ٢٠٠٣ وخطط المزارعين لتوسيع الإنتاج أكثر فى عام ٢٠٠٤.^(٢٨) ويزود هذا بدوره أمراء الحرب الإقليميين بعائدات المخدرات السنوية التى تقدر بحوالى ١.٢ مليار دولار تُستخدم فى زيادة أعداد ميليشياتهم الخطيرة بالفعل التى تهدد استقرار أفغانستان وسلطة الحكومة المركزية.^(٢٩)

رابعاً: بينما يتحمل المجتمع الدولي مسئولية المساعدة فى توفير الأمن لانتخابات عام ٢٠٠٥ البرلمانية، فسوف يعود الأمر فى النهاية إلى الشعب الأفغانى كى يختار قاداته وسياساته للمستقبل، وليس الماضى. وعندما بدأ العمل بدستور أفغانستان الجديد فى السادس من يناير عام ٢٠٠٤، أسماه السفير الأمريكى زالمى خليل زاده "أحد أكثر الدساتير تنويراً فى العالم الإسلامى"، مشيراً إلى شرط أن تحتل النساء ٢٥ بالمائة من مقاعد الوليسى جيركا (المجلس الأدنى من البرلمان).^(٢٠) ويمنح دستور يناير ٢٠٠٤ التقدميُ الأفغانَ فرصاً جديدة، غير أن تنفيذ بنوده وفرضها عرضة للتفسير المحافظ من جانب القضاة الإسلاميين.^(٢١) وسوف يعود الأمر إلى الأفغان فى اختياراتهم الصحيحة الخاصة بمستقبلهم.

سوف يعود الأمر إلى الشعب الأفغانى كذلك فى التصدى لأمرء الحرب وطالبان الذين يستغلون الظروف الاقتصادية والسياسية القاسية لحشد التأييد المتزايد لسياساتهم المتطرفة. وسحباً من تجمع يضم أكثر من مليونى لاجئ أفغانى، والملايين الكثيرة الأخرى التى تفتقر إلى الأمل الحقيقى فى التقدم الاقتصادى، نجحت الجماعات المقاتلة فى توسيع التسجيل والعمليات- إلى حد أنه فى عام ٢٠٠٤ أعلن رئيس وكالة الاستخبارات العسكرية عن أسفه لبلوغ هجمات طالبان "أعلى مستوياتها منذ انهيار حكومة طالبان" فى ديسمبر من عام ٢٠٠١.^(٢٢)

خامساً: قوضت الإدارة مصلحتها بالتغافل عن ازدياد رئيس باكستان برويز مشرفٍ للمؤسسات الديمقراطية فى باكستان. وبعد الحادى عشر من سبتمبر ضغطت الإدارة بحق على مشرفٍ لوقف دعمها لطالبان، وهو ما فعله إلى حد ما. لكن الإدارة لم ترَ احتمال ظهور التطرف الديمقراطى فى أعقاب المخرج الديمقراطى للتعبير السياسى. ومن خلال إعطاء أولوية للقضايا الديمقراطية فى العلاقات مع إدارة مشرفٍ، ربما أسهمت أمريكا فى زحف إضفاء سمة التشدد الدينى على باكستان.

فى أعقاب انقلاب عام ١٩٩٩ والاستيلاء على سلطات الرئاسة فى عام ٢٠٠١، تعهد مشرف مراراً بإعادة البلاد إلى الحكم المدنى بعد الانتخابات فى أكتوبر من عام ٢٠٠٢. إلا أنه فى أبريل من عام ٢٠٠٢ أحكم مشرف قبضته على السلطة، حيث مد فترة رئاسته التى أعلنها من جانبه لمدة خمس سنوات، وفى عام ٢٠٠٤ خلف تعهده فى التخلّى عن منصب قائد الجيش. واستهدف الجيش أحزاب باكستان المعتدلة. ومن غير المستغرب أن الأحزاب الإسلامية المتطرفة اكتسبت شعبية. وفى أكتوبر من عام ٢٠٠٢، زادت مقاعد مجلس العمل المتحد من مقعدين إلى ٤٥ مقعداً من مقاعد المجلس الوطنى البالغ عددها ٢٧٢ مقعداً فى الجمعية الوطنية. كما سيطروا على مقاطعة الحدود الشمالية الغربية المتاخمة لمقاطعة قندهار موطن طالبان فى أفغانستان، حيث بدأوا فرض الشريعة الإسلامية وشكلوا ائتلاًفاً مع حزب مشرف السياسى. وخلال عام ٢٠٠٣ أدخل مجلس العمل المتحد الأذان الإيجابى بالنسبة للعاملين بالحكومة، وحظر ارتداء القمصان والبنطلونات كزى مدرسى لمصلحة الشلوار قميص وأعلن أنه لن يُسمح للأطباء الذكور بعلاج النساء، ووافق على مشروع قانون يدعو إلى تطبيق الشريعة. ولا بد للولايات المتحدة من الضغط على باكستان كى تعالج هذه النزعة الإسلامية المتطرفة التى تهدد الاستقرار فى باكستان وتشجع دعم القاعدة فى البلاد.

مع كون باكستان وأفغانستان فى خطر، تكون حرب أمريكا على الإرهاب فى خطر. فبعد حوالى ثلاث سنوات من التورط الأمريكى، مازالت أفغانستان تتسم باستشراء العنف والخروج على القانون والفقر الشديد والحكومة الهشة. وتشبه هذه الظروف تلك الظروف التى مكنت من ظهور طالبان فى التسعينيات. كما أنها تمكّن بن لادن والقاعدة من مواصلة تهديد الولايات المتحدة من داخل أفغانستان وعلى الحدود مع باكستان.

القاعدة: تجرى مطاردها لكنها لم تُهزم

لخص مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينت الحرب ضد القاعدة في عام ٢٠٠٢ بقوله: "فى هذا الصراع، لا بد لنا من الهجوم إلى جانب الدفاع. وقد كان دخول الملاذ الأفغانى ضرورياً". ومضى قائلاً: "لقد أبطنا خطط الإرهابيين، وحرمانهم من راحة قواعدهم ومنشآت تدريبهم والثقة فى أنه يمكنهم تنظيم الهجمات مراراً وتكراراً دون خوف من الانتقام الخطير".^(٣٣)

منذ غزو أفغانستان فى أكتوبر من عام ٢٠٠١، تسعى القوات الأمريكية إلى مطاردة أفراد القاعدة فى أفغانستان وعشرات البلدان فى أنحاء العالم أو القبض عليهم أو قتلهم. واليوم ٧٠ بالمائة من كبار قيادات القاعدة وأكثر من ثلاثة آلاف وأربعمئة من الأفراد الأدنى مرتبة أو المتعاونين قد أُعتقلوا أو قُتلوا.^(٣٤) والعقول المدبرة للكثير من ضربات القاعدة الكبيرة، بما فى ذلك الحادى عشر من سبتمبر، من بين هؤلاء الذين قُبض عليهم أو قُتلوا.

اتخذت دول أخرى كذلك خطوات لتعقب الخلايا الإرهابية وشبكات دعمها المالى. ومنذ الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، أمر ١٧٣ بلداً بتجميد أرصدة الإرهابيين فى أكثر من ١٤٠٠ حساب، حيث بلغ الإجمالى ٢٠٠ مليون دولار فى سبتمبر من عام ٢٠٠٢، وكان ما يزيد على نصف هذا المبلغ خارج الولايات المتحدة. وأنشأ ما يزيد على ٨٠ بلداً وحدات استخباراتية لمشاركة المعلومات بشأن التمويل الإرهابى ووافق ١٠٠ بلد على قوانين تمنع هذه التدفقات النقدية.^(٣٥) وبعد المشكلات الأولى، بدأت بلدان مهمة كإندونيسيا والمملكة العربية السعودية اتخاذ خطوات للتصدى بقوة للإرهابيين الدوليين العاملين داخلها. وفى يونيو من عام ٢٠٠٢، وفى قمة مجموعة الثمانية فى إيثيان بفرنسا، توصل قادة العالم إلى اتفاقيات بشأن مجموعة العمل لمكافحة الإرهاب. وبشأن أمن النقل، وبشأن القيود على انتشار الصواريخ أرض جو وأسلحة الدمار الشامل.^(٣٦) وفى قمة سى أيلاند عام ٢٠٠٤، اتفق قادة

مجموعة الثمانية على مبادرة السفر الدولي الميسر لحماية المسافرين الدوليين من الهجمات الإرهابية ولتيسير التجارة.^(٣٧) ومع ذلك فلم تقض هذه الخطوات على تهديد القاعدة.

عند ظهور مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينت أمام الكونجرس في أوائل عام ٢٠٠٤ لأول مرة منذ غزو العراق، حذر تينت من أن القاعدة "لا تزال ملتزمة كأي وقت مضى بمهاجمة البر الأمريكي" وأن "هذا العدو مازال مصراً على الحصول على الأسلحة المفجعة واستخدامها".^(٣٨) وقال روبرت مولر مدير مكتب التحقيقات الفدرالي أثناء اجتماع الكونجرس نفسه إن الوكالة لديها "مؤشرات قوية" على أن القاعدة لا تزال تخطط لاستهداف منشآت أمريكية كالبيت الأبيض والكاپيتول، مشيراً إلى أن القاعدة "تحتفظ بنواة مدربة داخل الولايات المتحدة"، وأنها تجند المزيد بنشاط.^(٣٩) ومازال أسامة بن لادن وكبير معاونيه أيمن الظواهري رئيس الجهاد الإسلامي المصري وزعيم طالبان الملا عمر طلقاء، على الأرجح على طول الحدود الأفغانية الباكستانية.

عندما تحولت القوات الأمريكية إلى الحرب في العراق، أعادت القاعدة تجميع نفسها على الحدود الباكستانية مستخدمة المناطق القبلية كملاد آمن. وأكد شريط بتاريخ أكتوبر من عام ٢٠٠٣ لبن لادن تهديداته لأمريكا داعياً شباب العالم الإسلامي إلى الانضمام إلى "الجهاد" في العراق قائلاً "وأقول لكم إنكم جند الله وسهام الإسلام" ومهدداً بشكل خاص بشن هجمات على البلدان الأعضاء في "ائتلاف الراغبين" بالعراق.^(٤٠) وفي شريط ظهر في أوائل عام ٢٠٠٤، أنكر الظواهري نائب بن لادن تأكيد بوش إلقاء القبض على ثلثي شبكة القاعدة ووعده بمواصلة الهجوم على الولايات المتحدة وحلفائها قائلاً: "بوش، حصن أمنك وقوى دفاعاتك، فإن شباب الجهاد قادمون بسرايا مثل سريتي نيويورك وواشنطن يحملون الموت بكفهم يتغنون الجنة".^(٤١) وقبيل الذكرى الثالثة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، ظهر الظواهري في شريط فيديو مهدداً فيه مرة أخرى بإرسال "سرايا في إثر بعضها تحمل الموت وتطلب الجنة".^(٤٢)

لم يحدث قبل مارس من عام ٢٠٠٤ أن بدأت الولايات المتحدة مسعى جاداً لمطاردة بن لادن في المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان. فقد وصلت في عام قوة العمل ١٢١، وهي وحدة نخبة من القوات الخاصة وأفراد وكالة الاستخبارات المركزية كان لها دور في القبض على صدام حسين، لتكون رأس حربة هجوم الربيع للبحث عن بن لادن.^(٤٣) ولأول مرة، قدمت باكستان مشاركة عسكرية كبيرة كذلك، حيث أرسلت خمسة آلاف جندي إلى الجبال على الحدود مع أفغانستان لطرد المحاربين الأجانب في اتجاه أفغانستان والجنود الأمريكيين.^(٤٤) لكن بن لادن، الذي كان يُعتقد أنه مازال حياً، ظل يصدر هو ورجاله من مخبئه أشرطة فيديو وأشرطة صوتية يهدد فيها أمريكا وحلفائها. وما زالت القاعدة نشطة في الولايات المتحدة كذلك.

منذ عام ٢٠٠١ يشك كثيرون في أن مؤيدي القاعدة ألقى القبض عليهم في الولايات المتحدة، بما في ذلك سياتل وديترويت وبافالو وپورتلاند بولاية أوريغون. ووجهت وزارة العدل التهم إلى ما يزيد على ٢٦٠ فرداً، مع ١٤٠ إدانة أو إقرار بالذنب حتى سبتمبر من عام ٢٠٠٢، لكن سجل النجاح مشكوك فيه، ففي كثير جداً من حالات القبض على أشخاص التي أعلن عنها باعتبارها انتصارات كبيرة في الحرب على الإرهاب لم يثبت أن هؤلاء الأشخاص مذنبون بما هو أكثر من تأثيرات الدخول غير النظامية، أو وُجد أنهم ضحايا مخبرين لا مبدأ لهم، أو أن قضاياهم أضررت على نحو لا يمكن إصلاحه بواسطة إجراء وزارة العدل غير الصحيحة. فعلى سبيل المثال، كشفت مراجعة في عام ٢٠٠٢ لأكثر من ٢٦٠ تحقيقاً متصلاً بالإرهاب استشهدت بها وزارة العدل، الكثير من هؤلاء المتضمنين في القائمة كانوا معتقلين في الأصل على أنهم إرهابيون مشتبه بهم لكنهم اتُهموا بعد ذلك بجرائم بسيطة لا صلة لها بالإرهاب، كالعشرين رجلاً من يتسبرج المتورطين في عملية نصب للحصول على رخص قيادة تجارية، أو رجلين أدينا بقبول حبوب إفطار مسروقة في محالهم التجارية.^(٤٥) وبالمثل أظهرت دراسة أجرتها جامعة سيراكيوز أن الأحكام المتوسطة على المدعى عليهم في قضايا الإرهاب الدولي التي كسبتها وزارة العدل هي أسبوعان.^(٤٦) ومن الصعب

الحكم بما إذا كانت حالات القبض على الأشخاص هذه تمثل أية ضربة حقيقية لتهديد القاعدة للولايات المتحدة أم لا.

وما زالت الوزارة تحذر الجمهور الأمريكي من تهديد خطير للولايات المتحدة. لكن النظام الاستشاري للتهديدات المرمزة بالألوان، على غرار مقياس التهديدات الخاص بحالة دفاع الجيش، يربك الجمهور الأمريكي ولا تصاحبه أية معلومات محددة بشأن كيفية استجابة الجمهور عند رفع مستويات التأهب.^(٤٧) وكما لاحظ ميجور جنرال إسرائيلي في عام ٢٠٠٣، واعتماداً على معرفته بخبرة بلاده الواسعة مع تهديد الإرهاب الدائم، "لن نرفع مستوى التأهب فقط دون توجيهات محددة للجمهور".^(٤٨)

تظل الطائرات كذلك جزءاً من خطط بن لادن الإرهابية. وبينما يبدو أن الأمن الأمريكي الذي زيد حجمه منع وقوع هجمات أخرى للقاعدة على خطوط الطيران داخل الولايات المتحدة، فما زالت الرحلات الخارجية، وخاصةً تلك المتجهة إلى الولايات، أهدافاً للقاعدة. ويعد أن اقترح في البداية وضع ضباط أمن أمريكيين على الرحلات العديدة المتجهة من أوروبا إلى أمريكا، اختار المسؤولون الأمريكيون بدلاً من ذلك منع إقلاع أية رحلات هناك قلقاً بشأنها، في أعقاب الاعتراضات الدولية على ضباط أمن الطائرات. وخلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، أدت المعلومات الاستخباراتية إلى إلغاء رحلات عديدة من متجهة أوروبا والمملكة العربية السعودية والمكسيك إلى الولايات المتحدة. وكذلك رحلات بين المملكة المتحدة وكينيا والمملكة العربية السعودية. كما بحثت الخطوط الجوية البريطانية وبعض الخطوط الجوية الأمريكية دروع الصواريخ الدفاعية لطائراتها في أعقاب المخاوف من هجمات الصواريخ.^(٤٩)

منذ الحادي عشر من سبتمبر، نفذ بن لادن ورجاله الكثير من تهديداتهم. ففي أواخر عام ٢٠٠٢ أخطأ صاروخ محمول على الكتف طائرة تحمل سائحين إسرائيليين في كينيا، وبعد دقائق، ضرب منتجع شاطئ الفردوس في مُمبَسَا بحافلة مليئة بالتفجرات مما أدى إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين وأحد عشر كينيا. وفي مايو من عام

٢٠٠٢ نُفِّذَ تفجير انتحارى فى أحد ضواحي الرياض بالملكة العربية السعودية يسكنه غربيون فى المقام الأول، مما أدى إلى مقتل خمسة وعشرين من السكان بالإضافة إلى الانتحاريين التسعة. وأعلنت القاعدة مسئوليتها عن هجمات إرهابية متعددة فى اسطنبول بتركيا فى خريف عام ٢٠٠٢ استهدفت معابد يهودية والقنصلية البريطانية ومكتباً لبنك إتش إس بى سى البريطانى. وتم توثيق الهجمات المرتبطة بالقاعدة من الفلبين إلى إندونيسيا وباكستان والعراق.^(٥٠)

الموجة التالية من التهديد الإرهابى

قال مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تيننت فى أوائل عام ٢٠٠٤ إن تهديد القاعدة "تشظى" نتيجة لجهود تفكيك الجماعة، مما خلق خلايا أصغر حجماً تابعة للقاعدة سوف تكون "الموجة الثانية من التهديد الإرهابى".^(٥١) وكما أشار أحد المراقبين، فإن القاعدة المتشظية الآن ترتبط بجماعات إرهابية أصغر، كالسلفية الجهادية فى المغرب، التى "اكتسبت قوة دفع لأن هؤلاء الأعضاء رفيعى المستوى فى القاعدة انضموا إليها"، مشيراً إلى المدربين العسكريين والمجنّدين والممولين الأساسيين الذين شُردوا من أفغانستان وباكستان مع غزو القوات الأمريكية. واتسعت قدرات القاعدة على الهجوم وانتشر نفوذها حتى الفلبين واليمن والشيشان والصومال وجورجيا وغيرها.^(٥٢)

هناك كذلك بعض الصلات مع الجماعة الإسلامية ومقرها إندونيسيا التى كانت مسئولة عن تفجير أحد الملاهى الليلية ببالى فى أكتوبر من عام ٢٠٠٢ الذى أودى بحياة أكثر من مائتى شخص معظمهم من الأستراليين الذى كان معظمهم يقضون عطلتهم هناك. وبينما كانت الجماعة الإسلامية بعيدة عن القاعدة وتعمل مع عملياتها المحلية الخاصة باتخاذ القرار والأجندة المحددة الخاصة بإقامة دولة إسلامية فى إندونيسيا، فقد تلقى التنظيم دعماً مالياً مباشراً من القاعدة ويشترك فى جزء كبير من

أيدولوجيا بن لادن وطموحه نفسيهما.^(٥٣) وألقى القبض على قائد الجماعة، الحنبلى، فى تايلاند فى الثالث عشر من أغسطس عام ٢٠٠٣.^(٥٤)

فى أكتوبر من عام ٢٠٠٣، هدد بن لادن قائلا: "نحتفظ بحقنا فى الرد فى الزمان والمكان المناسبين" على الدول المشاركة فى هذه الحرب التى تقودها الولايات المتحدة على العراق "ولا سيما بريطانيا وإسبانيا وأستراليا وبولندا واليابان وإيطاليا".^(٥٥) وسوف تعاني إسبانيا من النتائج.

موقع هجمات مدريد

بعد ٩١١ يوماً اتسمت بالغموض والرغبة عقب الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، عانت أوروبا من أكثر الهجمات التى شهدتها هلاكاً منذ الحرب العالمية الثانية. فقد قُتل أكثر من ١٩٠ شخصاً بريئاً وجُرح ألف وخمسمائة عندما انفجرت عشر قنابل فى قطارات الوافدين على مدريد بإسبانيا فى ساعة الذروة الصباحية. وكان ذلك هو الحادى عشر من سبتمبر الخاص بإسبانيا.

فى البداية افترض كثيرون أن جماعة الباسك الإرهابية إيتا وراء الهجمات.^(٥٦) ومن خلال الصلات التى كونتها أثناء عملية السلام الأيرلندية، كنت على اتصال ببعض جماعات الباسك التى تسعى إلى إقناع إيتا بإعلان وقف إطلاق النار. وقبل شهر من قنابل مدريد، أخبرونى أن إيتا تبحث وقف إطلاق النار بعد الانتخابات وأنها أوضحت أنها ترغب فى القيام بذلك فى ما يشبه الهزيمة. وفى البداية ظننت أن إيتا ربما شعرت بعناد أن هذا "المبهر"، كما كان الجيش الجمهورى الأيرلندى يسمى الهجمات الكبيرة، سوف يرسل إلى الحكومة الإسبانية إشارة مفادها أن إيتا لم تُهزَم، شأنها فى ذلك شأن الجيش الجمهورى الأيرلندى عندما انتهك وقف إطلاق النار الذى قرره فى عام ١٩٩٤ بتفجيره كنارى وورف عام ١٩٩٦. وكون التفجيرات وقعت قبل ثلاثة أيام فحسب

من الانتخابات العامة الإسبانية، فقد بدا كذلك أنه يشير إلى تورط مجموعة ذات دافع سياسي محلي كإيتا.

ومع ذلك فسرعان ما اتضح أن إيتا لم تكن ورا. الهجوم. ولم تكن التفجيرات كبيرة الحجم دون تحذير للسكان المدنيين أحد تكتيكات إيتا قط. وحددت السلطات الإسبانية على الفور التفجيرات على أنها من فعل أشخاص منتسبين للقاعدة. ويبدو أن بن لادن نفذ تهديده في أكتوبر من عام ٢٠٠٣. وتمسك رئيس الوزراء أثنار، الذي كان يدرك أن ٩٠ بالمائة من السكان يعارضون قراره الدخول في الحرب، على نحو غير مسئول بنظرية إيتا في مسعى واضح لتعزيز حزبه الشعبى المحافظ في الانتخابات. وبالإضافة إلى أن السخط المتزايد بشأن غطرسة أثنار المتصورة وانحياز إسبانيا الواضح للولايات المتحدة ومعالجته السيئة لتسرب النفط من حاملة قبالة سواحل إسبانيا قبل عامين قد أدى إلى الإطاحة به، إذ جاءت هذه الخطوة بنتيجة عكسية.^(٥٧) فقد فاز في انتخابات مايو من عام ٢ٰ٠٤ الحزب الاشتراكي الإسباني بزعامة خوسيه لويس رودريجيث ثاباتيرو الذي شن حملة ضد الحرب في العراق وتعهد بسحب الثلاثة آلاف جندي إسباني من العراق وتغيير اتجاه السياسة الخارجية الإسبانية. وسحب ثاباتيرو آخر الجنود الإسبان من العراق في مايو من عام ٢٠٠٤. وأرسل فوز الاشتراكيين موجات صدمة في أنحاء أوروبا والولايات المتحدة، حيث شعر كثيرون بالقلق من أن رسالة ثاباتيرو المناوئة للحرب وسحب الجنود سوف تقوّض جهود التحالف في العراق. وخشى كثيرون من حصول القاعدة على تقدير للإطاحة بأثنار الذي هو حليف بوش الرئيسى في الحرب، والسعى إلى القضاء على حلفاء أمريكا في أماكن أخرى من خلال الإرهاب.

كشف الهجوم تعرض أوروبا للخطر وفشل العالم في وقف القاعدة، فعلى الرغم من التعهدات القوية في عام ٢٠٠١ بالحث على دعم تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الاثنى عشرة ضد الإرهاب، فإنه في الوقت الذى وقعت فيه تفجيرات مدريد "هناك دول كثيرة ليست طرفاً في هذه الأدوات القانونية أو لا تنفذها"، كما ذكر مكتب الأمم

المتحدة للمخدرات والجريمة.^(٥٨) وفى أعقاب هجمات ٢٠٠١ مباشرة، حضّ مجلس الأمن كل الدول على تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة بالكامل. وقد وضع دبلوماسيه القدير السير جيريمى جرينستوك على رأس لجنة الإرهاب المسؤولة عن حضّ الدول على التعامل مع الإرهاب. وقال جرينستوك فى يونيو من عام ٢٠٠٤: "الواقع أننا انطلقنا بقوة دفع كبيرة. وكانت سبع دول فحسب هى التى لم تستجب لإلحاحنا. وقد نظمنا نشاطاً إقليمياً، وحلقات بحث عالمية، واتصلنا بالمؤسسات العملية كمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والإنتربول والمؤسسات الإقليمية."^(٥٩) ومع أن اللجنة فقدت قوة الدفع فى السنوات الأخيرة، خاصةً بعد سفر جرينستوك إلى العراق، فهى مازالت تقدم إسهاماً. وعندما كان ريك نيوكومب مدير مكتب وزارة الخزانة لمراقبة الأصول الأجنبية قال: "تعمل اللجنة الأمريكية لاستهداف أصول القاعدة وهيكل دعمها وتحديدها والحجز عليها. وهى تعمل بشكل أفضل وأكثر تنسيقاً وفعالية مما كنت أظن أنه ممكن. ومع ذلك، ومع تركيز الأمم المتحدة على القاعدة فحسب وليس كل الجماعات الإرهابية ... فهى ليست بحق حرباً عالميةً على الإرهاب، كما لدينا فى الولايات المتحدة، مادام حزب الله وحماس وغيرها من الجماعات الإرهابية من غير القاعدة غير متضمنة فى التفويض بشأنها."^(٦٠)

فى وقت تفجيرات مدريد، كانت خمسة بلدان أوروبية قد فشلت فى جعل ترحيل الإرهابيين المشتبه فيهم جزءاً من قوانينها القومية؛ وكوّنت تسعة فقط فرقاً تحقيق مشتركة لتعقب الجرائم التى تُرتكب عبر الحدود. وفشل أحد عشر بلداً فى سن القوانين التى تمكّن الشرطة من التقدم بطلبات عبر الحدود بشأن الاتصالات والأعمال المصرفية. بل إن ثلاثة لم تُقر تعريفَ الاتحاد الأوروبى المشترك للإرهاب. واكتفت الصعوبات التعاون بين وكالات الاستخبارات وتنفيذ القانون الأوروبية. وجمدت خطة عمل لوقف تمويل الإرهابيين مائة حساب مصرفى فقط بقيمة إجمالية حوالى ١,٦ مليون يورو.^(٦١) ولم يحدث قبل مارس من عام ٢٠٠٤، بعد تفجيرات مدريد، أن عيّنت أوروبا فى النهاية قيصراً لمكافحة الإرهاب، هو جيس دى فريز. وكما قال

مسنول ألماني، فقد استيقظت أوروبا بعد الحادي عشر من سبتمبر، "ثم داست على زر المنبه".^(٦٢)

مع الانشقاق عبر الأطلسي بشأن الحرب في العراق، ترددت الإدارة الأمريكية في العمل مع أوروبا بطريقة براجماتية وفعالة. كما أن مقاومة الإدارة الأيديولوجية الشاملة للمشاركة الدولية والمشاركة في المعلومات الاستخباراتية الحساسة أعادت كذلك التقدم بشأن الحرب على الإرهاب. فعلى سبيل المثال، أُطلق سراح رفيق أحد خاطفي طائرات الحادي عشر من سبتمبر في ألمانيا نتيجة لعدم وجود أدلة، لأن الولايات المتحدة لم تجد طريقة للمشاركة في الأدلة مع الألمان ورفضت السماح بالشهادة في المحكمة الألمانية من أحد المشتبه بهم من القاعدة المتحفظ عليه في أمريكا.^(٦٣) وتقوض هذه المقاربة بشكل تام تعاون تنفيذ القانون اللازم لإدارة أصول القاعدة ورجالها.

مازالت أوروبا وأمريكا معرضة لخطر هجوم آخر من القاعدة. وفي أعقاب تفجيرات مدريد، قال مسنول فرنسي إن هجوماً آخر "وشيك". وقال رئيس سكوتلانديارد إن ضربة ضد لندن "حتمية". وأعلن مدير مكتب التحقيقات الفدرالي روبرت مولر في مارس من عام ٢٠٠٤ أنه يخشى وقوع هجمات إرهابية في كل من أوروبا، وخاصة حول دورة الألعاب الأولمبية، والمؤتمرات السياسية الأمريكية.^(٦٤) والحمد لله أن أيًا منهما لم يحدث.

لا بد لجانبى الأطلسي من عمل المزيد معاً. ولا بد أن تضيف أوروبا اتخاذ إجراءات صارمة تجاه الشبكات المالية غير الرسمية، بما في ذلك تلك المتنكرة في هيئة جمعيات خيرية، إلى جهودها في القطاع المالي الرسمي. وهما يمكنهما عمل المزيد لجعل اتفاقيات الأمم المتحدة المضادة للإرهاب قوية ومتطابقة مع مقتضى الحال. والمزيد لبناء التعاون مع شركاء من بلد ثالث. ولا بد لهما من العمل معاً من خلال المؤسسات التي أقامها معاً، وأهمها الأمم المتحدة والناو ومنظمة التجارة العالمية. ولا بد للولايات المتحدة من إعادة ترتيب نفسها لمعالجة التهديد داخل حدودها كذلك.

القانون الوطنى الأمريكى

فى الداخل، سعى الرئيس بوش إلى عمل تغييرات واسعة فى الطريقة التى تحارب بها الولايات المتحدة الإرهاب. وفجأة كانت الإصلاحات السياسية الشاملة ممكنة لتغيير القوانين والنظام المالى والبُنَى البيروقراطية التى تتصدى للإرهاب. وما لم يكن ممكناً قبل الحادى عشر من سبتمبر صار ممكناً فجأة. وقد أمكن إنهاء الخصام البيروقراطى الذى أضعف جهود "توصيل النقاط" فى الفترة السابقة للحادى عشر من سبتمبر. وفجأة اتضحت الأولويات الاستخباراتية والعسكرية.

تعرضت أمريكا للهجوم وكان عليها أن ترد. وفى تناقض صارخ مع القيود المفروضة على جهود الرئيس كليتتون لسن تشريع صارم ضد الإرهاب، توحد الشعب الأمريكى والكونجرس خلف جهود الرئيس بوش لتعزيز سلطة الحكومة لمحاربة الإرهاب بعد هجوم الحادى عشر من سبتمبر. وأصبحت أولويات الإدارة واضحة. أولاً: التغييرات القانونية التى سُنّت فى القانون الوطنى الأمريكى والأمر العسكرى الصادى فى الثالث عشر من نوفمبر عام ٢٠٠١ وبعد ذلك، عندما أصبح الصخب المتعلق به من الارتفاع بحيث لا يمكن تجاهله، وزارة الأمن الوطنى. وأخيراً، زيادات فى تمويل مكافحة الإرهاب ونشاطه بصورة عامة. والسؤال هو ما إذا كانت هذه الإجراءات ستجعل أمريكا أكثر أمناً أم لا.

فى الخامس والعشرين من أكتوبر عام ٢٠٠١، وقف الرئيس بوش فى الغرفة الشرقية بالبيت الأبيض يحيط به واضعو القوانين وبصحبته نائب الرئيس الذى كان غائباً إلى حد كبير عن الحياة العامة منذ هجمات الحادى عشر من سبتمبر.

هناك، وقّع الرئيس على مشروع قانون منحه سلطات جديدة شاملة، وهو قانون توحيد أمريكا وتقويتها من خلال توفير الأدوات المناسبة واللازمة للسيطرة على الإرهاب والقضاء عليه لعام ٢٠٠١ المسمى "القانون الوطنى الأمريكى".^(٦٥) وفى واحد من أسرع الإجراءات فى التاريخ الممتد لمائتى عام، وافق الكونجرس على مشروع

القانون بعد مجرد سبعة وثلاثين يوماً من تقديم الإدارة للمسودة إلى الكونجرس فى التاسع عشر من سبتمبر ، دون نقاش مهم أو تغييرات جوهرية.

تضمن القانون بنوداً عديدة تخص الاستخبارات والتكنولوجيا كانت قد اقترحت قبل هجمات الحادى عشر من سبتمبر لكنها لم تُسن بسبب المعارضة السياسية. وهو يوفر سلطات لتعزيز قدرات تنفيذ القانون لمنع الأعمال الإرهابية والتحقيق فيها ومقاضاتها. كما أنه يمنح المحققين سلطة تعقب الاتصالات لأغراض تنفيذ القانون أو جمع معلومات استخباراتية ضد الإرهاب، بما فى ذلك التنصت المتنقل وقدرة أكبر على مراقبة استخدام البريد الإلكتروني والإنترنت. وهو يزيد فرص المشاركة فى المعلومات بين جهات تنفيذ القانون والاستخبارات ويوفر سلطة لا لبس فيها لمسئولى تنفيذ القانون للإفصاح عن المعلومات الاستخباراتية الخارجية التى تم جمعها فى التحقيق الجنائى. كما يوفر سلطات تنظيمية أقوى لمنع غسل الأموال لأغراض إرهابية داخل المؤسسات المالية الأمريكية. وهو يسمح بالاعتقال الوقائى للمواطنين غير الأمريكين المشتبه بقيامهم بأنشطة إرهابية.

ويوفر مشروع القانون سلطات جديدة غير عادية للحكومة. وتسمح الآن صلاحيات المراقبة للمخبرين السريين بتفتيش مسكن الشخص الخاضع للتحقيق وممتلكاته الأخرى دون علمه. وأثناء تفتيش المساكن والأعمال التجارية الخاصة تكون لدى مسئولى تنفيذ القانون سلطة مصادرة الممتلكات الشخصية دون إخطار الشخص الذى خضع للتفتيش إلا بعد أسابيع. وسعيًا لإزالة "السور" القائم بين الوكالات المحلية والأجنبية، يمنح القانون سلطة لا لبس فيها للمحامى العام وغيره من مسئولى تنفيذ القانون كى يفصحوا لمدير الاستخبارات المركزية عن المعلومات الاستخباراتية التى جُمعت أثناء التحقيق الجنائى.^(٦٦) ويحكم على الجرائم المتصلة بالإرهاب الآن بأقصى عقوبة ويتم تجاهل قوانين التقادم بالنسبة للمشتبه فى ارتكابهم لها. ويسمح القانون للحكومة بالاستيلاء على السجلات الشخصية التى تتضمن سجلات المكاتب والسجلات الطبية وسجلات التأمين.

ولا شك في أن الكثير من هذه البنود جعل أمريكا أكثر أمناً. وتزعم الإدارة أن فترات السجن الطويلة التي نص عليها القانون فرضت طلبات عقد اتفاق، من أسفر عن معلومات مهمة على الخلايا الإرهابية والتدريب والتجنيد والأهداف الأمريكية. وتشير وزارة العدل إلى أنه بالإضافة إلى مكتب التحقيقات الفدرالي والشركاء الدوليين، تم تحييد ما يزيد على المائة من التهديدات والخلايا الإرهابية وترحيل ما يزيد على ٥١٥ شخصاً لهم صلة بتحقيقات الحادى عشر من سبتمبر، وهو ما يعود فى الغالب إلى السلطات الموسعة.^(٦٧)

يزعم ناشطو الحقوق المدنية أن القانون الوطنى مكن الحكومة من انتهاك حقوق الأمريكيين والمهاجرين داخل الولايات المتحدة، حيث سمح للحكومة باعتقال غير المواطنين على نحو مطلق وبلا اتهامات، مما يعد انتهاكاً لإجراءات اتفاقية فيينا عن العلاقات القنصلية وتفسيراتها. وفى الشهور التالية للحادى عشر من سبتمبر، اعتقلت إدارة بوش آلاف الأفراد، وهم رجال تعود أصولهم فى الغالب إلى الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. وقد احتُجز بعضهم لفترة عامين دون اتهامهم بأية جريمة ودون أن يتصلوا بالمحاميين. ورفضت الحكومة الإفصاح عن هويات المعتقلين أو إبلاغ عائلاتهم متحججة فى ذلك بالمخاوف الأمنية.^(٦٨)

أثارت معاملة هؤلاء المعتقلين غضب المدافعين عن الحقوق. وأصدرت الإدارة حكماً مؤقتاً فى الحادى والثلاثين من أكتوبر يسمح لأفراد الاستخبارات وتنفيذ القانون بمراقبة المحادثات بين معتقلين بعينهم ومحاميتهم، وهو انتهاك واضح لحماية سرية الاتصالات بين المحامى وموكله.^(٦٩) وعلى نحو لا يختلف عن فضيحة سجن أبو غريب بالعراق، أظهر تحقيق فى ظروف الاعتقال فى إحدى منشآت بروكلين بولاية نيويورك حوادث ضرب غير مبرر وتفتيش ذاتى للنزلاء فى حضور حارسات.^(٧٠) أما الضرب وغيره من التحرش فقد جرى لمساجين محجوزين سراً وبلا تمثيل قانونى.

يبدو أن كل هؤلاء المعتقلين تقريباً جرى ترحيلهم أو سُمح لهم بمغادرة البلاد فى عام ٢٠٠٤، لكن ائتلاف جماعات الحريات المدنية مازال يسعى لإعلان هويات المعتقلين

والتهم الموجهة لهم، حيث أوصلوا القضية إلى المحكمة العليا. وفي النهاية رفضت المحكمة استئنافهم ومؤيدةً القرار الذي اتُخذ على المستوى الفدرالي بأنه يجب على الإدارة عدم كشف ظروف أو تفاصيل القبض على المعتقلين خوفاً من أن يهدد النشرُ الأمنَ القومي. (٧١)

إدراكاً من الكونجرس لمشكلات الحريات المدنية المحتملة مع الموافقة على مشروع القانون بتلك السرعة، ضمّن القانون الوطني بند الغروب الذي يمكن بموجبه إنهاء العمل بالتشريع ما لم يجدد بحلول الحادى والثلاثين من ديسمبر من عام ٢٠٠٥. (٧٢) وفى وقت مبكر من عام ٢٠٠٤، جدد الرئيس بوش القانون المهم لحملة إعادة انتخابه، مؤكداً على أنه ضرورى للحرب على الإرهاب. كما أكد أنه على الرغم من أن بنود القانون الوطنى سوف ينتهى العمل بها فى عام ٢٠٠٥، ف"لن ينتهى التهديد الإرهابى فى ذلك التاريخ". (٧٣)

بصورة عامة، يوفر القانون الوطنى السلطات الجديدة الضرورية للحكومة فى محاربة الإرهاب وينبغى توسيعه. وإن كان من اللازم تصحيح انتهاكاته للحريات المدنية، وسعى بوش بحق إلى إعادة ترتيب القوة العظمى لخوض الحرب على الإرهاب. ومع الأدوات الجديدة الخاصة بالقانون الوطنى، كانت لديه السلطة التى يحتاجها لخوض الحرب على الإرهاب، لكنه سينجح فقط إن هو عمل بقية العام لحث العالم على القيام بجهد عالمى. فليست هذه معركة يمكن للقوة العظمى الوحيدة كسبها بمفردها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه أثناء خوض الحرب على الإرهاب، لا بد أن لا يغيب عن واشنطن ضرورة الحفاظ على الحقوق المدنية المجسدة فى الديمقراطية.

الثقب الأسود القانونى

إحدى أكثر سياسات الحرب ضد الإرهاب إثارةً للجدل هى أمر الرئيس العسكرى فى الثالث عشر من نوفمبر عام ٢٠٠١ بعنوان "اعتقال بعض غير المواطنين

ومعاملتهم ومحاكمتهم فى الحرب ضد الإرهاب" الذى أعلن حق الحكومة فى محاكمة من اعتقلوا أثناء الحرب على الإرهاب بواسطة اللجنة العسكرية. وأصرت الإدارة على أن الإرهابيين المزعومين كأفراد القاعدة "مقاتلون غير قانونيون" و"مقاتلون أعداء" - وليسوا أسرى حرب - وهو ما يمكن أن يجعلهم أهلاً للحماية بموجب اتفاقية جنيف الثالثة.^(٧٤) ومنح الأمر الرئيس سلطة حبس أى شخص غير مواطن لديه سبب للاعتقاد بأنه ربما شارك فى التخطيط أو التنفيذ الإرهابى أو إيواء شخص مرتبط بتلك الأعمال، أو فقط إذا كان "فى مصلحة الولايات المتحدة إخضاع هذا الشخص لهذا الأمر".^(٧٥) وقد تجاهل هذا الأمر دور القضاء الأمريكى فى دعم حقوق الأفراد المحتجزين فى أمريكا.

اعتُقل حوالى سبعة آلاف مشتبه بهم، أُلقي القبض على معظمهم فى أفغانستان، لكنهم ينتمون إلى أكثر من ٤٠ بلداً - بينها إنجلترا وألمانيا وفرنسا وأستراليا - كلهم تقريباً بلا تهم. وقد احتُجزوا فى معسكر أشعة إكس فى خليج جوانتانامو بكوبا، وهو أحد بقايا الحرب الباردة الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة لكنه لا يُعتبر أرضاً أمريكية يمكن تطبيق القوانين الداخلية عليها. ويزعم أن السجناء جميعهم "مقاتلون أعداء"، فقد حرمتهم الإدارة من الحصول على محامين أو أية طريقة للتساؤل عن اعتقالهم المفتوح. ووصفت منظمة هيومان رايتس ووتش وضع معتقلي جوانتانامو بأنه "ثقب أسود قانونى".^(٧٦)

بينما كان رامسفيلد يقوم بجولة فى جوانتانامو أوضح السند العقلى للإدارة، وهو "أنهم ليسوا أسرى حرب... ولن يتقرر أنهم أسرى حرب... وليس هناك غموض فى هذه القضية".^(٧٧) وفى وقت لاحق دافع رامسفيلد عن استخدام تكتيكات الاستجواب كالتغييرات الغذائية والحرمان من النوم وإجبار السجناء على النوم عرايا وإجبارهم على اتخاذ "أوضاع مجهدة" باعتبار أن استخدامها مبرر مع المقاتلين غير القانونيين، وقد قال: "لا يمثل الإرهابيون لقوانين الحرب، فهم يذهبون هنا وهناك ويقتلون المدنيين الأبرياء".^(٧٨) كما أيد نائب الرئيس تشينى هذه المقاربة القاسية: "ربما تكون لديهم

كذلك معلومات عن هجمات إرهابية مستقبلية ضد الولايات المتحدة. ونحن بحاجة إلى هذه المعلومات. ولا بد أن نكون قادرين على استجوابهم واستخراج أية معلومات لديهم.”^(٧٩) وتكررت ممارسات مشابهة فيما بعد على سجناء عراقيين، وأثارت هذه السياسة الغضب فقط بعد تسريب صور الإساءة إلى السجناء العراقيين إلى الصحافة في عام ٢٠٠٤.

في الثامن والعشرين من يونيو، أيدت المحكمة العليا حق الرئيس في اعتقال “المقاتلين الأعداء” بمن فيهم المواطنون الأمريكيون. لكنها حكمت بأن الإجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية في الحرب على الإرهاب وتؤثر على حقوق الأفراد ليست محصنة من المراجعة القضائية. وبعبارة أخرى، للمعتقلين الآن الحق في الحصول على محامين ليحاولوا كسب القضية المرفوعة ضدهم أمام أحد القضاة. كما حكمت المحكمة بأن كل معتقل جوانتانامو لهم الحق في طلب الإفراج عنهم من أحد القضاة الأمريكيين.

مرة أخرى يبين قرار اعتبار الولايات المتحدة خارج معايير حقوق الإنسان وأعرافها خرافة أن القوة العظمى الوحيدة يمكنها كتابة القواعد الخاصة بها. فقد أضرت الانتهاكات في خليج جوانتانامو وسجون العراق، التي يمكن إرجاعها بشكل مباشر إلى مناخ الإفلات من العقاب الذي أوجده وزير الدفاع رامسفيلد ونائب الرئيس تشيني، وضع أمريكا في العالم ضرراً كبيراً وجعل الجنود والمواطنين الأمريكيين في خطر خارج البلاد. وكما هو الحال بالنسبة للأعراف والمعاهدات الدولية الكثيرة، اختار المهيمنون تجاهل المعايير الدولية أو تقويضها. فالقوة العظمى أسوأ بكثير بسببها. وعلى مر العقود، دعمت أمريكا القوانين والمعايير الدولية. ودعم تلك المعايير في مصلحة الولايات المتحدة. فهي تضغط على الدول الأخرى كي تحيا طبقاً للقواعد وتوفر حماية ما للأمريكيين في الخارج.

الفرق بين البغل والسيارة الشيفروليه ٨ سلندر

سوف يتطلب كسب الحرب على الإرهاب ما يزيد على السلطات القانونية الجديدة. فهو سيتطلب النظر إلى الإرهابيين بطريقة منظمة تنتمي إلى القرن الحادى والعشرين، وأحد أصعب التحديات هو منع أموال الإرهابيين من دعم شبكاتهم وتمويل هجماتهم. وبعد الحادى عشر من سبتمبر بوقت قصير، تعهد الرئيس بوش بـ"توجيه كل مورد تحت يدنا إلى الحرب ضد الإرهابيين"، بما فى ذلك الحملة المستهدفة لـ"حرمات الإرهابيين من التمويل".^(٨٠) وفى الثالث والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠١ وقّع أمراً تنفيذياً لاستهداف الأصول الإرهابية والتمويل الإرهابى. ومنذ توقيع الأمر نجحت الحكومة الأمريكية فى اعتراض أصول إرهابية ومصادرة النقد المهرب وإلقاء القبض على الممولين الإرهابيين وإغلاق الشركات الواجبة والجمعيات الخيرية والبنوك وتكتلات الحوالة - اتحادات الصرافة غير الرسمية التى تدعم شبكة القاعدة.^(٨١) ونفذ مكتب التحقيقات الفدرالى استراتيجية قومية شاملة لتعقب الأموال الإرهابية باستخدام بيانات مالية من قاعدة بيانات مشتركة لـتحقيق وإبطال ومقاضاة وتجميد ما قيل إنه ١٣٢ مليون دولار من الأصول وأجرى أكثر من سبعين تحقيقاً فى التمويل الإرهابى.^(٨٢)

وسّعت الولايات المتحدة جهود بناء تحالفات لتعقب التمويل الإرهابى، حيث حثت المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص على فعل المزيد، وحضت الأمم المتحدة على تسمية المنظمات المعروفة أنها تمول الإرهاب ليكون ذلك بمثابة ضوء أخضر لتجميد أصول تلك المنظمات. وكما قال المستشار العام لوزارة الخزانة، فإن "الفرق بين النشاط قبل الحادى عشر من سبتمبر وبعده هو الفرق بين البغل والسيارة الشيفروليه ٨ سلندر".^(٨٣) ومع ذلك، فليس واضحاً ما إذا كانت إدارة بوش ستنجح فى تجفيف الموارد الإرهابية أم لا.

أظهرت دراسات عديدة أن هناك عجوزات واسعة فى جهود الإدارة لإبطال شبكة القاعدة المالية. فقد اكتشفت دراسة أجريت فى عام ٢٠٠٢ أنه بينما نجحت الإدارة فى

إبطال أجزاء من شبكة تمويل القاعدة، فهي لم تجعل ذلك الجهد أولوية على قدر كاف من الارتفاع. فقد كانت مقاربتها "غير مناسبة من الناحية الاستراتيجية" ولم تتبع المنهج الضروري الخاص بـ"خليط من الحوافز والقمع" لبناء الإرادة السياسية بين الحلفاء الدوليين.^(٨٤) ووثقت دراسة أخرى أجريت في عام ٢٠٠٤ أهدافاً غير واقعية وخطط ضعيفة للمشاركة في المعلومات بين الوكالات مهمة من قبيل هيئة العائدات الداخلية ووزارتا الخزانة والعدالة، وشكاوى من الموارد المتأخرة والالتزام غير المناسبة تجاه المشكلة على مستويات أعلى. وأوضح مسئول بوزارة العدل مختص بتمويل الإرهاب أن تعقب الأموال "في أحسن الظروف صعب جداً جداً، وعندما نتحدث عن العمليات الإرهابية التي يمكن أن تنفذ مقابل ٥٠ ألف دولار و٧٥ ألف دولار، يكون مستحيلاً تقريباً".^(٨٥) وفي يناير من عام ٢٠٠٤، ذكرت وزارة الخزانة أنها لم تعترض في واقع الأمر أى تمويل جديد منذ يناير من عام ٢٠٠٣، وأن إجمالى ما اعترضته كان ١٣٩ مليون دولار فحسب منها ١٠٠ مليون جرى اعتراضها في الشهور الستة الأولى التي أعقبت الحادى عشر من سبتمبر.^(٨٦)

كما أوضح ريك نيوكومب، الرجل المسئول عن تجفيف التمويل الإرهابى بوزارة الخزانة الأمريكية حتى استقالته فى سبتمبر من عام ٢٠٠٤، فإن القضية الأقل أهمية هي مقدار الأموال التي تم اعتراضها، أما جل اهتمامنا فهو بكشف الأطراف الإرهابية وبنيتها الداعمة، بما في ذلك مانحو الأموال من الدول الغنية. والواقع أن الإرهابيين أنفسهم ليس لديهم الكثير من المال. وبشكل أدق، فإن أسماء المانحين وبنيتهم التحتية الداعمة أمر جوهري. وما لم تكن تتعامل مع دولة غنية بالنفط المؤيد للإرهابيين، فالمهم هو مقدار ما يمكنك ممارسته من ضغط على هؤلاء الذين يدفعون لهم ويؤوّنهم ويدعمونهم كي يوقفوا ذلك". وكان نيوكومب مسئولاً عن تعقب التمويل الدولي منذ عام ١٩٨٧، عندما كانت هيئة العاملين معه قوامها عشرة أفراد فحسب. وبينما كان يعمل بشكل وثيق مع ديك كلارك خلال التسعينيات، أوجد طرقاً لتعقب الأموال واكتساب فهم الطريقة التي تعمل بها - الدبلوماسية الهادئة والسعى إلى

التعاون الدولي والعقوبات العامة إذا لزم الأمر. وكان التحسين الجوهرى لقدرة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على تعقب تمويل الإرهابيين هو التنسيق الجديد بعد الحادى عشر من سبتمبر الذى يضع فيه المكتب مسئولين فى كل مركز من مراكز القيادة الإقليمية التابعة للجيش. وقال نيوكومب: "إن ذلك يفيدنا على وجه الدقة فى تحديد الأهداف. فهم يعرفون ما يجرى هناك." (٨٧)

بحلول عام ٢٠٠٤، كان لديه هيئة عاملين قوامها ١٥٠ فرداً. ويرجع نيوكومب الفضل إلى ديك كلارك فى وضع سياسة تعقب تمويل الإرهاب المستخدمة حالياً. فهو يقول: "كان ديك ومجموعته يعملون على ذلك فى التسعينيات - وهو ناجح." وبينما كنت أجرى مقابلة معه من أجل هذا الكتاب ذكرنى أنه تصادف أن كنا فى السفارة الأمريكية ببلجراد معاً فى الحادى عشر من سبتمبر. وكنت قد التفت إليه ونحن نشاهد البرجين يسقطان وقلت: "كان ديك محقاً. إنها القاعدة. ينبغى أن نقتل بن لادن فحسب." (٨٨)

تجفيف مصدر تمويل الإرهابيين لا يتعلق بالمبلغ الذى يتم الاستيلاء عليه بقدر ما يتعلق بقطع الصلة بالدول المستعدة لإيوائهم، والمانحين الأثرياء المستعدين لتمويلهم، والمنظمات غير الحكومية المستعدة لتوفير ملاذ آمن لتغطيتهم. وهو يتطلب تعاوناً دولياً مع الحلفاء والأصدقاء، والضغط على الدول المترددة. لكن لكى تنجح الولايات المتحدة، سوف يتعين عليها المشاركة بشكل أفضل فى العمل الشاق الخاص بإقناع الآخرين بالانضمام إلينا فى القتال. وفى عالم الاقتصادات المفتوحة والاتصالات الفورية والسفر السهل فى أنحاء العالم، يمكن للتحالف العالمى وحده وقف الإرهابيين. ولا يمكن لأمريكا كسب الحرب داخل الوطن دون أن يكون هناك تحالف قوى وراء هذا الجهد. وأخيراً، لا بد للولايات المتحدة من إعادة تشكيل مؤسساتها التى تعود إلى حقبة الحرب العالمية الثانية، كى يمكنها بشكل أفضل معالجة تحديات الإرهابيين الذين يسعون إلى مهاجمة مدنها ومواطنيها.

وزارة الأمن الوطني

وجدت لجنة الحادى عشر من سبتمبر أن إحدى "أخطر نقاط ضعف" الحكومة هى أنه ليست هناك وكالة محلية تجعل أولويتها الأولى وظيفة الدفاع عن أمريكا ضد الهجمات المحلية.^(٨٩) ففى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر سعت القوة العظمى إلى إعادة تنظيم نفسها تبعاً لتهديد القرن الحادى والعشرين الصادر عن الإرهاب. وكانت وزارة الأمن الوطنى التى أنشئت رسمياً فى فبراير من عام ٢٠٠٣ على مستوى مجلس الوزراء الهيئة الأكثر اتساعاً التابعة للحكومة الفدرالية من أربعينيات القرن العشرين. فقد جمعت اثنتى وعشرين وكالة مختلفة تتولى مهمة حماية أمريكا، بالإضافة إلى الخدمة الخاصة وخفر السواحل، حيث بلغ إجمالى عدد العاملين فيها مائة وثمانين ألف موظف كانوا تحت مظلتها فى الذكرى الأولى لتأسيسها.

نقل العديد من الوكالات الكبيرة من وزارات أخرى للتمكين من حدوث تنسيق أفضل، وشمل ذلك دائرة الهجرة والتجنيس ووزارة العدل وخفر السواحل ووزارة النقل ودائرة الجمارك ووكالة إدارة الطوارئ الفدرالية وأجزاء من وزارتى العدل والخزانة.^(٩٠) وعيّن حاكم بنسلفانيا السابق توم ريديج، الذى سبق تعيينه لمعالجة القضية من داخل البيت الأبيض باعتباره مدير الأمن الوطنى، وزيراً للأمن الوطنى وعضواً بمجلس الوزراء. مما جعله العضو رقم واحد وعشرين فى مجلس وزراء بوش.

بالإضافة إلى أمور أخرى، تخلق الوزارة الجديدة هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية التى تدمج كل أنشطة الحدود فى وكالة واحدة لخلق "وجه واحد على الحدود" بدلاً من ثلاث وكالات منفصلة. ومنذ الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، قام خفر السواحل بأكثر من ١٢٤ ألف دورية أمن موانئ و١٣ ألف دورية جوية، وصعد على متن ٩٢ ألف سفينة، وتصدى لمحاولات قام بها أكثر من ١٤ ألف شخص لدخول الولايات المتحدة بطرق غير مشروعة، وأنشأ أكثر من ٩٠ منطقة أمنية بحرية وحافظ عليها. وجرى تدريب مئات الآلاف من المستجيبين الأوائل عبر أمريكا للتعرف على آثار أى هجوم بأسلحة الدمار الشامل والرد عليها.^(٩١)

تتولى الآن الحكومة الفدرالية مسؤولية أمن المطارات، حيث استأجرت ودربت ونشرت أكثر من خمسة وأربعين ألف كشاف أمن فدرالى. ومع أنه من المحيط فى الغالب للملايين الأمريكيين المسافرين جواً أنهم يواجهون قواعد إرشادية غير متسقة، حيث يُضطرون لفحص قصافات الأظافر فى أحد المطارات دون آخر، فإن السفر بالطائرات آمن. وعلى الرغم من ذلك، ومع وجود ١,٧ مليون مسافر جواً كل يوم، فسوف يظل أمن الخطوط الجوية فى الولايات المتحدة تحدياً هائلاً. وعلى الرغم من مليارات الدولارات التى تنفق على تحسين أنظمة الأمن وألاف العاملين الفدراليين الإضافيين، ففى أبريل من عام ٢٠٠٤ بدأت لجنة الطيران الفرعية بمجلس النواب تعرب عن مخاوفها. وانتهت التحقيقات الحكومية الخاصة باللجنة إلى أن أشياء خطيرة مازالت تمر عبر نقاط تفتيش المطارات. ووصف رئيس اللجنة، النائب جون ميكا (عن فلوريدا) النتائج بأنها "مخيفة جداً".^(٩٢)

يشمل أحد أقسى التحديات الكشف على العشرين ألف حاوية التى تدخل الولايات المتحدة كل يوم. وتكشف وزارة الأمن الوطنى على المعلومات المتعلقة بحوالى مائة بالمائة من كل الشحنات المعبأة داخل حاويات قبل وصولها إلى الولايات المتحدة، والشحنات الأعلى مخاطرة يتم تفتيشها فيزيقياً للبحث عن الأسلحة الإرهابية والسلع والمحظورة قبل الإفراج عنها من ميناء الدخول. ومع ذلك، تفتش الجمارك ٤ أو ٥ بالمائة فقط من كل الحاويات التى تدخل الولايات المتحدة، ويجعل حجم الشحنات الكبير من الضرورى إجراء معظم الفحوصات الأمنية فى مكان الشحن بالموانئ الأجنبية، وهو ما يتطلب التنسيق مع الحكومات الأخرى.^(٩٣) والسلع الآتية من بلدان موثوق بها، مثل كندا، لا يتم تفتيشها بالمرّة عند وصولها إلى الموانئ الأمريكية. وبذلك فإنه كما أشار أحد المراقبين فدإننا جعلنا الموانئ الكندية فى المقام الأول موانئنا الأمريكية.^(٩٤)

طبقاً لما ورد فى بطاقة تقديرات حديثة بشأن وزارة الأمن الوطنى الجديدة أصدرتها فى شهر مارس من عام ٢٠٠٤ مؤسسة سنشرى المحترمة، فقد تضمن

عامها الأول بعض النجاح، لكنها لا تزال تتلقى مراجعات مختلطة وتقديرها العام هو C+. وبشكل خاص، تلقت وزارة الأمن الوطنى ثناءً كبيراً على تعقب الطلاب الدوليين واستتجار كشافين فى نقاط التفتيش وتوسيع نظام ضباط أمن الطائرات وتأسيس إدارة تحليل المعلومات وحماية البنية التحتية التى تعمل كمركز لجمع وتقييم ونشر المعلومات عن التهديدات وكيفية الرد عليها.^(٩٥) ومن غير المستغرب، فى ظل العمل الضخم الخاص بتغيير الجهاز البيروقراطى، ما قاله التقرير عن أنه فى مجال التنسيق كانت الوزارة الجديدة هى الأضعف، واستهدف النقد بشكل خاص أمن الشحن، والتنسيق مع الولايات والبلديات، وتخفيف عدد قضايا الهجرة والجنسية، والتنسيق مع الكونجرس لوضع أهداف سياسية متماسكة.^(٩٦)

السير قُدمًا

فى أواخر عام ٢٠٠٢، وقّع الرئيس بوش تشريعاً لإنشاء اللجنة القومية للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة التى يُشار إليها باسم لجنة الحادى عشر من سبتمبر. وكانت مجموعة مستقلة من الحزبين تتكون فى الغالب من حكام ولايات سابقين وحاليين وأعضاء فى مجلس الشيوخ ومحامين ورؤساء جامعات وغيرهم. وكانت اللجنة مكلفة بتقديم تفسير لأحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وفهم كيف ولماذا لم يتم منع تلك الهجمات. وفى الثانى والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٤ أصدرت اللجنة تقريرها الذى عرض خطة قيمة لسياسة مكافحة الإرهاب فى المستقبل بطرحها واحد وأربعين توصية.

أولاً: حثت اللجنة على التركيز على منع السبب الأصلى، واعترفت بأن الإرهاب فى حد ذاته ليس العدو الأساسى الذى يهدد الولايات المتحدة، بل إن أيديولوجيا الإرهاب الإسلاموى التى تعزز شبكات كالقاعدة هى التى يجب قمعها. ولتحقيق ذلك، نصحت اللجنة بضرورة الاستفادة من كل الموارد - الدبلوماسية

والاستخبارات وسياسة المساعدات الاقتصادية والخارجية والأمن الداخلي - لمكافحة هذا التعصب الأيديولوجي.

داخل الولايات المتحدة، تحث اللجنة أمريكا على الاستعداد بشكل أفضل لأي هجوم إرهابي، حيث تركز في الغالب على كيفية تحسين قدرات الحكومة الاستخباراتية وجهازها البيروقراطي. وفي هذا الصدد، أهم التوصيات هي توحيد جمع المعلومات الاستخباراتية للدولة وتخطيط الموارد تحت قيادة مدير الاستخبارات القومية الذي سينسق كل عمليات الاستخبارات - وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي ومكافحة الإرهاب. وتحت قيادة مدير الاستخبارات، ستكون هناك هيئة جديدة هي المركز القومي لمكافحة الإرهاب برئاسة مدير المكافحة القومية للإرهاب بإقرار من مجلس الشيوخ. وفي الوقت نفسه تؤيد اللجنة قدراً أكبر من إشراف الكونجرس على ضمان المحاسبة إلى جانب عمليات أقوى لمكتب التحقيقات الفدرالي والأمن الوطني. وسوف يوضع المركز القومي لمكافحة الإرهاب داخل السلطة التنفيذية وسوف يدمج الفروع المتصلة بمكافحة الإرهاب في مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الأمن الوطني.^(٩٧)

قبل الرئيس بوش، على نحو انتقائي، توصيات اللجنة، حيث عارض في البداية إنشاء منصب مدير الاستخبارات القومية. إلا أنه استجابة لضغط قوى من الكونجرس، غير الرئيس موقفه وقدم التشريع للكونجرس لإنشاء منصب مدير الاستخبارات المركزية. ومما يؤسف له أنه على الرغم من الحاجة الملحة، فلن يتم تبني التوصيات الجديدة حتى ما بعد انتخابات نوفمبر من عام ٢٠٠٤.

على الرغم من كون إعادة تنظيم الحكومة خطوة مهمة للأمام، فهو لن يمكن الولايات المتحدة من كسب الحرب على الإرهاب بمفردها. إذ سيتطلب النجاح التنسيق على كل مستويات الحكومية على نطاق لم يتخيله أحد من قبل، إلى جانب تعاون أقوى من الخارج. ولا يمكن لأمريكا حماية موانئها دون جهود الرقابة القوية في موانئ المنشأ، ودون المشاركة في المعلومات الاستخباراتية عن الإرهابيين وشبكات تمويلهم في

الخارج، لن تتمكن الولايات المتحدة من كسب الحرب على الإرهاب. وسوف يتطلب النجاح فى الداخل مشاركة حلفاء أمريكا. فقد ماتت خرافة أن أمريكا يمكنها القيام بذلك بمفردها.

هل جعلت تلك الجهود أمريكا أكثر أماناً؟ نعم. فليس هناك شك فى أن عشرات الآلاف من الأمريكيين، من أعلى المستويات فى إدارة بوش إلى العمال العاديين الذين يفحصون الطرود ويفحصون المسافرين ويخططون لمعالجة الكارثة، بذلوا جهوداً هائلة منذ الحادى عشر من سبتمبر لجعل الأمريكيين أكثر أماناً فى الداخل والخارج. وقد خاضت الولايات المتحدة حربين، وأطاحت بنظامين ضارين، وحطمت الشبكات الإرهابية، وسدت بعض الثغرات فى بُنا الأمنية الداخلية، ولا شك فى أنها حالت دون وقوع هجمات. وأنفقت الإدارة مليارات الدولارات وحركت أذرع مختلفة للحكومة الفدرالية على نحو أسرع مما كان يظنه كثيرون. وهناك خطوات أخرى موضع بحث. وأى شخص خدم فى الحكومة يقدّر مدى صعوبة تحريك الأجهزة البيروقراطية. ولكن بعد مرور أربع سنوات على إدارة بوش، مازال الجمهور الأمريكى غير مستقر وغير متأكد من أمنه. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٤، كان ٦١ بالمائة من الأمريكيين يشعرون أن العالم أكثر خطورة من أى وقت مضى فى حياتهم.^(٩٨)

لم يُتخذ بعد قرار بشأن ما إذا كنا قد قمنا بأهم استثمار أم لا - وهو التغيير فى موقف الحكومة بشأن التهديدات. وفى النهاية سوف يتطلب ذلك الاعتراف بأن خرافة القوة العظمى قد عفى عليها الزمن والتخلى عنها. فلن يمكننا كسب هذه المعركة من غير الآخرين. وإذا كنا نتنبأ بأن الإرهابيين سوف ينشئون القواعد ويهاجموننا من الدول الفقيرة والضعيفة والمنهارة، فلا بد لنا من العمل كى نصلح تلك الدول قبل أن يكتسب الإرهابيون موطئ قدم فيها، وليس بعد شن الهجمات. وإذا كنا نتنبأ أن الإرهابيين سوف يستخدمون مؤسسات عالمنا المعولم لنقل الأموال والأشخاص والمعلومات والأفكار، فلا بد أن نبنى القانون الدولى والمؤسسات الدولية للتصدى لهم.

سوف يتطلب كسب الحرب على الإرهاب والتغلب على أيديولوجيا الإرهاب الإسلامي وكراهيته إعادة ترسيخ النوايا الحسنة العامة لإبطال الدعم الخفى للهجمات على الولايات المتحدة بالتعاون وتولى القيادة بشأن التحديات العالمية كالاختراق العالمى والتنمية والصراع، وخاصةً فى الشرق الأوسط، والإصلاح فى العالم العربى ضرورى كذلك.

إذا كنا نفهم، كما ينبغى أن يكون عليه حالنا الآن بالتأكيد، أن حدود المحيط لن تحمينا، فلا بد لنا من مواصلة التعاون مع الآخرين بطرق مفيدة على نحو متبادل، ولا نتخيل أنه يمكننا الانسحاب كى ندخل من جديد، بقوة وطاقة. وتعكس خرافة الهيمنة عالمًا لا وجود له. فهى تخفى واقع عالم يمكن أن يضرنا بشدة، أو يقدم لنا فرصة وفيرة إذا كنا مستعدين. ولا بد للمضى قُدماً أن يكون عودة إلى سياسة المشاركة، إذا كان لأمريكا أن تصبح أمنة من جديد - لكنها مشاركة جديدة أكثر متانة.

الهوامش

(١) منذ ذلك الحين أقدم أنا وزوجي العون لأزامل الحرب في هيرات. كما أننا نشجع الآخرين على أن يفعلوا ذلك من خلال المنظمة الدولية للهجرة

<http://www.ion.int>.

(2) Country Report, Afghanistan, Human Rights Watch (January 2004).

(3) Afghanistan: Women Still Not 'Liberated, Human Rights Watch (December 17, 2002).

(4) Gall, Carlotta, "For More Afghan Women, Immolation Is Escape," New York Times, March 8, 2004, A1.

(5) Huang, Reyko. Fact Sheet: International Security Assistance Force (ISAF) in Afghanistan, GDI Terrorism Project (updated February 14, 2002). <http://www.cdi.org/terrorism/isaf.cfm>.

(6) Agreement on Provisional Arrangements in Afghanistan Pending the Re-establishment of Permanent Government Institutions, United Nations Assistance Mission in Afghanistan

(December 2001), <http://www.unama-afg.org/docs/bonn/bonn.html>.

(7) "Afghans behead Taliban in revenge for beheadings," Reuters, June 22, 2004, <http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/ISL14858.htm>.

(8) Agency Coordinating Body for Afghan Relief (ACBAR) press release, Kabul, June 22, 2004.

(9) Sciolino, Elaine, "Drifting NATO Finds New Purpose with Afghanistan and Iraq," New York Times, February 23, 2004, A6.

(١٠) أفغانستان بلد مساحته ٢٥٠ ألف ميل مربع وعدد سكانها ٢٨.٥ مليون نسمة. وفي المقابل مساحة العراق ١٦٨٧٥٤ ميلاً مربعاً وعدد سكانه ٢٥ مليون نسمة. انظر:

CIA World Fact Book, 2004.

- (11) NATO in Afghanistan Factsheet, NATO (July 7, 2004), <http://www.nato.int/issues/afghanistan/040628-factsheet.htm>. See also: Afghanistan Reconstruction: Deteriorating Security & Limited Resources Have Impeded Progress: Improvements in U.S. Strategy Needed, GAO (June 2004), 40 and 43, <http://www.gao.gov/new.items/d04403.pdf>.
- (12) Arnault, Jean, special representative of the UN secretary-general for Afghanistan, press conference, June 21, 2004, <http://www.unama-afg.org/news/press%20conferences/srsg/2004/SRSG04jun22.htm>.
- (13) Graham, Stephen, "U.N. May Pull Out of Afghanistan," Associated Press, December 12, 2003, http://seattletimes.nwsources.com/html/nationworld/2001814064_un_afghan13.html.
- (14) Constable, Pamela, "Karzai Attempts Diplomacy with Afghan Warlords," Washington Post, May 19, 2004, A12, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A37736-2004May18.html>.
- (15) U.S. Department of Defense news briefing, March 22, 2004.
- (16) Arnault, Jean, "Afghanistan: National Army Delays Deployment to Ghor Province" RFE/RL, June 22, 2004, Synovitz, Ron, <http://www.globalsecurity.org/military/library/news/2004/06/mil-040622-rfeler104.htm>.
- (17) Gall, Carlotta, and David Rohde, "Afghan President Describes Militias as the Top Threat," New York Times, July 12, 2004, <http://www.nytimes.com/2004/07/12/international/asia/12AFGH.html?hp>.
- (18) Afghanistan: The Problem of Pashtun Alienation. International Crisis Group (August 5, 2003).
- (19) Constable, Pamela, "Afghan's Goals Facing Renewed Threats; Worsening Security Could Undercut Progress Toward Democracy, Reconstruction," Washington Post, September 9, 2003, A9.

- (20) "Taliban commander seized," Financial Times, July 8, 2004, 1.
- (21) Gall, Carlotta. "2 Bombings Seen as Part of New Drive By Taliban," New York Times, July 1, 2004, A1 3.
- (22) Human Rights Asia Special Report, "Women and Elections in Afghanistan," August 28, 2004. Available online at <http://hrw.org/campaigns/afghanistan/index.htm>.
- (23) Ibid.
- (24) The Costs of War and Reconstruction in Iraq: An Update, House Budget Committee Democratic Staff (September 2003), http://64.233.167.104/search?q=cache:fP99pHycHhsJ:www.house.gov/budget_democrats/analyses/iraq_cost_update.pdf+omb+aid+afghanistan+iraq+2005&chl=en.
- (25) Building a New Afghanistan: The Value of Success. the Cost of Failure, NYU, Center on International Cooperation (March 2004), 9.
- (26) Zingales, Luigi, "For Iraq, a Plan Worthy of Zambia," Washington Post, November 9, 2003, B2.
- (27) Afghanistan Reconstruction: Deteriorating Security & Limited Resources Have Impeded Progress; Improvements in U.S. Strategy Needed, GAO (June 2004), 48.
- (28) Op. cit., 13, and Afghanistan Reconstruction: Deteriorating Security & Limited Resources Have Impeded Progress; Improvements in U.S. Strategy Needed, GAO (June 2004), 40.
- (٢٩) المرجع السابق، ص ٤٢.
- (30) Morrison, Dan, Christian Science Monitor, January 6, 2004, 6.
- (31) "Islamic Democracy," Editorial, New York Times, January 6, 2004.
- (32) Simpson, Cam, "Taliban attacks at their highest since collapse of regime," Chicago Tribune, February 24, 2004, <http://www.sunherald.com/mld/sunherald/news/politics/8032284.htm>.
- (33) Joint Inquiry, 225.

- (34) Black, Ambassador Cofer, Coordinator for Counter terrorism, testimony before the House International Relations Committee, Subcommittee on International Terrorism, Washington, D.C., April 1, 2004, <http://www.state.gov/s/cl/rls/rm/2004/31018.htm>.
- (35) Bowers, Faye, "Headway on the Al Qaeda Money Trail," Christian Science Monitor, October 10, 2003, 2.
- (36) Progress Report in the Global War on Terrorism, The White House (September 2003), http://www.whitehouse.gov/homeland/progress/progress_report_0903.pdf.
- (37) G8 Secure and Facilitated International Travel Initiative (SAFTI), Summit Documents, G8 Information Centre, <http://www.g7.utoronto.ca/summit/2004seaisland/travel.html> (accessed July 12, 2004).
- (38) Jehl, Douglas, "Tenet Says Dangers to U.S. are at Least as Great as a Year Ago," New York Times, February 25, 2004, A15.
- (39) Miller, Greg, "Small Terrorist Units Now the Biggest Threat, Tenet Warns." Los Angeles Times, February 25, 2004, A17.
- (40) Risen, James, New York Times, September 10, 2004, A10.
- (41) El Deeb, Sarah, "Bin Laden Tape Vows Attacks vs. U.S.," Associated Press, October 19, 2003.
- (42) MacFarquhar, Neil, "A Top bin Laden Aid Threatens New Attacks Against the U.S.," New York Times, February 25, 2004, A8.
- (43) Rowan, Scarborough, "Agencies unite to find bin Laden," Washington Times, March 15, 2004, A1, <http://www.Washington-times.com/national/20040315-122940-5507r.htm>.
- (44) BBC, "Pakistan offensive 'un-Islamic,'" March 25, 2004, http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/3569359.stm.
- (45) Schmitt, Richard B., "Flaws Seen in War on Terror Data: Authorities Include Dismissed Cases as Proof US is Winning," Los Angeles Times, December 22, 2003, http://www.boston.com/news/nation/articles/2003/12/22/flaws_seen_in_war_on_terror_data/.

- (47) Miller, Bill, "National Alert System Defines Five Shades of Terrorist Threat: Ridge Expects U.S. to Stay at Heightened Awareness for Years," Washington Post, March 13, 2002.
- (48) Discussion with Major General Giora Eiland, Israeli national security advisor to Israeli prime minister Ariel Sharon, September 23, 2004.
- (49) Chrisafis, Angelique, "BA Plans Anti-missile shields for Planes," Guardian (London), September 6, 2003, 2.
- (50) "Terror List: Previous Attacks," Guardian, May 14, 2003. On Iraq, see: Nicolas Blanford, "Huge Bombs Attack Iraq Unity," Christian Science Monitor, March 3, 2004.
- (51) Miller, Greg, "Small Terrorist Units Now the Biggest Threat, Tenet Warns," Los Angeles Times, February 25, 2004, A17.
- (52) Statement of Dr. Rohan Gunaratna, author of "Inside Al Qaeda," in Faye Bowers, "Scattered Al Qaeda Harder to Target," Christian Science Monitor, May 21, 2003, 1.
- (53) Jemaah Islamiyah in Southeast Asia: Damaged but Still Dangerous, International Crisis Group Asia Report no. 63 (August 26, 2003), 1, <http://www.crisisweb.org/home/index.cfm?id=26138d=1>.
- (54) CNN.com, "Asia's most wanted in U.S.

hands," August 15, 2003, <http://www.cnn.com/2003/WORLD/asiapcf/southeast/08/15/hambali.capture/>.

(٥٥) مقتبس من شريط مسموع منسوب إلى بن لادن أذيع على شبكة تليفزيون الجزيرة.

"Bin Laden Tape Warns

US," BBC World News Online, October 18,

2003, [http://news.bbc.co.uk/2/hi/](http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3203878.stm)

[middle_east/3203878.stm](http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3203878.stm).

- (56) ETA stands for Euskadi Ta Askatasuna, or Basque Homeland and Freedom.
- (57) Frankel, Glenn, "Madrid Bombs Shook Voters; Distrust of the Government, Anger at U.S. Fueled Upset," Washington Post, March 16, 2004, A1. Thanks also to Robert Templer for comments on the issue.
- (58) UN Office on Drugs and Crime (UNODC) informational Web page on conventions against terrorism, http://www.unodc.org/unodc/terrorism_conventions.html (accessed June 30, 2004). For information on the UN conventions, see http://www.unodc.org/unodc/terrorism_conventions.html.
- (٥٩) مقابلة مع المؤلفة في الثالث والعشرين من يونيو عام ٢٠٠٤.
- (٦٠) مقابلة مع المؤلفة في الثالث عشر من يوليو عام ٢٠٠٤. استقال نيوكومب من منصبة في الثالث عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٤ بعد ١٧ عاماً في مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة.
- (٦١) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن إجراءات مكافحة الإرهاب في أوروبا، انظر:
- <http://europa-eu-un.org/article.asp?id=1587>
- <http://europa-eu-un.org/article.asp?id=175>.
- (62) Time, Europe (March 29, 2004): 24-29.
- (63) Butler, ^Desmond, "Faulting US, Germany Frees a 9/11 Suspect," New York Times, February 6, 2004, A1.
- (64) McAulister, J. F. O., "Now What Do We Do?" Time (Europe) (March 29, 2004): 24-29.
- (65) The Uniting and Strengthening America by Providing Appropriate Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism (USA PATRIOT) Act of 2001, HR3162.
- (66) 9/11 Commission Report, 79.
- (67) Department of Justice, www.lifeandliberty.org (accessed February 23, 2004).
- (68) Civil Rights Concerns in the Metropolitan Washington, D.C., Area in the Aftermath of the September 11, 2001, Tragedies, chapter 5, "Implementing the USA Patriot Act of 2001: Civil Rights Impact," U.S. Commission on Civil Rights (June 2003), <http://www.usccr.gov/pubs/sac/dc0603/ch5.htm>

- (69) National Security; Prevention of Acts of Violence and Terrorism; Final Rule, 28 CFR parts 500 and 501. Bureau of Prisons, Department of Justice, 55062, <http://www.cnss.org/attorneyclientorder.htm>.
- (70) von Zielbauer, Paul, "Threats and Responses: Prisons; Detainees' Abuse is Detailed," New York Times, December 19, 2003, A5.
- (71) Greenhouse, Linda, "Supreme Court Roundup; Justices Allow Policy of Silence on 9/11 Detainees," New York Times, January 13, 2004, A1.
- (72) Doyle, Charles, "USA Patriot Act Sunset: A Stretch," Congressional Research Service, January 7, 2004, <http://www.fas.org/irp/crs/RS21704.pdf>.
- (73) President George W. Bush, "Address to a Joint Session of Congress and the American People," January 2004, http://www.white-house.gov/news/releases/2004/01/2004_0120-7.html.
- (74) <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/11/20011113-27.html>.
- (75) President George W. Bush, "Military Order on the Detention, Treatment, and Trial of Certain Non-Citizens in the War Against Terrorism," November 13, 2001.
- (76) US Detentions Undermine the Rule of Law, Human Rights Watch (January 9, 2004).

يعود المصطلح إلى حكم المحكمة العليا لعام ١٩٤٢ الذي تم بموجبه تسليم ثمانية جواسيس ألمان لمكتب التحقيقات الفدرالي باعتبارهم مخربين بواسطة اثنين من فريقهم عند وصولهم إلى السواحل الأمريكية. وتأسيس الرئيس روزفلت اللجان العسكرية لمحاكمة الجواسيس يدافع عنه، 1942، Ex Parte Quirin، 217 US 28.63 S. Ct. 11. الخاص بالمحكمة العليا.

- (77) Seelye, Katherine Q., "A Nation Challenged: Captives; Detainees are not P.O.W.s, Cheney and Rumsfeld Declare," New York Times, January 18, 2002, A6.
- (78) "The Geneva Conventions," CBC News, May 13, 2004, <http://www.cbc.ca/news/background/iraq/genevaconventions.html>.

(٧٩) مرجع سبق ذكره

- (80) President George W. Bush, remarks on Executive Order. Washington, D.C., September 24, 2001, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010924-4.html>.

- (81) Joint Inquiry, 116.
- (82) Department of Justice, www.lifeandliberty.gov. (accessed February 23, 2004).
- (83) Joint Inquiry, 309.
- (84) "Terrorist Financing: Report of an Independent Task Force Sponsored by the Council on Foreign Relations," October 17, 2002, http://www.cfr.org/pdf/Terrorist_Financing_TF.pdf.
- (85) Lichtblau, Eric, and Timothy O'Brien, New York Times, December 12, 2003, A1.
- (86) Andrews, Edmund, New York Times, January 23, 2004, A4.
- (٨٧) مقابلة مع المؤلفة فى الثالث عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.
- (٨٨) مقابلة مع المؤلفة فى الثالث عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.
- (86) 9/11 Commission Report, 395.
- (90) "Washington's Mega-merger," *The Economist*, November 23, 2002.
- (91) Department of Homeland Security Web site, www.dhs.gov.
- (92) Miller, Leslie', "Airport security still lacking despite billions of dollars spent since 9/11," Associated Press, April 22, 2004.
- (93) Orzag Peter R, " Protecting the American Homeland: A Second Look at How We're Meeting the Challenge, " Brookings Institution Briefing, Washington, D.C., January 23, 2003.
- (94) Daalder, Ivo, " Protecting the American Homeland: A Second Look at How We're Meeting the Challenge, " Brookings Institution Briefing, Washington, D.C., January 23, 2003.
- (95) Gips, Micheal A., "Shared Intelligence Makes Everyone Smarter, " *Security Management Online*, January 2004, <http://www.securitymanagement.com/library/001550.html>.
- (96) Kettl, Donald, *The Department of Homeland Security's First Year: A Report Card*, Overview, 13-16.
- (97) 9/11 Commission Report.
- (98) Yankelovich, Dan, discussion hosted by the Center for National Policy, Washington, D.C., April 21, 2004.

الفصل الرابع عشر

دروس للرئيس

موجة المستقبل ليست غزو العالم بواسطة عقيدة جامدة، بل هى
تحرير الطاقات المختلفة للول الحرة والأشخاص الأحرار.

- جون كنىدى

مع بداية عام ٢٠٠٥، يواجه الرئيس بوش تحديات خطيرة لا يمكن للولايات المتحدة التصدى لها بمفردها. فالنوايا الطيبة المتزايدة بشدة فى أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر، بل منذ الحرب العالمية الثانية، قد أهدرت. وجاء المهيمنون إلى السلطة فى عام ٢٠٠١ وهم عازمون على استخدام تفوق أمريكا لإعادة تشكيل العالم كى يتوافق مع رؤيتهم السريالية. وكشف الفشل فى العراق والحرب على الإرهاب عن الثمن الملموس للسعى وراء تلك الخرافة الجوفاء. وكانوا يعتقدون أن قوة أمريكا العسكرية والاقتصادية الواسعة التى لا تباريها قوة منحت واشنطن حرية العمل بمفردها. وأثناء ذلك تحولت أمريكا عن أصدقائها وحلفائها - فى الوقت الذى كانت فيه بأمس الحاجة إليهم فى بناء تحالف عالمى لمحاربة الإرهاب.

ومن المؤكد أن أمريكا يمكنها تغيير العالم، لكن لا يمكنها إخضاعه لإرادتها. فالعالم الذى يتخيله المهيمنون هو عالم فيه قوة أمريكا العسكرية ليست وحدها ما يشكل العالم بما فيه مصلحة أمريكا، بل كذلك سلطتها المطلقة على القضايا السياسية

والعسكرية. وهذا العالم لا وجود له. فتوازن القوة والدبلوماسية الأكثر تعقيداً - والأكثر إحباطاً في الغالب - الذي سيقنع الحلفاء باتباع الولايات المتحدة هو الطريقة الوحيدة التي ستنتج بها أمريكا في الدفاع عن مصالحها.

من المؤكد أن الرئيس كلينتون نجح. في زمنه، من خلال سياسة المشاركة التي اتبعها في تقوية قوانين العالم من أجل حماية مصالح أمريكا بشكل أفضل. وقد نجح في بناء تحالفات دولية خففت عبء القوة العظمى الوحيدة. وعندما اضطر للعمل بمفرده، كما في كوسوفو، فعل ذلك بطرق أقنعت في النهاية باقي العالم باتباعه. واليوم، جندي واحد من بين كل عشرة جنود في كوسوفو أمريكي، حيث تولت أوروبا المهمة. وفي العراق، تسعة من بين كل عشرة جنود أمريكيون، أما الحلفاء، ويشملون إسبانيا وبولندا وهندوراس وجمهورية الدومينيكان وكوستاريكا، فقد انسحبوا أو في طريقهم إلى الانسحاب.^(١) ووضع كلينتون أساساً متيناً للسياسة الأمريكية، حيث اعترف بأنه من مصلحة أمريكا المشاركة في أزمات العالم. وفي نهاية فترته الرئاسية الثانية كانت أمريكا محترمة في أنحاء العالم بطرق عززت استعداد البلدان على أن تحذو حذو واشنطن. وكانت البلدان بصورة عامة تعتقد أن الولايات المتحدة قوة من أجل التقدم. ومع ذلك فقد تغير العالم في الحادي عشر من سبتمبر. فما هو البديل إذن؟

أولاً: حان الوقت كي تهيل أمريكا التراب على خرافة القوة العظمى الخاصة بالمهيمنين. فأمريكا لا يمكنها العمل بمفردها، من خلال القوة العسكرية في المقام الأول، لحماية مصالحها. وبينما استخدم كلينتون القوة لإعادة الأطراف إلى الدبلوماسية، فقد استخدم الرئيس بوش، مؤيداً خرافة القوة العظمى، الدبلوماسية في المقام الأول لتبرير القوة. وأمريكا، باعتبارها قوة عظمى ذات نفوذ، لديها من القدرة ما يكفي كي تعمل أينما شاءت وحيثما شاءت، لكن اعتقاد المهيمنين، بأنه يمكن للولايات المتحدة، بمفردها في الغالب نشر الديمقراطية والقضاء على الإرهاب ومنع نشوب حرب نووية وتغيير العالم العربي وتحقيق السلام في الشرق الأوسط وتجاهل جزء كبير

من مشكلات العالم الأخرى. قد أثبتت فشله تجارب فترة رئاسة جورج بوش باهظة الثمن. إذ تسببت في استياء شديد في أوروبا والشرق الأوسط على نحو يجعل من الأصعب بكثير على الولايات المتحدة أن تكون لها القيادة.

من الصعب إعادة توازن المشاركة الأمريكية. فالتهديد الهائل للإرهاب العالمي، الذي يعزز بشكل كبير التحديات المتزايدة للمخدرات وأسلحة الدمار الشامل والدول الفاشلة واللاجئين والأمراض المعدية، يؤثر تأثيراً هائلاً على مصالح أمريكا. ومع أن الولايات المتحدة لم تعد تحارب قوة عظمى أخرى، فهي مهددة بالقدر نفسه من هذه التحديات الخاصة بالقرن الحادي والعشرين. ولا يمكن لأمريكا مواجهتها دون قيادة تحالف عالمي للقيام بذلك.

ومع ذلك لا يمكن لأمريكا القيام بدور قوة شرطة العالم. فعشرات الصراعات في أنحاء العالم تتطلب جميعها الاهتمام وتستحقه. ويتطلع كثيرون، ومعهم الحق، إلى الولايات المتحدة في تقديم العون. وعندما تكون مصالح الولايات المتحدة مهددة بشكل كبير يكون من الواجب عليها اتخاذ إجراء ما، بما في ذلك الإجراءات العسكرية. وفي حالات أخرى، يمكن للولايات المتحدة - وينبغي عليها - قيادة الآخرين كي يشاركوا. لكنه يجب على الدول الأخرى إلى حد كبير أن تقبل التحدي وتحمل عبء المساعدات والمفاوضات، بل وإرسال قوات برية إذا استدعى الأمر. والعمل مع حلفاء غير بريطاني، بما في ذلك الفرنسيون والألمان والروس على وجه الخصوص، يساعد في بناء تحالف يساعد الولايات المتحدة على القيام بأعمال الدورية. وإلى حد كبير، يمكن للاتحاد الأوروبي والنااتو والأمم المتحدة جميعاً أن تشارك في العبء وأن لا تخلق بالضرورة قوة شرطة عالمية وإنما على أقل تقدير فرقة نجدة وبنك مساعدات وشبكة دعم للديمقراطية. وفي النهاية يمكن للمنظمات الإقليمية الأخرى، كالاتحاد الإفريقي أو منظمة الآسيان، تحمل تلك الأعباء. غير أنها ليست مستعدة بعد لتحمل العبء الكامل الذي ينبغي أن تتحمله، لكن مع القيادة والدعم الأمريكيين القويين يمكنها ذلك في المستقبل.

أوضحت انتصارات الخمسة عشر عاماً الماضية ومآسيها، من سقوط سور برلين إلى انهيار البرجين التوأم إلى زوال نظام صدام حسين، أنه لا يمكننا تحقيق غرض أمريكا باعتبارها منارة الحرية في العالم دون رؤية العالم كما هو عليه في الواقع. ويتطلب تعزيز مصالح أمريكا في الوقت الراهن مشاركة الآخرين باعتبارهم شركاء في جهد مشترك، ولم يفت الوقت بعد لتغيير المسار، من سياسة تقوم على الهيمنة الخرافية إلى سياسة تقوم بشكل مباشر على الواقع، وسياسة تعلى من شأن المثل العليا الأمريكية.

المشاركة القوية

من خلال سياسة المشاركة القوية الأكثر تدرجاً فحسب سوف تواجه أمريكا تحدياتها المخيفة. ولا بد للسياسة الخارجية في الوقت الراهن أن تفعل المزيد، بينما ينبغي عليها تنفيذ الدروس التي جرى تعلمها في التسعينيات. ولا بد أن تكون السياسة الجديدة للواقعية بالنسبة للقرن الحادي والعشرين سياسة تشارك فيها أمريكا وتقود وتقيم تحالفات، بينما تعمل بمفردها فقط عندما تضطر باعتبار ذلك الملاذ الأخير، وليس الأول. ومع تهديد الإرهاب الخطير، لا بد كذلك أن تتضمن السياسة الجديدة تسامحاً تاماً تجاه الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وسوف تتطلب المشاركة القوية من الولايات المتحدة إعادة بناء علاقاتها المحطمة مع حلفائها، والعمل داخل الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية والإقليمية للمشاركة في عبء القوة العظمى والعودة إلى مبادئها الجوهرية الخاصة بالترويج للديمقراطية وحكم القانون والعدالة من خلال بناء تحالفات وأحكام طريق عالمية. وسوف تعنى كذلك بناء تحالفات أقوى لوقف الدعم للإرهابيين وتمويلهم، واتخاذ إجراءات صارمة حيال من يسعون لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

يحتاج العالم إلى قيادة القوة العظمى، لكن باعتبارها شريكاً يعول عليه. ويحتاج الأمريكيون العالم. ويهم الأمن الأمريكي أن يكون العالم شديد الحذر من الولايات

المتحدة. وأقل استعداداً للتعاون فى المساعدة لتحقيق الأهداف الدولية. وما يدعو للفرع هو أن أمريكا تنظر إلى حد كبير بعدم ثقة بينما بلغت معاداة أمريكا من الارتفاع حداً غير مسبوق. فغالبية الناس فى سبعة من بين كل ثمانية بلدان إسلامية قلقون بشأن تهديد عسكري من الولايات المتحدة، بما فى ذلك ٧٤ بالمائة من سكان الدولة الإسلامية الأكثر سكاناً، وهى إندونيسيا^(٢)، والمدهش أن الأغلبية فى معظم البلدان الغربية كذلك تعتبر الولايات المتحدة تهديداً للسلام العالمى، بما فى ذلك ٦١ بالمائة فى إسبانيا و٥٥ بالمائة فى بريطانيا و٥٢ بالمائة فى فرنسا^(٣). وقد رفعت هذه الاتجاهات معاداة أمريكا إلى مستويات غير مسبوقة، بسرعة لم نسمع عنها من قبل. فعلى سبيل المثال، قفزت معاداة أمريكا فى روسيا فيما بين عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ من ٢٢ بالمائة إلى ٦٨ بالمائة^(٤)، والمذهل أنه لأول مرة تظاهر الشعب الأيرلندى - وهو من أكثر الشعوب موالاة لأمريكا فى العالم - ضد الرئيس بوش عندما زار أيرلندا فى يونيو من عام ٢٠٠٤.

لم يفت الوقت لتغيير المسار. ويفرض عصر الإرهاب مطالب جديدة على القوة العظمى الوحيدة - وكذلك هدفها الرئيسى - ويمكن لأمريكا حماية مصالحها من خلال المشاركة القوية فحسب. ويمكن البدء فوراً فى تنفيذ السياسات الضرورية. وعلى الرغم من العداء الذى سببته سياسات السنوات الأربع المنصرمة، فسوف يستجيب العالم للتغير الأساسى فى اتجاه العودة إلى المشاركة والقيادة الأمريكية المسؤولة. وسوف توحّد النتائج الأمريكيتين فى الداخل وتشكّل فى الخارج التحالفات الضرورية لى تواجه أمريكا التهديدات وتستغل الفرص التى ستتاح فى المستقبل.

سوف تتطلب حماية مصالح أمريكا فى العقود المقبلة كسب الحرب على الإرهاب من خلال تحالف عالمى وقيادة قوية فى الداخل. وسوف يواصل الرئيس بوش التصدى للتحديات فى العراق، لكن عراقاً جديداً سوف يظهر فى النهاية ويمكن للجنود الأمريكيتين الرحيل. وليس أمام الولايات المتحدة من اختيار سوى المشاركة فى البحث عن السلام فى الشرق الأوسط، حتى وإن ظل الحل الشامل مراوغةً، ولا بد من

استبعاد بعض قوة الدفع. وسيكون على الرئيس كذلك التفاوض على وقف برنامج كوريا الشمالية النووى وكبح جماح طموحات إيران النووية.

سوف يتطلب الحفاظ على أمان أمريكا إعادة المشاركة مع المؤسسات متعددة الأطراف والإقليمية التى يمكنها مساعدة أمريكا بالمشاركة فى أعبائها كقوة عظمى. والإحباط والانتهاكات الصغرى لسيادة أمريكا ثمن قليل يتم دفعه مقابل ذلك الدعم. ويمكن للولايات المتحدة المساعدة فى تنفيذ عمليات السلام، والقيام بالجزء الأكبر من مهام حفظ السلام فى أنحاء العالم، والمساعدة فى حل الكثير جداً من قضايا التنمية فى أنحاء العالم التى سوف تجعل أمريكا أكثر أمناً. ولا بد للولايات المتحدة من حض الناتو على القيام بدور خارج أوروبا. وكان نشر القوات فى أفغانستان خطوة أولى حظيت بالترحيب. ولا بد أن يكون نشر قوات الناتو فى إفريقيا وتدريب قوات حفظ السلام الإفريقية المتزايد بشكل كبير الخطوة التالية على جدول الأعمال. وبالمثل، لا بد للولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين من بناء قدرات حفظ سلام إقليمية فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا كى لا تكون أمريكا وفرنسا وبريطانيا أول من يتم اللجوء إليه. ولا بد لأمريكا كذلك من اتباع القواعد التى كتبها العالم على مدى الخمسين عاماً الماضية. والأعمال من قبيل إعفاء نفسها من اتفاقيات جنيف وبروتوكولات كيوتو والمحكمة الجنائية الدولية تقوّض مصالح أمريكا بتشجيعها الآخرين على ازدياد قواعد الطريق الدولية وتزيد بالتالى التهديد للولايات المتحدة.

بخلاف الخرافة، سوف ترشدنا سياسة أمريكا الجديدة الخاصة بالواقعية والمشاركة القوية إلى حد كبير خلال القرن الحادى والعشرين.

كان مركز اهتمام هذا الكتاب القضايا الأساسية فى القوة والدبلوماسية منذ انتهاء الحرب الباردة. وبين الحادى عشر من سبتمبر أنه من الصعب التنبؤ بالآزمات التى سوف يواجهها أى رئيس. لكن دروس العقد الأخير تشير إلى أنه فى أوائل عام ٢٠٠٥ هناك أربع قضايا إضافية طارئة لا بد من معالجتها. وهى مجالات يمكن فيها

للقوة العظمى فحسب القيادة وتحقيق تقدم مهم. والمجالات الأربعة التي تتطلب عملاً عاجلاً هي:

١- معالجة الأسباب الأساسية التي وراء الحادي عشر من سبتمبر بوضع سياسة جادة يتم تنفيذها بدبلوماسية ماهرة لتعزيز الإصلاح والتحول الديمقراطي في العالم العربي.

٢- الحفاظ على سياسة متماسكة ومستدامة لحظر انتشار الأسلحة النووية لا هوادة فيها.

٣- إبداء الدعم المستمر للديمقراطية وحقوق الإنسان في نصف الكرة هذا وروسيا وغير ذلك.

٤- معالجة تحديات تطوير العالم وخاصة في إفريقيا.

١- معالجة الأسباب الأساسية التي وراء الحادي عشر من سبتمبر

كما حثت لجنة الحادي عشر من سبتمبر، لا بد لأمريكا من معالجة الأسباب الأساسية للكراهية التي دفعت تسعة عشر شاباً لخطف أربع طائرات ومهاجمة أمريكا في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. وبينما كان هناك قدر كبير من الصلة بين السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط باعتبارها أحد أسباب ذلك العمل الرهيب، فمن المهم أن نتذكر أن تلك الهجمات جرى تخطيطها بينما كان رئيس أمريكي مشاركاً في جهد غير مسبوق للتوصل إلى اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن المؤكد أن دعم أمريكا لإسرائيل يغذى الاستياء في أنحاء الشرق الأوسط التي يعزز إحساس الإرهابيين بالصالح عند قتل المدنيين الأبرياء. وذكرت أغلبية في البلدان الإسلامية أن الدعم الأمريكي لإسرائيل هو السبب الأول لكراهيتها لأمريكا.^(٥) وبالإضافة إلى ذلك، تبين الدراسات أن الصراع أحد أكثر العقبات انتشاراً أمام الأمن والتقدم في

المنطقة".^(٦) وسوف تكون مهمة أمريكا الخاصة بمشاركة العالم العربى أسهل على الإطلاق فى أعقاب تحقيق تقدم مهم بشأن حل الصراع العربى الإسرائيلى.

ومع ذلك فإن أوثق مسببات الحادى عشر من سبتمبر صلة بالموضوع يكمن فى السياسات الفاشلة للحكومات العربية، وبالأخص المملكة العربية السعودية ومصر، اللتين كانتا موطن ستة عشر من الخاطفين التسعة عشر.^(٧) والترويج للديمقراطية والإصلاح فى العالم العربى مهمة عاجلة تتصل اتصالاً مباشراً بأمن الأمريكين فى الداخل والخارج. والإرهاب فى تزايد، خاصة فى المملكة العربية السعودية التى تواجه هجمات متزايدة ضد المصالح الأجنبية ومصالح النظام الحاكم، بما فى ذلك القطع المروع لرقبة مواطن أمريكى.^(٨) وفى مارس من عام ٢٠٠٤، قتلت القوات السعودية خالد الحاج القائد المزعوم للقاعدة ومنسق حملة العنف التى بدأت فى عام ٢٠٠٣ ويرتبط العنف بإحباطات السكان المتزايد. فواحد من بين كل خمسة عرب مازال يعيش بأقل من دولارين فى اليوم. ونسبة النمو السنوى التى تقدر بحوالى ٥,٠ بالمائة فى دخل الفرد على مدى العشرين عاماً الماضية ليس هناك ما هو أقل منها إلا فى إفريقيا جنوب الصحراء. والعالم العربى به ثمانية عشر جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص، مقابل متوسط عالمى قدره ٧٨,٣ لكل ألف شخص. وتعانى المنطقة من "نزيف العقول العربية"، حيث هاجر حوالى ٢٥ بالمائة من ثلاثمائة ألف من خريجي الجامعات العربية من الدرجة الأولى فى عامى ١٩٩٥ و١٩٩٦.^(٩) وبشكل عام، تشير الأمم المتحدة إلى قصور فى المنطقة عوق التنمية على نحو خطير فى ثلاث مجالات هى الحرية وتمكين النساء والتعليم.

ومع ذلك يعد تاريخ العلاقات الأمريكية العربية تاريخاً أغفلت فيه واشنطن الحاجة إلى الإصلاح فى الشرق الأوسط، فعلى امتداد عقود أبرمت الولايات المتحدة صفقة مع الدول العربية المعتدلة تقدم بمقتضاها النفط وتمكين الجيش الأمريكى من احتواء العراق، وفى المقابل وافقت واشنطن على ترك الوضع الداخلى للأنظمة على حاله بينما تجدد جهودها لحل الصراع الإسرائيلى الفلسطينى. وأوضح مسئول

سابق رفيع المستوى السياسة الأمريكية تجاه العالم العربى بقوله إن "الحض بقوة على التغيير السياسى قد يعطل السعى لتعزيز السلام، بل يمكن كذلك أن يعمل ضد المصالح الأمريكية الحيوية، وهى الاستقرار فى الخليج الفارسى الغنى بالنفط وفى مصر المهمة استراتيجياً".^(١٠) وبينما منحت الولايات المتحدة دعمها لتلك الدول العربية التى تحقق بعض التقدم فى مجال حقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية، كالأردن والكويت والمغرب وعمان واليمن، فهى لم تجعل تحقيق تغير ديمقراطى حقيقى أولوية. ولم يختار الرئيس كلينتون ولا الرئيس بوش تغيير هذه الصفة أثناء وجوده بالبيت الأبيض.

كى تتمكن الولايات المتحدة من العمل كمحرض على الإصلاح وضامن له، لا بد أن تولى الإدارة اهتماماً لسمعة أمريكا المتدهورة فى أنحاء الشرق الأوسط، وهى الآن أقل من أى وقت مضى بعد الحرب مع العراق وفك اشتباك واشنطن بحثاً عن السلام فى الشرق الأوسط. ويعتقد ١٢ بالمائة فقط من سكان المنطقة أن أمريكا تحترم القيم الإسلامية، ويعتقد حوالى ٧ بالمائة أن الغرب يفهم العادات والثقافة الإسلامية. ويعتقد ٩ بالمائة فقط أن العمل العسكرى فى أفغانستان مبرراً من الناحية الإخلاقية.^(١١) ويعتقد ١٨ بالمائة فقط أن العرب نفذوا الهجمات فى الحادى عشر من سبتمبر. ويتبنى ٣ بالمائة فقط من السعوديين رأياً ودياً تجاه الولايات المتحدة.^(١٢) وقال الرئيس المصرى مبارك إن "هناك كراهية [لأمريكا] ليس لها مثيل من قبل فى المنطقة".^(١٣) وقد عززت الصور التوضيحية للتعذيت التى خرجت من سجن أبو غريب بشكل مباشر كل تصور خاطئ لأمريكا باعتبارها بلداً مزدوج المعايير والفساد الأخلاقى المتبنى فى الشرق الأوسط. ولم تكن أمريكا بحاجة قط إلى مزيد من سلطة النفوذ فى المنطقة، ومع ذلك لم تكن مصداقية أمريكا بهذا الضعف.

فى الوقت الراهن تواجه واشنطن اختياراً صعباً؛ فهى عليها معالجة فشل الأنظمة الحاكمة، وخاصةً فى القاهرة والرياض، اللتين أنجبتا القاعدة. لكنها إذا ضغطت بقوة أكثر مما ينبغى فهى تخاطر بسقوط هذه الأنظمة لمصلحة حكومات

إسلامية متشددة. ولا يرغب رئيس في أن يكون مسئولاً عن إيران أخرى في العالم العربي، وقد سعى الرئيس بوش إلى إشعال الجدل في أواخر عام ٢٠٠٣ عندما طرحت الإدارة خطة لتعزيز الإصلاح في الشرق الأوسط. وفي الثاني عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٣ أعلن وزير الخارجية كولن باول مبادرة الشرق الأوسط الكبير الخاصة بالإدارة، حيث ذكر أنها "تضع الولايات المتحدة بقوة إلى جانب التغيير والإصلاح والمستقبل الحديث للشرق الأوسط".^(١٤) وقد وضعت ثلاث أولويات، هي الترويج للديمقراطية والحكم الرشيد، وبناء مجتمع المعرفة، وتوسيع الفرص الاقتصادية. وقد رفض العرب الخطة.

أدان النظامان الأكثر حاجة إلى الإصلاح، وهما المملكة العربية السعودية ومصر، الخطة. إذ وصفاتها بأنها تسعى أمريكية لفرض الديمقراطية على كل البلدان العربية بغض النظر عن ظروفها المختلفة وخصوصياتها الثقافية. وزعم وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن المبادرة الأمريكية تضمنت "اتهامات واضحة ضد العرب وحكوماتهم بأنهم جاهلون بشئونهم".^(١٥) وقام الرئيس المصري حسنى مبارك والعاقل الأردنى الملك عبد الله بجولتين منفصلتين فى أوروبا لحث تونى بلير وغيره من الزعماء الأوروبيين على عدم تأييد المقترح. وقد رفضت بلدان عربية كثيرة، بينها مصر والمملكة العربية السعودية، الدعوة لحضور قمة مجموعة الثمانية بسى أيلاند فى ولاية جورجيا فى عام ٢٠٠٤.^(١٦)

ولا يصدق البعض أن العرب ينظرون إلى الإصلاح على أنه فى مصلحتهم. فعلى سبيل المثال، يعتقد الميجور جنرال جيورا إيلاند، مستشار الأمن القومى لرئيس الوزراء أرييل شارون، أن الدول العربية لا ترى التحول الديمقراطى وإصلاح حقوق الإنسان على أنها فى مصلحتها. وأوضح إيلاند أنه مع استمرار الصراع الفلسطينى يمكن للعرب استغلاله كذريعة لعدم إجراء الإصلاحات. والواقع، خاصة بعد الحادى عشر من سبتمبر، هو أنهم لا يرغبون فى حل الصراع.^(١٧)

والتحدى الأساسى هو إقناع القيادة العربية بأنه من مصلحتها، بل ومن الممكن إلى حد كبير أنه ضرورى لبقاء أنظمتها، أن تؤسس الإصلاحات. وسيكون التحول أصعب بكثير من تلك التحولات التى تمت فى آسيا أو شرق أوروبا خلال الثمانينيات والتسعينيات. ففى عدم وجود الطبقة الوسطى القوية التى ساعدت على تغذية النمر الآسيوى، أو وجود تجربة سابقة مع الديمقراطية شكلت أساس جزء كبير من التقدم فى شرق أوروبا، سيكون على الدول العربية رعاية القاعدة الديمقراطية من الصفر تقريباً. ولا بد أن تبدأ تحدى "فقر الفرصة" الهائل الذى عرّفته الأمم المتحدة بأنه عجز خطير فى الحرية وتمكين النساء والتعليم.

من الواضح أن الولايات سوف تعوّق فى أى مسعى للترويج للإصلاح فى الشرق الأوسط إلى أن تخفت الأزمة فى العراق وتبدى واشنطن من جديد القيادة فى الحوض على السلام بين العرب والإسرائيليين. لكن الحاجة إلى التقدم ملحّة. فالإرهابيون سوف يواصلون انتشارهم فى المنطقة إلى حين حدوث الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية داخل المجتمعات العربية ونزع فتيل الغضب الشديد الذى يسببه الصراع العربى الإسرائيلى. ومادامت الثروة والسلطة فى تلك البلدان مركزة فى أيدي القلة، فسوف تغرى الجماعات الإرهابية الشباب الطموح غير المنتمى إلى الدوائر الداخلية التى تعطيه إحساساً بالهدف، مهما كان ملتوياً.

سوف يستغرق إصلاح هذه المجتمعات المعزولة الذى له أهميته جيلاً. وسوف يكون أحد أصعب تحديات أمريكا استخدام قوتها باعتبارها قوة عظمى لبناء قوة دفع لعملية طويلة من الإصلاح بحض الحكومات على بدء التغيير والوفاء بوعودها. ومع ذلك فلن يعتمد النجاح على قوة أمريكا العسكرية بل على قوة الأفكار فى إقناع الحلفاء بالانضمام إلى الجهد ودعم القادة العرب المستعدين للسعى إلى التقدم. وسوف يستفيد هذا الجهد بشكل كامل من القدرات العريضة لقوة أمريكا العظمى؛ الاقتصادية لدعم التنمية والتعليم والمشورة التجارة والفنية، والدبلوماسية للمساعدة فى تشكيل التحالفات الدولية، والأخلاقية للمساعدة فى إقناع القادة العرب بأن أمريكا تعمل فى

مصلحتهم وكذلك مصلحتها. ولا بد من إعطاء أولوية في ثلاثة مجالات سوف تساعد في منح الشباب الأمل في مجتمعهم.

أولاً: ينبغي أن تصلح الأنظمة الحاكمة العربية نظام التعليم باستعادة السيطرة من المتطرفين. وكما يشير أحد التقارير، في الوقت الحالي "لا يمكن لحاكم سعودي التفكير في تغيير مهم للسياسات دون أن يأخذ في حسبان رد الفعل المحتمل للمؤسسات الدينية في البلاد."^(١٨) وقد تدنى الإنفاق العام على التعليم في البلدان العربية منذ عام ١٩٨٥، وهبط معدل التسجيل في التعليم العالي. ولا بد لمصر والمملكة العربية السعودية، بشكل خاص، من القضاء على الكراهية والدعاية المعادية لأمريكا النابعة من المدارس التي ترعاها الحكومة والمساجد. ولا بد من الحد من توفير المدارس الدينية من خلال توفير البديل التعليمي الشامل والحديث والناجح. وليس التعليم الديني الضيق كافياً لأطفال الغد. ولا بد للمملكة العربية على الأخص من إبعاد السيطرة عن المتطرفين الوهابيين، ووضع مناهج دراسية أكثر حداثة تمكّن الجيل التالي من السعوديين من التنافس في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، والامتناع عن تمويل المؤسسات الدينية المتطرفة في أنحاء العالم الإسلامي الأخرى.

ثانياً: لا بد للحكومات من تخفيف قبضتها الخانقة على اقتصادات المنطقة. ومنذ زمن طويل جداً، تأتي الرفاهية العربية فقط من خلال الارتباط بالحكومات الفاسدة والنفط. وتحتاج المنطقة إلى قاعدة اقتصادية لتوليد فرص العمل والتنمية والتجارة. ويعني هذا أنه لا بد للحكومات من إفساح المجالات لمنظّم الأعمال والإبداع ثم دعم تلك الأعمال التجارية والصناعات بالموارد المالية التي كانت تخدم من قبل حاجات الطغمة الحاكمة فحسب.

ثالثاً: لا بد للحكومات من مقاومة سحق ما يبدو في ظاهره معارضاً والمجتمع المدني داخل بلدانهم. ولا بد من إقناعها بأن الطموح إلى السيطرة على كل أشكال المشاركة السياسية وتشكيلها لا طائل من ورائه وضار. ولا بد من رعاية المشاركة السياسية الحقيقية، والسماح للمعارضة الديمقراطية بالتطور، والسماح بحرية

الصحافة والاجتماع. وما لم يوجد منفذ سلمى للمعارضين، ستظل الأنظمة الحاكمة العربية معرضة لخطر العنف وعدم الاستقرار المتواصلين. فهي تخاطر بتحقيق كلمات الرئيس كينيدي "هؤلاء الذين يقومون بثورة سلمية من المستحيل أن يجعلوا الثورة العنيفة حتمية".

رابعاً: لا بد من إعطاء النساء حقوقاً متساوية في المجتمعات العربية. ولا يمكن لبلد أن ينافس بنجاح في القرن الحادى والعشرين إذا كان يحرم نصف سكانه من الحياة السياسية والاقتصادية.

٢- الحفاظ على سياسة متماسكة ومستدامة لحظر انتشار الأسلحة النووية لا هوادة فيها.

تولت إدارة بوش السلطة فى عام ٢٠٠١ وركزت على ثلاث قضايا أساسية رأت أنها تهديد للولايات المتحدة. وهى الصين والعراق وتهديد الصواريخ التى تُطلق على الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ظهور سياسات أكثر واقعية منذ ذلك الحين تجاه الصين وعراق ما بعد الحرب، تمضى الإدارة قُدماً بإصرار بخطط لنشر دفاع صاروخى قومى، على الرغم من عدم وجود نظام ناجح. وقد أمضى المحافظون معظم التسعينيات فى نشر التهديد وانتقاد مقاربة الرئيس كلينتون الأكثر معقولة للقضية.^(١٩) على سبيل المثال، تجاهلت لجنة رامسفيلد فى عام ٢٩٩٨ لتقييم تهديد الصواريخ الباليستية التحليل القائم على المعلومات وبالغت فى حجم التهديد.^(٢٠) هذا صحيح، لكن ليس هو ما سيجعل المؤيدون الأمريكيون يؤمنون به.

أجرى أكبر تهديد، وهو كوريا الشمالية، تجربة على صاروخ يُحتمل أن يكون قادراً على حمل حمولة ثقيلة إلى هاواى وأجزاء من ألاسكا. ومن الصعب تحديد مقدار التهديد الذى يمثله برنامج الصواريخ بالفعل. وفى السنوات الست الأخيرة، لم تجرب كوريا الشمالية صاروخاً ذا مدى أبعد. وهى لم تصنع رأساً حريبياً من الصغر بما

يكفى لحمله داخل صاروخ طويل المدى.^(٢١) وليس لدى بلد معاد آخر، أو سيكون لديه في المستقبل القريب، صاروخ قادر على الوصول إلى الولايات المتحدة. ومع ذلك، وبعد مرور أربع سنوات على وجود إدارة بوش في الحكم، لم يُبذل أى جهد للتفاوض على أية قيود على برنامج صواريخ كوريا الشمالية. بل ركزت الإدارة بدلاً من ذلك على الهدف المزاوغ الخاص بالدفاع الصاروخي القومى.

بعد ثلاثة أشهر من الحادى عشر من سبتمبر، أبلغت إدارة بوش روسيا رسمياً أنها سوف تمارس حقها فى الانسحاب من معاهدة حظر الصواريخ الباليستية خلال ستة أشهر، حيث أعلنت أن المعاهدة "تعوق قدرة حكومتنا على إيجاد حماية لشعبنا من الهجمات الصاروخية من الإرهابيين أو الدول المارقة فى المستقبل".^(٢٢) ولم تتحقق التكهّنات الفظيعة الخاصة بنتائج الانسحاب الأمريكى حيث احتشد العالم وراء الولايات المتحدة فى أعقاب الهجمات الإرهابية. وقال الرئيس الروسى بوتين إن القرار "لا يمثل تهديداً لأمن الاتحاد الروسى القومى".^(٢٣) وسوق يكون للانسحاب من معاهدة حظر الصواريخ الباليستية آثار عكسية على حظر انتشار الأسلحة النووية قد لا تتضح إلا بمرور الوقت. وحتى الآن، تجاهلت روسيا خطط خفض عدد فرق الصواريخ الباليستية لديها من خمس عشرة إلى اثنتين على نحو أكثر فورية. وسوف يتعين على الإدارة أن تكون يقظة لضمان أن الانسحاب ليس له أثر عكسى على جهود نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية.

تحركت إدارة بوش قُدماً بخطة دفاع صاروخي باهظة التكلفة قد تفلح وقد لا تفلح عند نشرها. وسوف تستتبع الخطة بناء ما يصل عدده إلى عشرين منصة اعتراض أرضية فى موقعين لاعتراض الصواريخ طويلة المدى، وبدء تحديث المدمرات والطرادات فئة إيجيس لتكون مزودة بحساسات، وبدء تشغيل ما يصل عدد إلى عشرين منصة اعتراض بحرية يمكن استخدامها ضد الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى.^(٢٤) ومنذ ديسمبر من عام ٢٠٠٢، أُجلت تسع تجارب أو ألغيت، وليست هناك تجارب على منصة الاعتراض بمعرزها الصاروخي الحالى.^(٢٥) ووجد ذراع تحقیقات

للكونجرس، هو مكتب المحاسبة العام، أن الثمانية منصات اعتراض الطائرة التي تمت تجربتها كانت "معادة ومكتوبة مسبقاً" وأن التكنولوجيا "غير مجربة إلى حد كبير". وأوصى بإجراء الاختبار والتقييم العمليتين في ظروف واقعية.^(٢٦)

من المؤكد أنه ينبغي على أمريكا السعى لإقامة دفاع صاروخي قومي، لكن بسرعة تجعل النشر مرتبطاً بواقع نظام يعمل بنجاح. وسوف يكون من العقل السعى لإجراء اختبار وبحث قويين بينما يتم إرجاء الاستثمار الكبير في النشر إلى أن يتقرر ما إذا كان النظام سينجح في مواجهة التهديدات المحتملة أم لا. وبعد ذلك يمكن للإدارة تقييم تكاليف المضي قدماً في النشر مقابل تكاليف الاستمرار في برامج الدفاع اللازمة الأخرى. على سبيل المثال، نحن ننفق الآن ١٠ مليارات دولار في العام على الدفاع الصاروخي ومليار دولار في العام على برنامج نان لوجار لخفض التهديدات الذي يساعد دول الاتحاد السوفيتي السابق على تأمين الأسلحة والمواد النووية والكيميائية والبيولوجية. وإذا كان التهديد الأكثر مباشرة للأمن الأمريكي من إرهابيين داخل الولايات المتحدة يهاجمون بأسلحة الدمار الشامل. فلا بد للإدارة من بحث ما إذا من الأفضل إنفاق الأموال على زيادة أمن الموانئ، وزيادة أمن الجمارك والحدود، والدعم المستمر لبرنامج نان لوجار لإبعاد أسلحة الدمار الشامل عن أيدي الإرهابيين. وإذا كان التهديد يستحق الاهتمام والنظام ناجح. فينبغي المضي قدماً في الدفاع الصاروخي كذلك.

أرمجدون من صنع أيدينا

أحد أخطر التهديدات التي تتعرض لها أمريكا الآن يمثلها إمكانية سقوط أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين المصريين على مهاجمة الولايات المتحدة. وأخطر ميراث لصراع القوى العظمى في الحرب الباردة هو وجود ثلاثين ألف رأس نووية سليمة في الولايات المتحدة وروسيا؛ سبعون ألفاً وخمسمائة منها قابلة للعمل، أما

الباقى فاحتياطى ومتقاعد وينتظر التفكيك.^(٢٧) ولا يزال لدى روسيا والولايات المتحدة آلاف الأسلحة فى حالة استنفار. وبالإضافة إلى ذلك، جعلت ثورة التكنولوجيا المعلومات الخاصة بكيفية صنع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيمائية متوفرة بسهولة للإرهابيين أينما كانوا. وربما تنقل الدول المارقة، ومنها إيران وكوريا الشمالية، مواد حساسة إلى الإرهابيين. وقد يتضمن هجوم القاعدة التالى أسلحة دمار شامل.

تحقق تقدم فى علاج ميراث مخزونات أسلحة الحرب الباردة من الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية، إلا أنه لا بد من اتخاذ خطوات إضافية لتأمين الأمن العالمى. وأحد أهم جهود مكافحة انتشار الأسلحة النووية هو برنامج نان لوجار الذى نجح فى خفض تهديد الأسلحة السوفيتية بشكل كبير. ومنذ عام ١٩٩١، نُقلت كل الأسلحة النووية من أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا، وعثر ما يزيد على عشرين ألف عالم نووى على عمل سلمى. وأُبطل ٦٢٥٢ رأساً نووياً.

وعلى الرغم من هذه الخطوات، فإن تهديد هذه الأسلحة حقيقى، نتيجة للسرقة أو الإرهاب بشكل خاص. وفى روسيا، مازال هناك أكثر من سبعة آلاف رأس حربى نووى قابلة للعمل، وكذلك عشرة آلاف رأس غير قابلة للعمل، وبالكاد بدأ الروس التخلص من مخزونهم الذى يصل وزنه إلى عشرين ألف طن مترى من الأسلحة الكيمائية.^(٢٨) ومازال أمن الكثير من أسلحة الاتحاد السوفيتى السابق النووية غير مناسب على نحو مخيف، حيث تلقى ٤٠ بالمائة فقط من المنشآت التى تؤوى المواد النووية تحسينات أمنية، وتلقى نصفها فقط أنظمة أمنية كاملة. ولخص السناتور السابق سام نان، الرئيس المشارك لمبادرة التهديد النووى خطر تلك الأسلحة فى يونيو من عام ٢٠٠٤ بقوله: "نحن معرضون لخطر أرمجيدون من صنع أيدينا".^(٢٩) ولا بد لأمريكا من العمل مع روسيا بشكل عاجل لتأمين هذه المخزونات المتبقية.

القضية العاجلة الأخرى فيما يتعلق ببقايا مخزونات الحرب الباردة هو حالة الاستنفار الخاصة بها. فبينما كان جورج بوش يخوض حملته الانتخابية فى صيف عام ٢٠٠٠، دعا إلى "إخراج الولايات المتحدة أكبر عدد ممكن من الأسلحة من حالة

الاستنفار الشديد - وهو أثر غير ضرورى من أثار مواجهة الحرب الباردة.^(٢٠) ومما يؤسف له أنه منذ توليه منصبه لم يفعل الكثير لتقليل عدد الأسلحة النووية التي فى حالة استنفار شديد. وتبنى بدلاً من ذلك سياسة تعيد تأكيد دور الأسلحة النووية. وخفضت إدارة بوش تمويل برنامج نان لوجار بمقدار ٤٠ مليون دولار فى ميزانيتها لعام ٢٠٠٥، ورفضت الحز على إقرار المعاهدة الشاملة لحظر إجراء التجارب النووية. وحسنت استعداد موقع إجراء التجارب النووية بنيقادا، وخصصت ميزانية قدرها ٤٨٥ مليون دولار للأسلحة النووية المخترقة للتحصينات.^(٢١) ولا بد من عكس مسار تلك السياسات كلها. وعلى الرغم من اتفاق الولايات المتحدة وروسيا فى مايو من عام ٢٠٠٢ على المزيد من خفض الرؤوس النووية المنشورة فى وضع الاستعداد إلى ما بين ١٧٠٠ و ٢٢٠٠، فإن معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لا تحدد هذا الهدف حتى عام ٢٠١٢. وتوضيحاً لشك الإدارة فى الحد من الأسلحة، لا تتضمن المعاهدة بنداً ينص على التحقق (وهو ما ينقض شعار رونالد ريجان "ثق، لكن تحقق"). كما أنها تستبعد الرؤوس النووية غير القادرة على العمل وغير الاستراتيجية. وهى تلك الأسلحة الأكثر عرضة للسرقة بواسطة إحدى الجماعات الإرهابية.^(٢٢) ولا بد من تصحيح هذه العيوب.

سوف يساعد اتخاذ هذه الخطوات فى الحد من خطر وصول أسلحة الدمار الشامل هذه إلى أيدي الإرهابيين الذين يخططون لمهاجمة أمريكا. ولا بد أن تعمل أمريكا مع الأمم المتحدة والوكالات والأنظمة الدولية للحد من الأسلحة وأوروبا وغيرها من الحلفاء لصياغة السياسة العالمية لعدم التسامح مع من يقومون بنشر الأسلحة النووية. وفى مجال لافيت للانتباه، بدأت إدارة بوش القيام بذلك.

عدم تسامح جديد

المجال الإيجابى الذى فتحت فيه الإدارة أفاقاً جديدة هو فى التجارة غير المشروعة فى الأسلحة والمواد الحساسة. واستغلت إدارة بوش استراتيجية غير نمطية

للحد من الأسلحة، وهي الاستراتيجية التي تتحايّل على طريقة عمل المعاهدة البطيئة وتستخدم بدلاً منها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتعزيز الأنظمة القائمة وتقوية المعايير المضادة لانتشار أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، فقد كانت مقاربتها الأولية بها عيوب. وفي مايو من عام ٢٠٠٣ أعلن الرئيس بوش عن مقارنة جديدة لحظر انتشار الأسلحة النووية، وهي تحالف الراغبين، بدلاً من عقد معاهدة دولية جديدة. وأعلنت مبادرته الأمنية لحظر انتشار الأسلحة النووية أن الولايات المتحدة وشركاءها سوف يتخذون الإجراءات، إما منفردين أو مع الدول الراغبة الأخرى، لوقف تحويل أو نقل أسلحة الدمار الشامل، وأنظمة توصيلها، أو المواد المتصلة بها من وإلى الدول والجهات الفاعلة من غير تلك المهتمة بنشر الأسلحة النووية.^(٣٣) وسوف يكون مركز اهتمام المبادرة الأمنية لحظر انتشار الأسلحة النووية هو منع وصول المواد إلى الدول المارقة والتنظيمات الإرهابية.

بدلاً من السعي لوضع قوانين دولية جديدة تحكم حقوق هذا الحظر، سعت الإدارة إلى إقامة تحالف الدول المؤمنة بالآراء نفسها التي سوف تنضم إليه. وفي البداية، وقعت إحدى عشرة دولة فحسب.^(٣٤) وعلى نحو بارز، رفضت كوريا الجنوبية وروسيا والصين ومعظم بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية المشاركة في المبادرة الأمنية لحظر انتشار الأسلحة النووية. وشكك المنتقدون في مشروعيتها بموجب للقانون الدولي، مدعين أنها تتناقض مع قانون حرية الحركة.^(٣٥) وعلّق مسئول بالوكالة الدولية للطاقة الذرية في مارس من عام ٢٠٠٤ بقوله: "ماهى القواعد الإرشادية والقواعد التي سوف تقرر الولايات المتحدة بموجبها العمل؟ هل هى إضفاء المشروعية على القرصنة الدولية؟"^(٣٦) واعترافاً منها بالواقع، فعلت حكومة بوش حينذاك شيئاً لم يخطر على بال أحد قبل ذلك بوقت قصير؛ إذ نقلت القضية إلى الأمم المتحدة فى أواخر عام ٢٠٠٣.

وفى مقارنة غير تقليدية للحد من السلاح، رفضت الولايات المتحدة المفاوضات التي تستغرق زمناً طويلاً والمعنية بمعاهدة دولية جديدة. وبدلاً من ذلك سعت إلى سبيل

أسرع لمجلس الأمن يمكن التحكم فيه بشكل أفضل. وبدأت الولايات المتحدة العمل مع بريطانيا وأعضاء دائمين آخرين فى مجلس الأمن لضمان الموافقة على قرار يجبر الدول على تبني وتنفيذ قوانين لمنع الإرهابيين والدول المارقة من أن تكون قادرة على تصنيع أسلحة الدمار الشامل، أو وسائل توصيلها، أو امتلاكها أو نقلها أو استخدامها. وعلى الرغم من تلقى ذلك المسعى قدراً قليلاً من الاهتمام، طوال فصل الربيع، فقد شاركت الولايات المتحدة فى الدبلوماسية الماهرة، التى لم تكسب دعم الأعضاء الدائمين الآخرين فى المجلس، وهى بريطانيا والصين وروسيا وفرنسا، فحسب، بل اكتسب على نحو يدعو للاستغراب دعم الأعضاء العشرة غير الدائمين جميعهم. وعلى الرغم من المخاوف الشديدة بشأن عدم الالتزام الأمريكى بنزع السلاح الشامل، وهو هدف رئيسى للعالم المتطور، فقد وافق أعضاء المجلس الواحد تلو الآخر على القرار. وأبدت باكستان حذرهما من المقترح، لأن المناقشات جاءت فى أعقاب الكشف عن أن كبير علمائها النوويين باع مواد حساسة لكوريا الشمالية وليبيا. وعلّق مندوب الجزائر بالأمم المتحدة عبد الله باعلى بقوله: "ما الخيار الذى كان لدينا؟ لا يمكننا معارضة الولايات المتحدة، على الأقل كانوا سيأتون إلى الأمم المتحدة." (٣٧)

فى بيان قدرة القوة العظمى عندما تختار المشاركة على نحو بناء فى الثامن والعشرين من أبريل عام ٢٠٠٤، صوّت مجلس الأمن بالإجماع لمصلحة سن النظام الجديد. واعترف نائب المندوب الأمريكى جيمس كينجهام بأنه "لا يمكن لدولة مواجهة هذا التحدى بمفردها". (٣٨) ويطلب القرار رقم ١٥٤٠، الذى جرى تبنيه بموجب الفصل السابع - ويشير إلى إمكانية استخدام القوة - كل الدول بـ"الامتناع عن توفير أى شكل من أشكال الدعم للجهات الفاعلة من غير الدول التى تحاول صنع الأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية، أو وسائل توصيلها، أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها". كما ناشد الدول كافة "اتخاذ إجراء تعاونى لمنع التجارة غير المشروعة فى الأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية، أو وسائل توصيلها، والمواد المتصلة بها".

وقد نجحت الولايات المتحدة فى إضفاء الصبغة الدولية على مبادراتها الأمنية لحظر انتشار الأسلحة النووية المثيرة للجدل.

يمثل المقترح تطوراً مهماً فى الحد من الأسلحة، وقد يمثل طريقة جديدة للقيام بأعمال الحد من الأسلحة. وقد فشلت مقاربة المهيمنين الأحادية، لكن سياسة المشاركة القوية نجحت.

الأنظمة المارقة

كانت هناك كذلك تطورات مهمة داخل دول عديدة متورطة منذ فترة طويلة فى انتشار الأسلحة النووية غير المشروع، وأبرزها ليبيا وباكستان، وقد وافقت فى ربيع عام ٢٠٠٣ على وقف مشاركتها فى ذلك النشاط. واقتراحاً بتغيير النظام الحاكم فى العراق، وجّه الاستعداد المفاجئ لهاتين الدولتين على كشف إجراء تهما السابقة ضربة قوية إلى السوق السوداء فى أسلحة الدمار الشامل. وبينما لا تزال المشكلات قائمة فى إيران وسوريا وكوريا الشمالية، فإن التغير فى الموقف كبير.

فى انعكاس مذهب لعقود من رفض الالتزامات الدولية، كشف الزعيم الليبى معمر القذافى فى التاسع عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٣ النقاب عن برنامج بلاده للأسلحة النووية وتعهد بتفكيك أسلحة الدمار الشامل. ودعت ليبيا الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من إلغاء الأنشطة المرتبطة بالأسلحة النووية داخل البلاد، كما تعهدت بالالتزام بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التى كانت قد صدقت عليها عام ١٩٧٥، والتوقيع على البروتوكول الإضافى الذى يعطى العاملين بالوكالة الحق فى التفتيش على المواقع النووية المعلنة وغير المعلنة بالطريقة المناسبة. ووقعت ليبيا عليها فى العاشر من مارس عام ٢٠٠٤، وطبقاً لما ذكره المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعى، الذى ترأس فريق تفتيش توجّه إلى ليبيا فى عام ٢٠٠٣، فإن برنامج

الأسلحة النووية لذلك البلد كان فى مراحل الأولى، حيث كانت تفصل بينه وبين إنتاج سلاح نووى ما بين ثلاث وسبع سنوات تقريباً.

كانت الخطوة تأكيداً لعقد من الضغط على الليبيين، وبشكل خاص تسعة أشهر من المفاوضات المكثفة بين ليبيا وحكومتى بلير ويوش. وأسّرت إدارة بوش بزعم أن الحرب الاستباقية فى العراق أقنعت القذافى بالتصرف على هذا النحو. ومع أنه لا شك فى أن الحرب كان لها دور، فقد كانت الخطوة جزءاً من عملية أطول بكثير من المفاوضات مع ليبيا تعود إلى تفجير ليبيين لرحلة بان أمريكان رقم ١٠٣. (٣٩) وكان السياسات الاقتصادية المفجعة، وسوء إدارة عائدات النفط، وعقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة التى منعت ليبيا من زيادة إنتاجها النفطى، سبباً أساسياً للتقارب الليبى مع واشنطن.

سرعان ما أوقع انفتاح ليبيا الجديد باكستان فى جدل. فنتيجة لعمليات التفتيش الجديدة، انتهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن باكستان والدكتور عبد القدير خان، "أبو" البرنامج النووى الباكستانى، هما المصدر المباشر لمعدات صنع القنابل الليبية. وأمكن التعرف بسهولة على التصميم، وهو يعود إلى الستينيات ومن صنع الكونسورتيوم الأوروبى أورينكو والمهندس جيرنوت زيب. وقد أُدين خان فى عام ١٩٨٣ بالتجسس الصناعى لاستيلائه على مخططات سر التصميم فى عام ١٩٧٥، لكن التهمة أُسقطت لأسباب فنية. وقد استغل المخططات فيما بعد لخلق برنامج باكستان النووى. (٤٠) وكشف انفتاح ليبيا وتحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى برنامج إيران النووية المشتبه به عن أدلة واضحة على وجود آثار باكستانية فى بيع مواد حساسة لكلا الدولتين، وكذلك لكوريا الشمالية.

فى الرابع من فبراير عام ٢٠٠٤، اعترف الدكتور خان علناً بتسليمه معلومات نووية سرية لدول أخرى من بينها ليبيا وكوريا الشمالية وإيران. وكما لخص مسئول أمريكى رفيع المستوى الكشف عن تلك الأسرار، فإن "هؤلاء الناس يجيدون عملهم الآن باعتبارهم مؤرّداً لكبرى مشكلات انتشار الأسلحة النووية التى نعانى منها". (٤١) وفيما

هي كذبة وقحة على الأرجح، ادعى الدكتور خان ادعاءً غير معقول مفاده أن أعضاء فريقه النووي انتهكوا قواعد منع انتشار الأسلحة النووية من أنفسهم، وقد سعى إلى "توضيح أنه لم يكن هناك قط أى نوع من التصريح بتلك الأنشطة من مسئول حكومي".^(٤٢) وعفا الرئيس مشرفاً رسمياً عن الدكتور خان، إدراكاً لإجلال البلد للرجل الذى جلب القدرة على صنع الأسلحة النووية للعالم الإسلامى. وكانت "الجماهير ترقص فى الشوارع، وصلوات الشكر فى المساجد، وإطلاق النار فى الهواء احتفالاً". كما يبين استطلاع للرأى أن ٩٧ بالمائة يؤيدون أول اختبار للقنبلة الباكستانية الدعم القوى للبرنامج النووى الباكستانى.^(٤٣)

بل إن الأمر الأكثر استغراباً هو رد فعل واشنطن تجاه العفو، وهو الإذعان التام. فعلى الرغم من اعتراف المؤسسة النووية الباكستانية بمساعدة بعض أسوأ أعداء أمريكا فى الحصول على قدرة إنتاج الأسلحة، كانت واشنطن تحذر من ممارسة ضغط أكبر من اللازم على الرئيس مشرف. فقد كانت بحاجة إلى مساعدته فى الحرب على الإرهاب ومنحت باكستان تصريحاً شاملاً. وسوف يثبت القرار أنه قصير النظر؛ فعلى الرغم من مساعدة الولايات المتحدة لباكستان فيما يتعلق بأفغانستان، فلا ينبغي أن تتجاهل مخاوفها الخاصة بانتشار الأسلحة النووية. وفى السياسة الخارجية فيما بعد الحادى عشر من سبتمبر، لا بد أن تصر الولايات المتحدة على وفاء باكستان الكامل بالتزاماتها فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية. وحتى الآن، مازال على باكستان أن تكشف عن بالكامل عن مدى مساعدتها لإيران وكوريا الشمالية، وغيرهما، أو تسمح لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى برامجها أو كشف المدى الكامل لأنشطة باكستان.^(٤٤) وكما وصف مسئول أمريكى سابق عن سياسة حظر انتشار الأسلحة النووية سياسات نشر الأسلحة النووية الباكستانية، فإنه "على مدى العقد الماضى، فعلت باكستان ما يقوِّض الأمن الأمريكى أكثر مما فعلته أية دولة مفردة - وإذا ما انفجر سلاح نووى فى مكان ما فى العقد المقبل، فمن المحتمل أنه يعود فى أصله بطريقة ما ويأتى شكل إلى باكستان".^(٤٥)

وما زالت أسلحة الدمار الشامل الإيرانية تحدياً للولايات المتحدة. فعلى الرغم من أن إيران أحد أطراف اتفاقية الأسلحة الكيماوية، تزعم وكالة الاستخبارات المركزية أنه في عام ٢٠٠٣ سعت إيران للحصول على الخبرة الصينية في إنتاج غازات الأعصاب، وربما خزنت غازات البثور والدم والاختناق والأعصاب. كما أنها أحد الموقعين على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وعلى الرغم من ذلك فمن المرجح أنها تحتفظ ببرنامج أسلحة بيولوجية وما زالت تسعى إلى الحصول على مواد ومعدات وخبرة تكنولوجية حيوية مزدوجة الاستعمال، على الرغم من أن قدراتها لتحويل تلك الغازات إلى أسلحة محدودة.^(٤٦) ومع أن جزءاً كبيراً من أنشطة إيران المتعلقة بالأسلحة البيولوجية أو الكيماوية غير معروفة، يُعتقد أن إيران لديها القدرة على إنتاج ألف طن متري في العام وربما يكون لديها مخزون لا يقل عن عدة آلاف من الأطنان المترية من الغازات المحولة إلى أسلحة. وتمتلك إيران خمسة مفاعلات أبحاث ومفاعلي طاقة لم يكتمل بناؤهما. وهى تدعى أن لها الحق في امتلاك الأسلحة النووية لمواجهة أسلحة إسرائيل.^(٤٧)

منذ سنوات والولايات المتحدة مهمومة بشأن المنشآت النووية الإيرانية التي يرى أنها تُستخدم لتخصيب اليورانيوم ليس لتوفير الوقود فحسب. وكان مع الولايات المتحدة الحق في حضاها إيران على الالتزام بتعهداتها بموجب معاهد حظر انتشار الأسلحة النووية، وتزعم إيران في العلن أنها تحاول إقامة دورة وقود نووي كاملة لدعم برنامج الطاقة المدني. وما يخيف هو أن دور الوقت هذه نفسها يمكنها كذلك توفير مواد لبرنامج صنع الأسلحة النووية. وقد بلغت القضية حد الأزمة في يونيو من عام ٢٠٠٣ عندما صرح المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي بأن إيران لا تفي بالالتزامات المطلوبة منها بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وجاء الأسوأ من بين الانتهاكات العديدة التي جرى تحديدها في تقرير سري للوكالة تسرب إلى الإعلام في شهر أغسطس يوضح الخطوط العامة لاكتشاف آثار عناصر يورانيوم عالي التخصيب عُثر عليها في إحدى المنشآت النووية الإيرانية. وطبقاً لما ذكره

مسئولو الوكالة، يزعم الإيرانيون أنه لا بد أن يكون مصدر العناصر هو باكستان، التي جاء منها بعض المعدات. ومنعت باكستان مفتشى الوكالة من التمكن من مقارنة العينات. (٤٨)

عند السعى لوقف نشاط إيران، أوضحت إدارة بوش للإيرانيين أنهم سوف يواجهون عقوبات دولية إذا رفضوا التعاون التام مع المفتشين. ومع ذلك رفض الأوروبيون مجارة السعى الأمريكي، خوفاً من أن يكون لرد الفعل الحازم أثر عكسي عنيف في إيران. وتسببت تلك المخاوف في زيارة مشتركة غير مسبقة في أكتوبر من عام ٢٠٠٣ قام بها وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وألمانيا إلى طهران. وعقب المحادثات، وافقت إيران على فتح أنشطتها النووية للتفتيش الدولي، كما وافقت طوعاً على تعليق أنشطتها الخاص بالتخصيب. وأعقب ذلك توقيع إيران على البروتوكول الإضافي في ديسمبر من عام ٢٠٠٣ الذي سمح بأعمال تفتيش غير معلنة. وأبقت الولايات المتحدة على إمكانية إحالة القضية إلى مجلس الأمن. وهي الخطوة الأولى في فرض العقوبات. وفي الثامن عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٤، وافق مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية على قرار يدعو إيران إلى وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم. وذلك على الرغم من رفضها حض واشنطن على إحالة القضية إلى مجلس الأمن. وبعد ثلاثة أيام أعلنت إيران أنها حولت أطناناً من اليورانيوم إلى غاز، وهي خطوة مهمة في صنع وقود للنبلة النووية.

وبينما تكافح إيران مع توتراتها الداخلية، التي زاد من تفاقمها أن ما يقدر بثلاثي السكان دون الثلاثين من العمر، لا بد للمجتمع الدولي من إرسال إشارة واضحة تفيد بأن انتهاكات إيران لتعهداتها الدولية لم يعد بالإمكان التغاضي عنها. ومادام المجتمع الدولي منقسماً بشأن القضية، ويمكن لإيران تجنب العقوبات، فمن غير المرجح وقف البرامج. وفي ظل التاريخ المتوتر مع إيران، من غير المناسب أن تقود الولايات المهمة بدون حلفاء. ومن غير المرجح أن يكون الإجراء العسكري الذي تقوم به الولايات المتحدة، أو ربما إسرائيل كما فعلت مع منشأة العراق النووية في عام ١٩٨١، في ظل

الأثر العكسي العنيف والشك فى أن يقضى هذا العمل على التهديد. ولهذا السبب يجب على الولايات المتحدة العمل من وراء الكواليس من أجل قيادة أوروبية أقوى عند وضع سياسة عدم تسامح مع إيران على الإطلاق. ولا بد من بحث سياسة عقوبات حازمة تجاه إيران، على الرغم من صعوبة تحقيق ذلك.

لكى تنجح الولايات المتحدة فى سياسة حظر انتشار الأسلحة النووية، سوف يتعين عليها العودة إلى سياسة دعم المعاهدات والأنظمة الدولية المتعددة التى تمكّنها من قيادة الجهد العالمي لمواجهة التهديد العالمي. وبعد أن أمضت إدارة بوش السنوات الثلاث الأولى فى ازدياد اتفاقيات الحد من السلاح الدولية، فقد نقضت ببطء رفضها السابق لاتفاقيات حظر انتشار الأسلحة النووية القائمة بالفعل. وعلى الرغم من حدوث ذلك فى وقت متأخر جداً من فترة رئاسة بوش، فيحسب للإدارة أنها بدأت تدرك أن مقارنة المهيمنين غير قابلة للتطبيق وتحولت إلى مقارنة أكثر واقعية للمشاركة. وفى فبراير من عام ٢٠٠٤، عرض بوش مقترحات لتحسين أنظمة المعاهدات متعددة الأطراف القائمة، بما فى ذلك معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتيرية (البيولوجية) والسامة، واتفاقية تحريم تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية وتدميرها. وقد أعلن أن الولايات المتحدة سوف تسعى لمعالجة بعض مشكلات المعاهدة القائمة، كبنود اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية الحالية التى تسمح للدول بتيسير تطوير التكنولوجيا النووية من أجل الأغراض السلمية، الأمر الذى وفر مخرجاً للأنظمة المارقة كى تحول المواد إلى صنع أسلحة الدمار الشامل.^(٤٩) وبالإضافة إلى ذلك، اقترح بوش ضرورة رفض الدول الموردة للمواد النووية بيع معدات تكنولوجيا التخصيب أو إعادة المعالجة لأية دولة لا تمتلك بالفعل معامل تخصيب وإعادة معالجة كاملة. ولا بد للولايات المتحدة كذلك من عمل المزيد لحض الدول على توقيع البروتوكول الإضافى لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز أعمال التفتيش فى أنحاء العالم. ومع أن المقترحات لم تحظَ بقدر كبير من الجاذبية، فإن الإدارة محقة فى مواصلة الجهود لصياغة إجماع جديد.

إذا ما نُفذت هذه المقترحات بالشكل الصحيح فمن الممكن أن تؤدي إلى فرض قيود أكثر فاعلية على الدول المتبقية التي تنتشر الأسلحة النووية - إيران وباكستان وكوريا الشمالية وسوريا - وكذلك ضمان عدم وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي القاعدة أو غيرها من الجماعات الإرهابية.

٣- إبداء دعم مستمر للديمقراطية وحقوق الإنسان

خلال التسعينيات، تكوّن للولايات المتحدة سجل قوى من دعم الديمقراطية. وفي الوقت الراهن، أصاب هذه السمعة ضررٌ وتضاءلت قدرة أمريكا على تعزيز الديمقراطية. وبينما ركزت السياسات الأمريكية على الحرب على الإرهاب والحرب في العراق، فقد أدت إلى تآكل مؤسسات المجتمع المدني. واليوم الديمقراطية في خطر في أنحاء جزء كبير من أمريكا اللاتينية، وروسيا أوتوقراطية بشكل كبير، وتعاني ديمقراطية باكستان بينما تغض واشنطن الطرف عن تلك الاتجاهات المزعجة، وفي أنحاء العالم، تَضَعُ صورة أمريكا بينما نحتاج إلى القيادة الأخلاقية القوية للحث على التحالفات العالمية. وفي أنحاء العالم، لا بد لأمريكا من السعى لتحسين التوازن بين الحرب على الإرهاب ودعم المؤسسات نفسها التي يمكن أن تكون بمثابة حاجز في وجه الإرهاب. والمشكلة شديدة الحدة في أمريكا اللاتينية.

على نحو غير ملحوظ إلى حد كبير، قوضت السياساتُ الأمريكيةُ المضلَّةُ المؤسسات الديمقراطية الهشة في نصف الكرة الغربي. وكانت الغلطة الأولى عندما أطيح بزعيم فنزويلا اليساري في انقلاب غير دموي. وفي شهر أبريل، واجه الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيس إضراباً قومياً يدعو إلى استقالته. وكان تشافيس قد نفَّرَ مجتمع الأعمال في نوفمبر السابق بتبنيه تسعة وأربعين قانوناً جديداً تناقضت مع مصالح الأعمال وزادت من سيطرة الحكومة على الأراضي والمواد الهيدروكربونية وصيد الأسماك التجاري. وأُضرِبَ عمال النفط احتجاجاً على قرار تشافيس تعيين عدد

من محاسيبه في مجلس صناعة النفط المملوكة للدولة. وتجمعت المظاهرات المناوئة لتشافيس ويزيد عدد المشاركين فيها على مائة وخمسين ألفاً من مؤيدي عمال النفط في العاصمة كاركاس. وفي الثاني عشر من أبريل، أجبر الجيش تشافيس على الاستقالة لفترة قصيرة.

بدلاً من إدانة التدخل العسكري في فنزويلا، ظهر أن إدارة بوش تبرره بالاستشهاد بعدد من انتهاكات حقوق الإنسان والقول بأن الرئيس تشافيس أخذ في التحول بشكل كبير إلى سلطوى وقمعى.^(٥٠) وعقب الانقلاب مباشرة، قال المتحدث باسم البيت الأبيض أرى فلايشير: "نعلم أن العمل الذي شجعتة حكومة تشافيس تسبب في الأزمة."^(٥١) وأعلن فلايشير كذلك أن تشافيس استقال طوعاً، وإن كانت هناك تقارير تشير إلى أنه غادر القصر الرئاسى تحت حراسة الجيش^(٥٢) ولم يدعُ إلى عودة سلطات فنزويلا المنتخبة أو يشكك في شرعية الحكومة الانتقالية.^(٥٣) والواقع أن مساعد وزير الخارجية أوتوريتش اعترف بأن الإدارة دخلت في اتصال مباشر مع بيدرو كارمونا إيستانجا رجل الأعمال الفنزويلي الذي وُضع مكان تشافيس.^(٥٤)

أعيد تشافيس إلى السلطة عقب عطلة نهاية الأسبوع، وبحلول يوم الاثنين كافحت الولايات المتحدة لشرح سبب دعمها لما بلغ حد الانقلاب غير الدستوري. فقد قال فيليب ريكر نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية: "أظن لو أنكم لو نظرتم إلى ما قلناه يوم الجمعة [الثالث عشر من أبريل] لرأيتم أننا كنا نفكر في ضرورة ضبط النفس واحترام التعبير السلمى عن الرأى السياسى؛ فقد أحزننا فقدان الأنفس الذى حدث يوم الجمعة، وكنا نحاول فحص الحقائق كما رأيناها فى حينها."^(٥٥) وأكد ريتش أن الإدارة كانت تعمل فى ظل "تعتيم معلوماتي" فى الساعات الأولى للانتفاضة وكانت معلوماتها محدودة. كما دافع عن قرار إقامة اتصال مع كارمونا، حيث قال إن الإدارة كانت ستنقذ على نحو أشد لو أنها لم تخبره برغبتها فى رؤية احترام العمليات الديمقراطية.^(٥٦) واليوم، مازال تشافيس فى السلطة حيث يعير الرئيس بوش بادعائه

أنه سيبقى بعده فى السلطة. فقد قال: "فلنتراهن يا جورج دابليو بوش على من يبقى لفترة أطول: أنت فى البيت الأبيض أم أنا فى قصر ميرافلوريس".^(٥٧)

بعد عامين، اتخذت الحكومة موقفاً مشابهاً فى هايتى، حيث أيدت الدعوات غير الدستورية لاستقالة الرئيس أريستيد لفشله فى تحقيق مطالب المعارضة الخاصة بإجراء انتخابات جديدة. وبدعم قوى من مجتمع الأعمال، استولى الغوغاء المسلحون على جونيف، وهى رابع أكبر مدن البلاد. وسرعان ما انتشر القتال والنهب إلى اثنى عشرة مدينة شمالية، حيث تخلت قوات الجيش والشرطة عن السيطرة ببطء. وكان الكثير من البلطجية مرتبطين بنظام دوقالييه السابق وطغمة سيدراس الحاكمة. وخلال ثلاثة أسابيع كان الوضع قد بلغ حد الأزمة. إذ سيطر المتمردون على نصف البلاد وكانوا يشقون طريقهم نحو العاصمة پورت أو پرنس.

ومع انحدار هايتى أكثر نحو الفوضى، تدخل الزعماء الكاريبيون لوضع خطة دعت أريستيد إلى المشاركة فى السلطة مع معارضته خلال العام المتبقى من فترة حكمه. ودعت الخطة إلى تعيين حكومة جديدة ذات رئيس وزراء "محايد ومستقل يتمتع بالثقة العامة".^(٥٨) كما أصرت على أن يعلن الرئيس أريستيد أنه لن يسعى إلى تمديد فترة رئاسته أو ينافس فى انتخابات أخرى، وأكدت حق التظاهر بينما اشترطت إطلاق سراح عدد من الناشطين والزعماء السياسيين الذين كانوا قد سُجنوا بطريقة غير مشروعة. وقَبِلَ أريستيد الخطة، لكن المعارضة لم تقبلها. ومع ذلك فإنه بدلاً من الضغط على المعارضة كى تقبل خطة المنطقة، ضغطت الإدارة على أريستيد كى يتنحى.

وكما فعل قبل عقد من ذلك، بدأ أريستيد الاتصال بى راجياً التدخل الدولى لمنع الغوغاء من دخول پورت أو پرنس. وقال لى قبل أسبوع من إجباره على الذهاب إلى المنفى: "نحن بحاجة إلى قوات دولية الآن، وإلا فسوف يُقتل الناس". عرفت أنه إذا كان أريستيد يتصل بى، فقد بقى له عدد قليل من المؤيدين فى واشنطن، ذلك أنى لم أكن قد تحدثت معه منذ سنوات. وأبلغنى أريستيد أنه بعد ذلك بوقت قليل وصلت القوات

الأمريكية إلى بيته فى منتصف ليل التاسع والعشرين من فبراير عام ٢٠٠٤ وطلبت منه مغادرة هايتى. وقد قيل له: "لن نحميك. لا بد أن تغادر هايتى الآن." واقتيد أريستيد وزوجته ملدريد إلى متن طائرة أمريكية مستأجرة وسافرا إلى خارج البلاد دون معرفة وجهتهما. ويزعم أريستيد أنه خُطِفَ وأُجبر على الاستقالة. وصرح نائب الرئيس تشينى بأن وجهة نظر الإدارة فى مارس هى "كنا سعداء برؤيته يرحل".^(٥٩)

لقد خذل المجتمع الدولى هايتى وخذل أريستيد بلاده. فهو لم ينجح قط فى بناء مركز سياسى أكثر اعتدالاً، واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان الضخمة والفساد وتجارة المخدرات. ورحلت قوات حفظ السلام على نحو أسرع من اللازم وكانت المساعدات الدولية غير مناسبة إلى حد كبير. وعارض الكثير من مسئولى إدارة بوش عودة أريستيد التى قادتها الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٤ وجمدت الإدارة المساعدات المقدمة لحكومته.

مع أن أريستيد كان مشكلة مستمرة، فقد كان لا يزال يمثل مؤسسة الديمقراطية. وليس واضحاً أن هايتى سوف تستفيد من تقويض الولايات المتحدة لمبدأ الانتخابات. وكان المسار الأفضل هو إرسال قوة دولية لإعادة الاستقرار إلى البلاد، بينما يجرى التفاوض على مشاركة جديدة فى السلطة أثناء التحول إلى الحكومة التالية فى عام ٢٠٠٦. وبدلاً من ذلك، وبينما كان هناك ثلاثة آلاف جندي دولى فى هايتى، فقد كانت غالبية السكان التى أيدت أريستيد مستبعدة، وكان هؤلاء الذين استغلوا عنف الغوغاء يتوقعون مكافآت سياسية من الحكومة الانتقالية، وعلى الرغم من الضغط المتواصل من الولايات المتحدة، فقد رفض الزعماء الإقليميون الاعتراف بالحكومة المؤقتة برئاسة رئيس الوزراء جيرار لاتورتو والرئيس المعين بونيفاس ألكسندر، رئيس المحكمة العليا المحترم الذى سوف يقود البلاد إلى أن تتم الانتخابات الجديدة فى عام ٢٠٠٥.

لإجراءات إدارة بوش آثار حقيقية على نصف الكرة. ففى أنحاء أمريكا اللاتينية، تشجع الآخرون الساعون إلى الإطاحة بالحكومات الديمقراطية، بما فى ذلك فنزويلا

وبوليفيا وبيرو. وينتشر السخط الشعبى على الحكومات الفاشلة، وتنمو مؤسسة الديمقراطية، التى لا تزال تتعافى من عقود الحكم العسكرى والدكتاتوريات. وبالإضافة إلى ذلك فإن الصراع الدائر منذ ثلاثين عاماً فى كولومبيا مصدر متزايد لعدم استقرار المنطقة. وتستثمر "خطة كولومبيا" مليارات الدولارات فى سعى الحكومة لهزيمة المتمردين، وهو الهدف الذى مازال مراوفاً. وأدى النمو الاقتصادى البطيء واتساع عدم المساواة الاجتماعية وانعدام الخدمات الاجتماعية والأنظمة القانونية الضعيفة إلى تآكل الثقة فى الحكومات المنتخبة. وأظهر مسح أجراه "الأمريكيون اللاتينيون" لمصلحة الأمم المتحدة أن ٥٥ بالمائة من الناس يؤيدون الاستعاضة عن الحكومة الديمقراطية بحكومة سلطوية، إذا كان يمكنها تحقيق فوائد اقتصادية. ووافق ٥٨ بالمائة على أنه ينبغى على القادة "تجاوز القانون" إذا اضطروا إلى ذلك، وقال ٥٦ بالمائة آخرون إن التنمية الاقتصادية أهم من الحفاظ على الديمقراطية. ومنذ عام ٢٠٠٠، أُجبر أربعة رؤساء منتخبين على التنحي: فى بيرو (ألبرتو فوجيمورى، ٢٠٠٠) وفى بوليفيا (جونزالو سانتشيس دى لوسادا، ٢٠٠١) وفى الأرجنتين (فرناندو دى ريبيا، ٢٠٠١) وفى هايتى (جان برتران أريستيد، ٢٠٠٤).^(٦٠) هناك عدم استقرار دائم فى فنزويلا وبيرو وبوليفيا. وخلال فترة رئاسة بوش الثانية لا بد أن يضع الولايات المتحدة مرة أخرى بقوة وراء الديمقراطية فى نصف الكرة هذا وأماكن أخرى.

روسيا

فى روسيا، وقفت أمريكا مكتوفة الأيدى حين هاجم الرئيس بوتين أعمدة المجتمع المدنى الهشة بالفعل، بما فى ذلك الصحافة والمعارضة السياسية وقادة الأعمال. وشملت أيام بوش الأولى فى منصبه شيئاً من اللغة القاسية ضد أعمال روسيا غير الديمقراطية إلى حد كبير. وانتقد بوش دعم كلينتون القوى ليلتسين أثناء الحملة الانتخابية. وكانت رايس متشددة فى تصريحها بأن "غلطنا الكبرى كانت فى افتراض أنه ستكون لدينا شراكة استراتيجية".^(٦١) وقد اتهمت كلينتون بـ"الكلام السعيد". وفى

حريف عام ٢٠٠١، انتقد بوش اتخاذ بوتين إجراءات صارمة ضد الديمقراطية، حيث أعلن أن روسيا "لا يمكنها بناء دولة مستقرة وموحدة على أطلال حقوق الإنسان، ... هي لا يمكنها تعلم دروس الديمقراطية من كتاب الطغيان. ونحن نرغب في التعاون مع روسيا بشأن قلقها من الإرهاب، لكن هذا مستحيل ما لم تعمل موسكو بضبط نفس متحضر".^(٦٢)

ومع ذلك سرعان ما أقام بوش علاقة وثيقة مع نظيره الروسى أدت إلى تلطيف موقف واشنطن تجاه أعمال بوتين. وكان بوتين أول زعيم أجنبي يتحدث إلى بوش بعد لحادى عشر من سبتمبر وأول زعيم روسى يزور مقر الناتو فى بروكسل. وقامت علاقة شخصية بين القائدين، عندما أظهر بوتين فى لقائهما الأول صليب التعميد الذى يضعه حول رقبته لبوش. فقد جرى تعميده فى السر وهو رضيع وأعطته أمه الصليب ليباركه عندما زار الأراضى المقدسة قبل بضع سنوات. وفى مقابلة مع رويترز فى عام ٢٠٠٠، قال الرئيس الروسى: "لقد وضعته حول عنقى لأتحاشى ضياعه ولم أخلعه منذ ذلك الحين".^(٦٣) وبعد الاجتماع قال الرئيس بوش إنه نظر إلى بوتين فى عينيه، وقال: استطعت الإحساس بروحه"، ووجد أنه "جدير بالثقة".^(٦٤)

عادت العلاقة الوثيقة بالفائدة على الدولتين. فقد ضمن بوش تأييد بوتين لمجموعة من القضايا التى كانت تتعارض مع السياسات الروسية التقليدية. على سبيل المثال، ضخ بوتين فى الحرب الأفغانية، وقدم المعلومات الاستخباراتية، وفتح المجال لجوى، ولم يحث أوزبكستان على رفض الوجود العسكرى الأمريكى. وفى مايو من عام ٢٠٠٢، وقّع الزعيمان معاهدة الأسلحة النووية التى تخفض ترسانتيهما بمقدار الثلثين.^(٦٥) وقبلت روسيا ضم دول البلطيق إلى الناتو، وهى الخطوة التى طالما مارستها. ومن جانبها، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم الدعم لروسيا كى تنضم إلى منظمة التجارة العالمية.^(٦٦)

ومع ذلك، فقد سعى الرئيس بوتين كذلك خلال الأعوام الأربعة الماضية إلى قويض مؤسسات الديمقراطية وغض الرئيس بوش النظر عن هذا الاتجاه الخطير.

وفى أواخر شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٣، أمر بوتين بالقبض على ميخائيل خودوركوفسكى رئيس يوكوس وهى ثانى أكبر شركة نفط فى روسيا. وانتُقدت تلك الخطوة على نطاق واسع باعتبارها محاولة مكشوفة لسحق معارض سياسى لبوتين وفى سبتمبر من عام ٢٠٠٤، أعلن بوتين عن فحص شامل للنظام السياسى الروسى استهدف تعزيز سيطرته على السلطة التشريعية والحكومات الإقليمية. ومازالت مؤسسات الشيشان قائمة، مع التزام الولايات المتحدة برغبة موسكو فى إبقاء المجتمع الدولى خارج القضية. وكما يوضح العنف والفوضى المستمران فى الشيشان، وإسقاط طائرتين مدنيتين فى أغسطس من عام ٢٠٠٤، فقد فشلت السياسة الروسية تجاه الشيشان فشلاً تاماً.

كانت الصحافة كذلك عرضة للتحرش. وفى يونيو من عام ٢٠٠٣، وافق بوتين على قانون جديد للإعلام يمنح الدولة سلطة إغلاق المؤسسات الإخبارية إن هى نشرت مقالة ينتقد المرشحين، ما لم يكن مدفوع الثمن من أحد المعارضين ويحمل ما يشير إلى هذا المعنى. وفيما سبق، كانت وسائل الإعلام التى تخالف القانون معرضة لدفع غرامات فحسب. وفشلت علاقة بوش مع بوتين كذلك فى إقناع موسكو بالمساعدة فى العراق وكوريا الشمالية، أو وقف مشاركتها فى بناء المفاعل النووى الإيرانى. وفى عام ٢٠٠٢، كشفت موسكو وطهران النقاب عن خطة للتعاون النووى مدتها عشر سنوات.

من مصلحة روسيا حماية مؤسساتها الديمقراطية الوليدة. كما أنه من مصلحة أمريكا جعل القضية تحتل مكانة أعلى فى علاقتها بموسكو. ويمكن للقوة العظمى فى العالم وحدها الحفاظ على دعم الديمقراطية فى أنحاء العالم الذى يلزم لضمان أن تصبح هذه الدول ملاذات للمجرمين والإرهابيين.

٤- معالجة تحديات العالم النامى

فى الوقت الراهن، يهدد عدم الاستقرار والأمراض فى إفريقيا مصالح أمريكا ويمكن للولايات المتحدة وحدها قيادة تحالف عالمى لمعالجة الأسباب الأساسية للدول

ماشلة فى إفريقيا. والحلقة التى تربط بين الدولى الفقيرة الفاشلة والصراع موثقة
ثيقاً جيداً. فعلى سبيل المثال، أظهر تقرير الأمم المتحدة "الوضع الاجتماعى العالمى"
١٦٤ من الصراعات العنيفة التى اندلعت فى العقدين الأخيرين كانت مركزة فى
البلدان الفقيرة ووقعت داخل الدول وليس فيما بينها.^(٦٧) ولا بد من كسر دورة الدول
ماشلة التى تستوجب التدخل الدولى. وبالتأكيد، فإن أحد الدروس المستفادة من
فانستان والحادى عشر من سبتمبر هو أن الدول الفاشلة تهديد واضح ومباشر
سالم الولايات المتحدة. وكما علّق ج. برايان أتوود، الرئيس السابق ليو إس إيد، فإن
دول الفاشلة "تهدد دولتنا. وهى تكلفنا أكثر مما يجب. فهى تخلق الأمراض التى تؤثر
ننا. وهى ترزعزع استقرار دولنا. وهى تعوق النمو الاقتصادى وتحرمنا من الفرصة
اقتصادية فى أكبر سوق جديدة، وهى العالم النامى".^(٦٨) وكانت كذلك الأكثر تأثراً
رة الفقر والعنف التى تؤدى إلى الدولة الفاشلة. وكما أشار تقرير التنمية البشرية
م ٢٠٠٣ الذى أصدره برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، فإن معظم البلدان التى
ادت فقراً من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠ كانت فى إفريقيا جنوب الصحراء.
تتكون من بين البلدان الأربعة والأربعين على مؤشر التنمية الإنسانية "المنخفض"، وهو
بغفة من متوسط الأعمار والتعليم ونصيب الفرد من الدخل، موجودة فى إفريقيا
وب الصحراء. فقد هبط متوسط الأعمار فى زيمبابوى، على سبيل المثال، من ستة
سسين عاماً فى أوائل السبعينيات إلى ثلاثة وثلاثين عاماً الآن.^(٦٩)

وقد سعى الرئيسان بوش وكلينتون إلى مقاربة عريضة لتخفيف الأسباب
ساسية للصراع فى إفريقيا - تحديات القارة من فيروس نقص المناعة
شرية/الإيدز إلى الفقر والانحطاط البيئى والتخلف وانعدام الديمقراطية. وخلال
امه الثمانية فى منصبه، أيد كلينتون بقوة مساعى توسيع الديمقراطية والتجارة
تنمية الاقتصادية فى إفريقيا. وقد عفا عن تلك المبالغ الضخمة من دين إفريقيا. كما
قدرة المؤسسات اللازمة لتعزيز العدالة وتشجيع التجارة الداخلية وتحسين التعاون
ليمى. وتعزيز مساعى السلام. وفتح قانون نمو إفريقيا وفرصتها لعام ٢٠٠٠ آفاقاً

جديدة فى مد الإعفاء من الجمارك إلى كل صادرات إفريقيا جنوب الصحراء إلى الولايات المتحدة. وكانت مشاركة كلينتون المباشرة بإفريقيا غير مسبقة، بما فى ذلك الرحلة الطويلة فى أنحاء القارة فى عام ١٩٩٨، حيث أرسل معظم أعضاء مجلس وزرائه إلى إفريقيا مرة واحدة على الأقل، واستضاف الاجتماع الوزارى الأمريكى الإفريقى الذى وضع مخططاً للمشاركة الاقتصادية الموسعة.

وبينما توقع كثيرون أن يتجاهل الرئيس بوش إفريقيا، فقد شارك بشجاعة فى بعض المجالات، وسافر إلى هناك فى فترة مبكرة من رئاسته، حيث كشف النقاب عن برنامج ضخّم قيمته ١٥ مليار دولار لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وزيادة مساعدات التنمية المقدمة للقارة، والحض على تحقيق السلام فى السودان وتشمل خطة بوش الخاصة بإفريقيا، القائمة على خطة سلفه، خمسة أهداف أساسية: هى "تعزيز النمو الاقتصادى من خلال دعم إصلاحات السوق والقطاع الخاص والمساعدة فى حل الصراعات التى تعوق التنمية الاقتصادية والسياسية، وتعزيز الإصلاحات الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية، وحماية بيئة إفريقيا الطبيعى ومواردها المتجددة." (٧٠)

وفى مارس من عام ٢٠٠٢ فى مؤتمر دولى للمساعدات عُقد فى مونير، بالمكسيك، دعا بوش إلى "مقاربة جديدة تماماً لمساعدات التنمية" وأعلن عن "حساب تحدى الألفية". وهدفه هو زيادة مساعدات التنمية الأمريكية للبلدان الفقيرة بمقدار ٥٠ بالمائة، مما يؤدى إلى زيادة سنوية قدرها ٥ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٠٦ للدول التى تتبع مبادئ السوق الحرة والحكم الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان، كما ربطت الإدارة الدعم المقدّم لإفريقيا بالحرب على الإرهاب، وزيادة الروابط العسكرية فى المنطقة وضمان ترتيبات إقامة القواعد، بما فى ذلك جيبوتى وتونس والمغرب والجزائر والسنغال وأوغندا وكينيا، وتخصيص ١٠٠ مليون دولار لتحسين الأمن فى موانئ شرق إفريقيا ومطاراته.

الطفل فى إفريقيا له الأهمية نفسها التى للرئيس أمام الرب

فى الوقت الراهن، إفريقيا أشد ما تكون تهديداً من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذى أصاب ما لا يقل عن ٢٣ مليوناً من مواطنى القارة البالغ عددهم ٧٥٠ مليوناً. وفقد طفل من بين كل عشرة أطفال فى إفريقيا جنوب الصحراء أمه بسبب المرض. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠١٠ سيكون هناك ٤٠ مليون يتيم فى المنطقة. ويستأصل المرض العاملين المهرة فى القارة، مما يهدد بدفع سكانها بشكل أكبر نحو الفقر. وكانت الإصابة شديدة كذلك بين المدرسين والجنود. فعلى سبيل المثال، يموت فى ساحل العاج مدرس بسبب الإيدز فى كل يوم دراسى.^(٧١) ويقدر المسؤولون الإثيوبيون أن ٥ بالمائة من الجنود يعانون من المرض. وأشار المسؤولون الكينيون إلى أنهم يفقدون من ثمانية إلى عشرة جنود كل أسبوع.^(٧٢) ولا يعرف خمسة وتسعون بالمائة من المصابين بالمرض أنهم يحملون الفيروس القاتل.^(٧٣)

اعترف كلينتون بخطر الوباء، وفى عام ١٩٩٩ طرح مبادرة القيادة والاستثمار فى محاربة الوباء لتوسيع المعركة ضد فيروس نقص المناعة/الإيدز فى إفريقيا، حيث أضاف ١٠٠ مليون دولار لميزانية العام المالى ٢٠٠٠، وهو ما جعل إجمالى الإنفاق على مساعدات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز العالمية ٢٥٠ مليون دولار.^(٧٤) وفى مايو من عام ٢٠٠٠، أصدر كلينتون أمراً تنفيذياً للمساعدة فى جعل توفر الأدوية والتكنولوجيات الطبية المرتبطة بالإيدز والقدرة على الحصول عليها أسهل للبلدان الإفريقية جنوب الصحراء. كما غيرت الإدارة النقاش الدائر حول القضية. فعلى سبيل المثال، فى عام ٢٠٠٠ فتح المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك آفاقاً جديدة مهمة عندما أقحم قضية فيروس نقص المناعة/الإيدز فى مجلس الأمن، حيث اعتبره تهديداً للأمن. وقد أخطأ دبلوماسيو الأمم المتحدة الحذرين (وأنا منهم) بمقاومتهم لتلك الخطوة بقوة. واعتبره مندوبو الدول فى الأمم المتحدة شأناً داخلياً يتم التعامل معه بواسطة الهيئات الإنسانية التقليدية التابعة للأمم المتحدة. وأقنع هولبروك

نائب الرئيس آل جور بترأس جلسة مجلس الأمن التي أقر خلالها رؤية هولبروك أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز "أزمة أمنية لأنه لا يهدد المواطنين الأفراد فحسب، بل المؤسسات نفسها التي تحدد طابع المجتمع وتدافع عنه".^(٧٤) ودفع هولبروك كذلك الجهاز البيروقراطي المتردد الخاص بالأمم المتحدة إلى إجراء تثقيف واختبار لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بشأن المرض، حيث أصر على أن يتضمن كل تفويض حفظ سلام هذا البند.^(٧٦)

أبدى الرئيس بوش رؤيةً وقيادةً بشأن القضية كذلك. ففي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في الثامن والعشرين من يناير عام ٢٠٠٣، كشف بوش النقاب عن زيادة هائلة في تمويل المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعددت خطة الطوارئ لإغاثة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بخمسة عشر مليار دولار على مدى خمس سنوات لمكافحة المرض في أربعة عشر بلداً إفريقياً وكاريبياً.^(٧٧) وأضاف شيتنام فيما بعد. وأثار دعم بوش القوى لإفريقيا الدهشة في دوائر كثيرة، بما في ذلك نجم موسيقى الروك الأيرلندي بوب جيلدوف الذي كان رائداً في جمع الأموال من المشاهير من خلال حفلاته الموسيقية الحية الناجحة جداً. وعلق جيلدوف بقوله: "قد تظنون أنني مجنون عندما أقول هذا، لكن إدارة بوش هي الأكثر تشدداً - بالمعنى الإيجابي للكلمة - في مقاربتها لإفريقيا منذ أيام كنيدي".^(٧٨) وقال مغني الروك الأيرلندي بونو في فريق "يو تو"، الذي سافر في مايو من عام ٢٠٠٢ مع وزير الخزانة أونيل: "أعتقد أن الرئيس مخلص في اقتناعه بجعل الولايات المتحدة تحتل موقعاً متقدماً على نحو لم يحدث من قبل بشأن هذه القضية".^(٧٩) بل جاء الثناء من الرئيس الفرنسي جاك شيراك في أعقاب صراع مريع بشأن الحرب مع العراق، حيث قال: "اتخذت إدارة بوش خطوة إيجابية جداً لزيادة مبلغ الأموال المخصصة للمعركة ضد الإيدز".^(٨٠)

جزء كبير من اهتمام بوش بإفريقيا تحركه عقيدة دينية عميقة. وأوضح ذلك كبير كُتّاب خطب بوش المسيحي الذي وُلِدَ من جديد مايكل جيرسون بقوله: "إنها عقيدة

راسخة إلى حد ما أن أى طفل فى قرية إفريقية يُحتَضَر والداه بسبب الإيدز له الأهمية نفسها التى لرئيس الولايات المتحدة عند الرب.^(٨١) وبالإضافة إلى حض بوش على التدخل فى عملية السلام فى السودان حيث المسيحيون فى الجنوب معرضون للخطر، حضت الجماعات المسيحية بوش على المشاركة فى المعركة العالمية ضد الإيدز، وبالأخص التركيز على ترويج "العفاف، والإيمان، والواقى الذكري"، وهو ما يسمى مقارنة "ع ا و" التى جرت تجربتها لأول مرة فى أوغندا. وكان نموذج "ع ا و" شديد الفاعلية فى أوغندا حيث هبط معدل عدوى الكبار، الذى بلغ أوجه فى عام ١٩٩١ بنسبة ١٥ بالمائة، إلى ٥ بالمائة فى عام ٢٠٠١، وهو واحد من أدنى المعدلات فى إفريقيا جنوب الصحراء.^(٨٢) وفى أعقاب اللقاء مع الجماعات الدينية التى تناقش السياسة القائمة على العقيدة، أعلن بوش: "لستم بحاجة لأن تجربونى. فقد كنت سأظل أشرب الخمر لولا ما فعله المسيح فى حياتى."^(٨٣)

من المؤكد أن سياسات بوش تعرضت لبعض النقد، وكان ذلك أوضح ما يكون لإعادة إعلان سياسة مكسيكو سیتی التى تضر أشد ما يكون الضرر إفريقيا والمعركة ضد الإيدز بشكل خاص.^(٨٤) وبالإضافة إلى ذلك، مازال تمويل برامج بوش الطموحة موضع شك. وبينما تعهد فى البداية بثلاثة مليارات دولار لخطته الطارئة الخاصة بفيروس نقص المناعة الطبيعية/الإيدز، فقد طلب بوش مليارى دولار فحسب. كما أن الحكومة قدمت أهدافها الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية على أهدافها التنموية فى إفريقيا، حيث هددت بخفض مساعداتها العسكرية للبلدان ما لم توقع على بيانات الحصانة من المثل أمام المحكمة الجنائية الدولية التى تعفى المواطنين الأمريكيين من المقاضاة بواسطة المحكمة المنشأة حديثاً. وحتى الآن، خُفِّض ما لا يقل عن اثنين وعشرين بلداً المساعدات^(٨٥)

السير قُدمًا

إذا كان لا بد من رؤية الولايات المتحدة مرة أخرى على أنها قوة من أجل التقدم والعمل من أجل مصالح المجتمع الدولي ككل، فلا بد أن تغير مسارها، إذ جعلت أربع سنوات من وصفات حكومة بوش السياسية الخاصة بالهيمنة أمريكا أقل أمنًا، وليس أكثر أمنًا، وتخسر أمريكا الدعم بين الحلفاء وتخلق المزيد من الأعداء بتشبيثها بسياسات ثبت فشلها.

يتطلب المسار الجديد إعادة ترتيب السياسة الخارجية الأمريكية كي تعمل باتساق مع المجتمع الدولي بدلاً من التصادم معه، وبالإضافة إلى إخضاع مصالح أمريكا، كما سوف يتهم البعض، سوف يمكّن هذا التحول الولايات المتحدة من رفع وضعها كقوة عظمى والمشاركة في عبء التقدم مع أصدقائها وحلفائها. والواقع هو أنه على الرغم من وضعها كقوة العظمى، فإن تحديات القرن الحادى والعشرين لا يمكن التغلب عليها إلا بحشد الرأى العالمى لمصلحة أهداف أمريكا وبالقيادة على نحو يتبعه العالم. وقد أدى ضرر السنوات الأربع الماضية إلى انتكاسة ذلك الهدف، لكن لم يفت الوقت بعد لرسم مسار جديد.

لكى ننجح فى جعل أمريكا آمنة من جديد، سوف يتعين على القوة العظمى الوحيدة تنظيم قواها، تلك القوى التى تتجاوز جيشها الذى لا يباريه جيش آخر، ويمكن لتوليفة معقدة من القيادة الاقتصادية والأخلاقية والسياسية، مقرونة باستخدام القوة كملأذ أخير، وليس أول، أن تستعيد مكانة أمريكا باعتبارها البلد الذى يلهم التغيير ويقود الآخرين إلى تحسين المجتمع العالمى. وهذه هى الطريقة التى يمكن بها لأمريكا كسب الحرب على الإرهاب، وقد حان الوقت للرئيس بوش كى يقبل هذا التحدى على نحو جاد.

الهوامش

- (1) KFOR press release, Pristina, January 21, 2004: total of 18,500 KFOR troops. Also see: Wes Allison, "No end in sight for U.S. in Iraq, " *St. Petersburg Times*, March 21, 2004: 2000 US troops in Kosovo, and Brookings Institution, "Iraq Index, " June 16, 2004: 138,000 US troops, 162, 000 total coalition troops.
- (2) The Pew Research Center, "Views of a Changing World 2003, " June 3. The Pew Global Attitudes Project (أجرى مسحاً على ١٦ ألف شخص في ٢٠ بلداً والسلطة الفلسطينية في مايو من عام ٢٠٠٣ وأكثر من ٢٨ ألف شخص في ٤٤ دولة في عام ٢٠٠٢).
- (3) Taylor Nelson Sofres/Eos Gallup Europe, Public Opinion Poll, October 2003. رأى ثلاثة وخمسون من مواطني الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة على أنها تهديد، وكذلك كوريا الشمالية وإيران.
- (4) Pew Global Attitudes Project, "Views of a Changing World, " June 2003.
- (5) The Pew Research Center, " A Year After Iraq War, " March 16, 2004.
- (6) United Nations Development Programme, *Arab Human Development Report 2003*.
- (7) كان خاطفون آخرون من اليمن والإمارات العربية المتحدة.
- (8) *Can Saudi Arabia Reform Itself*. ICG Middle East Report no. 28 (July 14, 2004) [www. crisisweb.org](http://www.crisisweb.org).
- (9) United Nations Development Programme, *Arab Human Development Report (2002)*.
- (10) Indyk, Martin, "Back to the Bazaar, " *Foreign Affairs* (January / February 2002): 77.
- (11) Gallup Poll. أجرى الباحثون مقابلات شخصية مع ٩٩٢٤ من سكان باكستان وإيران واندونيسيا وتركيا ولبنان والمغرب والكويت والأردن والمملكة العربية السعودية لقياس الرأي العام في تلك البلدان في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر (Researchers conducted).

- (12) Levinson, Charles, "\$50 Billion Later, Taking Stock of US Aid to Egypt. " *Christian Science Monitor*, April 12, 2004.
- (13) "Sharon Strategy Backfires, " *Los Angeles Times*, May 4, 2004.
- (14) Ottaway, Marina, "Thinking Big: Democratizing the Middle East, " *Boston Globe*, January 5, 2003.
- (15) Michael, Rebecca, "Analysis: U.S. reform plan faces flak, " *United Press International*, April 9, 2004.
- (16) Sea Island Summit, *G8 Extended Invitees* (www.g8.usa.gov/extended.htm). The only Arab leaders in attendance were from Algeria, Bahrain, Iraq, Jordan, and Yemen.

(١٧) مناقشة مع المؤلفة في ٢٣ سبتمبر من عام ٢٠٠٤.

- (18) *Can Saudi Arabia Reform Itself?* 6.

(١٩) انظر الفصل الخامس للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً لخطة كليتون.

- (20) Greg Thielmann, "Rumsfeld Reprise? The Missile Report that Foretold the Iraq Intelligence Controversy," *Arms Control Today* (July/August 2003). See also: William D Hartung, "Rumsfeld Reconsidered: An Ideological Moderates Clothing, " *Foreign policy in Focus*, January 2001, Hartung concludes: " The Rumsfeld Commission ... basically massaged existing U.S. intelligence data to come up with new conclusions that fit the political needs of its creators for a quasi-official endorsement of their exaggerated views of the missile threat to the United States."

(٢١) المرجع السابق .

- (22) Manuel Perez-Rivas, "Us Quits ABM Treaty, " *CNN*, December 14, 2001.
- (23) Statement by Russian President Vladimir Putin on ABM Treaty, *Official Kremlin Itt>I. News Broadcast*, December 13, 2001.
- (24) Missile Defense Deployment Announcement briefing, Department of Defense, December 17, 2002.
- (25) "Dubious Threat, Expensive Defense, : editorial, *Washington Post*, April 26, 2004, A23.
- (26) Graham, Bradley, "Missile Defense Agency Faulted On Testing and Accountability." *Washington Post*, Saturday, April 24, 2004, <http://222.washingtonpost.com/>

ac 2/ wp-dyn?pagenmane=article& contentId - A37828-2004 Apr23& not Found
= true.

(27) "Global Nuclear Stockpiles, 1945-2002," *Bulletin of the Atomic Scientist* (November/December, 2002), http://www.thebulletin.org/issues/nukenotes/nd02n_ukenote.html.

(٢٨) المرجع السابق .

(29) Nunn, Sam, "A New Triumph of Sanity," presented at the Carnegie International Non Proliferation Conference on June 21, 2004.

(٢٠) المرجع السابق .

(31) Miles A. Pomer, "Bush Stresses Importance of Nuclear Programs but Cuts Funds in 2005 Budget Request," *Arms Control Today*, Arms Control Association, March 2004, http://www.armscontrol.org/act/200403/Nunn_Lugar_Funding.asp.

(٢٢) المرجع السابق .

(33) *White House Statement, Fact Sheet on Proliferation Security*, Washington File (September 5, 2003).

(34) The Acronym Institute for Disarmament Diplomacy, *Proliferation Security Initiative (PSI) Meeting , Paris, September 3,-4*, <http://www.acronym.org.uk/docs/0309/doc06.htm>.

تشمل الدول الإحدى عشرة الأساسية الموقعة فرنسا وبولندا وإيطاليا واليابان وهولندا وبولندا والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

(35) Alex Rodriguez, *Chicago Tribune*, January 31, 2004.

(٢٦) مقابل قمع مسئول رفيع المستوى بالوكالة الدولية للطاقة الذرية أجرته المؤلفة في الخامس والعشرين من مارس عام ٢٠٠٤.

(٢٧) مقابلة مع المؤلفة في السابع من أبريل عام ٢٠٠٤ جرى تأكيدها في الثالث عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٤.

(38) Leopold, Evelyn, "UN Council Unanimously Adopts Terrorist Arms Ban," Reuters, April 28, 2004.

(٣٩) الواقع أن ممثلي ليبيا عرضوا تسليم برامج أسلحة الدمار الشامل في مايو من عام ١٩٩٩ أثناء المفاوضات السرية مع مسؤولين أمريكيين انظر :

Martin S. Indyk, "The Iraq War Did Not Force Gadaffi's Hand," *Financial Times*, March 9, 2004.

(40) Traynor, Ian, "Investigators have uncovered a sophisticated black market in components with Islamabad at its centre: Pakistan's nuclear hero throws open Pandora's box," *Guardian*, January 21, 2004, Foreign Page 16.

(41) Tyler, Patrik E., and David E. Sanger, "Pakistan called Libyans' Source of Atom Design," *New York Times*, January 6, 2004, A1.

(42) Text of Dr. Khan's Statement, Islamabad, February 4, 2004, www.infopak.gov.pk/statement-dr-a-q-khan.htm.

(43) Kiner, John., "Nuclear Anxiety: In Pakistan; Complex Pressures, Dominated by Islam, Led to Testing," *New York Times*, June 1, 1998, A6.

(44) Slevin, Peter, "Libya's Uranium Linked to Pakistan," *Washington Post*, May 2004, A21.

(٤٥) مقابلة مع ستيف أندركاسن المدير السابق للسياسة الدفاعية واحد من الأسلحة بمجلس الأمن القومي في الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠١.

(46) CIA, "Unclassified Report to Congress on the Acquisition of Technology Relating to Weapons of Mass Destruction and Advanced Conventional Munitions. 1 January Through 30 June 2003." <http://www.cia.gov/cia/reports/721-reports/jan-jun-2003.htm>.

(47) <http://www.nti.org/e-research/profiles/Itan/index.html>.

(48) Interview with the author and senior IAFA officials, March 25, 2004.

(49) George W. Bush, "President Announces New Measures to Counter the Threat of WMD." remarks at the National Defense University, February 11, 2004.

(50) Valenzuela, Arturo, "Bush's Betrayal of Democracy," *Washington Post*, April 16, 2002, A19.

(51) Press Briefing by Ari Fleischer Office of the White House Press Secretary, April 12, 2002 and Peter Slevin, "Chavez Provoked His Removal, U.S. Officials Say," *Washington Post*, April 13, 2002, A17.

- (52) De Young, Karem, "Bush Officials Defend Their Actions on Venezuela," *Washington Post*, April 18, 2002, A01.
- (53) Valenzuela, 119.
- (54) De Young, A01.
- (55) Philip T. Reeker, Deputy Spokesman, State Department Press Briefing, Washington, D.C., April 15, 2002.
- (56) Marquis, Christopher, "Combative Point Man on Latin Policy-Otto J. Reich," *New York Times* April 18, 2002, 8.
- (57) Forero, Juan, "Venezuelan Leader, Battling a Recall, Mocks Bush," *New York Times*, March 1, 2004, 3.
- (58) "CARICOM Prior Action Plan," Rev. 6, developed at the CARICOM meeting on Haiti in Kingston, Jamaica, January 31 2004, <http://www.org/OASpage.Haiti-situation/PriorActionPlan-HA-version6bis1.pdf>.
- (59) Weiner, Tim, "Life is Hard and Short in Haiti's Bleak Villages," *New York Times*, March 14, 2004.
- (60) "Latin America's Half-Term Presidents," editorial, *New York Times*, February 26, 2004.
- (61) مقابلة مع كوندوليزا رايس John Mc Laughlin's *One on One*, Federal News Service, August 3, 2000.
- (62) "Bush, Putin Comments," Associated Press, November 12, 2001. Rice's "happy talk" comment can be found in: Condoleezza Rice, "Exercising Power Without Arrogance," *Chicago Tribune*, December 31, 2000.
- (63) "Schoolboy Putin tried to join KGB," *The Tribune (India.)* and Reuters, Sunday, March 12, 2000.
- (64) Applebaum, Anne, "Beneath the skin, it's the same old Russian Bear," *London Times*, March 15, 2004, and Keller, Bill, "God and George W. Bush," *New York Time*, May 17, 2003.
- (65) "Russia and US agree armscuts," *BBC News* May 13, 2002, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/americas/1984995.stm> and White House Fact Sheet: *Moscow Treaty on Strategic Offensive Reduction*, May 24, 2002.

- (66) Rebecca Santana "RUSSIA: Equal statu is the goal, "Atlanta Journal-Constituton, May 2, 2004, 4C.
- (67) <http://www.unwire.org/UNWire/2003/1009/449-9280.asp>.
- (68) From Esman and Herring, editors, Carrots, Sticks, and Ethnic , *Conflict; Rethinking Development Assistannce* (University of Michingan Pres, 2001), chap. 3
USAID and Ethnic Conflict: An Empiphany? by Heather S. McHugh, 54.
- (69) <http://www.undp.org/hdr2003/>.
- (70) Budget priorities for sub-Saharan African. <http://www.State.gov/p/af/rls/rm/20249.htm>.
- (71) Annan, Kofi, speech to United Nations General Assembly, September 20, 1999,17.
- (72) www.wfn.org/2003/06/msg00017.html.
- (73) Holbrooke, Richard, and Richard Fuman, *New fork Times*, February 10, 2004, 25.
- (74) <http://www.usembassy.it/file200011/alia/aOI13014.htm>.
- (75) <http://usinfo.state.gov/journals/itgic/0700/ijg02.htm>.
- (76) <http://ods-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/NOO/536/02/PDF/NOO53602.pdf?OpenElement>.
- (٧٧) سوف تركز خطة بوش على تلك البلدان في إفريقيا والكاريبي التي تأثرت أكثر من غيرها: بوتسوانا وكوت ديفوار وإثيوبيا وغيانا وهائتي وكينيا وموزمبيق وتامبيا ورواندا وجنوب إفريقيا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا. وهذه البلدان بها أعلى معدلات مرض نقص المناعة البشرية / الإيدز في كل إفريقيا والكاريبي. وفي العام المالي ٢٠٠٥، طلب الرئيس مبلغا إضافيا قدره ٢,٨ مليار دولار للإغاثة الدولية للإيدز.
- (78) "Now for Africa, "Economist, July 3, 2003.:
- (79) <http://www.worldmag.co/world/issue/07-19-03/opening-3.asp>.
- (80) 'Bush, hero or hypocrite? " Economist (May 29, 2003), <http://www.economist.com/displayStory.cfm?StoryID=S%27HL-Q!%3F%20%20%40%23T%OA>.
- (81) Bumiller, Elisabeth, "Evangelicals Sway White House on Human Rights Issues Abroad, " *New York Times*,1 .

(82) [http:// www.eldis.org/static/DOC_10759.htm](http://www.eldis.org/static/DOC_10759.htm).

(٨٣) مرجع سابق.

(٨٤) تحظر سياسة مكسيكو سيتي المنظمات غير الحكومة الأجنبية التي تتلقى أموالاً أمريكية نتيجة لتوفير الإجهاض أو الإحالة لمشورة الإجهاض أو الخدمات المتصلة بذلك، حتى بأموالها، حتى إذا كانت مقدمة في بلدان الإجهاض فيها مباح وتنسق ممارسات المنظمات غير الحكومية مع القانون والسياسة ومعايير الممارسات الطبية المحلية . وتتجاوز السياسة بكثير مجرد تقييد الحصول على الإجهاض ذلك أن تعديل هيلمز لعام ١٩٧٣ لقانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ حظر من قبل استخدام أية أموال أمريكية من أجل خدمات الإجهاض إلا في حالة الاغتصاب أو المخاطر الصحية على حياة المرأة الحامل أو غشيان المحارم. انظر :

[http:// www. plannedparent.](http://www.plannedparent.hood.org/library/facts/030416-global_gag.html)

[hood. org/library/facts/030416-global gag.html](http://www.plannedparent.hood.org/library/facts/030416-global_gag.html). See also: chapter 5 for more on Bush's policy.

(٨٥) في السابع والعشرين من مايو عام ٢٠٠٤، لم تكن البلدان التالية قد وقعت على اتفاقية الحصانة الثنائية وفقدت المساعدات : بنين والبرازيل وكوستاريكا وكروانيا وشرق الكاريبي (باربيدوس والدومنيكان وسانت فنسنت والجرينادين) والإكوادور وليسوتو ومالطا ومالي ونامبيا والنيجر وباراجواي وبيرو وجمهورية الكونغو وساموا وجنوب إفريقيا وصربيا والجبل الأسود وتنزانيا وترينيداد وتوباغو وأوراجواي وفنزويلا. ولم يوقع ثلاثون بلداً آخر اتفاقية الحصانة الثنائية. ومع ذلك لم تفقد تلك البلدان المساعدات لأنها لا تتلقى مساعدات من الولايات المتحدة أو أنها معفاة بموجب قانون حماية أعضاء الحماية الأمريكي. وهذه البلدان هي الأرجنتين وأستراليا وبلجيكا وبلغاريا وكندا وجمهورية التشيك والدنمارك وإيستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان والمجر وأيرلندا وإيطاليا واليابان والأردن ولانفيا ولتوانيا ولوكسمبورج وهولندا ونيوزيلندا وبولندا والبرتغال وجمهورية تركيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وإسبانيا والمملكة المتحدة. يمكن العثور على المزيد من المعلومات في :

[http:// www. iccnw. org/documents/other issues/impunityart_98/BLA Waivers WICC24 Nov03.pdf](http://www.iccnw.org/documents/other_issues/impunityart_98/BLA_Waivers_WICC24_Nov03.pdf).

مسرد المصطلحات

abortion	إجهاض
accountability	محاسبة
aggression	عدوان
aggressive actions	أعمال عدوانية
aggressive strategy	استراتيجية عدوانية
airborne forces	قوات محمولة جواً
airborne assistance	مساعات محمولة جواً
air strikes	ضربات جوية
alliance	تحالف
Alternatives	بدائل
ambassador at large	سفير فوق العادة
amnesty	عفو
Annexation	ضم (جزء من بلد)
Anti-Ballistic Missile Treaty	معاهدة حظر الأسلحة الباليستية
Approach	مقاربة
arms embargo	حظر استيراد السلاح

aspirations	مطامح
assassination	اغتيال
assessments	تقديرات
authoritarian government	حكومة سلطوية
authoritarian rule	حكم سلطوى
authorization	إجازة
autonomy	حكم ذاتى
Arrogance	غطرسة
attempted assassination	محاولة اغتيال
Axis of Evil	محور الشر
Battleground	أرض المعركة
Benchmark	مقياس
Beneficiaries	مستفيدين
biological weapons	أسلحة بيولوجية
biological warheads	رؤوس بيولوجية
bioterrorism	إرهاب حيوى
black hole	ثقب أسود
blackmail	ابتزاز
Bloodshed	إراقة دماء
border disputes	نزاعات حدودية
brutal dictator	دكتاتور وحشى

carnage	مذبحة
Ceasefire	وقف إطلاق النار
Chairman of the Joint Chiefs of Staff	رئيس هيئة الأركان المشتركة
chemical weapons	أسلحة كيميائية
civic institutions	مؤسسات مدنية
civil aviation	طيران مدنى
classified information	معلومات محظورة
coalition	تحالف
Coalition Provisional Authority	سلطة التحالف المؤقتة
communiqué	بيان ختامى
compensations	تعويضات
compliance	امتثال
comprehensive approach	مقاربة شاملة
comprehensive plan	خطة شاملة
compromise	حل وسط
confrontation	مواجهة
conservative	محافظ النزعة
conservatism	نزعة محافظة
constitutional rights	حقوق دستورية
constructive proposals	مقترحات بنّاءة
containment	سياسة الاحتواء (الأمريكية)

corruption	فساد
counterintelligence	استخبارات مضادة
Counterterrorism Committee	لجنة مكافحة الإرهاب
counterweight	ثقل موازن
credible evidence	أدلة معقولة
criminal activities	أنشطة إجرامية
criminal investigators	محققون جنائيون
crisis situation	وضع مأزوم
declaration of war	إعلان الحرب
declaration of principles	إعلان مبادئ
delegations	وفود
demilitarized zone	منطقة منزوعة السلاح
Democratic administration	إدارة ديمقراطية (حكومة الحزب الديمقراطي)
democratization	التحول الديمقراطي
Department of Homeland Security	وزارة الأمن الوطني
detainees	معتقلون
deterrence	ردع
diplomatic track	مسار دبلوماسي
disarmament	نزع السلاح
disbanding the army	حل الجيش

discrimination	تفرقة
disinformation	تضليل
disputes	منازعات
drug trafficking	تجارة المخدرات
dual-use items	أصناف مزدوجة الاستعمال
early-warning radars	رادار الإنذار المبكر
economic incentives	حوافز اقتصادية
economic resources	موارد اقتصادية
economic stagnation	ركود اقتصادى
economic support	دعم اقتصادى
electronic surveillance	مراقبة الكترونية
emissions of carbon dioxide	انبعاثات ثانى أكسيد الكربون
enemy combatants	مقاتلون أعداء
enriched uranium	يورانيوم مخصَّب
enriching uranium	تخصيب اليورانيوم
environmental degradation	الانحدار البيئى
environmentalists	أنصار الحفاظ على البيئة
environmental laws	قوانين الحفاظ على البيئة
ethnic cleansing	تطهير عرقى
ethnic tensions	توترات عرقية
exile	منفى

extradition	تسليم المجرمين (بين بلدين)
extremists	متطرفون
fabricated links	صلات مصطنعة
failed state	دولة فاشلة
fascism	فاشية
Federal Bureau of Investigation	مكتب التحقيقات الفدرالى
financier of terrorism	ممول الإرهاب
financial data	بيانات مالية
financial support	دعم مالى
financial systems	
financial transactions	معاملات مالية
flexibility	مرونة
forces deployment	نشر القوات
foreign affairs	شئون خارجية
fragile society	مجتمع هش
framework agreement	اتفاقية إطارية
frustration	إحباط
fundamentalists	أصوليون
fundraising	جمع الأموال (لغرض ما)
G-8 summit	قمة مجموعة الثمانية
Genocide	إبادة جماعية

globalized world	عالم معولم
global terrorism	إرهاب عالمي
good governance	الحكم الرشيد
good will	النوايا الحسنة
Greater Middle East Initiative	مبادرة الشرق الأوسط الكبير
greenhouse gases	غازات الصوبة الزجاجية
hard-line strategy	استراتيجية متشددة
harassment	تحرش
havens for terrorists	ملاذ للإرهابيين
hegemons	مهيمنون
Hegemony	هيمنة
High Commissioner for Human Rights	المفوض السامي لحقوق الإنسان
High Commissioner of Human Affairs	المفوض السامي للشئون الإنسانية
high jacking techniques	تكنيكات خطف الطائرات
hostages	رهائن
hostile environment	بيئة معادية
hostilities	أعمال عدائية
House of Representatives	مجلس النواب
humanitarian disaster	كارثة إنسانية
humanitarian intervention	تدخل إنساني
humanitarianism	الفرعة الإنسانية

humanitarian operations	عمليات إنسانية
humanitarian relief	إغاثة إنسانية
humanitarian missions	مهام إنسانية
humanitarian assistance	مساعدة إنسانية
humiliation	إذلال، امتهان
immediate withdrawal	انسحاب فوري
immunity	حصانة
impetus	دافع
inauguration speech	خطاب التنصيب
inclusive society	مجتمع جامع
independence	استقلال
infant mortality	وفيات الأطفال
inflation	تضخم
infrastructure	أبنية تحتية
initiative	مبادرة
inspection teams	فرق تفتيش
instability	عدم استقرار
insurgency	تمرد
insurgents	متمردون
intelligence agencies	وكالات الاستخبارات
intelligence community	مجتمع الاستخبارات

intelligence information	معلومات استخباراتية
interim government	حكومة مؤقتة
interim settlement	تسوية مؤقتة
intervention	تدخل
international actors	جهات فاعلة دولية
international airspace	المجال الجوي الدولي
International Atomic Energy Agency	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
international collaboration	التعاون الدولي
international community	المجتمع الدولي
international conventions	اتفاقيات دولية
international donors	مانحون دوليون
international norms	معايير دولية
international order	النظام العالمى
international sanctions	عقوبات دولية
international terrorism	الإرهاب الدولي
intimidation	ترهيب
investigations	تحقيقات
invincibility	منعة
Iraqi Governing Council	المجلس الحاكم العراقى
isolation	انعزال

joint declaration	إعلان مشترك
law-enforcement agencies	وكالات تنفيذ القانون
law enforcement circles	دوائر تنفيذ القانون
law enforcement surveillance	مراقبة تنفيذ القانون
lawlessness	انعدام القانون
Lebanization	لبننة
legislations	تشريعات
legitimate government	حكومة شرعية
legislative assembly	مجلس تشريعي
life sentence	حكم بالإعدام
light-water reactors	مفاعلات تعمل بالماء الخفيف
malnutrition	سوء التغذية
marginalization	تهميش
market economy	اقتصاد السوق
massacre	مذبحة
mastermind	العقل المدبر
Middle East crisis	أزمة الشرق الأوسط
Middle East peace agreement	اتفاقية سلام الشرق الأوسط
military actions	عقوبات عسكرية
military intervention	تدخل عسكري
military might	القوة العسكرية

military operations	عمليات عسكرية
military priorities	أولويات عسكرية
military supremacy	تفوق عسكري
military tribunal	محكمة عسكرية
millennium celebrations	
missed opportunities	فرص ضائعة
missile attacks	هجمات صاروخية
missile-equipped ships	سفن مزودة بالصواريخ
modernization	التحديث
momentum	قوة دفع
multiethnic state	دولة متعددة الأعراق
national missile defense	الدفاع الصاروخي القومي
National Security Advisor	مستشار الأمن القومي
National Security Council	مجلس الأمن القومي
nation-building mission	مهمة بناء الدولة
negotiating strategy	استراتيجية التفاوض
negotiations	مفاوضات
no-fly zone	منطقة حظر الطيران
nonaggression treaty	معاهدة عدم اعتداء
noncompliance	عدم امتثال
nongovernmental organizations	منظمات غير حكومية

nonproliferation	عدم انتشار الأسلحة
North American Free Trade Agreement (NAFTA)	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)
North Atlantic Treaty Organization (NATO)	منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)
normalization	تطبيع
normalizing relations	تطبيع العلاقات
nuclear inspections	مفتشون نوويون
nuclear reactor	مفاعل نووى
nuclear safeguards	إجراءات وقائية نووية
nuclear weapons program	برنامج الأسلحة النووية
nuclear warheads	رؤوس نووية
objectivity	موضوعية
obligations	التزامات
Oil for Food	النفط مقابل الغذاء
Oslo Accords	اتفاقات أوسلو
outlaw regimes	أنظمة خارجة عن القانون
Palestinian Authority	السلطة الفلسطينية
parameters	ضوابط
paramilitaries	قوات شبه عسكرية
PATRIOT Act	القانون الوطنى (الولايات المتحدة)

peacekeepers	قوات حفظ السلام
peacekeeping mission	بعثة حفظ السلام
peacemaker	صانع سلام
peace process	عملية السلام
permanent members	أعضاء دائمون
political advisor	مستشار سياسى
political prisoner	سجين سياسى
political situation	الوضع السياسى
preemption	استباق
preemptive self-defense	دفاع استباقى عن النفس
presidential campaign	حملة الانتخابات الرئاسية
preventive defense	دفاع وقائى
prisoner of war	أسير حرب
prosperity	رفاهية
provisional	مؤقت
proliferation of mass destruction weapons	انتشار أسلحة الدمار الشامل
permanent ceasefire agreement	اتفاقية وقف إطلاق النار الدائمة
policymakers	واضعو السياسات
populist movements	حركات شعبية
predecessors	أسلاف

promoting democracy	ترؤيج الديمقراطية
rapid reaction forces	قوات الانتشار السريعة
realistic policy	سياسة واقعية
recommendations	توصيات
reconstruction	إعادة إعمار
recruitment	تجنيد
referendum	استفتاء
refugee camps	معسكرات لاجئين
regional cooperation	تعاون إقليمي
reinforcements	تعزيزات
religious radicalization	التشدد الدينى
religious zealots	متعصبون دينيون
renouncing violence	انبذ العنف
repression	قمع
reprocessing	إعادة معالجة
Republican administration	إدارة جمهورية (حكومة الحزب الجمهورى)
retaliation	انتقام
retaliatory strikes	ضربات انتقامية
rotating seats	مقاعد غير دائمة
rule of law	حكم القانون
sanctions	عقوبات

sacred shrines	العتبات المقدسة (عند الشيعة)
Secretary of Defense	وزير الدفاع
Secretary of State	وزير الخارجية
sectarian tensions	توترات طائفية
security assurances	ضمانات أمنية
security cooperation	تعاون أمني
Security Council resolutions	قرارات مجلس الأمن
self restraint	ضبط النفس
settlements	مستوطنات
shuttle visits	زيارات مكوكية
smoking guns	دليل دامغ
sovereign rights	حقوق سيادية
sovereignty	سيادة
State Department	وزارة الخارجية (الأمريكية)
strategic advantage	ميزة استراتيجية
suicide bombers	انتحاريون
super power	قوة عظمى
support networks	شبكات دعم
supremacy	تفوق
Supreme Court	المحكمة العليا
surveillance equipment	معدات المراقبة

surveillance mechanisms	آليات المراقبة
systematic violations	انتهاكات منظمة
telecommunication networks	شبكات اتصالات
television coverage	تغطية تليفزيونية
terrorism	إرهاب
terrorist assets	أصول إرهابية
terrorist cells	خلايا إرهابية
terrorist organizations	منظمات إرهابية
terrorist threat	تهديد إرهابي
torture	تعذيب
transition process	عملية التحول
transitional government	حكومة انتقالية
transparency	شفافية
tyrant	طاغية
Unanimous vote	تصويت بالإجماع
underground nuclear testing	إجراء التجارب النووية تحت الأرض
understanding memorandum	مذكرة تفاهم
unemployment	بطالة
UN headquarters	مقر الأمم المتحدة (في نيويورك)
unilateral measures	إجراءات أحادية
unilateral sanctions	عقوبات أحادية

UN inspectors	مفتشو الأمم المتحدة
veterans	المحاربون القدماء
violations	انتهاكات
vulnerability	قابلية التعرض للخطر
war-fighting skill	مهارة خوض الحروب
women's empowerment	تمكين النساء
zero-tolerance policy	سياسة عدم التسامح

المؤلفة فى سطور:

نانسى سودريج

كانت سودريج مستشارة السياسة الخارجية للرئيس الأمريكى بيل كلينتون منذ حملته الانتخابية فى عام ١٩٩٢ حتى نهاية فترة رئاسته الثانية. وفى الفترة من عام ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦ كانت مسئولة من الفئة الثالثة فى مجلس الأمن القومى، وكانت فى الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١ سفيرة أمريكية فى الأمم المتحدة. وعندما جاءت إدارة جورج فى عام ٢٠٠٠ عملت نائبة رئيس مجموعة الأزمات الدولية. ويدعوونها بانتظام للتعليق على قضايا السياسة الدولية فى وسائل الإعلام كالسى إن إن، وفوكس نيوز، والبي بى سى، والوشنطن پوست، والنيويورك تايمز. وكان كتابها هذا أول كتبها ، وفى عام ٢٠٠٨ نشرت بالاشتراك مع برايان كاتوليس كتاب The Prosperity Agenda : What the World Wants from American and What We Need in Return.

المترجم فى سطور:

أحمد محمود

عضو نقابة الصحفيين واتحاد الكتاب المصريين ولجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة وحاصل على الليسانس فى الأدب الإنجليزى ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من جامعة القاهرة. يعمل حالياً رئيساً لقسم الترجمة بجريدة الشروق القاهرة. شارك بترجمات فى عدد من المجلات الثقافية منها "وجهات نظر" و"الثقافة العالمية".

ترجم العديد من الكتب منها "طريق الحرير"، و"الناس فى صعيد مصر"، و"عالم ماك"، و"تشريح حضارة"، و"أبناء الفراعنة المحدثون" و"مصر: أصل الشجرة" و"عصر الاضطراب" و"الرقابة والتعليم فى الإعلام الأمريكى" و"حياة زوجة سعيدة" و"الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية" و"سجلات تاريخية من مصر القديمة" و"عندما تتصادم العوالم؛ والتجارة فى الزمن الكلاسيكى القديم".

التصحيح اللغوى: عبد المجيد البطاوى
الإشراف الفنى: حسن كامل

